

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب

تأليف

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري

(١٢٥٠ - ٩٢٥)

وفي الهامش

- ١ - منهج الطلاب للمؤلف
- ٢ - الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية
للسيد مصطفى الذهبي الشافعي

الجزء الثاني

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الفرائض ﴾

أى مسائل قسمة للوارث ، جمع فريضة ، بمعنى مفروضة : أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فضلت على غيرها . والفريضة التقدير ، وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث . والأصل فيه قبل الإجماع آيات اللوارث والأخبار تكبر الصحيحين « ألقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر » وعلم الفرائض يحتاج كما نقله القاضي عن الأصحاب إلى ثلاثة علوم : علم الفتوى وعلم النسب وعلم الحساب (يبدأ من تركة ميت) أو جوبا (بما) أى بحق (تعلق بميت) منها لا بحجر والميت الذى تعلق بها حق (كزكاة) أى كمال وجبت فيه لأنه كالمهون بها (وجان) لتعلق أرض الحنابة برقبته (ومهون) لتعلق دين الرهن به (وما) أى ومبيع (مات مشترية مقلسا) شتمه ، ولم يتعلق به حق لازم ككتابة لتعلق حق فسخ البائع به سواء أخرج عليه قبل موته أم لا أما تعلق حق القرماء بالأموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجهيز كما نقله فى الروضة عن الأصحاب فى القلس (فمؤن تجهيز بمؤنه) من نفسه وغيره فهو أهم من قوله بمؤنة تجهيزه (بمعروف) بحسب يساره وإعساره ، ولا عبرة بما كان عليه فى حياته من إسرافه وتقتيره وهذا من زيادى (فبمضاء) دينه (اطلاق الذى لزمه لوجوبه عليه) بتنفيذ (وصيته) وما ألقى بها كعتق علق بالموت وتبرع بنجز فى مرض الموت (من ثلث باقى) وقدمت على الإرث لقوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين . وتقدما لمصلحة الميت كما فى الحياة ومن للإبتداء فتدخل الوصايا بالثلث وبعضه (والباقى) من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف (لورثته) على ما يأتى بيانه . وللارث أربعة أسباب لأنه إما (بقرابة) خاصة (أونكاح أو ولاء أو إسلام) أى جهته فتصرف التركة أوباقها كما سيأتى لبيت المال إرثا للمسلمين عسوبة لجرأى داود وغيره « أنا وارث من لاوارث له أعقل عنه وأرثه » وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولأنهم يقولون عن الميت كالعصبة من القرابة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق بعد موته أو لمن أوصى له لا لقائمه وقد أوضحت ذلك فى شرح الروض ، وللارث أيضا شروط ذكرها ابن الهائم فى فصوله وبينها فى شرحها وله مواعظ تاتى

﴿ كتاب الفرائض ﴾

يبدأ من تركة ميت بما تعلق بميت كزكاة وجان ومهون ومامات مشترية مقلسا فمؤن تجهيز بمؤنه بمعروف فبدينه فوصيته من ثلث باقى والباقى لورثته بقرابة أونكاح أو ولاء أو إسلام

(والجمع على إرثه من الذكور) بالاختصار (عشرة) وبالسط خمسة عشر (ابن وابنه وان نزل وأب وأبوه وان علا وأخ مطلقا) أى لأبوين أولأب وألأم (وعم وابنه وابن أخ لغير أم) أى لأبوين أولأب في الثلاثة وان بعدوا (وزوج وذو ولاء . و) المجمع على إرثه (من الإناث) بالاختصار (سبع) وبالسط عشر (بنت وبنت ابن وان نزل) أى الابن (وأم و جدة) أم أب وأم أم وان علنا (وأخت) مطلقا (وزوجة وذات ولاء) وتعيىرى بنو ولاء وذات ولاء أعم من تعييره بالمعتق والمعتقة (فلو اجتمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج ومسألهم من اثني عشر ثلاثة للزوج واثان للأب والباقي لابن (أو) اجتمع (الإناث) الوارث (بنت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين وزوجة) وسقطت الجدة بالأم وذات الولاء بالأخت المذكورة كما سقط بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأم ومسألتهن من أربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنا عشر للبنت وأربعة لسلك من بنت الابن والأم والباقي للأخت (أو) اجتمع (الممكن) اجتماعه (منهما) أى من الصنفين (والوارث (أبوان) أى أب وأم (وابن وبنت وأحد زوجين) أى الذكور إن كان الميت أنثى والأنثى إن كان الميت ذكرا والسألة الأولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين (فلو لم يستغرقوا) أى الورثة من الصنفين التركة (صرفت كلها) ان قدوا كلهم (أو باقيةا) ان وجد بعضهم وهو ذوفرض (لبنت) (المال) إرثا (ان انتظم) أمره بأن يكون الإمام عادلا (وإلا) أى وإن لم ينتظم (رد مافضل) عن الورثة (على ذوى فروض غير زوجين بنسبتها) أى فروض من رد عليه ففى بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما سهمان من ستة للأم ربعها نصف سهم فتصح السألة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنت وللأم وللأم واحد وفى بنت وأم وزوج يبقى بعد إخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للأم فتصح السألة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنات تسعة وللأم ثلاثة وفى بنت وأم وزوجة يبقى بعد إخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للأم وربعها سهم وربع فتصح السألة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وللبنات أحد وعشرون وللأم سبعة ولو كان ذو الفرض واحدا كتبت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كتبت الباقي يبين بالنسوية والرد ضد العول الآتى لأنه زيادة فى قدر السهام ونقص من عددها والعول نقص من قدرها وزيادة فى عددها (ثم) ان لم يوجد أحد من ذوى الفروض الذين يردهم ورت (ذوو أرحام) وهم بقية الأقارب (وهم) أحد عشر صنفا (جد وجدة ساقطان) كأبى أم وأم أبى أم وان عليا وهذا من صنف (وأولاد بنات) لصلب أولابن من ذكور وإناث (وبنات إخوة) لأبوين أولأب أولأم (وأولاد أخوات) كذلك (وبنو إخوة لأم وعم لأم) أى أخو الأب لأمه (وبنات أعمام) لأبوين أولأب أولأم (وعمات) بالرفع (وأحوال وخالات ومدلون بهم) أى بما عدا الأول إذ المايق فى الأول من يدلى به ومن انفرد منهم حاز جميع المال ذكرا كان أو أنثى وفى كيفية توريثهم من مذهبنا أحدها وهو الأصح من مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل مهم منزلة من يدلى به والثانى من مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم الى الميت فى بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الأول بينهما أرباعا وعلى الثانى لبنت البنت لقربها الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الأرحام والافحكه مقاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه اذا جارت الملوؤ فى مال المصالح وظفر به أحد

والجمع على إرثه من
الذكور عشرة ابن
وابنه وإن نزل وأب
وأبوه وان علا وأخ
مطلقا وعم وابنه وابن
أخ لغير أم وزوج وذو
ولاء ومن الإناث سبع
بنت وبنت ابن وإن
نزل وأم وجدة وأخت
وزوجة وذات ولاء
فلو اجتمع الذكور
فالوارث أب وابن وزوج
أو الإناث فبنت وبنت
ابن وأم وأخت لأبوين
وزوجة أولمكن منها
فأبوان وابن وبنت
وأحد زوجين فلوم
يستغرقوا صرفت كلها
أو باقيةا لبنت مال إن
انتظم وإلرد مافضل
على ذوى فروض
غير زوجين بنسبتها
ثم ذوو أرحام وهم جد
وجدة ساقطان وأولاد
بنات وبنات إخوة
وأولاد أخوات وبنو
إخوة لأم وعم لأم
وبنات أعمام وعمات
وخوال وخالات
ومدلون بهم .

يعرف المصارف أخذها وصرفه فيها كما يصره الإمام العادل وهو ما جور على ذلك قال والظاهر وجوبه .
(فصل في بيان الفروض وذوئها (الفروض) بمعنى الأنصبة للقدرة (في كتاب الله تعالى للورثة ستة بعول وبدونه ويعبر عنها ببنات أخصرها الربع والثلث ونصف كل ونصفه فأحد الفروض (نصف) وبدأت به كالجهور لأنها أكبر كسر مفرد وهو الخمسة (لزوج ليس لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . وولد الابن وإن نزل كالولد إجماعاً أولفظ الولد يشمل بناء على إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها المذكور بأن لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم) أي لأبوين وأب (منفردات) عمن يأتي قال تعالى في البنت وإن كانت واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن ما مر في ولد الابن وقال في الأخت : وله أخت فلها نصف ما ترك. والمراد الأخت لأبوين أو لأب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية وخرج بمنفردات ما لو اجتمعن مع معصهن أو أخواتهن أو اجتمعن بعضهن مع بعض كسبائتي بيانه (و) ثانياً (ربع) وهو لاثنتين (لزوج لزوجته فرع وارث) بالقرابة الخاصة ذكرها كان أو غيره سواء كان منه أيضاً ما قال تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وجعل له في حالتيه نصف ما للزوجة في حالتيها لأن فيه ذكورة وهي تقتضي التصيب فكان معها كالابن مع البنت (ولزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد (و) ثالثاً (ثمن) وهو (لها) أي لزوجته فأكثر (معها) أي مع فرع زوجها الوارث سواء أكان منها أيضاً ما قال تعالى فإن كان لكم ولد فلهن الثمن والزوجان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي (و) رابعاً (ثلثان) وهو لأربع (لنصف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الأخوات لأبوين أو لأب إذا انفردن عمن يعصهن أو يحجبهن حرماناً أو نقصاناً قال تعالى في البنات فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وبنات الابن كالبنت كامر والبتان وبتا الابن مقيستان على الأختين وقال في الأختين فأكثر فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك تزلت في سبع أخوات لجابريين مرض وسأل عن إرثهن منه فدل على أن المراد الأختان فأكثر (و) خامساً (ثلث) وهو لاثنتين (لأم ليس لبيتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات) قال تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس وللرأدهم اثنان فأكثر إجماعاً قبل إظهار ابن عباس الخلاف وسيأتي أنه إذا كان مع الأم أب وأحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنين فأكثر (من ولدها) أي الأم يستوى فيه الذكر وغيره قال تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والراداؤ ولأولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (لجد مع إخوة) على ملسياني بيانه في فضله وبه يكون الثلث لثلاثة وإن لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادساً (سدس) وهو لصبغة (لأب وجد لبيتها فرع وارث) قال تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد والجد كالأب لما مر في الولد والمراد جدهم بدل بآبئ والإفلايرث مخصوص القرابة لأنه من ذوى الأرحام كأم (ولأم لبيتها ذلك) أي فرع وارث (أو عدد من إخوة وأخوات) اثنان فأكثر لأم (ولجدة) فأكثر لأم أو لأب لأنه ^{عنه} أعطى الجدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا إن (لم يتدل بذكر بين اثنتين) فإن أدلت به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لأنها من ذوى الأرحام كما مر فالوارث من الجدات كل جدة أدلت بمحض الإناث

(فصل في الفروض في كتاب الله نصف لزوج ليس لزوجته فرع وارث ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم منفردات ، وربع لزوج لزوجته فرع وارث ولزوجة ليس لزوجها ذلك . وثلثان لزوجته نصف . تعدد من فرضه نصف . وثلث لأم ليس لبيتها فرع وارث ولا عدد من إخوة وأخوات ولعدد من ولدها وقد يمرض لجد مع إخوة . وسدس لأب وجد لبيتها فرع وارث ولأم لبيتها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة لم يتدل بذكر بين اثنتين

أو الله كور أو الإناث إلى الله كور أم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن
أهل) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواه البخاري وقيس بما فيه غيره وقولي
فأكثر مع أوبنت ابن أهل من زيادتي هنا (ولأخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين) كما في بنت الابن
فأكثر مع البنت (ولو واحد من ولد أم) ذكر كان أو غيره لأمراً فأصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من
الله كور والزوج والأب والجد والأخ للأم وتسمى من الإناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للأم وذوات
النصف الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالفرض وإن كان يرث بالتصيب أيضاً .
(فصل) في الحجب حرماناً بالشخص أو بالاستغراق . والحجب لغة المنع وشرعاً منع من قام به سبب الارث
بالسكنية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق
وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حجب نقصان وقدم (لا يحجب أبوان وزوجان وولد) ذكر كان أو غيره
عن الإرث (بأحد) إجماعاً وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بنفسه إلا المعتق والمعتقة (بل) يحجب غيرهم
فيحجب (ابن ابن بن) سواء كان أباه أم عمه (أو ابن ابن أقرب منه) يحجب (جد) أبواب وإن علا
(بمتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (و) يحجب (أخ لأبوين) أب وابن وابنه (وإن نزل إجماعاً) (و)
يحجب أخ (أب بهؤلاء) الثلاثة (وأخ لأبوين) وبأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن كما سيأتي (و)
يحجب (أخ لأم) أب وجد و فرع و وارث) وإن نزل ذكر كان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لأبوين) أب وجد
أبيه وإن علا (وابن وابنه) وإن نزل (وأخ لأبوين) (و) يحجب (أب) لأنه أقرب منه (و) يحجب ابن أخ (لأب
بهؤلاء) الستة (وابن أخ لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب ابن ابن أخ لأبوين بابن أخ لأب لأنه أقرب
منه (و) يحجب (عم لأبوين بهؤلاء) السبعة (وابن أخ لأب) لذلك (و) يحجب عم (لأب بهؤلاء) (و)
العمانية (وعم لأبوين) لأنه أقوى منه (و) يحجب (ابن عم لأبوين بهؤلاء) التسعة (وعم لأب) لأنه
أقرب منه (و) يحجب ابن عم (لأب بهؤلاء) العشرة (وابن عم لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب ابن
ابن عم لأبوين بابن عم لأب . (فإن قلت) كل من العم لأبوين ولأب يطلق على عم الميت وعم أبيه وعم جدهم مع
أن ابن عم الميت وإن نزل يحجب عم أبيه وابن عم أبيه وإن نزل يحجب عم جده . (قلت) المراد بقرينة السياق
عم الميت لا عم أبيه ولا عم جده (و) تحجب (بنات ابن بنين أو بنتين إن لم يعصبن) بنحو أخ أو ابن عم فإن
عصبن بأخذن معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتصيب (و) تحجب (جدة لأم بأم) لأنها تدلى بها (و) تحجب
جدة (لأب بأب) لأنها تدلى به (وأم) بالإجماع ولأن إرثها بالأومومة والأم أقرب منها (و) تحجب
(بعدي كل جهة بقرباها) كأم أم وأم أم أم وأم أم أم (و) تحجب (بعدي جهة أب بقربي جهة
أم) كأم أم وأم أم أم أم أم أم (لا العكس) أي لا تحجب بعدي جهة الأم بقربي
جهة الأب كأم أم أم أم أم بل يشتركان في السدس لأن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فالجدة
التي تدلى به أولى (وأخت) من كل الجهات (كأخ) فيما يحجب به فتحجب الأخت لأبوين بالأب والابن
وابن الابن، ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولأم بأب وجد و فرع و وارث نعم. الأخت لأبوين أو لأب لا تسقط
بالفروض للمسترفة بخلاف الأخ كما يؤخذ مما يأتي (و) تحجب (أخوات لاب بأختين لأبوين) كما
في بنات الابن مع البنات فإن كان معهن أخ عصبهن كما سيأتي ويحجب أيضاً بأخت لأبوين معها بنت
أو بنت ابن كما سيأتي (و) تحجب (عصبة) بمن يحجب (باستغراق ذوى فروض) للتركة كزوج
وأم وأخ منها وعم فالعم محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من لهؤلاء) ذكر كان أو غيره (بعصبة
نسب) لأنها أقوى منه (والعصبة) ويسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله للطرزي وغيره
(من لا مقدر له من الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والتصيب كالأب والجد من جهة التصيب

ولبت ابن فأكثر مع
بنت أو بنت ابن أهل
ولأخت فأكثر لأب
مع أخت لأبوين ولو واحد
من ولد أم .
(فصل) لا يحجب
أبوان وزوجان وولد
بأحد بل ابن ابن بن
أو ابن ابن أقرب منه
وجد بمتوسط بينه
وبين الميت وأخ لأبوين
بأب وابن وابنه ولأب
بهؤلاء وأخ لأبوين وأخ
لأم بأب وجد و فرع
وارث وابن أخ لأبوين
بأب وجد وابن وابنه
وأخ لأبوين ولأب
بهؤلاء وابن أخ
لأبوين وعم لأبوين
بهؤلاء وعم وابن أخ لأب
ولاب بهؤلاء وعم
لابوين وابن عم لأبوين
بهؤلاء وعم لاب ولاب
بهؤلاء وابن عم لأبوين
وبنات ابن بنين أو بنتين
إن لم يعصبن وجدة
لام بأم ولاب بأب
وأم وبعدي كل جهة
بقرباها وبعدي جهة
أب بقربي جهة أم
لا العكس وأخت كأخ
وأخوات لاب بأختين
لابوين وعصبة
باستغراق ذوى فروض
ومن له ولاء بعصبة
نسب والعصبة من
لا مقدر له من الورثة

فيرث التركة أو ما فضل
عن الفرض .

(فصل) لابن فأكثر
التركة ولبنت فأكثر
ماسر ولو اجتمعا فللذكر

مثل حظ الانثيين
وولد الابن كالولد فالو
اجتمعا والولد ذكر

حجب ولد الابن أو
أنثى فله ما زاد على فرضها
ويعصب الذكرك من في

درجته وكذا من فوقه
إن لم يكن لها سدس
فإن كان أنثى فلها مع

بنت سدس ولا شيء
لها مع أكثر منها
وكذا طبقتين منهم .

(فصل) الأب يرث
بفرض مع فرع ذكر
وارث ويتعصب مع

قعد فرع وارث وبهما
مع فرع أنثى وارث
ولأم مع أب واحد

زوجين ثلث باق وجد
لأب كأب إلا أنه لا يرث الأم
ثلث باق ولا يسقط ولد

غير أم ولا أم أب .
(فصل) ولد أبوين
كوله وولد أب كوله

أبوين إلا في الشركة
وهي زوج وأم وولد أم
وأخ لأبوين فيشارك

الأخ ولدى الأم

وتعيرى بالورثة أعم من تعيره بالجميع على تورثهم (فيرث التركة) إن لم يكن معه ذو فرض ولم ينتظم
في صورة ذوى الارحام بيت المال (أو ما فضل عن الفرض) إن كان معه ذو فرض ولم ينتظم في تلك
الصورة بيت المال وكان ذوالفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق إلا إذا انقلب إلى الفرض
كالشقيق في المشتركة كما سيأتي ويصدق قولى فيرث التركة بالعصبة بنفسه وبغيره وما بعده
بذلك وبالعصبة مع غيره وتعيرى هنا وفيما يأتي بالتركة أعم من تعيره بالمال .

(فصل) في كيفية إرث الاولاد وأولاد الابن انفرادا واجتمعا (لابن فأكثر التركة) إجماعا
(ولبنت فأكثر ماسر) في الفروض من أن لبنت النصف وللاكثر الثلثين وذكرها تنصبا للاقسام وتوطئة
لقولى (ولو اجتمعا) أى البنون والبنات (ذ) التركة لهم (لذ) ذكر مثل حظ الانثيين) قال تعالى يوصيكم الله

في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين قيل وفضل الذكر بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا يلزم الانثى من الجهاد
وغيره (وولد الابن) وإن نزل (كالولد) فيها ذكر إجماعا (فلو اجتمعا والولد ذكر) أو ذكر معه أنثى كافهم
بالأولى (حجب ولد الابن) إجماعا (أو أنثى) وإن تعددت (فله) أى الولد الابن (ما زاد على فرضها) من نصف

أو ثلثين إن كانوا ذكورا أو ذكورا وإناثا بقرينة ما يأتي (ويعصب الذكرك) في الثانية (من في درجته)
كأخيه وبنت عمه (وكذا من فوقه) كعمته وبنت عم أبيه (إن لم يكن لها سدس) وإلا فلا يعصبها (فإن كان)
ولد الابن (أنثى) وإن تعددت (فلها مع بنت سدس) كما مر تكلمة الثلثين (ولا شيء لها مع أكثر منها) كما

مر بالإجماع (وكذا كل طبقتين منهم) أى من ولد الابن فولد الابن مع ولد الابن كولد الابن مع الولد
فيما تقرر وهكذا .

(فصل) في كيفية إرث الاب والجد وإرث الام في حالة (الاب يرث بفرض مع) وجود (فرع ذكر وارث)
وفرضه السدس كما مر ومعلوم أنه كثير من له فرض يرث به في العول وعدمه إذ لم يفضل أكثر منه كأن

يكون معه بنتان وأم أو بنتان وأم وزوج (و) يرث (بتعصيب مع قعد فرع وارث) فإن كان معه وارث
آخر كزوج أخذ الباقي بعده وإلا أخذ الجميع (و) يرث (بهما) أى بالفرض والتعصيب (مع فرع أنثى

وارث) فله السدس فرضا والباقي بعد فرضيهما يأخذه بالتعصيب (ولأم) ثلث أو سدس كما مر في الفروض
ولها (مع أب واحد زوجين ثلث باق) بعد الزوج أو الزوجة لائت الجميع ليأخذ الاب مثلى ماتأخذه الام
واستبقوا فيها لفظ الثلث محافظة على الأدب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواه فلا إله الا هو

تأخذه الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع والاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالفرأوين
لشهرتهما تشبيها لهما بالكوكب الاغر وبالعمريتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بما ذكر وبالفرأيتين
لقربتهما (وجد لاب كأب) في أحكامه (إلا أنه لا يرث الام لثالث باق) في هاتين المسئلتين لانه لا يساويها
في الدرجة بخلاف الاب (ولا يسقط ولد غير أم) أى ولد أبوين أو أب بل يقاسمه كما سيأتي بخلاف الاب
فإنه يسقطه كما مر (ولا) يسقط (أم أب) لانها لم تدل به بخلافها في الاب وإن تساويا في أن كلا منهما

يسقط أم نفسه .
(فصل) في إرث الحواشي (ولد أبوين) ذكرًا كان أو أنثى يرث (كولد) فللذكر الواحد فأكثر جميع التركة
وللانثى النصف وللاثنين فأكثر الثلثان وللذكر مثل حظ الانثيين عند اجتماع الذكور والإناث (وولد

أب كولد أبوين) في أحكامه قال تعالى فيها إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت الأب (إلا في الشركة) بفتح
الراء المشددة وقد تنكسر وتسمى الحمازية والحجرية والجمية والنبرية (وهي زوج وأم وولد أم وأخ
لا بوبين فيشارك الاخ) لا بوبين ولو مع من يساويه من الإخوة والاحوات (ولدى الام) في فرضها لا اشتراكه
معها وفي ولادة الام لهم وأصل المسئلة من ستة فاذا لم يكن مع الاخ من يساويه فثلثها من كسر عليهم ولا وفق

فيضرب عددهم في الستة فتصح من ثمانية عشر والجددة فيها كالأب حكما (ولو كان) الأخ أبا (لأب سقط) لعدم ولادته من الأم المتقضية للمشاركة وأسقط من معه من أخواته المساويات له ويسمى الأخ المشثوم ولو كان بدل الأخ أخت لأبوين أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثلثان وأعلنت المسألة ولو كان بدله خنثى صحت المسئلة من ثمانية عشر نظير مامر ستة للزوج واثنان للأم وأربعة لولدى الأم واثنان للخنثى وتوقف أربعة فان بذ كرا رد على الزوج ثلاثة وعلى الأم واحد أو أنثى أخذها (واجتماع الصنفين) أي ولدا الأبوين وولدا الأب (كاجتماع الولد وولدا الابن) فان كان ولدا الأبوين ذكرا أو ذكرا معه أنثى حجب ولدا الأب أو أنثى وإن تعددت فله ما زاد على فرضها فان كان أنثى فلم يجمع شقيقة سدس ولا شيء لم يجمع أكثر (الا أن الأخت لا يعصبها إلا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها من في درجاتها ومن هو أنزل منها كما مر فلوترك شخص أختين لأبوين وأختا لأب وابن أخ لأب فلا تخين الثلثان والباقي لابن الأخ ولا يعصب الأخت (وأخت لغير أم) أي لأبوين أو لأب (مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبه) كالأخ (فتسقط أخت لأبوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولدا أب) روى البخاري أن ابن مسعود سئل عن بنتا وبنت ابن وأخت فقال لأقضي فيها بما قضى به رسول الله ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بق فلا أخت وتعيرى بولد الأب أم من تعيره بالأخوات (وابن أخ لغير أم كأيها) اجتمعا وانفرادا في الانفراد يستغرق التركة وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لأب بابن الأخ لأبوين (لكن) يخالفه في أنه لا يرد الأم من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته) بخلاف أيها في الجميع كما مر (ويسقط في الشركة) بخلاف أيها الشقيق كما مر (وعم لغير أم) أي لأبوين أو لأب (كأخ كذلك) أي لغير الأم اجتمعا وانفرادا فمن انفرد منهما أخذ كل التركة وإذا اجتمعا سقط العم لأب بالعم لأبوين (وكذا باقي عصبه نسب) كني العم وبنو بنيه وبنو بنو الإخوة .

ولو كان لأب سقط واجتماع الصنفين كاجتماع الولد وولد الابن إلا أن الأخت لا يعصبها إلا أخوها وأخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبه فتسقط أخت لأبوين مع بنت ولدا أب وابن وأخ لغير أم كأيها لكن لا يرث الأم للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخيه ويسقط في الشركة وعم لغير أم كأخ كذلك وكذا باقي عصبه نسب .

(فصل) من لا عصبه له بنسب فتركته أو الفاضل لمقتفه فلعصبته بنفسه كترتيبهم في نسب لكن يقدم أخو معتق وابن أخيه على جده فمعتق (إن فقد المعتق فهو لعصبته بنفسه) في النسب كابنه وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته مع معصبها وكأخته مع بنته لأنهما ليستا عصبية بنفسهما وتعتبر أقرب عصبات المعتق وقت موت المعتق فلو مات المعتق عن ابنتين ثم ماتت أحدهما عن ابن ثم ماتت المعتق فولأه لابن المعتق دون ابن ابنة وترتيبهم (كترتيبهم في نسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنة وان نزل ثم أبوه ثم جدة وإن علا وهكذا (لكن) يقدم أخو معتق وابن أخيه على جده) بخلافه في النسب فان الجد يشارك الأخ ويسقط ابن الأخ كما مر ولو كان للمعتق ابنا عم أحدهما أخ لا مقدم هنا لعمحض الإخوة للترجيح وكذا يقدم العم وابنه على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (إن فقدت عصبه نسب المعتق فما ذكر لمعتق المعتق فعصبته كذلك) أي كافي عصبه المعتق ثم معتق معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال فلو اشترت بنت أبها فمعتق عليها ثم اشترى الأب عبدا وأعتقه ثم مات الأب عنها وعن ابن ثم ماتت عتيقه عنهما فإثره لابن دون البنت لأنه عصبه معتق من النسب بنفسه والبنت معتقه المعتق والأول أقوى وتسمى هذه مسألة القضاة لما قيل إنه أخطأ فيها أربعمائة قاض غير المتفقين حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو متممها اليه بنسب) كابنه وان نزل (الأولاء) كعتيقه فإثره بالولاء وبشركها فيه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبه معتق من نسب بنفسه كما علم أكثر ذلك مامر وسيأتي بيان انجرار الولاء في فصله .

(فصل) من لا عصبه له بنسب فتركته أو الفاضل لمقتفه فلعصبته بنفسه كترتيبهم في نسب لكن يقدم أخو معتق وابن أخيه على جده فمعتق (إن فقدت عصبه نسب المعتق فما ذكر لمعتق المعتق فعصبته كذلك) أي كافي عصبه المعتق ثم معتق معتق المعتق وهكذا ثم بيت المال فلو اشترت بنت أبها فمعتق عليها ثم اشترى الأب عبدا وأعتقه ثم مات الأب عنها وعن ابن ثم ماتت عتيقه عنهما فإثره لابن دون البنت لأنه عصبه معتق من النسب بنفسه والبنت معتقه المعتق والأول أقوى وتسمى هذه مسألة القضاة لما قيل إنه أخطأ فيها أربعمائة قاض غير المتفقين حيث جعلوا الميراث للبنت (ولا ترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو متممها اليه بنسب) كابنه وان نزل (الأولاء) كعتيقه فإثره بالولاء وبشركها فيه الرجل ويزيد عليها بكونه عصبه معتق من نسب بنفسه كما علم أكثر ذلك مامر وسيأتي بيان انجرار الولاء في فصله .

(فصل) في بيان ميراث الجد والإخوة . (الجد) اجتمع (مع ولد أبوين أو) ولد (أب بلاذى فرض الأ أكثر من ثلث ومقاسمة كأخ) أما الثلث فلأن له مع الأم مثل ما لها غالبا والأخوة لا يتقصونهما عن السدس فلا يتقصونه عن مثليه وأما المقاسمة فلا أنه كالأخ في إدلائه بالأب وإنما أخذ لا أكثر لأنه قد اجتمع فيه جهتا

العرض والتصيب فأخذياً كثيراً فإذا كان معه أخوان وأخت فالثلاث أكثر أو أخ وأخت فالمقاسمة
أكثر وضابطه أن الإخوة والأخوات إن كانوا مثليه وذلك في ثلاث صور أخوان أربع أخوات أخ وأختان
استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لأنه أسهل وإن كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور
أخ وأخت أختان ثلاث أخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر أو فوقهما فالثلث أكثر ولا تنحصر صور
(و) له من ذكر (به) أي بندي فرض (الأكثر من سدس وثلاث باق) بعد فرض (ومقاسمة) بعده ففي
بينين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفي
بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر ولهم فثلاثاً أكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض وغيره هذا
إن بقي أكثر من السدس (فإن لم يبق أكثر من سدس) بأن لم يبق شيء كبتين وأم وزوج مع جد وإخوة
أو بيق سدس كبتين وأم مع جد وإخوة أو بيق دونه كبتين وزوج مع جد وإخوة (أخذه) أي السدس (ولو
عائلاً) كله أو بعضه كما علم لأنه ذو فرض فيرجع إليه عند الضرورة (وسقطت الإخوة) لاستغراق ذوى
الفروض التركة (وكذا) للجد مادام ذكر (معهما) أي مع ولد الأبوين وولد الأب (ويعد) حينئذ أي بحسب
(ولد الأبوين عليه ولد الأب في القسمة) فإن كان ولد الأبوين ذكراً أي وذكراً وأنثى أو أنثى معها بنت
أو بنت ابن كعالمها (سقط ولد الأب) لأنهم يقولون للجد كلانا إليك سواء فزحمك ياخوتنا وأخذ حصتهم
كأبنا أخذ الأب ما حصه إخوة الأم منها مثاله جد وأخ لأبوين وأخ وأخت لأب (والإم) أي وإن لم يكن ولد
الأبوين من ذكر (فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف) وتأخذ (من فوقها) مع
ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) إن وجد ذلك في جد وشقيقتين وأخ لأب المسئلة من ثلاثة أو من ستة للجد
الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط الأخ للأب وفي جد وشقيقتين وأخت لأب المسئلة من خمسة
للجد اثنتان يبقى للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين فيقتصران عليها (ولا يفضل عنهما) أي عن الثلثين
(شيء) لأن للجد الثلث فأكثر كما عرف آنفاً (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لولد الأب) كجد
وأخت لأبوين وأخ وأختين لأب للجد الثلث وللأخت النصف والباقي لأب ولأب وهو واحد من ستة على
أربعة فنضرب الأربعة في الستة فنصح المسئلة من أربعة وعشرين (ولا يفرض لأخت مع جد إلا في
الأكبرية وهي زوج وأم وجد وأخت لغير أم) أي لأبوين أو لأب (فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد
سدس وللأخت نصف فعول) المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة
(أثلاثاً) له الثلثان ولها الثلث فيضرب محرجه في تسعة فنصح المسئل من سبعة وعشرين للأب ستة وللزوج
تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وإما فرض لها معه ولم يعصبها فباقي لبقية بقية بقية عن السدس
فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فللأم السدس ولها السدس الباقي وصحبت أكبرية
لشكدها على زيد مذهبه لمخالفتها القواعد وقيل لتكدر أقوال الصحابة فيها وقيل لأن سائلها كان اسمه
أكدر وقيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول.

(فصل) في موانع الإرث وما يذكر معها (الكافران يتوارثان) وإن اختلفت ملتتهما كيهودى
ونصرانى أو مجوسى وثني لان اللل في البطان كاللمة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وقال لكم
دينكم ولى دين (لاحرى وغيره) كدنى ومعاهد لا تقطع للوالات بينهما وقولى وغيره أهم من قوله وفى
(ولا مسلم وكافر) وإن أسلم قبل قسمة التركة لذلك وغير الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا
متوارثان ما تاب نحو عرق) كهدم وحريق (ولم يعلم أسبقهما) موتاً سواء أعلم سبق أم لا لأن من شرط الإرث
تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا متلف فلو علم أسبقهما وفى وقت اليراث إلى البيان أو الصلح
وتعيرى بنحو عرق أهم من تعيره بعرق أو هدم أو غربة (ولا يرث نحو مرتد) كيهودى تنصر أحداً إذ ليس

وبه إلا أكثر من سدس
وثلت باق ومقاسمة
فإن لم يبق أكثر من
سدس أخذه ولو عائلاً
وسقطت الإخوة وكذا
معهما ويعد ولد
الأبوين عليه ولد الأب
في القسمة فإن كان ولد
الأبوين ذكراً سقط
ولد الأب والافتأخذ
الواحد إلى النصف
ومن فوقها إلى الثلثين
ولا يفضل عنهما شيء
وقد يفضل عن النصف
فيكون لولد الأب ولا
يفرض لأخت مع جد
إلا في الأكبرية وهي
زوج وأم وجد وأخت
لغير أم فللزوجة نصف
وللأم ثلث وللجد سدس
ولللأخت نصف فعول
ثم يقسم الجد والأخت
نصيبهما أثلاثاً.

(فصل) الكافران
يتوارثان لاحرى
وغيره ولا مسلم وكافر
ولا متوارثان ما تاب نحو
عرق ولم يعلم أسبقهما
ولا يرث نحو مرتد

منه وبين أحدموالاته في الدين لأنه ترك ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل إليه (ولا يورث) لذلك
لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقتوع ومات سراية وجب قودا الطرف ويستوفيه من كان وارثه
لولا الرمة ومثله حد القذف ونحو من زيادتي وكذا (كزندق) وهو من لا يتدين فلا يرث ولا يورث
لذلك (ومن يهرق) ولو مذبذباً أو مكاتباً فلا يرث ولا يورث لنفسه ولأنه لو ورث الملك واللازم باطل (إلا مبعضا
فيورث) مملكته بحريته تمام مملكته عليه ولا شيء لسيده منه لاستيفاء حقه بما اكتسبه بالرقية واستثنى
أيضا كافر له أمان جنى عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الأمان فسبى واسترق وحصل الموت بالسراية
بحال رقه فإن قدر الدية لورثته (ولا يرث قاتل) من مقتوله (وإن لم يضمن) بقتله لخبير الترمذي وغيره بسند
صحيح ليس للقاتل شيء من الميراث ولتمهنة استعجال قتله في بعض الصور وسد الباب في الباقي ولأن الإرث
للموالاته والقاتل قطعها وأما القاتل فقد يرث القاتل بأن يجرحه أو يضره ثم يموت هو قبله ومن الموانع
الدور الحكمي وهو أن يلزم من توريث شخص عدم توريثه كأخ أقر بان للبيت فيثبت نسب الابن
ولا يرث كما صرح في الاقرار وأما استنباط تاريخ الموت المذكور فممنه من عده مانعا ومنهم من منع لما أتى وقد
قال ابن الهائم في شرح كفايته للموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي
وما زاد عليها قسميته مانعا مجاز والأوجه ما قاله في غيره إنما ستة هذه الأربعة والرقة واختلاف العهد وإن
ما زاد عليها مجاز لأن انتفاء الإرث معها لا لأنه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كما في
انتفاء النسب (ومن قتل) بأن تقطع خبره (وقف ماله حتى تقوم بيته بموته أو يحكم قاض به بغير مدة) من
ولادته (لا يعيش فوقها) يعطى ماله من يرثه حينئذ (أي حين قيام البيعة أو الحكم فإن مات قبل ذلك ولو
بالعظة لم يرث منه شيئا لجواز موته فيها وهذا عند إطلاقهما الموت فإن أسندها إلى وقت سابق لسكونه سبق
بمئة فينتهي أن يعطى من يرثه ذلك الوقت وإن سبقها ولعله مرادهم ينهط ذلك السبكي في الحكم ومثله
البيعة بل أولى وتفسيرى حينئذ أعم من تعبير الأصل بوقت الحكم (ولومات من يرثه) المفقود قبل قيام
البيعة والحكم بموته (وقف حصته) حتى يتبين حاله (وعمل في) حق (الحاضر بالأسوة) فمن يسقط
منهم حياة المفقود أو موته لا يعطى شيئا حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بذلك بقدر حقه ذلك ومن
لا يختلف نصيبه بما يظهراه في زوج وعم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج نصفه ويؤخر العم وفي جد وأخ
لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجد حياته فأخذ الثالث وفي حق الأخ لأبوين موته فأخذنا النصف
ويبقى السدس إن تبين موته فلجد أو حياته فلا أخ (ولو خلف حملا يرث) لا محالة بعد انفصاله بأن كان
منه (أو قد يرث) بأن كان من غيره كحمل أخيه لأنه إن كان ذكر وارثاً أو أنثى فلا (عمل باليقين فيه
وفي غيره) قبل انفصاله (فإن لم يكن وارثاً سواه) أي الحمل (أو كان) ثم (أي وارثاً) قد يحجبه الحمل
(أو) كان ثم من لا يحجبه (ولا مقدر له كولد وقف للتزويك) إلى انفصاله احتياطاً لأنه لا حصر للحمل
(أو له مقدر أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها من ولها سدسان عائلات لا احتمال
أن الحمل بنتان فتعول النسالة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وتسمى المنيرة لأن علياً رضي
الله تعالى عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلاً الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى
وله المآب والرجعى فسئل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجالاً صار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبته
(وإما يرث) الحمل (إن انفصل حيا) حياة مستقرة (وعلم وجوده عند اللوت) بأن ولده له لأقل من
أكثر مدة الحمل ولم تكن حليقة فإن كانت حليقة فإن تلد لدون ستة أشهر وإلا فلا يرث إلا إن اعترف الورثة
بوجوده عند اللوت (والشكل) وهو من له آلتا الرجال والنساء أو تبة تقوم مقامهما (إن لم يختلف
إرثه) بدكورة وأنوثة (كولد أم) ومعتق (أخذه وإلا) أي وإن اختلف إرثه بهما (عمل باليقين فيه

ولا يورث كزندق
ومن يهرق إلا مبعضا
فيورث ولا يرث قاتل
وإن لم يضمن ومن
قد وقف ماله حتى
تقوم بيته بموته أو
يحكم قاض به بغير
مدة لا يعيش فوقها
ظنا يعطى ماله من
يرثه حينئذ ولو مات
من يرثه وقف حصته
وعمل في الحاضر
بالأسوة ولو خلف حملا
يرث أو قد يرث عمل
باليقين فيه وفي غيره
فإن لم يكن وارث
سواه أو كان من قد
يحجبه أو لا مقدر له
كولد وقف للتزويك
أوله مقدر أعطيه
عائلاً إن أمكن عول
كزوجة حامل وأبوين
وإما يرث إن انفصل
حيا وعلم وجوده عند
اللوت والشكل إن لم
يختلف إرثه كولد
أم أخذه وإلا عمل
باليقين فيه

وفي غيره ويوقف ماشك فيه (١٠) ومن جمع جهتي فرض وتصبب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبت هي أخت لأب

وفي غيره ويوقف ماشك فيه (حتى يتبين الحال أو يقع الصلح في زوج وأب وولد خنثى للزوج الربع وللأب
السدس وللخنثى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب) ومن جمع جهتي فرض وتصبب كزوج هو ابن
عم ورث بهما) لأنهما سببان مختلفان فيستغرق المال إن انفرد (لا كبت هي أخت لأب بأن يطأ) شخص
بشبهة أو مجوسى في نكاح (بنته فتلد بنتا) وتبوت عنها (تترث بالبنوة) فقط لا بها وبالأخوة لأنها قرابتان يورث
بكل منهما بالفرض منفردتين فيورث بأقواهما مجتمعتين لهما كما لأخت لأبوين لا ترث النصف بأخوة الأب
والسدس بأخوة الأم وقولي لأب مع التصريح بالصورة من زيادتي (أو) جمع (جهتي فرض) يورث
(بأقواهما) فقط والقوة (بأن تحجب إحداهما الأخرى كبت هي أخت لأب بأن يطأ) من ذكر (أمة فتلد بنتا)
فترث منه بالبنوة دون الأخوة (أو) بأن (لا تحجب) إحداهما دون الأخرى (كأم هي أخت لأب بأن يطأ)
من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث والدتها منها بالأمة دون الأخوة لأن الأم لا تحجب بخلاف الأخت (أو)
بأن (تكون) إحداهما (أقل حجبا) من الأخرى (كأم أم هي أخت) لأب (بأن يطأ) من ذكر (بنته الثانية
فتلد ولدا) فالأولى أم أمها أخته لأبيه فترث منه بالجدودة دون الأخوة لأن الجدة أم الأم إنما تحجبها الأم
والأخت يحجبها جمع كأم (ولو زاد أحد عاصيين) في درجة (بقرابة أخرى كإبني عم أحدتها أم) بأن
يتعاقب أخوان على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ولأحدهما ابن من غيرها فابناه ابنا عم الابن الآخر وأحدهما
أخوه لأمه (لم يقدم) على الآخر (ولو حجبه بنت عن فرضه) لأن أخوة الأم إن لم تحجب فلها فرض
وإلا صارت بالحجب كأنها لم تكن فلم يرجع بها على التقديرين .

فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها (إن كانت الورثة عصبات قسم للترك) هو أعم من
قوله قسم المال (بينهم) بالسوية (إن محضوا ذكورا) (كثلاثة بنين أو إناثا) كثلث نسوة أعتقن رقيقا
بالسوية بينهم (فإن اجتمعوا) أي الصنفان من نسب (قدر الذكر اثنين) ففي ابن وبنت يقسم الترك
على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد (وأصل المسألة عدد رؤوسهم) بعد تقدير الذكر برأسين إذا كان معه أنثى
(وإن كان فيها ذو فرض) كنصف (أو فرضين متماثلين المخرج) كنصفين (فأصلها منه) أي من المخرج
والمخرج أقل عدد يصح منه السكر (فمخرج النصف اثنان والثالث) (والثلثين ثلاثة والرابع أربعة والسدس
ستة والثمان ثمانية) لأن أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسماء الأعداد إلا
النصف فإنه من التناصف فكان للتقسيمين تناصفا واقتسا بالسوية ولو أخذ من اسم العدد لقل له ثنى بالضم
كما في غيره من ثلث وربع وغيرها (أو مختلفيه) أي المخرج (فإن تداخل مخرجها بأن في الأكثر
بالأقل مرتين فأكثر فأصلها) أي المسألة (أكثرها كسدس وثلاث) في مسألة أم وولدها وأخ لغير أم فهي
من ستة (أو توافقا بأن لم يفهما إلا عدد ثالث فأصلها حاصل من ضرب ووفق أحدهما في كامل الآخر كسدس
وثنان) في مسألة أم وزوجة وابن فأصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب ووفق أحدهما وهو نصف الستة أو
الثمانية في الآخر (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة
متداخلان ومتوافقان بالثلث والأربعة والستة متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق
التوافق الصادق بالتماثل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل كما أوضحته في شرحي
المضول وغيرها (أو تباينا بأن لم يفهما إلا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عددا (فأصلها حاصل ضرب
أحدهما في الآخر كثلث وربع) في مسألة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثنا عشر حاصل ضرب ثلاثين في
أربعة (فالأصول) عند المتقدمين وهي مخرج الفروض سبعة (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا
عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض التأخرين عليها أصليين آخرين في مسائل الجدوالأخوة ثمانية عشر

بأن يطأ بنته فتلد
بنتا فبالبنوة أو
جهتي فرض فأقواهما
بأن تحجب إحداهما
الأخرى كبت هي
أخت لأم بأن يطأ أمه
فتلد بنتا أو لا تحجب
كأم هي أخت لأب
بأن يطأ بنته فتلد بنتا
أو تكون أقل حجبا
كأم أم هي أخت بأن
يطأ بنته الثانية فتلد
ولدا ولو زاد أحد
عاصيين بقرابة أخرى
كإبني عم أحدتها أم
لأم لم يقدم ولو حجبه
بنت عن فرضه .

فصل إن كانت
الورثة عصبات قسم
للتروك بينهم إن محضوا
ذكورا أو إناثا فإن
اجتمع قدر الذكر
اثنين وأصل المسألة
عدد رؤوسهم وإن كان
فيها ذو فرض أو فرضين
متماثلين المخرج فأصلها
منه فمخرج النصف
اثنان والثالث ثلاثة
والرابع أربعة والسدس
ستة والثمان ثمانية
أو مختلفيه فإن تداخل
مخرجها بأن في الأكثر
بالأقل مرتين فأكثر
فأصلها أكثرها كسدس
وثلاث أو توافقا بأن لم يفهما

إلا عدد ثالث فأصلها حاصل من ضرب ووفق أحدهما في الآخر كسدس وثنان والتداخلان متوافقان ولا عكس أو تباينا بأن لم يفهما إلا واحد فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربع فالأصول اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون

وستة وثلاثين فأولها كأم وجد وخمسة إخوة لغير أم وإنما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدده
 سدس صحيح وثالث ما يبقى هو هذا العدد الثاني كزوجة وأم وجد وسبعة إخوة لغير أم وإنما كانت من ستة
 وثلاثين لأن أقل عدده ربع وسدس صحيحان وثالث ما يبقى هو هذا العدد والتقدمون يجعلون ذلك
 تصحيحا لاتصاقل في الروضة وطريق للتأخيرين هو المختار الأصح الجاري على القاعدة وقد بسطت
 الكلام على ذلك في منهج الوصول إلى تحرير الفصول (وتعول منها) ثلاثة (الستة عشرة وتر أو شفا) فتعول
 أربع مرات إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم للزوج ثلاثة ولكل أخت اثنان فعلت بسببها ونقص من
 كل واحد سبع ما نطق له به إلى ثمانية كهؤلاء وأم لها السدس واحد فعلت بثلاثها وكزوج وأخت لغير أم وأم
 وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن والمقاضى فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف
 وللأم الثلث واللاخت ما بقى ولاعول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فإن شاءوا فلندع أبناءنا وأبناءهم
 ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك وإلى
 تسعة كالمثل بهم أولا للتعول إلى ثمانية وأخ لأم له السدس واحد فعالت بنصفها وإلى عشرة كهؤلاء وأخ
 آخر لأم فعالت بثلاثها وتسمى هذه الشريحية لأنها المارفت للقاضى شرع جعلها من عشرة وتسمى أم
 الفروع بالحاء المعجمة وبالجميم لكثرة سهامها العائلة ولكثرة الإناث فيها (والاثنا عشر لسبعة عشر وورا)
 فتعول ثلاث مرات إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة
 وإلى خمسة عشر كهؤلاء وأخ لأم له السدس اثنان وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأخ آخر لأم له اثنان (والأربعة
 والعشرون) وتعول عولة واحدة وورا بثمنها (السبعة وعشرين) كبنيتين وأبوين وزوجة للبنتين ستة عشر
 وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة وتقدم تسميتهما منبرية وإنما أعالوا ليدخل النقص على الجميع كأرباب
 الديون والوصايا إذا ضاق المال عن قدر حصصهم . [فرع] في تصحيح المسائل ومعرفة أنصاء الورثة
 من الصحيح (إن انقسمت سهامها) أى للمسئلة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج
 وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد (أو انكسرت على صنف) منهم سهامه (فان باينته ضرب فى
 المسألة بعولها) إن عالت (عدده) مثاله بلاعول زوج وأخوان لغير أم هى من اثنين للزوج واحد يبقى واحد
 لا تصح قسمته على الأخوين ولا موافقة فيضرب عددها فى أصل المسألة فتصح من أربعة ومثاله بالاعول
 زوج وخمس أخوات لغير أم هى من ستة وتعول إلى سبعة وتصح يضرب خمسة فى سبعة فتصح من خمسة
 وثلاثين (والإلا) بأن واقفته (فوقه) يضرب فيها (فما بلغ صحت منه) مثاله بلاعول أم وأربعة أعمام لغير أم
 هى من ثلاثة للام واحد يبقى اثنان يوافقان عددا الأعمام بالنصف فيضرب نصفه اثنان فى ثلاثة فتصح من
 ستة ومثاله بالاعول زوج وأبوان وست بنات هى بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (أو)
 انكسرت على (صنفين) سهامها (فمن واقفت سهامه) منها أو من أحدها (عدده رد) العدد (لوقه)
 ومن لا) بأن باينته سهامه عدده (ترك) العدد بحاله وتعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بما ذكره (ثم إن
 تماثل عدداها) يرد كل منهما إلى وقفه أو يبقائه على حاله أو يرد أحدها وبقاء الآخر (ضرب فيها) أى
 فى المسألة بعولها إن عالت (أحدها) أى العددين المتماثلين (أو تداخل) أى عدداها (فأكثرها) يضرب
 فيها (أو توافقا) حاصل ضرب وفق أحدها فى الآخر) يضرب فيها (أو تباينا) حاصل ضرب أحدها فى
 الآخر) يضرب فيها فما بلغ الضرب فى كل منها صحت منه المسألة . وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين
 وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا فى أحدهما وتباينا فى الآخر وأن بين عدديهما تماثلا وتداخلا وتوافقا
 وتباينا . والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر فعليك بالتمثيل لها ولتمثل لبعضها فتعول أم وستة إخوة
 لأم وثمان عشرة أختا لغير أم هى من ستة وتعول إلى سبعة للإخوة سهران يوافقان عددهم بالنصف فيرد إلى

وتعول منها الستة
 عشرة وورا وشفا
 والاثنا عشر لسبعة
 عشر وورا والأربعة
 والعشرون لسبعة
 وعشرين .

[فرع] إن

انقسمت سهامها

من أصلها عليهم فذاك

أو انكسرت على

صنف فان باينته ضرب

فى المسألة بعولها عدده

والإفوقه فما بلغ صحت

منه أو صنفين فمن

واقفت سهامه عدده

رد لوقه ومن لا ترك

ثم إن تماثل عدداها

ضرب فيها أحدها

أو تداخلا فأكثرها

أو توافقا حاصل ضرب

وفق أحدها فى الآخر

أو تباينا حاصل ضرب

أحدها فى الآخر

ثلاثة وللأخوات أربعة يوافق عددهن بالربع فيرد إلى ثلاثة وتضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ إحدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة إخوة لغير أم هي من ثلاثة والعددان متانان يضرب أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة إخوة لغير أم يرد عدد البنات إلى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح (ويقال بهذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة) من الأصناف كجدتين وثلاثة إخوة لأم وعمين أصلها ستة وتصح من ستين والثلاثين (و) على (أربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة إخوة وعمين أصلها اثنا عشر وتصح من اثنين وسبعين (ولا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالاستقراء على أربعة لأن الورثة في القرية لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما مر في اجتماع من يرث من الذكور والإناث ومنها الأب والأم والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا أريد) بعد تصحيح المسألة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسألة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فإما بلغ فهو نصيبه يقسم على عدده) ففي جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هي من ستة وتصح بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة بسنة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية وللأم واحد في ستة بسنة . [فرع] في المناجات وهي نوع من تصحيح المسائل وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو الإزالة والنقل واصطلاحاً أن يموت أحد الورثة قبل القسمة . لو (مات) شخص (عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين) من ورثة الأول (وإرثهم منه ك) إرثهم (من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كأن الثاني لم يكن) من ورثة الأول وقسم التروك بين الباقيين (كإخوة وأخوات) لغير أم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (وإلا) أي وإن ورثه غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن إرثهم منه كإرثهم من الأول بأن اختلف قدر استحقاقهم (فصح مسألة كل) منهما (فان انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسئلته) فذاك ظاهر كزوج وأختين لغير أم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسئلة الأولى من ستة وتعود إلى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتها من الأولى اثنان منقسم عليها (وإلا) أي وان لم يقسم نصيب الثاني من الأولى على مسئلته (فان توافقا ضرب في الأولى وفق مسئلته ، وإلا) بأن تباينا (فكلها) فما بلغ حصة منه (ومن له شيء من) المسئلة (الأولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (و) من له شيء من الثانية أخذه مضروباً في نصيب الثاني من الأولى (أو) في (وقته) ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق مثال الوفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت للأم عن أخت للأم وهي الأخت للأبوين في الأولى وعن أختين لأبوين وعن أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسئلة الأولى من ستة وتصح من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصيبها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللورثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للأب في الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة وهم الباقيون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة ومما صحت منه المسئلان صار كمسئلة أولى فان مات ثالث عمل في مسئلته ماعمل في مسئلة الثاني وهكذا .

ويقال بهذا الانكسار على ثلاثة وأربعة ولا يزيد فإذا أريد معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسألة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فإما بلغ فهو نصيبه يقسم على عدده . [فرع] مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين وإرثهم منه كمن الأول جعل كان الثاني لم يكن كإخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين وإلا فان فصح مسألة كل فان انقسم نصيب الثاني على مسئلته وإلا فان توافقا ضرب في الأولى وفق مسئلته وإلا فكلها ومن له شيء من الأولى أخذه مضروباً فيها ضرب فيها ومن الثانية ضرب فيها ومن الثانية أخذه مضروباً في نصيب الثاني أو وقته

﴿ كتاب الوصية ﴾

الشاملة للإيصاء لمة الإيصال من وصى الشيء بكذا وصله به لأن الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه وشرطه
 لا يعنى الإيصاء تبرع بحق مضاف ولو تقدير المأجد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وإن التحقها حكما
 كالتبرع للتعز في مرض الموت أو للمحق به أو الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها
 أو دين وأخبار تكبر الصحيحين ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده
 (أركانها) لا يعنى الإيصاء (موصى له) (موصى به) وصيغة وموص وشرط فيه تكليف وحرية واختيار
 ولو كافر أحرى أو غيره أو محجور سفه أو فليس لصحة عبارتهم واحتياجهم للثواب (فلا تصح) الوصية
 (بدونها) أى الصفات المذكورة فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عليه ورقيق ولو مكاتباً ومكره كسائر
 العقود ولعدم ملك الرقيق أو ضعفه والسكران كالمكفوف قيد الاختيار من زيادى (و) شرط (في) الموصى
 له حالة كونه (مطلقاً) أى سواء أكان جهة أم غيرها (عدم معصية) فى الوصية له (و) حالة كونه (غير جهة
 كونه معلوماً أهلاً للملك) واشتراط الأولين فى غير الجهة من زيادى (فلا تصح) لكافر بمسلم لكونها معصية
 ولا (لحل سيحدث) لعدم وجوده (ولا لأحد هذين الرجلين) للجهل به نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين
 صح كما لو قال لوكيله به لأحد هذين (ولا لبيت) لأنه ليس أهلاً للملك (ولا للابنة) لذلك (إلا إن فسر)
 الوصية لها (بلفظها) بسكون اللام وفتحها أى بالصرف فيه فتصح لأن علقها على مالكها فهو التصود
 بالوصية فيشترط قبوله وتعيين الصرف إلى جهة الدابة رعاية لمرض الموصى ولا يسلم علقها للمالك بل يصرفه
 الوصى فإن لم يكن فالقاضي ولو بنائيه (ولا) تصح (لعارة كنيسة) من كافر أو غير المتعبد فيها ولو كانت العارة
 ربما خلاف كنيسة تنزلها المارة ولو كافر أو موقوفة على قوم يسكنونها ولا تصح لأهل الحرب ولا لأهل
 الردة (وتصح لعارة مسجد ومصالحه ومطلقاً وتحمل) عند الإطلاق (عليهما) عملاً بالعرف فإن قال
 أردت عليك قبيل تبطل الوصية وبحت الرافعى صحها بأن للمسجد ملكاً وعليه وبقا قال النووي هذا هو
 الأفتى الأرجح (و) تصح (لكافر) ولو أحرى ومرتداً (وقاتل) بحق أو غيره كالصدقة عليهما والهبه
 لها وصورتها فى القاتل أن يوصى لرجل فيقتله ومنه قتل سيد الوصى له الوصى لأن الوصية لرقيق وصية
 لسيد كاسيأتى أما لو أوصى لمن يرتد أو يحارب أو يقتله أو يقتل غيره عدواً فلا تصح لأنها معصية (ولحل
 إن انفصل حياً) حياة مستكرة (لثون ستة أشهر منها) أى من الوصية للعلم بأنه كان موجوداً عندها
 (أو) لأكثر منه (ولأربع سنين فأقل) منها (ولم تكن للمرأة فراشاً) لزواج أو سيد أمكن كون الحل
 منه لأن الظاهر وجوده عندها ثدرة وطء الشبهة فى تقدير الزنا إساءة ظن نعم لو لم تكن فراشاً قلتم تصح
 الوصية كما قل عن الأستاذ أن منصور فإن كانت فراشاً له أو انفصل لا أكثر من أربع سنين لم تصح الوصية
 لأجل حال حدوثه معها أو بعدها فى الأولى ولعدم وجوده عندها فى الثانية. واعلم أن تانى التوأمين تابع للأول
 مطلقاً وأن ما ذكرته من إلحاق الستة بما فوقها هو ما فى الأصل وغيره تبعاً للنص لكن صوب الأسنوى
 إلحاقها بما دونها معللاً بأنه لا بد من تهدر لحظة الوطء كما ذكره فى محال آخر ويرد بان اللحظة إنما عثرت
 جرياً على الطالب من أن العلق لا يقارن أول اللدة وإلا فالعبرة بالمقارنة فالسته ملحقة على هذا بما فوقها
 كما قاله هنا على الأول بما دونها كما لو قاله فى المحال الأخر وبذلك علم أن كلا صحيح وأن التصويب سهو
 (ووارث) خاص حتى يعين هى قدر حصته (إن أجاز باقى الورثة) المطلقين التصرف وسواء أزد
 على الثلث أم لا لخبر البيهقى بإسناد صالح لا وصية لوارث إلا أن يميز الورثة أما إذا لم يميزوا فلا تنفذ الوصية
 فإن أوصى لوارث عام كان وارثه يبيت المال فالوصية بالثلث فأقل صحيحة دون ما زاد كما سيأتى مع زيادة
 (والعبرة بإرثهم وقت الموت) لجواز موتهم قبل موت الموصى فلا يسكنون ورثة (و) يردهم وإجازتهم بعده
 لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته (ولا تصح) الوصية (لوارث بقدر حصته) لأنه يستحقه بلا وصية

﴿ كتاب الوصية ﴾

أركانها موصى له وبه
 وصيغة وموص وشرط
 فيه تكليف وحرية
 واختيار فلا تصح
 بدونها وفى الموصى له
 مطلقاً عدم معصية وغير
 جهة كونه معلوماً أهلاً
 للملك فلا تصح لحل
 سيحدث ولا لأحد
 هذين الرجلين
 ولا لبيت ولا للابنة
 إلا إن فسر بلفظها ولا
 لعارة كنيسة وتصح
 لعارة مسجد ومصالحه
 ومطلقاً وتحمل عليهما
 ولكافر وقاتل ولحل
 إن انفصل حياً لثون
 ستة أشهر منها ولأربع
 سنين فأقل ولم تكن
 المرأة فراشاً ووارث إن
 أجاز باقى الورثة والعبرة
 بإرثهم وقت الموت
 ويردهم وإجازتهم بعده
 ولا تصح لوارث بقدر
 حصته

وإنما صحت بعين هي قدر حصته كما لا يختلف الأغراض في الأعيان (والوصية لرقيق وصية لسيده) أي تحمل عليها التصح ويقبلها الرقيق دون السيد لأن الخطاب معمول لا يقتصر إلى إذن السيد وتبصرى بالرقيق أعم من تبصره بالعبد (فإن عتق قبل موته) أي للوصى (فله) الوصية لأنه وقت القبول حر (و) شرط (في) الوصى به كونه مباحا ينقل أي يقبل النقل من شخص إلى آخر (تصح) الوصية (بمحل إن انفصل حيا أو ميتا (مضمونا) بأن كان ولده أمة وجنى عليه (وعلم وجوده عندها) أي الوصية وخرج بزبادى أو مضمونا ولدا للهيمة إذا انفصل ميتا بجناية فإن الوصية تبطل وما يفرمه الجاني للوارث لأن ما وجب في ولدها بدل ما نقص منها وما وجب في ولده الأمة بدله ويصح القبول هنا وفيما ص قبل الوضع بناء على أن الحمل يعلم (وشمر وحمل ولو) كان الحمل والتمر معدومين كافي الإجارة والمساقاة (وبعهم) هو أعم من قوله وبأحد عبديه لأن الوصية تحمل الجهالة ويعينه الوارث (وبنجس يقتنى ككلب قابل للتعليم) هو أولى من قوله معلم أوصى به لمن يحمله اقتناؤه (وزبل وخرم عمرمة) ثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الذي لا يقبل التعليم والحزير والخرمة غير المحترمة وخرج بالمباح نحو مزمار وصم وزبادى ينقل ما لا ينقل كقود وحدقنف نعم إن أوصى بها لمن هما عليه صحت (ولو أوصى من له كلاب) تقتنى (بكلب) منها (أو) أوصى بها (ولمتمول) لم يوص بثلته (صحت) أي الوصية وإن قل المتمول في الثانية لأنه خير منها إذ لا قيمة لها أما إذا أوصى من لا كلب له يقتنى بكلب فلا تصح الوصية لأن السكاب يتعذر شرأؤه ولا يلزم الوارث اتها به ولو أوصى بكلابها وليس له غيرها وأوصى بثالث المتمول دفع ثلثها عدد الأقيمة إذ لا قيمة لها وتبصرى بتمول أعم من تبصره بماله (أو) أوصى (من له طبل لهو) وهو ما يضرب به الخشون وسطه ضيق وطر فراه واسعان (وطبل حل) كطبل حرب ويضرب به للتحويل وطبل حجيج يضرب للإعلان بالتزول والارتحال (بطل حمل على الثاني) لأن الوصى يقصد الثواب وهو لا يحصل بالحرام (وتلغو) الوصية (بالأول) أي بطل اللهو (إلا إن صلح للثاني) أي طبل الحل بهيته أومع تغيير يبقى معه اسم الطبل وقولى للثاني أعم من قوله لحرب أو حجيج لتناوله طبل الباز ونحوه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بها) أي بالوصية وفي معناه ماصر في الضمان (صريحه) إيجاباً (كأوصيت له بكندا أو أعطوه له أو هو له) أو وهبته له (بعدموتى) في الثلاثة وقولى كأوصيت إلى آخره أعم بما عبر به (وكناية كهوله من مالى) وإن أشعر كلام الأصل بأنه صريح ومعلوم أن الكتابة تفتقر إلى النية أما قوله هو له فقط فإقرار الوصية كاعلم من باب (وتلزم) أي الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعده ولو يتراخ في) موصى له (معين) وإن تعدد فلا يصح القبول قبل الموت لأن للموصى أن يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وإنما لم يشترط الفور في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة إلى القبول فيما لو كان الوصى به إعتاقاً كأن قال أعتقوا عنى فلانا بعدموتى بخلاف ماله أوصى له برقبته فإنه يحتاج إلى ذلك لاقتضاء الصيغة له (والرد) للوصية (بعدموت) لاقبله ولأعمه كالقبول (فان مات) الوصى له (لا بعد موت الوصى) بأن مات قبله أو معه (بطلت) وصيته لأنها ليست بلازمة ولا آيلة إلى اللزوم (أو بعده) قبل القبول والرد (خلفه وارثه) فبما فإن كان الوارث بيت المال فالقابل والراد هو الإمام وقولى لا بعده وخلفه أعم من تبصره بما ذكره (وملك للموصى له) المعين للموصى به الذي ليس باعتاق بعد موت الوصى وقبل القبول (موقوف إن قبل بان أنه ملكه بالموت) وان رد بان أنه للوارث (وتبعه) في الوقف (القوائد) الحاصلة من الوصى به كشمرة وكسب (والمؤنة) ولو فطرة (ويطالب موصى له) أي يطالبه الوارث أو الرقيق للموصى به أو القائم مقامهما من ولى ووصى (بها) أي بالمؤنة (إن توقف في قبول ورد) فإن أراد الخلاص

والوصية لرقيق وصية لسيده فإن عتق قبل موته فله، وفي الوصى به كونه مباحا ينقل فتصح بمحل إن انفصل حيا أو مضمونا وعلم وجوده عندها وشمر وحمل ولو معدومين وبهم وبنجس يقتنى ككلب قابل للتعليم وزبل وخرم عمرمة ولو أوصى من له كلاب بكلب أو بها وله متمول صحت أو من له طبل لهو وطبل حل بطل حمل على الثاني وتلغو بالأول إلا إن صلح للثاني، وفي الصيغة لفظ يشعر بها صريحة كأوصيت له بكندا أو أعطوه له أو هو له بعد موتى وكناية كهوله من مالى وتلزم بموت مع قبول بعده ولو يتراخ في معين والرد بعد موت فإن مات لا بعد موت للموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه وملك الوصى له موقوف إن قبل بان أنه ملكه بالموت وتبعه القوائد والمؤنة ويطلب موصى له بها إن توقف في قبول ورد

ردء أقالو أوصى باعناق رقيق فالملك فيه للوارث إلى إعتاقه فالوثة عليه وتعبيري بالفوائد والوثة أعم من تعبيره بما ذكره .

(فصل) في الوصية بزائد على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (يبنى أن لا يوصى بزائد على ثلث) والأحسن أن ينقص منه شيئا لخير الصحيحين الثلث والثلث كثير والزيادة عليه قال التولي وغيره مكروهة والقاضي وغيره محرمة (فتبطل) أي الوصية بالزائد (فيه إن رده وارث) خاص مطلق التصرف لأنه حقه فإن لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لأن الحق للمسلمين ولا يجبر أو كان وهو غير مطلق التصرف فالظاهر أنه إن توقعت أهليته وقبض الأمر إليها وإلا بطلت وعليه يحمل ما أتى به السبكي من البطلان (وإن أجاز في إجازته (تفويض) للوصية بالزائد (ويعتبر المال) الموصى بثلثه مثلا (وقت الموت) لا وقت الوصية لأن الوصية تملك بعد الموت فلا وصى برقيق ولا رقيق له ثم ملك عند الموت رقيقا تعلقت الوصية به ولو زاد ماله تعلقت الوصية به والمعتبر ثلث المال الفاضل عن الدين (ويعتبر من الثلث) الذي يوصى به (عق علق بالموت) ولو مع غيره (وتبرع نجز في مرضه كوقف وهبة) ولو اختلف الوارث والتبهد الهبة في الصحة أو المرض صدق التبهد بيئته لأن العين في يده ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث أيضا ما المنجز في صحته فيحسب من رأس المال وكذا أم ولد نجز عقها في مرض موته (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث) عنها (فإن تمحضت عقا) كأن قال إذا مت فأتم أحرار أوفسالم وبكروغانم أحرار (أقرع) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقى بالثلث ولا يعق من كل شقص (وإلا) بأن تمحضت غير عتق كأن أوصى زيد بمائة ولمعرو وخمسين وبكر بخمسين ولم يرتب أو اجتمع العتق وغيره كأن أوصى بعق سالم وقيمه مائة ولو زيد بمائة ولم يرتب وثلث ماله فيهما مائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعطى زيد خمسين وكل من بكر وعمر وخمسة وعشرين وفي مثال الثانية يعق من سالم نصفه وزيد خمسون نعم لو دبر عبده وقيمه مائة وأوصى له بمائة وثلث ماله مائة قدم عتق للدبر على الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فإنه إن تمحض العتق كعتق عبدا أقرع حنبرا من التشقيص في الجميع أو تمحض غيره كبراء جمع أو اجتماعا كأن تصدق واحدا من وكلاءه ووقف آخره وعتق آخره قسط الثلث مثل ما مر هذا إذا لم ترتب العلقة والمنجزة (فإن ترتبتا) كأن قال أعتقوا بعد موتي سلما ثم غانما وأعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة أو أعتقوا سلما ثم أعطوا زيدا مائة أو أعتق ثم تصدق ثم وقف (قدم الأول) منها (فالأول إلى) تمام (الثلث) ويوقف ما بقى على إجازة الوارث ولو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز لأنه يفيد الملك حالا ولازم لا يمكن الرجوع فيه وذكر الترتيب في العلقة بالموت من زيادتي (ولو قال إن أعتقت غانما فسالم حر فأعتق غانما في مرض موته تعين) للمعق بغير زده بقولي (إن خرج وحده من الثلث وإلا أقرع) لاحتمال أن تخرج القرعة بالحرية لسالم فيلزم إرقاق غانم فيفوت شرط عتق سالم فإن لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم أو بعضه منه عتق في الأول وغانم وبعض سالم في الثاني (ولو أوصى بمحاضر هو ثلث ماله) وباقيه غائب (لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة العائث .

[فرع] لو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكلما نص من الدين شيء دفع له ثلثه .

(فصل) في بيان الرض المخوف والمحقق به القتضي كل منهما الحجر في التبرع الزائد على الثلث. لو (تبرع في مرض مخوف) أي يخاف منه الموت (ومات) فيه ولو بنحو غرق أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد على الثلث) لأنه محجور عليه في الزائد بخلاف ما إذا برىء منه فإنه ينفذ لتبين عدم الحجر (أو) في مرض (غير مخوف فمات

(فصل) يبنى أن لا يوصى بزائد على ثلث فتبطل فيه إن رده وارث وإن أجاز تنفيذ ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من الثلث عتق علق بالموت وتبرع نجز في مرضه كوقف وهبة وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحضت عقا أقرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فإن ترتبتا قدم الأول فالأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غانما فسالم حر فأعتق غانما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا أقرع ولو أوصى بمحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالا .

(فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات

ولم يحصل موته (طى حفاة) كاسهال يوم أو يومين (فكندا) أى لم يقل ما زاد على الثلث لأنه حينئذ خوف
 لا لصله الموت به فإن حمل عليها كأن مات به جرب أو وجع ضرس أو عين نقد (وإن شك فيه) أى فى أنه
 مخوف (لم يثبت إلا بطيبين مقبولى الشهادة) لأنه يتعلق به حق آدمى ولا يثبت بسوسة ولا برجل وامرأتين إلا
 أن يكون المرض علة باطنية إما أن لا يطلع عليها الرجال غالباً يثبت بمن ذكر (ومن المخوف قولنج) يضم القاف
 وفتح اللام وكسرها وهو أن تتعداً خلط الطعام فى بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد بسببه البخار إلى السماع
 فيؤدى إلى الهلاك (وذات جنب) وسماها الشافعى رضى الله عندها ذات الحاصرة وهى قروح تحدث فى داخل الجنب
 بوجع شديد ثم تفتتح فى الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها خيق النفس والسعال
 والحى اللازمة (ورعاف دائم) بتثليث الراء لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (وإسهال متتابع) لأنه ينشعب
 رطوبات البدن (أو) غير متتابع كاسهال يوم أو يومين (و) لكن (خرج الطعام غير مستحيل) بأن
 يتخرق البطن فلا يمكنه الإمساك (أو) خرج (بوجع) ويسمى الزجير (أو) خرج (بدم) من عضو شريف
 ككبد بخلاف دم البواسير واعتبار الإسهال فى الثلاثة من زيادته (ودق) بكسر الهمزة وهو داء يصيب القلب
 ولا يعتمد على الحياة غالباً (وابتداء فالج) وهو استرخاء أحد شقى البدن طولاً وبسببه غلبة الرطوبة والبلغم فإذا
 هاج ربما أطفأ الحرارة العريضة وأهلك بخلاف دوامه ويطلق الفالج أيضاً على استرخاء أى عضو كان
 وهو المراد هنا (وحى مطبقة) بكسر الباء أشهر من قبحها أى لازمة (أو غيرها) كالورود وهى التى تأتى كل يوم
 والنوب وهى التى تأتى يوماً وتقلع يوماً والثالث وهى التى تأتى يومين وتقلع يوماً وحى الأخرين وهى التى تأتى
 يومين وتقلع يومين (إلا الربع) وهى التى تأتى يوماً وتقلع يومين فليست مخوفة لأن المعلوم بها أخذ قوة فى
 يومى الاقلاع والحى اليسيرة ليست مخوفة بحال والربع والورد والنوب والثالث بكسر أولها (و) منه
 (أسر من اعتاد القتل) للأسرى مسلماً كان أو كافراً تعبيري بذلك أولى من تمييزه بأسر كفار (والتحام
 قتال بين متكافئين) أو قريبي التكافؤ سواء أكانا مسلمين أم كافرين أم مسلماً وكافراً (وتهديم قتل)
 هو أعم من قوله قصاص أو راجم (واضطراب ریحى) حق (راكب سفينة) فى بحر أو نهر عظيم (وطلق)
 بسبب ولادة (وبقاء مشيمة) وهى التى تسمى النساء الجلاص لأن هذه الأحوال تستعقب الهلاك
 غالباً فإن انفصلت المشيمة فلا خوف إن لم يحصل بالولادة جراحة أو ضربان شديد .

ولم يحصل على حفاة فكندا
 وإن شك فيه لم يثبت إلا
 بطيبين مقبولى الشهادة
 ومن المخوف قولنج
 وذات جنب ورعاف
 دائم وإسهال متتابع أو
 وخرج الطعام غير
 مستحيل أو بوجع أو
 بدم ودق وابتداء فالج
 وحى مطبقة أو غيرها
 إلا الربع وأسر من
 اعتاد القتل والتحام
 قتال بين متكافئين
 وتهديم قتل واضطراب
 ریحى فى راكب سفينة
 وطلق وبقاء مشيمة .
 (فصل) يتناول شاة
 وبغير غير مسخلة وفصيل
 وجل وناقة نحاق وعرابا
 لا أحدهما الآخر ولا
 بقرة ثورا وعكسه
 ويتناول دابة فرسا
 وبظلا وحمرا ورقيق
 صغيرا وأنثى ومعيا
 وكافرا وعكوسها

(فصل) فى أحكام لفظية للموصى به للموصى له (يتناول شاة وبغير) من جنسهما (غير مسخلة) فى الأولى
 (و) غير (تفصيل) فى الثانية فيتناول كل منهما صغير الجثة وكبيرها والمعب والسليم والدكر والأنثى والحقيق
 ضأناً ومحرابى الأولى ونحاقى وعرابا فى الثانية لصنق اسمهما بذلك والهاء فى الشاة الواحدة أما المسخلة
 وهى الدكر والأنثى من الضأن والمزما يبلغ سنة والفصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عنها فلا يتناولها
 الشاة والبغير لصغر منها فلوصف الشاة والبغير بما بين الكبيرة أو الأنثى أو غيرها اعتبر وتميزى بما ذكر
 فى البعير أولى من تمييزه بتناول الناقة (و) يتناول (وجل وناقة نحاق) بقصد البداهة وتخصيها (وعرابا)
 للممر (لا أحدهما الآخر) أى لا يتناول الحمل الناقول والعكس لأن الحمل للدكر والناقة للأنثى (ولا) تتناول
 (بقرة ثورا وعكسه) لأن البقرة للأنثى والثور للدكر ولا يخالفه قول النووي فى تحريمه إن البقرة تقع
 على الدكر والأنثى باتفاق أهل اللغة لأن وقوعها عليها لم يشتهر عرفاً وإن وقعها عليه الأصحاب فى الزكاة
 (ويتناول دابة) فى العرف (فرسا وظلا وحمرا) لاختيارها فيما عرفوا فلو قال دابة للكر والفر أو القتال
 اختصت بالقرين أو الحمل فبالغل أو الحمار فإن اعتيد الحمل على البراذين دخلت قال للتولى فإن اعتيد
 الحمل على الجمال أو البقر أعطى منها وقوله النووي وضمه الرافى وإن اعتيد القتال على الفيلة وقيل دابة
 للقتال دخلت فيها يظهر (و) يتناول (رقيق صغيرا وأنثى ومعيا وكافرا وعكوسها) أى كبيراً وذكراً

وحتى وصلها مسلما لصدق اسمه بذلك (ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له) عند موته (لغت) وصيته
 إذا غنم له (أو) بشاة (من ماله) ولا غنم له عند موته (اشترت له) شاة ولو مبيعة فإن كان له غنم في الصورة
 الأولى أعطى شاة منها أو في الثانية جاز أن يعطى شاة على غير صفة غنمه [تنبيه] لو قال اشتروا لها شاة مثلا
 لم يشتره مبيعة كالو قال لو كيلة اشترى شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه فتلفوا) حسا أو شرعا بقتل أو غيره (قبل
 موته بطلت) وصيته وإن كان القتل مضمنا إذا لارقيق له (وإن بقى واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن
 يحسبه ويدفع قيمة ثالث وإن تلفوا بدموته يضمن ولو قبل القبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم
 وصورتهم أن يوصى بأحد أرقائه الموجودين فلو أوصى بأحد أرقائه فتلفوا إلا واحدا لم يتعين حتى لو ملك غيره
 فلو وارث أن يعطى من الحادث وقولي فتلفوا أعم من قوله فتلفوا أو قتلوا (أو باعناق رقاب ثلاث) منها يعقن
 لأنه أقل عدد يقع عليه اسم الجمع (فإن عجز ثلثه عنهن لم يشتر شاة) لأنه ليس برقة بل يشترى نفيسة
 أو نفيسة ثمان (فإن فضل عن) شراء (نفيسة أو نفيستين شيء فلورثته) وتبطل الوصية فيه كالولم يوجد
 إلا ما يشترى به شاة وقولي نفيسة من زباني (أو) أوصى (بصرف ثلثه للعق) اشترى شاة (أي يجوز
 شراؤه بلا خلاف سواء أقدري على التكميل أم لا لكن التكميل أولى وفاقا للسبكي (أو) أوصى (لحمها) بكذا
 (هـ) هو (لأن انفصل) منها (حيا) فلو أنت بحين فلهما ذلك بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى
 لإطلاق حملها عليهما أو أنت بحى وميت فلهما ذلك بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى
 أو قال (إن كان) (أنثى) فله كذا فولدتها (أي ولدت ذكرًا وأنثى) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر
 ولا أنثى فإن ولدت في الأولى ذكرين وفي الثانية أنثيين قسم بينهما (أو) قال (إن كان) (يطنك ذكر) فله
 كذا (فولدتها) أي ولدت ذكرًا وأنثى (فللذكر) لأنه وجد يطنها وزيادة الأنثى لاتضر (أو) ولدت
 (ذكرين أعطاه) أي الوصية به (الوارث من شاء منهما) كالو أوصى به يرجع فيه إلى بيانه ولو قال
 إن فولدتهم ذكرًا فلهما تان أو أنثى فلهما مائة فولدت حتى دفع إليه الأقل كافي الروضة كأصلها (أو) أوصى
 بشيء (لجيرانه) يصرف ذلك الشيء (لأربعين دار من كل جانب) من جوانب داره الأربعة لخير في ذلك
 رواه البيهقي وغيره ويقسم الوصية به على عدد الدور لاطى عدد سكانها قال السبكي وينبغي أن يقسم حصة
 كل دار على عدد سكانها ولو كان للوصى داران صرف إلى جيران أكثرهما سكنى فإن استويا فإلى جيرانهما
 (أو) أوصى (للعلماء) يصرف (لأصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معاني كتاب الله تعالى
 وما أراد به (وحدث) وهو علم يعرف به حال الراوى والروى وصحيحه وسقيمه وعليله وليس من
 علمائه من اقتصر على مجرد السماع (وقفه) وتقدم تعريفه أول السكتاب وخرج بما ذكر العالم بغير ذلك
 كقري ومتمكلم ومعب وطبيب وأديب وهو المشتغل بعلم الأدب كالنحو والصرف والعروض (أو)
 أوصى (للفقراء دخل المساكين وعكسه) لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد فما أوصى به
 لأحدهما يجوز دفعه للآخر (أو) أوصى (لشماشرك) بينهما (نصفين) كما في الزكاة بخلاف ما لو أوصى
 به لزيد وبني عمرو فإنه يقسم على عددهم ولا ينصف (أو) أوصى (لجمع معين غير منحصر كالعلوية)
 وهم النسويون لمضى رضى الله عنه (صحت ويكفي ثلاثة من كل) من العلماء والفقراء والمساكين والجمع
 للذكور لأنها أقل الجمع (وله التفضيل) بين آحاد الثلاثة فأكثر ولو عين فقراء ببلدة ولا فقير بها لم تصح
 الوصية وذكرا لا كفاءة بثلاثة في مسألة العلماء مع ذكر التفضيل فيها وفي مسألة الجمع من زيادى (أو)
 أوصى (لزيد والفقراء) هو (كأحدهم) في جواز إعطائه أقل متمول لأنه ألحقه بهم في الإضافة (لكن
 لا يحرم) كما يحرم أحد لمدم وجوب استيعابهم للنص عليه وإن كان غنيا (أو) أوصى بشيء (لأقارب
 زيدا) (لكل قريب) مسلما كان أو كافرا فقيرا أو غنيا وارثا أو غيره (من أولاد أقرب جند

ولو أوصى بشاة من
 غنمه ولا غنم له لغت
 أو من ماله اشترت له
 أو بأحد أرقائه فتلفوا
 قبل موته بطلت وإن
 بقى واحد تعين أو باعناق
 رقاب ثلاث فإن عجز
 ثلثه عنهن لم يشتر شاة
 فإن فضل عن نفيسة
 أو نفيستين شيء فلورثته
 أو بصرف ثلثه للعق
 اشترى شاة أو لحمها
 فلن انفصل حيا
 ولو قال إن كان حملك
 ذكرًا أو قال أنثى فله
 كذا فولدتها لغت أو
 يطنك ذكر فولدتها
 فللذكر أو ذكرين
 أعطاه الوارث من شاء
 منها أو لجيرانه
 فلأربعين دار من كل
 جانب أو للعلماء فلاصحاب
 علوم الشرع من تفسير
 وحدث وقفه أو للفقراء
 دخل المساكين وعكسه
 أو لهما شرك نصفين
 أو لجمع معين غير
 منحصر كالعلوية صحت
 ويكفي ثلاثة من كل
 وله التفضيل أو لزيد
 والفقراء فكأحدهم
 لكن لا يحرم أو لأقارب
 زيد فلكل قريب من
 أولاد أقرب جند

الليقات ما يخصه كالم من رأس المال وكحجة الإسلام كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة فان كان نذرا فان وقع في الصحة فكذلك أوفى المرض فمن الثلث (ولغيره) من وارث وغيره (أن يحج عنه فرضا) من غير التركة (بغير إذنه) كقضاء الدين بخلاف حج النفل لا يفعله عنه بغير إذنه لعدم وجوبه وقيل للوارث فعله بغير إذنه ولغيره فعله باذن الوارث وحج المرض فيما ذكر عمرة القرض وأداء الزكاة والدين وقولي ولغيره أعم من قوله ولأجنبي وقولي فرضا من زيادتي (ويؤدي وارث عنه) من التركة وجوبا ومن ماله جوازا وإن كان ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة وبخيرة باعتاق وبغيره وإن سهل التكفير بغير الاعتاق في الخيرة لأنه نائمه شرعا (وكذا) يؤديها (غيره) أي غير الوارث (من ماله بغير اعتاق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتاق لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت ولا ينافي ذلك ما في الروضة كأصلها في الأيمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لأنهما ببناء على تعليل المنع في الخيرة بسهولة التكفير بغير اعتاق (وينفمه) أي الميت من وارث وغيره (صدقة ودعاء) بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فمما مخصوص بذلك وقيل منسوخ وكما يتنفع الميت بذلك ينتفع به التصديق والداعي أما القراءات فقال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت وقال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيرها ومما قاله من مشهور المذهب عمول على ما إذا قرأ لأب محضرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له أو نواه ولم يدع بل قال السبكي الذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به تقع الميت نفعه وبين ذلك وقد ذكرته في شرح الروض .

(فصل) في الرجوع عن الوصية (له) أي للموصي (رجوع) عن وصيته وعن بعضها (بنحو قضت) بها كأبطالها ورجعت فيها ورفعتها ورددتها (و) بنحو قوله (هذا لوارثي) مشيرا إلى الموصي به لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع تعلق الوصي له عنه (و) بنحو (بيع ورهن وكتابة) لما وصى به (ولو بلا قبول) اظهر صرفه بذلك عن جهة الوصية وتعبيري بنحو إلى آخره أعم بما عبر به (وبوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر (وتوكيل به وعرض عليه) لأن كلامها توصل إلى ما يحصل له الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادتي (وخلطه بامينا) وصى به بيمثله أو أجودا وأردأ منه لأنه أخرجه بذلك عن إمكان التسليم (و) خلطه (صبره وصى بصاع منها بأجود) منها لأنه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية بخلاف مالو خلطها بمثلها لأنه لا زيادة أو بأردأ منها لأنه كالتعصيب (وطحنه برا) وصى به (وبذره له وعجنه دقيقا) وصى به (وغزله قطنيا) وصى به (ونسجه غزلا) وصى به (وقطعه ثوبا) وصى به (قيصا وبنائه وغرسه) بأرض وصى بها الظهور كل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعه بها وخرج بإضافتي ما ذكر إلى ضمير الموصي ما لو حصل ذلك بغير إذنه فليس رجوعا [فرع] إنكار الموصي الوصية ليس رجوعا إن كان لغرض كما يؤخذ من كلام الرافعي وعليه عمل إطلاقه في باب التدين أنه ليس رجوعا ولو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه بما يزيل الملك لم يكن رجوعا لأن الاعتبار بثلاث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصى لزيد بمعين ثم وصى بالعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا .

(فصل في الإيصاء) وهو إتيان تصرف مضاف لما بعد الموت يقال أوصيت لفلان بكذا وأوصيت إليه ووصيته إذا جعلته وصيا وقد أوصى ابن مسعود رضى الله عنه فكتب وصيتي إلى الله تعالى وإلى الزبير وابنه عبد الله رواء البيهقي بإسناد حسن (أركانه) أربعة (موصى وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصى بقضاء حق) كدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية ومظلمة (مامر) في الموصى بمال أول الباب وقد مر بيانها وهذا أولى من قوله ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حرم مكلف

ولغيره أن يحج عنه فرضا بغير إذنه ويؤدي وارث عنه كفارة مالية وكذا غيره من ماله بغير إعتاق وينفقه صدقة ودعاء .

(فصل) له رجوع بنحو قضت وهذا لوارثي وبيع ورهن وكتابة ولو بلا قبول وبوصية بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخلطه بامينا وصبره بصاع منها بأجود وطحنه برا وبذره له وعجنه دقيقا وغزله قطنيا ونسجه غزلا وقطعه ثوبا قيصا وبنائه وغرسه .

(فصل في الإيصاء) أركانه موصى وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصى بقضاء حق مامر

(و) شرط في الوصي (بأمر نحو طفل) كجنون ومجور سفه (معه) أي مع مامر (ولاية عليه ابتداء) من الشرع لا بتفويض فلا يصح الايصاء بمن فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون ومكروه ومن به رق وأم وعم ووصي لم يؤذن له فيه ونحوهم ابتداء من زيادتي (و) شرط (في الوصي عند الموت عدالة) ولو ظاهرة (وكفاية) في التصرف الوصي به (وحرية وإسلام في مسلم وعدم عداوة) منه للمولى عليه (و) عدم (جهالة) فلا يصح الايصاء بمن فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون وفاسق ومجهول ومن به رق أو عداوة وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لسفه أو هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم وللتهمة في الباقي ويصح الايصاء إلى كافر معصوم عدل في دينه على كافر وقولي عند الموت مع ذكر عدم العداوة والجهالة من زيادتي واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الايصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو أوصى إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ورقيق ثم استكملها عند الموت صح (ولا يضر عمي) لأن الأعمى ممنك من التوكيل فيما لا يمكن منه (و) لا (أنوثة) لما في سنن أبي داود أن عمر أوصى إلى حفصة (والأم أولى) من غيرها إذا حصت الشروط فيها عند الموت لو فور شفقها وخروجا من خلاف الاصطخري فإنه يرى أنها تلي بعد الأب والجد (وينزل ولي) من أب وجد ووصي وقاض وقيمه (بفسق لا إمام) لتعلق المصالح السككية بولاية وتعميري بالولي أعم مما عبر به (و) شرط (في الوصي فيه كونه تصرفا ماليا) بقيد زده بقولي (مباحا فلا يصح) الايصاء (في تزويج) لأن غير الأب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة (و) لافي (معصية) كبناء كنيسة لمنافاتها له لكونه قرابة (و) شرط (في الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به) أي بالايصاء وفي معناه مامر في الضمان (كأوصيت) إليك (أو فوضت إليك أو جعلتك وصيا ولو) كان الإيجاب (مؤقتا ومعلقا) كأوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الوصي لأنه يحتمل الجهالات والأخطار (وقبول كوكالة) فيكتفي بالعمل وقولي كوكالة من زيادتي ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كما في الوصية عمال (مع بيان ما يوصى فيه) فلا تقتصر على أوصيت إليك مثلا لعا (ومن ايصاء بأمر نحو طفل) كجنون (وبقضاء نحو حق) إن لم يعجز عنه حالا أو عجز و (به شهود) استبقا للخيرات فان عجز عنه حالا ولا شهود به وجب الايصاء مسارعة لبراءة ذمته وإطلاق الأصل من الايصاء بما ذكره منزل على هذا التفصيل فان لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها ونحو من زيادتي وتعميري بحق أعم مما عبر به (ولا يصح) أي الايصاء من أب (على نحو طفل والجد بصفة الولاية) عليه لأن ولايته ثابتة شرعا وخرج زيادتي على نحو طفل نصب وصي في قضاء الحقوق فصحيح (ولو أوصى اثنين) ولو مررتا وقبلا (لم ينفرد واحد) منهما بالتصرف (إلا بإذنه) له في الانفراد فله الانفراد عملا بالإذن نعم له الانفراد برد الحقوق وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين في التركة جنسه وإن لم يأذن له لكن نازع الشيخان في جواز الإقدام عليه (ولكل) من الموصي والوصي (رجوع) عن الايصاء متى شاء لأنه عقد جائز كالوكالة قال في الروضة إلا أن يتعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع (وصدق يمينه ولي) وصيا كان أو قيا أو غيره (في إنفاق على موليه) بقيد زده بقولي (لائق) بالحال (لا في دفع المال) إليه بعد كاله فلا يصدق بل المصدق موليه يمينه إذ لا تعسر إقامة البينة عليه بخلاف الاثاق وقولي يمينه من زيادتي وتعميري بالولي وبموليه أعم من تعبيره بالوصي والطفل.

﴿ كتاب الوديعة ﴾

وبأمر نحو طفل معه ولاية له عليه ابتداء وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضر عمي وأنوثة والأم أولى وينزل ولي يفسق لا إمام وفي الوصي فيه كونه تصرفا ماليا مباحا فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به كأوصيت أو فوضت إليك أو جعلتك وصيا ولو مؤقتا ومعلقا وقبول كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسن ايصاء بأمر نحو طفل وبقضاء نحو حق لم يعجز عنه حالا أو به شهود ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين لم ينفرد واحد إلا بإذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولي في إنفاق على موليه لائق لا في دفع المال

﴿ كتاب الوديعة ﴾

تقال على الإيداع وعلى العين المودعة من ودع الشيء يدع إذا سكن لأنها سكتة عند الوديع وقيل من قولهم فلان في دعاء أي راحة لأنها في راحة الوديع ومراعاته . والأصل فيها قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وخبر أمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الترمذي وقال حسن غريب

والحاكم وقال على شرط مسلم ولأن بالناس حاجة بل ضرورة لها (أركانها) أي الوديعة بمعنى الإيداع أربعة (وديعة) بمعنى العين المودعة (وصيغة ومودع ووديع وشرط فيهما) أي في اللودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لأن الإيداع استنابة في الحفظ (فلو أودعه نحو صبي) كجنون ومجنون سفه (ضمن) ما أخذه منه لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ولا نزول الضمان إلا بالرد إلى ولي أمره نعم إن أخذه منه حسبة خوفا على تلفه في يده أو أتلفه مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بأن أودع شخص نحو صبي (إنما يضمن بإتلاف) منه لأنه لم يسلطه على إتلافه فلا يضمنه بتلفه عنده إذ لا يلزم الحفظ وظاهر أن ضمان التلف إنما يكون في متمول (و) شرط (في الوديعة كونها محترمة) ولو نجسا ككلب ينفع ونحوه بر بخلاف غير المحترمة ككلب لا ينفع وآله وهو وهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر (في وكالة) فيشترط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت نعم لو قال الوديع أودعني مثلا فدفعه له ساكتا فيشبه أن يكفي ذلك كالعارية وعليه فالشرط اللفظ من أحدهما به عليه الزر كشيء . والإيجاب إمام صريح (كأودعتك هذا أو استحضتكتك أو) كناية مع النية (كخذه فان عجز) من إراد الإيداع عنده (عن حفظها) أي الوديعة (حرم) عليه (أخذها) لأنه يرضها للتلف (أو) قدر عليه (و) لم يثق بأمانته فيها (كره) له أخذها خشية الحيانة فيها قال ابن الرفعة إلا أن يعلم بحاله المالك فلا يحرم ولا يكره والإيداع صحيح والوديعة أمانة وإن قلنا بالتحريم وأثر التحريم مقصور على الإثم (والا) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانته فيها (سن) له أخذها بقيد زده بقولي (إن لم يتعين) له أخذها لغير مسلم « والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » فإن تعين بأن لم يكن ثم غيره وجب عليه أخذها لكن لا يجبر على إتلاف منفعتة ومنفعة حرزه محماتا (وترفع) الوديعة أي يتبى حكمها (بموت أحدهما وجنونه وإعتمائه) وحجر سفه عليه (واسترداد) من المودع (ورد) من الوديع كالوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متأسلة فيها لا تتبع كالرهن سواء أ كانت يجعل أم لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع محسن في الجملة (و) قد (تضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أودار أخرى دونها حرزا) وإن لم ينه المودع عن نقلها لأنه عرضها للتلف نعم إن نقلها يظن أنها ملكة ولم ينفع بها لم يضمن وخرج بما ذكره لو نقلها إلى مثل ذلك حرزا أو إلى آخر أو نقلها من بيت إلى آخر في دار واحدة أو خان واحد ولم ينه المودع فإنه لا ضمان وإن كان البيت الأول أحرز (و) كأن يودعها) غيره ولو قاضيا (بلا إذن) من المودع (ولا عذر) له لأن المودع لم يرض بذلك بخلاف ما لو أودعها غيره لعذر كمرض وسفر (وله استعانة بمن يحملها لحرز) أو يعلقها أو يسقيها المفهوم ذلك بالأولى لأن العادة جرت بذلك (وعليه لعذر كإرادة سفر) ومرض وخوف وحريق في البقعة وإشراف الحرز على الخراب ولم يجده غيره (ردها للمالكها أو وكيله) إن قدها ردها (لقاض) وعليه أخذها (و) إن قدها ردها (لأمين) ولا يكلف تأخير السفر وتعبيرى بالعذر أعم مما عبر به وعطفي الأمين في المرض الخوف بالفناء أولى من عطفه له بأو (ويغني عن الآخرين وصية) بها (اليهما فهو خير عند فقد الأولين بين ردها للقاضي والوصية بها إليه وعند فقد القاضي بين ردها للأمين والوصية بها إليه والمراد بالوصية بها الإعلام بها والأمر ردها مع وصفها بما تتميز به أو الإشارة لعينها ومع ذلك يجب الإشهاد كما في الرافعي عن الغزالي (فإن لم يفعل) أي لم يرددها ولم يوص بها لمن ذكر كذا ذكر (ضمن إن يمكن) من ردها أو الإيضاء بها سافر بها أم لا لأنه عرضها للقوات إذ الوارث يعتد بظاهر اليد ويدعيها لنفسه وحرز السفر دون حرز الحاضر بخلاف ما إذا لم يتمكن كأن مات فجأة أو قتل غيلة أو سافر بها لعجزه عن ذلك ومحل ذلك في غير القاضي أما القاضي إذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه أمين الشرع بخلاف سائر الأماناء ولعموم ولايته قاله ابن الصلاح قال وإنما يضمن إذا فرط قال السبكي وهذا نصريح منه بأن

أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع وشرط فيهما ما في موكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن وفي عكسه إنما يضمن بإتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي الصيغة ما في وكالة كأودعتك هذا أو كخذه استحضتكتك أو كخذه فان عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يثق بأمانته كره وإلا سن إن لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وإعتمائه واسترداد وورد وأصلها أمانة وتضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أودار لأخرى دونها حرزا وكان يودعها بلا إذن ولا عذر وله استعانة بمن يحملها لحرز وعليه لعذر كإرادة سفر ردها للمالكها أو وكيله فلقاض فلأمين ويغني عن الآخرين وصية اليهما فان لم يفعل ضمن إن تمكن

وكان يدقها بموضع
 ويسافر ولم يعلم بها
 أمينا يراقبها وكنانة
 لا يدفع متلفاتها كترك
 تهوية ثياب صوف أو
 لبسها عند حاجتها أو
 علف دابة لا إن نهام
 فان أعطاه علفا علفها
 منه ولا راجعه أو وكيله
 فالقاضي وكان تلفت
 بمخالفة مأمور به
 كقوله لا ترقد على
 الصندوق فرقد
 وانكسر به وتلف
 ما فيه به لا بغيره ولا إن
 نهام عن قفلين فأقفلها
 ولو أعطاه دراهم
 بسوق وقال احفظها في
 البيت فأخر بلاعذر
 أو اربطها في كك أو
 لم يسين كيفية حفظ
 فأمسكها بيده بلاربط
 فيه فصاعت بنحو غفلة
 ضمن لا بأخذ غاصب
 ولا بجعلها بجيحه أو اجعلها
 بجيحه ضمن بربطها
 وكان يضعها كأن يضعها
 في غير حرز مثلها أو
 يدل عليها ظالما أو يسلمها
 لمكربها ويرجع عليه
 وكان ينتفع بها كلبس
 وركوبها للعذر وكان
 يأخذها لينتفع بها لا
 إن نوى الأخذ وكان
 يخلطها بمال ولم تميز
 ولو للمودع وكان

عدم إيصاله ليس تضييضا وإن مات عن مرض وهو الوجه وقد أوضحت في شرح الروض (وكان يدقها
 بموضع ويسافر ولم يعلم بها أمينا يراقبها) لانه عرضها للضياع بخلاف ما إذا أعلمها أمينا يراقبها وإن لم يسكن
 للموضع لان إعلامه بمنزلة إيداعه فشرطه فقد القاضى وكلام الاصل يقتضى اشتراط السكنى وليس مرادا
 (وكان لا يدفع متلفاتها كترك تهوية ثياب صوف أو) ترك (لبسها عند حاجتها) لذلك وقد علمها لان الدود
 يفسدها وكل من الهواء وعبور راحة الأيدي بها يدفعه (أو) ترك (علف دابة) يسكون اللام لانه واجب عليه
 لأن من الحفظ (لا إن نهام) عن التهوية واللبس والعلف فلا يضمن كالمالك قال أنف الثياب والدابة قفل لكنه
 حصى في مسألة الدابة لحرمة الروح والتصريح بقولى لا إن نهام من زيادتي في الأولين (فان أعطاه) المالك
 (علفا) بفتح اللام (علفها منه) والإرجاعه أو وكيله) ليعلفها أو يستردها (فإن) قددها راجع (القاضي)
 ليقترض على المالك أو يوجرها ويصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءا منها كافي علف اللقطة (وكان تلفت
 بمخالفة) حفظ (مأمور به) كقوله لا ترقد على الصندوق (فرقد وانكسر به) أى بقوله
 (وتلف ما فيه به) أى بانكساره لمخالفة المؤدية للتلف (لا) إن تلف (بغيره) كسرقة فلا يضمن لان رقاده عليه
 زيادة في الحفظ والاحتياط نعم ان كان الصندوق في صحراء فسرقته من جانبه ضمن إن سرقت من جانب
 لو لم يرقد على الصندوق لرقده فيه (ولا إن نهام عن قفلين) كأن قاله لا تقفل عليه إلا قفلا واحدا (فأقفلها) أو
 نهام عن قفل فأقفل فلا يضمن لذلك (ولو أعطاه دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخر بلاعذر أو) قال
 (اربطها) بكسر الباء أشهر من ضمها (في كك أو لم يسين كيفية حفظ فأمسكها) بيده (بلاربط فيه) أى في كك
 (فصاعت بنحو غفلة) كنوم (ضمن) لتضييطة (لا بأخذ غاصب) لان اليد أحرز بالنسبة اليه (ولا يجعلها
 بجيحه) بدلا عن الربط في كك لانه أحرز من السك إلا ان كان الجيب واسعا غير مزور فيضمن لسهولة تناولها
 باليد منه (أو) قال (اجعلها بجيحه ضمن بربطها) في كك تركه الأحرز أما اذا أمسكها مع الربط في السك فلا
 يضمن لانه بالغ في الحفظ أو امتثل قوله اربطها في كك فان جعل الحيط خار جاضاعت بأخطار ضمن أو
 باسترسال فلا وإن جعله داخلنا انعكس الحكم وهذا كله إذا لم يرجع الى بيته والافليح حرزها فيه (وكان يضمنها
 كأن) هو أولى من قوله بأن (يضمن في غير حرز مثلها) أو ينسأها (أو يدل عليها) معينا محلها (ظالما) هو أعم
 من قوله سارقا أو من يصادر المالك (أو يسلمها له) أى لظالم ولو (مكربها ويرجع) هو إذا غرم (عليه) أى
 على الظالم لان إقرار الضمان عليه لانه المستولى على المال عدوانا ولو أخذها الظالم قهرا فلا ضمان على الوديع
 (وكان ينتفع بها كلبس وركوبها للعذر) بخلاف ما إذا كان لعذر كلبسه له دفع دود وركوبه لمال (وكان
 يأخذها) من محلها (لينتفع بها) وان لم ينتفع لعدويه بذلك نعم ان أخذها لذلك ظانا أنها ملكه ولم ينتفع بها لم
 يضمنها للعذر مع عدم الانتفاع ولو أخذ بعضها لينتفع به ثم برده أو بدله ضمنه فقط (لان نوى الأخذ) لذلك
 ولم يأخذ لانه لم يحدث فضلا بخلاف ما لو اتواه ابتداء فانه يضمن (وكان يخلطها بمال ولم تميز) بسهولة عنه
 بنحو سكة (ولو) خلطها بمال (للمودع) بخلاف ما اذا تميزت بسهولة ولم تقص بالخلط (وكان يجمعها أو
 يؤخر تخليتها) أى التخلية بينها وبين مال الكفا (بلاعذر بعد طلب مال الكفا) لها بخلاف ما لو وجدها أو أخر
 تخليتها بالطلب من مال الكفا وان كان الجهد وتأخير التخلية محضته لان إخفاءها أبلغ في حفظها وبخلاف
 ما لو وجدها بعذر من دفع ظالم عن مال الكفا أو ما لو أخر التخلية بعذر كصلاة وخرج بتخليتها محلها اليه فلا يضمنه
 والتقصيد بدم العذر في الجحود من زيادتي (ومتى خان لم يبرأ) وان رجع (إلا بإيداع) ثان من المالك كأن
 يقول استأمنتك عليها فبرأ لرضا المالك بسقوط الضمان (وحلف) الوديع فيصدق (في) دعوى (ردها)
 على مؤتمنه) وان أشهد عليه بها عند الدفع لانه اتتمه وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه ما لو ادعى ردها على
 وارث مؤتمنه أو ادعى وارثه الرد على الوديع أو أودع عند سفره أمينا فادعى الأمين الرد على المالك فلا يصدق

في ذلك بل عليه البينة (و) حلف (في) دعوى (تلفها مطلقا أو بسبب خفي كسرقة أو) بسبب (ظاهر كحريق) وبرد ونهب (عرف دون عمومه) لاحتمال ما ادعاه (فإن عرف عمومه أيضا ولم يتهم فلا) يحلف بل يصدق بلايين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم وخرج زيادتي ولم يتهم مالواتهم فيحلف وجوبا بخلاف نظيره من الزكاة فإنه يحلف ندبا كالمثل ثم عملا بالأصل في البابين (وإن جهل) السبب الظاهر (طوبل بيينة) بوجوده (ثم يحلف أنها تلفت به) لاحتمال أنها لم تتلف به فإن نكل عن اليمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق والتصديق المذكور يجري في كل أمين كوكيل وشريك إلا المرتهن والمستأجر فيصدقان في التلف لافي الرد بل التصديق بالتلف يجري في غير الأمين لكنه يجرم البدل .

(كتاب قسم الفئ والغنيمة)

القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة والفئ مصدر فاء إذا رجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار إلينا والغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الرمح والمشهور تغارها كما يؤخذ من العطف وقيل كل منها يطلق على الآخر إذا افرد فان جمع بينهما افتراقا كالفقير والسكين وقيل الفئ يطلق على الغنيمة دون العكس والأصل في الباب آية ما أنفأ الله على رسوله وآية واعلموا أنما غنمتم من شيء . ولم تحل الغنائم لأحد قبل الإسلام بل كانت الأنبياء إذا غنموا مالا جمعوه فتأني نار من السماء تأخذنه ثم أحلت للنبي ﷺ وكانت في صدر الإسلام له خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك واستقر الأمر على ما يأتي (الفئ نحو مال) ككذب ينفع فهو أعم من قوله مال (حصل) لنا (من كفار) ما هو لهم (بلا إيحاف) أي إسراع خيل أو إبل أو بقال أو سفن أو رجالة أو نحوها فهو أولى من قوله إيحاف خيل وركاب لما يعرف ولدفع إيراد أن المأخوذ من دارهم سرقة أو لقطه غنيمة لافي مع أن كلامه يقتضى أنه فيء فتأمل لكن قد يرد ما أهداه الكافر لنا في غير الحرب فإنه ليس بفئ كما أنه ليس بغنيمة مع صدق تعريف الفئ عليه (بجزية وعشر تجارة وما جلاوا) أي تفرقوا (عنه) ولو تغير خوف كضر أصابهم وإن أوهم كلام الأصل خلافا (تركة وكافر معصوم) هو أعم من قوله ذمي (لا وارث له) وكذا الفاضل عن وارث له غير حائز (فيخمس) خمسة أخماس للآية السابقة وإن لم يكن فيها تخميس فإنه مذكور في آية الغنيمة فحمل المطلق على المقيد وكان ﷺ يقسم له أربعة أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا ومن الأخماس الأربعة للتركة كما تضمنه قول (وخمسه) أي الفئ الخمسة لمصالحنا (دون مصالحهم) (كثفون) أي سدها (وقضاة وعلماء) معلوم تعلق بمصالحنا ك تفسير وقراءة والمراد بالقضاة غير قضاة العسكري أمقضائه وهم الدين يحكمون لأهل الفئ في معزاهم فيرفقون من الأخماس الأربعة لامن خمس الخمس كما قاله الماوردي وغيره (يقدم) وجوبا (الأهم) فالأهم (ولبني هاشم و) بني (المطلب) وهم المرادون بندي القرني في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له ولقوله أمابنو هاشم وبنو المطلب فئ واحد وشيك بين أصابعه رواها البخاري فيعطون (ولو أغنياء) للخبرين السابقين ولأنه ﷺ أعطى العباس وكان غنيا (ويفضل الذكر) على الأنثى (كالإرث) فله سهمان ولها سهم لأنها عطية من الله تعالى تستحق بقراءة الأب كالإرث سواء الصغير والكبير والعبدة بالانتساب إلى الآباء فلا يعطى أولاد البنات من بني هاشم والمطلب شيئا لأنه ﷺ لم يعط الزبير وعثمان مع أن أم كل منها كانت هاشمية (ولليتامى) للآية (الفقراء) لأن لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لأنه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاخص بنا كسهم المصالح (واليتيم صغير) ولو أنثى لجر « لا يتم بعد احتلام » رواه أبو داود وخسنه النووي لكن ضعفه غيره (لا أب له) وإن كان له جد واليتيم

وفي تلفها مطلقا أو

بسبب خفي كسرقة

أو ظاهر كحريق

عرف دون عمومه فان

عرف عمومه ولم يتهم

فلا وإن جهل طوبل

بيينة ثم يحلف أنها

تلفت به .

(كتاب قسم الفئ والغنيمة)

والغنيمة

الفئ نحو مال حصل

من كفار بلا إيحاف

بجزية وعشر تجارة

وما جلاوا عنه وتركة

مرتد وكافر معصوم

لا وارث له فيخمس

وخمسه لمصالحنا كفقور

وقضاة وعلماء يقدم

الأهم ولبني هاشم

والمطلب ولو أغنياء

ويفضل الذكر كالإرث

ولليتامى الفقراء منا

واليتيم صغير لا أب له

في البهائم من قدامه وفي الطيور من قدامه واهو وأمه ومن قدامه فقط من الأدميين يقال له منقطع (وللساكنين)
الصادقين بالفقراء (ولابن السيل) أي الطريق (الفقير مناد) كورا كانوا أو إناثا للآية مع ما مر آفا
وسبأني بيان الصنفين وبيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفاة وسهمهم
من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وإن اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى بالتم فقط لأنه وصف
لازم والمسكنة زائلة وللإمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منامع الفقير من زيادتي (ويهم
الإمام) ولو بناه الأضناف (الأربعة الأخيرة) بالإعطاء وجوبا لعموم الآية فلا يخص الحاضر بموضع
حصول النبي ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل لا يسد مسدا بالتعميم قدم الأوج
ولا يعم للضرورة ومن قد من الأربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والأخماس الأربعة للمرتزة) وهم
المرصدون للجهاد بتعيين الإمام لهم لعمل الأولين به بخلاف التطوعة فلا يعطون من الفيء بل من الزكاة
عكس المرتزة كإسياني ويشرك المرتزة في ذلك قضائهم كإمهم ومؤذونهم وعمالمهم (فيعطى)
الإمام وجوبا (كلا) من المرتزة وهؤلاء (بقدر حاجة بمونه) من نفسه وغيرها كزوجاته ليتفرغ للجهاد
وبراعى في الحاجة الزمان والسكان والرخص والغلاء وعادة الشخص مروءة وضدها ويزاد إن زادت
حاجته بزيادة ولد أو حدوث زوجة فأكثر ومن لا عبد له يعطى من العبيد ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته
إن كان ممن يخدم ويعطى مؤتمه من يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى
مؤتمه بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقا لأحصارهن في أربع ثم يدفع إليه زوجته وولده الملك فيه
لها حاصل من الفيء وقيل يملكه هو ويصير إليها من جهته (فإن مات أعطى) الإمام (أصوله وزوجاته
وبناته إلى أن يستنوا) بنحو نكاح أو إرث (وبنيه إلى أن يستنوا) بكسب أو قدرة على الغزو فمن
أحب إثبات اسمه في الديوان أثبت وإلا قطع وذ كرحم الأصول من زيادتي وتعميري بزوجات وبالاستغناء
فيهن وفي البنات أولى من تعبيرهن بالزوجة والنكاح فيها وبالاستقلال في البنات كالبنيين (وسن أن يضع
ديوانا) بكسر الدال أشهر من فتحها وهو الدقر الذي يثبت فيه أسماء المرتزة وأول من وضعه
عمر رضي الله عنه (و) أن (ينصب لكل جمع) منهم (عريفا) يجمعهم عند الحاجة إليهم والعريف
شعيل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم (و) أن (يقدم) منهم (إثباتا) للاسم (وإعطاء) للمال
أو نحوه (قريشا) لشرفهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولجبر قدموا قريشا رواه الشافعي بلاغا وابن أبي شيبة بإسناد
صحيح وسموا قريشا لتقرشهم وهو تجمعهم وقيل لشدهم وهم ولد النضر بن كنانة أحد أجداده صلى
الله عليه وسلم (و) أن (يقدم منهم بنى هاشم) جده الثاني (و) بنى (الطلب) شقيق هاشم لتسويته
صلى الله عليه وسلم بينها في القسم كما مر (و) بنى (عبد شمس) شقيق هاشم أيضا (و) بنى (نوفل) أخى هاشم لأبيه
عبد مناف بن قصي (و) بنى (عبد العزى) بن قصي لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم فإن زوجته خديجة
بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (فسائر البطون) أى باقيها (الأقرب) فالأقرب (إلى النبي صلى
الله عليه وسلم) فيقدم منهم بعد بنى عبد العزى بنى عبد الدار بن قصي ثم بنى زهرة بن كلاب ثم بنى تيم
وهكذا (و) بعد قريش (الأنصار) الأوس والخزرج لأنهم الحميدة في الإسلام (فسائر العرب) أى
باقيهم قال الراعى كذا رتبوه وحمله السرخسى على من هم أبعد من الأنصار أما من هو أقرب
منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقدم وفي الحاوى يقدم بعد الأنصار مضر فريضة فولد عدنان
فمخطان (فالعجم) لأن العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيها زيادة تطلب من
شرح الروض وذكر السن في المسائل المذكورة من زيادتي (ولا يثبت في الديوان
من لا يصلح للغزو) كأعمى وزمن وفاقد يد وإنما يثبت الرجل المسلم للكلف

وللساكنين ولا بن
السييل الفقير مناوهم
الإمام الأربعة الأخيرة
والأخماس الأربعة
للمرتزة فيعطى كلا
بقدر حاجة بمونه فإن
مات أعطى أصوله
وبناته وزوجاته إلى أن
يستنوا وبنيه إلى أن
يستنوا وسن أن يضع
ديوانا وينصب لكل
جمع عريفا ويقدم
إثباتا وإعطاء قريشا
ويقدم منهم بنى هاشم
والطلب فبعد شمس
فنوفل فبعد العزى
فسائر البطون والأقرب
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فالأنصار فسائر
العرب فالعجم ولا يثبت
في الديوان من لا يصلح
للفزو .

المر الصالح البصير للغزو فيجوز إثبات الأخرس والأصم والأعرج إن كان فارسا (ومن مرض) منهم
 يخنون أو غيره (فكصحيح) فيعطى بقدر حاجة مومنه حيا وميتا بتفصيله السابق (وإن لم يرج برؤه) لثلا
 يرضب الناس عن الجهاد ويشتموا بالكسب وقولى فكصحيح أعم وأولى بما ذكره (ويجى) اسم (من لم
 يرج برؤه) إن أعطى إذ لا فائدة في إبقائه وهذا من زيادته (وما فضل عنهم) أى عن المرتزة أى عن حاجتهم
 (وزع عليهم بقدر مؤتمتهم) لأنه لم فلو كان لواحد منهم نصف وآخر ثلث أعطاهم من الفاضل بهذه
 النسبة (وله) أى للإمام (صرف بعضه) أى الفاضل (في ثغور وسلاح وخيل ونحوها) لأنه معونة لهم
 والغرض من هذا أن الإمام لا يبقى في بيت المال شيئا من الثمن ما وجد له مصرفاً لم يجد ابتداءً ببناء رباطات
 ومساجد على حسب رأيه (و) له (وقف عقار في) أو يبعه وقسم غلته في الوقف (أو ثمنه) في البيع بحسب
 ما رآه (كذلك) أى قسم النقول أربعة أقسامه للمرتزة وخمسة للمصالح والأصناف الأربعة سواء وله
 أيضا قسمه كالمنقول كما شمله الكلام السابق أوائل الباب لكن خمس الخمس الذى للمصالح لا سبيل إلى
 قسمته وما ذكرته من التخيير هو ما في الروضة كأصلها واقتصر الأصل على الوقف .

(فصل) في الغنمة وما يتبعها (الغنمة نحو مال) هو أعم من قوله مال (حصل) لنا (من
 الحربين) مما هو لهم (بإيجاف) أى إسراع لشيء مما مر حتى ما حصل بسرقته والتقاط كالمركب وكذا ما نهنزوا
 عنه عند التقاء الصفيين ولو قبل شهر السلاح أو أهدها الكافر لنا والحرب قائمه بخلاف التروك بسبب حصولنا
 في دراهم وضرب معسكرنا فيهم وتعبيرى بالحريين هنا وفيما يأتى أولى من تعبيرة بالسكفار (فيقدم)
 منها (السلب لمن ركب غررا) بقيد زده بقولى (منا) حرا كان أو عبدا صديداً أو بالغاز كرا أو أثنى أو خنثى
 (بازالة منعة حربى) بفتح النون أشهر من إسكانها أى قوته (في الحرب) كأن يقتله أو يعميه أو يقطع يديه
 أو رجليه أو يده ورجله أو يأسره وان من عليه الإمام أو أرقه وفداه بخلاف مالورماه من حصن أو صف أو
 قتله غافلا أو أسيرا لغيره أو بعد انهزام الحريين فلا سلب له لا تنقار كواب الغرر المذكور . والأصل في ذلك
 خبر من قتل قتيلاً فله سلبه رواه الشيخان (وهو) أى السلب (مامعه) أى الحربى الذى أزيلت مننته (من
 ثياب تكفف) وطيلسان (وزان) براء ونون وهو خف بلا قدم (ومن سوار) وطوق (ومنطقة) وهى
 ما يشدها الوسط (وخاتم ونفقة) معه بكيسها بالخلقة في رجليه (وجنية) نقاد (معه) ولوين يديه لأهلهما
 تقادعه ليركبها عند الحاجة بخلاف التى تحمل عليها أمثاله فلو تعددت الجنايب اختاروا واحدة منها لأن كلامها
 جنية من أزال متعته (وآلة حرب كدرع ومركوب وآلته) كسرج ولجام ومقود ومهراز وقولى
 وآلته أعم من قوله وسرج ولجام (لاحقية) مشدودم على الفرس بما فيها من نقد وغيره لأنها ليست من
 لبسه ولا من حليه ولا مشدودة على بدنه واختار السبكي أنه يأخذها بما فيها (ثم) بعد السلب (تخرج المؤمن)
 أى مؤن نحو الحفظ ونقل المال إن لم يوجد متطوع به للحاجة إليه (ثم يحمس الباقي) من الغنمة بعد
 السلب والمؤمن (وخمسة تكمس الفئ) فيقسم بين أهله كما مر في التى آلاية وأعلموا أنما غنمتم من شىء فيجعل
 ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ خمس رفاع ويكتب على واحدة لله أو للمصالح وعلى أربع للغنائم ثم
 تدرج في بنادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فما خرج لله أو للمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة وهى
 التى تقدمت في التى ويقسم بها للغنائم قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد إفرازه بقرة كاعرف (والنفل)
 بفتح الفاء أشهر من إسكانها (وهو زيادة يدفعها الإمام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل القابل لها (لمن ظهر
 منه) في الحرب (أمر محمود) كمبرزة وحسن إقدام (أو يشترطها) باجتهاده (لمن يفعل ما ينسكى الحريين)
 كهجوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكن وتحمس حال يكون (من مال المصالح الذى سيغنم في هذا القتال
 أو الحاصل عنده) في بيت المال فإن كان خمساً فيذكر في النوع الثانى جزءا كربع وثلث ويحتمل فيه

ومن مرض فكصحيح
 وإن لم يرج برؤه ويجى
 من لم يرج برؤه وما
 فضل عنه وزع عليهم
 بقدر مؤتمتهم وله صرف
 بعضه في ثغور وسلاح
 وخيل ووقف عقار
 في أو يبعه وقسم غلته
 أو ثمنه كذلك .

(فصل) الغنمة نحو
 مال حصل من الحريين
 بإيجاف فيقدم السلب
 لمن ركب غررا ما بازالة
 منعة حربى في الحرب
 وهو مامعه من ثياب
 تكفف وزان ومن سوار
 ومنطقة وخاتم ونفقة
 وجنية معه وآلة حرب
 كدرع ومركوب وآلته
 لاحقية ثم تخرج المؤمن
 ثم يحمس الباقي وخمسة
 تكمس الفئ والنفل
 وهو زيادة يدفعها الإمام
 باجتهاده لمن ظهر منه
 أمر محمود أو يشترطها
 لمن يفعل ما ينسكى
 الحريين من مال المصالح
 الذى سيغنم في هذا
 القتال أو الحاصل عنده

الجهالة للحاجه وإن كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوما والنوع الأول من النفل من زيادتي (والأخماس الأربعة) عقارها ومنقولها (للغنائين) أخذ من الآية حيث اقتصر فيها بعد الإضافة إليهم على إخراج الخمس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيته) أي القتال (وإن لم يقاتل أو) حضر (لابنته) وقاتل كأجير لحفظ أمتة وتاجر ومخترف) لشهوده القتال في الأولى وقاتله في الثانية والحق بهما جاسوس وكمين ومن آخر منهم ليحرس العسكر من هجوم العدو، ولا شيء لمن حضر بعد انقضائه ولو قبل حيازة المال ولأن حضره وانهمز غير متعرف لقتال أو متعيز إلى فئة ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحوز بعد عودته فقط ومثله من حضر في الأثناء وللخذل ومرجف وإن حضر بنية القتال (ولو مات بعد انقضائه) ولو قبل الحيازة للمالك (خفته لو أرائه) لأن الغنيمة تستحق بالانقضاء وإن لم تكن حيازة بخلاف من مات قبل انقضائه لا شيء له ما سرقه وفارق موت فرسه بأن الفارس متبوع والفارس تابع (ولو أجل سهمه وللفارس ثلاثة) سهان للفارس وسهمه للاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وإن كان معه فرسان (لا للفارس واحد فيه نفع) لما روى الشافعي وغيره أن النبي ﷺ لم يعط الزبير إلا للفارس واحد وكان معه يوم حنين ألف فارس عربيا أو غيره كبردون وهو من أبواه عجميان وهجيين وهو من أبوه عربي وأمه عجمية ومقرن يضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من أبوه عجمي وأمه عربية فلا يعطى لغير فارس كبير وقيل وبغل وحمائلها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالكرو والفر اللذين يحصل بهما النصر نعم يرضع لها ورضع الفيل أكثر من رضع البغل ورضع البغل أكثر من رضع الحمار ولا يعطى لفارس لا نفع فيه كمنزول وكبير وهمم وفارق الشيخ الهرم بأن الشيخ يتنعق برأيه ودعائه نعم يرضع له (ويرضع منها) أي من الأخماس الأربعة (للمبدوسي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا) القتال وفهم نفع وإن لم يأذن السيد والولي والزوج (ولكافر معصوم) هو أعم من قوله ولدي (حضر بلا أجره ويأذن الإمام) للاتباع في غير المجنون والخنثى وقياسا فيها فإن حضر الكافر بغير إذن الإمام لم يرضع لأنه منهم بموالاته أهل دينه بل يعززه إن رأى ذلك أو يأذنه بأجره فله الأجره فقط والتصریح بحكم المجنون والخنثى من زيادتي ويرضع أيضا لأعمى وزمن وفاقد أطراف وتاجر ومخترف حضر أو لم يقاتل (والرضع دون سهم) وإن كانوا فرسانا (بجهد لإمام في قدرة) بقدر ما يرى ويفاوت بين أهله بقدر نعمهم فيرجع المقاتل ومن قتاله أكثر والفارس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الحال وإنما كان الرضع من الأخماس الأربعة لأنه سهم من الغنيمة مستحق بالحضور إلا أنه ناقص فكان من الأخماس الأربعة المختصة بالغنائين اللذين حضروا الواقعة .

والأخماس الأربعة للغنائين من حضر القتال ولو في أثناءه بنيه وإن لم يقاتل أولا بنيه وقاتل كأجير لحفظ أمتة وتاجر ومخترف ولو مات بعد انقضائه ولو قبل الحيازة خفته لو أرائه ولو أجل سهمه وللفارس ثلاثة ولا يعطى إلا للفارس واحد فيه نفع ويرضع منها المبدوسي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا وليكافر معصوم حضر بلا أجره ويأذن الإمام والرضع دون سهم محمد الإمام في قدره .
 (كتاب قسم الزكاة)
 هي لفقير من لا مال له ولا كسب لا نفع موقعه من كفايته ولو غير زمن ومتعفف ولمسكين من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر

(كتاب قسم الزكاة) مع بيان حكم صدقة التطوع

والأصل في الأول آية إنما الصدقات للفقراء وأضاف فيها الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى بلام الملك وإلى الأربعة الأخيرة في الظرفية للاشعار باطلاق الملك في الأربعة الأولى وتقييده في الأخيرة حتى إذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى على ما يأتي (هي) أي الزكاة لغنائية (لفقير) وهو (من لا مال له ولا كسب لا نفع) به (يقع) جميعها أو مجموعهما (موقعا من كفايته) مطعما وملبسا ومسكنا وغيرها مما لا بد له منه على ما يليق بحاله وحال عموه كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أولا يكسب إلا درهمين أو ثلاثة وسواء كان ما يملكه نصابا أم أقل أم أكثر (ولو غير زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حق للسائل والمحروم أي غير المسائل ولظاهر الأخبار (ولمسكين) وهو (من له ذلك) أي مال أو كسب لا نفع موقعه من كفايته (ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه إلا عشرة والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب وقيل سنة وخرج بلا نفع كسب لا يليق به فهو كمن لا كسب له (ويمنع فقر

الشخص ومسكته) والتصرع بها من زيادتي (كفايته بنفقة قريب أو زوج) لأنه غير محتاج ككتسب
 كل يوم قدر كفايته (واشتغاله بنوافل) والسكسب عنقه منها (لا) اشتغاله (بطل شرعي) يتأتى منه تحصيله
 (والسكسب عنقه) منه لأنه فرض كفاية وقولي شرعي من زيادتي (ولا مسكته وخادمه وثياب وكتب) له
 (محتاجها) وذكر الخادم والكتب مع التقيد بالاحتياج من زيادتي (و) لا (مال له غائب بمرحلتين
 أو مؤجل) فيعطى ما يكفيه إلى أن يصل إلى ماله أو يحل الأجل لأنه الآن فقير أو مسكين (ولعامل) على
 الزكاة (كساع) يجيبها (وكتب) يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (وقاسم وحاشر) يجمعهم أو يجمع ذوى
 السهمان والأصل اقتصر على أولهما وقولي كساع أولى من قوله ساع إلى آخره لأن العامل لا ينحصر فيما
 ذكره إذ منه العريف والحاسب وأما أجره الحافظ للأموال والراعي بعد قبض الإمام في حيلة السهمان لافي
 سهم العامل والكيال والوزان والعداد إن ميزوا الزكاة من المال فأجرتهم على المالك لا من سهم العامل
 أو ميزوا بين أنصباء المستحقين فهي من سهم العامل وما ذكره ولا يحله إذا فرق الإمام الزكاة ولم يجعل للعامل
 جعلا من بيت المال فإن فرقا المالك أو جعل للإمام للعامل ذلك سقط سهم العامل كما سيأتي (لاقاض ووال)
 فلاحق لها في الزكاة بل رزقها في خمس الخمس الرصد للمصالح العامة إن لم يتطوعا بالعمل لأن عملهما عام
 (ولوؤفة) إن قسم الإمام واحتج لهم وهم أربعة (ضعيف اسلام أو شريف) في قومه (يتوقع) باعظانه
 (إسلام غيره أو كاف) لنا (شر من يليه من كفار أو مانعي زكاة) وهذا في مؤلفة المسلمين كما يعلم بما يأتي وفي
 كلامي هنا إشارة إليه أما مؤلفة الكفار وهم من رجبى إسلامه أو مخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها
 لأن الله تعالى أعز الإسلام وأهله وأغنى عن التأليف وقولي أو كاف إلى آخره من زيادتي (ولرقاب) وهم
 (مكاتبون) كتابة صحيحة بقيد زده بقولي (لغير مذك) يعطون ولو بغير إذن ساداتهم أو قبل حلول
 النجوم ما يجنبهم على الصق إن لم يكن معهم ما يفي بنجومهم أسامكاتب المذكي فلا يعطى من زكاته شيئا لعود
 الفائدة إليه مع كونه ملكه (ولغارم) وهو ثلاثة (من تدين لنفسه في مباح) طاعة كان أولا وإن صرفه في
 معصية وقد عرف قصد الإباحة (أو) في (غيره) أي الباح كحمر (وتاب) وظن صدقه في توبته وإن
 قصرت المدة (أو صرفه في مباح) فيعطى (مع الحاجة) بأن يحل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف
 ما لو تدين لمعصية وصرفه فيها ولم يقب وما لو لم يحتج فلا يعطى وقولي أو صرفه في مباح من زيادتي
 (أو) تدين (لإصلاح ذات البين) أي الحال بين القوم كأن خاف فتنة بين قبيلتين تنازعتا في قتل
 لم يظهر قتله فتحمل المدينة تسكيناً للفتنة فيعطى (ولو غنيا) إذ لو اعتبر الفقر لقلت الرغبة في هذه المكرمة
 (أو) تدين (لضمان) فيعطى (إن أعسر مع الأصيل) وإن لم يكن متبرعا بالضمان (أو) أعسر
 (وحده وكان متبرعا) بالضمان بخلاف ما إذا ضمن بالإذن والثالث من زيادتي (ولسيل الله) وهو
 (غاز متطوعا) بالجهد فيعطى (ولو غنيا) إعانة له على الغزو، وبخلاف المرتزق الذي له حق في النقي* فلا يعطى
 من الزكاة وإن لم يوجد ما يصرف له من النقي* وعلى أغنياء المسلمين إعانتة حيثئذ (ولابن سيل) وهو
 (منشي* سفر) من بلد مال الزكاة (أو محتاز) به في سفره (إن احتاج ولا معصية) بسفره سواء
 أكان طاعة كسفر حج وزيارة أم مباحا كسفر تجارة وطلب آبق وزهه فان كان معه ما يحتاجه في سفره
 ولو وجدان مقرض أو كان سفره معصية لم يعط وألحق به سفر لا لفرض صحيح كسفر الهائم (وشرط
 أخذ) للزكاة من هذه الثمانية (حرية) هو من زيادتي فلاحق فيها لمن به رق غير مكاتب (وإسلام)
 فلاحق فيها لكافر لحر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم نعم الكيال والحال
 والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك أجره لآزكاة (وأن لا يكون
 هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحل لها قال صلى الله عليه وسلم إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس

الشخص ومسكته
 كفايته بنفقة قريب أو
 زوج واشتغاله بنوافل
 لا بطل شرعي والسكسب
 عنقه ولا مسكته وخادمه
 وثياب وكتب محتاجها
 وماله غائب بمرحلتين
 أو مؤجل ولعامل كساع
 وكتب وقاسم وحاشر
 لاقاض ووال ولوؤفة
 ضعيف اسلام أو شريف
 يتوقع اسلام غيره أو
 كاف شر من يليه من
 كفار أو مانعي زكاة
 ولرقاب مكاتبون لغير
 مزك ولغارم من تدين
 لنفسه في مباح أو غيره
 وتاب أو صرفه في مباح
 مع الحاجة أو لإصلاح
 ذات البين ولو غنيا أو
 الضمان إن أعسر مع
 الأصيل أو وحده وكان
 متبرعا ولسيل الله غاز
 متطوعا ولو غنيا ولا بن
 سيل منشي* سفر أو
 محتاز إن احتاج ولا
 معصية بسفره. وشرط
 أخذ حرية وإسلام
 وأن لا يكون هاشميا
 ولا مطلبيا

وإنها لا تحمل لمحمد ولا آل محمد رواه مسلم وقال لا أحل لكم أهل البيت من الصلقات شيئا ولا غسالة الأيدي إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يفيكم أي بل يفيكم رواه الطبراني (ولا مولى لها) فلا تحمل له لغير مولى القوم منهم صححه الترمذي وغيره .

(فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها وما يأخذ منها (من علم الدافع) لها من إمام وعليه اقتصر الأصل أو غيره (حاله) من استحقاق الزكاة وعدمه (عمل بعلمه) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره وإن لم يطلبها منه وإن أقدم كلام الأصل اشتراط طلبها منه (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فإن ادعى ضعف إسلام صدق) بلايين ولا بينة وإن أقدم لعمس إقامتها (أو) ادعى (فقرا أو مسكنة فكدنا) يصدق بلايين ولا بينة وإن أقدم لذلك (إلا إن ادعى عيالا أو) ادعى (تلف مال عرف) أنه (له) فيكلف بينة) لسوئتها (كامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة) فانهم يكلفون بينة بالعمل والكتابة والغرم والشرف وكفاية الثمر لذلك وذكر المؤلفة بأقسامها من زيادتي (وصدق غاز وابن سبيل) بلايين ولا بينة لما مر (فإن تخلفا) عما أخذنا لأجله (استرد) منهما ما أخذناه لتفاء صفة استحقاقهما فإن خر جاورجا وفضل شيء لم يسترد من الغازي إن قر على نفسه أو كان سيرا وإلا استرد ويسترد من ابن السبيل مطلقا ومثله المكاتب إذا عتق ما أخذته والغارم إذا برى واستغنى بذلك (والبينة) هنا (إخبار عدلين أو عدل وامرأتين) فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض وإنكار واستشهاد وذكر العدل وامرأتين من زيادتي (وبغنى عنها) أي البينة (استفاضة) بين الناس لحصول الظن بها (وتصديق دائن) في الغارم (وسيد) في المكاتب (ويعطى فقير ومسكين) إذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عمر غالب فيشترى به) أي بما أعطياه (عقارا يستغلانه) بأن يشتري كل منهما به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة ويظهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كافي الغازي ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به الآباء أو بتجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يفرجه بكفايته غالبا فالبقلي يكتب في خمسة دراهم والباقلاني بعشرة والفاكهى بعشرين والحجاز بخمسين والبقال بمائة والطار بالفضو البراز بألفين والصرى بخمسة آلاف والجوهري بعشرة آلاف والبقلي بموحدة من يبيع البقول والباقلاني من يبيع الباقلا والبقال بموحدة الفاضل بالفاء وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال الزركشى ومن جعله بالنون فقد صحفه فان ذلك يسمى النقلى بالانقال (و) يعطى (مكاتب وغارم) لغير اصلاح ذات البين بقريته ماعسر (ما عجزا عنه) من وفاء دينهما (و) يعطى (ابن سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو ماله) إن كان له في طريقه مال فلا يعطى مؤنة إيا به إن لم يقصده وهو ظاهر ولا مؤنة إقامته الزائدة على مدة المسافر (و) يعطى (غاز حاجته) في غزوه نفقة له وكسوة له ولعليه الوقيحة سلاح وقيمة فرس إن كان يقاتل فارسا (ذهابا وإيابا وإقامة) وإن طالت لأن اسمه لا يزول بذلك بخلاف ابن السبيل (ويملكه) فلا يسترد منه إلا ما فضل على ما مر وللإمام أن يكتري له السلاح والفرس وأن يعيرها له بما اشتراه ووقفه فان له أن يشتريها من هذا السهم ويقفها في سبيل الله (ويهبها له مركوب) غير الذي يقاتل عليه (إن لم يطق المشى أو طال سفره) بخلاف مالو قصر وهو قوى (وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يعد مثله حملها) بنفسه بخلاف مالو اعتاد مثله حملها ويسترد ما هيء له إذا رجع كما يشير إليه التعبير بهيبا (كابن سبيل) فانه يهبها له ما مر في الغازي بشرطه ويسترد منه إذا رجع والمؤلفة يعطى الإمام أو المالك ما يراه والعامل يعطى أجره مثله فان زاد سهمه عليها رد الفاضل على بقية الأصناف وإن نقص كل من مال الزكاة أو من مال الصالح (وهن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كفقير غارم (يأخذ بإحداها) لا بالأخرى أيضا لأن عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضى التعار وتعبيرى يأخذ أولى من تعبيرة يعطى لأن الحيار في ذلك الآخذ لا للإمام

ولامولى لها .

(فصل في) من علم الدافع حاله عمل بعلمه ومن لا فان ادعى ضعف إسلام صدق أو فقرا أو مسكنة فكدنا إلا إن ادعى عيالا أو تلف مال عرف له فيكلف بينة كامل ومكاتب وغارم وبقية المؤلفة وصدق غاز وابن سبيل فان تخلفا استرد والبينة إخبار عدلين أو عدل وامرأتين وبغنى عنها استفاضة وتصديق دائن وسيد ويعطى فقير ومسكين كفاية عمر غالب فيشترى به عقارا يستغلانه ومكاتب وغارم ما عجزا عنه وابن سبيل ما يوصله مقصده أو ماله وغاز حاجته ذهابا وإيابا وإقامة ويملكه ويهبها له مركوب إن لم يطق المشى أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يعد مثله حملها كابن سبيل ومن فيه صفتا استحقاق يأخذ بإحداها .

أو المالك كما جزم به في الروضة وأصلها أما من فيه صفتا استحقاق النية أي وإحداها الغزو كغار هاشمي فيعطى بهما .

(فصل في حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما) (يجب تعميم الأصناف) الثانية في القسم (ان أمكن) بأن قسم الإمام ولو بنائيه ووجدوا لظاهر الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بأن قسم المالك اذ لا عامل أو الامام ووجد بعضهم كأن جعل عاملا بأجرة من بيت المالك (و) تعميم (من وجد) منهم لان المعدم لا سهم له فان لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم (وعلى الإمام تعميم الآحاد) أي آحاد كل صنف من الزكوات الحاصلة عنده إذ لا يتعذر عليه ذلك (وكذا المالك) عليه التعميم (إن انحصروا) أي الآحاد (بالبلد) بأن سهّل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم (ووفى) بهم (المال) فإن أدخل أحدهما بصنف ضمن لسكن الإمام انما ضمن من مال الصدقات لا من ماله والتصریح بوجود تعميم الآحاد من زيادتي (والا) بأن لم ينحصروا أو انحصروا ولم يفهم المالك (وجب إعطاء ثلاثة) فأكثر من كل صنف المذكور في الآية بصيغة الجمع وهو المراد في سبيل الله وابن السبيل الذي هو الجنس ولا عامل في قسم المالك الذي الكلام فيه ويجوز حيث كان أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية كما يستغنى عنه فيما مر (وتجب التسوية بين الأصناف) غير العامل ولوزادت حاجة بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض آخر كما يعلم مما يأتي سواء أقسم الإمام أو المالك (لا بين آحاد الصنف) فيجوز تفضيل بعضهم على بعض (الا أن يقسم الامام وتتساوى الحاجات) فتجب التسوية لان عليه التعميم فعليه التسوية بخلاف المالك إذ لم ينحصروا أولم يفهم المالك وبهذا جزم الأصل ونقله في الروضة كأصلها عن التمسك لكن تعقبه فيها بأنه خلاف مقتضى إطلاق الجمهور واستحباب التسوية (ولا يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجوز به (نقل زكاة) من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه للمستحقون ليصرفها اليهم لما في خبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم تدر على فقراءهم نعم لو وقع تشقيص كعشرين شاة يولد وعشرين يأخر فله إخراج شاة بأحدها مع الكراهة ولو حال الحول والمال يادية فرقت الزكاة بأقرب البلاد اليه (فان عدمت) في بلد وجوبها (الأصناف أو فضل عنهم شيء) وجب نقل لها أو الفاضل الي مثلهم بأقرب بلد اليه (وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء) بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا إن وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شيء (رد) نصيب البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقي ان تقص نصيبهم) عن كفايتهم فلا ينقل الى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نصيبهم نقل ذلك الى ذلك الصنف بأقرب بلد ومستلثنا الفضل مع تعييد الباقي بنقص نصيبهم من زيادتي وخرج زيادتي للمالك الامام فله ولو بنائيه نقلها مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتلوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكلف عدل ذكر الى غير ذلك مما ذكر في بابها (وقفه زكاة) بان يعرف ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الأمور كالتضام هذا (ان لم يعين له ما يؤخذ ومن يؤخذ) والافلا يشترط فقه ولا حرية وكذا ذكورة فيما يظهر وقولي أهلية الشهادات أولى من اقتضاره على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا ولا مطلقيا ولا موليا لها ولا مرفقا (وسن) للإمام (أن يعلم شهرا لأخذها) أي الزكاة ليتنبأ أرباب الأموال لدفعها والمستحقون لأخذها وسن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في الثالين اشتداد الحب وإدراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم بعث العامل لأخذ الزكوات واجب على الإمام والتصریح بالسن من

(فصل) يجب تعميم الأصناف ان أمكن وإلا فمن وجد وطى الإمام تعميم الآحاد وكذلك المالك ان انحصروا بالبلد ووفى المال وإلا وجب إعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الأصناف لا بين آحاد الصنف الا أن يقسم الامام وتتساوى الحاجات ولا يجوز للمالك نقل زكاة فان عدمت الأصناف أو فضل عنهم شيء وجب نقل وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رد على الباقي ان تقص نصيبهم وشرط العامل أهلية الشهادات ووقفه زكاة إن لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ وسن أن يعلم شهرا لأخذها

زيادتي (و) أن (بسم نعم زكاة وفيه) للاتباع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وأن يردّها واجدها إن شردت أو ضلت (في محل) بقيد زنتها بقولي (صلب ظاهر) للناس (لا يكثر شعره) ليسكون أظهر للرأى وأهون على النعم والاولى في النعم آذانها وفي الإبل والبقر أخذها ويكون بسم النعم ألطف وفوقه البقر وفوقه الإبل أما نعم غير الزكاة والتي فوسمه مباح لامندوب ولا مكروه قاله في المجموع والحيل والبنال والحسير والقيلة كالنعم في الوسم وكالإبل والبقر في محله ويبقى النظر في أيها ألطف وصما (وحرم) الوسم (في الوجه) اللهم عنه ولأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار قدوسم في وجهه فقال لن الله الذي وصمه رواها مسلم والوسم في نعم الزكاة زكاة أو صدقة وطهرة أو لله وهو أبرك وأولى وفي نعم الجزية من التي جزءاً أو صفار وفي نعم بقية التي وفي

(فصل) في صدقة التطوع وهي المرادة عند الإطلاق غالباً كافي قولي (الصدقة سنة) مؤكدة لما ورد فيها من الكتاب والسنة وقد يعرض لها ما يحرمها كأن يعلم من أخذها أنه يصرفها في معصية (وتحمل لئني) حال أو كسب ولو لئني قربي لالهي ^{صلى الله عليه وسلم} ففي الصحيحين تصدق الليلة على غني ويكره له التعرض لأخذها ويستحب له التزهد عنها بل يحرم عليه أخذها إن أظهر الفاقة أو سأل بل يحرم سؤاله أيضاً (وكافر) ففي الصحيحين في كل كبد رطبة أجر (ودفعها سرا وفي رمضان ولنجو قريب) كزوجة وصديق (فجار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهرا وفي غير رمضان ولغير نجو قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب والسنة ونحو من زيادتي وتعبيري في الجار بالفاء أولى من تعبيره فيه بالواو ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بدت داره أي بعد لا يمنع نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وسواء في الجار القريب ألزمت المدافع مؤته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فإظهارها أفضل بالإجماع كافي المجموع وخصه للمال الظاهر أما الباطن فإخفاء زكاته أفضل ويسن الإكثار من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته وأمكنة فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والمدينة (وتحرم) الصدقة بما يحتاجه من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه أو غيره وهو أعم من قوله لثفقه من تازمه ثقفته (أولدين لا يظن له وفاء) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على السنون فإن ظن وفاء من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة الضيقة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤته بمونه كافي المجموع خلافاً لما في شرح مسلم وما ذكرته من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه هو ما صححه في المجموع ونقله في الروضة عن كثير من محله فيمن لم يصبر أخذها من جواب المجموع عن حديث الأنصاري وأمراته اللذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فما صححه في الروضة من أنها لا تحرم محله فيمن صبر وعلى الأول يحمل ما في التيمم من حرمة إثارة عطشان عطشاناً آخر بالماء وعلى الثاني يحمل ما في الأطعمة من أن للمضطر أن يؤثر على نفسه مضطراً آخر منسلاً (وتسن بما فضل عن حاجته) لنفسه ومونه يومه وليته وفصل كسوته ووفاء دينه (إن صبر) على الإضاعة (وإلا كره) كافي المهذب وغيره والتصریح بالكراهة من زيادتي وعلى هذا التفصيل حملت الأخبار المختلفة الظاهر كخبر خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه الحاكم وخبر إن أباً بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة ببعض ما فضل عن حاجته فسنون مطلقاً إلا أن يكون قدرها يقارب الجميع فالوجه جريان التفصيل السابق فيه والله أعلم .

ويسم نعم زكاة وفيه في محل صلب ظاهر لا يكثر شعره وحرم الوجه .

(فصل) الصدقة سنة وتحمل لئني وكافر ودفعها سرا وفي رمضان ولنجو قريب فجار أفضل وتحرم بما يحتاجه لمونه أولدين لا يظن له وفاء وتسبب بما فضل عن حاجته إن صبر والا كره .

(كتاب النكاح)

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطة وشرعاً عقد يتضمن إباحة ووطء بلفظ إنكاح أو نحوه، وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح وإنما حمل على الوطء في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره لخبر حتى تدوق عسلته والأصل فيه قبل

الإجماع آيات كقولها تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء. وأخبار تكبر تناكحوا تكثروا. روله الشافعي بلافا (سن) أى النكاح بمعنى التزوج (لثائق له) بتوقانه للوطء (ان وجد أهيته) من مهر وكسوة فصل التمكنين وثيقة يومه تحسنا له يته سواء أكان مشتغلا بالعبادة أم لا (والإ) بأن قد أهته (فتركه أولى وكسر) إرشادا (توقانه بصوم) خبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء أى قاطع لتوقانه والباءة بالمد مؤن النكاح فإن لم ينكسر بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أى غير الثائق له لعله أو غيرها (إن قدما) أى أهته (أو) وجدها (وكان به علة كهرم) وبتصنيف لانتفاء حاجته مع التزام فاقده الأهبة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداها (والإ) بأن وجدها ولا علة به (فتحل لعبادة أفضل) من النكاح إن كان متعبدا اهتماما بها (فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل) من تركه لثلاث تفضي به البطالة إلى الفواحش وتعبيري بالتخلي للعبادة أولى من تعبيره بالعبادة لأنها عبارة الجمهور ولأنها التي تصلح للخلافية فيه بيننا وبين الحنفية إذ من العلوم أن العبادة أفضل من النكاح قطعا [فرع] نص في الأم وغيرها على أن المرأة التامقة يسن لها الناح وفي معناها المحتاجة إلى النفقة والحائفة من احتكام الفجيرة وبواقعه مافي التنيمة من أن من جاز لها النكاح إن كانت محتاجة إليه استحب لها النكاح والا كره لما قيل إنه يستحب لها ذلك مطلقا مهدود (وسن بكر) لخبر الصحيحين عن جابر هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك (إلا لندر) من زيادى كضعف آتته عن الانتقاض أو احتياجه لمن يقوم على عياله ومنه ما اتفق لجابر فإنه لما قال له النبي ﷺ ما تقدم اعتذر له فقال إن أبى قتل يوم أحد ترك تسع بنات فكهرت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ولكن امرأة تمسطن وتقوم عليهن فقال ﷺ أصبت (دينة) لافاسقة (جميلة ولود) من زيادى وذلك لخبر الصحيحين تسكح المرأة لأربع للمأثور لجمالها ولحسبها ولد فيها فاظفر بذات الدين تربت يداك أى اقتصرنا إن لم تفعل وخبر تزوجوا الولود الودود فاني مكأثر بكم الأمم يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم وصح إسناده ويعرف كون البكر ولودا بأقاربها (نسية) أى طيبة الأصل لخبر نخير والنطقكم رواه الحاكم وصححه بل تكروه بنت الزنا وبنت الفاسق قال الأدرعى ويشبه أن يلحق بهما التميطة ومن لا يعرف لها أب (غير ذات قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجى الولد نحيفا والبعيدة أولى من الأجنبية لكن ذكر صاحب البحر والبيان أن الشافعي نص على أنه يسن له أن لا يتزوج من عشيرته لأن الغالب حينئذ على الولد الحق فيحمل نسه على عشيرته الأذنين (و) سن (نظر كل) من المرأة والرجل (للاخر) بعد تصده نكاحه قبل خطبته غير عورة) في الصلاة وإن لم يؤذن له فيها وأخيف منه الفتنة للحاجة إليه فينظر الرجل من الحرمة الوجه والكفين ومن بهارق ما عدا ما بين سررة وركبة كما صرح به ابن الرفعة في الأمة وقال إنه مفهوم كلامهم وهما ينظران منه تعبيرى بما ذكر أخذ من كلام الرافى وغيره أولى من تعبير الأصل كثيره بالوجه والكفين واحتج لذلك بقوله ﷺ للمغيرة وقد خطب امرأة انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما أى أن تؤدم بينكما المودة والألفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه وقيس بما فيه عكسه وإنما اعتبر ذلك بعد التصدي لأنه لا حاجة إليه قبله ومراده بخطب في الخبر عزم على خطبها الخبر أبى داود وغيره إذا ألقى في قلب امرى خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها وأما اعتباره قبل الخطبة فلا؛ لو كان بعدها لربما أعرض عن منظوره فيؤذيه وإنما لم يشترط الإذن في النظر اكتفاء باذن الشارع ولثلاث يتزين المنظور إليه فيفوت غرض الناظر. فان قلت لم فرق بين الحرمة والأمة هنا مع التسوية بينهما في نظر الفحل للأجنبية على قول النووي. قلت لأن النظر هنا مأثور به وإن خيفت الفتنة فأنيط بغير العورة وهناك منهى

سن لثائق له إن وجد
أهته وإلا فتركه أولى
وكسر توقانه بصوم وكره
لغيره إن قدما أو كان
به علة كهرم وإلا فضل
لعبادة أفضل فإن لم
يتعبد فالنكاح أفضل
وسن بكر إلا لعند دينة
جميلة ولود نسية غير ذات
قرابة قريبة ونظر كل
للاخر بعد تصده
نكاحه قبل خطبته غير
عورة.

عنه تخوف الفتنة فتعدي منه إلى ما يخاف منه الفتنة وإن لم يكن غورة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرة
 ويديها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته إليه لتبين هيئة منظوره فلا
 يندم بعد نكاحه عليه وذكركم نظرها إليه من زيادتي (وحرمة نظر نحو غل كبير) كنجوب وخصي
 (ولومراها شيئا) وإن أبين كشعر (من) امرأة (كبيرة أجنبية ولو أمة) وأمن الفتنة لأن النظر مظنة
 الفتنة ومحرك للشهوة فاللائق بحما من الشرع سدا للباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالحلوة بها
 ومعنى حرمة في المراهق أنه محرم على وليه تمكينه منه كما يحرم عليها أن تكشف له لظهوره على العورات
 بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو الطفل الثين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبيرة غير
 صغيرة لا تشبه (وله بلا شهوة) ولو مكاتبنا على النص (نظر سيدها) وهما عفيفان ومحرمه خلا ما بين سرية
 وركبة قال تعالى ولا يبدن زينتهم إلا لبعولتهم أو آباؤهم الآية والزينة مفسرة بما عدا ذلك (كمكسه)
 أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة الكبيرة ولو مراهة نظرها من نحو غل أجنبي كبير ولو
 عبدا قال تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ولها بلا شهوة أن تنظر من عبدها وهما عفيفان ومن
 محرما خلا ما بين سرية وركبة لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع التقييد بالعفة وذكركم نظر سيدة
 العبد لمن زيادتي وما ذكرته من تحريم نظر الفحل إلى وجه المرأة وكفها وعكسه عند أمن الفتنة هو
 ما صححه الأصل والذي في الروضة كأصلها عن أكثر الأصحاب حله (وحل بلا شهوة نظر لصغيرة) لا تشبه
 (خلا فرج) لأنها ليست في مظنة شهوة أما الفرج فيحرم نظره وقطع القاضي بحله عملا بالعرف وعلى
 الأول استثنى ابن القطان الأم زمن الرضاع والترية للضرورة أما فرج الصغير فيحل النظر إليه ما لم يميز كما
 صححه المتولي وحرم به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب (ونظر لمسوح) وهو ذاهب الذكر والأثين
 بحيث لم يبق له شهوة (لأجنبية وعكسه) أي ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل) (نظر) امرأة
 لامرأة كنظر المحرم) فيحل بلا شهوة ما عدا ما بين سرية وركبة لما عرف (وحرمة نظر كافر لمسلمة) لقوله
 تعالى أو نسائهم والكافرة ليست من نساء المؤمنات ولأنها ربما تحكها للكافر فلا تدخل الحمام معها
 نعم يجوز أن ترى منهما ما يبدو عند الهيئة على الأشبه في الروضة كأصلها لكن الأوجه ما صرح به القاضي
 وغيره أنها معها كالأجنبي كما أوضحته في شرح الروض وتعبيري بكافرة أهم من تعبيري بدنية وهذا كله
 في كافرة غير مخلوكة للمسلمة ولا محرم لها أما ما يجوز لها النظر إليها كما علم من عموم مامر وأما نظر
 المسلمة للكافر فمقتضى كلامهم جوازه قال الزركشي وفيه توقف (و) حرمة (نظر أمرد جميل) ولا محرمة
 ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جميل (بشهوة) بأن ينظر إليه فيلذبه وتعبيري بذلك أولى مما عبر به
 (لا نظر لحاجة كعاملة) ببيع أو غيره (وشهادة) تحملا وأداء (وتعليم) لما يجب أو يسن فينظر في العاملة إلى
 الوجه فقط وفي الشهادة إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره وفي إرادة شراء رقيق ما عدا ما بين السرية والركبة
 كما مر في محله هذا كله إن لم يخف فتنة وإلا فإن لم يتعين ذلك لم ينظر ولا ينظر وضبط نفسه والحلوة في جميع
 ذلك كله كالنظر (وحيث) أولى من قوله ومتى (حرم نظر حرم مس) لأنه أبلغ منه في اللذة بدليل أنه لو مس
 فأزله بطل صومه ولو نظر فأزله لم يبطل فيحرم على الرجل ذلك فخذ الرجل بلا حائل وقد يحرم المس دون النظر
 كغمز الرجل شاق محرمة أو رجلها وعكسها بلا حاجة فيحرم مع جواز النظر إلى ذلك (وبياحان لعلاج
 كقصده) وحجم (بشرطه) وهو اتحاد الجنس أو قدمه مع حضور نحو محرمة وقد مسلم في حق مسلم والعلاج كافر
 فلا تعالج امرأة رجلا مع وجود رجل يعالج ولا عكسه ولا رجل امرأة ولا عكسه عند الفقد إلا بمحضرة نحو
 محرمة ولا كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان وقولي بشرطه من زيادتي
 (ولحليل امرأة) من زوج وسيد (نظر كل بدنهما) حتى ديرها خلافا للدارمي في الدبر (بلا مانع له) أي

وله تكريره وحرمة
 نظر نحو غل كبير ولو
 مراها شيئا من كبيرة
 أجنبية ولو أمة وله
 بلا شهوة نظر سيدها
 وهما عفيفان ومحرمه
 خلا ما بين سرية وركبة
 كمكسه وحل بلا شهوة
 نظر لصغيرة خلا فرج
 ونظر لمسوح لأجنبية
 وعكسه ورجل لرجل
 وامرأة لامرأة كنظر
 المحرم وحرمة نظر كافرة
 لمسلمة ونظر أمرد
 جميل أو بشهوة
 لا نظر لحاجة كعاملة
 وشهادة وتعليم وحيث
 حرم نظر حرم مس
 وبياحان لعلاج كقصده
 بشرطه ولحليل امرأة
 نظر كل بدنهما بلا مانع له

للنظر لكل بدنها لأنه محل تمتعه لكن يكره نظر الفرج (كعكسه) فلها النظر إلى كل بدنه بلا مانع لكن يكره نظر الفرج وقولي بلا إلى آخره من زيادتي وخرج بعدم المانع ما لو اعتدت عن شبهة أو زوجة الأمة أو كوتبت أو كانت وثنية أو نحوها بمن يحرم التمتع بها فيحرم نظر ما بين سرية وركبة وتعميري بالتحليل أهم من تعبيره بالزوج . [فرع] الشكل يختاطق نظره والنظر إليه فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة كما صححه في الروضة وأصلها .

(فصل) في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس الخاطب النكاح من جهة المخطوبة (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تعريضا وتصريحا وتحرم خطبة النكوحه كذلك إجماعا فيهما (و) يحل (تعريض المعتدة غير رجعية) بأن تكون معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق بأئن بطلاق أو فسخ أو انقراض لعدم سلطنة الزوج علمه قال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم بهن خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة أما التصريح لها فحرام إجماعا وأما الرجعية فلا يحل التعريض لها كالتصريح لأنها في حكم الزوجة والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح كأريد أن أنكحك أو إذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها نحو من يجد مثلك أو إذا حلت فأذني (نكحوا) من زيادتي أي كما يحل جواب الخطبة المذكورة من المرأة أو ممن يلي نكاحها فجواب الخطبة كالحطبة حلالا وحرما وهذا كله في غير صاحب المعتدة أما فهو فيحل له التصريح والتعريض إن حل له نكاحها والإفلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح بإجابه إلا بإعراض) بإذن أو غيره من الخاطب أو المحيب لغير الشيخين واللفظ للبخاري لا يحطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى فيه ما فيه من الإيذاء سواء أكان الأول مسلما أم كافرا محترما وذكر الأخ في الخبر جرى على الغالب ولأنه أسرع امتثالا وسكوت الكافر غير المجهرة ملحق بالصريح وقولي على عالم أي بالخطبة وبالإجابة وبصراحتها وبحرمة خطبة على خطبة ممن ذكر وخرج بما ذكرنا إذا لم تكن خطبة أولم يجب الخاطب الأول. أو أوجب تعريضا مطلقا أو تصريحا ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علمها ولم يعلم بالإجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالصريح أو علم كونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل إعراض ممن ذكر أو كانت الخطبة محرمة كأن خطب في عدة غيره فلا تحرم خطبته إذ لا حق للأول في الأخيرة ولستقوط حقه في التي قبلها والأصل الإباحة في البقية ويعتبر في التحريم أن تكون الإجابة من المرأة إن كانت غير مجبرة ومن وليها المجهر إن كانت مجبرة ومنها مع الولي إن كان الخاطب غير كفء ومن السيد إن كانت أمة غير مكاتبه ومنه مع الأمة إن كانت مكاتبه ومع البعض إن كانت غير مجبرة والإفراع وليها ومن السلطان إن كانت مجنونة بالغه ولأب ولا جد وقولي على عالم مع جائزة من زيادتي وتعميري بإعراض أهم من تعبيره بإذن (ويجب) كما عبر به في الأذكار وغيره (ذكر عيوب ممن أريد اجتماع عليه) لما حكاه أو نحوها كعاملته وأخذ علم (لمريده) ليحذر بذلك للنصيحة سواء استشير الناكر فيه أم لا فتعميري بما ذكر أولى وأعم من قوله ومن استشير في خاطب ذكر مسلوه يصدق (فان اندفع بدونه) بأن لم يحتج إلى ذكرها أو احتج إلى ذكر بعضها (حرم) ذكر شيء منها في الأول وهو شيء من البعض الآخر في الثاني وهذا من زيادتي (وسن خطبة) بضم الخاء (قبل خطبة) بكسرها (و) أخرى (قبل عقد) لخبر أبي داود وغيره كل أمر ذى بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بمحمد لله فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله الخاطب ويضلي على النبي ﷺ ويوصى بتقوى الله تعالى ثم يقول جسكم خاطبا كزعتكم أو فتاتكم ويحطب الولي كذلك ثم يقول لست بمغرور عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب ولي) العقد (خطب زوج خطبة قصيرة) عرفا (قبل صح) العقد مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب والقبول

كعكسه .

(فصل) تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة وتعريض المعتدة غير رجعية لنكاح ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح بإجابه إلا بإعراض ويجب ذكر عيوب ممن أريد اجتماع عليه لمريده فان اندفع بدونه حرم وسن خطبة قبل خطبة وقبل عقد ولو أوجب ولي خطب زوج خطبة قصيرة قبل صح

لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاية كالإقامة وتطلب الماء والتيميم بين صلاتي الجمع (لسكنها لا تسن) بل
يسن تركها كما صرح به ابن يونس لسكن النوى في الروضة تابع الرافعي في أنها تسن وجملا في النكاح
أربع خطب أخطبة من الخطيب وأخرى من المحيب للخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب
وأخرى قبل القبول أما إذا طالت الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام أجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به
ولو يسيرا فلا يصح العقد لإشعاره بالإعراض .

(فصل) في أركان النكاح وغيرها (أركانها) خمسة (زوج وزوجة وولي وشاهدان وصنفوا بشرط فيها)
أى في صيغته (ما) شرط (في) صيغة (البيع) وقد صرح به ومنه عدم التعليق والتأقيت فلو بشر بوله ولم
يتيقن صدق المبرق قال إن كان أنثى فقد زوجتكها قبل أو نكح إلى شهر لم يصح كالبيع بل أولى لاختصاصه
بمزيد احتياط وللهي عن نكاح التمتع في خبر الصحيحين سمى بذلك لأن الغرض منه مجرد التمتع دون
الثواب وغيره من أغراض النكاح وتبصرى بما ذكره أولى من اقتضاه على عدم التعليق والتأقيت (ونقطة)
ما يشق من (تزويج أو انكاح ولو بجمية) يفهم معناها العاقدان والشاهدان وإن أحسن العاقدان
المرية اعتبارا بالمعنى فلا يصح غير ذلك كلفظ بيع وعمليك وهبة لغير مسلم اتقوا الله في النساء فإنكم
أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله (وصح) النكاح (بتقديم قبول) على إيجاب الحصول
القصد (و تزويج) من قبل الزوج (و تزويجا) من قبل الولي (مع) قول الآخر عقبه (زوجتك) في
الأول (أو تزويجا) في الثاني لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضى (لا بكناية) يقيد زده بقول (في
الصيغة) كأحللتك بنتي فلا يصح بها النكاح بخلاف البيع إذ لا بد فيها من النية والشهود وكن في النكاح
كاسر ولا اطلاع لهم على النية أما الكناية في العقود عليه كالقول زوجتك بنتي قبل ونوا معينة فيصح
النكاح بها (ولا قبلت) في قبول لا تنفاه التصريح فيه بأحد اللفظين ونيته لا تنفد فلا بد أن يقول قبلت
نكاحها أو تزويجها أو النكاح أو التزويج أو رضيت نكاحها على ما حكاه ابن هبيرة عن إجماع الأمة
الأربعة وأيده الزركشي بنص في البويطي (ولا) يصح (نكاح شغار) للهي عنه في خبر الصحيحين (كزوجتكها)
هو أعم من قوله وهو زوجتكها أى بنتي (على أن تزويج بنتك وبيع كل) منها (صداق الأخرى فيقبل)
ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لأن يكون من تفسير النبي ﷺ وأن يكون من
تفسير ابن عمر الراوى أو من تفسير نافع الراوى عنه وهو ما صرح به البخارى فيرجع إليه والمعنى في
البطلان به التشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصدقا لأخرى فأشبهه تزويج واحدة
من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا) لا يصح (لو صيا معه) أى مع البضع (مالا) كأن قال وبيع كل
واحدة وألف صداق الأخرى (فإن لم يجعل البضع صدقا) بأن سكت عن ذلك (صح) نكاح كل
منهما لا تنفاه التشريك المذكور ولأنه ليس فيه إلا شرط عقدى عقد وهو لا يفسد النكاح ولكل
واحدة مهر المثل لفساد المسمى (و) شرط (في الزوج حل واختيار وتعيين وعلم محل المرأة) فلا
يصح نكاح محرّم ولو بوكيله لغير مسلم لا يتكح المحرم ولا يتكح ولا مكره وغير معين كالبيع ولا من
جهل محلها له احتياطاً لفقد النكاح (وفي الزوجة حل وتعيين وخلو بمأمر) أى من نكاح وعدة فلا
يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى امرأتين للإيهام ولا منكوحة ولا معتدة من غيره لتعلق
حق الغير بها واشتراط غير الحل فيها وفي الزوج من زيادنى (وفي الولي اختيار) وهو من زيادنى (وقد
مانع) من عدم ذكره ومن إحرام ورق وصبا وغيرها مما يأتي في موانع الولاية فلا يصح النكاح
من مكره وامرأة وخنثى ومحرّم وصبي ومجنون وغيرهم ممن يأتي مع بعضها ثم (وفي الشاهدين ما)
يأتى (في الشهادات) هو أعم مما ذكره (وعدم تعيين) لها أو لأحدها (للولاية) وهو من زيادنى

لسكنها لا تسن
(فصل) أركانها
زوج وزوجة وولي
وشاهدان وصيغة
وشرط فيها ما في البيع
ولفظ تزويج أو إنكاح
ولو بجمية وصح
بتقدم قبول و تزويج
وتزويجها مع زوجتك
أو تزويج لا بكناية
في الصيغة ولا قبلت
ولا نكاح شغار
كزوجتكها على أن
تزويج بنتك وبيع
كل صداق الأخرى
فيقبل وكذا لو صيا
معه مالا فإن لم يجعل
البضع صداقاً صح وفي
الزوج حل واختيار
وتعيين وعلم محل المرأة
له وفي الزوجة حل
وتعيين وخلو بما مر
وفي الولي اختيار وقد
مانع وفي الشاهدين ما
في الشهادات وعدم
تعيين للولاية

فلا يصح النكاح بحضرة من اتقى فيه شرط من ذلك كأن عقد بحضرة عبد بن أو امرأتين أو فاسقين أو أصميين أو أعميين أو خنثيين نعم إن باناً ذكرين صح ولا بحضرة متعين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأن مولى عاقد فلا يكون شاهداً كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر إحضار الشاهدين بل يكفي حضورهما كاشملاً لإطلاق اللين ودليل اعتبارهما مع الولى خبر ابن حبان لأنكاح الإبولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والغنى في اشتراطهما الاحتياط للابضاع وصيانة الأنسكة عن الجحود (وضح) النكاح ظاهراً وباطناً (بابي الزوجين) أى ابن كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدوئهما) أى كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة (و) صح (ظاهراً) التقيده تبعاً للسبكي وغيره من زيادى (بمستورى عدالة) وهما للعروفان بها ظاهراً لا باطناً لأنه يجرى بين أوساط الناس والعموم ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا إلى معرفتها ليحضروا من هو متصف بما ي طول الأمر عليهم ويشق (لا) بمستورى (إسلام وحرية) وهما من لا يعرف إسلامهما وحريةهما ولو وقع ظهورهما بالدار وذلك بأن يكونا بموضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والأحرار بالأرقاء ولا غالب أو يكونا ظاهري الإسلام والحرية بالدار بل لا بد من معرفة حالهما فيها باطناً بسهولة الوقوف على ذلك بخلاف العدالة والفسق وكستورى الإسلام مستورا البلوغ (ويقين بطلانه) أى النكاح (محجة فيه) أى في النكاح من بينة أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله بينة (أو باقرار الزوجين في حقها) بما يمنع صحته كفسق الشاهد ووقوعه في الردة لوجود المانع وخرج زيادى في حقها حق الله تعالى كأن طلقها ثلاثاً اتفاقاً على عدم شرط فلا يقبل إقرارها للتمهة فلا محل للإجمل كما في الكافي للخوارزمي قال ولو أقامها عليه بينة لم تسمع قال السبكي وهو صحيح إذا أراد نكاحاً جديداً كإقراره فلو أراد التخلص من المهر أو أرادت بمداد دخول مهر المثل أى وكان أكثر من المسمى فينبغى قبولها . قلت وهو داخل في قولى في حقها (لا) باقرار (الشاهدين بما يمنع صحته) أى النكاح فلا يؤثر في إبطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولأن الحق ليس لها فلا يقبل قولهما على الزوجين (فإن أقر الزوج) دون الزوجة (به فسخ) النكاح لا اعترافه بما يتبين به بطلان نكاحه (وعليه المهر إن دخل) بها (ويالانصفه) إذ لا يقبل قوله عليها في المهر وقولى فسخ هو الراد بقوله فرق بينهما فهى فرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدد الطلاق كما لو أقرت بالرضاع وتبصرى بما يمنع صحته أعم من تعبيره بالفسق (أو) أقرت (الزوجة) دون الزوج (بخل في ولى أو شاهد) كفسق (حلف) فيصدق لأن العصمة بيده وهى تريد رفضها والأصل بقاؤها وهذه من زيادى فإن طلقت قبل دخول فللمهر لإنكارها أو بعده فلها أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل وخرج بالخلل فيمن ذكر غيره كالوقالت الزوجة وقع العقد بغيرولى ولا شهود وقال الزوج بل هما فتحلف هى كما نقله ابن الرفعة عن البخاري والزر كشى عن النص لأن ذلك إنكار لأصل العقد (وسن إسهاد على رضامن يعتبر رضاها) بالنكاح بأن كانت غير مجبرة احتياطاً ليؤمن إنكارها وإنما بشرط لأن رضاها ليس من نفس النكاح المتبرية بالإسهاد وإنما هو شرط فيمور رضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بينة أو باخبار ولىها مع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التقييد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسن الإسهاد على رضا المجبرة وقال الأذرى يخفى أنه يسن أيضاً خروجاً من خلاف من يعتبر رضاها .

(فصل) في عاقد النكاح وما يذكر معه (لا تقصد امرأة نكاحاً) ولو باذن إجماعاً كان أو قبولاً لنفسها ولا غيرها إذ لا يلىق بمحاسن العادات دخولها فيها فيما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلاً وتقدم خبر لا نكاح إلا بولى وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الهار قطنى باسناد على شرط الشيخين ومثلها الحنفى لكن لو زوج أخته مثلاً فبان رجلاً صح ذكره ابن السلم وخرج بلا تقصد مالو

وصح بابي الزوجين
وعدوئهما وظاهراً
بمستورى عدالة
لا إسلام وحرية و يقين
بطلانه محجة فيه أو
باقرار الزوجين في
حقهما لا الشاهدين بما
يمنع صحته فإن أقر
الزوج به فسخ وعليه
للمهر إن دخل وإلا
فنصفه أو الزوجة بخل
في ولى أو شاهد حلف
وسن إسهاد على رضا
من يعتبر رضاها .

(فصل) لا تقصد
امرأة نكاحاً

وكلها رجل في أنها توكل آخر في تزويج موليته أو قال ولها وكلى عنى من زواجك أو أطلق فولكت وعقد الوكيل فانه يصح (ويقبل إقرار مكلفة بمصدقها) وإن كذبها ولها لأن السكاح حق الزوجين فيثبت بتصدقهما كالبيع وغيره ولا بد من تفصيلها لإقرار فتقول زوجي منه ولي بحضور عدلين ورضاي إن كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في إقرارها البتة فلا ينافي ماسأني في دعاوى من أنه يكفي إقرارها المطلق فان ذلك محله في إقرارها الواقع في جواب الدعوى ولو كان أحدهما رقيقا اشترط مع ذلك تصديق سيده ولو أقرت لرجل ووليها الآخر عمل بالأسبق فان أقرامعافلا نسكاح ذكره البلقيني في تصحيحه وقولي لمصدقها من زيادتي وكالمكفة السكرانة (و) يقبل إقرار (مجهز) من أب أو جد أو سيد على موليته (به) أي بالسكاح لقدرته على إنشائه بخلاف غيره لتوقفه على رضاها (ولأب) وإن علا (تزوج بكر بلا إذن) منها (بشرطه) بأن زوجها وليس بينهما عداوة ظاهرة بمهر مثلها من قعد البلد من كفها موسر به كبيرة كانت أو صغيرة عاقلة أو مجنونة لكالشفقة ولحجر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر زوجها أبوها ، وقولي بشرطه من زيادتي (وسن له استئذانها مكلفة) تطيبا لحاظرها وعليه حمل خبر مسلم والبكر يستأمرها أبوها بخلاف غيره فانه يعتبر في تزويجها استئذانها كسأني ، وقوله مكلفة من زيادتي ومثلها السكرانة (وسكوتها) بقيد زدته بقولي (بعده) أي بعد استئذانها (إذن) للأب وغيره مالم تكن قرية ظاهرة في المنع كصياح وضرب خد لخبر مسلم وإذنها سكوتها وهذا بالنسبة للتزويج لا بقدر المهر وكونه من غير قعد البلد (ولا تزوج ولي) من أب أو غيره عاقلة (ثيبا) وهي من زالت بكارتها (بوطء) بقيد زدته بقولي (في قلبها) ولو حرما أو نائمة (ولا غير أب) وسيد من ذى ولاء وسلطان ومن مجاشية نسب كأخ وعم (بكرًا) عاقلة (إلا بإذنها) ولو بلفظ الوكالة (بالتين) لخبر الدارقطني السابق وخبر لانتكحوا الأيما حتى تسأموهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح أما من خلقت بلا بكاره أوزالت بكارتها بغير ما ذكره كسقطه وأصعب وحدة حيض ووطء في دبرها فهي في ذلك كالسكر لأنها تمارس الرجال بالوطء في محل البكاره وهي على غباوتها وحيائها وما تقر علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة ثيب إذ لا إذن لها وأن غير الأب لا يزوج صغيرة بحال لأنه إنما تزوج بالإذن ولا إذن للصغيرة (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب قابوه) وإن علا لأن لكل منهما ولادة وعصوبة قعدمو على من ليس لهم إلا العصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (فسأر العصابة المجمع على إرثهم) من نسب وولاء (كإرثهم) أي كترتيب إرثهم فيقدم أخ لأبوين ثم لأب ثم ابن أخ لأبوين ثم لأب وان سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك نعم لو كان أحد العصابة أخلام أو كان معتقا واستويا عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبة بحق الولاء كترتيب إرثهم وتقدم بيانه في باب (فالسultan) فيزوج من في محل ولايته بالولاية العامة (ولا يزوج ابن) أمه وان علت (ببنوة) لأنه لا مشاركة بينه وبينها في النسب فلا يعتق بدفع المارعة بل زوجها بنحو بنوة عم كولاء وقضاء ولا تضره البنوة لأنها غير مقتضية لامانة (وزوج غنيقة امرأة حية) فقد ولي عتيقها نسبا (من زوجها) بالولاية عليها تبعالولايته على معتقها فيزوجها أبو العتقة ثم جدها بترتيب الأولياء ولا يزوجها ابن العتقة وما استثنى من طرد ذلك وهو مالو كانت العتقة ووليها كافرين والعتيقة مسلمة حيث لا يزوجها ومن عكسه مالو كانت العتقة مسلمة ووليها والعتيقة كافرين حيث يزوجها معلوم من اختلاف الدين الآتي في الفصل بعده (وان لم ترض) العتقة إذ لا ولاية لها (فإذا ماتت زوج) العتيقة (من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها على أبيها (وزوج السلطان) زيادة على مامر (إذا غاب) الولي (الأقرب) نسبا أو ولاء (مرحلين أو أحرم أو عضل) أي منع دون ثلاث مرات (مكلفة دعت إلى كفء) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به نيابة عنه لبقائه على الولاية ولأن التزويج في الأخيرة حق عليه

ويقبل إقرار مكلفة به لمصدقها ومجهز به ولأب تزويج بكر بلا إذن بشرطه وسن له استئذانها مكلفة وسكوتها بعده إذن ولا تزوج ولي ثيبا بوطء في قلبها ولا غير أب بكرًا إلا بإذنها بالتين . وأحق الأولياء أب قابوه فسأر العصابة المجمع على إرثهم كإرثهم فالسلطان ولا يزوج ابن بنوة ويزوج عتيقة امرأة حية من زوجها وإن لم ترض فإذا ماتت زوج من له الولاء ويزوج السلطان إذا غاب الأقرب مرحلتين أو أحرم أو عضل مكلفة دعت إلى كفء

فإذا امتنع منه وفاه الحاكم بخلاف ما إذا دعت إلى غير كفاءة لأن له حقا في الكفاءة ويؤخذ من التعليل أنها لو دعت إلى محبوب أو عيبن فامتنع الولي كان عاضلا وهو كذلك إذ لاحق له في التمتع وكذا لو دعت إلى كفاءة فقال لأزوجك إلا بمن هو أ كفاءته ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج كافي سائر الحقوق ومن خطبة الكفاءة لها ومن تعيينها له ولو بالنوع بأن خطبها أ كفاء ودعت إلى أحدهم وخرج بالمرحلتين من غاب دونهما فلا يزوج السلطان إلا بانه نعم ان تعذر الوصول إليه الخوف جازله أن يزوج بغير إذنه قاله الروياني أموال وعضل ثلاث مرات فأكثر فقد فسق فيزوج الأبعد لا السلطان كاسياني (ولو عيبت كفوًا فللمجبر تعيين) كفاءة (آخر) لانه أكل نظر امنها أما غير المجبر ولو أبأ أوجدا بأن كانت ثيبا فليس له تزويجها من غير من عينته فتعبري بالمجبر أولى من تعبيره بالأب .

(فصل) في موانع ولاية النكاح (يمنع الولاية روق) ولو في بعض لنفسه فتعبري بذلك أهم من قوله لا ولاية لرقيق نعم لوملك المبعوض أمة زوجها كما قاله البلقيني بناء على الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية خلافا لما أفق به البغوي (وصبا) لسلبه العبارة (وجنون) ولو متقطعا لذلك وتعليلها لزمن الجنون التقطع فيزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون إفاقته وخالف في الشرح الصغير فقال الأشبه أن التقطع لا يزول الولاية كالإغماء ولو قصر زمن الإفاقة جذا فهو كالعدم كما قاله الامام (وفسق غير الامام) الأعظم ولو بعضل ثلاث مرات أو أسره لانه نقص قدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الأبعد وقيل لا يمنعها وعليه جماعات لان الفسقة لم يمنعوا من التزويج في عصر الاولين وخرج زياد بن غير الامام الإمام الأعظم فلا يمنع فسقه ولايته بناء على الصحيح من أنه لا ينزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخيما لشأنه (واجترسفه) بان بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم جهر عليه لانه لقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحجر وجزم به ابن أبي هريرة ووجه القاضي محلي وابن الرفعة واختاره السبكي أما حجر الفليس فلا يمنع الولاية لكال نظره والحجر عليه لحق الغرماء لانقص فيه (واختلال نظر) بهرم أو غيره كخبل وكثرة أسقام لعجزه عن البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفاءة منهم واقتضاري على ما ذكره أولى من تقييده بهرم أو خبل (واختلاف دين) لان قضاء الموالة فلا يلى كافر مسلمة ولو كانت عتيقة كافرة كافر ولا مسلم كافرة نعم لولى السيد تزويج أمته الكافرة كالسيد الآتي بيان حكمه وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص كاعلم بما مر ويلى كافر لم يرتكب محظورا في دينه كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كافر أو اختلف اعتقادها في اليهودي النصرانية والنصراني اليهودية كالإرث ولقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (ويتقلها) أى الولاية (كل) من الذكورات (الأبعد) ولو في باب اللوالة حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للأخ خلافا لمن قال إنها للحاكم وذكر انتقائها بالفسق واختلاف الدين من زياد بن (لاعمى) فلا ينقلها لحصول المقصود معه من البحث عن الأ كفاءة ومعرفة قهرهم بالسمع (و) لا (إغماء بل ينتظر زواله) وان دام أياما لقر بعمده (ولا إحرام) بنفسك لكنه يمنع الصحة كافر فلا يزوج الأبعد بل السلطان كافر (ولا يعقد وكيل محرم) من ولى أو زوج (ولو) كان الوكيل (حلالا) لانه سفير محض فكأن العاقد الموكل والوكيل لا ينزل بإحرام موكله فيعقد بعد التحلل ولو أحرمت السلطان أو القاضى فلخلفائه أن يعقدوا الأنكحة كما حزم به الخفاف وصححه الروياني وغيره لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة (وللمجبر توكيل بتزويج موليته وان لم تأذن ولم يعين) في التوكيل (زوج) أو اختلفت الأغراض باختلاف الأزواج لان شفقة الولي تدعوه إلى أن لا يوكل الا من يثق بحسن نظره واختباره (وعلى الوكيل) حيث لم يعين له زوج (احتياط) فلا يصح تزويجه غير كفاءة ولا كفوًا مع طلب أ كفاءته (كغيره) أى غير المجبر بأن لم يكن أبأ ولا جادا أو كانت موليته ثيبا فله أن يوكل بتزويجها وان لم

ولو عيبت كفوًا
فلم يجبر تعيين آخره .
(فصل) يمنع الولاية
رق وصبا وجنون
وفسق غير الإمام وحجر
سفه واختلال نظر
واختلاف دين ويتقلها
كل لأبعد لاعمى وإغماء
بل ينتظر زواله ولا
إحرام ولا يعقد وكيل
محرم ولو حلالا ولمجبر
توكيل بتزويج موليته
وان لم تأذن ولم يعين
زوج وعلى الوكيل
احتياط كغيره

تأذن في التوكيل ولم يعين زوج وطى الوكيل الاحتياط (إن لم تنه) عن توكيل (وأذنت) له (في تزويج
وعين من عينته) إن عينت والتيد الأخير من زيادى فان نهته عن التوكيل أو لم تأذن له في التزويج أو لم يعين
في التوكيل من عينته لم يصح التوكيل أما في الأولى فلائها إنما تزوج بالإذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل
نهت عنه وأما في الثانية فلائها لا عليك التزويج بنفسه حيث ذكف كيف يوكل غيره فيه وأما في الثالثة فلائ الإذن
للمطلق مع أن المطلوب معين فاسد فعل من الأولى أنه إنما يوكل فيما إذا قالت له زوجى ووكل بتزويجى أو
زوجى أو وكل بتزويجى وله تزويجها في هذه بنفسه إذ يصح منه بماله التوكيل فيه فان نهته عن التزويج
فيها بنفسه لم يصح الإذن لأنها منعت الولى وردت التزويج الى الوكيل الأجنبي فأشبهه الإذن له ابتداء (وليقول
وكيل ولى) لزويج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (و) ليقول (ولى) لو وكيل زوج زوجته بنتى فلانا فيقول
وكيله (قبلت نكاحها له) فان ترك لفظة له لم يصح النكاح وإن نوى موكله لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية
ومحل الاكتفاء بما ذكر في الأولى إذا علم الشهود والزويج الوكالة وفي الثانية إذا علمها الشهود والولى وإلا
فيحتاج الوكيل الى التصريح فيها بها (وطى أب) وان علا (تزويج ذى جنون مطبق) من ذكر أو أثنى
(بكبر الحاجة) اليه بظهور أمارات التوقان أو بتوقيع الشفاء عند إشارة عدلين من الأطباء أو باحتياجه للخدمة
وليس في محارمه من يقوم بها ومؤنة النكاح أخف من مؤنة شراء أمة أو باحتياج لأثنى لمهر أو نفقة فان قطع
جنونهما لم يزوجا حتى يفيقا ويأذنا ومعلوم أن ذلك في غير البكر ويشترط وقوع العقد حال الإفاقة وخرج
بما ذكر العاقل والصغير وان احتاج للخدمة وذو جنون لا حاجة له الى نكاح فلا يلزم تزويجهم وان جاز في
بعض ذلك كإسيان في الفصل الأخير وتعميرى بالأب أولى من تعبيره بالجبر لان الحكم منوط به وان لم يكن
مجبورا وقولى مطبق مع التصريح بالحاجة فى الأثنى وعدم التقييد بظهورها فى الذكر من زيادى (و) على
(ولى) أصلا كان أو غيره تعين أو لم يتعين كأخوة (إجابة من سألته تزويجا) تحصيلها وللايتوا كلوا فيما إذا
لم يتعين فلا يفونها (وإذا اجتمع أولياء فى درجة وأذنت لكل) منهم (سن) أن يزوجها أقدمهم باب النكاح
لأنه أعلم بشرائطه (فأورعهم) لانه أشفق وأحرص على طلب الحظ (فأسنهم) لزيادة تجربته (برضام)
أى رضا بقومهم لتجتمع الآراء ولا يتشوش بعضهم باستئثار البعض ومعلوم أن المعتق ثم عصبته يجب
اجتماعهم فى العقد ولو وكالة نعم يكفي واحد من عصبته مع عصبته الباقى وخرج باذنها لكل
مالو أذنت لاحدهم فلا يزوجها غيره ومالو قالت لهم زوجونى فيشترط اجتماعهم وذكر الأورع والترتيب من
زيادى (فان تشاحوا) بأن قال كل منهم أنا الذى أزويج (واحمد خاطب أقرع) بينهم وجوباً قطعاً للزواج فمن
خرجت قرعته تزوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولى من لا ولى له فمحمول على
الفضل بأن قال كل لأزويج (فلو تزوجها) (مفضول) صفة أو قرعة فهو أعم من قول الأصل غير من خرجت
قرعته (صح) تزويجه للأذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لاننى ولاية من لم يخرج له وخرج
زيادى واحمد خاطب ما إذا تعدد فانها إنما تزويج بمن ترضاه فان رضيتها أمر الحاكم بتزويج أصلحها
كافى الروضة وأصلها عن البغوى وغيره وجزم به فى الشرح الصغير (أو زوجها) (أحمد زيادا وآخر عمرا)
وكانا كقوفين أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح) وان دخل بها للسبوق
(أونسى وجب توقف حتى يتبين) الحال فلا يخل لواحد منهما وطؤها وللاثالث نكاحها قبل أن يطلقها
أو يموتا أو يطلق أحدها ويموت الآخر وتنقض عدتها (وإلا) بأن وقعا معا أو عرف سبق ولم يتعين
سابق أو جهل السبق والعمية (بطلا) لتعذر إضاء واحد منهما لعدم تعين السابق فى السبق المحقق أو
المحتمل ولتدافهما فى العمية المحققة أو المحتملة إذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما وحمله

إن لم تنه وأذنت في
تزويج وعين من عينته
وليقول وكيل ولى
زوجتك بنت فلان
وولى لو وكيل زوج
زوجه بنتى فلانا
فيقول قبلت نكاحها
له وطى أب تزويج ذى
جنون مطبق بكبر
لحاجة وولى إجابة من
سألته تزويجا وإذا
اجتمع أولياء فى درجة
وأذنت لكل سن أقدمهم
فأورعهم فأسنهم برضام
فان تشاحوا واحمد
خاطب أقرع فلوزوج
مفضول صح أو أحدهم
زيدا وآخر عمرا وعرف
سابق ولم ينس فهو
الصحيح أونسى وجب
توقف حتى يتبين وإلا
بطلا

في الثانية إذا لم ترجع مفرقه وإلا ففي الدخائر يجب التوقف (فلو ادعى كل) من الزوجين عليها (علمها بسبق نكاحه سمعت) دعواه بناء على الجديد وهو قبول إقرارها بالنكاح وتسمع أيضا على الولي المبرر لصحة إقراره به بخلاف دعوى أحد الزوجين على الآخر ذلك لا تسمع (فإن أنكرت حلفت) لكل منهما مينا أنها لم تعلم سبق نكاحه (أو أقرت لأحدها ثبت نكاحه وللآخر تحليفها) بناء على أنه لو قال هذا الزيد بل لعمر ويكرم لعمر وتسمع دعواه عليها وله تحليفها رجاء أن تقر في غيرها مهر الثلث وإن لم تحصل له الزوجية (ولجد تولى طرفي) عقد في (زويج بنت ابنه ابن الآخر) لقوة ولايته (ولا يزوج نحو ابن عم) كعتق وعصبة (نفسه ولو بوكالة) بأن يتولى هو أو وكيله الطرفين أو أحدهما ووكيله الآخر إذ ليس له قوة الحدودة حتى يتولى الطرفين (في زوجه مساويه) فإن فقد من في درجته زوجة (قاضي) بولايته العامة (و) يزوج (قاضي آخر) ولو خليفته لأن خليفته زوج بالولاية بخلاف الوكيل ولو قالت لابن عمها زوجي من نفسك جاز للقاضي تزويجها منه وتعميري بما ذكر أعم من قوله من فوقه من الولاية أو خليفته لشموله من بماله .

(فصل) في الكفاءة للعتبة في النكاح لاصحته بل لأنها حق للمرأة والولي فلها إسقاطها لو (زوجها غير كفاء برضاها ولي منفردا أو أقرب) كأب وأخ (أو بعض) أولياء (مستوين) كاخوة وأعمام (رضي باتوهم صح) لتركهم حقهم بخلاف ما إذا لم يرضوا وخرج بالأقرب والمستوين الأبعد فلا يصح تزويجه ولا يمنع عدم رضاه صحة تزويج من ذكر فلا يعتبر رضاه إذ لا حق له الآن في التزويج (لا) إن زوجها له (حاكم) فلا يصح لما فيه من ترك الاحتياط ممن هو كالتائب (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها في الزوج خمسة (سلامة من عيب نكاح) بجنون وجمام ومرض وسباني في بابه فقير السليم منه ليس كفؤا للسلامة منه لأن النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وإن اتفقا وما بها أكثر لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والسلام على عمومها بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فيعتبر في حقه الجنون والجمام والمرض والجب والعتة (وحرية فمن مسه أو) مس (أب) له (أقرب رقب ليس كفاء سليمة) من ذلك لأنها تعبر به وتضرر فيها إذا كان به رقب بأنه لا ينفق عليها إلا نفقة المسرين فالرقيق ليس كفاء عتقة ولا بمحضه وخرج بالأب الأمهات فلا يؤثر فيهن مس الرقب قال في الروضة وهو المفهوم من كلام الأصحاب وبه صرح صاحب البيان فقال ومن ولده رقيقة كفاء لمن ولده عرية لأنه يتبع الأب في النسب وقولي أو أب أقرب من زيادتي (ونسب ولو في العجم) لأنه من المفاخر كأن ينسب الشخص إلى من يشرف به بالنظر إلى مقابل من تنسب المرأة إليه كالعرب فإن الله فضلهم على غيرهم (فجمني) أب وإن كانت أمه عرية (ليس كفاء عرية) أب وإن كانت أمها عجمية (ولا غير قرشي) من العرب كفؤا (لقرشية) طهر قدموا قرشا ولا تقدموا هاروا والشافعي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطلبي) كفؤا (لها) خير مسلم إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بن هاشم واصطفاني من بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب أ كفاء كما استفيد من المتن لخير البخاري نحن وبني المطلب شيء واحد نعم لو تزوج هاشمي أو مطلبي رقيقة بالشروط فأولدها بنتا فهي هاشمية أو مطلبية رقيقة لملك أمها وله تزويجها من رقيق ودني النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودني النسب واستشكله الأسنوي وصور عدم تزويجها لها مستندا في ذلك إلى ما عهدها من أن بعض الخصال لا يقابل ببعض وغير قريش من العرب بعضهم أ كفاء بعض كما ذكره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الأكثرين (وعفة) بدني وصلاح (فليس فاسق كفاء عتقة) وإنما يكافئها عتقة وإن لم يشتهر بالصلاح شهرتها به وبالتدع ليس كفاء عتقة ويختبر إسلام الآباء فمن أسلم بنفسه ليس كفؤا لمن لها أب أو أكثر في الإسلام

فلو ادعى كل عليها بسبق نكاحه سمعت فإن أنكرت حلفت أو أقرت لأحدها ثبت نكاحه وللآخر تحليفها ولجد تولى طرفي تزويج بنت ابنه ابن الآخر ولا يزوج نحو ابن عم نفسه ولو بوكالة في زوجه مساويه قاضي وقاضيا قاضي آخر . (فصل) زوجها غير كفاء برضاها ولي منفرد أو أقرب أو بعض مستوين رضى باتوهم صح لاحاكم وخصال الكفاءة سلامة من عيب نكاح وحرية فمن مسه أو أب أقرب رقب ليس كفاء سليمة ونسب ولو في العجم فجمني ليس كفاء عرية ولا غير قرشي لقرشية ولا غير هاشمي ومطلبي لها وعفة فليس فاسق كفاء عتقة

ومن له أبوان فيه ليس كفوًا بل لها ثلاثة آباء فيه (وحرقة) وهي صناعة يرتزق منها سميت بذلك لأنه يتحرف إليها (فليس ذو حرقة دينية كفاء أرفع منه فتحو كناس وراع) كحجام وحارس وقيم حمام (ليس كفاء بنت خياط ولا هو) أي خياط (بنت تاجرو) بنت (زاز ولاها) أي تاجر وزاز (بنت عالم و) بنت (فاض) نظرا للعرف في ذلك فلم أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لأن المال غاد ورائع ولا يفتخر به أهل الرومات والبصائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفردة كعمى وقطع ونشوه صورة وإن اعتبرها الروياني ويعتبر في الحرقة والفة الآباء أيضا كما في فتاوى البغوي خلافا لما قلناه الزركشي عنها (ولا يقابل بعضها) أي خصال الكفاءة (بعض) فلا تزوج سليمة من العيب ودينية معينا نسيا ولا حرة فاسقة رقيقا عفيفا ولا عريفة فاسقة عجميا عفيفا لما بالزوج في ذلك من النقص المانع من الكفاءة ولا ينجبر بما فيه من الفضيلة الزائدة عليها (وله) أي للأب (تزوج ابنه الصغير من لا تكافئه) بنسب أو حرقة أو غيرها لأن الزوج لا يبر باستفراش من لا تكافئه نعم ثبت له الخيار إذا بلغ (لامعية) لأنه خلاف النبطة فلا يصح (ولا أمة) لا تتفاء خوف الزنا المتبر في جواز نكاحها .

(فصل) في تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون إلا كبير الحاجة) كأن تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو يتوقع الشفاء به بقول عدلين من الأطباء (في زوج واحدة) لا ندفع الحاجة بها وفي التقيد بالواحدة بحث للأستوى وزوجه أب ثم جد ثم حاكم دون سائر العصبات كولاية المالان وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنون محتاج للنكاح فلم أنه لا يزوج مجنون كبير غير محتاج ولا صغير لأنه غير محتاج إليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الأمر بخلاف الصغير العاقل إذ الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده وخدمته فإن الاجنبيات أن يقمن بهما وقضية هذا أن ذلك في صغير لم يظهر على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة قاله الزركشي (ولأب) وإن علا لا غيره لسكال شفقتة (تزوج صغير عاقل أكثر) منها ولو أربا المصلحة إذ قد يكون في ذلك مصلحة وغبطة تظهر للولي فلا يزوج بمسوح (و) تزويج (مجنونة) ولو صغيرة وثيبا (لمصلحة) في تزويجها ولو بلا حاجة إليه بخلاف المجنون كما مر لأن التزويج يفيد المهر والنفقة ويغرم المجنون وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنونة محتاجة والتقيد بالأب في الأولى مع التصريح فيها بالمصلحة من زيادتي (فإن قهر) أي الأب (زوجها حاكم) كما يلي ما للمالكين بمراجعة أقاربها ندبا تطيبها لقلوبهم ولأنهم أعرف بمصلحتها (إن بلغت واحتاجت) للنكاح كأن تظهر علامات غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء بقول عدلين من الأطباء فلم أنه لا يزوجهما في صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها المصلحة من كفاية نفقة وغيرها وقد يقال قد تحتاج إلى الخدمة ولم تندفع حاجتها غير الزوج فيزوجهما لذلك (ومن حجر عليه لفسح نكاحه) لأنه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنة) أي مؤنة نكاحه (في كسبه) لافيها مع تعلق حق الغرماء بما في يده فإن لم يكن له كسب ففي ذمته (أو) حجر عليه (لسفه نكح واحدة الحاجة) إلى النكاح لأنه إنما يزوج لها وهي تندفع بواحدة (بإذن وليه أو قبل له وليه) بانه بمهر مثل فأقل (فهي ما لأنه حر مكلف صحيح العبارة والإذن وقولي واحدة الحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لأنه قد يقصد إتلاف ماله والراد بوليها هنا الأب وإن علا ثم السلطان إن بلغ سفيا وإلا فالسلطان فقط (فلوزاد) على مهر الثل (صح) النكاح (بمهر مثل) أي بقدره (من السمي) ولغا (إزائد) وقال ابن الصباغ القياس إلغاء السمي وثبوت مهر الثل أي في النكاح أو أربا بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الأصل هنا وسيأتي في الصداق ويفرق بينهما بأن السفية تصرف في ماله فقصر الإلغاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غير من عينها له) وليه (لم يصح) النكاح لخالفته الإذن (وإن عين له قدرا) كأنف (لا امرأة نكح بالأقل منه ومن مهر الثل .

وحرقة فليس ذو حرقة دينية كفاء أرفع منه فتحو كناس وراع ليس كفاء بنت خياط ولا هو بنت تاجر وزاز ولاها بنت عالم وفاض ولا يقابل بعضها ببعض وله تزويج ابنه الصغير من لا تكافئه لامعية ولا أمة .

(فصل) لا يزوج مجنون إلا كبير الحاجة فواحدة ولأب تزويج صغير عاقل أكثر ومجنونة لمصلحة فإن قهر زوجها حاكم إن بلغت واحتاجت ومن حجر عليه لفسح صح نكاحه ومؤنة في كسبه أو لفسفه نكح واحدة الحاجة بإذن وليه أو قبل له وليه بانه بمهر مثل فأقل فلو زاد صح بمهر مثل من المسهي ولو نكح غير من عينها له لم يصح وإن عين له قدرا لا امرأة نكح بالأقل منه ومن مهر الثل .

فإن نكح امرأة بألف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه صح بمهر المثل ولو نكح الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطل إن كان الألف أقل من مهر مثلها وإلا صح بمهر المثل أو بأقل من ألف والألف مهر مثلها أو أقل فالمسمى أو أكثر فيمهر المثل إن نكح بأكثر منه وإلا بالمسمى ولو قال انكح فلانة بألف وهو مهر مثلها أو أقل منه فنكحها به أو بأقل منه صح النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لعا الزائد في الأولى وبطل النكاح في الثانية أو وهو أكثر منه فالإذن باطل (أو أطلق) فقال تزوج (نكح) بمهر المثل (لائقة) به فإن نكحها بمهر مثلها أو أقل صح النكاح بالمسمى أو بأكثر لعا الزائد وإن نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ما لم يصح النكاح كما اختاره الإمام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه والإذن للسفيه لا يفيده جواز التوكيل ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لأنه رفع الحجر بالكية ولو كان مطلقا سرى أمة فإن تبرمها أبدلت (ولو نكح بلا إذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطى فلا شيء) عليه (ظاهرا لرشيده) مختارة وإن لم تعلم سفهه للتفريط بترك البحث عنه وخرج بالظاهر الباطن وبالرشيده غيرها فيلزم فيها مهر المثل كما نص عليه الشافعي في الأولى وأفتى به النووي في الثانية في السفينة ومثلها الصغيرة الجنونة والقيدان من زيادتي وأمان بنذر بعد رشده ولم يحجر عليه الحاكم فنصره نافذ وقد يقال يأتي فيه حينئذ ما مر في سلب ولايته (والعبد ينكح بإذن سيده) ولو أتى لأنه محجور مطلقا كان الإذن أو مقيدا بامرأة أو قبيلة أو بلدا ونحو ذلك (بحسبه) أي بحسب إذنه فلا يعدل عما أذن له سيده فيه مراعاة لحقه فإن عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهر فزاد عليه أو أطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به إذا عتق كما سيأتي ولو نكح امرأة بإذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا إلا بإذن جديد (ولا يحجره عليه) سيده ولو صغيرا لأنه لا يملك رفع النكاح بالطلاق فلا يملك إثباته (كعكسه) أي كما لا يحجر العبد سيده على تزويجه فلا يلزمه للمفاهيم تشويش مقاصد الملك وفوائده (وله إجبار أمته) على إنكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بكر أو ثيبا عاقلة أو مجنونة لأن النكاح رد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا فارت العبد لكن لا يزوجهما بغير كفه بعب أو غيره إلا برضاها بخلاف البيع لأنه لا يقصد به التمتع وله تزويجهما برقيق ودنى النسب لأنها لا نسب لها (لا) إجبار (مكتوبة ومبعضة) لأنهما في حقه كالأجنبيات وهذا من زيادتي (ولا) إجبار (أمة سيدها) وإن حرمت عليه فلو طلبت منه تزويجهما لم يلزمه لأنه يتقص قيمتها ويفوت التمتع عليه فيمن تحل له (وتزويجه) لها كأن (يملك) لا بولاية لأنه يملك التمتع بها في الجملة (فيزوج مسلم أمته الكافرة) ولو غير كتابية كاهو ظاهر نص الشافعي وصححه الشيخ أبو علي وجزم به شراح الحاوي لأن له بيعها وإجارتها وعدم جواز التمتع بها إلا يمنع ذلك كما في أمته المحرم كأخته أما الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لأنه لا يملك التمتع ببيع مسلمة أصلا (و) زوج (فاسق) أمته (ومكاتب) أمته بإذن سيده (ولو نكح ومالك) من أب وإن علا وسلطان (تزوج أمة موليه) من ذى صغر وجنون وسفه ولو أتى بإذن ذى السفه أكتسب بالهرم والنفقة بخلاف عبد مملوك فيمن انتطاع أكسبه عنه فلا ب تزويجها إلا إن كان موليه صغيرة ثيبا عاقلة وللسلطان تزويجها إلا إن كان صغيرا أو صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطلقا وتعبرى بموليه أعم من تعبيره بصبي والتقييد بولي النكاح والماله من زيادتي .

(باب ما يحرم من النكاح)

عبر عنه في الروضة كأصلها باب موانع النكاح ومنها وإن لم يذكره الشيخان اختلاف الجنس فلا يجوز للأعمى نكاح جنبة كما أفتى به ابن يونس وابن عبد السلام لكن جوزوه القهولى والأصل في التحريم مع ما يأتي آية حرمت عليكم أمهاتكم (تحرم أم) أى نكاحها وكذا الباقي (وهي من ولدتك أو) ولدت (من ولدك) ذكرا أو أنثى بواسطة أو بغيرها وإن شئت قلت كل أنثى ينتهى إليها نسبك بالولادة بواسطة أو بغيرها (وبنت وهي من ولدتها أو) ولدت (من ولدها) ذكرا أو أنثى بواسطة أو بغيرها

أو أطلق نكح لائقة
ولو نكح بلا إذن لم يصح
فان وطى فلا شيء
ظاهرا لرشيده والعبد
ينكح بإذن سيده بحسبه
ولا يحجره عليه كعكسه
وله إجبار أمته لا مكتوبة
ومبعضة ولا أمة سيدها
وتزويجه بملك فيزوج
مسلم أمته الكافرة
وفاسق ومكاتب ولو لولي
نكاح ومال تزويج أمة
موليه .

(باب ما يحرم من

النكاح)

تحرم أم وهي من ولدتك
أو من ولدك وبنت
وهي من ولدتها أو من
ولدها

وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي إليك نسبها بالولادة بواسطة أو بغيرها (لا مخلوقة من) ماء (زناه) فلا تحرم عليه إذا حرمة ماء الزنا نعم يكره خروجا من خلاف من حرما عليه كالحفنية بخلاف ولدها من زناها يحرم عليها الثبوت بالنسب والإرث بينهما كما صرح به الأصل (وأخت) وهي من ولدها أبواك أو أحدهما (وبنت أخ) بنت (أخت) بواسطة أو بغيرها (وعمة وهي أخت ذكرك ولدك) بواسطة أو بغيرها (وخالة وهي أخت أنثى ولدتك) بواسطة أو بغيرها (ويحرم من) أي هؤلاء السبع (بالرضاع) أيضا للآية وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وفي أخرى حرما من الرضاعة ما يحرم من النسب (فرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو) ولدت (أب من رضاع) وهو الفحل (أو أرضعتها) وهو من زيادتي (أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو بغيرها (أم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضعة لبنك أو بلبن فروعك نسبا أو رضاعا وبنتها كذلك وإن سفلت بنت رضاع والمرضعة بلبن أحد أبويك نسبا أو رضاعا وأخت رضاع وكذا مولودة أحد أبويك رضاعا وبنت ولد المرضعة والفحل نسبا ورضاعا وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أخيك وبنتها نسبا أو رضاعا وإن سفلت وبنت ولد أرضعتها أمك أو أرضعت بلبن أهلك نسبا أو رضاعا وإن سفلت بنت أخ أو أخت رضاع وأخت الفحل أو أخت الرضعة بواسطة أو بغيرها نسبا أو رضاعا عمه رضاع وأخت الرضعة أو أمها وأم الفحل بواسطة أو بغيرها نسبا أو رضاعا عاخرة رضاع (ولا تحرم) عليك (مرضعة أخيك أو أختك) ولو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها أمك أو موطوءة أهلك وقولي أو أختك من زيادتي (أو) مرضعة (نافلتك) وهو ولد الولد ولو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها بنتك أو موطوءة ابنك (ولا أم مرضعة ولدك) (و) لا (بنتها) أي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فتحرم عليك أمها وبنتها فهذه الأربع يحرم من في النسب لافي الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والحققون كافي الرضعة على أنها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لأنهم إنما حرم من في النسب بلغى لم يوجب فيه في الرضاع كما قررتموه لهدالم استثنائها كالأصل وزيد عليها أم العم والعمة وأم الحال والحالة وأخي الابن وصورة الأخيرة اسمها لها ابن ارتضع على امرأة أجنبية لها ابن فابن الثانية أخ وابن الأولى ولا يحرم عليه نكاحهم (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك) سواء كانت من نسب كان كان لزيد أخ لأب وأخت لأم فلا أخيه لأبيه نكاحها أم من رضاع كأن ترضع امرأة زيد أو صغيرة أجنبية منه فلا أخيه لأبيه نكاحها وسواء كانت الأخت أخت أخيك لأبيك لأمه كما مثلنا أو أخت أخيك لأمك لأبيه مثاله في النسب أن يكون لأبي أخيك بنت من غير أمك فلك نكاحها وفي الرضاع أن ترضع صغيرة بلبن أبي أخيك لأمك فلك نكاحها (ويحرم) عليك بالمصاهرة (زوجة ابنك أو أختك وأم زوجتك) ولو قبل الدخول بهن (وبنت مدخولتك) في الحياة ولو في الدبر بنسب أو رضاع بواسطة أو بغيرها قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أصلابكم. لبيان أن زوجة من تبناه لا تحرم عليه وقال تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء. وقال وأمها نساءكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن. وذكر الحجور جري على الغالب فإن لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنتها إلا أن تكون منفية بلغائه بخلاف أمها والفرق أن الرجل يتلى عادة بكلمة أمها عقب العقد لترتيب أموره فحرمت بالمقد لا يسهل ذلك بخلاف بنتها. وأعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد صحيحا (ومن وطئ) في الحياة وهو واضح (امرأة) تلك أو شبهة منه (كأن ظننا زوجته وأمتها أو وطئ) فاسد نكاح (حرم عليه أمها وبنتها وحرمت على أبيه وابنته) لأن الوطء بملك البين نازل مرة عقد النكاح وبشبهة ثبت النسب والعدة قسبت التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضا أم لا وخرج بما ذكر من وطئها زنا أو باشرها بلاوطء فلا تحرم عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم هي على

لا مخلوقة من زناه
وأخت وبنت أخ وأخت
وعمة وهي أخت ذكر
ولدك وخالة وهي أخت
أنثى ولدتك، ويحرم من
بالرضاع فمرضعتك
ومن أرضعتها أو ولدتها
أو أب من رضاع أو أرضعتها
أو من ولدك أم رضاع
وقس الباقى ولا تحرم
مرضعة أخيك أو
أختك أو نافلتك ولا أم
مرضعة ولدك وبنتها
ولا أخت أخيك وتحرم
زوجة ابنك أو أختك
وأم زوجتك وبنت
مدخولتك ومن وطئ
امرأة بملك أو شبهة منه
حرم عليه أمها وبنتها
وحرمت على أبيه وابنته

أيهما لأنه لا يشمت نسوا لعدة (ولو اختلطت) امرأة (محرمة) عليه (ب)نسوة (غير محصورات)
 بأن يصر عدن على الأحاد كآلف امرأة (نكح منهن) جواز أو لا لانسد عليه باب النكاح فانه وان
 سافر إلى محل آخر لم يأمن مسافرتها إلى ذلك المحل أيضا فلم أنه لا ينكح الجميع وهل ينكح إلى أن تبقى
 واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور حكى الرواي عن والده فيه احتمالين وقال الأقيس عندي الثاني
 لكن رجح في الروضة الأولى في نظير من الأواني ويفرق بأن ذلك يكفي فيه الظن بدليل صحة الطهر والصلاة
 غفنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها بخلاف النكاح وخرج بما ذكر مالو اختلطت
 بمحصورات كمشربين فلا ينكح منهن شيئا تغليا للتحريم ولو اختلطت زوجته بأجنبيات لم يحزله وطء
 واحدة منهن مطلقا ولو باجتهاد إذ لا يدخل للاجتهاد في ذلك ولان الوطء إنما يباح بالعقد لا بالاجتهاد
 وتعميري بمحرمة أعم من تعبيره كغيره بمحرم لشموله المحرمة بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونفي وتوثيق
 وغيرها (ويقطع النكاح تحريم مؤبد كوطء زوجة ابنه) ووطء الزوج أم زوجته أو بنتها (بشبهة)
 فيفسخ به نكاحها كما يمنع انعقاده ابتداء سواء كانت للوطء محرما للواطئ قبل العقد عليها كينت
 أخيه أم لا ولا يفتقر بما نقل عن بعضهم من تهديد ذلك بالشق الثاني (وحرم) ابتداء ودواما (جمع امرأتين
 بينهما نسب أو رضاع لو فرضت إحداها ذكر أحرم تناكحهما كامرأة وأختها أو خالتها) بواسطة أو
 غيرها قال تعالى وأن يجمعوا بين الأختين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عممتها ولا العممة على
 بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى
 رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذكر الضابط المذكور مع جعل ما بعده مثالا له أولى
 مما عبر به وخرج بالنسب والرضاع المرأة وأمتها فيجوز جمعها وإن حرم تناكحهما لو فرضت إحداها
 ذكرها والمصاهرة فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم تناكحهما ولو فرضت
 إحداها ذكرها (فان جمع) بينهما (بعقد بطل) فيها إذ لا أولوية لإحداها على الأخرى (أو
 بعقدين فكتزوج) للمرأة (من اثنتين) فان عرفت السابقة ولم تنس بطل الثاني أو نسيت وجب التوقف
 حتى يتبين وان وقفا معا أو عرف سابق ولم تتعين سابقة ولم يرجع معرفتها أو جهل السبق والعمية بطلا وبذلك
 علم أن تعبيرى بذلك أولى من قوله أو مرتبا فالثاني (وله تملكهما) أى من حرم جمعها (فان وطئ
 إحداها) ولو فدبرها (حرمتم الأخرى حتى يحرم الأولى بإزاء التملك) ولو لبعضها (أو بنكاح أو كتابة)
 إذ لا جمع حينئذ بخلاف غيرها كحيض ورهن وإحرام ورده لانها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق فلو
 عادت الأولى كأن ردت بميب قبل وطء الأخرى فله وطء أيهما شاء بعد استبراء العائدة أو بعد وطئها
 حرمتم العائدة حتى يحرم الأخرى ويشترط أن تكون كل منهما مباحة على انفرادها فلو كانت إحداها
 مجوسية أو نحوها كحرم فوطئها جاز له وطء الأخرى نعم لو ملك أماً وبنتها فوطئ إحداها حرمتم الأخرى
 مؤبدا كما علم مما مر (ولو ملكها ونكح الأخرى) معا أو مرتبا فهو أعم من قوله ولو ملكها ثم نكح
 أختها أو عكس (حلت الأخرى دونها) أى دون الملوكة ولو موطوءة لان الإباحة بالنكاح أقوى منها بالملك
 إذ يتعلق به الطلاق والظهار والإيلاء وغيرها فلا يندفع بالأضعف بل يذفعه (و) يحل (لحر أربع) فقط
 الآية فانكحو ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وتقول صلى الله عليه وسلم لعيلان وقد أسلم وتحت
 عشر نسوة أمسك أربعاً وفارق سائرهن رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما وصحوه (ولغيره) عبدا كان
 أو مبعوثا فهو أعم من قوله وللعبد (ثنتان) فقط لإجماع الصحابة على أن العبد لا ينكح أكثر منهما ومثله
 البعض ولانه على النصف من الحر وتقدم أنه قد تضمن الواحدة لحر وذلك في سفيه ونحوه مما يتوقف
 نكاحه على الحاجة (فلوزاد) من ذكر بأن زاد حر على أربع وغيره على ثنتين (في عقد) واحد

ولو اختلطت محرمة بغير
 محصورات نكح منهن
 ويقطع النكاح تحريم
 مؤبد كوطء زوجة
 ابنه بشبهة وحرم جمع
 امرأتين بينهما نسب
 أو رضاع لو فرضت
 إحداها ذكر أحرم
 تناكحهما كامرأة
 وأختها أو خالتها فان
 جمع بينهما بعقد بطل
 أو بعقدين فكتزوج
 من اثنتين وله تملكهما
 فان وطئ إحداها
 حرمتم الأخرى حتى
 يحرم الأولى بإزاء التملك
 أو بنكاح أو كتابة ولو
 ملكها ونكح
 أخرى حلت الأخرى
 دونها ، ولحر أربع
 ولغيره ثنتان فلوزاد
 في عقد

(بطل) العقد في الجميع إذ لا يمكن الجمع ولا أولوية لإحداهن على الباقيات نعم إن كان فبين من يحرم جمعه كأختين وهن خمس أوست في حر أو ثلاث أو أربع في غيره اختص البطلان بهما (أو) في عقدين فكما مر في الجمع بين الأختين ونحوهما تعبيراً بذلك ويزاد أولى من قوله فان نكح خسا معا بطلن أو مرتباً فالخامسة (وتحل نحو أخت) كخالة (وزائدة) هي أعم من قوله وخامسة والصرح بنحو من زيادتي (في عدة بائن) لأنها أجنبية لا في عدة رجعية لأنها في حكم الزوجة (وإذا طلق حر ثلاثاً أو غيره) هو أولى من قوله أو العبد (ثنتين لم تحل له حتى يغيب قبلها مع اقتضاض) لبكر (حشفة يمكن وطؤه أو قدرها) من فاقدها (في نكاح صحيح مع انتشار) للذكر وإن ضعف انتشاره أو لم ينزل أو كان الوطء محال أو في حيض أو إجماع أو نحوه لقوله تعالى فان طلقها أي الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره مع خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها جاءت امرأة رفاة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاة فطلقتني فبت طلاقى فتزوجته بعده عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدية الثوب فقال أريد بين أن ترجعي الى رفاة حتى تدوق عسيلته ويدوق عسيلتك والمراد بها عند اللغو بين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعي وجمهور الفقهاء الوطء نفسه اكتفاء بالمظنة سمى بها ذلك تشبيهاً له بالفسل بجامع اللذة وقيس بالحر غيره بجامع استيفاء ما يملكه من الطلاق وخرج بقوله رها وبالافتراض وهو من زيادتي عنده وان غابت الحشفة كقافي النوراء وبالحشفة مادونها وإدخال التي وبممكن وطؤه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء يملك اليمين وبالشبهة الزنا فلا يكفي ذلك كما يحصل به التحصين ولأنه تعالى علق الحل بالنكاح وهو إنما يتناول الصحيح وبانتشار الذكرا إذا لم ينتشر لشلل أو غيره لا لتفاء حصول ذوق العسيلة المذكورة في الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولا وطء في حال ردة أحدهما وان راجعها أوردج الى الإسلام وذلك بأن استدخلت ماءه أو وطئها في الدبر قبل الطلاق أو الرقة والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسيأتي في الصداق أنه لو نكح بشرط أنه إذا وطئ طلق أو بابت منه أو فلان نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفي عزمه أن يطلق إذا وطئ كره وصرح العقد وحلت بوطئه .

بطل أو عقدين فكما
مر وتحل نحو أخت
وزائدة في عدة بائن
وإذا طلق حر ثلاثاً أو
غيره ثنتين لم تحل له
حتى يغيب قبلها مع
اقتضاض حشفة يمكن
وطؤه أو قدرها في
نكاح صحيح مع
انتشار .

(فصل) لا ينكح
من يملكه أو بعضه فلو
طراً ملك تام على نكاح
انفسخ ولا حر من بها
رق لعيره إلا بعجزه
عمن تصلح لتمتع

(فصل) فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح) أي الشخص رجلاً كان أو امرأة (من يملكه أو بعضه) إذ لا يجتمع ملك ونكاح لما يأتي (فلوطراً ملك تام) فيها (على نكاح انفسخ) النكاح لان أحكامهما متناقضة أما في الأولى فلأن نفقة الزوجة تقتضي التملك وكونها مملوكة يقتضي عدمه لأنها لا يملكها ولو ملكها لملك نفسه وأما الثانية وهي مع تام من زيادتي فلائها تطالبه بالسفر الى الشرق لانه عبدها وهو يطالبها بالسفر معه الى الغرب لأنها زوجته وإذا دعاها الى الفراش بحق النكاح بعثته في أشغالها بحق الملك وإذا تعذر الجمع بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك لأنه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك به إلا ضرب من المنفعة وخرج بتام ما لو ابتاعها بشرط الخيار له ثم فسخ لم ينفسخ نكاحه كما نقله في المجموع عن قول الروياني انه ظاهر المذهب وكذا لو ابتاعته كذلك (ولو لا) ينكح (حر من بها رق لعيره) ولو بمبعضه (إلا) بثلاثة شروط وان عم الثالث الحر وغيره واخص بالمسلم أحدها (بعجزه) ممن تصلح لتمتع ولو كناية أو أمة بأن لا يكون تحت شيء من ذلك ولا قادراً عليه كأن يكون تحت من لا تصلح للتمتع كصغيرة لا تحتمل الوطء أو رتقاء أو برصاء أو هرمة أو مجنونة لأنها لا تغنيه فهي كالعدومة ولأية ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات بخلاف ما إذا كان تحت من تصلح للتمتع أو قادراً عليها الاستغناء عنه حينئذ عن إرقاق الولد أو بعضه ولمفهوم الآية والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله للؤمنات جرى على الغالب من أن اللؤم من إنما يرغب في المؤمنة وتعبري بمن تصلح أعم من تعبيره بحرة وسواء أكان العجز حسياً وهو ظاهر أو شرعياً

(كان ظهرت) عليه (مشقة في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته) أي مدة سفره إليها وضبط الإمام المشقة بأن يسبب متحملها في طلب الزوجة إلى الإسراف ومجازرة الحد (أو وجد حرة بمؤجل) وهو فاقد للمهر لأنه قد يسجن عنه عند حلوله (أو بلامهر) كذلك لو جوب مهرها عليه بالوطء (أو بأكثر من مهر مثل) وإن قدر عليه كما لا يجب شراء مهر الطهر بأكثر من ثمن مثله وهذه والتي قبلها من زيادتي (لا) إن وجدها (بدونه) أي بدون مهر المثل وهو واجده فلا تحل له من ذكرت لقد رتته على نكاح حرة (و) ثانيا (بخوفه زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعفت شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة سمى به الزنا لأنه تنسبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة والراد بالعت عمومه لا خصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميله إليها لم ينكحها إذا كان واجدا للطول كذا في بحر الرواني والوجه ترك التقيد بوجود الطول لأنه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمتين كما علم من الأول أيضا (و) ثالثا (بإسلامها مسلم) حر أو غيره كما مر فلا تحل له أمة كناية أما الحر فلقوله تعالى : فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات . وأما غير الحر فلأن المانع من نكاحها كفرها فسواي الحر كالمترمة والمجوسية وفي جواز نكاح أمة مع تيسر مبعضة ترد للإمام لأن إرقاق بعض الولد أهون من إوقاق كله وطى تعليل المنع اقتصر الشيخان قال الزركشي وهو الراجح وأما غير المسلم من حر وغيره كتابيين فتحل له أمة كناية لاستوائهما في الدين ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي الأمة الكتابية من أن يخاف زنا ويفقد الحرة كإفهامه السبكي من كلامهم . واعلم أنه لا يحل للحر مطلقا نكاح أمة ولله ولأمة مكانته كإسبائتي في الإغاف ولأمة موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها (وطرو يسارا) ونكاح حرة لا يفسخ الأمة ولو جمعهما حر بعت صح في الحرة .

كان ظهرت مشقة
في سفره لغائبة
أو خاف زنا مدته أو
وجد حرة بمؤجل أو
بلامهر أو بأكثر من
مهر مثل لا بدونه
وبخوفه زنا وبإسلامها
مسلم وطرو يسار أو
نكاح حرة لا يفسخ
الأمة ولو جمعهما
حر بعت صح في الحرة .
(فصل) لا يحل نكاح
كافرة إلا كناية خالصة
بكره والكتابية يهودية
أو نصرانية وشرطه في
إسرائيلية أن لا يعلم
دخول أول آبائها في
ذلك الدين بعد بعثة
تنسخه وغيرها أن يعلم
ذلك قبلها

(فصل) في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وما يدكر معه (لا يحل) لمسلم (نكاح كافرة) ولو مجوسية وإن كان لها شبهة كتاب (إلا كناية خالصة) ذمية كانت أو حرة فيحل نكاحها قال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقالوا المحصنات من الدين أتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (بكره) لأنه يخاف من الميل إليها الفتنة في الدين والحرية أشد كراهة لأنها ليست تحت قهرنا وللخوف من إرقاق الولد حيث لم يعلم أنه ولد مسلم وخرج بخالصة التولية من كتابي ونحو وثنية فتحرم كعكسه تعليلا للتحريم (والكتابية يهودية أو نصرانية) لا متمسكة بزور داود ونحوه كصحف شيث وإدريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل لمسلم قبل لأن ذلك لم ينزل بنظم يدرس ويحلى وإنما أوحى إليهم معانيه وقيل لأنه حكم ومواعظ لأحكام وشرائع وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بأن فيها اتصا واحدا وهو كفرها وغيرها فيها نقصان الكفر وفساد الدين (وشرطه) أي حل نكاح الكتابية الخالصة (في إسرائيلية) نسبة إلى إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام ما زده بقولي (أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه) وهي بعثة عيسى أو نبينا وذلك بأن علم دخوله فيه قبلها أو شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين عيسى وموسى لشرف نسبهم بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعدها السقوط فضيلته بها (و) في (غيرها) أي غير الإسرائيلية (أن يعلم ذلك) أي دخول أول آبائها في ذلك الدين (قبلها).

أى قبل بثثة تنسخه (ولو بعد تحريفه إن تجنبوا المحرف) وإن أقدم كلام الأصل النسخ بعد التحريف مطلقاً
لنسخكم بذلك الدين حين كان حقاً بخلاف ما إذا علم دخوله فيه بعد ما وبتحريفه أو بعد ما وقبل تحريفه
أو عكسه ولم تجنبوا المحرف أو شك لسقوط فضيلته بالنسخ أو بالتحريف للدكور في غير الأخيرة وأخفا
بالأغلب فيها (وهي) أى السكتانية الخالصة (كسلمة في نحو نفقة) ككسوة وقسم وطلاق بجامع الزوجية
القضية لذلك (فله إيجابها) كالمسمة (على غسل من حدث أ كبر) كحيض وجنابة ويفتر عدم اليقظة
منها للضرورة كما في السلة المجنونة (و) على (تنظف) وبصل وسخ من نجس ونحوه وباستعداد ونحوه
(و) على (ترك تناول خبيث) كخزير وبصل ومسكر ونحوه لتوقف التمتع أو كاله على ذلك وتعبيري بنحو
نفقة وتنظف وتناول خبيث أعم من تعبيره بنفقة وقسم وطلاق وبصل ما نجس من أعضائها وأكل خنزير
(وتحرم سامرية خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك) في مخالفتها لهم فيه وإن
واقفتهم في الفروع بخلاف ما إذا خالفتهم في الفروع قسطاً لأنها مبتدعة فهي كبتدعة أهل الإسلام نعم
إن كفرتها اليهود والنصارى حرمتها كما قبله في الروضة كأصلها عن الإمام والسامرة طائفة من اليهود
والصابئية طائفة من النصارى وقولى أو شك من زيادى وإطلاق الصابئية على من قلنا هو المراد وتطلق أيضاً
على قوم هم أقدم من النصارى يعبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار إليها وينفون الصانع المختار
وهؤلاء لا يحمل منا حكمهم ولا يذبحهم ولا يحررون بالجزية ولا ينافي ذلك قول الرافى في صابئية النصارى
المخالفة لهم في الأصول إنها تعبد الكواكب السبعة إلى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للأقدمين مع
موافقتهم في الفروع للنصارى وهم مع الوجود في زمنهم من الأقدمين سبب في استثناء القاهر الفقهاء على
عباد الكواكب فأفق الإسطخري يقتلهم (ومن انتقل من دين لآخر تعين) عليه (إسلام) وإن كان
كل منهما يقر أهله عليه لأنه أقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقراً بطلان ما انتقل إليه فإن أبا الإسلام
ألقى بمأمنه إن كان له أمان ثم هو حربى إن ظفر نابه قتلناه (فلو كان) التخلل (امرأة) كأن تصرت يهودية
(لم تحمل مسلم) كالمرتدة (فإن كانت) أى للتقلد (منكوحه فكرتدة) تحتها فيما بآى وخرج بالمسلم الكافر
فانه إن كان يرى نكاح المتقلد حلت له والإفك بالمسلم (ولا تحمل مرتدة) لأحد لا من المسلمين لأنها كافرة
لا تشر ولا من الكفار لبقاء علة الإسلام فيها (وردة) من الزوجين أو أحدهما (قبل دخوله) وما فى معناه
من استدخال منى (تنجز فرقة) بينها لعدم تأكد النكاح بالدخول أو ما فى معناه (وبعده) توقفها (فإن
جمعها إسلام في العدة دام نكاح) بينها لتأكد كده بما ذكر (وإلا فالفرقة) بينها حاصلة (من) حين
(الردة) منها أو من أحدهما (وحرمة وطء) في مدة التوقف لتزول ملك النكاح بالردة (ولاحد) فيه
لشبهة بقاء النكاح بل فيه تعزير وتجب العدة منه كما لو طلق زوجته رجعيًا ثم وطئها في العدة .

(باب نكاح الشرك)

وهو الكافر على أى ملة كان وقد يطلق على مقابل السكتانية كما في قوله تعالى : لم يكن الدين كفو ومن أهل
الكتاب والمشركين متفكيين . لو (أسلم) أى للشرك ولو غير كتابى كوثى ومجوسى (على) حرة (كتابية)
بقيد زده بقولى (تحل) له ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها) كوثنية
وكتابية لا تحل له ابتداء (وتخلفت) عنه بأن لم تسلم معه وتعبيري بغيرها أعم من تعبيره بوثنية أو مجوسية
(أو أسلمت) زوجته (وتخلفت فكردة) وتقدم حكماً قبيل الباب أى فإن كان ذلك قبل الدخول وما فى معناه
تنجزت الفرقة أو بعده وأسلم الآخر في العدة دام نكاحه وإلا فالفرقة من الإسلام والفرقة فيما ذكر
فرقة فسخ لفرقة طلاق لأنها معلومان عليها (أو أسلمها) قبل الدخول أو بعده (دام) نكاحها لغير
صحيح فيه ولتساويهما في الإسلام المناسب للتقرير بخلاف ما لو ارتدا معا كالمس (والمية) في الإسلام

ولو بعد تحريفه إن
تجنبوا المحرف وهي
كسلمة في نحو نفقة فله
إيجابها على غسل من
حدث أ كبر وتنظف
وترك تناول خبيث
وتحرم سامرية خالفت
اليهود وصابئية خالفت
النصارى في أصل دينهم
أو شك ومن انتقل من
دين لآخر تعين إسلام
فلو كان امرأة لم تحمل
لمسلم فإن كانت منكوحه
فكرتدة ولا تحمل
مرتدة ، وردة قبل
دخول تنجز فرقة
وبعده فإن جمعها
إسلام في العدة دام
نكاح وإلا فالفرقة
من الردة وحرمة وطء
ولاحد .

(باب نكاح الشرك)
أسلم على كتابية تحمل
دام نكاحه أو غيرها
وتخلفت أو أسلمت
وتخلفت فكردة أو
أسلمها مع والمية

بآخر لفظ) لأن به يحصل الإسلام لا بأوله ولا بأثنائه وسواء فبأذكر أن الإسلام استقلالاً أم تبعية لكن
وأسلمت المرأة مع أب الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البغوي لتقدم إسلامها في الأولى
أن إسلام الطفل عقب إسلام أبيه وإسلامها في الثانية متأخر فإنه بقولي وإسلام الطفل حكى (وحيث دام)
لنكاح (لا تضر مقارنته لفسد زائل عند الإسلام) بشرط زدته بقولي (ولم يتقدوا فساد) تخفيفاً
سبب الإسلام بخلاف ما إذا لم يزل للفسد عند الإسلام أو زال عنده واعتقدوا فسادهم من الأول ما لو نكح
جدة وأمة وأسلموا إذ الفساد وهو عدم الحاجة لنكاح الأمة لم يزل عند الإسلام للتزل منزلة الابتداء كما يعلم
بما يأتي فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله وكانت بحيث نحل له الآن (فيقر على نكاح بلاولي وشهود وفي عدة)
غير (تنقض عند إسلام) لا انتفاء للفسد عنده بخلاف غير المتقضية فلا يقر على النكاح فيها لبقاء الفساد
(و) يقر على نكاح (مؤقت) إن (اعتقدوه مؤبداً) كصحيح اعتقدوا فساده ويكون ذكر الوقت لقوا
مخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتاً فإذا وجد الإسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (كنكاح
طرات عليه عدة شبيهة وإسلامها) فيقر عليه لأنها لا ترفع النكاح (أو) نكاح (أسلم فيه أحدهما ثم أحرم)
بنيك (ثم أسلم الآخر) في العدة (والأول محرم) فيقر عليه لأن الإحرام لا يؤثر في دوام النكاح فلا يخصص
الحكم بما اقتصر عليه الأصل من التصور بما إذا أسلم الزوج ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة (لا) على (نكاح
محرم) كبنته وأمه وزوجة أبيه أو ابنه للزوم الفساد له (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بصحته وإن لم
يسلموا رخصة ولقوله تعالى وإمرأته حمالة الحطب وقوله تعالى وقالت امرأة فرعون ولأنهم لو ترفعوا إلينا
إن بطله قطعا (فلو طلق ثلاثاً أسلمت نحل) له (الإجماع) كافي أنكحتنا (ولم تقرر) على نكاح (مسمى
صحيح) والسسمى (الفاسد) كحجر (إن قبضته كله قبل إسلام فلا شيء) لها اتصال الأمر بينهما وما انفصل
حالة الكفر لا يتبع نعم لها مهر للثلث إن كان السسمى مسلماً أسروه لأن الفاسد في حق المسلم وفي نحو الحجر لخلق الله
تعالى ولأنه حرّم حال الكفر على نحو الحجر دون المسلم وألحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأمه ولدته بل
يلحق به ما رما محتسب به السلم والكفار للصوم (أو) قبضت قبل الإسلام (بعضه فلها قسط ما بقي من مهر
الثلث) وليس لها قبض ما بقي من السسمى (وإلا) أي وإن لم قبض منه شيئاً قبل الإسلام (لها) (مهر مثل)
لأنها ترض إلا بالمهر والطيالة في الإسلام بالسسمى الفاسد محتتمعة فرجع إلى مهر الثلث كالو نكح السلم فاسد
وعلل استحقاقها له بل وللسمى الصحيح فيا لو كانت حرة إذا لم يمنعها من ذلك زوجها قاصداً ملكه
والفدية عليه والإعطاء حكامه الفوراني وغيره عن النص وجري عليه الأدرعي وغيره (ومندفعة بإسلام)
منها أومنه (بعد دخول) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كمتقرة) فيها ذكر فهو أعم من
اقتصاره على أن لها السسمى الصحيح (أو) بإسلام (قبله) فإن كان (منه) (لها) (نصف) أي نصف
السسمى في السسمى الصحيح ونصف مهر الثلث في السسمى الفاسد (أو منها فلا شيء) لها لأن الفراق من جهتها
(ولو ترفع إلينا) في نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو) أي معاهد (وذمي واجب)
علينا (الحكم) بينهم بخلافه في غير الأولى والأخيرة وأما فيها فلقوله تعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله
وهذا ناسخ لقوله فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما نعم لو ترفعوا إلينا
في شرب خمر لم يحدّم وإن رضوا بعكنا لأنهم لا يمتقدون تحريمه قاله الرافعي في باب حد الزنا والأخيرتان
من زيادتي (وتحريم) أي الكفار فيما ترفعوا فيه إلينا (على ما تقرر) هم عليه (لو أسلموا وبطل ما لا تقرر) هم
عليه لو أسلموا فلو ترفعوا إلينا في نكاح بلاولي وشهود أو في عدة هي منقضية عند الترافع أقررناه
بمخلاف ما إذا كانت باقية وبمخلاف نكاح محرم .

بآخر لفظ وحيث دام
لا تضر مقارنته لفسد
زائل عند الإسلام ولم
يتقدوا فساده فيقر
على نكاح بلاولي
وشهود وفي عدة تنقض
عند إسلام ومؤقت
اعتقدوه مؤبداً
كنكاح طرات عليه
عدة شبيهة وأسلم فيها
أو أسلم فيه أحدهما
ثم أحرم ثم أسلم الآخر
والأول محرم لا نكاح
محرم ونكاح الكفار
صحيح ولو طلق ثلاثاً
ثم أسلمت نحل إلا بمحلل
ولم تقرر مسمى صحيح
والفاسد إن قبضته كله
قبل إسلام فلا شيء
أو بعضه قسط ما بقي
من مهر الثلث وإلا فمهر
مثل ومندفعة بإسلام
بعد دخول كمتقرة
أو قبله منه فنصف
أو منها فلا شيء ولو
ترافع إلينا ذميان أو
مسلم وذمي أو معاهد
أو هو وذمي واجب
الحكم وتقرر على
ما تقرر لو أسلموا
وبطل ما لا تقرر .

(فصل)

أسلم على أكثر

(فصل) في حكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات الكافر بعد إسلامه لو (أسلم) كافر (على أكثر

من مباح له) كان أسلم حر على أكثر من أربع حرائر أو غيره على أكثر من ثنتين (أسلمن معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في عدة) وهي من حين إسلامه أو أسلم بعد إسلامهن فيها (أو كن كتابيات لزمه) حالة كونه (أهلا) للاختيار ولو سكران (اختيار مباحه واندفع) نكاح (من زاد) منهن عليه والأصل في ذلك أن غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال النبي ﷺ له أمسك أربعا وفارق سأترهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء أنكحهن معا أم مرتبوا له إمساك الأخيرات إذا نكحهن مرتبا وإذا ملت بضعهن فله اختيار البيات ويرثه منهن وذلك لترك الاستفصال في الحر وتعبيري بما ذكر شامل لغير الحر كما تقرر بخلاف عبارته وخرج زياد في أهلا غيره كأن أسلم تبعا فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منهما ذلك (أو أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) بعد إسلامه (في عدة مباح) فقط ولم يكن تحت كتابية (تعين) للنكاح واندفع نكاح من زاد وإن أسلم بعد العدة لتأخر إسلامه عن إسلام الزوج قبل الدخول أو عن العدة أمالو أسلم للباح معه بعد الدخول فلا يتعين إن أسلم من زادا وبعضه في العدة أو كان كتابية ولا يتعين وكذا لو أسلم للباح ثم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم (على أم وبنتها) حالة كونهما (كتابيتين أو) غير كتابيتين (وأسلتا) فإن دخل بهما أو بالأيم فقط (حرمتا أبدا) البنت بالدخول على الأم والأيم بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتم (وإلا) بأن لم يدخل بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالأم) دون البنت تحرم أبدا بالعقد على البنت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده (أو) أسلمت بعد إسلامه (في عدة) أو أسلم بعد إسلامها فيها (أقر) النكاح (إن حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الإسلاميين كأن كان عبدا أو مصرا خائف العنت لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فان تخلفت عن إسلامه أو هو عن إسلامها فيما ذكر أولم تحل له اندفعت (أو) أسلم حر على (إمام أسلمن كإمر) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) إن (حلت له حين اجتماع الإسلاميين) لأنه إذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فان لم تحل له حينئذ اندفعت فلو أسلم على ثلاث إماء فأسلمت واحدة وهي تحل له ثم الثانية وهي لا تحل له ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية وتخير بين الأولى والثالثة فتعبري بما ذكر أولى من قوله عند اجتماع إسلامه وإسلامهن وظاهر أنه لو لم يوجد الحل إلا في واحدة تعينت أما غير الحر فله اختيار اثنتين (أو) أسلم حر على (حرة) تصلح للتمتع (وإماء وأسلمن) أي الحرة والإماء (كإمر) أي معه قبل الدخول أو بعده أو أسلمن بعد إسلامه في عدة أو أسلم بعد إسلامهن فيها (تعينت) أي الحرة للنكاح لأنه يتمتع نكاح الأمهات تحت حرة تصلح فيمتنع اختيارها (وإن أصرت) أي الحرة حتى انقضت عنتها (اختار أمة) إن حلت له كما لو لم تكن حرة لتبين أنها بانت بإسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في عدة فكحرائر) أصليات فيختار من ذكرن أربعا أما إذا تأخر عتقهن عن إسلامهن فحكم الإمام باق فتعين الحرة إن صلحت وإلا اختار واحدة منهن بشرطه والظاهر أن مقارنة العتق لإسلامهن كتقدمه عليه (والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه صريحا (كاخترت نكاحك أو ثبته أو) كناية (كاخترتك) أو (أمسكتك) أو ثبتك بلا تعرض للنكاح وذكر الكاف من زياد في كرتت إشارة إلى الفرق بين الصريح والكناية ولو اختار الفسخ فيما زاد على الباح تعين الباح للنكاح وإن لم يأت فيه بصيغة اختيار (كطلاق) صريح أو كناية ولو معلقا فإنه اختيار له المطلقة لأنه إنما يخاطب به النكوحه فإذا أطلق الحر أربعا انقطع نكاحهن بالطلاق واندفعت الباقيات بالشرع (لا فرق) بغيرنية طلاق لأنه اختيار للفسخ فلا يكون اختيارا للنكاح (و) لا (وطء) لأن الاختيار إما كابتداء النكاح أو كاستدامته وكل منهما لا يحصل إلا بالقول وذكر هذين من زياد في (و) لا (ظهار وإيلاء) فليس باختيار لأن الظهار محرم

من مباح له أسلمن معه أو في عدة أو كن كتابيات لزمه أهلا اختيار مباحه واندفع من زادا أو أسلم معه قبل دخول أو في عدة مباح تعين أو على أم وبنتها كتابيتين أو أسلمتا فإن دخل بهما أو بالأيم حرمتا أبدا وإلا فالأم أو أمة أسلمت معه أو في عدة أقر إن حلت له حينئذ أو إماء أسلمن كما اختار أمة حلت له حين اجتماع الإسلاميين أو حرة وإماء وأسلمن كما مر تعينت وإن أصرت اختار أمة ولو أسلمت وعتقت ثم أسلمن في عدة فكحرائر والاختيار كاخرت نكاحك أو ثبته أو كاخترتك أمسكتك كطلاق لا فراق ووطء وظهار وإيلاء

والإيلا دخل على الامتناع من الوطء وكل منهما بالأجنبية أليق منه بالنكوحه (ولا يعلق اختياره) ولا
 (فسخ) كقوله إن دخلت الدار فقد اخترت نكاحك أو فسخت نكاحك لأنه مأثور بالتعيين والعلق من
 ذلك ليس بتعيين بخلاف تعليق الطلاق وإن كان اختياراً أكمل لأن الاختيار به ضمني والضمي يغتفر فيه
 ما لا يغتفر في المستقل فإن نوى بالفسخ الطلاق صح تعليقه لأنه حينئذ طلاق والطلاق يصح تعليقه كما مر (وله)
 أي للزوج حراً كان أو غيره (حصر اختيار في أكثر من مباح) له إذ يخفى به الإيهام ويندفع نكاح من
 زاد وتعييري بذلك أعم من قوله في خمس (وعليه تعيين) لمباح منهن (و) عليه (مؤنة) للوقوفات (حق
 يختار) منهن مباحة لأنهن محبوسات بسبب النكاح وتعييري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (فإن تركه)
 أي الاختيار أو التعيين (حبس) إلى أن يأتي به (فإن أصر عزراً) بضرب أو غيره مما يراه الإمام وهذا
 من زيادتي (فإن مات قبله) أي قبل الإتيان به (اعتدت حامل بوضع) وإن كانت ذات أقرام (وغيرها
 بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً (إلا موطوءة) ذات أقرام فبالأكثر منهما) أي من أربعة أشهر وعشر
 ومن الإقرام لأن كل منهن يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعد عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن
 تفارق فلا تعد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر فإن مضت الأقرام الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر آتتها
 وابتدأها من الموت وإن مضت الأربعة والعشر قبل تمام الأقرام آتت الأقرام وابتدأها من إسلامها إن
 أسلمت معها وإلا فمن إسلام السابق منهما قولي وغيرها شامل لذات أشهر ولذات أقرام غير موطوءة (ووقف)
 لمن (إرث زوجات) من ربع أو ثمن عول أو دونه بقيد زنته بقولي (علم) أي إرثهن (لصلح) لعدم العلم بعين
 مستحقته فيقسم للوقوف بينهن بحسب اصطلاحهن من تساوى أو تفاوت لأن الحق لمن إلا أن يكون فيهن
 محجور عليها لصغر أو جنون أو سفه فيمتنع بدون حصتها من عددن لأنه خلاف الحظ ما إذا لم يعلم إرثهن
 كان أسلم على ثمان كتابيات وأسلم مع أربع منهن ومات قبل الاختيار فلا وقف لجواز أن يختار الكتابيات
 بل تقسم التركة على باقي الورثة وأما قبل الاصطلاح فلا يعطين شيئاً إلا أن يطلب منهن من يعلم إرثه فلو كن
 خمساً فطلبت واحدة لم تعط وكذا أربع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع إليهن ربع الموقوف لأن فيهن
 زوجة أوست فنصفه لأن فيهن زوجتين أوسبع فتلاثة أرباعه ولهن قسمة ما أخذنه والتصرف فيه
 ولا ينقطع به تمام حقهن .

(فصل) في حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر (لو) أسلمت
 (مما) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت (هي) بعد دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة لاستمرار النكاح في
 الأولين وإتيان الزوجة في الثالثة بالواجب عليها فلا يسقط به مؤنتها وإن حدث منها مانع التمتع كالوفلت
 الواجب عليها من صلاة أو صوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها وكانت غير كتابية لنشوزها بالتخلف
 (كأن ارتد دونها) فإن مؤنتها مستمرة لأنها لم تحدث شيئاً وهو الذي أحدث الردة بخلاف ما لو ارتدت
 دونها أو ارتد معها وإن أسلمت في العدة فلا مؤنة لها لنشوزها بالردة وتعييري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة .

(باب الخيار)

في النكاح (والإعفاف ونكاح الرقيق) وما يذكر معها (يثبت خيار لسكل) من الزوجين بما وجده
 بالآخر وإن حدث بعد العقد والدخول بما ذكرته بقولي (مجنون) ولو مقطوعاً وهو مرض يزيل الشعور
 من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء (ومستحكم جذام) وهو علة يجر منها العضوم يسود ثم يتقطع
 وينتثر (و) مستحكم (رص) وهو يياض شديد يقع وذلك لفوات كمال التمتع (وإن تماثلاً) أي الزوجان
 في العيب لأن الإنسان يعاف من غيره ما يعاف من نفسه نعم المجنونان يتعذر الخيار لهما لا تفاء الاختيار
 وذكر الاستحكام من زيادتي (و) يثبت خيار (لوليها) أي الزوجة (بكل) أي من الثلاثة (إن قارن

ولا يعلق اختياره وفسخ
 وله حصر اختيار في
 أكثر من مباح وعليه
 تعيين ومؤنة حتى يختار
 فإن تركه حبس فإن
 أصر عزراً فإن مات قبله
 اعتدت حامل بوضع
 وغيرها بأربعة أشهر
 وعشر إلا موطوءة
 ذات أقرام فبالأكثر
 منهما ووقف إرث
 زوجات علم لصلح .

(فصل) أسلمت
 أو هي بعد دخول قبله
 أو دونه استمرت المؤنة
 كأن ارتد دونها .

(باب الخيار والإعفاف
 ونكاح الرقيق)
 يثبت خيار لسكل مجنون
 ومستحكم جذام وبرص
 وإن تماثلاً ولوليها
 بكل منها إن قارن

عقدا) وإن رضيت لأنه يبرئ بذلك بخلاف ما إذا حدث بعد العقد لأنه لا يبرئه وبخلاف الجب والعتة الآتين
 لتلك ولاختصاص الضرر بها (ولو زوج برقتها وبقرنها) ففتح رائه أرجح من إسكانها وبها السداد عمل
 الجماع منها في الأول بلحم وفي الثاني بمظم وقيل بلحم وذلك لقوات التمتع المقصود من النكاح (ولها بجه)
 أي قطع ذكره أو بيضه بحيث لم يبق منه قدر حشفتهم ولو بقطعا أو بدوطه (وبسته) أي عجزه عن الوطء
 في القبل وهو غير صحي ومجنون (قبل ووطء) لحصول الضرر بهما وقياسا بما إذا جبت ذكره على المكثري إذا
 خرب الدار للسكران بخلاف المشتري إذا عيب البيع قبل القبض لأنه قابض لحقه ما بعد الوطء فلا خيار لها
 بالعتة لأنها مع رجاء زوالها عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها منه بخلاف الجب (ولأخيار) لهم
 (بغير ذلك) تكتونة واضحة واستحاضة وقروح سيالة وضيق منفذ على كلام ذكرته في شرح البهجة
 وغيره لأنها ليست في معنى ما ذكرتم قل الشيخان عن الماوردي ثبوته فيما إذا وجدها مستأجرة العين
 وأقره وتصيري بما ذكر أولي من اقتضاه على نفي الخيار بالحنونة الواضحة أما الحنونة المشككة فلا يصح
 معها نكاح كامل ولو علم العيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار (فإن فسخ) بعيبه أو عيبها (قبل ووطء فلا
 مهر) لا ارتفاع النكاح الحالي عن الوطء بالفسخ سواء أقرن العيب العقد أم حدث بعده (أو فسخ
 بعده) بحدوث بعده (فسخي) يجب لتقرر به الوطء (ولا) بأن فسخ بعده أو معه بمقارن للعقد أو حدث بين
 العقد والوطء أو فسخ بعده بحدوث معه (فهر مثل) يجب لأنه يتمتع بعيبه على خلاف ما ظن من السلامة فكأن
 العقد جرى بلا تسمية ولأن قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو إلى بدله إن تلف ف يرجع الزوج
 إلى عين حقه وهو المسمى والزوجة إلى بدل حقه وهو مهر مثلها لقوات حقها بال دخولها ذكر حكم الميتين
 من زيادتي (ولو انفسخ بردة بعده) أي بدوطه بأن لم يجمعها إسلام في العدة (فسخي) لتقره بالوطء
 (ولا يرجع زوج) بغيره من مسمى ومهر مثل (على من غره) من ولي وزوجة بأن سكنت عن العيب
 وكانت أظهرت له أن الزوج عرفه أو عقدت بنفسها وحكم بصحته حاكم لتلايمح بين العوض والعوض
 (وشرط) في الفسخ بنة وغيرها مما س (رفع لقاض) لأنه مجتهد فيه كالفسخ بالإحصار (وثبتت عتة) أي
 الزوج (بإقراره) عند القاضي أو عند شاهدين وشهدا به عنده (ويبين ردت عليها) لإمكان اطلاعها
 عليها بالقرائن ولا يتصور ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع للشهود عليها (ثم) بعد ثبوتها (ضرب له قاض
 سنة) كأنه عمر رضي الله تعالى عنه رواه الشافعي وغيره وتابته الملاء عليه وقالوا قلدر الجماع قد
 يكون لعارض حرارة قزول في الشتاء أو برودة قزول في الصيف أو يوسه قزول في الربيع أو
 رطوبة قزول في الحريف فإذا مضت السنة ولم يبطأ علنا أنه عجز خلق حرا كان الزوج أو عبدا مسلما
 أو كافرا (يطلبها) أي الزوجة لأن الحق لها فلو سكنت ليجل أو دهشة فلا بأس بتدبيرها ويكفي في طلبها
 قولها أني طالبة حتى على موجب الشرع وإن جهلت الحكم على التفصيل (وبعدها) أي السنة (ترفضه
 له) أي للقاضي (فان قال وطئت) في السنة أو بعدها (وهي ثيب) ولم تصدقه (حلف) إنه وطئ
 كما ذكر ولا يطالب بوطء وخرج زيادتي وهي ثيب ما لو كانت بكر انحلف إنه لم يبطأ (فإن نكل) عن
 اليمين (حلفت) كغيرها (فان حلفت) إنه ما وطئ (أو أقر) هو بذلك (فسخت) بقيد زده بقولي
 (بعد قول القاضي ثبتت عتته) أو ثبتت حق الفسخ كما فهم بالأولى (ولو اعترفته) ولو بغير كبتس (أو
 مرضت للدة) كلها (لم تحسب) لأن عدم الوطء حينئذ يضاف إليها فتستأفس سنة أخرى بخلاف ما لو وقع
 مثل ذلك للزوج فيها فاتها تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وذلك قال الشيخان فالقياس استئناف
 سنة أخرى أو ينتظر منى مثل ذلك الفصل من السنة الأخرى قال ابن الرقعة وفيه نظر لاسترامه الاستئناف
 أيضا لأن ذلك الفصل إنما يأتي من سنة أخرى قاله لعل المراد أنه لا يتمتع انزالها عنه في غير ذلك الفصل من

عقداً وزوج برقتها
 وبقرنها ولها بجه
 وبسته قبل ووطء ولا
 خيار بغير ذلك فإن
 فسخ قبل ووطء فلا مهر
 أو بعده بحدوث بعده
 فسخي وإلا مهر مثل
 ولو انفسخ بردة بعده
 فسخي ولا يرجع زوج
 على من غره وشرط
 رفع لقاض وثبتت
 عتته بإقراره ويبين
 ردت عليها ثم ضرب
 له قاض سنة بطلبها
 وبعدها ترفضه له فان
 قال وطئت وهي ثيب
 حلفت فان نكل حلفت
 فان حلفت أو أقر فسخت
 بعد قول القاضي ثبتت
 عتته ولو اعترفته أو مرضت
 للدة لم تحسب .

قابل بخلاف الاستشاف (ولو شرط في أحدهما وصف) لا يمنع صحة النكاح كالأول كان كمال وبكارة وحرية
أو نقصا كضدها أولا ولا كيباض وممرة (فأخلف) بينائه للمفعول أي الشروط (صح النكاح) لأن
تبدل الصفة ليس كتبدل العين فان البيع لا يفسد بخلف الشرط مع تأثره بالشروط الفاسدة فالنكاح
أولى (ولكل) من الزوجين (خيار) فله فسخ ولو بلا قاض (إن بان) أي للوصوف (دون ما شرط)
أكان شرط أنها حرة فبان أمة وهو حر يحمل له نكاح الأمة وقد أذن سيدها في نكاحها أو أنه حر
فبان عبدا وهي حرة وقد أذن له سيده في نكاحه بخلاف الشرط وللتخبر (لا إن بان) في غير العيب بقرينة
ما مر (مثله) أي مثل الوصف أو فوقه المفهوم بالأولى لتكافئهما في الأولى ولأفضليته في الثانية وهذا من
زيادتي وهو حسن وإن اقتضى كلام الأصل خلافا وكلام الروضة خلاف بعضه أما إذا بان فوق ما شرط
فلا خيار (أو ظنه) أي كل منهما الآخر (بوصف) غير السلامة من العيب (فلم يكن) كأن ظنها مسلمة
أو حرة فبان كناية أو أمة تحمل له أو ظنته كفتوا فأذنت فيه فبان فسقه أو رقه أو دناءة نسبه أو حرقة
للتصغير بترك البحث والشرط بخلاف ما لو بان عيبه لأن الغالب ثم السلامة وليس الغالب هنا الكفاءة
وتعبري بما ذكر أعين من تعبيره بما ذكره وما ذكره من أن لها خيارا فيما لو بان عبدا تبع فيه للواردى
والنصوص في الأم وغيرها خلافا قال البلقي وهو العمد والصواب (وحكم مهر ورجوع به) على غار
بعد الفسخ بخلف الشرط (كعيب) أي حكسهما فيما مر في الفسخ بالعيب فان كان الفسخ قبل طوط
فالمهر أو بعده أو معه مهر مثل ولا يرجع بفرمه على النار وكالمهر هنا وثم النفقة والكسوة والسكنى
في العدة (و) التفرير (المؤثر) في الفسخ بخلف الشرط (تفرير) واقع (في عقد) كقوله زواجك هذه
السلامة أو البكر أو الحرة لأن الشرط إما يؤثر في العقد إذا ذكر فيه بخلاف ما إذا سبق العقد أما المؤثر
في الرجوع بقيمة الولد فيكفي فيه تقدمه على العقد مطلقا أخذنا من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على
قولنا أو متصلا بمع قصد الترغيب في النكاح أخذنا من كلام الإمام في ذلك وقد بسط الكلام على ذلك
في شرح الروض وتوهم بعضهم اتحاد التفريرين فجعل التصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في
الفسخ فاحذره (ولو غير محرمة) لأمة (انعقد ولده) منها (قبل علمه) بأنها أمة (حرا) لظنه حريتها
حين علوقها به حرا كان أو عبدا فسخ العقد أو أجازته إذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لأنه
قوت عليه رقة التابع لرقتها بظنه حريتها فتستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت الولادة لأنه أول أوقات إمكان
تقويمه وخرج قبل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن العرور لو كان عبدا لسيدها لا شيء عليه
لأن السيد لا يثبت له على عبده مال (لا إن غره) سيدها كان اسمها حرة أو كان رهنها لها وهو معسر
وأذن له الرهن في تزويجها أو محجور عليه بفلس وأذن له الغرماء فلا شيء له لأنه التالف لحقه وهذا من زيادتي
فقوله إنه لا يتصور منه تفرير أي لأنه إذا قال زواجك هذه الحرة أو نحو عتقت ممنوع (أو انفصل) الولد
(ميتا بلا جناية) فلا شيء فيه لأن حياته غير متينة بخلاف ما لو انفصل ميتا بجناية فقيه لانقاده حرا غرة
لوارثه على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الأمة أو العرور فان كان عبدا تعلقت الغرة برقبته ويضمنه
العرور لسيد الأمة لتفويته رقه بعشر قيمتها لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به
الرقيق والغرة عبدا أو أمة ولا يتصور أن يرث من الغرة في مسئلتنا مع الأب الحر غير الجاني إلا أم الأم الحرة
(ورجع) بقيمته (على غار) له (إن غرمها) لأنه الوقوع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يغرمها
بخلاف المهر وخرج زيادتي إن غرمها مال لم يغرمها فلا رجوع له كالضامن (فإن كان) أي التفرير (من)
وكيل سيدها (في التزويج والقوات) فيه بخلف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والقوات
فيه بخلف الظن فقط (تعلق الغرم بذمة) للوكيل أولها فيطالب الوكيل به حالا والأمة غير

ولو شرط في أحدهما
وصف فأخلف صح
النكاح ولكل خيار
إن بان دون ما شرط
لا إن بان مثله أو ظنه
بوصف فلم يكن وحكم
مهر ورجوع به كعيب
والمؤثر تفرير في عقد
ولو غير محرمة انعقد
ولده قبل علمه حرا
وعليه قيمته لسيدها لا إن
غره أو انفصل ميتا بلا
جناية ورجع على غار إن
غرمها فان كان من
وكيل سيدها أو منها
تعلق الغرم بذمة

للكاتبة بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وإن كان التغير من منها فعلى كل منها نصف الغرم
 والنصر يح تعلقه بدمية الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من به رق) ولو مبعضا (تخيرت) هي
 لاسيدها في الفسخ ولو بلا قاض قبل وطء وبعده لأنها تعبر عن فيه رق والأصل في ذلك أن بريرة عتقت
 غيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاخارت نفسها رواء مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها
 أو كوتبت أو علق عتقها بصفة أو عتقت معه أو تحت حر ومن عتق وتحت من بها رق فلا خيار لها ولا له
 لأن معتمد الخيار الخبر وليس شيء من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير الثلاث الأخيرة وللتساوي
 في أوليها ولأنه إذا عتق لا يعبر باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق في الأخيرة (لا إن عتق) قبل
 فسخه أو معه (أو لزوم دور) كمن أعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلاث إلا بالصدق فلا تخير
 فيها وهاتان من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) تختيار العيب في البيع ولا ينافيه ضرب المدة
 في العنة لأنها إنما تتحقق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره نعم إن كان أحدهما صبيا أو
 مجنوناً آخر خياره إلى كماله أو طلقها زوجها رجعياً أو تخلف إسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار القورية أن
 الزوجة لو رضيت بعته أو أجلت حقها بعد مضى المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر بها الزوج
 ورضيت به فإن لها الفسخ لتجدد الضرر وكذا في الإيلاء وذكر فورية خيار الخلف في غير العيب من
 زيادتي (وتخلف) العتقة فتصدق يمينها إذا أرادت الفسخ بعد تأخيرها (في جهل عتق) لها إن (أمكن)
 لنحو غيبة معتقها عنها أو الإحلف الزوج (أو جهل (خيار به) أي بعثها (أو جهل (فور) لأن ثبوت
 الخيار به وكونه فوراً خيانتاً لا يعرفها إلا الخواص وما ذكر في الأخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب
 والأخذ بالشفعة ونق الولد وغيرها وقيل لا تصدق فيها لأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على
 الفور، وقيل تصدق يمينها إن كانت قرية عهد بالإسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء والإفلاء ورد ذلك
 بأن كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعلى ههنا للمرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعثها
 (كسب) أي كسبه فيما مر في الفسخ بالعيب فإن فسخت قبل الوطء فلا مهر لأن الفسخ من جهتها وليس
 لسيدها منه ما منه لتضررها بتركه أو فسخت بعده بعثت بعده فالمسمى لتقرر بالوطء أو بعثت قبله أو معه
 كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعثت قبله فمهر المثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء
 أو مقارنته له وذكر حكم العيتين من زيادتي .

(فصل في الإعفاف (لزم) عرفاً (موسراً) ولوائتي (أقرب) اتحدأو تعدد (فوارثاً) إن استوا قرباً
 (إعفاف أصل ذكر) ولولأم أو كافراً (حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له) وإن لم يخف زناً أو كان تحت
 نحو صغيرة أو مجنوناً شوهاً وذلك لأنه من حاجاته المهمة كالفقير والكسوة ولأن تركه العرض للزنا ليس
 من المصاحبة بالمعروف المأمور بها فلا يلزم معسر الإعفاف أصل ولا موسراً إعفاف غير أصل ولا أصل غير ذكر
 ولا غير حر ولا غير معصوم ولا قادر على إعفاف نفسه ولو بسرية ومن كسبه ولا من لم يظهر حاجته وذكر الموسر
 والترتيب بين الأقرب والوارث مع قولي وحر معصوم من زيادتي وتعميري بالعجز عن إعفافه أولى من تعبيره
 بعاقدهم وتعرف حاجته له (بقوله بلايين) لأن تخلفه في هذا اللقاع لا يليق بحرمته لكن لا يحل له طلب
 الإعفاف إلا إذا صدقت شهوته بأن يضربه التعزب ويشق عليه الصبر قال الأذرعى وغيره فلو كان ظاهر حاله
 يكذب كذبي فالج شديد أو استرخأ فقيه نظره ويشبه أن لا يجب إجابته أو يقال يخلف هنا لخالفه حاله دعواه
 وتعميري بأظهر حاجته موافق لعبارة الحرر والشرحين بخلاف تعبير الأصل والروضة بظهرت حاجته وإعفافه
 (بأن يهي له مستمتعا) بفتح التاء كأن يعطيه أمة أو مملوكاً أو مهر حرراً أو يقول له انكح وأعطيكه أو ينكحها
 له بإذنه ويمهر عنه (وعليه مؤشياً) أي المستمتع بها لأنها من شمة الإعفاف (والتعيين بغير اتفاق على مهر

ومن عتقت تحت من
 به رق تخيرت لا إن
 عتق أو لزوم دور وخيار
 مامر فوري وتخلف في
 جهل عتق أمكن أو
 خيار به أو فور وحكم
 مهر كسب .

(فصل في لزوم موسراً
 أقرب فوارثاً إعفاف
 أصل ذكر حر معصوم
 عاجز عنه أظهر حاجته
 له بقوله بلايين بأن
 يهي له مستمتعا وعليه
 مؤشياً والتعيين بغير
 اتفاق على مهر .

[مسئلة] يحرم على
 للأرأة وصل شعرها بشعر
 غيرها من الآدميات
 أو شعر نجس وإن أذن
 الزوج أما بشعرها أو
 شعر غير الآدميات
 الطاهر فيجوز بإذن
 الزوج إن كان وأما بغير
 الشعر كالحرير فيجوز
 وإن لم يأذن الزوج
 حيث لم يشبه الشعر
 وإلا احتيج لإذنه
 حذراً من التدليس

أَوْعِنَ لَهُ) لِأَلْأَصْلِ (لَكِنْ لَا يَعْين) لَهُ (مِنْ لَاتَعْفِهِ) كَقَبِيحَةٍ فَلَيْسَ لِلْأَصْلِ تَعْيِينَ نِكَاحٍ أَوْ تَسْرٍ دُونَ الْآخِرِ
وَلَا رَفِيحَةٍ بِجِهَالِ أَوْ شَرْفِ أَوْ نَحْوِهِ لِأَنَّ الْغَرَضَ دَفْعَ الْحَاجَةِ وَهِيَ تَتَدَفَعُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ أَوْ عَمِنَ
فَالتَّعْيِينَ لِلْأَصْلِ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِغَرَضِهِ فِي قَضَاءِ شَهْوَتِهِ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْفَرَعِ وَقَوْلِي أَوْعِنَ إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ
(وَعَلَيْهِ تَجْدِيدٌ) لِإِعْفَافِهِ (إِنْ مَاتَتْ) أَيْ السَّمْتَعُ بِهَا (أَوْ أَنْفَسَخَ) النِّكَاحَ وَلَوْ بِفَسْخِهِ هُوَ أَعْمُ مَا ذَكَرَهُ
(أَوْ طَلَّقَ) زَوْجَتَهُ (أَوْ أَعْتَقَ) أُمَّتَهُ (بَعْدَ) كَنْشُورِ وَرِيَّةٍ لِبَقَاءِ حَقِّهِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِهِ كَالْوَدْفِغِ إِلَيْهِ نَفَقَةٌ
فَسُرِقَتْ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا وَطَّقَ أَوْ أَعْتَقَ بِالْعَذْرِ وَلَا يَجِبُ تَجْدِيدٌ فِي رَجْعِي إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ
التَّجْدِيدَ بِالْانْفِصَاحِ بَرْدَةٌ خَاصَةٌ بِرَدِّهَا فَإِنْ كَانَ مَطْلَاقًا سَأَرَ أُمَّتَهُ وَسَأَلَ الْقَاضِيَ الْحَجْرَ عَلَيْهِ فِي الْإِعْتِاقِ وَقَوْلِي
أَوْعِنَ مِنْ زِيَادَتِي (وَمِنْ لَهُ أَصْلَانِ وَضَاقَ مَالُهُ) عَنِ اعْفَافِهَا (قَدِمَ عَصْبَةٌ) وَإِنْ بَعْدَ فَيَقْدَمُ أَبُو أَبِي أَبٍ
عَلَى أَبِي أُمٍّ (فَإِنْ) اسْتَوِيَ عَصْبَةٌ أَوْ عَدِمَهَا قَدِمَ (أَقْرَبُ) فَيَقْدَمُ أَبُو أَبٍ عَلَى أَبِيهِ وَأَبُو أُمٍّ عَلَى أَبِيهِ
(فَإِنْ) اسْتَوِيَ قَرِيبًا بِأَنَّ كَانَا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأَبِي أَبِي أُمٍّ وَأَبِي أُمٍّ (يَفْرَعُ) بَيْنَهُمَا التَّعْذِيرُ التَّوْزِيْعُ وَقَوْلِي
وَمِنْ إِلَى آخِرِهِ مِنْ زِيَادَتِي (وَحَرَمٌ) عَلَى أَصْلِ (وَطَاءُ أُمَّةٍ فَرَعُهُ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَتَهُ وَلَا مَعْلُوكَتَهُ (وَتَبَيَّنَتْ بِهِ
مَهْرٌ) لَفَرَعِهِ وَإِنْ وَطِئَ بِطَوْعِهَا بِقِيْدِ زِدْتَهُ يَقُولِي (إِنْ لَمْ تَنْصُرْ بِهِ أُمَّةً) صَارَتْ وَتَأَخَّرَ إِنْزَالُ عَنْ
تَعْيِينِ) لِلْحَشْفَةِ كَأَنَّهَا الْعَالِبُ وَالْأَفْلَاجِبُ لِتَقْدَمَ الْإِنْزَالُ عَلَى مَوْجِبِهِ وَإِقْرَانُهُ بِهِ (لِأَحَدٍ) لِأَنَّ لَهُ فِي مَالِ
فَرَعِهِ شِبْهَةَ الْإِعْفَافِ الَّذِي هُوَ مِنْ جِنْسِ مَا فَضَلَهُ فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ وَاتَّفَقَ عَنْهُ الْحَدُّ وَإِنْ كَانَتْ أُمَّةً لَفَرَعِهِ
يَأْتِيهِ التَّعْزِيرُ لِأَنَّ نِكَاحَهُ عَمْرٌ مَالًا حَدِيثُهُ وَلَا كَفَّارَةٌ (وَوَلَدُهُ) مِنْهَا (حَرَمٌ) مَطْلَقًا لِلشَّهْبَةِ (وَتَصِيرُ أُمَّةً) لَوْلَدِهِ
وَلَوْ مَعْسِرًا (إِنْ كَانَ حَرَامًا) لَمْ تَكُنْ أُمَّةً لَفَرَعِهِ) لِذَلِكَ وَيَقْدَرُ انْتِقَالُ الْمَلِكِ فِيهَا إِلَى قَبِيلِ الْعُلُوقِ لَيْسَ قَطْمًا وَهُوَ
فِي مَلِكِهِ صَيَانَةٌ لِحُرْمَتِهِ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَرَامٍ أَوْ كَانَتْ أُمَّةً لَفَرَعِهِ لَمْ تَنْصُرْ أُمَّةً لَوْلَدِهِ لِأَنَّ غَيْرَ الْحَرَامِ لَا يَكُونُ أُمَّةً
إِلَّا بِإِدَارَةِ أُمَّةٍ فَأُمَّةٌ فَرَعُهُ أَوْلَى وَأُمَّةً الْوَالِدِ لَا يَقْبَلُ النُّقْلَ وَقَوْلِي إِنْ كَانَ حَرَامًا مِنْ زِيَادَتِي (وَعَلَيْهِ) مَعَ الْمَهْرِ (قِيمَتُهَا)
لَفَرَعِهِ لِصِيورَتِهَا أُمَّةً لَوْلَدِهِ (لِأَقِيمَةُ) لَوْلَدِهِ لَا تَنْتَقِلُ الْمَلِكُ فِي أُمَّةٍ قَبِيلِ الْعُلُوقِ (وَحَرَمٌ) عَلَيْهِ (نِكَاحُهَا) أَيْ أُمَّةً
فَرَعُهُ بِقِيْدِ زِدْتَهُ يَقُولِي (إِنْ كَانَ حَرَامًا) لِأَنَّهَا مَالَةٌ فِي مَالِ فَرَعِهِ مِنْ شِبْهِةِ الْإِعْفَافِ وَالنَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا كَالْمَشْرُوكَةِ
بِخِلَافِ غَيْرِ الْحَرَامِ (لَكِنْ) لَوْ مَلِكٌ (فَرَعٌ) (زَوْجَةٌ) أَصْلُهُ لَمْ يَنْفَسَخْ) نِكَاحُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْأُمَّةُ حِينَ الْمَلِكِ لِأَنَّهُ
يَنْتَقِرُ فِي الدَّوَامِ لِقَوْلِهِ مَا لَا يَنْتَقِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ (وَحَرَمٌ) عَلَى الشَّخْصِ (نِكَاحُ أُمَّةٍ) كَتَابَتِهِ) لَمَالَهُ فِي مَالِهِ وَرَقِبَتَهُ
مِنْ شِبْهِةِ الْمَلِكِ بِتَجْوِيزِهِ نَفْسَهُ (فَإِنْ مَلِكٌ) كَتَابَتِ زَوْجَةَ سَيِّدِهِ أَنْفَسَخَ) النِّكَاحَ كَمَا لَوْ مَلِكُهَا سَيِّدُهُ بِخِلَافِ
نَظِيرِهِ فِي الْفَرَعِ فَإِنَّ تَعْلُقَ السَّيِّدِ بِمَالِ كَتَابَتِهِ أَشَدُّ مِنْ تَعْلُقِ الْأَصْلِ بِمَالِ فَرَعِهِ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ مَلِكٌ كَتَابَتِ
بَعْضُ سَيِّدِهِ حَيْثُ لَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدِمَ يَجْتَمِعُ مَعَ الْبَعْضِيَّةِ بِخِلَافِ الْمَلِكِ لَا يَجْتَمِعَانُ .

﴿فصل﴾ فِي نِكَاحِ الرِّقِيِّ (لَا يَضْمَنُ سَيِّدُ بِلِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ مَهْرًا وَمُؤْنَةً وَهِيَ فِي ذِمَّتِهِ (فِي كَسْبِهِ) الْعِتَادُ كَحِطَابِ النَّادِرِ كَبِيْرَةٍ لِأَنَّهَا مِنْ لَوَازِمِ النِّكَاحِ وَكَسْبُ الْعَبْدِ أَقْرَبُ شَيْءٍ يَصْرِفُ
بَيْنَهُمَا وَالْإِذْنُ لَهُ فِي النِّكَاحِ إِذْنُهُ فِي صَرْفِ مُؤْنَةٍ مِنْ كَسْبِهِ الْحَادِثِ (بَعْدَ وَجُوبِ دَفْعِهَا) وَهُوَ فِي مَهْرِ
الْمَفْوضَةِ بِوَطءٍ أَوْ فَرْضِ صَحِيحٍ وَفِي مَهْرٍ غَيْرِهَا الْحَالُ بِالنِّكَاحِ وَالْمَوْجِلُ بِالْحُلُولِ وَفِي غَيْرِ الْمَهْرِ بِالنِّكَاحِ كَمَا يَأْتِي
فِي حَجَلِهِ بِخِلَافِ كَسْبِهِ قَبْلَهُ لِعَدَمِ الْوَجُوبِ مَعَ أَنَّ الْإِذْنَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ وَفَارَقَ ضَمَانَهُ حَيْثُ اعْتَبَرَتْ فِيهِ كَسْبُهُ الْحَادِثِ
بَعْدَ الْإِذْنِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَوْجِدْ الْمَأْذُونَ فِيهِ وَهُوَ الضَّمَانُ لِأَنَّ الْمَضْمُونِ ثُمَّ ثَابِتٌ حَالُهُ الْإِذْنُ بِخِلَافِهِ هُنَا وَتَعْبِيرِي
بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ (وَفِي مَالِ تِجَارَةِ أَذْنُ لَهُ فِيهَا) رَجْحًا وَرَأْسَ مَالٍ لِأَنَّ ذَلِكَ دِينٌ لَزِمَهُ بِعَقْدِ
مَأْذُونَ فِيهِ كَدِينِ التِّجَارَةِ سِوَاهُ أَحْصَلَ قَبْلَ وَجُوبِ الدَّفْعِ أُمَّةً (ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونَ لَهُ
فِيهَا (فِي ذِمَّتِهِ) قَطُّ (كَرَائِدُ عَلَى مَقْدَرِ) لَهُ (وَمَهْرٌ) وَجِبَ (بِوَطءٍ) مِنْهُ (بِرِضَا) مَالِكَةِ أَمْرُهَا فِي نِكَاحِ

أَوْعِنَ لَهُ لَكِنْ لَا يَعْين
مِنْ لَاتَعْفِهِ وَعَلَيْهِ تَجْدِيدٌ
إِنْ مَاتَتْ أَوْ أَنْفَسَخَ
أَوْ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ بِعَذْرِ
وَمِنْ لَهُ أَصْلَانِ وَضَاقَ
مَالُهُ قَدِمَ عَصْبَةٌ فَأَقْرَبُ
فَيَفْرَعُ وَحَرَمٌ وَطَاءُ أُمَّةً
فَرَعُهُ وَتَبَيَّنَتْ بِهِ مَهْرٌ إِنْ
لَمْ تَنْصُرْ بِهِ أُمَّةً أَوْ تَأَخَّرَ
إِنْزَالُ عَنْ تَعْيِينِ
لِأَحَدٍ وَوَلَدُهُ حَرَمٌ نَسِيبٌ
وَتَصِيرُ أُمَّةً لَوْلَدِهِ إِنْ كَانَ
حَرَامًا وَلَمْ تَكُنْ أُمَّةً لَوْلَدِهِ
لَفَرَعِهِ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا
لِأَقِيمَةُ وَوَلَدُهَا وَنِكَاحُهَا
إِنْ كَانَ حَرَامًا لَكِنْ
لَوْ مَلِكٌ زَوْجَةٌ أَصْلُهُ
لَمْ يَنْفَسَخْ وَحَرَمٌ نِكَاحُ
أُمَّةً مَكْتَابَتِهِ فَإِنْ مَلِكٌ
مَكْتَابَتِ زَوْجَةَ سَيِّدِهِ
أَنْفَسَخَ .

﴿فصل﴾ لَا يَضْمَنُ
سَيِّدُ بِلِذْنِهِ فِي نِكَاحِ
عَبْدِهِ مَهْرًا وَمُؤْنَةً وَهِيَ
فِي كَسْبِهِ بَعْدَ وَجُوبِ
دَفْعِهَا وَفِي مَالِ تِجَارَةِ
أَذْنُ لَهُ فِيهَا ثُمَّ فِي ذِمَّتِهِ
كَرَائِدُ عَلَى مَقْدَرِ وَمَهْرٌ
بِوَطءٍ بِرِضَا مَالِكَةِ
أَمْرُهَا فِي نِكَاحِ

فاسد لأذن فيه وعليه تخليته بالانتعاج ويستخدمه نهارا إن تحملها والإخلاء لكسبها أو دفع الأقل منهما ومن أجر مثل وله سفره وبأتمته الزوجة ولو جرحا سبها وليس يد غير مكاتبه استعمالها نهارا ويسلمها لزوجها ليلا ولا مؤنة عليه إذا ولا يؤمنه أن يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أمته أو قتل نفسها (٥٤) قبل وطء سقط مهرها ولو باعها للمهر أو نصفه إن وجب في ملكه ولو زوج أمته عبده

ولا كتابة فلامهر .

(كتاب الصداق)

[مسئلة] تلف الصداق

وتعييه . صور كل من

التعييب والتلف ستة

عشر بأفة أو فصل

الزوج أو الزوجة أو

أجنبي قبل القبض

أو بعده قبل الفرقة

أو جدها فني

التعييب بعد الفرقة

يستحق الإرث كلا

أوشطرا في خمس وهي

إذا كان بأفة بعد

القبض أو فعلها أو

فعل أجنبي مطلقا ، ولا

يستحق في ثلاث وهي

إذا كان بأفة قبل

القبض أو بفعله مطلقا

بل عليه نصف الأرش

إن وجب التشطير ، وفي

التعييب قبل الفرقة

يستحق كذلك في

ثلاث وهي إذا كان

فعله بعد القبض أو

فعل أجنبي مطلقا

ويشتر بين الفنع به

ناقصا وأخذ البدل

سلبا في ثلاث وهي

إذا كان بأفة بعد

فاسد لأذن فيه) سيده فانها يكونان في ذمته فقط كالفرس للزوم ذلك رضاستحقه وقولي كراشد على مقدر ورضا مالكة أمرها ولم يأذن فيه من زيادى وخرج بالقبض الثاني السكره والتأمة والصغيرة والحجونة والأمة والمحجورة بسفه فيتعلق المهر فيها برقبته وبالثلث مالواذن له سيده في نكاح فاسد فيتعلق بكسبه ومال تجارته كالونكح بلذنه نكاحا صحيحا بمسمى فاسد وظاهر أن رضا سيده الأمة كرضا مالكة أمرها (وعليه تخليته) حضرا وعليه اقتصر الأصل وسفرا (ليلا) من وقت العادة (لانتعاج) لأنه محله (ويستخدمه نهارا إن تحملها) أى المهر والمؤنة (والإخلاء لكسبها أو دفع الأقل منها ومن أجره مثل) لمدة عدم التخليه أما أصل الزوم فلما من أن إذنه له في النكاح إذن له في صرف مؤنه من كسبه فاذا فوته طوبى بهما من سائر أمواله كما في بيع الجاني حيث صححناه وأولى وأما الزوم الأقل فكما في فداء الجاني بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجانية ولأن أجرته إن زادت كان له أخذ الزيادة أو قصت لم يلزمه الإتمام وقيل يلزمه وإن زاد على أجره الثلج بخلاف ما لو استخضعه أو جسه أجنبي لا يلزمه إلا أجره للثلث اتفاقا إذ لم يوجد منه الاتقويت للنفقة والسيده سبق منه الاذن للقتضى لالتزام ما وجب في الكسب وما ذكر من التخليه ليلا والاستخدام نهارا جرى على الغالب فلو كان معاش السيد ليلا كحراسة كان الأمر بالعكس قاله الماوردى وقولي أو دفع أعم مما ذكره لتقيده بالاستخدام (وله سفره وبأتمته الزوجة) وإن فوت التمتع لأنها مالكة الرقبة فيقدم حقه نعم إن كان أحدهما موهونا أو مستأجرا أو مكاتباً لم يسافر به (ولو زوجها صحبها) في السفر ليمتنع بها ليلا وليس لسيدها منع من السفر ولا إزامه به لينفق عليها (وليس يد غير مكاتبه استخدامها) ولو بئائه (نهارا ويسلمها لزوجها ليلا) من وقت العادة لأنه يملك منفق استخدامها والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فيقبل له الأخرى ليستوفى في النهار دون الليل لأنه محل الاستراحة والتمتع (ولا مؤنة عليه) أى على زوجها (إذا) أى حين استخدامها لاتضاء التمكين التام (ولا يلزمه أن يخلو) بها (بيت بدار سيدها) أخلاه لأن الحياء والروءة يمنعه من دخول بداره فلامؤنة عليه والتقييد بغير المكاتبه من زيادى (ولو قتل أمته أو قتل نفسها قبل وطء) فيها (سقط مهرها) الواجب له فقوته محله قبل تسليمه وفقوتها كفقوته بخلاف ما لو قتلها زوجها أو أجنبي أو قتل الحرة نفسها أو قتلها زوجها أو أجنبي أو ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط المهر وفارق في حكم قتلها نفسها حكم قتل الأمة نفسها قبل الموطء بأنها كالمسلة للزوج بالقد إذ له منعها من السفر بخلاف الأمة (ولو باعها) قبل وطء أو بعده (فالمهر) المسمى أو بدله إن كان فاسدا بعد الموطء (أو نصفه) بفرقة قبله (له) كما لو لم يسعها ولأنه وجب بالعقد الواقع في ملكه (إن وجب في ملكه) من زيادى فإن وجب في ملك المشتري فهو له بأن كان النكاح تعويضا أو فاسدا ووقع الموطء فيهما أو الفرض أو الموت في الأول بعد البيع (ولو زوج أمته عبده) بقيد زده بقولي (ولا كتابة فلامهر) لأنه لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة الى تسميته بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيها أو في أحدهما إذ السكاتب كالأجنبي .

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء أو فقوت يضع قهرا كإرضاع ورجوع شهود

سمى

القبض أو بفعلها مطلقا أو بأخذ ناقصا بلاخير في اثنين وهما إذا كان بأفة أو قبله قبل القبض فهما وقد

رضيت والأفانظر لمهر المثل وفي التلف بعد الفرقة يستحق البدل أو نصفه في خمس ولا يستحق في ثلاث وعليه نصف البدل إن وجب التشطير على نسق ما تقدم في التعيب بعد الفرقة أما التلف قبل الفرقة فيستحق فيه البدل كلا أو شطرا في ست صور وهي إذا كان بأفة أو فصل الزوج بعد القبض فيهما أو فعلها أو فصل أجنبي مطلقا فيهما ويتعلق الحكم بمهر المثل في صورتين وهما إذا كان بأفة أو بفعله قبل القبض

من ذكره في العقد وكره إخلاؤه منه وما صح مناصح صدقا ولو أصدق عينا فهي من ضامنه قبل قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت يدها أو تلفها هو وجب مهر مثل أو مهر قفاضة أو أجنبي أو تعيبت لأبها تخيرت فان فسخت مهر مثل ولا غرمت الأجنبي ولا شيء في تعييبها بعينه أو عينين تلفت واحدة قبل قبضها انفسخ فيها وتخيرت فان (٥٥) فسخت مهر مثل وإلا خصه التالف منه ولا يضمن منافع فائته يده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طلب ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل ملكته بنكاح ولو تنازعا في البداءة أجبرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين فإذا مكنت أعطاها لها ولو بادرت فكنت طالبة فان لم يطأ امتنعت ولو بادر فسلم فلتمكن فان امتنعت لم يستردها

مضى بذلك لإشعاره بصدق رغبة بآذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجابه ويقال له أيضا مهر وغيره كما بينته في شرح الروض وغيره وقيل الصداق ما وجب بتسميته في العقد والمهر ما وجب بغيره والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله صلى الله عليه وسلم لم ير بد التزوج بالنس ولو خاتما من حديد رواه الشيخان (من ذكره في العقد وكره إخلاؤه عنه) أي عن ذكره لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} لم يدخل نكاحا عنه ولا يشبه نكاح الواهبة نفسها له صلى الله عليه وسلم نعم لو زوج عبده أو أمته ولا كتابه لم يسن ذكره إذ لا فائدة فيه وقد يجب لمرض كأن كانت المرأة غير جائزة التصرف وذكر كراهة الإخلاء من زيادتي (وما صح) كونه (مناصح) كونه (صدقا) وإن قل لكونه عوضا فان عقد بما لا يتمول ولا يقابل يتمول كنوانه وحصاة وترك شفعة وحقد فسدت التسمية لخروجه عن العوضية (ولو أصدق عينا فهي من ضامنه قبل قبضها ضمان عقد) لاضمان يدوان طالبتة بالتسليم فامتنع كالمبيع يدا البائع (فليس لزوجة) قبل قبضها (تصرف فيها) يبيع ولا غيره وتعبري بذلك أولى من قوله به (ولو تلفت يده) بأفة سملوية (أو تلفها هو وجب مهر مثل) لانفساخ عقد الصداق بالتلف (أو) تلفتها (هي) وهي رشيدة (قفاضة) لحقها (أو) تلفها (أجنبي) يضمن بالإتلاف (أو تعيبت لأبها) أي لا تعييبها كعبد عمى أو نسي حرفته (تخيرت) بين فسخ الصداق وإجازته كافي البيع في جميع ذلك (فان فسخت ف) لها (مهر مثل) على الزوج ويرجع هو على الأجنبي في صورته بالبدل (وإلا) أي وإن لم يفسخه (غرمت الأجنبي) في صورة البدل وليس لها مطالبة الزوج (ولا شيء) لها (في تعييبها) بقيد زده بقولي (بعينه) أي بغير الأجنبي كما إذا رضى المشتري بعيب المبيع وخرج زيادتي لأبها ما لو تعيبت بها فلا تخير كافي البيع (أو) أصدق (عينين) هو أعم من قوله عيدين (تلفت واحدة) منها بأفة أو بإتلاف الزوج (قبل قبضها انفسخ) عقد الصداق (فيها) لافي الباقية عملا بتفريق الصفة (وتخيرت فان فسخت ف) لها (مهر مثل وإلا ف) لها مع الباقية (حصاة التالفة منه) أي من مهر المثل وإن تلفتها الزوجة قفاضة لتسقطها أو أجنبي تخيرت كما علمنا مما (ولا يضمن) الزوج (منافع فائته يده ولو باستيفائه) لها ركوب أو غيره (أو امتناعه من تسليم) الصداق (بعد طلب) له ممن له الطلب كمنظيرة في المبيع (ولها حبس نفسها لتقبض غير مؤجل) من مهر معين أو حال (ملكته بنكاح) كافي البائع فخرج ماله لو كان مؤجلا فلا حبس لها وإن حل قبل تسليمها نفسها له لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول لرضاها بالتأجيل كافي البيع وما للزوج أم ولدته فعلفت بموته أو أعتقها أو باعها بعد أن زوجها لأنه ملك للوارث أو المعتق أو البائع لآلها وما للزوج أمة ثم أعتقها أو وصى لها بمهرها لأنها إنما ملكته بالعوضية لا بالنكاح وقولي ملكته بنكاح من زيادتي والحبس في الصغيرة والمجنون لوليها وفي الأمة لسيدها أو لوليها (ولو تنازعا) أي الزوجان (في البداءة) بالتسليم بأن قال لإسلم المهر حتى تسلم نفسك وقالت لا أسلمها حتى تسلمها (أجرا فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين) لنفسها (فإذا مكنت أعطاها) أي العدل المهر (لها) وإن لم يأتها الزوج قال الإمام فلوهم بالوطء بعد الإعتطاء فامتنعت فالوجه لستراده (ولو بادرت فكنت طالبتة) بالمهر (فان لم يطأ امتنعت) حتى يسلم المهر وإن وطئها طائفة فليس لها الامتناع بخلاف ما إذا وطئها مكرهة أو صغيرة أو مجنونة لعدم الاعتداد بتسليمهن (ولو بادر فسلم) المهر (فلممكن) أي يلزمها التمكن إذا طلبه (فان امتنعت) ولو بلا عذر (لم يسترده) لتبرعه بالمبادرة

فيهما أما الزيادة فصورها ثمانية متصلة أو منفصلة حدثت قبل الفرقة أو بعدها قبل القبض أو بعنده فتكون كلها للزوجة فيما إذا كانت منفصلة حدثت قبل الفرقة ولو قبل القبض والفرق بلسبب مقارن خلافا كالأحدوثها وانفصالها عن ملكها فهي لها وليس للزوج إلا الأصل أو نصفه فان كانت متصلة حدثت قبل الفرقة خيرت بين أن

تسمعها كالأو شرط أو بين أن تدفع القيمة أو نصفها بلا زيادة وظاهره ولو كانت العين مثلية فخره هذا إذا لم تكن الفرقة بسبب مقارن وهو العيب والإفكاح للزوج تبعا للأصل ولا خيار لها ولا ضعف شأنها باقتران عقد النكاح بالسبب فكانه لا عقد وكذا تكون الزيادة للزوج كالأو شرطاً فيما إذا حدثت بعد الفرقة مطلقاً تبعا للأصل .

(وتحمل) وجوبا (لنحو تنظف) كاستحداد (بطلب) منها أو من وليها (ما يراه قاض من ثلاثة أيام فأقل) لأن الغرض من ذلك يحصل فيها فلا يجوز مجاوزتها وخرج بنحو التنظيف الجهاز والسمن ونحوهما فلا تحمل لها وكذا انقطاع حيض ونفاس لأن مدتها قد تطول ويتأني التمتع معها فيغير الوطء كافي الرتماء (ولإطاقة وطء) في صغيرة ومريضة وذات هزال عارض لتضررهن به والتصريح بهذا من زيادني (وكره) للولي أو الزوجة (تسليم) أي تسليم المزوج (قبلها) أي الإطاقة في الصور الثلاث لما مرو إن قال الزوج لأقربها حتى يزول المانع لأنه قد لا يبقى بذلك وذكر الكراهة في ذات الهزال مع التصريح بهافي الآخرين من زيادني وبها صرح في الروضة كأصلها في الصغيرة ومثلها الآخرين (وتقرر) النهي على الزوج (بوطء وإن حرم) كوقوعه في حيض أو دبر لاستيفاء مقابله (وبموت) لأحدهما قبله وطء ولو يقتل في نكاح صحيح لا انتهاء العقده وتقدم أن قتل السيد أتمه وقتلها نفسها يسقطان المهر ولو أعتق مريض أمة لا يملك غيرها وتزوجها وأجازت الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر والراد بتقرر المهر الأمن من سقوطه كله بالفسخ أو شرطه بالطلاق وخرج بالوطء والموت غيرها كاستدخال مائه وخلاوة ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب إلا الشرط لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن . أي تجاموهن .

(فصل) في الصداق الفاسد وما يذكر معه . لو (نكحها بما لا يملكه) تخمر وحر ودم ومغصوب (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا أو مملوكا للزوج سواء أكان جاهلا بذلك أم عالما به (أو نكحها به) أي بما لا يملكه (وبغيره بطل فيه) أي فيما لا يملكه (فقط) أي بدون غيره عملا بتفريق الصفقة (وتتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه (فان فسخته مهر مثل) يجب لها (وإلا) أي وإن لم يفسخه (قلها مع المملوك حصة غيره منه) أي من مهر مثل (بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة مثلا بالسوية بينهما قلها عن غير المملوك نصف مهر المثل وتيسرى بما لا يملكه أعم بما ذكره (وفي) قوله (زوجتك بنتي وبنتك ثوبا بهذا العبد صح كل) من النكاح والمهر والبيع عملا بجمع الصفقة بين مختلفي الحكم إذ بعض العبد صداق وبعضه ثمن مبيع (ووزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فإذا كان مهر المثل ألفا وقيمة الثوب خمسمائة فثلث العبد عن الثوب وثلاثه صداق يرجع الزوج في نصفه إذا طلق قبل الدخول (ولو نكح لموليه) هو أعم من قوله لطفل (فوق مهر مثل من ماله) أي مال موليه ومهر مثلها يليق به (أو أنكح بنتا لارشيده) كصغيرة ومجنونة (أو رشيدة بكر بلا إذن بدونه) أي بدون مهر المثل (أو عينت له قدر انقص عنه أو أطلقت فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على أن لا يها أو غيرها) (أو شرط في مهر خيارا أو في نكاح ما يخالف مقتضاه ولم يخل بمقصوده الأصلي كأن لا يتزوج عليها) أولا تفرقة لها (صح النكاح) لأنه لا يثأثر بفساد العوض ولا بفساد شرط مثل ذلك (بمهر مثل) لفساد المسمى بالشرط في ضوره وبانتفاء الحظ والمصلحة في الثلاثة الأول وبالجملة في صورتي النقص ووجهها في ثانيتهما أن النكاح بالإذن المطلق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه ووجه فساده في الأخيرة مخالفة الشرط تقتضي النكاح وفي التي قبلها أن المهر لم يسمخص عوضا بل فيه معنى النحلة فلا يليق به الخيار وفي السادسة والسابعة أن الألف إن لم يكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والاقصد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة فيفسد كافي البيع ولا يسرى فساده إلى النكاح لاستقلاله وخرج زيادني في الأولى من ماله مالمالو كان ذلك من مال الولي فيصح بالمسمى عن أحد احتمالي الإمام وحزم به الحاوي الصغير تبع الجماعة وصححه البلقيني واختاره الأذرعى حذرا من إضرار موليه بلزوم مهر المثل في ماله ويفسد على احتماله الآخر لأنه يتضمن دخوله في ملك موليه (أو أخل به) أي بمقصوده الأصلي (كشرط محتملة وطء عدمه) أو أنه إذا وطئ طلق أو مات منه أو فلا نكاح بينهما (أو شرط فيه خيار بطل النكاح) للاخلال به بما ذكره ولما فاة الخيار لزوم النكاح وخرج بتقيدي

وتحمل لنحو تنظف
بطلب ما يراه قاض
من ثلاثة أيام فأقل
ولإطاقة وطء وكره
تسليم قبلها وتقرر بوطء
وإن حرم وبموت .
(فصل) نكحها بما
لا يملكه وجب مهر مثل
أو به وبغيره بطل فيه
فقط وتتخير فإن
فسخت فمهر مثل وإلا
قلها مع مملوك حصة
غيره منه بحسب قيمتهما
وفي زوجتك بنتي
وبنتك ثوبا بهذا
العبد صح كل ووزع
العبد على الثوب ومهر
المثل ولو نكح لموليه
يفوق مهر مثل من ماله
أو أنكح بنتا لارشيده
أو رشيدة بكر بلا إذن
بدونه أو عينت له قدرا
فنقص عنه أو أطلقت
فنقص عن مهر مثل
أو نكح بألف على أن
لا يها أو أن يعطيه ألفا
أو شرط في مهر خيارا
أو في نكاح ما يخالف
مقتضاه ولم يخل بمقصوده
الأصلي كأن لا يتزوج
عليها صح النكاح بمهر
مثل أو أخل به كشرط
محتملة وطء عدمه أو
شرط فيه خيار بطل
النكاح .

شروط عدم الوطء بكونه منها وباحتمالها للوطء ما لو شرط الزوج أن لا يوطأ فلا يبطل النكاح لأن الوطء حقه
فله تركه بخلافه فيها كما رجحه في الروضة كأصلها تبعاً للجمهور وقال في البحر إنه مذهب الشافعي وصححه
النووي في تصحيحه وجزم به الحاوي وغيره وما لو لم تحتل الوطء أبداً أو حالاً إذا شرطت أن لا يوطأ أبداً
أو حتى تحتل فإنه يصح لأنه قضية العقد صرح به البغوي في فتاويه (أو) شرط فيه (ما يوافق مقتضاه) كأن ينفق
عليها أو يقسم لها (أو مالا) بخلاف مقتضاه (ولا) يوافق به بأن لم يتعلق به غرض كأن لا تأكل إلا كذا (لم يؤثر)
في نكاح ولا مهر لا تنفاه فائده (ولو نكح نسوة بمهر) واحد (فلكل) منهن (مهر مثل) لفساد المهر للجهل
بما يخص كلا منهن في الحال كالأوباع عبيد جمع بشمن واحد نعم لو زوج أمته بمهر صرح المسمى لاتحاد مالكة
(ولو ذكروا مهوراً سراً أو أكثر) منه (جهراً لزم ما عقده) اعتباراً بالعقد فلو عقد سراً بألف ثم أعيد جهراً
بألفين تجمل لزم ألف أو اتفقوا على ألف سراً ثم عقدوا جهراً بألفين لزم ألفان وعلى هاتين الحالتين حمل
نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر السر وفي آخر على أنه مهر العلانية .

(فصل) في التفويض مع ما يذكر معه وهو لعقد الأمر إلى الغير وشراً رد أمر المهر إلى الولي أو غيره أو
البضع إلى الولي أو الزوج فهو قسمان تفويض مهر كقولها للولي زوجي بما شئت أو شاء فلان وتفويض
بضع وهو الراد هنا وصحبت المرأة مفوضة بكسر الواو لتفويض أمرها إلى الولي بلا مهر وبفتحها لأن الولي
فوض أمرها إلى الزوج قال في البحر والفتح أفصح (صح تفويض رشيدة) بقولها لوليها زوجي بلا مهر
فزوج لا بمهر مثل) بأن نفى المهر أو سكنت أو زوج بدون مهر مثل أو غير قد البلد كما في الحاوي (كسيد
زوج) أمتة غير المكتوبة (بلا مهر) بأن نفى المهر أو سكنت بخلاف غير الرشيدة لأن التفويض تبرع لكن
يستفيد به الولي من السفهة الإذن في تزويجها وبخلاف مالو سكنت عنه الرشيدة لأن النكاح يعقد غالباً بمهر
فيحمل الإذن على العادة فكأنها قالت زوجي بمهر وبه صرح في الشرح الصغير وبخلاف مالو زوج بمهر
للثل من قد البلد وبخلاف مالو زوج السيد أمتة المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلها فيجب المسمى فيهما
وتعبري بما ذكر أهم ما ذكره (ووجب بوطء أو موت) لأحدهما (مهر مثل) لأن الوطء لا يباح بالإباحة
بل يفتقر من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلموا واعتقادهم أن لامهر لمفوضة بحال ثم وطئ
فلا شيء لها لأنه استحق وطأ بلا مهر فأشبهه مالو زوج أمتة عبده ثم أعتقها أو أحدها أو باعها ثم وطئها
الزوج والموت كالوطء في تقرير المسمى فكذلك في إيجاب مهر الثلث في التفويض وقد روى أبو داود وغيره
أن بروع بنت واشق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله ﷺ
بمهر نساءها وبالمراث وقال الترمذي حسن صحيح وبما ذكر علم أن المهر لا يجب بالعقد إذ لو وجب به لتشطر
بالطلاق قبل الدخول كالمسمى وقد دل القرآن على أنه لا يجب إلا للثقة ويعتبر مهر الثلث (حال عقد) لأنه
المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت وهذا في مسألة الوطء ما صححه في الأصل والشرح الصغير ونقله الرافعي
في سريّة العتق عن اعتبار الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن الاعتبار فيه أكثر مهر من العقد إلى الوطء
لأن البضع دخل بالعقد في ضمانه واقرن به الإلتاف فوجب الأكثر كالمقبوض بشراء فاسد واعتبار حال
العقد في الموت من زيادتي (ولها) أي المفوضة (قبل وطء طلب فرض مهر وحبس نفسها) أي للفرض
لتكون على بصيرة من تسليم نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالمسمى ابتداء
(وهو) أي المفروض (مارضيا به) ولو مؤجلاً أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالمسمى ابتداء ولأن المفروض
ليس بدلاً عن مهر الثلث ليشترط العلم به بل الواجب أحدهما (فلو امتنع) الزوج (منه) أي من فرضه (أو
تنازعا فيه) أي في قدر ما يفرض (فرض قاض مهر مثل) إن (علمه) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا
بتفاوت يسير محتمل عادة أو بتفاوت المؤجل إن كان مهر المثل مؤجلاً (حالاً من قد البلد) لها وإن رضيت

أوما يوافق مقتضاه أو
مالا ولا لم يؤثر ولو نكح
نسوة بمهر فلكل مهر
مثل ولو ذكروا مهوراً
سراً وأكثر جهراً
لزم ما عقده .
(فصل) صح تفويض
رشيدة زوجي بلا مهر
فزوج لا بمهر مثل كسيد
زوج بلا مهر ووجب
بوطء أو موت مهر
مثل حال عقد ولها قبل
وطء طلب فرض مهر
وحبس نفسها ولتسليم
مفروض وهو مارضيا
به فلو امتنع منه أو
تنازعا فيه فرض قاض
مهر مثل علمه حالاً
من قد بلد

بغيره كإني قيم للتطافات لأن منصبه الإلزام فلا يلبق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما فرضه على رضاها به
فانه حكم منه (ولا يصح فرض أجني) ولو من ماله لأنه خلاف ما يقتضيه العقد (ومفروض صحيح كسبي)
فيتشطر بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فرض وطء فلا يتشطر وبخلاف الفروض للفاقد كحصر
فلا يؤثر في التشطير إذا طلق قبل الوطء بخلاف القابض للسمى في العقد (ومهر المثل ما يرغب به في مثلها) عادة
(من) نساء (عصياتها) وإن مئى وهن المنسوبات إلى من تنسب هي إليه كالأخت و بنت الأخ والعمة
وبنت العم دون الأم والجدة والحالة وتعتبر (القربى فالقربى) منهن (فتقدم أخت لأبوين فلا تب بنت أخ)
فبنت ابنها وإن سفل (فصة كذلك) أي لأبوين فلا تب بنت عم كذلك (فإن تعذر معرفته) أي معرفة
ما يرغب به في مثلها من نساء العصابات بأن قدن أو لم يكنن أو جهل مهرهن (فرحم) لها يعتبر مهرها بين
والمراد بين هنا قرابات الأم لالمد كورات في القران لأن أمهات الأم يعتبرن هنا (كجدة وخالة) تقدم
الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجدة على غيرها واعتبر الماوردى الأم
فالأخت لها قبل الجهة فإن تمدن اعتبرت بمثلها من الأجنبيات وتعتبر العربية بعريتها مثلها والأمة بأمة مثلها
والعتيقة بعتيقة مثلها وينظر إلى شرف سيدها وخسته ولو كانت نساء العصابة يلدن من في أحدهما
اعتبر نساء بلدها (ويعتبر ما يختلف به غرض كسفن وعقل) ويسار وبكارة وثبوية وجمال وعفة وعلم
وفضاحة (فإن اختصت) عنهن (فضل أو نقص) بما ذكر (فرض) مهر (لائق) بالحال (وتعتبر مسامحة
من واحدة لنقص نسب يفتقر رغبة) هذا من زيادتي أما مسامحتها لذلك فلا يعتبر اعتبارا بالتالي وعليه
يحمل قوله ولو مساحت واحدة لم تحبب موافقتها (و) تعتبر مسامحة (منهن) كلهن أو غالبهن (لنحو عشيخة)
كشريف فلو جرت عادتهن بمسامحة من ذكر دون غيره خففنا مهره في حقه دون غيره ونحو من زيادتي
(وفي وطء شبهة) كنيكاح فاسد ووطء أبأمة ولله أو شريك المشتركة أو سيدم كاتبتة (مهر مثل) دون حد
وأرش بكارة (وقته) أي وقت وطء الشبهة نظرا إلى وقت الإتيان لا وقت العقد في النكاح الفاسد لأنه
لا حرمة للمقد الفاسد (ولا يمتد) أي للمهر (بتمده) أي الوطء (إن أتحدث) أي الشبهة (ولم يؤد) أي المهر
(قبل تعدد وطء) كأن تعدد في نكاح لشمول الشبهة لجميع الوطئات (بل يعتبر أعلى أحوال) فلو طء
فيجب مهر تلك الحالة لأنه لو لم يقع إلا الوطأة فيها لوجب ذلك المهر فالوطئات الزائدة إذا لم تقض زيادة لا توجب
نقصا وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكروه لامرأة أو نحوه كوطء ناعمة بلاشبهة وبتأخدها تعددها
فيتعدد المهر بها إذ للوجبه الإتيان وقد تعدد بلاشبهة في الأول وبدون إتخاذها في الثاني كأن وطئ
امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد أو وطئها بظنها زوجته ثم علم الواقع ثم
ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها وزيادتي ولم يؤد قبل تعدد وطء ماله أدى قبل تعدد المهر فيتعدد قاله
لماوردى وما تقرر علم أن العبرة في عدم تعدد المهر بإتخاذ الشبهة لا بإتخاذ جنسها المفهوم من كلام الأصل .
(فضل) فيما يسقط للمهر وما ينصفه وما يذكر معها (الفراق) في الحياة (قبل وطء بسببها كفسخ
ببب) منها أومنه وكإسلامها ولو بتبعية أحد أبويها وورثتها وإرضاعها وزوجته صغيرة وملسكها (يسقط
المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعد ومهر المثل لأن الفراق من جهتها (ومالا) يكون بسببها (كطلاق)
بأن ولو باختيارها كأن فوض الطلاق إليها فطلقت نفسها أو علقه يفعلها ففعلت (وإسلامه وورثته)
وحده أو معها (ولعانه) وإرضاع أمه لها وهي صغيرة أو أمها له وهو صغير وملسكها (ينصفه)
أي المهر أماني الطلاق فلا ية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وأما في الباقي فيالقياس عليه وتنصفه
(يعود نصفه إليه) أي إلى الزوج إن كان المؤدى للمهر الزوج أو وليه من أب أو جد وإلا فيعود إلى
المؤدى (بذلك) الفراق الذي ليس بسببها (وإن لم يختره) أي عوده لظاهر الآية السابقة

ولا يصح فرض أجني
ومفروض صحيح
السمى ومهر المثل
ما يرغب به في مثلها
من عصياتها القربى
القربى فتقدم أخت
أبوين فلا تب بنت
أخ فصة كذلك فإن
تعد معرفته فرحم
كته وخالة ويعتبر
ما يختلف به غرض
سفن وعقل فإن
اختصت فضل أو نقص
من لائق وتعتبر
سامة من واحدة
نقص نسب يفتقر
غبة ومنهن لنحو
شبهة وفي وطء شبهة
مهر مثل وقته ولا يتعدد
تعدده إن أتحدث ولم
يؤد قبل تعدد وطء بل
تبر أعلى أحوال .
(فضل) الفراق قبل
وطء بسببها كفسخ
ببب يسقط المهر
مالا كطلاق وإسلامه
ورثته ولعانه ينصفه
وإذا نصفه إليه بذلك
إن لم يختره

وزاد المهر (بعدم) أي بعد الفراق (فله) كل الزيادة أو نصفها الحدوث في ملكه متصلة كانت أو منفصلة ولو
 ن بعد الفراق وكان بعد قبضه فله كل الأرض أو نصفه أو قبل قبضه فكذلك إن نقضه أجنبي أو الزوجة
 فلا أرض وتبصر في ما ذكره فبأي الفراق أعم من تعبيره بالطلاق (ولو فارق) لا بسببها (بعد تلفه) أي
 بعد قبضه (فله) (نصف بدله) من مثل في مثل وقيمة في متقوم والتعبير بنصف القيمة في المتقوم قال
 لم فيه تساهل وانما هو قيمة النصف وهي أقل من ذلك وقد تكلمت في شرح الروض على ذلك وقد كرت
 لخاصي والجمهور عبروا بكل من الصارين وأن هذا منبه يدل على أن مؤادها عندهم واحد بأن يراد
 بها القيمة نصف قيمة كل من النصفين منفردا لا منضمها إلى الآخر فيرجع بقيمة النصف أو بأن يراد
 به النصف قيمته منضمها لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هنا رعاية للزوج كما
 بينت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما يأتي (أو) بعد (تعينه بعد قبضه فان وقع به) الزوج أخذه بلا أرض
 لا بنصف بدله) هو أعم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعينه (قبله) أي قبل
 ورضيت به (فله نصفه) ناقصا (بلا أرض) لانه نقص وهو من ضمانه (وبنصفه) أي الأرض (إن عيبه
 به) لانه بدل الفاتت وان لم تأخذه الزوجة بل هفت عنه وان أوم كلام الأصل خلافه (أو) فارق
 بسببها بعد (زيادة منفصلة) كولد ولبن وكسب (فهي لها) سواء أحصلت في يدها أم في يده فيرجع في
 لها ونصفه دونها وظاهر أنه ان كانت الزيادة ولد الأمة لم يعز عدل عن الأمة أو نصفها إلى القيمة الحرمه
 يبقى (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (متصلة) كسمن وتعلم صنعة (خيرت) فيها (فان شحت)
 وكان الفراق لا بسببها (فنصف قيمة) للمهر (بلا زيادة) بأن تقوم بغيرها (وان سمحت) بها (لزمه
) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة ونقص ككبر عبد و) كبر (نخلة وحمل)
 مة أو هزيمة (وتعلم صنعة مع رهن) والنقص في العبد الكبير قيمة بأنه لا يدخل على النساء ويعرف
 ال ولا يقبل التأديب والرياسة وفي النخلة بأن ثمرتها ثقل وفي الأمة والبيمة ضعفهما حالا وخطر
 ادة في الأمتور داءة اللحم في المأكولة والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما
 يفظه وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الأمة والبيمة بتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذاك (والا
 قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تجبر هي على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله
 ن (وزرع أرض نقص) لانه يستوفى قوتها (وحرثها زيادة) لانه يهونها للزرع للمعدة (وطلع
) لمؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهري فان رضيت الزوجة بأخذ الزوج
 بالنخل مع الطلع أجز عليه (وان فارق وعليه مؤبر) بأن تشقق طلعها (لميلونها قطعها) ليرجع
 إلى نصف النخل لانه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الجذاز (فان قطع) ثمره أو قالت له ارجع
 أقطعه عن النخل (فله) (نصف النخل) إن لم يمتد زمن القطع ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار ضعف
 صان (ولورضى نفسه وتبقية الثمر إلى جذاه أجزرت) لانه لا ضرر عليها فيه (وبصير النخل يدها)
 ر الأملك المشتركة (ولورضيت به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقية الثمر إلى جذاه (فله
) منه (وقيمة) أي طلبها لان حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الإرضاء (ومتى ثبت خيار) لأحدهما
 ، لوزيادة أولهما لا اجتماع الأمرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخير منهما بأن يتفقا أو من
 هما وهذا الخيار على التراخي كخيار الرجوع في الهبة لكن إذا طالها الزوج كلفت الاختيار ولا يعين
 ج في طلبه مينا ولا قيمة لأن التعيين ناقص تفويض الأمر إليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة
 ها (ومتى رجع بقيمة) لزيادة أو نقص أولهما أو زوال ملك (اعتبر الأقل من) وقت (إسداق إلى) وقت

فلو زاد بعده فله ولو فارق
 بعد تلفه فنصف بدله أو
 تعينه بعد قبضه فان
 قطع به وإلا فنصف بدله
 سليما أو قبله فله نصفه
 بلا أرض وبنصفه إن
 عيبه أجنبي أو زيادة
 منفصلة فهي لها أو
 متصلة خيرت فان شحت
 فنصف قيمة بلا زيادة
 وان سمحت لزمه قبوله
 أو زيادة ونقص ككبر
 عبد ونخلة وحمل وتعلم
 صنعة مع برص فان
 رضيا بنصف العين والا
 فنصف قيمتها وزرع
 أرض نقص وحرثها
 زيادة وطلع نخل زيادة
 متصلة وان فارق وعليه
 ثمر مؤبر لم يلزمها قطعها
 فان قطع فنصف النخل
 ولورضى بنصفه وتبقية
 الثمر إلى جذاه أجزرت
 وبصير النخل يدها
 ولورضيت به فله امتناع
 وقيمة ومتى ثبت خيار
 ملكا فنصفه باختيار ومتى
 رجع بقيمة اعتبر
 الأقل من إسداق إلى

(قبض) لان الزيادة على قيمة وقت الإصداق حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به هو ما في التبيه وغيره وهو الوافق للتعليل والامر في البيع والشحن والذي عبر به الأصل كالروضة وأصلها الأقل من يومى الإصداق والقبض (ولو أصدق تعليمها) قرأنا أو غيره بنفسه (وفارق قبله تعذر) تعليمها قال الراجح وغيره لأنها صارت محرمة عليه ولا يؤمن الوقوع في التهمة والحلوة المحرمة لوجوزنا التعليم من وراء حجاب من غير خلوة وليس سماح الحديث كذلك فإننا لو لم نجوزه لصاع والتعليم بدل يعدل اليه انتهى وفرق بينها وبين الأجنبية بأن كلا من الزوجين قد تعاقت آماله بالأخر وحصل بينهما نوع ود قهوت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الأجنبية فان قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وحمل السبكي وغيره التعليم الذي يبيح النظر على التعليم الواجب كقراءة الفاتحة فما هنا محله في غير الواجب وأفهم تعليمهم السابق أنها لو لم تحرم الخلوة بها كأن كانت صغيرة لا تشتهى أو صارت محرمة برضاع أو نكحها ثانيا لم يتعذر التعليم وبه جزم البلقيني ولو أصدقها تعليم آيات يسيرة يمكن تعليمها في مجلس بحضور محرم من وراء حجاب لم يتعذر التعليم كما نقله السبكي عن النهاية وهو به وخرج تعليمها تعليم عبدها وتعليم ولدها الواجب عليها تعليمه فلا يتعذر التعليم فتعبرى بذلك أولى من قوله تعليم قرآن (ووجب) بتعذر التعليم (مهر مثل) إن فارق بعد وطاء (أو نصفه) إن فارق لا بسببها قبله ولو فارق بعد التعليم وقبل الوطاء رجع عليها بنصف أجره التعليم أمال أصدق التعليم في ذمته وفارق قبله فلا يتعذر التعليم بل يستأجر نحو امرأة أو محرم يعلمها السبكي إن فارق بعد الوطاء والنصف إن فارق قبله (ولو فارق) لا بسببها قبل وطاء وبه قبض صداق (وقدر الملكها عنه كأن وهبته) وأبيضته (له فله نصف بدله) من مثل أو قيمة لأنه إذا تعذر الرجوع الى المستحق قبله ولأنه في المثال ملكه قبل الفراق من غير جهته (فان عاد) قبل الفراق إلى ملكها (تعلق) الزوج (بالمين) لوجودها في ملك الزوجة وفارق عدم تعلق الوالد بها في نظيره من الهبة لولده بأن حق الوالد انقطع بزوال ملك الولد وحق الزوج لم ينقطع بدليل رجوعه إلى البدل (ولو وهبته) وأبيضته (النصف فله نصف الباقي ورابع بدل كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فيشيع فيها آخر جهته وما أبقته (ولو كان) الصداق (دينا فأبرأته) منه ولو وهبته له ثم فارق قبل وطاء (لم يرجع) عليها بشيء بخلاف هبة العين والفرق أنها في الدين لم تأخذ منه مالا ولم تحصل على شيء بخلافها في هبة العين (وليس لولى عفو عن مهر) لمولته كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى : إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، هو الزوج لتمككه من رفعها بالفرقة فيعفو عن حقه ليس لها كل المهر لا لولى إذ لم يبق بعد العقد عقدة .

قبض ولو أصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه ولو فارق وقد زال ملكها عنه كأن وهبته فله نصف بدله فان عاد تعلق بالعين ولو وهبته النصف فله نصف الباقي ورابع بدل كله ولو كان ديناً فأبرأته لم يرجع وليس لولى عفو عن مهر .
(فصل) لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط متعة بفراق لا بسببها أو بسببها أو ملكه أو موت

(فصل) في المتعة ، وهي مال يجب على الزوج دفعه لامرأته لفراقه إياها بشروط كالتالي : يجب عليه (زوجة لم يجب لها نصف مهر فقط) بأن وجب لها جميع المهر أو كانت مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح (متعة بفراق) أما في الأولى فبعدم ولل المطلقات امتناع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتعن ولأن المهر في مقابلة منفعة بعضها وقد استوفى الزوج فتجب للإعاش متعة وأما في الثانية فلنقله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن ، ولأن المفوضة لم تحصل لها شيء فيجب لها متعة للإعاش بخلاف من وجب لها النصف فلامتعة لها لانه لم يستوف منفعة بعضها فيكفي نصف مهرها للإعاش ولأنه تعالى لم يجعل لها سواه بقوله : فنصف ما فرضتم ، هذا إن كان الفراق لا بسببها أو بسببها أو ملكه) لها كرده وإسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها بفعلها ففعلت ووطأ أيه أو ابنة لها بسببها (أو موت) لها أو لأحدها فان كان بسببها كملكها له ورددتها وإسلامها وفسخها بعينه وفسخه بعينها أو بسببها كردها معا أو بملكها بشرأ أو غيره أو بموت فلامتعة لها ووطأ أم لا وكذا لو ميبها معا والزوج

صغير أو مجنون وذلك لا تنفاه الإباحش ولأنها في صورة موته وحده مستفجة لاستوحشة ولا فرق في وجوب
 التعة بين السلم والدمي والحرو والعبد والسلمة والذمية والحرة والأمة وهي لسيد الأمة وفي كسب العبد وقولي
 أو بسببها إلى آخر من زيادتي والواجب فيها ما يترضى الزوجان عليه (وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما)
 أو ما قيمته ذلك وأن لا تبلغ نصف المهر وعبر جماعة بأن لا تزاد على خادم فلا حد للواجب وقيل هو أقل
 ما يتمول وإذا تراخى شيء فذلك (فإن تنازعا) في قدرها (قدرها قاض) باجتهاده (ب) قدر (حالمها) من
 يساره وإعساره ونسبها وصفاتها لقوله تعالى : ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف .
 (فصل) في التحالف إذا وقع اختلاف في المهر السمي . لو (اختلفا) أي الزوجان (أو وراثتها) أو
 وارث أحدهما (والآخر في قدر مسمى) كأن قالت تكحتني بألف فقال بخمسائة (أو) في (صفته) (أو)
 الشاملة لجنته كأن قالت بألف دينار فقال بألف درهم أو قالت بألف صحيفة فقال بألف مكسرة (أو)
 في (تسمية) كأن ادعت تسمية قدر فأنكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فأنكرتها
 والسمي أكثر من مهر المثل في الأولى وأقل منه في الثانية ولا يئنه لواحد منهما أول لكل منهما بينة وتعارضتا
 (محالفا) كافي البيع في كيفية البين ومن يبدأ به لكن يبدأها بالزوج لقوة جانبه بعد التحالف لبقاء البضع
 له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعده فيحلفان على البت إلا الوارث في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعدة في
 الخلاف على فعل الغير (كزوج ادعى مهر مثل وولي صغيرة أو مجنونة) ادعى (زيادة) عليه فإنها يتحالفان
 كل من فلو كملت الصغيرة أو المجنونة قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة العاقلة
 حلفت دون الولي (ثم) بعد التحالف (يفسخ السمي) على ما صرف في البيع في أيهما يفسخانه أو أحدهما أو
 الحاكم ولا يفسخ التحالف (ويجب مهر مثل) وإن زاد على ما ادعت الزوجة أما إذا ادعى الزوج دون مهر
 المثل أو فوقه فلا تحالف ويرجع في الأولى إلى مهر المثل لأن نكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقضيه وفي
 الثانية إلى قول الزوج لأن التحالف فيها يقتضى الرجوع إلى مهر المثل وتعبيري باختلافهما في التسمية أهم
 من قوله ولو ادعت تسمية فأنكرها محالفا وتقيدي دعوى الزوج بمهر المثل والولي بزيادة من زيادتي (ولو)
 ادعت نكاحا ومهر مثل) بأن لم تجر تسمية صحيفة (فأقرب للنكاح فقط) أي دون المهر بأن أنكره أو سكنت
 عنه وذلك بأن نفي في العقد أو لم يذكر فيه (كلف بيانا) للمهر لأن النكاح يقضيه (فإن ذكر قدرا وزادت)
 عليه (محالفا) وهو اختلاف في قدر مهر المثل (أو أصغر) على إنكاره (حلفت) يمين الرد أنها تستحق عليه
 مهر مثلها (وقضى لها) به (ولو أثبتت) بإقراره أو بينة أو يمينها بعد نكوله (أنه نكحها أمس بألف واليوم
 بألف) وطالبته بالثنتين (لزمها) لإمكان صحة العقدين كأن يتخللها مخلع ولا حاجة إلى التعرض له ولا للوطء في
 الدعوى (فإن قال لم أطأ) فيهما أو في أحدهما (صدق يمينه) لموافقته للأصل (وتشطر) ما ذكر من الألفين
 أو من أحدهما لأن ذلك فائدة تصديقه (أو) قال (كان الثاني تجديدا) للأول لا عقدا ثانيا (لم يصدق) لأنه
 خلاف الظاهر نعم له تحليفها على نفي ذلك لإمكانه .

وسن أن لا تنقص عن
 ثلاثين درهما فإن
 تنازعا قدرها قاض
 بحالمها .

(فصل) اختلفا أو
 وراثتها أو وارث
 أحدهما والآخر في قدر
 مسمى أو صفته أو
 تسمية تحالفا كزوج
 ادعى مهر مثل وولي
 صغيرة أو مجنونة زيادة
 ثم يفسخ السمي ويجب
 مهر مثل ولو ادعت
 نكاحا ومهر مثل فأقر
 بالنكاح فقط كلف بيانا
 فإن ذكر قدرا وزادت
 تحالفا أو أصغر حلفت
 وقضى لها ولو أثبتت
 أنه نكحها أمس
 بألف واليوم بألف
 لزمها فإن قال لم أطأ
 صدق يمينه وتشطر
 أو كان الثاني تجديدا
 لم يصدق .

(فصل) في الوليمة سنة
 والإجابة لعرس فرض
 عين ولغيره سنة ،

(فصل) في الوليمة من الولم وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس وإملاك
 أو غيرها لكن استعملها مطلقا في العرس أشهر وفي غيره تقييد فيقال وليمة ختان أو غيره (الوليمة)
 لعرس وغيره (سنة) لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد أوم على بعض نسائه بمدن من شعير وعلى
 صفية بتمر وسمن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أوم ولو بشاة رواها البخاري والأمر في
 الأخير للندب قياسا على الأضحية وسائر الولائم وأقلها للمتمكن شاة ولغيره ما قدر عليه والمراد أقل الكمال شاة
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أوم من الطعام جاز» (والإجابة لعرس) بضم العين مع ضم الراء وإسكانها والمراد الإجابة
 لوليمة الدخول (فرض عين ولغيره سنة) لخبر الصحيحين إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شر

الطعام طعام الولية تدعى لها الأغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الشورى قوله قال أبو الوليد
وليمة العرس لأنها المهدوة عندهم وحمل خبر أبي داود إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره على
الندب في وليمة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذكر حكم وليمة غير العرس من زيادتي وإنما يجب الإجابة
أو تسن (بشرط منها إسلام مدعو) فينتفى طلب الإجابة مع الكافر لا تغافل للوادة منه. نعم تسن لمسلم
دعاه ذي لكن سنه له دون سنه في دعوة مسلم (وعصوم) للدعوة بأن لا يخص بها الأغنياء ولا غيرهم بل
يم عند تمكنه عشرته وأجيرانه أو أهل حرفه وإن كانوا كلهم أغنياء لخبر بشر الطعام فالشرط أن لا يظهر
من قصد التخصيص (وأن يدعو مدينا) بنفسه أو نائبه بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو (و) أن
يدعوه (العرس في اليوم الأول) فلو أولم ثلاثة أيام فآكثر لم تجب الإجابة إلا في الأول (وتسن لها) أي
للعرس وغيره (في الثاني) لكن دون سنه في اليوم الأول في غير العرس (ثم تكراه) فبإيمانه في أبي
داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال «الولية في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومهمة»
(وأن لا يدعوه لنحو خوف) منه كقطع في جاهه فإن دعاه لشيء من ذلك لم تلزمه الإجابة (و) أن لا يندر
كأن لا يدعوه آخر (فإن دعاه آخر قدم الأسيق ثم الأقرب رحا ثم دارا ثم يفرغ (و) كأن (لا يكون
ثم من يتأذى به أو تصعب مجالسته) كالأرذل فلان كان ثم شيء من ذلك اتقى عنه طلب الإجابة لما فيه من
التأذي أو الضمان (ولا) ثم (منكر) ولو عند الدعوى قطر (كفرش محرمة) لكونها حريرا والولية
للرجال أو كونه منصوبة أو نحو ذلك (وصور حيوان مرفوعة) كأن كانت على سقف أو جدار أو ثياب
سليوسة أو وسادة منصوبة هذا (إن لم يزل) أي للسكر (به) أي بالدعوى وإلا وجبت أو سفت إجابته
إجابة للدعوة وإزالة للسكر وخرج بما ذكر صور حيوان ميسوسة كأن كانت على بساط يداس أو غناد
يتكأ عليها أو مرفوعة لكن قطع رأسها وصور شجر وشمس وقر فلا تمنع طلب الإجابة فإن ما يداس
منها ويطرح مبان مبتدل وغيره لا يشبه حيوانا في مروج بخلاف صور الحيوان المرفوعة فإنها تشبه الأضنام
وقولي منها مع ذكر الشرط الأول والثالث وسن الإجابة في اليوم الثاني من زيادتي وتعبيري بصوم وبمحرمة
أعم وأولى من تعبيره بأن لا يخص الأغنياء وبمجرى وتعبيري بأن لا يندر مع التخييل له بما بعده وأولى من
اقتصاره على ما بعده إذ لا ينحصر الحكم فيه إذ مثلان لا يكون للدعوى قاضيا ولا معذورا بما يخص في
ترك الجماعة أو نحو ذلك كأن يكون الداعي أكثر ماله حرام (وحرم تصوير حيوان) ولو على أرض قال
التنولي ولو بالأرأس خبر البخاري «أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور» ويستثنى لخب
البنات لأن عائشة كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكته تدرين أمر التربية
(ولا تسقط إجابة بصوم) خبر مسلم «إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما
فليصل» أي فليدع بدليل رواية فليدع بالبركة وإذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول إني صائم (فإن شق
على دواع صوم نفل) من اللدعو (فالفطر أفضل) من إتمام الصوم وإلا فالإتمام أفضل أما صوم الفرض
فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كندر مطلق ويسن للمفطر الأكل وقيل يجب وصحه النووي في شرح
مسلم وأقله لقمة (ولضيف أكل مما قدمه بلا لفظ) من مضيغه اكتفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من
السقايات في الطرق (إلا أن ينتظر) الداعي (غيره) فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظا وهذا من
زيادتي وخروج بالأكل مما قدمه غيره فلا يأكل من غير ما قدمه ولا يتصرف فيما قدمه لغيره لأنه
المأذون فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا هرة وله أن يلتم منه غيره من الأضياف إلا أن يفاضل المضيف
طعامهما فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه (وله أخذ ما يلتم رضاه به) لا إن شك قال النزالي وإذا علم
رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرقة فلا يأخذ إلا ما خصه أو يرضون به عن طوع لا عن حياء وأما التظفل

بشروط منها إسلام
داع ومدعو وعموم
وأن يدعو مدينا
ولعرس في اليوم الأول
وتسن لها في الثاني ثم
تكراه وأن لا يدعوه
لنحو خوف ولا يندر
كأن لا يدعوه آخر ولا
يكون ثم من يتأذى به
أو تصعب مجالسته ولا
منكر كفرش محرمة
وصور حيوان مرفوعة
إن لم يزل به وحرم
تصوير حيوان ولا
تسقط إجابة بصوم فإن
شق على دواع صوم نفل
فالفطر أفضل ولضيف
أكل مما قدمه بلا لفظ
إلا أن ينتظر غيره وله
أخذ ما يلتم رضاه به

وهو حضوره ليعود بغير إذن فحرام إلا أن يعلم رضارب الطعام لصدقة أو مودة وصرح جماعة منهم للاوردي
 بتحريم الزيادة على قدر الشبع ولا تضمن قال ابن عبد السلام وإنما صرحت لأنها مؤذية للزواج (وحل شر نحو
 سكر) كدنانير ودرام ولوز وجوز وتمر (في إملاك) على المرأة للزواج (و) في (ختان) وفي سائر الولائم
 فيما يظهر عملا بالعرف وذكر الختان من زيادتي (و) حل (التقاطه) لذلك (وركها) أي شر ذلك والتقاطه
 (أولى) لأن الثاني يشبه النهي والأول تسبب إلى ما يشبهها نعم إن عرف أن النار لا يؤثر بعضهم على بعض
 ولم يفتح الالتقاط في مروءة المتقط لم يكن الترك أولى وذكر أولوية ترك النثر من زيادتي ويكره أخذ النثار
 من الهواء بإزار أو غيره فإن أخذه أو التقطه أو بسط حجره له فوق فيه ملكه وإن لم يسط حجره لم
 يملكه لأنه لم يوجد منه قصد ملك ولا فصل نعم هو أولى بمن غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من
 حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو قضه فهو كما لو وقع على الأرض .

(كتاب القسم)

يفتح القاف (والنشوز) وهو الخروج عن الطاعة (بجب قسم زوجات) ولو كن إماء فلا دخل لإماء غير
 زوجات في إيمان كن مستوليات قال تعالى فإن خفتم أن لا تعدوا أو واحدة أو ما ملكت أيمانكم أشعر ذلك بأنه
 لا يجب المدل الذي هو فائدة القسم في ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لكنه يسن كي لا يفتد بعض الإماء على
 بعض هذا إن (بات عند بعضهن) بقرعة أو غيرها وسيأتي وجوبها لذلك (فيأزمه) قسم (لن بق) منهن
 (ولو قام بهن عند كرض وحيض) ورتق وقرن وإحرام لأن التصود الأنس لا الوطء وذلك بأن يبيت
 عند من بقي منهن تسوية بينهن ولا تجب التسوية بينهن في التمتع بوطء وغيره لكنها تسن واستثنى من
 استحقاق الرقبة القسم ما لو صافر بنسائه فتخلفت واحدا لرض فلا قسم لها وإن استحققت النفقة صرح
 به للاوردي (لا) إن قام بهن (نشوز) وإن لم يحصل به إثم كجنونة فمن خرجت عن طاعة زوجها كأن
 خرجت من مسكنه بغير إذن أو لم تفتح له الباب ليدخل أو لم تمكنه من نفسها لاستحقاق قسمها كما لاستحقاق نفقة
 وإذا عادت للطاعة لاستحقاق قضاء الذي عليه القسم كل زوج عاقل أو سكران ولو مرافقا أو سفيا فإن جار
 المراهق فالإثم على وليه وفي معنى الناشزة المعتدة والصغيرة التي لا تطبق الوطء (وله إعراض عنهن) بأن
 لا يبيت عندهن لأن البيت حقه فله تركه (ومن أن لا يعظمن) بأن يبيت عندهن ويحسبن (كواحدة)
 ليس تحت غيرها فله الإعراض عنها ويسن أن لا يعظمن أو أدنى درجاتها أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة
 اعتبارا بمن له أربع زوجات والتصریح بالسن في الواحدة من زيادتي (والأولى له أن يدور عليهن) اقتداء
 به ^{بالمك} وصونا لمن عن الخروج فظلم أن له أن يدعوهن لمسكنه إن انفرد بمسكن (وليس له أن
 يدعوهن لمسكن إحداهن) إلا برضاها كما زدت بعد في هذا ما فيه من الشقة عليهن وتفضيلها عليهن ومن
 الجمع بين ضرات بمسكن واحد بغير رضاهن (ولا) أن (بجمعهن) ولا زوجة وسرية كما في البحر وغيره
 (مسكن إلا برضاهن) لأن جمعهن فيه مع تباعضهن بوله كثرة الخاصمة ونشوز العشرة فإن رضين به جاز
 لكن يكره ووطء إحداهن بحضرة البقية لأنه بعيد عن الروءة ولا يلزمها الإجابة إليه ولو كان في دار حجر
 أو سفلى وعلو جاز إسكانهن من غير رضاهن إن تميزت للرافق ولاقت الساكن بهن (ولا) أن (يدعو بعضا
 لمسكنه وبعضى لبعض) آخر لما فيه من التخصيص للوحش (إلا به) أي برضاهن (أو بقرعة) وهما من زيادتي (أو
 غرض) كقرب مسكن من بعضي إلهادون الأخرى أو خوف عليها دون الأخرى كأن تكون شابة والأخرى
 عجوزا فلا ذلك للشقة عليه في مضيه للبعيدة وخوفه على الشابة ويلزم من دعاها الإجابة فإن أبت بطل حقها
 (والأصل) في القسم لمن عمله نهار (الليل) لأنه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أول (تبع) لأنه وقت
 العاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا قال وجلنا الليل لباسا وجلنا

وحل شر نحو سكر في
 إملاك وختان والتقاطه
 وتركها أولى .

(كتاب القسم)

(والنشوز)

يجب قسم زوجات بات
 عند بعضهن فيأزمه لن
 بقي ولو قام بهن عند
 كرض وحيض لا نشوز
 وله إعراض عنهن ومن
 أن لا يعظمن كواحدة
 والأولى أن يدور عليهن
 وليس له أن يدعوهن
 لمسكن إحداهن ولا
 يجمعهن بمسكن إلا
 برضاهن ولا يدعو بعضا
 لمسكنه وبعضى لبعض
 إلا به أو بقرعة أو
 غرض والأصل الليل
 والنهار تبع

التهار معاشا (و) الأصل في القسم (من عمله ليلا) تكارس (التهار) لأنه وقت سكنه والليل تبع لأنه وقت معاشه (ولسافر وقت زوله) ليلا كان أو نهارا لأنه وقت خلوته وهذا من زيادتي (وله) أي للزوج (دخول في أصل) لو ائحة (على) زوجة (أخرى لضرورة) لا غيرها (كمرضها المخوف) ولو ظنا قال الغزالي أو احتمالا فيجوز دخوله ليتبين الحال للمدعي (و) له دخوله (في غيره) أي غير الأصل وهو التبع (لحاجة) ولو غير ضرورة (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير وطء فيه) أي في دخوله في غير الأصل أما بوطء فيحرم لقول عائشة: كان النبي ﷺ يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أي وطء رواءه أبو داود والحاكم وصحح إسناده (ولا يطيل) حيث دخل (مكة فإن أطاله قضى) كما في التذنب وغيره وقضية كلام الأصل كالرخصة وأصلها خلافه فإذا دخل في الأصل وقد حمل الأول على ما إذا أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه فيها فإن لم يطل مكة فلا قضاء وإن وقع وطء لم يقضه وإن طال المكث لتعلقه بالنشاط (كدخوله بلا سبب) أي تعدياً فإنه يقضى إن طال مكثه ويعصى بذلك وهذا الشرط من زيادتي (ولا تجب تسوية في إقامة في غير أصل) لتبعيته للأصل وتعميري بالأصل وغيره أعم من تعبيره بالليل والنهار (وأقل) نوب (قسم) وأفضله لمن عمله نهارا (ليلة) فلا يجوز بيعضا ولا بها وبعض أخرى لما في التبويض من تشويش العيش وأما إن أفضله ليلة فللقرب العهد به من كلهن (ولا يجاوز ثلاثا) غير رضاهن لما في الزيادة عليها من طول العهد بهن (وليقرع) وجوبا عند عدم إذنهن (للابتداء) بواحدة منهن فإذا خرجت القرعة لواحدة بدأ بها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الأخريين فإذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج إلى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة لا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الثلاث فإذا تمت أقرع للابتداء (وليسوا) بينهن وجوبا في قدر نوبتهن حتى بين المسلمة والذمية (لكن لحرمة مثلها غيرها) ممن فيها رقى كما رواه الدارقطني عن علي في الأمة ولا يعرف له مخالف ويقاس بها المبيضة فالحرمة ليلتان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيرها ليلتان أو ليلة ونصف وإنما تستحق غير الحرمة القسم إذا استحصت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج ليلا ونهارا كالحرة، وتعميري غيرها أعم من تعبيره بالأمة (ولجديدة بكر) بمعنىها للتقدم في استئذانها (سبع و) لجديدة (ثيب ثلاث ولاء بلا قضاء) للأخريات فهما لخير ابن جبان في صححه: سبع للبكر وثلاث للثيب، وفي الصحيحين عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم والعدد المذكور واجب على الزوج لتزول الحشمة بينها ولهذا سوى بين الحرمة وغيرها لأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والإيلاء وزيد للبكر لأن حياها أكثر، وقولي ولاء من زيادتي واعتبر لأن الحشمة لا تزول بالمفرق (وسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء) للأخريات (وسبع به) أي بقضاء لهن كما فعل ﷺ بأمة سلمة رضي الله عنها حيث قال لها إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الأول بلا قضاء وإلا لقال وثلثت عندهن كما قال وسبعت عندهن رواه مالك وكذا مسلم بمعنىها (ولا قسم لمن سافرت لأمه بلا إذن) منه ولو لغرضه (أو به) أي بإذنه (لا لغرضه) هو أعم مما ذكره كحج وعمرة وتجارة بخلاف سفرها معه ولو بلا إذن إن لم ينهها أولا معه لكن بإذنه لغرضه فيقضى لها ما فاتها (ومن سافر لنقلة لا يصحب بعضهن) ولو بقرعة (ولا يخلفهن) حذرا من الإضرار بل ينقلهن أو يطلقهن أو يتقل بعضا ويطلق الباقي فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للتخلفات وقولي ولا يخلفهن من زيادتي (أو) سافر ولو سافرا قصيرا (لغيرها) أي لغير نقلة سفرها (مباحا حل) له (ذلك) أي أن يصحب بعضهن وأن يخلفهن لكن (بقرعة في الأولى) للاتباع رواه الشيخان (وقضى مدة الإقامة) بقيد زده بقولي (إن ساكن) فيها

ولن عمله ليلا التهار
ولسافر وقت زوله وله
دخول في أصل على
أخرى لضرورة
كمرضها المخوف وفي
غيره لحاجة كوضع
متاع وله تمتع بغير
وطء فيه ولا يطيل
مكثه فإن أطاله قضى
كدخوله بلا سبب ولا
تجب تسوية في إقامة
في غير أصل وأقل قسم
وأفضله ليلة ولا يجاوز
ثلاثا ويقرع للابتداء
وليسوا لكن لحرمة
مثلا غيرها ولجديدة
بكر سبع وثيب
ثلاث ولاء بلا قضاء
وسن تخيير الثيب بين
ثلاث بلا قضاء وسبع
به ولا قسم لمن سافرت
لامه بلا إذن أو به
لغرضه ومن
سافر لنقلة لا يصحب
بعضهن ولا يخلفهن
أو لغيرها مباحا حل
ذلك بقرعة في الأولى
وقضى مدة الإقامة
إن ساكن

مصحوبته) بخلاف ما اذا لم يسأ كتبها وهو ظاهر وبخلاف مدة سفره ذهابا وإيابا إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم حتى بعد عوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولأن المصحوبة معه وإن فازت بصحبته فقد تمت بالسفر ومشاقه وخرج زيادتي مباحا غيره فلا يحل له أن يسافر بواحدة منهن فيه مطلقا فان سافر بها ربه القضاء للمتخلفات والمراد بالإقامة امر في باب القصر فتحصل عند وصوله مقصده ببيتها عنده أو قبله شرطه فان أقام في مقصده أو غيره بلانية وزاد على مدة المسافر في قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من قسم لمن يأتي (فللزواج رد) بأن لا يرضى بذلك لان التمتع بها حقه فلا يلزمه تركه (فان رضى به ووهبته مينة) منهن (بات عندها) وإن لم يرض بذلك (ليتيهما) كل ليلة في وقتها متصلتين كاتتا أو منفصلتين كما على صلى الله عليه وسلم لما وهبت سودة نوبتها لما شاة كافي الصحيحين فلا يوالى المنفصلتين للالتياخر حق التي بينهما ولأن الواهبة قد ترجع بين اليلتين والولاء يفوت حق الرجوع عليها لكن قيده ابن الرفعة أخذا من التعليل بما إذا تأخرت ليلة الواهبة فان تقدمت وأراد تأخيرها جاز قاله ابن القيب وكذا تأخرت فأخر ليلة الموهوبة اليها برضاها عسك هذا التعليل وهذه الهبة ليست على قواعد الهبات ولهذا لا يشترط رضا لو هوب لها بل يكفي رضا الزوج لأن الحق مشترك بينه وبين الواهبة (أو) وهبته (لمن أو أسقطته) والثاني من زيادتي (شوي) بين الباقيات فيه ولا يخص به بعضهن فتجعل الواهبة كالمدمومة (أو) وهبته (له فله تخصيص) الواحدة بنوبة الواهبة ولا يجوز للواهبة أن تأخذ بحقها عوضا فان أخذته لزمها رده واستحقت لقضاء والواهبة الرجوع متى شاءت ومتى فات قبل علم الزوج به لا يقضى .

مصحوبته ومن وهبت
حقها فللزواج رد فان
رضى به ووهبته لمينة
بات عندها لتيتهما
أو لمن أو أسقطته سوى
أوله فله تخصيص .

(فصل) ظهر أمانة
نشوزها وعظ أو علم
وعظ وهجر في مضجع
وضرب بأن أفاد فلو
منها حقا كقسم أزمه
قاضي وفاءه أو أذاه بلا
سبب نهاه ثم عزره أو
ادعى كل تعدى صاحبه
منع الظالم بخبر ثقة فان
اشتد شقاق بعث لكل
حكما برضاها وسن من
أهلها

(فصل) في حكم الشقاق بالتعدى بين الزوجين وهو إيمان أحدهما أو منهما . فلو (ظهر أمانة نشوزها) فولا كان نجيها بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كان يمد منها إعراضا وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه (وعظ) بها بلا هجر وضرب فلعلمها تبدى عذرا أو توب عما وقع منها بغير عذر والوعظ كأن يقول لها اتقى الله في الحق الواجب لي عليك واحذري العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم (أو علم) نشوزها (وعظها) (وهجرها) (في مضجع وضربها) وإن لم يتكرر النشوز (إن أفاد) الضرب قال الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم كافي قوله تعالى فمن خافهن من موص جفا أو إنما وتقسيد الضرب بالإفادة من زيادتي فلا يضرب إذا لم يبدك لا يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها ومالك ومع ذلك فالأولى العفو وخرج بالمضجع الهجر في الكلام فلا يجوز فوق ثلاثة أيام ويجوز فيها للخبر الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث لكن هذا كما قال جمع محمول على ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فان قصد به ردها عن العصية وإصلاح دينها فلا تجريم ولعل هذا مرادهم إذ النشوز حينئذ عذر شرعي والهجر في الكلام له جائز مطلقا ومنه هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه ونهيه الصحابة عن كلامهم ولو ضربها وادعى أنه بسبب نشوز وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والنبى يقوى في ظنى أن القول قوله لأن الشرع جعله وليا في ذلك (فلو منعها حقا كقسم) ونفقة (أزمه قاضي وفاءه) كسائر المستحقين من أداء الحقوق (أو أذاه) يشتم أو نحوه (بلا سبب نهاه) عن ذلك وإنما لم يعززه لأن إساءة الخلق تسكر بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على النهى لعل الحال يلبث بينهما (ثم) إن عاد إليه (عززه) بما يراه إن طلبته (أو ادعى كل) منهما (تعدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بخبر ثقة) خير بهما من عوده الى ظله فان لم يمتنع أحال بينهما الى أن يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بأن داما على التساب والتضارب (بعث) القاضي وجوبا (لكل) منهما (حكما برضاها وسن) كونهما (من أهلها) لينظرا في أمرها بعد اختلاء حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهم في ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا إن عسر الإصلاح على ما يأتي آية

وهما وكيلان لها فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها يبذل وقبول (كتاب الخلع) هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصح من عبد ومجور بسفه ويدفع عوض لملك أمرها وفي الملتزم

[مسئلة : في الخلع وتخليصه من الطلاق الثلاث] هو جائز أي نافذ ولو في حال الوفاق وطى غير الصداق ولو أكثر منه ولكن تكره الزيادة عليه كافي الإحياء نعم هو مكروه إلا عند الشقاق أو خوف تقصير من أحدهما في حق الآخر أو كراهة الزوجة للزوج نحو سوء خلقه أو دينها أو كراهته لإيهاها لزمانها أو نحوها من المحرمات أو للتخلص من وقوع الثلاث أو التنتين بالفعل فيما لو حلف بالطلاق ثلاثا أو اثنتين من موطوءة على فعل ما لا بد منه أي على تركه فخلع ثم فعل المحلوف عليه وفي التخلص به فما لو كان المحلوف عليه مقيدا بمدة كأن حلف لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر ثم خالع قبل فراغه اضطراب قوى بين التأخرين والذي صوبه ابن الرضا ثانيا وقال شيخ معاينا إن الأوجه عدة التخلص بل ينظر فإن لم يفعل حتى (٣٦) مضى الشهر تبين حثه قبيل الخلع وبطلان الخلع ويؤيده الحث فما لو حلف

وإن ختم شقاق بينهما فإن اختلف رأى الحكمين بث القاضى آخرين ليجتمعا على شيء والتصريح بسن كونهما من أهل الزوجين من زيادتي واعتبر رضاها لأن الحكمين وكيلان كاتلت (وهما وكيلان لهما) لاحقا كان من جهة الحاكم لأن الحال قد يؤدي إلى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها يبذل) للمعوض (وقبول) للطلاق به ويفرقان بينهما إن رآه صوابا فان لم يرضا يعشما ولم يتفقا على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى للظلم حقه ولا يكفي حكم واحد ويشترط فيهما إسلام وحرية وعدالة واهتداء إلى المقصود من عشماله وإنما اشترط فيهما ذلك مع أنهما وكيلان لتعلق وكالتهما بنظر الحاكم كافي أميته ويسن كونهما ذكرا.

(كتاب الخلع)

بضم الحاء من الخلع بفتحها وهو الزرع لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال تعالى: هن لباس لكم وأتم لباس لهن. فكأنه بفارقة الآخر زرع لباسه والأصل فيه قبل الإجماع آية فان طين لكم عن شيء منه نفسا والأمر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله له اقبل الحديقة وطلقها تطليقة (هو فرقة) ولو بلفظ مفاداة (عوض) مقصود راجع (لجهة زوج) هذا القيد من زيادتي فيشمل ذلك رجوع المعوض للزوج وليسده ومالو خالعت بما ثبت لها عليه من قود أو غيره فهو أعم من قول الروضة كأصلها يأخذ الزوج (وأركانها) خمسة (ملتزم) لمعوض (بضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصح من عبد ومجور) عليه (بسفه) ولو بلا إذن ومن سكران لا من صبى ومجنون ومكروه كسبائي (ويدفع عوض لملك أمرها) من سيد وولى أو لها ياذنه ليرأ الدافع منه نعم ان قيد أحدها بالطلاق باللفظ له كأن قال إن دفعت لي كذا لم تطلق إلا بالدفع إليه وتبرأ به وخرج بمالك أمرها للسكاتب فيدفع المعوض له ولو بلا إذن لأنه مستحل ومثله البعض الهيا إذا خالع في نوبته (و) شرط (في الملتزم) قابلا كان أو ملتصقا فهو أعم من تعبيرة

ليأكلن ذال الرغيف غدا فتلف في الغد بعد تمكنه من أكله أو أتلفه قبل التمكن أي لا قبل القدر والحث يكون إذا مضى من القدر ما يسع الجبر وفيما لو حلف ليشرى من ماء هذا الكوز فانصب بعد التمكن من شربه وقبل لو حلفت أنها تصلى اليوم الظهر فحاضت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تفعل ولا يخالفه ما قاله الشيخان فيما لو قال إن لم أخرج الليلة من هذه الدار فأنت طالق فخالع مع أجنبي من الليل وجدد النكاح ولم يخرج أنه لا يحث لأن الليل كله

محل اليمين فلم يعرض وهي زوجته وفيما لو كان معه فتاحان فقال لزوجته إن لم تأكلى هذه الفتاحة اليوم فأنت طالق ولأمته إن لم تأكلى هذه الأخرى فأنت حرة فاشتبهتا أنه يتخلص بأن يخلعها ذلك اليوم ثم يعيدها ويبيع الأمة ثم يشتريها أي ولو بعد التمكن من الأكل فيهما وذلك لما فرق به السبكي بين إن لم أفضل ولأفضلن بأن الأول تعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر فإذا صادفها الآخر باننا لم نطلق كافي فرعى الشيخين إذ ليس ليمين هنا إلا جهة حث فاذا فعل لا تقول بر بل لم يحث لعدم شرطه وأما لأفضلن كافي مستلثنا فالفعل مقصود وهو إثبات جزئي وله جهة بر وهي فعله وجهة حث بالسلب السكبي الذي هو تقيضه والحث بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزمه وفوته بخلع من جهته حث لتفوتته البر باختياره وعليه فالصينغ أربع اثنتان يفيد فيها الخلع وهما الحلف على النقي كالأفضل والحلف على الإثبات معلقا بما لا إشعار له بالزمان كإن لم أفضل كذا واثنتان لا يفيد فيها وهما الحلف على الإثبات معلقا بما يشتر بالزمان كإن لم أفضل كذا والحلف بلا أفضلن وهو ما قال السبكي وقياس هذا أنه إذا كان التعليق في أكل الرغيف بالصيغة المذكورة بأن قال إن لم آكل هذا الرغيف غدا فأنت طالق فأتلفه أو تلف بعد التمكن من أكله من قبل فراغ

بالقابل

إطلاق تصرف مالي فلو اختلعت أمة بلا إذن سيد بعين بانت بمهر مثل في ذمتها أو بدين فيه تبين أو بإذنه فإن أطلقه وجب مهر مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين عينه تمنت أو محجورة بسفه طلقت رجياً أو مرضية مرض موت صح وحسب من الثلث زائد على مهر مثل وفي البضع ملك زوج له فيصح في رجعية وفي العوض صحة إصداقه فلو خالها بما سدا (٦٧) يقصد بانت بمهر مثل أو لا يقصد فرجعي

ولها توكيل فلو قدر
لو كيله مالا فنقص لم
تطلق أو أطلق فنقص
عن مهر مثل بانت به

النهار لا يحنث وما أظن
الأصحاب يسمعون
بذلك قال في الخادم
وهو كقال بعض من أنهم
لا يسمعون قال وقد

صرح جماعة من الأصحاب
بالحنث في نظير ذلك
منهم صاحب البيان
فقالوا لو قال لبيده إن

لم أبك اليوم فامرأتى
طالق فأعتقه طلقت
امرأته وفي البيان
وغيره أيضاً إذا قال إن

لم أتزوج عليك فأنت
طالق وقد ذلك بعدة
ومات أحدهما وقع
الطلاق إذا بقي من حياة

البيت مالا يبع عقد
النكاح فالحنث عند
الأصحاب محقق في مسألة
الرجيف بعد التمسك

من أكله والصيغة إن لم
أكل هذا الرجيف غدا
لما ذكرنا من كلامهم
على أن ما ذكره السبكي

من القياس ممنوع لأن
عدم الحنث في نحو

بالتقابل (إطلاق تصرف مالي) بأن يكون غير محجور عليه لأن التصرف المالي هو القصد من الخلع (فلو اختلعت أمة) ولو مكاتبه (بلا إذن سيد) لها (بعين) من مال أو غيره لسيد أو غيره فهو أعم من قوله عين ماله (بانت بمهر مثل في ذمتها) فساد العوض بابتداء الإذن فيه (أو بدين) في ذمتها (فيه) أي بالدين (تبين) ثم ما ثبت في ذمتها إنما تطلب به بعد العتق واليسار (أو) اختلعت (بإذنه فإن أطلقه) أي الإذن (وجب مهر مثل في نحو كسبها) بما في يدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وإن قدر) لها (دينا) في ذمتها كدينار (تعلق) القدر (بذلك) أي بما ذكر من كسبها ونحوه فإن لم يكن لها بما ذكر كسب ولا نحوه ثبت المال في ذمتها ونحوه من زيادتي (أو عين عينه) أي من ماله (تمنت) للعوض فلو زادت على ما قدره أو عينه أو على مهر المثل في صورة الاطلاق طوبت بالزائد بعد العتق واليسار (أو) اختلعت (محجورة بسفه طلقت رجياً) ولما ذكر المال وإن أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزامه وليس لوليها صرف مالها إلى مثل ذلك وظاهر أن ذلك بعد الدخول والإيقع بالتأبلا مال وصرح به النووي في نكتته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كافهم بما ذكر وصرح به الأصل إلا أن ينويه ولم يضر الناس قبولها فيقع رجياً كما سيأتي والتقييد بالحجر من زيادتي (أو) اختلعت (مرضية مرض موت صح) لأن لها التصرف في مالها (وحسب من الثلث زائد على مهر مثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فمن رأس المال لأن التبرع إنما هو بالزائد (و) شرط (في البضع ملك زوج له فيصح) الخلع (في رجعية) لأنها كالأزوجة في كثير من الأحكام لافي بأن إذا فائد فيه والخلع بعد الوطء أو ما في مضاهي ردة أو إسلام أحد الزوجين أو اثنين أو نحوهما موقوف (و) شرط (في العوض صحة إصداقه فلو خالها بما سدا يقصد) كجهول وخمر وميتة ومؤجل بمجهول (بانت) لو وقوعه بعوض (عهر مثل) لأنه المراد عند فساد العوض كافي فساد الصداق (أو) فساد (لا يقصد) كدم وحشرات (فرجعي) لأن مثل ذلك لا يقصد بحال فكانه لم يطعم في شيء بخلاف الميتة لأنها قد تصد للضرورة وللجوارح وتعتبر في فساد أعم من تمييزه بمجهول وخمر وقولي يقصد مع قولي أولاً إلى آخره من زيادتي ولو خالها بمجهول فسد ووجب مهر المثل أو صحيح وفساد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسدة ما يقابلها من مهر المثل ولو خالها بما في كسبها ولم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل وإنما تطلق في الخلع بمجهول إذا لم يعلق أو علق بإعطائه أو أمكن مع الجهل فلو قال إن أبرأتني من دينك فأنت طالق فأبرأت منه وهو مجهول لم تطلق لعدم وجود الصفة واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع مخمخ الخلع الكفار به إذا وقع الإسلام بعد قبضه كافي للمهر وخرج زيادتي ضمير خالها خلع مع الأجنبية بذلك فيقع رجياً (ولها) أي للزوجين (توكيل) في الخلع (فلو قدر) الزوج (لو كيله مالا فنقص) عنه أو خالها بشير الجنس (لم تطلق) للخالفه كافي البيع بخلاف ماله أو اقتصر أو زاد عليه ولو من غير جنسه لأنه أتى بالمأذون فيموزاد في الثانية خيراً (أو أطلق) التوكيل (فنقص) الوكيل (عن مهر مثل بانت به) أي عهر المثل كما لو خالها بما سدا وفارقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في تلك دون هذه هذا مانص عليه الشافعي وصح في أصل الروضة وتصحيح التنبه ونقله الرافعي عن العراقيين والروائي وفي المهمات أن الفتوى عليه والتبى صحه الأصل وقال الرافعي كأنه أقوى توجيهاً أنها لا تطلق كما في البيع بدون ثمن المثل أما إذا خالها عهر المثل أو أكثر فيصح لأنه أتى بمقتضى مطلق الخلع وزاد في الثانية خيراً كما يحمل إطلاق

فرعى الشيخين لعدم قبول الجهل للوقوع عند وجود العلق عليه وهو الانتفاء في آخر جزءه لو وجود البيوتة حينئذ وهذا المعنى مفقود في مسألة الرجيف في التصوير المذكور لقبول الجهل وعدم إمكان فعل الخلو ف عليه حينئذ وهو الأكل لا يجعله بمنزلة عدم قبول الجهل وظاهر أخذنا من الفرق أن الخلع مخلص في نحو إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً إذ ليس للبعين فيه إلا جهة حنث فإذ لم تدخل لا تقول بره بل لم يحنث لعدم شرطه ولهذا أطلق الأصحاب أنه إذا علق الطلاق بصفة كالدخول ثم أبانها بعوض أو بالثلاث ثم دخلت في البيوتة أو بعدها لم يحنث وأنه لو كان

أثبتت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها بانت بمهر مثل عليها أو له أو لزمه مسماه أو أطلق فنكذا ورجع بجمعت وصح توكيل كافر وامرأة وعبد
ومن زوج توكيل مجبور بسفه ولا يوكله قبض ولو وكلا واحد أتولى طرفا فقط . وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر تحلل كلام سير وصريح خلع
وكنايته صريح طلاق وكنايته ومنها فسح (٦٨) ويصح ومن صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بلا عوض بنية التماس قبول فمهر مثل

المهولف به طلاقا رجعا
تبين وقوعه قبيل الخلع
مع نفوذ الخلع لمجتمعه
الطلاق الرجعي ولا يخفى
أن ظاهر ما تقرر من
الفرق والتفصيل أنه
لا فرق فيه بين كون
المهولف عليه مقيدا بعمدة
أولا حتى إذا حلف
بلا تملن ونحوها ولم يقيد
بعمدة م خالع ولم يفعل تبين
باليأس بنحو الموت حثه
قبل الخلع وأما الحلف
بإذالم أفعل فإذا خالع بعد
مضى إمكان الفعل تبين
حثه قبيل الخلع سواء
قيد بعمدة أولا كما هو
ظاهر لأن التعليق بها
يقضى الفور لأن المعنى
أى وقت فاتى الفعل
وفوائه يتحقق بمضى
ما ذكره من شرح
العلامة سم . وحاصل
مالا ينفع فيه الخلع وما
ينفع عشر صور وذلك
أن يقال إن كان في صيغته
جهة رب الفعل أو القوة
كلا فملن كذا أو إذالم
أفعل كذا مطلقا أو مقيدا
بعمدة ينفع الخلع قبيل
دخول وقت الفعل

التوكيل في البيع على ثمن المثل (أو قدرت) أى الزوجة لو كيليها (مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها) بأن قال من
مالها بوكالتها (بانت بمهر مثل عليها) لفساد المسمى (أو) أضافه (له) بأن قال من مالى (لزمه مسماه) لأنه خلع
أجنبي (أو أطلق) الخلع أى يرضفه لها ولا له (فكذا) يلزمه مسماه لأن صرف اللفظ المطلق إليه يمكن فكأنه
افتدأها بما سمته وزيادة من عنده (و) إذا غرم (رجع) عليها (بما سمت) هذا ما في الروضة كأصلها يقول
الأصل فعلها بما سمت وعليه الزيادة نظر فيه إلى استقرار الضمان أما إذا اقتصر على ما قدرته أو قصص عنه
فينغذبه وإن أطلقت التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فإن زاد عليه فكألو زاد على المقدر (وصح) من كل
من الزوجين (توكيل كافر) ولو في خلع مسلمة كالمسلم ولصحة خلعه في العدة بمن أسلمت تحته ثم أسلم فيها
(وامرأة) لاستقلالها بالاختلاع ولأن لها تطبيق نفسها بقوله لها طلق نفسك وذلك إما تعليق للطلاق أو توكيل
به فإن كان توكيلا فذاك أو ملى كما من جاز ملى كة الشيء مجاز توكيله فيه (وعبد) وإن لم يأذن السيد كالمخالع لنفسه
وتعيرى بصح إلى آخره أعم بما عبر به (و) صح (من زوج توكيل مجبور) عليه (بسفه) وإن لم يأذن الولي
إذ لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يصح أن يكون سفيا وإن أذن له الولي إلا إذا
أضاف المال إليها فتبين ويلزمها إذا ضرر عليه في ذلك فإن أطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفية وإذا
وكلت عبدا فأضاف المال إليها فبها الطالبة به وإن أطلق ولم يأذن السيد له في الوكالة طولب بالمال بعد العتق
وإذا غرم رجوع عليها به إن قصد الرجوع وإن أذن له فيها تعلق المال بكسبه ونحوه فإذا أدى من ذلك رجع به
عليها (ولا يوكله) أى المحجور عليه بسفه الزوج (قبض) العوض لعدم أهليته لذلك فان وكله وقبض
في التهمة أن الملتزم برأ والموكل مضيع ماله وأقره الشيخان وحمله السبكي على عوض معين أو غير معين
وعلق الطلاق بدفعه فان كان في التهمة لم يصح القبض لأن ما في التهمة لا يتبين إلا قبض صحيح فاذا تلف
كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته (ولو وكلا) أى الزوجان (واحدا أتولى طرفا) مع أحد الزوجين
أو وكيله (فقط) أى دون الطرف الآخر فلا يتولى الطرفين كافي البيع وغيره (و) شرط (في الصيغة ما) مر
فيها (في البيع) على ما أتى (و) لسكن (لا يضر) هنا (تحلل كلام سير) وتقديم الفرق بينهما ثم بخلاف
الكثير ممن يطلب منه الجواب لإشعاره بالإعراض (وصريح خلع وكنايته صريح طلاق وكنايته)
وسايتان في بابيه وهذا أعم مما عبر به (ومنها) أى من كنايته (فسح وبيع) كأن يقول فسخت نكاحك
بألف أو بتك نفسك بألف فتقبل فيحتاج في وقوعه إلى النية (ومن صريحه مشتق مفاداة) لورود
القرآن به قال تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به (و) مشتق (خلع) لشيوعه عرفا واستعمالا للطلاق مع
ورود معناه في القرآن (فلو جرى) أحدهما (بلا) ذكر (عوض) معها بقيد زده بقول (بنية التماس
قبول) كأن قال خالعتك أو فاديتك أو افتديتك ونوى التماس قبولها فقبلت (فمهر مثل) يجب لا طراد
العرف مجريان ذلك بعوض فيرجع عند الإطلاق إلى مهر المثل لأنه المراد كالخلع بمجهول فان جرى
مع أجنبي طلقت مجانا كما لو كان معه والعوض فاسدا كما مر ولو نفي العوض فقال لها خالعتك بلا عوض
وقر رجعا وإن قبلت ونوى التماس قبولها وكذا لو أطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وإن
قبلت وظاهر أن محل ذلك إذا نوى الطلاق فحل صراحتة بغير ذكر مال إذا قبلت ونوى التماس

أو قبل التمكن منه لعدم الحث وإلام ينفع لتفويت البر بالاختيار فتبين باليأس بالموت في المطلق
وباتضاء الدية في المقيد فيها البر بالفعل وبمضى ما يسع الفعل في فيه البر بالقوة مطلقا ومقيدا ووقوع الطلاق قبيل الخلع وبطلانه إن لم يكن
ذلك الطلاق رجعا وإلا وقع أيضا فهذه أربع وإن لم يكن في صيغته جهة بر كذلك كان فعلت ولا أفعل وإن لم أفعل مطلقا أو مقيدا تقع
في الست فتلك عشرة كاملة فعلم أن البيوتة مطلقا لا تعد بأسا وإلام ينفع الخلع في صورة أصلا وأن الخلع في نحو إن لم آكل هذا الرغيف اليوم

وإذا بدأ معاوضة كطقتك بألف معاوضة بشوب تعليق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب وقبول كطقتك بألف قبلت بألفين أو
عكسه أو ثلاثا بألف قبلت واحدة بثلاثة فلعو أو بألف ثلاث به أو بتعليق كتي أعطيتي فتعلق فلار رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء
فورا إلا في نحو إن وإذا وبدأت بطلب طلاق فأجاب معاوضة بشوب جمالة فلها (٦٩) رجوع قبله ولو طلبت ثلاثا بألف

فوجدت ثلثه وراجع إن
شرط رجعة ولو قالت
طلقتي بكذا فارتدا أو
أحدها فأجاب إن كان
قبل وطء أو أصرحت
انقضت عدة بانت بالردة
ولامال وإلا طلقت به.
(فصل) قال طلقتك
بكذا أو على أن لي
عليك كذا قبلت
بانت به كما في طلقتك
وعليك أو ولي عليك
كذا وسبق طلبها به

قبولها (وإذا بدأ الزوج (ب) بصيغة (معاوضة كطقتك بألف معاوضة) لأخذه عوضا في مقابلة ما يخرجها
عن ملكه (بشوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (فله رجوع قبل قبولها) نظرا لجهة
المعاوضة (ولو اختلف إيجاب وقبول كطقتك بألف قبلت بألفين أو عكسه) كطقتك بألفين قبلت بألف
(أو) طلقتك (ثلاثا بألف قبلت واحدة بثلاثة) أي الألف (فلغو) كافي البيع (أو) قبلت في الأخيرة
واحدة (بألف ثلاث به) أي بألف تقع لأن الزوج يستقل بالطلاق والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب
المال وقد وافقته في قدره (أو) بدأ بصيغة (تعليق) في إنبات (كمتي) أو متي ما أو أي (فت أعطيتني) كذا
فأنت طالق (تعليق) لاقتضاء الصيغة له (فلار رجوع له) قبل الإعطاء كالتعليق الحالى عن العوض (ولا
يشترط) فيه (قبول) لفظا لأن صيغته لا تقتضيه (وكذا) لا يشترط (إعطاء فورا) لذلك (إلا في نحو إن وإذا)
كما يقتضى الفور في الإنبات مع عوض أما في ذلك نحو إن وإذا أعطيتي ألفا فأنت طالق فيشترط الفور لأنه
مقتضى اللفظ مع العوض وإنما ترك هذا الاقتضاء في نحو متي لصراحتي في جواز التأخير فاذا مضى زمن
يمكن فيه الإعطاء ولم تعط لم تطلق وقيد التولي الفورية بالحرية فلا يشترط في الأمة لأنه لا يدها ولا ملك وقد
بسطت السلام على ذلك في شرح الروض وقضية التعليل إلحاق البعوضة والسكابة بالحرية وهو ظاهر ونحو
من زيادتي (أو بدأت) أي الزوجة (بطلب طلاق) كطلقتي بكذا أو إن طلقتني فلك على كذا
(فأجابها الزوج (معاوضة) من جانبها للملكها البضع بعوض (بشوب جمالة) لأن مقابل ما بذلته
وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجمالة (فلها رجوع قبله) أي قبل جوابه لأن ذلك حكم
المعاوضات والجمالات (ولو طلبت ثلاثا) يملكها عليها (بألف فوحد) أي فطاق طلقة واحدة سواء
أقال بثلثه وهو ما اقتصر عليه الأصل أم سكت عنه (فثلثه) يلزم تعليقا لشوب الجمالة فإنه لو قال فيها رد
عبيدي الثلاثة ولك ألف فرد واحدا استحق ثلث الألف أما إذا كان لا يملك الثلاث فسيأتي (وراجع)
في خلع (إن شرط رجعة) لأنها تخالف مقصوده فلو قال طلقتك بدينار على أن لي عليك الرجعة فرجعي
ولامال لأن شرطى المال والرجعة يتنافيان فيساقطان ويبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة بخلاف
مالها خالها بدينار على أنه متى شاء رده وله الرجعة فإنه لا رجعة له ويقع بائنا عمر المثل لرضاه بسقوطها هنا ومتى
سقطت لا تعود (ولو قالت له) (طلقتي بكذا فارتدا أو أحدها فأجابها الزوج نظر (إن كان) الارتداد
(قبل وطء أو) بعده و (أصر) المرتد على رده (حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق
لاقطع النكاح بالردة (وإلا) بأن أسلم للرتد في العدة (طلقت به) أي بالمال المسمى وتحسب العدة
من حين الطلاق وعلم من التعبير بالقاء اعتبار التعقيب فلوترأخت الردة والجواب اختلفت الصيغة أو أجاب
قبل الردة أو معها طلقت ووجب المال وذكر ارتدادها معا وارتداد الزوج وحده من زيادتي .

(فصل) في الألفاظ للزوجة للعوض . لو (قال طلقتك بكذا) كألف (أو على أن لي عليك كذا قبلت بانت
به) له دخول بآء العوض عليه في الأول وعلى في الثاني للشرط فجعل كونه عليها شرطا وقولى قبلت يفيد
تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بانت (كما) تبين به (في) قوله (طلقتك وعليك أو ولي عليك كذا وسبق
طلبها) للطلاق (به) لتوافقهما عليه ولأنه لو اقتصر على طلقتك كان كذلك فالزائد عليه إن لم يكن مؤكدا

نافع بخلاف الإلتاف
أو التلف بعد التمكن
لأن المحل فيهما باق
على القابلية وإن تعذر
المخوف عليه هذا
ما منحور في هذه المسئلة
من كلام سم في محال
لكن لنا في ذلك حاصل
فيه مخالفة لبعض ما قاله
بسم وهو أنه لو حلف
بالثلاث أن يفعل هو
أو من يبالى كذا وقت
كذا بصيغة التزام
كلا فعلن أو تعليق كان
لم أفضل الختم خالغ بعد
دخول الوقت قبل
التمكن أو بعده انحلت

اليمين والمخلص كما صرح به الشيخان في التعليق ويقاس به الالتزام إذ لا حث حين الخلع لإمكان الفعل بعده ولا بر ولا حث بعد الخلع
لزوال عصمة الحلف وسواء في ذلك الصيغتان قال الرافعي وأقره النووي لو قال إن لم يخرجني الليلة من الدار فأنت طالق ثلاثا ثم خالغ قبل مضى
الليلة ولم يخرج لم يحث لأن الليل كله ظرف لليمين ولم يعمض الليل كله وهي زوجته ونقل السبكي عن ابن الرفعة أنه قال بذلك في فتوى وردت
إليه ثم رجح وقال بعدم التخلص لما يلزمه من تفويت البر في وقته وواقفه الباجي وخالفه البكري والقوملي قال السبكي وصرت أنا أيضا بحث

أوقال أردت الازام صدقته وقبلت وان لم يقه فرجى أو إن أومق ضمننتى ألقاقت طالق فضمته أو أكثر ولو بتراجى متى بانت بألف كطلق نفسك إن ضمننتى ألقاقت طالق وضمننت أو علق باعطاء مال بين يديه بانت فيملكه كأن علق بنحو إقباض واقترن به ما يدل على الاعطاء وأخذ يديه منها (٧٠) ولو مكرهه شرطى إن قبضت ويقع رجعا ولو علق باعطاء عبد بصفة سلم أو دونها فأعطته

لا بها لم تطلق أو بها طلقت به في الأولى

معها واستدل على التخلص وهو مصمم على أنه لا يتخلص وأنه ينتظر فان أتى بعد الخلع بالملوكى عليه بر وإلا تبين الحنث قبيل الخلع وبطلان الخلع ثم قال السبكي وهذا النص مخالف للنص الشيخين المذكورين أن يحمل على الحلف بصيغة التزام كاهى القسوى التي وردت إليه يفرق بأن ان لم أصل تعليق على القدم ولا يتحقق الا بالآخر فاذا صادفها الآخر وهى بان عن عصمة الحلف لم تطلق فليس ثم جهة بر حتى يقال بحيث بتفويته بل حنث وعدم حنث بخلاف لأفضل فان الفعل فيه مقصود ملتزم صراحة فاذا فوتها لم تكن أن يقال حينئذ بالحث على ما مر ثم أشار الى حذف هذا الفرق وأنه لا يقاوم علة القياس بقوله وهذا نايما خطر

لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا والقول قوله فيه يحينه قاله الإمام (أو) لم يسبق طلبها لذلك هو (قال أردت) به (الإزام صدقته وقبلت) ويكون للمنى وعليك لى كذا عوضا فان لم تصدقه وقبلت وقع بانها وحلفت أنها لا تعلم أنه أراد ذلك بولا مال وإن لم يقبل لم يقع شيء وإن صدقته ولو وقع رجعا ولا تخلف وقولى وقبلت من زيادى وكتصديقها له تكذيبها مع حلفه عين الرد (وإن لم يقه) أى أردت الإزام (فرجى) قبلت أم لا ولا مال لأنه لم يذكر عوضا ولا شرط بل جعله معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلقوى نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقى وعلى أو ولى على ألف فانها تبين بالألف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزواج يفرض بالطلاق فإذا البات بصيغة معاوضة حمل اللفظ منه على ما يضرده وفي تقييد التولى ما هنا بما إذا لم يشع عرفا استعمال ذلك فى الإزام كلام ذكرته فى شرح الروض (أو) قال (إن أومق ضمننتى ألقاقت طالق فضمته) أى الألف (أو أكثر ولو بتراجى متى بانت بألف) وتقدم الفرق بين إن وصق ولا يكتفى قبلت ولا شئت ولا ضامها أقل مما ذكره لأن العلق عليه الضمان بقدر ولم يوجد وأما ضمان الأ أكثر فوجد فيه ضمان الأقل وزيادة بخلاف ما مر فى طلقك بألف فزادت فإنه لم ولن لها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم الزائد بلفوضمانه وإذا قبض فهو أمانة عنده كطلق نفسك إن ضمننت لى ألقاقت طلقك وضمننت) فانها تبين بالألف سواء أقدمت الطلاق على الضمان أم أخرته عنه بخلاف ما لو اتصرت على أحدهما فلا يبيتونه ولا مال لا قضاء للواقعة وليس المراد بالضمان هنا الضمان المحتاج الى أصل فذلك عقد مستقل مذكور فى باب ولا التزام للتبدي لأن ذلك لا يصح الا بالنذر بل المراد التزام قبوله على سبيل العوض فذلك لزم لأنه فى ضمن عقد (أو علق باعطاء مال فوضته بين يديه) بنية الدفع عن جهة التعليق وتمكن من قبضه وان امتنع منه (بانت) لأن تمكينها إياه من القبض إعطاء منها وهو بالامتناع من القبض مفوت لحقه (فيملكه) أى ما وضعت بين يديه وان لم تلتفظ بشيء ولم يقبضه لأن التعليق يقتضى وقوع الطلاق عند الإعطاء ولا يمكن إيقاعه جانا مع قصد العوض وقدم ملكك زوجته بضمها فيملك الآخر العوض عنه وكوضعه بين يديه ما لو قالت لو كلبها سلمه إليه فضل بحضورها وكالإعطاء الإتياء والمجيء (كأن علق بنحو إقباض) كقوله إن أقبضتني أودعت لى كذا (واقترن به ما يدل على الإعطاء) كقوله وجعلته لى أو لأصرفه فى حاجتى فأقبضته له ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لأنه حينئذ يقصده ما يقصد بالإعطاء وخرج بالتقييد بهذا ما إذا لم يقترن بما ذكر ذلك فكما أن التعليقات فلا يشترط فور ولا يملك للقبوض ويقع الطلاق رجعا لأن الإقباض لا يقتضى التملك بخلاف الإعطاء ألا ترى أنه إذا قيل أعطاء عطية فهم منه التملك وإذا قيل أقبضته لم فهم منه ذلك وعلى هذا الخارج اقتصر الأصل (وأخذ يديه منها ولو مكرهه) عليه (شرطى) قوله (ان قبضت) منك كذا فلا يكتفى بالوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (رجعا) وهذا ما فى الروضة وأصلها فذكر الأصل له فى مسألة الإقباض سبق قلم ولا يمنع الأخذ كرها فيما من وقوع انطلاق لوجود الصفة بخلافه فى التعليق بالإعطاء لا يقتضى التملك لأنها لم تعط (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبد) ووصفه (بصفة سلم أو دونها) بأن لم يستوفها (فأعطته لا بها) أى لا بالصفة التي وصفها (لم تطلق) لعدم وجود الصفة (أو بها اطلقت بهى الأولى

لى فى الاعتذار عن ابن الرفعة ولم أحده مستندا من كلام الناس فان صح كانت الصيغ ثلاثا صيغتان يفيد فيها الخلع وبغيرهما والحلف على النكح كالأصل والحلف على الإتيان بصيغة ان لم أفعل وصيغة لا يفيد الخلع فيها وهى لأفضل وهذا كما ترى صريح فى أن السبكي لم يقل بهذا الفرق إلا على أنه اعتذار عن ابن الرفعة لا على أنه يقول به اذهب عن قال بالتخلص مطلقا كما مر وبهذا تعلم ما لى استنباه سم لهذا الفرق وأن السبكي قائل به على أنه لا اتجاه لهذا بل التجه كما قاله حجر ونقله عن صاحب الجامع هو التخلص فى الصيغتين أدنى لم على

وبمهر مثل في الثانية فان بان معيا في الأولى فله رده ومهر مثل أو بلاصة طلقت بعد ان صح بيعها وله مهر مثل ولو طلبت بألف ثلاثا وهو
إعما بملك دونها فطلق ما يملكه فله ألف أو طلقة فطلق به أو مطلقا وقعه به أو بمائة وقع بها أو طلاقا فطلق فدا أو قبله بانت بمهر مثل
ولو قال إن دخلت فأنت طالق بألف قبلت ودخلت طلقت به واختلاص أجنبي كاختلاصها ولو كيلها أن يختلج له ولأجنبي توكيلها فتخير

مقاله ابن الرافة وإن حمل على الالتزام أن الحنث يكون قبل اليأس عنده فيأزم تقدم (٧١) الوقوع على الصفة للعلق بها الوقوع

وإن تأخر التبين فإن
أوجب بأن تفويت البر
يقضى الحنث ولا يتأني
الحنث هنا إلا كذلك
لأنه عند اليأس متعذر
للبيئونة بالخلع ولا قائل
يطلق الخلع قبل
الحنث لعدم مقتضى
البطلان . قلنا تفويت
البر هنا إعما هو بالخلع
وهو لا يقتضى الحنث
اتفاقا لإمكان الفعل
بعده كالمرفوع وتفويت
الفعل بعد إعما حصل
وعصمة الحلف زائلة
فليس ثم ما يصح معه
الحنث فضلا عما يقتضيه
فالراجح حيث خالغ
في الوقت كما مر التخلص
مطلقا فإن خالغ قبل
الوقت تخلف اتفاقا
لعدم دخول وقت البر
حتى يقال فوته وكذا
إذا خالغ ولو في الوقت
والحلف على النبي أو على
من لا يبالي إذ ليس للنبي
جهة بروكذا لو حلف
على من لا يبالي لانه

وبمهر مثل في الثانية) فساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم والثانية من زيادتي (فان بان معيا في الأولى
فله رده) العيب (ومهر مثل) وليس له أن يطالب بمهر مثل تلك الصفة سليم لوقوع الطلاق بالمعطي بخلاف غير
التعليق كالوقوع بالطلاق على عيبه كذا قبلت وأعطته عبدان تلك الصفة معياله رده والمطالبة بمهر مثل
لأن الطلاق وقع قبل الإيعاء بالتبطل على عبد في الذمة (أو) علقه بإيعاء عبد (بلاصة طلقت بعد) أي
صفة كان (إن صح بيعها وله مهر مثل) بدل المعطي لتعذر ملكه له لأنه مجهول عند التعليق والمجهول
لا يصلح عوضا فان لم يصح بيعها كمنسوب ومكاتب ومشارك ومهرهون لم يطلق بإيعائه لأن الإيعاء يقتضى
التعليق كالمس ولا يمكن تعليق ما لا يصح بيعه وتبيري بذلك أهم من قوله إلا منصوبا ولو علق بإيعاء هذا
المهر المنسوب أو الحر أو نحوه فأعطته بانت بمهر مثل كالوعلق بمهر (ولو طلبت بألف ثلاثا وهو إعما بملك
دونها) من طلقة أو طلقتين (فطلق ما يملكه فله ألف) وإن جهلت الحال لأنه حصل بما أتى به مقصود الثلاث
وهو الحرمة الكبرى ومحول الحكم ملك طلقتين من زيادتي (أو) طلبت به (طلقة فطلق) طلقة فأكثر
(به) أي بألف (أو مطلقا وقعه به) كالجحالة وهذا من زيادتي (أو) طلق بمائة وقعه بها) لرضاه بها مع أنه
يستقل بإيقاعه بما جاز في بعض العوض أولى والفرق بينها وبين ما لو قال أنت طالق بألف قبلت بمائة ظاهر
(أو) طلبت به (طلاقا غدا فطلق غدا أو قبله بانت) لأنه حصل مقصودها وزاد بتعجيله في الثانية (بمهر
مثل) لأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق منها وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله وهو
مجهول فيكون الباقي مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل ولو قصد ابتداء الطلاق وقعه رجعا
فإن أهمته حلف كما قال ابن الرافة ولو طلقها بعد التدوير رجعا لانه خالف قولها فكان مبتدئا ، فان ذكر
مالا لا بد من القبول (ولو قال إن دخلت) الدار (فأنت طالق بألف قبلت ودخلت) لوجود الصفة
مع القبول (به) أي بالألف كافي الطلاق للنجز ولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال
لأن الأعراض المطلقة يلزم تسليمها في الحال والعوض تأخر بالراضى لوقوعه في التعليق بخلاف النجز
يجب فيه تمارن العوضين في الملك (واختلاص أجنبي) من ولي لها وغيره وإن كرهته (كاختلاصها) فيأمر
لفظا وحكما على ما مر فهو من جانب الزوج ابتداء بصيغة معاوضة بشوب تعليق ومن جانت الأجنبي ابتداء
معاوضة بشوب جمالة فإذا قال الزوج للأجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك قبل أو قال الأجنبي للزوج
طلق امرأتك على ألف في ذمتي فأجابته بانت بالمسمى والتزامه المال فداء لها كالتزام المال لعنق السيد عبده
وقد يكون له في ذلك عرض صحيح كتحليصها ممن يبىء العشرة بها ويعتمها حقوقها (ولو كيلها) في
الاختلاص (أن يختلج له) كاله أن يختلج لها بأن يصرح بالاستقلال أو الوكالة أو ينوي ذلك فان لم يصرح ولم
ينو قال الغزالي وقعه لها لعود منفته اليها (ولأجنبي توكيلها) لتختلج عنه (فتخير) هي أيضا بين اختلاصها
له واختلاصها لها بأن تصرح أو تنوي كما مر فان أطلقت وقعه لها على قياس ما مر عن الغزالي وحيث
صرح بالوكالة عنها أو عن الأجنبي فالزوج يطالب الوكيل ولا يطالب المباشر ثم يرجع هو على الموكل حيث نوى

مقتضى تعليق فليس له جهة بر حتى في صيغة الالتزام وهذا كله إذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضى الفور والإعمال بمقتضاء ففي الحلف على
الإبانت إذا صرح بالفورية أو علق بظرف زمان كإذا لم أفعل بحيث يمضي زمن يسع الفعل بلا فعل فلو كان قد خالغ في هذا الزمن تبين
بالحنث بطلان الخلع بخلاف ما إذا كان زمن الخلع لا يسع الفعل فان الخلع حينئذ صحيح ويتخلص به فتدبر ، ولو كان المخوف عليه
أكل هذا الرغيف غدا قلف قبل الغد ولو ياتلافه وجاء الغد لم يحنث وكذا إذا تلف فيه قبل التمكن لا ياتلافه لعدم التقصير حينئذ فان أتلفه
فيه أو تلف جهدا التمكن حنث للتقصير والحنث من حين التلف ولا ينتظر مضي الغد وإن اقتضته الظرفية لتحقق اليأس العام قبل مضي

الخلع له أو أطلق وكيلها (فإن اختلع) الأجنبية (بماله فذلك) واضح (أو بعالمها وصرح بوكالة) منها (كاذبا أو بولاية) عليها (لم تطلق) لأنه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه أحد (أو) صرح (باستقلال فخلع بمنصوب) لأنه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فيقع الطلاق بانئا ويلزمه مهر المثل وإن أطلق بأن لم يصرح بشيء من ذلك فإن لم يصرح بأنه من مالها فخلع بمنصوب بذلك والافرجهي إذ ليس له التصرف في مالها بما ذكر وإن كان وليا لها فأشبهه خلع السفينة .

فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه . لو (ادعت خلعاً فأنكر حلف) فيصدق إذا الأصل عدمه فإن أقامت به بينة رجلين عمل بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (أو ادعاه) أي الخلع (فأنكرت) بأن قالت لم تطلقني أو طلقني مجاناً (بانة) بقوله (ولا عوض) عليها إذا الأصل عدمه فتحلف على فيه ولها نفقة العدة فإن أقامت بينة به أو شاهدا وحلف معه ثبت للمال كما قاله في البيان وكذا لو اعترفت بعد بينهما بما ادعاه قاله الماوردي وقولها فأنكرت أعم من قوله فقالت مجاناً لما تقرر (ولو) اختلافاً في عدد طلاق) كقولها سأنتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتني فقالوا واحدة بألف فأجبتك (أو) في (صفة عوضه) كدراهم ودنانير أو صحاح ومكسرة سواء اختلافاً في التلفظ بذلك أم في إرادته كأن خالغ بألف وقال أردنا دنانير فقالت دراهم (أو قدره) كقوله خالمتك بمائتين فقالت بمائة (ولا بينة) لو واحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا (بخالفا) كالتبايعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به (ويجب) لبينوتها (بفسخ) العوض منها أو من أحدهما أو الحاكم (مهر مثل) وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المراد فإن كان لأحدهما بينة عمل بها وذكر حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قولها بفسخ من زيادتي وتعبيري بالصفة أولى من تعبيري بالجس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج يمينه (ولو خالغ بألف) مثلاً (ونوباً نوعاً) من نوعين بالبلد (لزم) إلحاقاً للمنوي بالمفوض فإن لم ينوباً شيئاً حمل على الغالب إن كان وإلا لزم مهر المثل .

كتاب الطلاق

هو لثة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى : الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان . والسنة كخبر : ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله تعالى من الطلاق . رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم وصححه (أركانها) خمسة (صفة) ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط فيه) أي في المطلق ولو بالتعليق (تكليف) فلا يصح من غير مكلف خبر رفع القلم عن ثلاثة (إلا سكران) فيصح منه مع أنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول تعليلاً عليه ولأن صحته من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما قاله الغزالي في المستصفى وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذي استدل به الجوزي وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو في أوائل السكر وهو المنتشى لبقاء عقله وانتفاء تكليف السكران لا انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف والمراد بالسكران الذي يصح طلاقه ونكاحه ونحوها من زال عقله بما أثم به من شراب أو دواء ويرجع في حده إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب إلى حالة يقع عليه اسم السكران عرفاً فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره السكوم (واختيار فلا يصح من مكره وإن لم يور) لإطلاق خبر : لا طلاق في إغلاق أي إكرامه رواه أبو داود والحاكم على شرط مسلم والتورية كأن ينوي غير زوجته أو ينوي بالطلاق حل الوثائق أو بطلقت الإخبار كاذباً (وشرط الإكرام قدرة مكره) بكسر الراء (على تحقيق) (ما هدد به) بولاية أو تغلب (عاجلاً لما وعجز مكره) بفتح الراء (عن دفعه) بهرب وغيره كاستغاثة بغيره (وظنه) أنه (إن امتنع) من فعل ما أكرهه عليه (حققه) أي ما هدد به (ويحصل) الإكرام (بتخويف محذور

فإن اختلع بماله فذلك أو بعالمها وصرح بوكالة كاذباً أو بولاية لم تطلق أو باستقلال فخلع بمنصوب .

فصل في ادعت خلعاً فأنكر حلف أو ادعاه فأنكرت بانة ولا عوض ولو اختلافاً في عدد طلاق أو صفة عوضه أو قدره ولا بينة تخالفاً ويجب بفسخ مهر مثل ولو خالغ بألف ونوباً نوعاً لزم .

كتاب الطلاق

أركانه صيغة ومحل وولاية وقصد ومطلق وشرط فيه تكليف إلا سكران واختيار فلا يصح من مكره وإن لم يور وشرط الإكرام قدرة مكره على ما هدد به عاجلاً ظلاً وعجز مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حققه ، ويحصل بتخويف محذور

الظرف فلامعنى حينئذ للائططار ولوجود العصمة هنا عند اليأس فاروق ما مرف الخلع من عدم الحنث قدبر

كضرب شديد) أو حبس أو إتلاف مال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم فلا يحصل الإكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضربك غدا ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن له عليه قصاص طلقها وإلا اقتضت منك وهذا خرجا بماز دته بقولي عاجلا ظمنا (فإن ظهر) من السكره (قرينة اختيار) منه للطلاق (كان) هو أولى من قوله بأن (أكره على ثلاث) من الطلقات (أو) على (صریح أو تعليق أو) على أن يقول (طلقت أو) على (طلاق مبهم) وهو من زيادتي (خالف) بأن وحد أو ثنى أو كنى أو نجز أو صرح أو طلق معينة (وقع) الطلاق بل لو وافق للسكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وكذلك قال طلق زوجي وإلا قتلتك (و) شرط (في الصيغة ما يدل على فراق صريحا أو كناية فيقع بصريحه) وهو حالا محتمل ظاهره غير الطلاق (بلانية) لإيقاع الطلاق فلا ينافيه ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لعناه (وهو) أي صريحه مع مشتق المفاداة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لا شتارها في معنى الطلاق وورودها في القرآن مع تكرر بعضها فيه وإلحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر (وترجمته) أي مشتق ما ذكره بحجته أو غيرها لشهرة استعمالها في معناها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها ويفرق بينها وبين عدم صراحة نحو أنت على حرام عند النوى بأنها موضوعة للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وإن اشتهر فيه ك(طلقتك) وفارقتك وسرحتك (أنت طالق أنت مطلقة) بفتح الطاء (باطالق) يقع (بكنائته) وهي ما تحتمل الطلاق وغيره (بنية مقترنة بأولها) وإن عزبت في آخرها بخلاف عكسه إذ انطافها على ماضى بعيد بخلاف استصحاب ما وجد ووقع في الأصل تصحيح اشتراط اقترانها بجميعها وفي أصل الروضة تصحيح الاكتفاء بذلك كله (كأطلقتك أنت طلاق أنت مطلقة) بإسكان الطاء (خلية برية) من الزوج (بته) أي مقطوعة الوصلة وتنكير البتة جوزة الفراء والأكثر على أنه لا يستعمل إلا معرفا باللام (بته) أي متروكة النكاح (بائن) أي مفارقة (حلال الله على حرام) وإن اشتهر بالطلاق خلافا للرافعي في قوله إنه صريح ذلك لما مر (اعتدى استبرئ رحمك) أي لأنى طلقتك سواء في ذلك المدخول بها وغيرها (الحق) بكسر أوله وفتح ثالثه وقيل عكسه (بأهلك) أي لأنى طلقتك (حملك على غاربك) أي خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهور وارتفع من العتق ليرعى كيف شاء (لأنه سربك) أي لأنهم بشأنك، والسرب بفتح السين وسكون الراء الإبل وما يرعى من المال وأنده أزر (اعزى) بمهلة ثم زاي أي من الزوج (اعزى) بمعجمة ثم زاء أي صبرى غريبة بلا زوج (دعيني) أي أركبني لأنى طلقتك (ودعيني) لذلك (أشركتك مع فلانة وقد طلقت) منه أو من غيره ونحوها كتجردي أي من الزوج وتزودي أخرجى سافرى لأنى طلقتك (وكأنا طالق أو بائن ونوى طلقها) لأن عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعا فصح حمل إضافة الطلاق إليه على حل السبب القضى لهذا الحجر مع النية فاللفظ من حيث إضافته إلى غير محله كناية بخلاف قوله لعبد أبا منكم حر ليس كناية كما يأتي لأن الطلاق محل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعتق محل الرق وهو مختص بالعبد فان لم ينو طلقها لم يقع سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلقا وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقتضاه كلام القاضي ومثله أنا بائن فقول الأصل أنا منك طالق أو بائن مثال لكنه يوم خلاف ذلك (لا استبرئى رحمى منك) أو أنا معتد منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه لاستحائه في حقه (والاعتاق) أي صريحه وكنايته (كناية طلاق وعكسه) لا شترا كما في إزالة الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أو أملك لي عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لعبد طلقتك أو أبتنتك ونوى العتق ويستثنى من العكس قوله لعبد اعتد أو استبرئى رحمك وقوله له أو لأمته أنا منك حر أو أعتقت نفسى (وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه) وإن اشتهر كافي إفادة التحريم

كضرب شديد فان
ظهر قرينة اختيار كان
أكره على ثلاث أو
صریح وتعليق أو
طلقت أو طلاق مبهم
خالف وقع وفي الصيغة
ما يدل على فراق
صريحا أو كناية فيقع
بصريحه بلانية وهو
مشتق طلاق وفراق
وسراح وترجمته طلقتك
أنت طالق أنت مطلقة
باطالق وبكناية بنية
مقترنة بأولها كأطلقتك
أنت طلاق أنت مطلقة
خلية برية بته بته بائن
حلال الله على حرام
اعتدى استبرئى
رحمك الحق بأهلك
حملك على غاربك
لأنه سربك اعزى
اعزى دعيني ودعيني
أشركتك مع فلانة
وقد طلقت وكأنا طالق
أو بائن ونوى طلقها
لا استبرئى رحمى منك
والاعتاق كناية طلاق
وعكسه وليس الطلاق
كناية ظهار وعكسه

ولو قال أنت على حرام
 أو حرمتك ونوى طلاقا
 أوظهارا وقع أو نواهما
 تحريم وإلا فلا تحرم
 وعليه كفارة عين كالأو
 قاله لأتمته ولو حرم غير
 مامر فلعو كإشارة
 ناطق بطلاق ويعتد
 بإشارة أحرص لافي
 صلاة وشهادة وحنث
 فإن فهمها كل أحد
 فصريحة وإلا فكتابة
 ومنها كتابة فلو كتب
 إذا بلغك كتابي فأنت
 طالق طلقت يلوغه أو
 إذا قرأت كتابي
 فقرأته أو فهمته طلقت
 وكذا إن قرئ عليها
 وهي أمية وعلم حالها
 وفي الحمل كونه زوجة
 فتطلق بإضافته لها أو
 لجزئها للتصل بها كربع
 ويد وشعر وظفر ودم
 وفي الولاية كون الحمل
 مسلما للمطلق فلا يقع
 ولو مطلقا على أجنبية
 كباين .

لأن تسمية كل منها في موضوعه ممكن فلا يبدل عنه إلى غيره على السادة من أن ما كان صريحا في بابه
 ووجد فذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا) وإن تعدد
 (أوظهارا وقع) للنوى لأن كلا منهما يتنفي التحريم لجاز أن يكفى عنه بالحرام (أو نواهما) بما أو صريحا
 (تخبر) وثبت ما اختاره منهما ولا يشترط أن يزيل النكاح والظهار يستدعي جهاده (إلا)
 بأن نوى تحريم عينها أو نحوها كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم يتوشيتا (فلا تحرم عليه) لأن الأعيان وما
 أُلحق بها لا توصف بذلك (وعليه كفارة عين كالأو قاله لأتمته) فإنها لا تحرم عليه كفارة عين أخذ من
 قصة مارية لما قال ^{عليه السلام} هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد
 فرض الله عليكم تحلها إياكم أي أوجب عليكم كفارة كفارة أيمانكم لكن لا كفارة في محرمة كرجبية
 وأخت بخلاف الحائض والنفساء والصائمة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو مستندة عن شبهة أو أمة
 معتدة أو مرتدة أو مجوسية أو مزوجة وجهان أو جهما لا، فإن نوى في مسئلة الأمة عتقا ثبت كاعلم
 عامر أو طلاقا أوظهارا لما إذا مجال له في الأمة (ولو حرم غير مامر) كأن قال هذا التوب حرام على
 (فلغو) لأنه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والأمة فانه قادر على تحريمها بالطلاق والإعتاق (كإشارة
 ناطق بطلاق) كأن قالت له طلقني فأشار بيده أن اذهب فانها لتعول لأن عدوله إليها عن العبرة يفهم
 أنه غير قاسد للطلاق وإن قصد به فهي لا تقصد للإفهام إلا نادرا ولا هي موضوعه له بخلاف الكتابة فانها
 حروف موضوعه للإفهام كالعبرة (ويستد بإشارة أحرص) وإن قدر على الكتابة في طلاق وغيره
 كبيع ونكاح وإقرار ودعوى وعتق للضرورة (لا في صلاة) فلا تبطل بها (و) لافي (شهادة) فلا تصح
 بها (و) لافي (حنث) فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام وقولي لافي صلاة إلى آخره من زيادتي
 فلم أن إطلاق ما قبله أولى من تقييده بالعقود والحلول (فان فهمها كل أحد فصريحة وإلا) بأن
 اخص فهمها فظنون (فكتابة) محتاج إلى نية وتعبيري بفهمها أعم من قوله فهم طلاقه (ومنها)
 أي الكتابة (كتابة) من ناطق أو أحرص وإن اقتصر الأصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع
 لأنها طريق للإفهام للبراد كالعبرة وقد اقترنت بالنية ويستد في الأحرص كاقال للتولي أن يكتب مع لفظ
 الطلاق إلى قصدت الطلاق (فلو كتب) الزوج (إذا بلغك كتابي فأنت طالق يلوغه) لمارعاية للشرط
 (أو) كتب (إذا قرأت كتابي) فأنت طالق (فقرأته أو فهمته) مطالعة وإن لم تلفظ بشيء منه (طلقت)
 رعاية للشرط في الأولى ولحصول القصد في الثانية وهي من زيادتي وقل الإمام اتفاق علمائنا عليها (وكذا
 إن قرئ عليها وهي أمية وعلم) أي الزوج (حالها) لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الإطلاع على
 ما في الكتاب وقد وجد بخلاف ما إذا كانت غير أمية لاتفاء الشرط القصور عليه وبخلاف ما إذا لم يعلم
 حالها على الأقرب في الروضة وأصلها وقولي وعلم حالها من زيادتي (و) شرط (في الحمل كونه زوجة) ولو
 رجعية كما سيأتي (فتطلق بإضافته) أي الطلاق (لها) لأنها محل حقيقة (أو لجزئها للتصل بها كربع ويد
 وشعر وظفر ودم) ومن بطريق السرايم من الجزء إلى الباقي كافي العتق ووجه كون الدم جزءا أن بهقوم
 البدن وخرج بجزئها إضافة الطلاق لفضلتها كريقها ومنهيا ولبنها وعرقها كأن قال ريقك أو منيك
 أولئك أو عرقك طالق فلا يقع لأنها ليست أجزاء فانها غير متصلة اتصال خلقه بخلاف مامر وبالتصل بها
 ما لو قال لقطوعة عينين مثلا وإن التصقت بمحلها عينك طالق فلا يقع لفقدان الجزء الذي يسرى منه الطلاق
 إلى الباقي كافي العتق (و) شرط (في الولاية) أي على الحمل (كون الحمل مسلما للمطلق فلا يقع ولو مطلقا على
 أجنبية كباين) (فلو قال لها أنت طالق أو إن نكحتك أو إن دخلت الدار فأنت طالق أو كل امرأة نكحها
 فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لاتفاء الولاية من

التام على الخلع وقد قال **عمر بن الخطاب** « لا طلاق إلا بعد نكاح » رواه الترمذي وصححه (وصح) الطلاق
 (في رجعية) لبقاء الوالدة عليها بملك الرجعة (و) صح (تعليق عبد ثالثة كان عتقت أو) إن (دخلت) الدار
 فأنت طالق ثلاثا فيمن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه (و) إن لم يكن مالكا لثالثة حال التعليق لأنه يملك أصل
 النكاح وهو غير الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت (ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت
 لم يقع) لا لخلل العين بالصفة إن وجدت في البيونة والإفلاز نكاح الذي علق فيه وتعبير بصفة
 أعم من تعبيره بدخول (ولحر) طلقات (ثلاث) لأنه **عمر بن الخطاب** سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فأين
 الثالثة فقال أو تسرع بإحسان (وتعيره) ولو مكاتباً ومبعضاً (ثنتان) قسط لأن ذلك روى في الصبد
 للمحق به لبعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف لها من الصحابة رواه الشافعي سواء أكانت
 الزوجية كل منهما محرراً لا وتعبير بغيره أعم من تعبيره بالصبد (فمن طلق) منها (دون ماله) من الطلقات
 هذا أولى من قوله ولو طلق دون الثلاث (وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت) له (ببقيته) أي ببقية ماله
 دخل بها الزوج أم لا لأن ما وقع من الطلاق لم يحوج إلى زوج آخر فالنكاح الثاني والدخول فيه لا يهدمانه
 كوطء السيدامته لاطلقة أمان من طلق ماله فعود إليه بماله لأن دخول الثاني بها أفاد حلها لأول ولا يمكن
 بناء العقد الثاني على الأول لاستمراره فكان نكاحاً مفهوماً بأحكامه (ويقع) الطلاق (في مرض موته)
 كما يقع في صحته (ويتوارثان) أي الزوج وزوجته (في عدة) طلاق (رجعي) لبقاء آثار الزوجية
 بلحوق الطلاق لها كالمهر وصحة الإيلاء والظهار واللعان منها كإسباني في الرجعة وبوجوب النفقة لها كما
 إسباني في غيرها بخلاف البائن فلا يتوارثان في عدته لا تقطع الزوجية (و) شرط (في القصد) أي للطلاق
 (قصد لفظ طلاق لمناه) بأن قصد استعماله فيه (فلا يقع) ممن طلب من قوم شيئاً فلم يعطوه فقال طلقتمكم
 وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافاً للإمام ولا (ممن حكى طلاق غيره) كقوله قال فلان زوجي طالق وهذا
 أولى من تحمله بطلاق النائم لأن حكمه علم من اشتراط التكليف فيما مر (ولامن جهل معناه وإن نواه
 ولا ممن سبق لسانه به) لا تنفاه القصد إليه وما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد المعنى إنما يعتبر ظاهراً عند
 عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقاً كما يعلم ذلك من قول كفيري (ولا يصدق ظاهراً) في دعواه
 ما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به (إلا بقرينة كقوله لمن اسمها طالق أو لم يقصد طلاقاً) فلا تطلق حملاً
 على النداء لقربه فإن قصد الطلاق طلقت (و) كقوله (لمن اسمها طارق) أو طالب أو طالع (يا طالق
 وقال أردت نداء فالتف الحرف) فإنه يصدق فلا تطلق لظهور القرينة فإن لم يقل ذلك طلقت وكقوله
 طلقتك ثم قال سبق لسانى وإنما أردت طلبتك (ولو خاطبها بطلاق) مثلاً (هازلاً) بأن قصد اللفظ دون
 معناه (أو لاعبا) بأن لم يقصد شيئاً كأن تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال طلقني فيقول طلقتك
 (أو ظناً أجنبية) لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها له أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها
 (وقع) الطلاق لقصد إياه وإيقاعه في محله وفي الحديث « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح
 والرجعة » وقيس بالثلاث غيرهما من سائر التصرفات وإنما خصت بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بزيد
 الاعتناء ولا يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه.

(فصل) في نفويض الطلاق للزوجة . والأصل فيه الإجماع واحتجوا له أيضاً بأنه **عمر بن الخطاب** خير نساءه
 بين اللقائمعه وبين مفارقتها لما تزل قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا قل لأزواجكم إن كنتم تردن الحياة الدنيا
 إلى آخره (نفويض طلاقها للزوج) بالرفع (إليها ولو بكناية) كأن يقول لها طلق أو أيني نفسك إن شئت
 (تعليق) للطلاق لأنه يتعلق برفضها فترى منزلة قوله ملكتك طلاقك بخلاف المعلق كقوله إذا جاء
 رمضان فطلقني نفسك لا يصح لأن التعليق لا يتعلق (فيشترط) لوقوعه (تطبيقها ولو بكناية فوراً) لأن

وصح في رجعية وتعليق
 عبد ثالثة كان عتقت
 أو دخلت فأنت طالق
 ثلاثا فيمن إذا عتق
 أو دخلت بعد عتقه ولو
 علقه بصفة فبانت ثم
 نكحها ووجدت لم
 يقع ولحر ثلاث وتعبيره
 ثنتان فمن طلق دون
 ماله وراجع أو جدد ولو
 بعد زوج عادت ببقيته
 ويقع في مرض موته
 ويتوارثان في عدة
 رجعي وفي القصد قصد
 لفظ طلاق لمناه فلا
 يقع ممن حكى طلاق
 غيره ولا ممن جهل معناه
 وإن نواه ولا ممن سبق
 لسانه به ولا يصدق
 ظاهراً إلا بقرينة
 كقوله لمن اسمها طالق
 يا طالق ولم يقصد طلاقاً
 ولمن اسمها طارق
 يا طالق وقال أردت
 نداء فالتف الحرف ولو
 خاطبها بطلاق هازلاً
 أو لاعبا أو ظناً أجنبية
 وقع .

(فصل) نفويض
 طلاقها للزوج إليها ولو
 بكناية تعليق فيشترط
 تطبيقها ولو بكناية فوراً

وله رجوع قبله فإن قال طلقي بألف فطلقت بانت به أو طلقي ونوى عددا فطلقت ونوته أو غيره فماتوا قفا فيه وإلا فواحدة أو طلقي ثلاثا فوجدت أو عكسه فواحدة . (٧٦) فصل في نوى عددا بصرح كانت طالق واحدة أو كناية كانت واحدة وقع ولو أراد أن يقول

أنت طالق ثلاثا فمات قبل تمام طالق لم يقع أو بعده فثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالق ثلاثا أو تخلف فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث فثلاث أو بالآخرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيد ثان بثالث لا أول بغيره ولو قال طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فثنتان في مدخول بها وفي غيرها طلقة مطلقة ولو قال لزوجتي إن دخلت فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان كانت طالق طلقة مع طلقة أو مع طلقة أو في طلقة وأراد مع وإلا فواحدة ولو قال طلقة في طلقتين وقصد معية

[مسئلة] لو قال من له زوجات زوجتي أو إحدا كن طالق أو أعطى أو يلزمي الطلاق ثلث أو ثنتين أو وحد لفظا أو نية أو أطلق بنجز أو علق على صفة ووجدت وقع الطلاق بوصفه ومنه

تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلأخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن التفويض (قبله) أي قبل تطبيقها كسائر العقود (فإن قال) لها (طلق) نفسك (بألف فطلقت بانت به) أي بالألف وهو عليك بعوض كالبيع وإن لم يذكر عوض فهو كالهبه (أو قال) (طلق) نفسك (ونوى عددا فطلقت ونوته أو) (غيره) بأن نوت دونه أو فوقه (فماتوا قفا فيه) يقع لأن اللفظ في الأولى يحتمل العدد وقد نوباه وما نوته في الدون أو نواه في الفوق هو المتفق عليه منهما (والا) بأن لم ينوبأ أو أحدهما (فواحدة) لأن صريح الطلاق كناية في العدد وقد اتفقت نيته منهما أو من أحدهما وتعبيري بالعدد أعم من تعبيره بالثلاث وأفاد تعبيرى بغيره وهو من زيادى أنه لو نوى ثلاثا ونوت ثنتين وقتما واقتصر الأصل على قوله وإلا فواحدة لهم خلافة (أو قال) (طلق) نفسك (ثلاثا فوجدت أو عكسه) أي قال طلقي نفسك واحدة فثالث (فواحدة) لأنها الموضع في الأولى والمأذون فيه في الثانية ولها في الأولى بعد أن وجدت وإن راجعها الزوج أن تطلق ثانية وثالثة على الفور ولو قال طلقي نفسك ثلاثا فماتت طلقت ولم تذكر عددا ولا نوته وقع الثلاث .

فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذكر معه . لو (نوى عددا بصرح كانت طالق واحدة) ينصب أو رفع أو جراً أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) النوى عملاً بما نواه من احتمال اللفظ له وحمل التوحد على التفرد عن الزوج بالعدد النوى لقر به من اللفظ سواء الدخول بها وغيرها وما ذكرته في أنت طالق واحدة بالنصب هو ما صححه في أصل الروضة والذي صححه الأصل وقوع واحدة عملاً بظاهر اللفظ (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجه عن محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعده) ولو قبل ثلاثا (فثلاث) لتضمن إرادته للمذكورة القصد الثلاث وقدمت معه لفظ الطلاق في حياتها (وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالق ثلاثا) ولو بدون أنت فهو أعم من قوله وإن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق (وتخلف فصل) بينها بسكتة فوق سكتة التنفس ونحوها (أولم يؤكد) بأن استأنف أو أطلق (أو أكد الأول بالثالث فثلاث) عملاً بقصد بظاهر اللفظ ولتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد في الثالثة فإن قال في الأولى أردت التأكيدي لم يقبل ويدين (أو) أكده (بالآخرين فواحدة) لأن التأكيدي في الكلام معهود في جميع اللغات (أو) أكده (بالثاني) مع الاستئناف بالثالث أو الإطلاق (أو) أكد (الثاني) مع الاستئناف به أو الإطلاق (بالثالث فثنتان) عملاً بقصده وذكر حكم الإطلاق في هاتين من زيادى (وصح في) المكرر بعطف نحو (أنت طالق وطالق وطالق تأكيديتان بثالث) لتساويهما (لا) تأكيد (أول بغيره) أي بالثاني أو بالثالث أو بهما لاختصاص غيره بواو العطف للوجب للتغاير (ولو قال) أنت طالق (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فثنتان) يقعان متعاقبتين النجزة أو لاثم الضمنية في صورتين الأوليين وبالعكس في الأخيرين (وفي غيرها) أي غير للموطوءة يقع بما ذكر من المكرر والتيد بالقبولية أو البعدية (طلقة مطلقاً) عن التقيد بشيء مما مر لأنها تبين بالواقع أو لا يقع بما عده شيء (ولو قال لزوجتي) موطوءة كانت أولاً (فإن دخلت) البدار (فأنت طالق) وطالق فدخلت فثنتان (معاً) لأنها جميعاً معلقة بالدخول ولا ترتب بينهما (كقوله لها) أنت طالق طلقت من طلقة أو مع طلقة أو في طلقة وأراد مع طلقة فإنه يقع ثنتان معاً ولفظة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى: ادخلوا في أمم (وإلا) بأن أراد بطلقة في طلقة ظراً أو حساباً أو أطلق (فواحدة) لأنها متضمنة الظرف وموجب الحساب والمتفق في الإطلاق (ولو قال) لها أنت طالق (طلقة في طلقتين وقصد معية

الوحدة في الإطلاق على واحدة منهن فقط لا بغيرها حيث لانية كذا في الروض وحواشيه قالوا ولا يرد كون للفرد المضاف (فثلاث) بهم وكذا للمعرف باللام لأن هذا في اللغة والعرف المألوف قد نقلهما في باب الأيمان عند الإطلاق إلى الوحدة عملاً باليقين فلا يطلق في نحو

ثلاث أو أحسا بأعره فنتان وإلا فواحدة أو بعض طلقة أو نصف طلقتين أو نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو نصف طلقة وم
 رد كل جزء من طلقة فطلقة أو ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث فنتان أو لأربع أو وقت عليك أو يبيتن طلقة أو طلقتين
 أو ثلاثا أو أربعاً وقع على كل طلقة فان قصد توزيع كل طلقة عليهم وقع في اثنين فنتان وثلاث وأربع ثلاث فان قصد بعضهم دين .
 (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق

زوج حتى طالق الأزوجة ولا يقع في نحو على الطلاق الإطلقة ووجب اعتزالهن حتى تعلم المطلقة ولا تكفي الرجعة في الطلاق الرجعي لعدم صحتها
 مع الإبهام ووجب طهين مؤنة الزوجات لجسهن عنده حبس الزوجات ووجب في الطلاق البائن أن يعين فوراً باللفظ للطلاق واحدة
 منهن لتعلم المطلقة فيرتب عليها أحكام الفراق كالمدة فانها على الرجوع من التعيين لامن الايقاع عكس الطلاق كإبائي والفرق كما في
 التحفة أن الطلاق حكم يجماع الإبهام بخلاف العدة فانها أمر محسوس لا يتحقق مع الإبهام ولا بدع في تأخرها عن السبب الأتري أنها يجب
 في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب إلا من التفريق وإنما لم يجب التعيين (٧٧) في الطلاق الرجعي لأن الرجعية زوجة وحق

الله تعالى إنما هو في
 الاعتزال وقد أوجبه
 ولا يقال يجب التعيين
 في الطلاق الرجعي إذا
 انقضت العدة كما في
 مسألة البيان الآتية
 لأن العدة هنا إنما
 تحسب من التعيين
 كما مر فكيف تنقض
 قبله واذ وطئ واحدة
 قبل التعيين لم تعين
 للزوجة على الرجوع
 ولو في الطلاق الرجعي
 فله أن يعينها للطلاق
 ويلزمه حينئذ المهر
 لالحد ولو في الطلاق
 البائن لشبهة القول بأن
 الطلاق من التعيين كما
 يأن واذ عين للطلاق
 واحدة تعينت له وتعين

ثلاث) لأنها موجبه (أو أحسا بأعره فنتان) لأنها موجبه (والا) بأن قصد ظرفاً أو أحسا بأجره وإن
 قصد معناه عند أهله أو أطلق (فواحدة) لأنها موجبه في غير الاطلاق والمحقق في الاطلاق ولا يؤثر القصد مع
 الجهل لأن ما جهل لا يصح قصده كما مر (أو) قال أنت طالق (بعض طلقة أو نصف طلقتين أو نصف طلقة في
 نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو نصف طلقة ولم يرد) في غير الأولى (كل جزء من طلقة فطلقة) كما مر أنها
 ولأن الطلاق لا يتبعص ووقع في نسخ من الأصل في الثالثة نصف طلقة في طلقة وهو سهو فانه في هذه يقع عند
 قصد العية فنتان على أن الأسنوي والبلقيني بحثا في نصف طلقة أنه يقع فنتان أيضا عند قصد العية لأن
 التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كما لو قال نصف طلقة ونصف طلقة ويرد بأننا لانسلم أنه لو قال هذا
 للقدر يقع فنتان وإنما وقعتا في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرر طلقة مع العطف للقتضى للتغاير
 بخلاف مع فانها إنما تنقض المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها فان أرادها كالتى قبلها
 والثتين بعدها كل جزء من طلقة وقع فنتان عملاً بإرادته وقولى ولم يرد كل جزء من طلقة من زيادتي فيها وفي
 التى قبلها والتى بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فنتان) نظراً
 في الأولى إلى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرار لفظ طلقة مع العطف
 (أو) قال (لأربع أو وقت عليك أو يبيتن طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل) منهن (طلقة)
 لأن ما ذكر إذا وزع عليهم خص كلا منهن طلقة أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلقة عليهم
 وقع على كل منهن (في اثنين فنتان و) في (ثلاث وأربع ثلاث) عملاً بقصده وعند الاطلاق لا يحمل اللفظ
 على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بليكن أو يبيتن (بعضن) أى فلانة وفلانة مثلاً (دين)
 فيقبل باطناً لا ظاهراً لأن ظاهر اللفظ يقتضى تشريكن وإن قصد التفاوت بينهن كأن قال قصدت هذه
 بطلقتين وتوزيع الباقي على الباقيات قبل مطلقاً .
 (فصل) في الاستثناء (يصح استثناء) في الطلاق كغيره (بشرطه السابق) في كتاب الإقرار وهو أن ينويه

ماعداهما للزوجية واذ عين للزوجية ماعدا واحدة صح وتعين الواحدة الباقية للطلاق بدون تعيين جديدا كقتفاء بالتعيين الأول
 لاستزامه له وليس له الرجوع عن عينها الى التعيين في غيرها ولا يسترد من تعينت للطلاق ما أنفق عليها لأنها كانت محبوسة عنده حبس
 الزوجات كما مر ولن حلف بالثلاث أو بطلقتين أن يعين من يملك عليها طلقة واحدة لدخولها في اليمين وإن لم يملك عليها العدد فتبين بطلقة
 ويلغو باقي الطلاق كما لو خاطبها بالعدد ابتداء وليس له تعيين من حدثت زوجيتها بعد اليمين لعدم دخولها وليس له تعيين أكثر من واحدة
 للطلاق لأن التعيين اختيار لمن وقع عليها الطلاق ولم يقع إلا على واحدة كما مر فاذا قال عينت للطلاق هذه وهذه تعينت الأولى للطلاق وما
 عداها للزوجية وإذا قال عينت للطلاق هاتين تعين ماعداهما للزوجية وبقى الإبهام فيهما فيعين واحدة منهما قالوا ولا يوزع من حلف بالثلاث
 على كل زوجة طلقة لأن اليمين تفيد البيونة الكبرى ولا يتمكن من رفعها بذلك قال سم يؤخذ من هذا أنه إذا كان الحلف بغير الثلاث
 كطلقتين أو بالثلاث وأفاد التوزيع البيونة الكبرى في كلهن أو بعضهم بأن كن أو بعضهم ذات طلقة صح التوزيع إذ لا مانع منه حينئذ
 وفيه أنه إن قصد بالتوزيع إنشاء طلاق فهو طلاق جديد يقع حالاً كما وقع حتى في الصورة التي ذكرها ويبيتن الطلاق الأول على إبهامه وإن لم

الى بيان مات لم يقبل بيان وارثه ان اتهم بل يقرع فان قرع عتق أو قرعت بق الإشكال ولو طلق إحدى زوجتيه وبينها وجهها وقت
 حتى يعلم ولا يطالب ببيان ان صدقته في جهه ولو قال لزوجه وأجنبية إحدا كاطالق وقصد الأجنبية قيل يمينه لا إن قال زينب
 طالق وقصد أجنبية أو لزوجه إحدا كاطالق وقع ووجب فوراً في بآن تعيينها ان أبهم وبيانها ان عين واعتزلها ومؤتمها الى
 تعيين أو بيان والوطء ليس تعييناً ولا بياناً ،

لأن المراد بوقت التعليق وكل منهما زوجة عنده فتبين بالتعيين في أحدهما أن اليتيمات غير زوجة وأن البانة بانت قبل ولا بدع في تقدم الحث
 على الصفة لاستحالة عندنا وقد قيل بذلك في بعض مسائل الخلع فانظره والراجح الأول وإنما لم يقولوا بالصحة ويتبين أن التعليق بطل
 بالموت أو الإبانة كما قالوا بذلك فيما إذا كان التعيين قبل الصفة كما يأتي لأنه يلزم على ذلك هنا إلغاء الحث مع إمكانه بتعيين غير اليتيم والبانة
 أو بالترام الحث قبل الصفة بخلاف ما يأتي لعدم دخول وقت الحث تقدر (٧٩) وإن متن أو بن كلهن أو إلا واحدة

بقيت اللطالبة بالتعيين
 لتعلم للطلقة ولا تعيين
 الواحدة الباقية بدون
 تعيين هذا كله في
 التعيين بعد التحيز
 أو بعد الصفة للعلق
 عليها أما التعيين قبلها
 فصحيح أيضاً بالشروط
 السابقة من كونه يمين
 باللفظ في واحدة منهن
 لا في أكثر ولا فيمن
 حدثت بعد التعليق
 ولا يوزع كما لم يكن
 غير واجب إذ لا محذور
 في الإيهام قبل الحث
 وإنما صح مع عدم
 الحاجة إليه لوجود
 السبب فان عين واحدة
 تعينت فإن ماتت أو
 بانت قبل الصفة بطل
 التعليق ولا يمين غيرها

(الى بيان) لتوقعه وعليه مؤتمها إليه وبأن مثله في مسألة الزوجتين (فان مات) قبل يانته (لم يقبل بيان وارثه)
 بل يدونه بقول (إن اتهم) بأن بين الحث في الزوجة فانه منهم بإسقاط إرثها وإرثها في العبد (بل يقرع) بينهما
 فاعلم القرعة تخرج على العبد فانها مؤتمرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي العبد أي خرجت القرعة
 عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث أو أجاز الوارث وورثت الزوجة إلا
 إذا دعت طلاقاً بانها (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (بق الإشكال) إذ لا أثر للقرعة في
 الطلاق كما هو الورع أن تترك الميراث أما إذا لم يتم بأن بين الحث في العبد فيقبل يانته لأنه إنما أضر بنفسه
 (ولو طلق إحدى زوجتيه بينها) كأن خاطبها بطلاق وحدها أو نواها بقوله إحدا كاطالق (وجهها) كأن
 نسيها أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جهلها (وقت) وجوب الأمر من قربان وغيره (حتى
 يبد) ما (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقته في جهه) بها لأن الحق لها فان كذبتاه وبادرت واحد وقالت
 أنا المطلقة لم يكن في الجواب نسبت أو لأدري لأنه الذي ورط نفسه بل يحلف أنه لم يطلقها فان نكل حلفت
 وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجه وأجنبية إحدا كاطالق وقصد الأجنبية) بأن قال قصدتها (قبل) قوله
 (يمينه) لأعمال اللفظ لذلك وقول يمينه من زيادتي (لا إن قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد
 أجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهراً لأنه خلاف الظاهر (أو) قال (لزوجه إحدا كاطالق وقع) فلا
 يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منهما قبل ذلك (ووجب فوراً) بقيد زده بقول (في) طلاق
 (بأن تعيينها ان أبهم) في طلاقه (وبيانها ان عينها) فيه لتعرف المطلقة منهما فان آخر ذلك بلا عذر
 عصى فان امتنع عزر (و) وجب (اعتزلهما) لالتباس اللبابة بهما (ومؤتمها) هو أعم من قوله
 ونفقتهما لحبسها عنده حبس الزوجات (الى تعيين أو بيان) وإذا عين أو بين لا يتردد الصروف الى المطلقة
 لذلك أما الطلاق الرجسي فلا يجب فيه ذلك فوراً لأن الرجسية زوجة (والوطء) لإحداها (ليس تعييناً ولا بياناً)
 بالطلاق في غير الاحتمال أن بطل المطلقة ولأن ملك النكاح لا يحصل بالنقل ابتداء فلا يتدارك به وذلك لا تحصل
 الرجعة بالوطء حتى يطلبا باليمين والبيان فلو عين الطلاق في موطوءته لزمه للهر وإن بين فيها وهي

وإن بقيت زوجة الى الصفة طلقت حينئذ وإن كانت ميتة أو مبانة قبل التعيين تبين به أن التعليق بطل بالموت والإبانة ولا يمين غيرها وإن
 متن أو بن الواحدة تعينت للتعليق بدون تعيين أو كلهن بطل التعليق ولا يعود بتجديد نكاح البانة بناء على الصحيح من أن الحث
 لا يعود بذلك وأن اليمين تحل بالبنوة [تنبيه] ممن صرح بصحة التعيين قبل الصفة من وحجر وعبارة التحفة ولو كان له زوجات
 خلف بالثلاث ما فعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل الحلو ف عليه عينت فلانة لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها الى التعيين
 في غيرها وعبارة من كذلك إلا أنه ترك أداة الغاية حيث قال ثم قال قبل فعل الحلو ف عليه عينت فلانة الخ ففهم عشي وتبعه بعض
 الحواشي أن القبلية قيد وأن من يمنع التعيين بعد الصفة ووجهه بأن الحث يتوجه بعد الصفة على الكل فلا يتأتى التعيين في البعض
 وفيه أن من يقول بمسئلة الناشري كما هو وهي من التعيين بعد الصفة على أنه كثير مما قيل بالتعيين بعد التحيز فكيف يمنع بعد
 الصفة ولا يتخيل بينهما فرق فالحق أن من لا يمنع التعيين بعد الصفة بل يوجبها وإما خص القبلية بالذكور لأنها يتوهم فيها عدم صحة التعيين
 لاستتمام الحاجة إليه كما هو كما أشير إليه حجر يجعلها فاقبوا ما التوجيه الذي ذكره عشي فهو مخالف للنصوص في حواشي الروض وغيره

ليان الارث ولو مات قبل بيان وارثه لا تعيينه
(فصل) طلاق موطوءة تمتد بأقراء سني إن ابتدأتها عقبه ولم يبطأها في طهر طلق فيه أو علق بمضي بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي

بأن لم يخلد والمهر (ولو قال في بيانه أردت) للطلاق (هذه فيان أو) أردت (هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (مطلقا ظاهرا) لإقراره بطلاقهما بما قاله ورجوعه بذلك بل عن الإقرار بطلاق الأولى لا يقبل وخرج بزاد في ظاهرها الباطن فالمطلقة فيمن نواها فقط كما قاله الامام قال فان نواها جميعا فالوجه أنهما لا يطلقان إذ لا وجه للحمل إحداهما كليهما جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط لفصل الثانية بالترتيب أو قال أردت هذه وهذه استمر الإبهام وخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئا من ذلك فإنه يحكم بطلاق الأولى فقط لأن التعيين إن شاء اختيار لا إخبار عن سابق وليس له إلا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيار غيرها (ولو ماتا أو إحداهما قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق أو بيانه (بقيت مطالبته) به (ليان) حكم (الإرث) وإن كانت إحداهما كناية والأخرى والزوج مسلمين فيوقف من تركه كليهما أو إحداهما نصيب زوج إن توارثا فإذا عين أو بين لم يرث من المطلقة إن كان الطلاق باتنا ويرث من الأخرى (ولو ماتت) قبل تعيينه أو بيانه ولو قبل موتها أو موت إحداهما (قبل بيان وارثه لا تعيينه) لأن البيان إخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه فلو كانت إحداهما كناية والأخرى والزوج مسلمين وأبهمت المطلقة فلا يرث.

(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره، وفيه اصطلاحان أحدهما وهو المشهور يتقسم إلى سني وبدعي ولا ولا وجريت عليه وثانيتها يتقسم إلى سني وبدعي وجرى عليه الأصل وفسر قائله السني بالجائز والبدعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق إلى واجب كطلاق المولى ومندوب كطلاق غير مستقيمة الحال كسنة الخلق ومكروه كسنة مستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الإمام إلى المباح بطلاق من لا تهووا ولا تسمع نفسه بموتها من غير تمتع بها، وعلى الأولى (طلاق موطوءة) ولو في دبر (تعتد بأقراء سني إن ابتدأتها) أي الأقراء (عقبه) أي الطلاق بأن كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بمضي بعضه أو بآخر نحو حيض (ولم يبطأها في طهر طلة) أي (فيه أو علق) طلاقها (بمضي بعضه ولا) وطلها (في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به) أي بآخره وذلك لاستعقابه الشرع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وفي الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء واختلف في علة الغاية بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني وإن لم يكن شرطاً قبيل لالتصير الرجعة لترض الطلاق لو طلق في الطهر الأول حتى قيل إنه يندب الوطء فيه وإن كان الأصح طلاقه وقيل عقوبة وتغليظ (والا) بأن كانت حاملا من زنا وهي لا تحيض من شبهة أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو طلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو وطلها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه أو وطلها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي) وإن سأله طلاقا بلا عوض أو اختلعا أجنبي وذلك لمخالفته فيما إذا طلقها في حيض قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وزمن الحيض لا يحسب من العدة ومثله النفاس وزمن حمل زنا لا يحسب فيه وزمن حمل شبهة وآخر طهر علق به الطلاق أو طلق معه والمعنى في ذلك تضررها بطول مدة التربص ولأدائه فيما بقي إلى الندم عند ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد وألحقوا الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوق فيه وكون بقية مما دفعت الطبيعة أولاتها للخروج وألحقوا الوطء في الدبر بالوطء في القبل لثبوت النسب وجوب العدة بهما

تقاعن فتاوى النووى من أن الخنثى بعد التنجيز أو بعد الصفة لا يتوجه إلا على واحدة مهمة ولذا أوجب التعيين قدر وحواشي ع ش التي قبل الزيادة خالية عن هذا (خاتمة) إذا مات الزوج قبل التعيين لم يرث وارثه مقامه فيه لأنه خيار تشبه لا اطلاع للوارث عليه بخلاف البيان فيمن نواها بالطلاق فإن الوارث يقوم مقامه فيه لإمكان الاطلاع على النية بقراءن الأحوال ومحصل هذه السئلة أنه إذا طلق من له زوجات واحدة معينة في نية طلق واعتدت من الإيقاع اتفاقا وطول باعترافهن ومؤتمن وبالبيان في الطلاق

البائن وكذا الرجعي إذا انقضت عدته وإذا وطئ قبل البيان واحدة ثم بينها للطلاق لزمه المهر وكذا الحد في استدخال الطلاق البائن وقبل منه البيان في أكثر من واحدة على تفصيل ذكره وفيمن ماتت أو بانتهى الزوجات وورثته من ماتت منهن منازعته

وطلاق غيرها وخلع

زوجة في بدعة بعوض
منها لا ولا ، والبدعي
حرام ، وسن لفاعله
رجعة ولو قال أنت طالق
لسنة أو طلقة حسنة أو
أحسن طلاق أو أجمله
أو أنت طالق لبدعة أو
طلقة قبيحة أو أتبع
طلاق أو أخشعته وفي
سنة أو بدعة طلقت
وإلا فبالصفة أو طلقة
سنية بدعية أو حسنة
قبيحة وقع حالا وجاز
جمع الطلقات ولو قال
ثلاثا أو ثلاثا لسنة
وفسرها بتفريقها
على أقراء قبل من
يعتقد تحريم الجمع
ودين غيره ومن قال
أنت طالق وقال أردت
إن دخلت أو إن شاء
زيد ومن قال نسائي
طوالق أو كل امرأة لي
طالق وقال أردت
بعضن ومع قرينة
كان خاصته فقالت
زوجت فقال ذلك يقبل .

﴿ فصل ﴾ قال أنت
طالق في شهر كذا أو
عزته أو أوله ،
فيمن بينها وتحليفه
إن اقتضاه الحال وكل
هذا في الظاهر وإلا
فالرجوع في الباطن إلى
نيتها وتفصيل هذه المسئلة
في الطولات فانظره

واستدخال التي كالوطء وقولي أو علق بضمي بعض مع نحو الأولى ومع قولي ولا في نحو جيش طلق مع آخره أو
علق به ومع أشياء أخر من زيادتي ومن البدعي ما لو قسم لاحدى زوجتي ثم طلق الأخرى قبل المبيت عندها
فانه يأنم كذا كره الشيخان ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة طلاق المولى إذا طو لبه وطلاق القاضي
عليه وطلاق الحكيم في الشقاق فليس يبدعي كما أنه ليس بمعنى (وطلاق غيرها) أي غير الموطوءة المذكورة
بأن لم توطأ أو كانت صغيرة أو آيسة أو حاملا منه (وخلع زوجة في) زمن (بدعة بعوض منها) سني (ولا)
بدعي لا تنفاه ما سفي السني وفي البدعي ولأن اقتداء المختلعة يقتضى حاجتها إلى الخلاص بالفراق ورضاها
بطول التبرص وأخذ العوض يؤكده داعية الفراق ويصعب احتمال التدم والحامل وإن تضررت بالطول
في بعض الصور فقد استحب الطلاق شرعيا في العدة فلاندم ومن هذا القسم طلاق التحيرة لأنه لم يقع في
ظهر محقق ولا في حيز محقق (والبدعي حرام) للنهي عنه والعبرة في الطلاق النجز بوقته وفي الملق بوقت
وجود الصفة إلا إذا جهل وقوعه في زمن البدعة فالطلاق وإن كان بدعيًا لا يثم فيه (وسن لفاعله) إذا لم
يستوف عدد الطلاق (رجعة) لخبر ابن عمر السابق وفي رواية فيه مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرًا قبل أن
يسمى إن أراد ويقاس بما فيه بقية صور البدعي وسن الرجعة ينتهي بزوال زمن البدعة (ولو قال أنت طالق
لسنة أو طلقة حسنة أو أحسن طلاق أو أجمله أو أنت طالق لبدعة أو طلقة قبيحة أو أفصح طلاق أو أخشع
وهي في) حال (سنة) في الأربع الأول (أو) في حال (بدعة) في الأربع الأخر (طلقت) في الحال (وإلا)
أي وإن لم تكن إذ ذاك في حال سنة في الأربع الأول ولا بدعة في الأربع الأخر (فبالصفة) تطلق كسائر
صور التعليق فإن نوى بمقاله تمليطا عليه بأن كانت في حال بدعة في الأربع الأول أو سنة في الأربع الأخر
ونوى الوقوع في الحال لأن طلاقها في الأربع الأول حسن لسوء خلقها مثلا وفي الأربع الأخر قبيح لحسن
خلقها مثلا وقع في الحال هذا كله إذا قاله لمن يكون طلاقها سنيا أو بدعيًا فلو قاله لمن لا يتصف بطلاقها بذلك
وقع في الحال مطلقًا ويلغوز كرسنة والبدعة (أو) قال أنت طالق (طلقة سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقع
حالا) ويلغوز كالصفتين لتضادها نعمان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والصبح من حيث
العدد قبل وإن تأخر الوقوع لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن
السرخسي وأقراء (وجاز جمع الطلقات) ولو دفعة لا تنفاه المحرم له والأولى له تركه بأن يفرقهن على الأقراء أو
الأشهر ليمكن من الرجعة والتجديد إن ندم قال الزركشي واللام في الطلقات للعهد الشرعي وهي الثلاث
فلو طلق أربعًا قال الروائي عزرو وظاهر كلام ابن الرفعة أنه يأنم انتهى (ولو قال) لموطوءة أنت طالق (ثلاثا أو
ثلاثا لسنة وفسر) ها (بتفريقها على أقراء) بأن قال أوقت في كل قرء طلقة (قبل من يعتقد تحريم الجمع)
لثلاث دفعه كالكي لموافق تفسيره لا عقاده (ودين غيره) أي وكل إلى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهرا لمخالفته
مقتضى اللفظ من وقوع الطلاق دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية إن كان طلاق المرأة فيه سنيا وحين تطهر
إن كان بدعيًا ويعمل بما نواه باطنا إن كان صادقًا بأن راجعها ويطلبها ولها تمكينه إن ظنت صدقه بقرينة
وإن ظنت كذبه فلا وإن استوى الأمران كره لها تمكينه وفي الثانية قال الشافعي رضي الله عنه له الطلب
وعليها الحرب (و) دين (من قال أنت طالق وقال أردت إن دخلت) الدار مثلا (أو إن شاء زيد) أي
طلاقه بخلاف إن شاء الله لأنه يرفع حكم الطلاق وما قبله يخصه بحال دون حال (و) دين (من قال نسائي
طوالق أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضن فيعمل بما أراده باطنا (ومع قرينة كأن) هو أولى من
قوله بأن (خاصته) زوجة له (فقالت) له (تزوجت) على (فقال) منكرا لهذا (ذلك) أي نسائي طوالق
أو كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية للقرينة .

﴿ فصل ﴾ في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكره . لو (قال أنت طالق في شهر كذا أو) في (عزته أو أوله)

أورأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلته الأولى ووجه في شهر كذا بأن المعنى إذا جاء شهر كذا وبجيشه يتحقق بمعنى أول جزء منه (أو) في (نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه فنجبر أوله) أي أول يوم منه على قياس ماض (أو) في (آخره) أو سلخه (فبآخر جزء منه) يقع لأنه السابق إلى الفهم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلا إذامضى يوم) فأنت طالق (فغروب شمس غده) تطلق إذ به يتحقق مضي اليوم (أو) قاله (نهارا فيمكث وقت من غده) تطلق لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو متفرقا (أو) قال إذامضى (اليوم) فأنت طالق (وقاله نهارا فغروب شمس) تطلق وإن بق منه حال التعليق لحظة لأنه عرفه فينصرف إلى اليوم الذي هو فيه (أو) قاله (ليلا) أي لا يقع بشيء إلا نهار حتى يعمل على للمهود (كشهر سنة) في حالي التكثير والتعريف فيقع في أنت طالق إذامضى شهر أو سنة بمعنى شهر كامل أو سنة كاملة في أنت طالق إذامضى الشهر أو السنة بمعنى ماهو فيه من ذلك الشهر أو السنة فيقع في الشهر بأول الشهر القابل وفي السنة بأول المحرم من السنة القابلة ومعلوم عدم تأني الإلتاء هنا أمالو قال أنت طالق اليوم بالنصب أو بغيره فيقع حال ليلا كان أو نهارا لأنه وقت هو حالي الزمان في الأولى بغير اسمه فلفت التسمية (أو) قال (أنت طالق أمس وقع حالا) سواء أقصد وقوعه حالا مستند إلى أمس وعليه اقتصر الأصل أم قصد إيقاعه أمس أم أطلق أوقات أو جن أو خرس قبل التفسير ولا إشارة له مفهومة وتما قصد الاستناد إلى أمس لاستحاله (فان قصد) بذلك (طلاقا في نكاح آخر وعرف أو) قصد (أنه تطلق أمس وهي الآن معتدة حلق) فيصدق في ذلك عملا بالظاهر وتكون عدتها في الثانية من أمس ان صدقت به إلا لمن وقت الإقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور في الأولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا كما في الترح الصغير وقله الإمام والفقير عن الأصحاب ثم ذكر الامام احتمالا جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ الرافعي السقيمة وهو أنه ينبغي أن يصدق لاحتماله (وللتعلق أدوات كمن وإن وإذا متى ومتى ما) زيادة ما (وكما وأي) نحو من دخلت الله من زوجها في طالق وأي وقت دخلت الدار فأنت طالق وتسيرى بذلك أولى من قولها وأدوات التعليق من إلى آخره إذا الأدوات غير محصورة في المذكورات إذ منها ما هو ما وإذا وما وأما وأين (ولا يقتضين) أي أدوات التعليق بالوضع (فورا) في الملحق عليه (في مثبت) كالدخول (بلا عوض) أما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو إن ضمنت أو أعطيت بخلاف نحو متى وأي (و) بلا (تعلق بشيئها) على ما يأتي بيانه في الفصل الآتي (ولا) يقتضين (تكرارا) في الملحق عليه (إلا كما) فتقتضيه وسيأتي التعليق بالمنى (فلو قال إذا طلقك) أو أوقعت عليك طلاقي (فأنت طالق فنجز) طلاقها (أو علة) (بصفة فوجدت فطلقتان) فتمان (في موطوءة) واحدة بالتطليق بالتجزير أو التعليق بصفة وجدت وموطوءة أو كما وقع طلاق فطلق ثلاث فيها وطلقة في غيرها أو إن طلقت واحدة فعد حر وإن تنتين فعدان وإن ثلاثا فثلاثة وإن أربعا فاربعة فطلق أربع عتق عشرة ولا بصفة الثلثين فإذ طلق الثالثة صدقت بصفة الثلثين ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاث ولا أربعة وكان سائر أدوات التعليق غير كما (ولو علق بكما) ولو لوقى التعليقين الأولين فقط (خمس عشرة) عدتها

وقع بأول جزء منه أو نهاره أو أول يوم منه فنجبر أوله أو آخره فبآخر جزء منه ولو قال ليلا إذا مضي يوم فغروب شمس غده أو نهارا فيمكث وقت من غده أو اليوم وقاله نهارا فغروب شمس أو ليلا كما كشهر وسنة أو أنت طالق أمس وقع حالا فان قصد طلاقا في نكاح آخر وعرف أو انه تطلق أمس وهي الآن معتدة حلق وللتعليق أدوات كمن وإن وإذا متى ومتى ما وكما وأي ولا يقتضين فورا في مثبت بلا عوض وتعلق بشيئها، ولا تكرارا إلا كما ذكرنا قال إذا طلقك فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت فطلقتان في موطوءة أو كما وقع طلاق فطلق ثلاث فيها وطلقة في غيرها أو إن طلقت واحدة فعد حر وإن تنتين فعدان وإن ثلاثا فثلاثة وإن أربعا فاربعة فطلق أربع عتق عشرة ولو علق بكما خمسة عشر

لاقتضاها التكرار فيعتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالث لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الأولين وطلاق أربع ولو قال كلما صليت ركعة فبدمن عيدي حر وهكذا إلى عشرة عتق سبعة وثمانون وإن علق غير كلما خمس وخمسون (ويقتضين) أي الأدوات (فوراً في منق إلا إن) فلا تقتضيه (ولو قال) أنت طالق (إن لم تدخل) الدار (لم يقع) أي الطلاق (إلا باليأس) من الدخول كأن ماتت قبله فيحكم بالوقوع قبيل الموت بخلاف ما لو علق غير إن كإذافانه وقع الطلاق بمضي زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل والفرق أن إن حرف شرط لا إشعاره بالزمان وإذا ظرف زمان كقبي في تناول للأوقات فإذا قيل منى ألقاه صبح أن تقول منى شئت أو إذا شئت ولا يصح إن شئت بقوله إن لم تدخل الدار معناه إن فاتك دخولها وفواته باليأس وقوله إذا لم تدخل الدار فانت طالق معناه أي وقت فاتك الدخول فيقع الطلاق بمضي زمن يمكن فيه الدخول ولم تدخل فلو قال أردت بأذا ما أراد بيان قبل باطنا وكذا ظاهراً في الأصح (أو) قال أنت طالق (إن دخلت) الدار (أو أن لم تدخل) بالفتح (للمهزة) (وقع) الطلاق (حالياً) لأن المعنى للدخول أو لعدمه بتقدير لام التعليل كافي قوله تعالى أن كان ذامال وبينين وسواء كان فيما علق به صادفاً أم كاذباً وهذا (إن عرف نحو أو لا) بأن لم يعرفه (تعليل) لأن الظاهر تصدله هو لا يميز بين إن وأن ولو قال أنت طالق إذ طلقك أو أن طلقك بالفتح حكم بوقوع طلقتين واحدة باقراره وأخرى بإيقانه في الحال لأن المعنى أنت طالق لأن طلقك .

(فصل) في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرها . لو (علق) الطلاق (بمحمل) كقوله إن كنت جملاً فأنت طالق (فإن ظهر) أي الحمل بها بأن ادعته وصدقها الزوج أو شهد به رجلان بناء على أن الحمل يعلم (أو) لم يظهر بها حمل لكن (ولدت له دون ستة أشهر من التعليق أو) لأكثر منه (لأربع سنين فأقل) منه (ولم توطأ وطئاً يمكن كونه الحمل منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا بعده أو وطئت حينئذ وطئاً لا يمكن كونه الحمل منه كأن ولدت له دون ستة أشهر من الوطء (بأن وقوعه) من التعليق لتبين الحمل من حينئذ ولهذا احكنا بثبوت النسب (وإلا) بأن ولدت له لأكثر من أربع سنين أو ولدته وفوق دون ستة أشهر ووطئت من زوج أو غيره وطئاً يمكن كونه الحمل منه (إلا) طلاق لتبين انقضاء الحمل في الأولى إذا أكثر مدته أربع سنين ولا احتمال كونه الحمل من ذلك الوطء في الثانية والأصل بقاء النكاح والتمتع بالوطء وغيره فيها جائز لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح لكن يسن له احتسابها حتى يستبرأها احتياطاً (ولو قال إن كنت حاملاً بذكر فطلقه) أي فأنت طالق طلاقة (و) إن كنت حاملاً (بأنثى فطلقتي فولدتها) معاً أو مرتباً وكان بينهما دون ستة أشهر (ثلاث) تقع لتبين وجود الصغتين وإن ولدت ذكراً فأكثر فطلقه أو أنثى فأكثر فطلقتان أو خنتي فطلقه ووقفت أخرى لتبين حاله وتقتضى المدة في الصور المذكورة بالولادة (أو) قال (إن كان حملك) أو ما في بطنك (ذَكَرَ فطلقه إلى آخره) أي وإن كان أنثى فطلقتي فولدتها (فلغو) أي فلا طلاق لأن قضية اللفظ كونه جميع الحمل أو ما في بطنها ذكراً أو أنثى فإن ولدت ذكراً أو أنثى وقع الطلاق وتعميري في هذه والتي قبلها بالواو أولى من تمييزه بأو (أو) قال (إن ولدت) فأنت طالق (فولدت اثنين مرتباً طلق بالاول) أي بخروجه كله لو وجود الصفة (واقضت عدتها بالثاني) سواء أكان من حمل الأول بأن كان بين وصغيرا دون ستة أشهر أم من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول وأنت بالثاني لأربع سنين فأقل وخرج بمرتباً بالواو ولدتها معاً فإياها وإن طلق واحدة لا تقتضي العدة بهما ولا بواحد منهما بل تخرج في العدة من وضعهما (أو) قال (كلما ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقتان واقضت عدتها بالثالث) ولا تمتع به طلاقة نائمة إذ به يتم انفصال الحمل الذي تقتضي به العدة فلا

ويقتضين فوراً في منق إلا إن قال إن لم تدخل لم يقع إلا باليأس أو إن دخلت أو أن لم تدخل بالفتح وقع حالاً إن عرف نحواً وإلا فتعلق .

(فصل) علق بمحمل فإن ظهر أو ولدته لدون ستة أشهر من التعليق أو لأربع سنين فأقل ولم توطأ وطئاً يمكن كونه الحمل منه بأن وقوعه وإلا فلا ولو قال إن كنت حاملاً بذكر فطلقه وبأنثى فطلقتي فولدتها ثلاثاً وإن كان حملك ذكراً فطلقه إلى آخره فلغو أو إن ولدت فولدت اثنين مرتباً طلق بالاول واقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقتان واقضت عدتها بالثالث .

يقارنه بطلاق وخرج بالتصريح بزيادتي مرتباً ما لو ولدتهم معاً فطلق ثلاثاً إن نوى ولها أو لإفراحدة وتمتد
 بالأقراء فإن ولدت أربعا مرتباً وقع ثلاث بولادة ثلاث وتقتضى عدتها بالاربع (أو) قال (الأربع) حوامل
 (كما ولدت واحدة) منسكناً (فصواحبا طوالق فولدن معاطلقن ثلاثاً ثلاثاً) لأن لكل منهن ثلاث صواحب
 فيقع بولادتها على كل من الثلاث طلقة ولا يقع بها على نفسها شيء ويعتدون جميعاً بالأقراء وصواحب جمع
 صاحبة كضاربة وضواري وقولي كالأصل ثلاثاً الثاني دافع لاحتمال إرادة طلاق المجموع ثلاثاً (أو) ولدن
 (مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كأولى قاتها)
 تطلق ثلاثاً بولادة كل من صواحبها طلقة (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة)
 بولادة الأولى (والثالثة طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتها) أي الثانية والثالثة
 (بولادتهما) أي إن لم يتأخر ثانی توأمهما إلى ولادة الرابعة والاطلقتا ثلاثاً ثلاثاً والأولى تعدد بالأقراء ولا
 تستأخذ عدة للطلقة الثانية والثالثة بل تنبني على ماضى من عدتها وشروط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه
 بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معا وعدة الأولين باقية طلقنا) أي الأولين
 (ثلاثاً ثلاثاً) أي طلق كل منهما ثلاثاً بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة (والأخريان طلقتين طلقتين)
 أي طلق كل منهما طلقتين بولادة الأولين ولا يقع عليها بولادة الأخرى شيء وتقتضى عدتها بولادتهما
 وخرج بزيادتي وعدة الأولين باقية ما لو لم يبق إلى ولادة الأخرين فإنه لا يقع على من انقضت عدتها الا لطلقة
 واحدة وإن ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة طلق كل منهن ثلاثاً وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معاطلقت الأولى ثلاثاً
 وكل من الباقيات طلقة وإن ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاطلقت الأولى ثلاثاً والثانية طلقة والأخريان
 طلقتين طلقتين وإن ولدت ثنتان معاً ثم ثنتان مرتباً طلق كل من الأولين والرابعة ثلاثاً والثالثة طلقتين
 وإن ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثاً وكل من الثانية والثالثة طلقتين
 كل منهما بولادتهما (أو) قال (إن حضت) فأنت طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو علق في حال حيضها
 لم تطلق حتى تظهر ثم تسرع في الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين أن الطلاق لم يقع (أو) إن حضت
 (حيضة) فأنت طالق (فيها مقابلة) تطلق لأنه قضية اللفظ وهذه والتي قبلها من زيادتي (وحلفت على
 حيضها المعلق به طلاقها) وإن خالفت عدتها بأن ادعته فأنكره الزوج فصدق في أنها لم تعرف منه به وتسرع
 إقامة البينة عليه فإن النسم وإن شوهد لا يعرف أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غيرها
 وهو ظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررتها كما يعلم مما يأتي أيضاً ولو صدقت فيه يمينها لزم الحكم
 للإنسان يمين غيره وهو متمتع فيصدق الزوج جرياً على الأصل في تصديق المنكر يمينه (لا) على (ولادتها)
 المعلق بها الطلاق بأن قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لإمكان إقامة البينة عليها
 (أو) قال لزوجتيه (ان حضتا فأتتا طالقان فادعته وكذبها حلف) فلا طلاق لأن طلاق كل منهما
 معلق بحيضها ولم يثبت وان صدقها طلقنا (أو) كذب (واحدة) فقط (طلقت) فقط ان حلفت أنها حاضت
 لثبوت حيضها يمينها وحيض ضررتها بتصديق الزوج لها والصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررتها يمينها
 لأن اليمين لا تؤثر في حق غير الخالف كما سرفم تطلق (أو) قال (ان أومتى) مثلاً (طلقتك أو ظاهرت منك
 أو آليت أو لاغت أو فسخت) النكاح بيمينك مثلاً (فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من التطبيق
 أو غيره (وقع النجس) دون المعلق لأنه لو وقع لم يقع النجس لاستحالة وقوعه على غير زوجة وإذا لم يقع
 النجس لم يقع المعلق لأنه مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع النجس إذ قد يتخلف الجزاء عن الشرط
 بأسباب كالوعلق عتق مالم يعتق غانم ثم أعتق غانم في مرض موته ولا يفي ثلث ماله إلا بأحدهما لا يقع بينهما
 بل يعين عتق غانم وشبه هذا ما لو أقر الأب بن الميت ثبت النسب دون الإرث (أو) قال (ان وطئتك)

أو لأربع كلما ولدت
 واحدة فصواحبها طوالق
 فولدن معاطلقن جميعاً
 ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً
 طلقت الرابعة ثلاثاً
 كأولى إن بقيت عدتها
 أو الثانية طلقة والثالثة
 طلقتين وانقضت عدتها
 بولادتهما أو ثنتان
 معاً ثم ثنتان معا وعدة
 الأولين باقية طلقنا
 ثلاثاً ثلاثاً والأخريان
 طلقتين طلقتين أو إن
 حضت طلقت بأول
 حيض مقبل أو حيضة
 فيتها مقبله وحلفت
 على حيضها المعلق به
 طلاقها لا على ولادتها
 أو إن حضت فأتتا طالقان
 فادعته وكذبها
 حلف أو واحدة طلقت
 أو إن أومتى طلقنا أو
 ظاهرت منك أو آليت
 أو لاغت أو فسخت
 فأنت طالق قبله ثلاثاً
 ثم وجد المعلق به وقع
 النجس أو إن وطئتك

بإسقاط طالق قبله ثم وطى لم يقع أو علق بمشيتها خطبا استرطت فوراً في غير نحو متى ويقع بقول الملق بمشيتها شئت غير صبي ومجنون ولو كارها ولا رجوع لعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاءها لم تطلق كالوعلقه بفعله أو بفعل من يبالي بتعليقه وقصد إعلامه بفعله ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً .

(مسألة) لو حلف بصيغة التزام أو تعليق على نفسه أو على من يبالي أن يفعل كذا أو أن لا يفعل كذا قصد الحث أو النهي مع حضور من يبالي أو قصد إعلامه وإن لم يعلم ولو ترك الحالف إعلامه مع تمكنه من الاتصال هذا عن الشرط كأشار إليه في حواشي الروض وبه عليه الرشيدي ترك المحلوف على فعله أو فعل المحلوف على تركه مكرهاً بغير حق (٨٥) أو ناسياً للحلف أو جاهلاً به أو بالمحلوف عليه وكذا إن فعله

أو تركه بعد أن جن فلا حث بذلك لأن اليمين مع تحقق الشروط المذكورة في قوة الحلف على عدم المخالفة مع العمد والعلم والاختيار ولم توجد هنا مخالفة كذلك فإن حلف على من لا يبالي أو لم يقصد الحث ولا النهي بل أراد مجرد التعليق أو أطلق والصيغة صيغة تعليق أو لم يقصد إعلام من يبالي وإن علم حثه بطلاق مخالفة لأن اليمين مع فقد بعض الشروط كالتعليق المحض فإن قيل كيف يتحقق قصد الحث أو النهي مع عدم حضور من يبالي أو يمنع ولم يقصد إعلامه قلنا يصور ذلك فيما إذا قصد

وطئا (مباحفات طالق قبله ثم وطى لم يقع) طلاق لأنه لو وقع لخرج الوطاء عن كونه مباحاً وخروجه عن ذلك محال وسواء أذ كر ثلاثاً أم لا (أو علق بمشيتها خطبا استرطت) أي مشيتها (فورا) بأن تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك عليهما الطلاق كطلاق نفسك وهذا (في غير نحو متى) أما فيه فلا يشترط الفور والتقدير ههنا من زيادتي هنا وإن ذكر الأصل حكم إن في الفصل السابق أما لو علقه بمشيتها غيبة كأن قال زوجي طالق إن شاءت وإن كانت حاضرة أو بمشيتها غيرها كأن قال له إن شئت فزوجي طالق فلا يشترط للشبهة فورا لا تنفاه التملك في الثانية وبعده في الأولى باتفاه الخطاب فيه (ويقع) الطلاق ظاهر أو باطنا (يقول المعلق بمشيتها) من زوجة أو غيرها (شئت) حالة كونه (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (كارها) بقلبه إذ لا يقصد التعليق بما في الباطن لخصائه بل اللفظ الدال عليه وقد وجد أما مشيتها الصبي والمجنون للمعلق بها الطلاق فلا يقع بها إذا اعتبر بقولها في التصرفات وتعبيري بما ذكر أو لم يعبر به (ولو رجوع لمعلق) قبل المشيئة نظر إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن تعليقاً كالإرجوع في التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء زيد طلقة فشاءها) ولو فأتى أكثر منها (لم تطلق) نظراً إلى أن المعنى إلا أن يشاءها فلا تطلقين كالمقال إلا أن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلقة إذا شاءها وقت طاعة أو أردت عدم وقوعها إذا شاءها فطلقتان لأنه غلط على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لو علقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعل من يبالي بتعليقه) بأن يشق عليه حثه لصدقة أو نحوها (وقصد) المعلق (إعلامه به) وإن لم يعلم المبالي بالتعليق (فعل) المعلق بفعله من نفسه أو غيره (ناسياً) للتعليق (أو) إذا كراه له (مكرها) على الفعل (أو) مختاراً (جاهلاً) بأنه المعلق عليه وهذه من زيادتي وذلك لخبر ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بما لم يدل دليل على خلافه كضمان التالف فالفعل معها كالفعل فان لم يبالي بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالي به ولم يقصد للمعلق إعلامه طلقت بفعله لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم إليه قصد إعلامه به الذي قد يعبر عنه بقصد منعه من الفعل وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلامه به بعلمه بالبالي من زيادتي وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلامه به وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول هذا كله كما رأيت إذا حلف على فعل مستقبل أما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له كالمحلوف أن زيداً ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علمه ونسي فلا طلاق وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع خلافاً لابن الصلاح وقد أوضحته في شرح الروض .

حته أو منعه ولا حظ إن علم فتدبر (تنبيه) إذا فعل المحلوف على فعله مكرهاً أو ناسياً أو جاهلاً فليل اليمين لأن المقصود حصول صورة الفعل وقد حصلت وقيل وهو الراجح لا تنحل بذلك لأن المقصود حصول الفعل امتثالاً للحلف كما هو مقتضى الحث ولم يوجد ذلك فعلياً هنا إذا مضى الزمن الوقت به الفعل ولم يفعل امتثالاً حث حيث لا مانع فتدبر (خاتمة) إذا حلف أن لا يفعل صبي أو بهيمة كذا فلا حث على الفعل فلا حث وإن كان هذا التعليقاً محضاً لانضمام الإكراه لفعل من لا يعتد بفعله صيره كالفعل فلم يوجد المعلق عليه كذا أفاده جهر وم، أما لو حلف أن يفعلاً فلم يفعلاً مكرهين على الترك حث لتحقق المعلق عليه إذ ليس للترك صورة خارجية تنفي بالاكراه والثناء علم. (مسألة) إذا فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع وإحلال اليمين جعل عامداً بناءً على ذلك لم يحث حيث استند لنحو إفتاء لأنه حينئذ فعل جاهلاً بالمحلوف عليه مع عذره ظاهراً فان لم يستند حيث لتقصيره فظنه كالأظن فان لم يظن الإحلال وانما ظن أن الطلقة

(فصل) قال أنت طالق وأشهر بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته أو هكذا فإن قال أردت للقبوضتين حلف ولو علق عبد طلقته
صفتو سيده حرته بما فتق (٨٦) بهالم محرم ولو نادى زوجته فأجابته أخرى قال أنت طالق وظنها للتأداة طلقت للتأداة ولو

علق بغير كلها بأكل
رمانه ونصف فأكلت
رمانة فطلقتان والحلف
ما يتعلق به حث أو منع
أو تحقيق خبر فاذا قال
إن حلفت بطلاق
فأنت طالق ثم قال إن لم
تخرجي أو إن خرجت
أو إن لم يكن الأمر كما
قلت فأنت طالق وقع
للملق بالحلف لا إن
قال إذا طلعت الشمس
أو جاء الحاج ويقع
الأخر بصفته ولو قيل
له استخبارا أطلقها
فقال نعم فإقراره به
فإن قال أردت ما ضا
وراجت حلف أو قيل
ذلك التماس لإنشاء
فقال نعم فصرح .
(فصل) علق بأكل
رمانة أو رغيف فبق
حبة أولبابة .

لا يلحقها طلاق بعد
فصل عمدا بناء على
ذلك حث وإن استند
لأنه حيث فصل عالما
بالخوف عليه جاهلا
بحكمه ومجرد جهل
الحكم لا أثر له كإفائه
حجر مستدلا بخصوص
المتقدمين وبكلام
الشيخين فيمن علق

(فصل) في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها . لو (قال) لزوجته (أنت طالق وأشهر بأصبعين
أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع نيته) عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو)
مع قوله (هكذا) وإن لم ينو عددًا تطلق في أصبعين طلقته وفي ثلاث ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن
تكون الإشارة مفهومة لذلك فله في الروضة عن الإمام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الأصبعين
(القبوضتين حلف) فيصدق في ذلك فلا يقع أكثر من طلقين لاحتمال ذلك لأن قال أردت إحداها
لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في الصد كإمساك فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفته) علق (سيده
حرته بها) كأن قال لزوجته إذا مات سيدي فأنت طالق طلقته وقال سيده إذا مات فأنت حر (فتق بها)
أي بالصفة وهي في المثال موت سيده بأن خرج من ثلث ماله أو أجاز الوارث (لم محرم) عليه فله الرجعة
في القعدة وتجدد النكاح بعد انقضاءها قبل زوج آخر ومعلوم أن الطلاق والتعق وقصاما لكن غلب التعق
لنشوف الشارع إليه فكأنه تقدم كما لو أوصى بمستولته أو مذبذبه حيث تصح الوصية مع ما ذكر فإن
لم يخرج العبد من الثلث ولم يجز الوارث بقى روق ما زاد عليه وحرمت عليه لأن البعض كالتن في عدد الطلاق
كأمر ومحرم عليه أيضا إن لم يفتق تلك الصفة بل بأخرى متأخرة كأن قال أنت طالق طلقته في آخر جزء
من حياة سيدي وقال سيده إذا مات فأنت حر ثم مات سيده وتبصر بالصفة أعم من تبصر بموت السيد (ولو
نادى زوجته) له (فأجابته أخرى قال) لها (أنت طالق وظنها للتأداة) أو غيرها للقبوضتين بالأولى ولم يقصد
فيها طلاق (تطلقت) لأنها خوطبت بالطلاق (لالتأداة) لأنها لم تخاطب به ولا قصد طلاقها وظن
خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها فإن قصد طلاقها طلقته مع الأخرى (ولو علق بغير كلها بأكل رمانه ونصف)
كأن قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود
الصفتين بأكلها فإن علق بكلمة ثلاث لأنها أكلت رمانة ثم نصف رمانة ثم علق بغير كل ما من زيادتي
(والحلف) بالطلاق أو غيره فهو أعم من قوله والحلف بالطلاق (ما يتعلق به حث) على فصل (أو منع) منه نفسه
أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف وغيره ليظهر صدق الخبر فيه (فاذا قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق
ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع للملق بالحلف) لأن ما قاله حلف
بأقسامه السابقة (لأن قال) بعد التطبيق بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فأنت طالق فلا يقع
المعلق بالحلف لأنه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون
الأمر كما قاله وهي في العدة أو من طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استخبارا أطلقها) أي زوجها
(فقال نعم فإقراره) أي بالطلاق فإن كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فإن قال أردت) طلاقا (ما ضا
وراجت) بعده (حلف) فيصدق في ذلك وإن قال بدل قوله وراجت ويأبى وجددت نكاحها فكأمر
فيها لو قال أنت طالق أمس وفسر بذلك (أو قيل) له (ذلك التماس لإنشاء فقال نعم) أو نحوها مما يراد فيها
كبير وأجل (فصرح) فيقع حالا لأن نعم أو نحوها قائم مقام طلقها للراد لذكره في السؤال ولو جهل
حال السؤال قال الزركشي فالظاهر أنه استخبار .

(فصل) في أنواع من تعليق الطلاق لو (علقه) (بأكل رمانة أو رغيف) كأن قال إن أكلت هذه الرمانة
أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا فأنت طالق (فبق) من ذلك بعدا كلها (حبة أولبابة) لم يقع الطلاق
كأسيان لأنه يصدق أنها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الإمام إن بقي فثابت يصدق مدركه بأن لا يكون

حلف عبد القيد على نفسه من عشرة أرطال وعلقه أيضا على حله من عشرة أرطال فحكم القاضي
بثقه فله السيد بناء على أن هذا الحلف لا يحصل به عتق لثقله قبل بالشهادة والحكم فإن أن القيد عشرة من أن العتق حصل
بالجبر ولا عبرة بهذا الظن وأنه لا غرم على الشهود وهذا أصله أنه لا يمول على ما في بعض القرويع من أنه لا يثبت له يمول إلى جهل اللطيف عليه

أو يعلمها ثمرة فيها
 وبرميتها ثم يمسكها
 فبادرت بأكل بعض
 أورمية أو بعدم تمييز
 نواه عن نواها ففرقه
 أو صدقها في تهمة سرقة
 فقالت سرت ما سرت
 أو إخبارها بعد حجب
 فذكرت ما لا تنقص عنه
 ثم واحدا واحدا إلى
 ما لا يزيد عليه أو إخبار
 كل من ثلاث بعدد
 ركعات الفرائض
 فقالت واحدة سبع
 عشرة وأخرى خمس
 عشرة وثالثة إحدى
 عشرة ولم يقصد تعيينا
 في الأربع لم يقع أو بنحو
 حين وقع بمعنى لحظة
 أو برؤية زيد أو لمسه
 أو قذفه تناولها حيًا وميتًا
 لا بضربه ولو خاطبته
 بمكروه كإسفيه يا خبيس
 فقال إن كنت كذا
 فأنت طالق فإن قصد
 مكافأته وقع وإلا
 فتعليق والسفيه من به
 مناف لإطلاق التصرف
 والحسيس من باع دينه
 بدينه ويشبه أنه من
 يتعاطى غير لائق به بخلاف
 والبخيل من لا يؤدي
 زكاة أو لا يقري ضيفا.
 (كتاب الرجعة)
 أركانها: صيغة ومحل
 ومرتجع وشرط فيه
 أهلية نكاح بنفسه

له موقع فلا أثر له في بطلان نظرًا للعرف (أو) علقه (يعلمها ثمرة فيها وبرميتها يمسكها) كأن قال
 إن بلغت فأنت طالق وإن رميتها فأنت طالق وإن أمسكتها فأنت طالق (فبادرت) مع فراغ من التعليق
 (بأكل بعض) منها (أورمية) لم يقع ابتداء للفظ بخلاف ما لو تقدمت بين الإمساك أو توسطت أو أخرت
 الزوجة أكل البعض أو رمية فلا تخلف بذلك لحصول الإمساك وقولي وبرميتها قولي أو رمية أولى من
 قوله ثم برميتها مع قوله ورمي بعض إذ لا يشترط تأخير التعليق برميتها عن التعليق بابتلاعها ولا الجمع بين
 أكل بعضها أو رمي بعضها (أو) علقه (بعدم تمييز نواه عن نواها) المختلطين كأن قال إن لم تميزي نواي عن
 نواك فأنت طالق (ففرقه) بأن جعلت كل نواة وحدها (أو) بعدم (صدقها في تهمة سرقة) كأن قال
 وقد اتهمها بها إن لم تصدقيني فأنت طالق (قالت سرت ما سرت أو) بعدم (إخبارها بعد حجب)
 كأن قال إن لم تخبريني بعد حجب هذه الرمانة فأنت طالق (فذكرت ما) أي عددًا (لا تنقص عنه ثم واحدا
 واحدا إلى ما لا يزيد عليه) كأن تذكر مائة ثم تزيد واحدًا واحدًا فتقول مائة واحدًا مائة واثنان وهكذا
 حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه (أو) لعدم (إخبار كل من ثلاث) من زوجاته (بعدد ركعات الفرائض)
 كأن قال لمن من لم تخبرني منكن بعدد ركعات الفرائض اليوم والليلة فهي طالق (قالت واحدة سبع
 عشرة) أي في الغالب (وأخرى خمس عشرة) أي ليوم الجمعة (وثالثة إحدى عشرة) أي لمسافر (ولم
 يقصد تعيينا في) هذه المسائل (الأربع لم يقع) طلاق ابتداء للفظ في الأولى ولصدق المخاطبة في أحد
 الإخبارين في الثانية وإخبارها بعدد الحب في الثالثة ولصدقهن فيما ذكر من العدد في الرابعة بخلاف
 ما إذا قصد تعيينًا فلا يخلص بذلك والتقييد بعدم قصد التعيين في الرابعة من زيادتي (أو) علقه (بنحو
 حين) كزمان كأن قال أنت طالق إلى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان (وقع بمعنى لحظة) لصدق
 الحين والزمان بها وإلى معنى بعد وفارق ذلك وأنه لأقضى حقك إلى حين حيث لا تحسب بمعنى لحظة بأن
 الطلاق إنشاء ولأقضى وعد يرجع فيه إليه (أو) علقه (برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله) التعليق
 (حيًا وميتًا) أمان الرؤية والمس ظاهراً وأما في القذف فلا نكف للستر كقذف الحى في الإثم والحكم
 ويكفي رؤية بعض البدن ولمسه ولا يكفي رؤية الشعر والظفر والسن ولا لمسها (لابضربه) للعلق به
 الطلاق فلا يتناوله التعليق ميتاً لأن القصد في التعليق بالضرب الإيلام واليتم لا يحس بالضرب حتى يتألم
 به (ولو خاطبته بمكروه كإسفيه يا خبيس فقال) لها (إن كنت كذا) أي سفيهاً أو خبيساً (فأنت
 طالق فإن قصد) بذلك (مكافأته) بإصماع ما تكره أي إغاضبها بالطلاق كما أغاضبته بما يكرهه (وقع) حالاً
 وإن لم يكن سفيهاً أو خبيساً (وإلا) بأن قصد تعليقاً أو أطلق (فتعليق) فلا يقع إلا بوجود الصفة نظرًا
 لوضع اللفظ (والسفيه من به مناف لإطلاق التصرف) كأن يبلغ مبدراً يضع المال في غير وجهه الجارز
 (والحسيس من باع دينه بدينه) بأن يتركه باشتغاله بها قال الشيخان (ويشبه أنه من يتعاطى غير لائق
 به بخلاف) بما يليق به لا زهداً ولا تواضعاً وأخس الأخصاء من باع دينه بدينه غيره (والبخيل من لا يؤدي
 زكاة أو لا يقري ضيفاً) هذا من زيادتي.

كتاب الرجعة

هي لغة للرجوع من الرجوع وشرعاً رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سياتي.
 والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ويعولن أحق بردهن في ذلك أي في العدة إن أرادوا إصلاحاً أي
 رجعة وقوله: الطلاق مرتان الآية وقوله ^{للرجعة} لعمري فليراجعها كما مر (أركانها) ثلاثة (صيغة
 ومحل ومرتجع وشرط فيه) مع الاختيار للعلوم من كتاب النكاح (أهلية نكاح بنفسه) وإن توقف
 على إذن فصح رجعة سكران وعبد وسفيه ومحرّم لا مرتد وصبي ومجنون ومكروه ووجه إدخال

لغير أهله للنكاح وإنما الإجماع مانع وهذا المطلق من تحتها وأما الأمة صحت رجعتها لمع أنه
 ليس أهله للنكاح لأنها أهله للنكاح في الجملة (فلولي من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث يزوجه)
 بأن يحتاج إليه كما هو شرط (في الصيغة لفظي بشر بالمراد) وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما صريح
 (وهو رد ذلك إلى ورجعتك ولا رجعتك ورجعتك وأمسكتك) لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب
 والسنة وفي معناها ما مر ما اشتق من مصادرها كأفت مراجعة وما كان بالعجبة وإن أحسن العربية
 ويسن في ذلك الإضافة كأن يقول إلى أو إلى نكاحي إلا رجعتك فانه يشترط فيه ذلك كاعلم (أو كناية
 كنز ورجعتك ونكحتك) لأنها صريحان في العقد فلا يكونان صريحين في الرجعة لأن ما كان صريحاً
 في شيء لا يكون صريحاً في غيره كالطلاق والظهار وعلم بما ذكر أن صرائح الرجعة منقطرة فيما ذكره
 صريح في الروضة وأصلها بخلاف كنياتها (وتنجيز وعدم توقيت) فلو قال راجعتك إن عشت فقالت عشت
 أو راجعتك شهر الم حصل الرجعة والثانية من زيادتي (وسن إسهاد) عليها خروجا من خلاف من أوجه
 وإنما يجب لأنها في حكم استدامة النكاح السابق والأمم به في آية فإذا بلغن أجلهن محمول على الندب كما
 في قوله وأشهدوا إقابتها نعم وإنما وجب الإسهاد على النكاح لإثبات الفرائض وهو ثابت هنا والتصريح بسن
 الإسهاد من زيادتي وبما تقرر علم أن الرجعة لا تحصل بغير الكتاب أو بإشارة الأخرس للقبضة كوطء
 ومقدماته وإن نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها وكألا يحصل به للنكاح ولأن الوطء يوجب العدة فكيف
 يتعلمها واستثنى منه ووطء الكافر ومقدماته إذا كان ذلك عندهم رجعة وأسلموا أو تراضوا إلينا ففقرم
 كآقهرهم على الأنكحة الفاسدة بل أولى (و) شرط (في المحل كونه زوجة موطوءة) ولو في الدر (معينة)
 هو من زيادتي (قابلة لحل مطلقه مجازاً لم يستوف عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لأنها صارت
 أجنبية ولا قبل الوطء إذ لا عدة عليها كالوطء استدخال الماء ولا في مبهمة كأن طلق إحدى زوجتي
 مبهمة ثم راجع للطلقة قبل تعيينها إذ ليست الرجعة في احتمال الإبهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح
 معه ولا في حال ردتها كافي حال رده وإن عاد للتردد إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها لأن مقصود الرجعة
 الاستدامة وما دام أحدهما مرتد لا يجوز اتتمعها ولا في فسخ لأن الفسخ إنما شرع لدفع الضرر فلا يترك
 به جواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لبينتها كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك
 ولثلا يبقى النكاح بلا طلاق (وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر) من أقراء أو وضع إذا أنكره
 الزوج فتصدق في ذلك (إن أمكن) وإن خالفت عادتها لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن وخرج باقضاء
 العدة غيره كنسب واستيلاء فلا قبل قولها إلا بينة وبغير الأشهر انقضاؤها بالأشهر وبالامكان ما إذا لم
 يمكن لصغرها أو بأس أو غيره فيصدق بيمينه (ويمكن) انقضاؤها (بوضع ثمان أشهر ولحظتين) لحظة
 للوطء ولحظة للوضع (من) حين (إمكان اجتماعها) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (ولصور
 بمائة وعشرين) يوماً (ولحظتين) من إمكان اجتماعها (ولمضعة بثمانين) يوماً (ولحظتين) من إمكان
 اجتماعها وقد يفت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن انقضاؤها (بأقراء لحرة طلقت في طهر سبق
 بحيض بثمانين وثلاثين) يوماً (ولحظتين) لحظة للفرم الأول ولحظة للاطمن في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها
 وقد سبق من الطهر لحظة ثم حيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم حيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض
 لحظة (وفي حيض بسبعة وأربعين) يوماً (ولحظة) من حيض رابعة بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم
 تطهر أقل الطهر ثم حيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة
 (ولغير حرة) من أمة أو مبعوضة فهو أهم من قوله أو أمة (طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر) يوماً
 (ولحظتين) بأن يطلقها وقد سبق من الطهر لحظة ثم حيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن

فلولي من جن رجعة
 حيث يزوجه. وفي الصيغة
 لفظي بشر بالمراد
 صريح وهو رد ذلك
 إلى ورجعتك
 وراجعتك وراجعتك
 وأمسكتك أو كناية
 كنز ورجعتك ونكحتك
 وتنجيز وعدم توقيت
 وسن إسهاد وفي المحل
 كونه زوجة موطوءة
 معينة قابلة لحل مطلقه
 مجازاً لم يستوف عدد
 طلاقها وحلفت في
 انقضاء العدة بغير
 أشهر إن أمكن ويمكن
 بوضع ثمان بسة أشهر
 ولحظتين من إمكان
 اجتماعها ولمصورة بمائة
 وعشرين ولحظتين
 ولمضعة بثمانين ولحظتين
 وبأقراء لحرة طلقت
 في طهر سبق بحيض
 بثمانين وثلاثين
 ولحظتين وفي حيض
 بسبعة وأربعين
 وأربعين لحظة ولغير
 حرة طلقت في طهر
 سبق بحيض بستة
 عشر ولحظتين

في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين) يوما (ولحظة) بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت للطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حمل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والأصل بقاؤها قاله الصيمري وغيره وخرج زيادني سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لإسبغه حيض فأقل إمكان انقضاء الأقراء للحرمة ثماني وأربعون يوما ولحظة لأن الطهر الذي طلقت فيه ليس بهر، لكونه غير محتوش بدمين وغيره اثنتان وثلاثون يوما ولحظة. واعلم أن اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالأقراء اثنتين تمام القرء الأخير لا من العدة فلا رجعة فيها وأن الطلاق في النفاس كهو في الحيض (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من وطئ (بلا حمل راجع فيها كان يتي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطء. فلو وطئها بعد مضى قرأين استأنفت للوطء ثلاثة أقراء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الأول من الثلاثة واقع عن الصدين فراجع فيها الأخير ان متمحضان لعدة الوطء فلا رجعة فيها وتعييرى بعدة بلا حمل أعم من تعبيره بالأقراء لشمولها ما لو كانت تعدد بالأشهر وخرج بقولي واستأنفت ما لو كانت حاملا وبقولي بلا حمل ما لو أحبلها بالوطء فإنه راجعها فيها ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقي من الأقراء أو الأشهر (وحرمة) عليه (تتمع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مفارقة كالباثن (وعزر معتقد تحريمه) لإقدامه على معصية عنده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء من زيادني هنا (وعليه بوطء مهر مثل) وان راجع بعده لأنها في تحريم الوطء كالباثن فكذا في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم أسلم للرد لأن الإسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا يزيل أثر الطلاق (وصح ظهار وإيلاء ولعان) منها البقاء الولاية عليها بملك الرجعة لكن لا يحكم للأوليين حتى يراجع بعدها كما سيأتى إن في بايها وتهم في الطلاق أنه يصح طلاقها وأنهما يتوارثان والأصل كغيره جمع المسائل الخمس هنا وإن ذكرنا وتينك في الطلاق أيضا للإشارة إلى قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آية المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وأنكرت (حلف) فيصدق لقد رته على إنشائها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زده بقولي (ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء) كيوم الجمعة وقال راجعت قبله قتالت بل بعده (حلفت) أنها لا تظفره راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لأن الأصل عدم الرجعة إلى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة قتالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلفت) أنها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لأن الأصل عدم انقضائها إلى ما بعده (وإلا) بأن لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقترنت على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى) أن مدتها سابق وسقطت دعوى السبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولأن الزوجة إن سبقت فقد اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والأصل عدمها وإن سبق الزوج فقد اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء والأصل عدمه وقيد الراضي في الشرح الكبير عن جمع بما إذا تراخى كلامها عنه فإن اتصل به فهي الصدقة وقد أوضحته في شرح الروض ثم ما تقرر هو ما في الروضة وأصلها أيضا هنا لكن استشكل بأنهما ذكرهما مخالفة في العدة فبالو ولدت وطلقها واختلفا في للتقدم منهما أي إن اتفقا على وقت أحدهما فالعكس مما مر وإن لم يتفقا خلف الزوج مع أن المدرك واحد وهو التمسك بالأصل وبموجب عن الشق الأول بأنه لا مخالفة فيه بل عمل بالأصل في الوضيين وإن كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وعن الثاني بأنهما هنا اتفقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فتعوى فيه جانب الزوج هذا ولم يعتمد البلقيني السابق فقال لو قال الزوج راجعتك في العدة فأنكرت فاقول قولها كأنص عليه في الأم والمختصر وهو للتعتمد في الفتوى وما نقله عن النص لا يدل له لأنه محمول على ما إذا لم يتراخ كلامها عن كلامه وظاهر كلامهم كما قال

وفي حيض بأحد وثلاثين
ولحظة ولو وطئ رجعية
واستأنفت عدة بلا
حمل راجع فيها كان
يقي وحرمة تتمع بها وعزر
معتقد تحريمه وعليه
بوطء مهر مثل وصح
ظهار وإيلاء ولعان
ولو ادعى رجعة والعدة
باقية حلف أو منقضية
ولم تنكح فان اتفقا
على وقت الانقضاء
حلفت أو وقت الرجعة
حلف وإلا حلف من
سبق بالدعوى

فإن ادعيا معا حلفت كالوطى وقال وطئت فى رجعة وأنكرت شو هو مقرها بمهر فإن قبضته فلا رجوع له ولا لطلابته إلا بنصف موى
أنكرتها ثم اعترفت قبل (٩٠) (كتاب الإيلاء) أركانها علف به وعليه ومدة وصينة وزوجان وشرط فيهما

الحضرى إن سبق الدعوى أعم من سبقها تندحا كم أو غيره وهو أوجه من قول ابن عجيل اليمنى بشرط
سبقهما عند حاكم (فإن ادعيا معا حلفت) فتصدق لأن الانقضاء لا يعلم غالبا إلا منيا أما إذا نكحت غيره
ثم ادعى أنه راجعها فى العدة ولا يئنه فتسمع دعواه لتحليفها فإن أقرت غرت له مهر مثل للحيولة بقى
مالا لعنا الترتيب دون السابق فيحلف الزوج لأن الأصل بقاء العدة ولا ية الرجعة (كالوطى) دون ثلاث
(وقال وطئت فى رجعة وأنكرت) وطأها فإنها علفا نسأوطها لأن الأصل عدم الوطء (وهو) بدعواه
وطأها (مقر لها بمهر) وعى لا تدعى إلا نصفه (فإن قبضته فلا رجوع له) بشى منه عملا بأقراره (والإيلاء
نطالبه إلا بنصف) منه عملا بإنكارها فلأخذت النصف ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف الآخر أو لا بد
من إقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم فى باب الإقرار ترجيح الثانى وذكر التحليف
فبالموادعى رجعة والعدة باقية وفيما لوسبق دعوى الزوج وفيما لو ادعيا معا من زيادى (ومتى أنكرتها) أى
الرجعة (ثم اعترفت قبل) اعترافها كمن أنكر حاتم اعترف به لأن الرجعة حق الزوج واستشكله الإمام
بأن قولها الأول يقتضى تحريمها عليه فكيف يتقبل منها نهضة .

(كتاب الإيلاء)

هو لغة الحلف وكان طلاقا فى الجاهلية غير الشرع حكمه وخصه بما فى آية للذين يؤلون من نسائهم فهو شرعا
حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ بما يأتى والأصل فيه الآية
السابقة وهو حرام للإيلاء (أركانها) ستة (محلوف به) محلوف (عليه ومدة وصينة وزوجان وشرط فيهما
تصور وطء) من كل منهما (وصحة طلاق) من الزوج وإن كان عبدا أو مريضا أو خصيا أو كافرا أو سكران
أو كانت الزوجة أمه أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها فيها قدره من العدة وقد بقى منها قدر مدة الإيلاء فلا
يصح من صبي ومجنون ومكروه ولا من شل أو جبذ كره ولم يبق منه قدر الحشفة لتقوات قصد إيلاء الزوجة
بالامتناع من وطئها لامتناعه فى نفسه ولا من غير زوج وإن نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك
منه محض بين ولا يصح من رتقاء وقرناء لما مر فى المشلول والمحبوب وتقدم فى الرجعة صحة الإيلاء من الرجعة
فالمراد تصور الوطء وإن توقف على رجعة (و) شرط (فى المحلوف به) كونه إما موصفا لله تعالى كقوله والله
أو الرحمن لا أطؤك (أو) كونه (الترام ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو عتق ولم ينحل العيىن) فيه (الإيلاء أربعة
أشهر) كقوله إن وطئتك فبه على صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو إن وطئتك فضرتك طالق أو فبصدى حر
لأنه يتبع من الوطء بما علقه به من التزام القرية أو وقوع الطلاق أو العتق كما يتبع منه بالحلف بالله تعالى
وخرج زيادى ولم تنحل إلى آخره ما إذا انحلت قبل ذلك كقوله إن وطئتك فبلى صوم الشهر الفلانى وهو
ينقض قبل مضى أربعة أشهر من العيىن فلا إيلاء وفى معنى الحلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أمى سنة
فإنه إيلاء كاسيأتى فى بابه (و) شرط (فى المحلوف عليه ترك وطء شرعى) فلا إيلاء بحلفه على امتناعه من تمتعها
بغير وطء ولا من وطئها فى دبرها وفى قبلها فى نحو حيض أو إحصاء ولو قال والله لا أطؤك إلا فى الدبر فهو
والصريح بشرعى من زيادى (و) شرط (فى المدة زيادة) لها (على أربعة أشهر يمين) وذلك بأن يطلق
كقوله والله لا أطؤك أو يؤبده كقوله والله لا أطؤك أبدا أو يقيد بزيادة على الأربعة كقوله والله لا أطؤك
خمسة أشهر أو يقيد بمستبعد الحصول فيها كقوله والله لا أطؤك حتى ينزل عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة
والسلام أو حتى أموت أو تموتى أو يموت فلان فم أن لو قال والله لا أطؤك خمسة أشهر فإذ امتضت فوالله لا أطؤك
سنة كانا إيلاء بن فلها اللطالبة فى الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيشة والطلاق فان طالبته فيه

تصور وطء وصحة طلاق
وفى المحلوف به كونه إما
أوصفا لله تعالى أو
الترام ما يلزم بنذر أو
تعليق طلاق أو عتق
ولم ينحل العيىن إلا بعد
أربعة أشهر وفى
المحلوف عليه ترك وطء
شرعى وفى المدة زيادة
على أربعة أشهر يمين

[مسئلة] حاصل

ما يقال فى مسألة الإيلاء
والظهار المختلف فيها
للشار لها فى النهج أن
الأصحاب رجحوا فيما إذا
قال إن وطئت فبصدى
حر عن ظهارى إن
ظاهرت أنه لا يكون
مولىا حتى يظاهر لأنه
قبل الظهار لا يخاف
بالوطء محذورا فإذا
ظاهر صار مولىا فإذا
وطئ عتق العبد لكن
عن الظهار إنما قلت آخره
عن التعليق فليناقوه
عن ظهارى وقيل يكون
مولىا حالا لأنه يخاف
بالوطء قرب الحنث
والقرب من المحذور
محذور وخرجوا هذا
الخلاف من الخلاف فيها
إذا قال لأربع والله
لا أجتمعن فقيل يكون
مولىا حالا من كل
واحدة ممن لأنه يخاف

بوطئها قرب الحنث وقيل وهو الراجح لا يكون مولىا حتى يطن ثلاثا فيصير مولىا من الرابعة من شرح الرافعى على الوسيط وقاه
للغزالي ملخصا ثم قال فى التشرح المذكور ما عهده إن مقتضى الإطلاق فى السنة المخرج فيها الخلاف جريان الحكم والخلاف سواء أراد عدم

وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كغيب حشفة بخرج ووطء وجماع أو كناية كلامسة ومباضمة ولو قال إن وطئتك فعبدي حر فزال ملكه عنه زال الإيلاء أو حر عن ظهاري وكان ظاهر فقول والإحكام بما ظاهرا أو عن ظهاري إن ظاهرت فقول إن ظاهرا أو فضررتك طالق فقول فإن وطئ طلقت بوزال الإيلاء أو لأربع والله لا أطوئك فقول من الرابعة (٩١) إن وطئ ثلاثا فلو مات بعضهم قبل

وطء زال الإيلاء

الظهار أو أراد تقدم الوطء وسواء فعل كما أراد أم عكس وليس كذلك بل إذا أراد تقدم الظهار لم يجر قول التقريب لأنه لو قدم الوطء انحل التعليق اتفاقا لانصراف التعليق لأول المرات وقد تخلف فيها للزاد وإذا أراد تقدم الوطء لم يجر القول المرجح لأنه لو قدم الظهار انحل التعليق اتفاقا لما مر فالتيسار على ما ذكره في باب الطلاق أنت تراجع ويعمل بمقتضى إرادته كما ذكر قالوا ومثل التقديم في مخالفة الإرادة المقارنة فإن قيل قد بقي ما إذا أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العتق بالآخر على هذا يتمشى إطلاق الأحكام لعدم انحلال التعليق فيه مطلقا قلنا لا يصح حمل الصيغة على بخصوص هذا المعنى مع احتمال إرادة أحد العنيين السابقين . فإن قيل قد

وفاء خرج عن موجهه وباتضاء الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها الطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجه كحرم فإن تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذا إذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بما ذكر مالك فبدل الأربعة أو نقص عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لا أطوئك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوئك أربعة أشهر أخرى فلا إيلاء إقبعد مضى أربعة أشهر لا يمكن للطالبة بموجب الإيلاء الأول لانحلاله ولا بالثاني إذ لم تمض المدة من انعقادها وقيدت المدة بما ذكر لأن المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يفتى صبرها أو يقل (و) شرط (في) الصيغة لفظ يشعر به (أي بالإيلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما) صريح كغيب حشفة (هو أولى من قوله تيبب ذكر (بفرج ووطء وجماع) ونك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك ولا أطوئك أو لا أجامعك ولا أنيك لا لشهرها في معنى الوطء فإن قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين قال الأذعي والظاهر أنه يدين أيضا فلو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كما في التنيب والحاوي (أو كناية كلامسة ومباضمة) ومباشرة وإتيان وغشيان كقوله والله لا أمسكك أو لا أباضعك أو لا أبشرك ولا أتيك أو لا أغشاك فيفتقر إلى نية الوطء لعدم اشتراطها فيه) ولو قال إن وطئتك فعبدي حر فزال ملكه عنه) بموت أو بيع لازم أو غيره (زال الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى ملكه لم يعد الإيلاء (أو) قال إن وطئتك فعبدي (حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فقول) لأنه إن لم يزل ملكه عن الظهار فتق ذلك العبد وتجميل عتقه زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء فإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره (وإلا) أي وإن لم يكن ظاهرا (حكم بهما) أي بظهاره وإيلائه (ظاهرا) لا باطنا لاقراءه بالظهار وإذا وطئ عتق العبد عن الظهار (أو) قال إن وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري إن ظاهرت فقول إن ظاهرا) وإفلا لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق بالظهار مع الوطء فإذا ظاهرا صار موليا وإذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود التعليق عليه ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقا لأن اللفظ يفيد له عن سبق الظهار والعتق إنما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعي وتقدم في الطلاق أنه إذا عتق بشرطين بغير عطف فإن قدم الجزاء عليه أو أخره عنهما اعتبر في حصول العتق وجود الشرطين الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما كما صوروه هنا فينبغي أن تراجع كما مر فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق بالأول فلا يمتنع العبد إذا تقدم الوطء أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني عتق انتهى فإن تعدت مراجعته أو قال ما أردت شيئا فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقا لكن الأوفق بما فسره آية قل يأبى الله دين هادوا من أن الشرط الأول شرط للثاني وجزائه أن يكون موليا إن وطئ ثم ظاهرا وكتقدم الثاني على الأول فيما قاله الرافعي مقارنته له كإنبه عليه السبكي (أو) قال إن وطئت (فضررتك طالق فقول) من الخاطبة (فإن وطئ) في مدة الإيلاء أو بعدها (طلقت) أي الضررة لوجود التعليق عليه (وزال الإيلاء) إذا يلزمه شيء بوطئها بعد (أو) قال (لأربع والله لا أطوئك فقول من الرابعة إن وطئ ثلاثا) منهن في قبل أو دبر لحصول الحث بوطئها بخلاف ما إذا لم يبطأ ثلاثا منهن لأن المعنى لا أطأ جميعكن فلا يمنح بمادونهن (فلو مات بعضهم قبل ووطء زال الإيلاء) لعدم الحث بوطء من بقي ولا نظرا إلى تصور الوطء بعد الموت لأن اسم

وجه جبري التحفة إطلاق الأحكام وأطلب بما حصله أن بين الشرطين في هذه المسئلة مناسبة اقتضت قطع النظر عن الإرادة وأن الشرطين بمنزلة شرط واحد فأيهما تقدم لا ينحل به التعليق وإن خالف الإرادة قلنا بعد إلغاء الإرادة وإعمال مجرد مناسبة غير مرادة فالراجع ما عتق الرافعي من لزوم الرجعة قال شيخ الإسلام في شرح المنهج وسكت الرافعي عما إذا تعدت مراجعته أو قال ما أردت شيئا ثم استظهر في الصورين أنه لا إيلاء مطلقا أي قدم الظهار أو الوطء ووجهه في صورة تعدد الرجعة احتمال أنه أراد أحد العنيين السابقين وخالف ما أراد

أولا أطا كلاً من كل أو وثلاً أطوك سنة الإمرة لولدين وطى موقى أكثر من الأربعة . (فصل) عمل بلا قاض أربع أشهر
من الإيلاء أو زوال الردة والمانع الآتين أو رجعة ويقطع للمدة بعد دخول مواعيد وطى مباحى أو شرعى غير نحو حيض كرض وجنون
ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم وتستأنف للمدة بزواله فإن مضت ولم يطأ ولا مانع بها طالبت به فينتقم بطلاق ولو تركت حقها .

فينحل التعليق ولا إيلاء وكذا لا عتق ووجهه في صورة الإطلاق ما بينه السبكي من أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على تقدم الوطء عملاً
بترتيبها اللفظي كما قاله الرافعي في إن دخلت فانت طالق إن كلت وأطلق من أنها لا تطلق إلا إن دخلت ثم كلت فكذلك هنا لا يفتق العبد إلا إن
وطى ثم ظاهر وأما الإيلاء فهو منى مطلقاً فإنه إذا قدم الظاهر انحلت التعليق لا يعكس عمل الصيغة وإن قدم الوطء فالوطء الثانى غير محال عليه
فلا إيلاء مطلقاً وهذا تعلم أنه لا يصح (٩٢) في العتق إطلاق النفي فلا يصح القول بأن الأولى للشارح أن يقول بدلا إيلاء

مطلقاً لا عتق مطلقاً
فتدبر ثم ان الشارح
استدرك على نفي
الإيلاء في صورة الإطلاق
بقوله لكن الخ يعنى أن
نفي الإيلاء مطلقاً في
صورة الإطلاق وإن
كان هو الظاهر كما بينه
السبكي لكن الأوفق
بما قاله المفسرون في
الآية من أن الشرط
الأول شرط لجملة الثانى
وحزانه ثبوته أن وطى
ثم ظاهر أى يتبين بذلك
أنه كان مولياً لالتزامه
بالوطء العتق للعاق
بالظهار وذلك نظير
ما رجحوه فيما إذا قال ان
وطئت فبى حر بعد
سنة من أنه مولى أن وطى
ثم مضت سنة من الوطء
ومعلوم أنه لا معنى لهذا
إلا القول بتبين أنه
كان مولياً وقائدة ذلك

الوطء إنما ينطلق على ما في الحياة بخلاف موت بعضهن بعد وطئها لا يؤثر (أو) قال لأربع والله (لا أطا كلاً
منكن قول من كل) منهن لحصول الحنث بوطء كل واحدة وهذه من باب عموم السلب والى قبلها من باب
سلب العموم وقضية ما ذكر أنه لو وطى واحدة لا يزول الإيلاء فى الباقيات وهو ما رجحه الإمام لتضمن ذلك
تخصيص كل منهن بالإيلاء والى فى الروض والشرحين عن تصحيح الأكثرين أنه يزول فبين كما لو قال لا أطا
وأحدة منكن وفيه بحث للشيخين ذكر تميم الجواب عنه فى شرح الروض ولو قال والله لا أطا واحدة منكن
فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فولم ينفقها واحدة مبهمة عنها أو عن كل واحدة وأطلق قول منهن
فلو وطى واحدة حنث وانحل الإيلاء فى الباقيات (أو) قال والله لا أطوك سنة إلا مرة (مثلاً) قول ان
وطى وبقى من السنة (أكثر من) الأشهر (الأربعة) لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما لو بقى
أربعة أشهر أو أقل فليس يحول بل حالف .

(فصل) فى أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره . (عمل) وجوب اللوى ولو (بلا قاض أربعة أشهر)
إما (من الإيلاء أو) من (زوال الردة والمانع الآتين أو) من (رجعة) لرجعية لامن الإيلاء منها لا جهال
أن تبين وانما يحتاج فى الإمهال الى قاض ثبوته فى الآية السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها (ويقطع
للمدة) أى الأشهر الأربعة (ردة بعد دخول) ولو من أحدهما وبعد للمدة لارتفاع النكاح أو لاختلاله بها فلا
يحسب زمنها من اللدة وإن أسلم المرتد فى العدة وشمل الردة بعد اللدة من زيادته (ومانع وطء بها) أى
بالزوجة (حسى أو شرعى غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو
صوم) كاعتكاف واحرام فرضين لامتناع الوطء معه بمانع من قبلها (وتستأنف للمدة بزواله) أى القاطع
ولا تبني على ماضى لاتفاء التوالى المعتبر فى حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نقل والمانع القائم به
مطلقاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع للمدة لأن الزوج متمكن من تحليلها ووطئها فى الأولى والمانع من
قبله فى الثانية ولعدم خلو اللدة عن الحيض غالباً فى الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته فى أكثر الأحكام
والتصريح بأن المانع الشرعى يقطع للمدة من زيادته (فإن مضت) أى للمدة (ولم يطأ ولا مانع بها) أى الزوجة
(طالبت به) أى رجوع الى الوطء الذى امتنع منه بالإيلاء (ثم) إن لم يبق طالبت به (بطلاق) للآية
السابقة (ولو تركت حقها) فإن لها مطالبتة بذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبتة لأن التمتع حقها
ويبتظر بلوغ المراهقة ولا تطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالقيضة والطلاق هو

ما
تظهر فى الأيمان والتعليقات وقيل فى مسألة بعد سنة انه مول حالاً وإن لم تقل بقول التقريب .
وطى ذلك جرى صاحب التتمة وقاس عليها مسئلتنا ان لم يقل فيها عن ظهاري للثلاثين القيس قيداً وإن كان لا يخاف وقد علمت أن الراجح
فى مسألة القياس كما فى الروض وغيره أنه لا يكون مولياً حتى يطأ ثم مضت سنة فكذلك فى مسئلتنا لا يكون مولياً حتى يطأ ثم يظهر فإن قدم
الظهار انحلت التعليق ولا إيلاء وإن وطى ولم يظهر وقف الأمر حتى يظهر وحيث كان لمسئلتنا هذا الحمل المؤيد بالنظر فلا وجه
للقول بأن الشارح سبق نظر من العتق الى الإيلاء وكيف يكون كلامه من سبق النظر وهو بصدداثبات الإيلاء استندرا كما طى السبكي
وقد استوجه جبر وم ما قاله الشارح ولم يجعله من سبق النظر فله در هذا الامام فحصل ان الصيغة عند الإطلاق تحمل على ترتيبها
اللفظى فيقدم الوطء وبالأولى اذا أريد تقديمه وحينئذ يجرى قول التقريب وقول صاحب التتمة من ثبوت الإيلاء حالما جاز اختلاف

والهينة تنبيها حشفة قبل وان كان المانع به وهو طبيعي كمرض فبينة لسان ثم بطلاق أو بشرعى كإحرام فبطلاق فان عصى بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضى طلقه ويمهل يوما ولزمه بوطء كفارة عین إن (٩٣) حلف بالله . (كتاب الظهار)

أركانها مظاهر ومظاهر
منها ومشبه به وصيغة
وشرطي للظاهر كونه
زوجا يصح طلاقه وفي
المظاهر منها كونها
زوجة وفي الشبه به
كونه كل أو جزء أنثى
محرم لم تكن حلا وفي
الصيغة لفظ يشعر به
صرح كأنت أو رأسك
أويذك كظهر أمى أو
كجسمها أو يدها أو
كناية كأنت كأمى أو
كينيها أو غيرها مما
يذكر للكرامة وضح
توقيته وتعليقه

ما ذكره الرافعي بظاهر النص وقضية كلام الأصل أنها تردد الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كأصلها في موضع وضوب الزركشى وغيره الأول (والهينة) تحصل (بتغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (بقبل) فلا يكفي تغيب مادونها ولا تغيبها بدرا لأن ذلك مع حرمة الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من إزالة بكارتها كائن عليه الشافعي وبعض الأصحاب أما إذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا مطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان للمانع به) أي الزوج (وهو طبيعي كمرض) فتطالبه (بهينة لسان) بأن يقول إذا قدرت فئت (ثم) إن لم يفيء طالبته (بطلاق) وهذا من زيادتي (أو شرعى كإحرام) وصوم واجب (و) فتطالبه (بطلاق) لأنه الذي يمكنه حرمة الوطء (فان عصى بوطء) ولو في الدبر أى ولم يقيد بإيلاءه به ولا بقبل (لم يطالب) لانحل اليمين (فان أباهما) أى الفيتة والطلاق (طلق عليه القاضى طلقه) نيابة عنه بسؤاله لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافي عدم حصول الفيتة بالوطء فيه لأن مانع ذلك إذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفيتة كالوطء مكرها أو ناسيا (ويمهل) إذا استعمل (يوما) فأقل لفيء فيه لأن مدة الإيلاء مقدرة بأربعة أشهر فلا يزداد عليها أكثر من مدة التحكم من الوطء عادة كزوال نعاس وشبع وجوع وفراغ صيام (ولزمه بوطئه) في مدة إيلائه (كفارة عین) بقيد زده بقول (ان حلف بالله) فان حلف بالتزام ما يلزم فان كان بقربه لزمه ما التزمه أو كفارة عین ككسائي في باب النذر أو بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة .

(كتاب الظهار)

ما أخذ من الظهر لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته أنت على كظهر أمى وخصوا الظهر لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالإيلاء فقير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة ككسائي وحقيقته الشرعية تشبه الزوج زوجته في الحرمة بمحرمه كما يؤخذ مما يأتي. والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو حرام لقوله تعالى وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا (أركانها) أربعة (مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو خصيا أو مجنونا أو مسكرا فلا يصح من غير زوج وإن نكح من ظاهر منها ولا من صهي ومجنون ومكره فتعبري يصح طلاقه أولى مما عبر به (و) شرط (في المظاهر منها كونها زوجة) ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو مرضعة أو رتقاء أو قرناء أو كافرة أو رجعية لأجنبية ولو مختلعة أو أمة كالطلاق فالوقال لأجنبية إذا نكحتك فأنت على كظهر أمى أو قال السيد لأمة أنت على كظهر أمى لم يصح (و) شرط (في الشبه به كونه كل) أنثى محرم (أو جزء أنثى محرم) ينسب أو رضاع أو مصاهرة (لم تكن حلا) للزوج كخته وأخته من نسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف غير الأنثى من ذكر وخنى لأنه ليس محل التمتع وبخلاف أزواج النبي ﷺ لأن تحريمهن ليس للمحرمة بل لشرفه ﷺ وبخلاف من كانت حلاله كزوجة ابنه وملاعنته لظرو تحريمها عليه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) أي بالظهار وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما (صرح كأنت أو رأسك أويذك) ولو بدون على (كظهر أمى أو كجسمها أو يدها) لاشتهارها في معنى ما ذكر (أو كناية كأنت كأمى أو كينيها أو غيرها مما يذكر للكرامة) كراسها وروحها لاجتماعها للظهار وغيره وتعبري بذلك أعم مما عبر به (وضح توقيته) كأنت كظهر أمى يوما أو شهرا تغليبا لليمين فأنت كظهر أمى خمسة أشهر ظهار مؤقت لذلك وإيلاء لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر (و) صغ (تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم

المدرک وقول الشارح
من ثبوته لاحالا بل
عند شرطه وقول
السبكي من نفيه مطلقا
فان أراد تقدم الظهار
لم يكن مولى حتى يظاهر
اتفاقا لأنه لو قدم الوطء
انحل التعليق اتفاقا
وان أراد أنه إذا تقدم
اليهما تعلق العتق
بالآخر فلا ترتيب فيما
يقدمه ولا ينحل
التعليق فان لم تعلم له
إرادة ولا إطلاق لتعذر
مراجعته فلا عتق
ولا إيلاء مطلقا كما مر

هذا ما يتعلق بمسئلة توسط الجرائم أما اذا نوال الشرطان فان كان بعير عطف كان قال إن وطئت إن ظاهرت فبدي حر عن ظهاري أو قدم الجرائم حكم بالإيلاء إذا ظاهر وبالحلال التعليق إذا وطئ بدون مراجعة عملا بمقتضى الصيغة لغة من أن الشرط الثاني شرط لجملة

فظاهر منها فظاهر إن
نكحها قبل أو أراد
اللفظ أو من فلانة وهي
أجنبية فلا إن أراد
وظاهر قبل نكاحها أو
أنت طالق كظهر أمي
ونوى بالثاني معناه
والطلاق رجعي وقعا
والإطلاق قط .

(فصل) على مظاهر
عاد كفارة وإن فارق
والعود في غير مؤقت من
غير رجعية أن يمكسها
بعده زمن إمكان فرقة
فلو اتصل به جنونه أو
فرقة فلا عود ومن
رجعية أن يراجع ولو
ارتد متصلا ثم أسلم فلا
عود بإسلام بل بعده
وفي مؤقت بمصيب حشفة
في اللدة ويجب تزوج

الأول وجزائه ما يذكر
له إرادة تخالف ذلك
والاعمال بمقتضاها على
نسق ما سبق فإن ذكر
أنه أطلق فكما لو أراد
تقدم الظاهر حملا على
الاستعمال للنوى ولذا
لم تلزم المراجعة هنا
بخلافها في توسط الجزاء
فإن الصيغة فيه محتملة
للأمرين وحملها عند
الإطلاق على ما تقدم
الوطء إنما هو لتقرينة
لفظية لا لاستعمال

كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل التطبيق (فلو قال إن ظاهرت من ضربك فانت كظهر أمي
فظاهر) منها (فظاهر منها) عملا بمقتضى التنجيز والتعليق (أو) قال إن ظاهرت (من فلانة) فانت
كظهر أمي (وفلانة أجنبية أو) إن ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهر أمي (فظاهر منها فظاهر)
من زوجته (إن نكحها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظهارها منها (أو أراد اللفظ) أي إن تلفظت بالظهار
منها لوجود المعلق عليه بخلاف ما إذا لم يتكلم بها قبل ولم رد اللفظ لانتفاء الملق عليه وهو الظهار الشرعي (أو)
قال إن ظاهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهر أمي فظاهر منها قبل النكاح أو بعده (فلا) يكون
ظهارا من زوجته لاستحالة اجتماع معلق به مظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية (الإن أراد) أي اللفظ
(وظاهر قبل نكاحها) فظاهر من زوجته وهذا من زيادتي (أو) قال (أنت طالق كظهر أمي ونوى
بالثاني معناه) ولومع معنى الأول بأن نوى بالأول طلاقا أو أطلق وبالثاني ظهارا ولومع الآخر أونوى بكل
منهما فظاهر أولومع الطلاق أونوى بالأول غيرها وبالثاني ظهارا ولومع الطلاق (والطلاق) قبيها (رجعي
وقعا) لصحة ظهار الرجعية مع صلاحية كظهر أمي لأن يكون كناية فيه فانه إذا قصدته قدرت كلمة
الخطاب بعمه وبصيركائه قال أنت طالق أنت كظهر أمي (والا) بأن أطلق قبيها أونوى بهما طلاقا أو ظهارا
أوها أونوى بكل منهما الآخر أو الطلاق أو غيرها بالأول ونوى بالثاني طلاقا أو أطلق الثاني
ونوى بالأول معناه أو معنى الآخر أو مضاهما أو غيرها أو أطلق الأول ونواه بالثاني أونوى بهما أو بكل
منهما أو بالثاني غيرها أو كان الطلاق باثنا (فالطلاق) يقع لإتيانه بصريح لفظه (قط) أي دون الظهار لانتفاء
الزوجية في الأخيرة ولعدم استتلال لفظ الظهار مع عدم نيته بلفظه في غيرها ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى
الظهار وعكسه كما مر في الطلاق قال الرافعي فبا إذا نوى بكل الآخر ويمكن أن يقال إذا خرج كظهر أمي
عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاقا أخرى إن كانت الأولى رجعية وهو صحيح إن نوى به طلاقا
غير التذي أو قعه وكلامهم فيها إذا لم ينبؤ بذلك فلان منافاة ومسئلة نيته بكل منهما الظهار أو الطلاق مع مسئلة
إطلاقه لأحدهما ومسئلة نيته غيرهما من زيادتي .

(فصل) في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تمتع وما يذكر معها . يجب (على مظاهر عاد
كفارة وإن فارة) بها بعد بطلاق أو غيره للآية السابقة (والعود في) ظهار غير مؤقت من غير رجعية أن
يمكسها بعده أي مظهره مع علمه بوجود الصفة في الملق (زمن إمكان فرقة) ولم يفارق لأن العود للقول
مخالفته يقال قال فلان قولا ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هيبته ومقصود
الظهار وصف المرأة بالتحريم وإمسائها بخالفه وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود
شرط أو بالعود لأنه الجزء الأخير وأوجهه الأولى (فلو اتصل به) أي بظهاره (جنونه) أو إنحماؤه
(أو فرقة) بموت أو فسوخ من أحدهما بمقتضيه كعيب بأحدهما ولما نكحها وقد سبق القذف والمرافعة للقاضي
ظهاره أو بانفساخ كردة قبل دخول وملسكها وعكسه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا عود)
لتعذر الفراق في الأولين وفوات الإمساك في فرقة الموت وانتقاله في البقية (و) العود في ظهار غير مؤقت
(من رجعية) سواء أطلقها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول (ثم
أسلم) في العدة (فلا عود بإسلام بل بعده) والفرق أن الرجعية إمساك في ذلك النكاح والإسلام بعد الردة
تبديل للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به إمساك وإنما يحصل بعمه (و) العود (في) ظهار
(مؤقت) يحصل (بعميب حشفة) أو قدها من فاقدها (في اللدة) لا بإمسالك لحصول المخالفة لما قاله به
دون الإمساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد اللدة (ويجب) في العود به وإن حل (تزوج) لما فيه كما لو قال

ان
لنوى ذلك أن يقول بل الاستعمال لنوى بناء على ما نقله الشارح عن المفسرين وحينئذ يكون
القياس عدم لزوم المراجعة في توسط الجزاء أيضا إلا إن يهرق بكثرة الاستعمال وشهرته عند توالي الشرطين فتدبر فان توالي الشرطين

وحرّم قبل تكفير أو
مضى مؤقت تمتع حرم
بمحض ولو ظاهر من
أربع بكلمة فإن أسكن
فأربع كفارات أو
بأربع فئات من غير
أخيرة أو كرر في امرأة
متصلا تعدد إن قصد
استثنا فهو به عائد.
(كتاب الكفارة)

بغطف فإن كان بالواو
كان وطئت وإن
ظاهرت فبصدى حر عن
ظهارى فهو مول حالا
لأن العبد يعتق بأى
وصف تقدم حتى لو قال
فى الجزاء فأنت طالق
طلقت بكل وصف
طلقة كما قاله فى الروض
قول بعضهم العطف
بالواو كالعطف فى كونه
لا يكون موليا حتى
يظاهر يحمل على ما إذا
أراد اجتماع الوصفين
فإن كان العطف بالفاء
أو ثم لم يكن موليا إلا على
قول التقريب ويعتق
العبد إن رتب مع
الفور فى الأول ومع
انفصال فى الثانى كذا
أفاده فى الروض .

إن وطئت فأنت طالق لحرمة الوطء قبل التكفير أو إقضاء اللعة واستمرار الوطء ووطء (وحرّم قبل تكفير
أو مضى) مدة ظهار (مؤقت تمتع حرم محيض) فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرة والركبة قط لأن
الظهار معنى لا يحمل بالملك كالحيض ولأنه تعالى أوجب التكفير فى الآية قبل الخامس حيث قال فى الاعتاق والصوم
من قبل أن يتأسا ويعدر مثله فى الاطعام حلالا لطلاق على القيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل ظاهر من امرأته وواقعها الاقربها حتى تكفروا كالتكفير مضى مدة المؤقت لانتهائه بها كاتقرر
وحمل الخامس هناك شبه الظهار بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كاتقرر ومن حمله على الوطء ألحق به
التمتع بغيره فيما بينها وبه جزم القاضى ونقل الرافى زججه عن الامام وزججه فى الشرح الصغير بخلافه
فما عدا ذلك فيجوز وعليه يحمل إطلاق الأصل تبعاً للأكثرين تصحيح جواز التمتع وللحق المذكور مع
قولى أو مضى مؤقت من زيادى (ولو ظاهر من أربع بكلمة) كأن تن كظمه زامى لظاهر من وجود لفظه
الصريح (فإن أسكن فأربع كفارات) لوجود سببها (أو) ظاهر منهن (بأربع) من كلات ولو متوالية
(فئات من غير أخيرة) أما فى التوالية فلا مساك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه وأما فى غيرهما فظاهر فإن
أسكت الرابعة فأربع كفارات والاقتران (أو كرر) لفظ الظهار (فى امرأة) تكرار (متصلا تعدد) الظهار
(إن قسم استثنا) فيتعدد تعدد للتأقّب أما إذا قصد تأكيده أو أطلق فلا يتعدد بخلاف ما لو أطلق
فى الطلاق لقوته بازالة الملك ومسئلة الاطلاق من زيادى فلو قصد البعض تأكيده وبالعض استثنا فأعطى
كل منها حكمه وخرج بالتصل للفصل فانه تعدد الظهار فيه مطلقا (وهو) أى للظاهر (به) أى
بالاستثنا (عائد) بكل مرة استأنفها للاسماك زمنها .

(كتاب الكفارة)

من الكفر وهو السرلأنها استرالدنب ومنه الكافر لأنه يسترا الحق (تجب نيتها) بأن بنوى الاعتاق أو الصوم
أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة لتمييز عن غيرها كندر فلا يكفى الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو
الاطعام الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها وبذلك علم أنه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تقديمها
وهو ما قلناه فى المجموع فى باب قسم الصدقات عن الأصحاب وصححه بل صوبه وقال إنه ظاهر النص لكنه
صح بما لرافى هنا أنه يجب اقترانها به فى غير الصوم وإذا قدمها وجب قرنها جزل للال كفى الزكاة وعلم
أشأنه لا يجب تعيينها بأن يقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارة تاكل وظهار واعتق أو صام بنية كفارة وقع
عن إحداهما وإنما لم يشترط تعيينها فى النية بخلاف الصلاة لأنها فى معظم خصالها نازعة الى الترامات فاكتفى فيها
بأصل النية فإن عين فيها وأخطأ كأن نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار لم تجزه والكافر كالمسلم
فى الاعتاق والاطعام والكسوة إلا أن نية التمييز لا تقترب ويمكن ملكه رقية مؤمنة كأن يسلم عبده أو عبد
مورثه فيملكه أو يقول لىسلم أعتق عبدك عن كفارتى فيجيبه وأما الصوم فلا يصح منه لتمحضه قربة ولا
ينتقل عنه الى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام وإذا لم يملك وهو مظاهر مؤسرة رقية مؤمنة لا يحمل له ووطء قتل
قبر كما ويقال له أسلم ثم أعتق وعلم أيضا أنه لا يجب نية الفرض لأنها لا تكون الا فرضا (وهى) أى الكفارة
(خيرية فى بين وستانى) فى الأيمان ومنها الإلاء ولان وان لم يكن فيه كفارة ونذر الحاج كاهى معروفة فى محالها
(ومرعبة فى ظهار وجماع) فى نهار رمضان (وقتل وخصالها) أى كفارة الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم ثم اطعام
على ما بينها قولى (اعتاق رقية مؤمنة) فلا تجزى كافرة قال تعالى فى كفارة القتل فتحري رقية مؤمنة
والحق بها غير هاتيا سا عليها بجماع حرم متسببها من القتل والجماع فى رمضان والظهار أو حلالا لطلاق على القيد
كأن حمل اللطوق فى قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على القيد فى قوله تعالى وأشهدوا ذوى
عديك منكم (بلا عوض) فإن كان بعوض كأنت حر عن كفارتى إن أعطيتنى أو أعطانى زيد كذا لم يجر عنها

لأنه لم يجرّد الإعتاق لها بل ضم إليها قصد العوض (و) بلا (عيب يخل بعمل) بإختلافنا لأن التصود من
 إعتاق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الأحرار من المبادات وغيره فلو كان ذلك إنما يحصل بقدره على القيام
 بكفايته وإلا صار كالأحرار على نفسه أو غيره (فيجزى صغير) ولو كان يوم لإطلاق الآية ولأنه يرجى كبره فهو
 كالمرضى يرجى رؤوه وطرق الفرة حيث لا يجزى فيها الصغير لأنها حق آدمى ولأن غرة الشيء خياره (وأقرع
 وأصرح يمكنه تباع مثنى) بأن يكون عرباً غير شديد (وأعور) لم يضعف عوره بصرعينه السليمة ضغفا
 يخل بالعمل (وأصم) وأخرس يفهم الإشارة وتفهم عنه (وأختم وفاقد أذنيه وأصابع رجله) لأن
 فقد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يديه (لا) فاقد رجل أو خصر أو بصر من يد أو أمتلئين من كل
 منها (وهذا من زيادته) (أو) فاقد أمتلئين (من إصبع غيرها) (أو) فاقد (أعلة إيهام) لإختلال كل من الصفات
 للذكورة بالعمل وعلم بذلك أنه لا يجزى من ولا فاقد يده ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أوسع من إيهام وسياسة
 ووسطى وأنه يجزى فاقد خصر من يده وبصر من الأخرى وفاقد أمتلئين من غير الإيهام فلو فقدت أمانه العليا
 من الأصابع الأربع أجزأه ولا يجزى الحنين وإن انفصل لعمون ستة أشهر من الاعتاق لأنه لا يحطى حكم الحى
 (ولا مرض لا يرجى) رؤوه (ولم يبرأ) كذى سل وهو مرم بخلاف من يرجى رؤوه ومن لا يرجى رؤوه إذا برى
 أمانى الأولى فلو جود الرجاء عند الاعتاق وأمانى الثانية فلأن المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه بخلاف
 ماله أعتق أعمى فأصر فإنه لا يجزى والفرق تحقق اليأس في العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض
 (ولا يحسنون إفاقة أقل) من جنونه تطلياً لا أكثر بخلاف مجنون إفاقة أكثر أو استوى فيه الأمران
 فيجزى (ويجزى معلق) عتقه (بصفة) كدبر بأن ينجز عتقه بنية الكفارة أو يلقه كذلك بصفة أخرى
 وتوجد قبل الأولى وذلك لنفوذ صرفة فيه كالوكان غير معلق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة
 الأجزاء فلو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فأنت حر عن كفارتى فأسلم لم يجز (وتصفار يقين) أعتقهما
 عن كفارته (وباقية) أوباق أحدهما كما استظهره الزركشى وغيره (حر) معسرا كان المعلق أو موسرا
 (أو) رقيق لسن (سرى) إليه العتق بأن كان الباقي له أو لعيره وهو موسر بخلاف ما إذا كان معسرا والفرق
 أنه حصل مقصود العتق من التخلص من الرق في الأول دون الثاني وهذه من زيادته (ورقيقاه) إذا أعتقهما
 (عن كفارته) سواء أصرح بالتحقيق كأن قال عن كل من الكفارتين نصف ذوا نصف ذوا هو ما اقتصر
 عليه الأصل أم أطلق كما صرح به الإمام ويقع العتق مشقفاً في الأولى وغير مشقفاً في الثانية وذلك لحصول
 التصود من إعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق المعلق كفارة) عند وجود الصفة كأن
 يقول لرقيقه إن دخلت الدار فأنت حر ثم يقول ثانياً إن دخلتها فأنت حر عن كفارتى ثم يدخلها فلا يجزى عن
 كفارته لأنه مستحق العتق بالتعلق الأول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا تجزى أم ولد ولا صحيح كتابة
 لأن عتقه ما مستحق بالابلا والكتابة فيقع عنهم دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة فيجزى عتقه
 عن الكفارة ولا من يعتق عليه بتملكه بأن يكون أصلاً أو فرعاً ولو تملكه بنية كفارة لم يجزه لأن عتقه مستحق
 بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة ولا يشتري بشرط العتق لأن عتقه مستحق بالشرط ولما ذكرنا
 حكم الاعتاق عن الكفارة بمعرض ثم استطردوا ذكر حكمه في غيرها تبعهم كالأصل في ذلك فقلت (وإعتاق
 بمال تخلع) أي فهو من جانب المالك معاوضة بشوئها تعليق ومن جانب المستدعى معاوضة تشوئها بمال
 (فلو قال) لعيره (أعتق أم ولدك أو عبدك) ولو مع قوله عنك (بكذا فأعتق) أي فوراً (فقد) الاعتاق (به)
 للالتزام إياه وكان ذلك اقتداء من المستدعى باختلاف الاجنبى (أو) قال (أعتقه) أي عبدك (عنى) بكذا فنقل
 ملكه الطالب به ثم عتق عنه (لتضمن ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكانه قاله بعينه بكذا وأعتقه عنى
 وقد أجابه فيعتق عنه بعد ملكه أمالو قال أعتق أم ولدك عنى بكذا أفعل فإن الاعتاق يفند عن السيد لأن

وعيب يخل بعمل
 فيجزى صغير وأقرع
 وأصرح يمكنه تباع
 مثنى وأعور وأصم
 وأختم وفاقد أذنيه
 وأصابع رجله
 لا رجل أو خصر
 وبصر من يده وأمتلئين
 من كل منهما أو من
 إصبع غيرها أو أعلة
 إيهام ولا مرض لا يرجى
 ولم يبرأ ولا مجنون
 إفاقة أقل ويجزى
 معلق بصفة ونصفا
 رقيقين باقية حراً
 سرى ورقيقاه عن
 كفارته لا حصل
 العتق للملق كفارة
 ولا مستحق عتق
 وإعتاق بمال تخلع
 قال أعتق أم ولدك أو
 عبدك بكذا فأعتق
 فقد به أو أعتقه عنى
 بكذا ففعل ملكه
 الطالب به ثم عتق عنه

الطالب ولا عوض (وإعما يلزم الاعتاق) عن الكفارة (من ملك رقيقا أو ثمنه فاضلا عن كفاية مومنه)
من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى ونحوها إذا يلحقه بصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد وإنما هو تنوع
رفاهية قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن تقدر بالعمر العالب وأن تقدر بسنة وصوب في
الروضة منها الثاني وقضية ذلك أنه لا تقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وجزم الغوي في فتاويه الثاني
على قياس ما صنع في الزكاة أمان لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج إلى خدمته لمرض أو كبر أو ضخامة
مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالمعدوم (فلا يلزمه بيع ضيعة) أى عقار
(ورأس مال) لتجارة (وماشية لا يفضل دخلها) من غلة الضيعة وريح مال التجارة وفوائد الماشية من نتاج
أو غيره (عن تلك) أى كفاية تمونه لتحصيل رقيق بعته لحاجته إليها بل يعدل إلى الصوم فإن فضل دخلها
عن تلك لزمه بيعها وذكر الماشية من زيادتي (ولا) بيع (مسكن وورقيق نقيسين ألفهما) لسر مفارقة
المألوف ونفاستهما بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه ورقيقا يعقه وثمان الرقيق رقيقا يخدمه ورقيقا يعقه
فإن لم يألفهما وجب بيعهما التحصيل بعد يعقه (ولا) يلزمه (شراء بغير) كأن وجد رقيقا لا يبيعه مالكة إلا
بأكثر من ثمن مثله ولا يعدل إلى الصوم بل عليه الصبر إلى أن يجده بثمان الثل (فان عجز) المكفر عن إعتاق
حسا أو شرعا (وقت أداء) للكفارة (صام شهرين ولاء) عن كفارة تفارق رقيق لا يكفر إلا بالصوم لأنه معسر إذ
لا يملك شيئا ولسيده منعه من الصوم أن أضربه إلا في كفارة الظهار لضرره بدوام التحريم وإنما اعتبر العجز
وقت الأدم لا وقت الوجوب قياسا على سائر العبادات وتكفيه نية صوم الكفارة (وإن لم ينوه) أى الولاية
لأنه هيئة في العبادة والهيئة لا يجب التعرض لها في النية (فان انكسر) الشهر (الأول) بأن ابتدأ بالصوم
في أثنائه (آتاه من الثالث ثلاثين) لتعذر الرجوع فيه إلى الهلال (ويتقطع الولاية بفوات يوم ولو بعدد)
كمرض أو سفر فيجب الاستئناف ولو كان الفائت اليوم الأخير أو اليوم الذى نسبت النية له للآية (لا)
بفوته (بنحو حيض وجنون) من نفاس وإغماء مستغرق لمنافاة كل منها للصوم ولأن الحيض لا تخلو عنه ذات
الأقراء في الشهرين غالباً والحق به النفاس والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر وتعيرى بالعدرا عنهم من تعبيره
بالمريض ونحو من زيادتي وذكر أو صاف الرقبة ومعتهقها والصوم من زيادتي في كفارة الجماع (فان عجز)
عن صوم أو ولاء (لمرض يدوم شهرين ظنا) أى بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الأطباء وهذا
ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذى لا يرجى زواله الذى اقتصر عليه الأصل (أو لمشقة شديدة)
تلحقه بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشيق) وهو شدة الغلة أى شدة الوطء (أو خوف زيادة
لمرض ملك في) كفارة (ظهار وجماع ستين مسكينا أهل زكاة مدامدا) للآية السابقة وإنما لم يجز ترك
صوم رمضان بعدد الشبق لأنه لا بد له والمسكين شامل للفقير كعكسه كاتقرر في قسم الزكاة واختير التعبير
بالمسكين تأسيا بالكتاب العزيز وخرج بأهل زكاة غيره فلا يجزى دفعها للكافر ولا لها شمي ومطلي ولا
لموالبها وللمن تلزمه مؤتة ولا رقيق لأنها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة تعبيرى بذلك أولى من
قوله لا كافر ولا هاشميا ومطليا ومن اقتصره في كفارة الجماع على العيال وأما خبر فاطمة أهلك السابق
في الصوم فقول كآبنته في شرح الروض وغيره وتعيرى بملك أولى من قوله كفر باطعام لاخراج مالو غدام
أو عشاءم بذلك فإنه لا يكفي وتكبرى مدمان زيادتي ليخرج مالو فوات بينهم فإنه لا يكفي أما كفارة القتل
فلا تملك فيها اقتصار على الوارد فيها من الاعتاق ثم الصوم والمطلق وإنما يحمل على القيد في الأوصاف دون
الأصول كما حمل مطلق اليدى التيمم على تقيدها بالمرافق في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على
ذكرهما في الوضوء وتعليك ما ذكر يكون (من جنس فطرة) كبر وشعر وأقط ولبن فلا يجزى اللحم ودقيق
وسويق وهذا مع قولى مدامدا من زيادتي في كفارة الجماع (فإن عجز) عن جميع حصال الكفارة

وإعما يلزم الاعتاق من
ملك رقيقا أو ثمنه
فاضلا عن كفاية مومنه
فلا يلزمه بيع ضيعة
ورأس مال وماشية
لا يفضل دخلها عن
تلك ولا مسكن ورقيق
نقيسين ألفهما ولا شراء
بغير فان عجز وقت
أداء صام شهرين ولاء
وإن لم ينوه فان انكسر
الأول آتاه من الثالث
ثلاثين ويتقطع الولاية
بفوات يوم ولو بعدد
لابنحو حيض وجنون
فان عجز لمرض يدوم
شهرين ظنا أو لمشقة
شديدة ولو بشيق أو
خوف زيادة مرض
ملك في ظهار وجماع
ستين مسكينا أهل
زكاة مدامدا من
جنس فطرة فان عجز

(لم تسقط) أي الكفارة عنه بل هي باقية في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي أن يكفر بما دفعه له مع إخباره بسجزة فدل على أنها باقية في الذمة حينئذ (فإذا قدر على خصلة) من خصلها (فعلها) ولا يتبعض العتق ولا الصوم بخلاف الإطعام حتى ولو وجد بعض مد أخرجه لأنه لا بد له وبقى الباقي في ذمته وقولي فان عجز لي آخره من زيادتي في كفارة غير الجماع .

﴿ كتاب اللعان والقذف ﴾

بمعجمته وهولته الرمي وشرا الرمي بالزنا في معرض التعمير وذكروا في الترجمة من زيادتي واللعان لغة مصدر لاعن وقد يستعمل جمال العن وهو الطرد والإبعاد وشرا ككلمات معاملة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق الماربه أو إلى نفي ولد ككسائي وحسبت لعانا لاشتمالها على كلمة اللعان ولأن كلامي للتلاعنين يعد عن الآخر بها إذ يحرم النكاح بينهما أبدا وأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية وسبب نزولها ذكرته في شرح الروض وغيره (صريحه) أي صريح القذف وهو ما اشتهر فيه (كزنيته) ولو مع قوله في الجبل (ويا زاني ويا زانية وزني ذكرك أو فرجك) أو بدتك وإن كسر التاء والكاف في خطاب الرجل أو فتحهما في خطاب المرأة أو قال للرجل يا زانية وللمرأة يا زاني لأن اللحن في ذلك لا يمنع القهم ولا يدفع العار (وكرمي بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (بفرج محرم) بأن وصف الإيلاج فيه بالتحريم (أو) بإيلاج ذلك (بدر) فإن لم يصف الأول بتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء أخطب بذلك رجل أو امرأة كأن يقال له أولحت في فرج محرم أو در أو أوج في دبرك ولها أوج في فرجك المحرم أو دبرك فإن ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت إيلاجي في فرج حليلته الحائض أو الهرمة صدق يمينه (و) كقولها (لحنني زنا فرجك) فإن ذكر أحدهما فكنا يتوه من زيادتي (و) كقوله (لولده غيره لست ابن فلان) هو صريح في قذف أم المخاطب (إلا لحنني بلعان) بغير ذمته بقولي (ولم يستلحق) أي لم يستلحقه الثاني فليس صريحا بل كناية فيسئل فإن قال أردت تصديق الثاني في نسبة أمه إلى الزنا فقد ظفرت لها أو أردت أن الثاني نفاه أو اتفق نسبه منه شرعا أو أنه لا يشبه خلقا أو خلقا صدق يمينه ويرزق الإيذاء أمالوقاه لحنني يمد استلخا فصرح إلا أن يدعى احتمالا يمكننا كقوله لم يكن ابنه حين نفاه فيصدق يمينه (و كناية كزناات وزناات في الجبل) بالهمز فهما الآن الزنء هو الصعود بخلاف زناات في البيت بالهمز فصرح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة وأن هذا كلام البغوي وأن غيره قال إن لم يكن البيت حرج يصدق فيه فيها فصرح قطعا وإن كان فوجهان انتهى وأوجهها أنه كناية (و) كقوله لغيره (زني يدك) أو رجلك (أو يا فاجر) أو يا فاسق أو يا فاجرة أو يا فاسقة (وأنت تحبين الحلو أو لم أجدك بكرا) سواء أقاله لزوجته أم لغيرها وإن أوم كلام الأصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الأخيرة قال الزركشي ويشبه أنها مصورة بمن لم يعلم لها تقدم اقتضاض مباح فإن علم فلا صريح ولا كناية (ولعربي يانطي) نسبة للأبناط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سمو بذلك لاستنباطهم الماء من الأرض أي إخراجها منها والقذف فيه إن أرادته لأم المخاطب حيث نسبه إلى غير من ينسب إليهم ويحتمل أنه يريد أنه لا يشبههم في السير والأخلاق وتصيري بالعربي أعم من تعبيره بالقرشي (ولولده لست ابن) بخلافه في قوله غيره كما مر لأن الأب لا يحتاجه إلى تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويسئل فإن قال أردت أنه من رنا قاذف لأنه أو أنه لا يشبهني خلقا أو خلقا فيصدق يمينه (وتعرضه كيا ابن الحلال وأنا لست بزنا ليس قذفا) وإن نواه لأن النية إن ما تؤثر إذا احتمل اللفظ للنوى ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرآن الأحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصرح وإلا فإن فهم منه القذف بوضه فكناية والإقريض (وقوله) لغيره (زنيته بك إقرار بزنا) على نفسه (وقذف) للخاصب (ولو قال لزوجته يازانية قالت)

لم تسقط فإذا قدر على خصلة فعلها .
﴿ كتاب اللعان والقذف ﴾
صريحه كزنيته ويا زاني ويا زانية وزني ذكرك أو فرجك وكرمي بإيلاج حشفة بفرج محرم أو بدر ولحنني زني فرجك ولولده غيره لست ابن فلان إلا لحنني بلعان ولم يستلحق وكنايته كزناات وزناات في الجبل وزني يدك أو يا فاجر وأنت تحبين الحلو أو لم أجدك بكرا ولعربي يانطي ولولده لست ابن الحلال وأنا لست بزنا ليس قذفا وقوله زنيته بك إقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجته يازانية قالت :

جوابا (زيت بك أو أنت أزني من قاذف) لها لإتيانه بلفظ القذف الصريح (وكافية) في قذفه لا احتمال أن يريد إثبات الزنا فتكون في الأولى مقررة به وقاذفة للزوج ويسقط بإقرارها حد القذف عنه ويعزر وتكون في الثانية قاذفة فقط وللعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتني إليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يظاني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فأنت زان أيضا أو أزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في إرادتها ذلك يمينها (أو) قالت جوابا أو ابتداء (زيت وأنت أزني مني فمقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط بإقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لآية والدين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لأنه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كان القذوف فيهما زوجة أم لا وسيأتي بيان الحد بشرطه في باب ويان التعزير في آخر الأثرية (والمحصن مكلف) ومثله السكران (حرم سلم عفيف عن زنا ووطء محرمة بملاوكة) له (و) وطء (دبر حليلة) له بأن لم يوطأ أو وطئ وطأ غير ما ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليلته في دبرها أو محرما بملاوكة له كأخته أو عمته من نسب أو رضاع فليس بمحصن أما الأول فظاهر وأما الباقي فلأنه أخص منه بذلك علم أن العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة أو في حيض أو نفاس أو أمته للزوجة أو المعتدة أو أمة ولله أو منسكوحة بلاولى أو شهود وإن كان حراما لا تنفاه ما ذكر ولقيام للملك في الأولى والثانية بأقسامهما وقول دبر حليلة من زيادتي (فان فصل) شيئا من ذلك بأن وطئ أو وطأ يسقط العفة لم يمد محصنا وإن تاب وحسن حاله (ولم يحد قاذفه) لأن العرض إذا انخرم بذلك لم تنسد ثلثته سواء أذفقه بذلك الزنا مثلا أم زنا آخر أم أطلق (أو ارتد حد) قاذفه والفرق أن الزنا مثلا يكتم ما يمكن قطوره يدل على سبق مثله غالبا والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالبا فظاهر أنها لا يدل على سبق الإخفاء غالبا وتعميري بفعله أعم من تعبيره بزنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حد وتعزير (كل الورثة) حتى الزوجان لأن ذلك حق آدمي لتوقف استيفائه على مطالبة الأدمى به وحق الأدمى شأنه ذلك ولو كان للقذوف رقيقا ومات قبل استيفاء التعزير استوفاه سيده (ويسقط بعفو) عنه منهم أو من القذوف بأن قذف حياتهم عفا قبل موته وإيراث القاذف له (ولو عفا بعضهم) عنه أو عن بعضه (فللباق كله) أى استيفاء كله لأنه حتى ثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الشفعة وفارق القود حيث يسقط كله بعفو بعضهم بأن القود بدلا يبدل إليه وهو الذية بخلاف موجب القذف ولأن موجه ثبت لكل منهم بدلا والقود ثبت لكل منهم مبعضا ولذلك صرح الماوردي بأن لبعضهم أن ينفرد بطلبه الكل واستيفائه سواء أ حضر الباقون وكذا أم لا وتعميري بالموجب أعم من تعبيره بالحد .

(فصل) في قذف الزوج زوجته (له قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآها بينه (أو ظنه) ظنا (مؤكدا كشياع زناها يزيد مع قرينة كأن رآها بخلوة) ورآها تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشياخ لأنه قد يشيعه عدو لها أو له أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة كالقرينة للذكورة لأنه ربما دخل بيتها الخوف أو سرقة أو طمع وإنما جاز له القذف حينئذ المرتب عليه اللعان الذي يخلص به من الحد لاحتياجه إلى الانتقام منها للظلمة فإفراشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو إقرار والأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا ولد (فان أمت بولاه فان علم أو ظن) ظنا مؤكدا (أنه ليس منه) مع إمكان كونه منه ظاهرا (بأن لم يظاهرها أو ولدته لدون ستة أشهر) من وطء التي هي أقل مدة الحمل ولأكثر منها من العقد (أو لقوى أربع سنين من وطء) التي هي أكثر مدة الحمل وفي معنى الوطء استدخال التي (أو لما بينهما) أى بين دون ستة أشهر وقوى أربع سنين (منه ومن زنا بعد استبراء بحبضة لزمه نفيه) لأن تركه يتضمن استلحاحه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وهو في الأخيرة ما صححه في أصل الروضة والذي صححه في الأصل كالشرح الصغير فيها

زيت بك أو أنت أزني من قاذف ، وكافية أو زيت وأنت أزني مني فمقرة وقاذفة ومن قذف محصنا حد أو غيره عزز . والمحصن مكلف حرم سلم عفيف عن زنا ووطء محرمة بملاوكة ودبر حليلة فان فعل لم يحد قاذفه أو ارتد حد ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط بعفو ولو عفا بعضهم فللباق كله .

(فصل) له قذف زوجة علم زناها أو ظنه مؤكدا كشياع زناها يزيد مع قرينة كأن رآها بخلوة فان أمت بولاه فان علم أو ظن أنه ليس منه بأن لم يظاهرها أو ولدته لدون ستة أشهر أو لقوى أربع سنين من وطء أو لما بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحبضة لزمه نفيه

حل النفي لسكن الأولى له أن لا ينفيه لأن الحامل قد تحيض وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزم أن
أيضا وإنما يزمه قذفها إذا علم زناها أو ظنه كما في جوازه وإلا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من
وطء شبهة أو زوج قبله (وإلا) أي وإن لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه بأن ولدته لدون ستة أشهر من الزنا
أولفوقه ودون فوق أربع سنين منه ومن الوطء بلا استبراء وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن
زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) نفيه
رعاية للفراش ولا عبرة بريئة يجدها في نفسه وإنما اعتبرت المدة بما ذكر من الزنا لا من الاستبراء لأنه
مستند للعان فاذا ولدته لدون ستة أشهر منه ولأكثر من دونها من الاستبراء تبين أنه ليس من ذلك
الزنا قصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي مع الاستبراء المقيد
بإحرامه ومن اعتبار المدة من الوطء والزنا هو ما صححه في الروضة وأدب الثاني على من اعتبر المدة من الاستبراء
والذي صححه الأصل حل النفي واعتبار المدة من الاستبراء (مع قذف ولعان) فيحرمان وإن علم زناها
وقال الإمام القياس جوازها انتقاما منها كما إذا لم يكن ولد وعارضوه بأن الولد يتضرر بنسبة أمه إلى
الزنا وإثباته عليها باللعان لأنه يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يمتثل هذا الضرر لغرض الانتقام
والفراق يمكن بالطلاق وظاهر أن وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كما
لو) وطى* و (عزل) فإنه يحرم به ما ذكر رعاية للفراش ولأن الماء قد يسبق إلى الرحم من غير أن
يخص به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الأصل .

(فصل) في كيفية اللعان وشرطه وعمرته . والأصل فيه الآيات السابقة وأركانها ثلاثة لفظ وقذف سابق
عليه وزوج يصح طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعانه) أي الزوج (قوله أربعا) من المرات (أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا) أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعانه (أن لعنة الله على من
من الكاذبين فيه) أي فيما رميت به هذه من الزنا هذا إن حضرت (فإن غابت ميرها) عن غيرها
باسمها ورفع نسبها وكثرت كلمات الشهادة لتأكيد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود
من غيرهم ليقام عليها الحد وهو في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فتؤكدة لمقاد الأربع (وان نفي
ولدا قال في كل) من الكلمات الخمس (وأن ولدها أو هذا الولد) إن حضر (من زنا) وإن لم يقل ليس
من حلالا لفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الأكثرين لا بد
منه لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاتصاف عليه فلا يكفي لاحتمال
أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقا ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات ان احتاج في نفيه إلى إعادة
اللعان ولا تحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أربعا (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما
رماني به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله على من كان من الصادقين فيه) أي فيما
رماني به من الزنا للآيات السابقة وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس
ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعان بجانبه والغضب بجانبها لأن جريمة
الزنا أفسح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب أن غضب الله أغلظ من لعنته غلظت
للرأة بالتزام أغلظ العقوبتين هذا كله إن كان قذف ولم تثبت عليه بيعة والابان كان اللعان للنفي ولد كان
احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبتت قذفه بيعة قال في الأول فيما رميتها من إصابة غيري لما على فراشي
وأن هذا الولد من تلك الإصابة إلى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي بإياها بالزنا إلى آخره
ولا تلعن للمرأة في الأول إذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها وأقار لفظ بعده اشتراط تأخر
لعانها عن لعانه لأن لعانها لإسقاط العقوبة وإنما تجب العقوبة عليها بلعانه أولا فلا حاجة بها إلى أن

وإلا حرم مع قذف
ولعان كما لو عزل .

(فصل) لعانه قوله
أربعا: أشهد بالله أني لمن
الصادقين فيما رميت به
هذه من الزنا وخامسة
أن لعنة الله على من
كذب من الكاذبين
فيه ، فإن غابت ميرها
وإن نفي ولدا قال في كل ؛
وإن ولدها أو هذا الولد
من زنا ولعانها قولها
بعده أشهد بالله أنه لمن
الكاذبين فيما رماني به
من الزنا وخامسة أن
غضب الله على من كان
من الصادقين فيه

تلاعن قبله وأفاد لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الأربع لما يأتي ولأن المعنى إن كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب تقديمها وأفاد تفسير اللعان بما ذكرنا صرح به الأصل من أنه لا يدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كأن يقال أحلف أو أقسم بالله اتباعاً لنظم الآيات السابقة وكالوله فيما ذكر الحمل (وشرط لواء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل أما الولاء بين لعان الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدراري (وتلقين قاض له) أي اللعان أي للكلمات فيقول له قل كذا ولهاقولي كذا فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان وظاهر أن السيد في ذلك كالتقاضى لأن له أن يتولى لعان رقيقه (وصح) اللعان (بغير عربية) وإن عرفها لأن اللعان عيني أو شهادة وهما في اللغات سواء فإن لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجمان (وصح) (من) شخص (أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة) كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته إليه دونها لأن الناطقين يقومون بها ولأن الغلب في اللعان معني اليمين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عربية ومن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر فإن لم يكن له واحدة منهما لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تغليظ) اللعان كتغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا يتحلل ديناً كالزندق والهرى ويغلظ (بزمان وهو بعد) صلاة (عصر) لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة أولى) إن اتفق ذلك أو أمهل لأن ساعة الإجابة فيه عند بعضهم وما يدعون في الخامسة باللعن والغضب وإطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكان وهو أشرف بلده) أي اللعان (فيمكة بين الركن) الأسود (والقمام) أي مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (ويالياء) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرها) من المدينة وغيرها (على النبر) بالجامع وتعبيري بعلى هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنهما يصعدان النبر بخلاف تعبير الأصل بعند (وياب مسجد لمسلم به حدث أكبر) لحرمة مكشفيه ويخرج القاضي أو نائبه إليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتي فإن أريد لعانه في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وإن كان به حدث أكبر أو من في نحو الحيف تلويث المسجد وتعبيري بذلك موف بالغرض بخلاف قوله وحائض يباب مسجد (وبيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها) وهم النصارى في الأول واليهود في الثاني والمجوس في الثالث لأنهم يعظمونها كتعظيمنا المسجد ويحضرها القاضي أو نائبه كغيرها مما مر لأن المقصود تعظيم الواقعة وزجر الكاذب عن الكذب واليمين في الموضع الذي يعظمه الخالف أغلظ وتجاوز مراعاة اعتقادهم لشبهة الكتاب كما روعي في قبول الجزية (لا) بيت (صم لوثي) لأنه لا أصل له في الحرمة ولأن دخوله معصية بخلاف دخول البيع والكنائس وبيت النار واعتقادهم فيه غير مرعى فيلاعن بينهم في مجلس حكمه وصورته أن يدخلوا دارنا بأمان أو هدنة ويترافعوا إلينا والتغليظ في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره الماوردي (وجمع) أي وبحضرة جمع من أعيان البلد (أقله أربعة) لثبوت الزمانهم ويعتبر كونهم ممن يعرف لغة المتلاعنين وكونهم من أهل الشهادة (و) سن (أن يعظهما قاض) ولونائبه كأن يقول إن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويقرأ عليهما إن الذين يشتركون بعهد الله الآية (و) أن (يبالغ) في الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له اتق الله فإن الخامسة موجبة للعن ويقول لها مثل ذلك بلهظ الغضب لعلها ينزجران ويتركان فإن أينا لهنهما الخامسة (و) أن (يتلاعنا من قيام) ليراهما الناس ويشتهر أمرها وتجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها (وشرطه) أي الملاعن (زوج يصح طلاقه) على ما يأتي (ولو) سكران وذمياً وريقاً ومحدوداً في قذفه ولو (مرتداً بعد وطء) أو استدخال مني فيصح لعانه وإن قذف في الرده وأصر عليها في العدة لتبين وموعه في السكاح فيما إذا لم يصبر وكالوقذفها

وشرط لواء الكلمات
وتلقين قاض له وصح
بغير عربية ومن
أخرس بإشارة مفهومة
أو كتابة كقذف
وسن تغليظ بزمان وهو
بعد عصر وعصر جمعة
أولى ومكان وهو
أشرف بلده فيمكة بين
الركن والقمام ويالياء
عند الصخرة وبغيرها
على النبر ويباب
مسجد لمسلم به حدث
أكبر وبيعة وكنيسة
وبيت نار لأهلها لا صنم
لوثي وجمع أقله أربعة
وأن يعظهما قاض
ويبالغ قبل الخامسة
ويتلاعنا من قيام
وشرطه زوج يصح
طلاقه ولو مرتداً بعد
وطء

لا إن أصر وقذف في ردة ولا ولد ويلاعن ولو مع إمكان بينة بزناها لثني ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فيها وإن بانت ولا ولد إلا تعزير تأديب فلو ثبت زناها أوعضت عن العقوبة أو لم تطلب أو جنت بعد قذفها ولا ولد فلا لعان وتعلق بلعانه انقضاء وحرمة مؤبدة وانتفاء نسب نساء وسقوط عقوبة عنها وللزاني إن سماه فيه وحصاتها في حقه إن لم تلاعن ووجوب عقوبة زناها ولها لعان لنفسها وإنما يتحقق به إمكانه ولو ميتا وإلا كأن ولدته لسته أشهر من العقد وأطلق مجلسه فلا يلاعن لنفسه والنفي فوري إلا لعن تعسرفيه إسهاد.

زوجها ثم أبانها فيما إذا قذفها قبل الردة وأصر وكالو أبانها ثم قذفها زنا مضاف إلى حال النكاح فيما إذا قذفها في الردة وأصر ووثم ولد (لا إن أصر وقذف في ردة ولا ولد) ثم فلا يصح لعانه لتبين الفرقة من حين الردة مع وقوع القذف فيها ولا ولد (ويلاعن ولو مع إمكان بينة زناها) لأنه حجة كالبينة وصدا عن الأخذ بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم من اشتراط تعذر البينة الاجماع والآية مؤولة بأن يقال فإن لم يرغب في البينة فيلاعن كقوله فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان على أن هذا القيد يخرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فأقدا للبينة وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج القيد على سبب فيلاعن مطلقا (لثني ولد وإن عفت عن عقوبة) لقذف (وبانت) منه بطلاق أو غيره لحاجته إلى ذلك (ولد فيها) أي العقوبة بطلب لها من الزوجة أو الزاني كما يعلم مما يأتي (وإن بانت ولا ولد) لحاجته إلى إظهار الصديق والانتقام منها (إلا تعزير تأديب) لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ أو لصديق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها ببينة أو إقرار أولمان منه مع امتناعها منه فلا يلاعن فيها بالدفعه أما في الأولى فلتيقن كذبه فلا يمكن من الخلف على أنه صادق فيعزر للقذف لأنه كاذب فيه قطعا فلم يلحق بها عارا بل منعها من الإيذاء وللخوض في الباطل وأما في الثانية فلا لعان لإظهار الصديق وهو ظاهر فلا معنى له ولأن التعزير فيه للسبب والإيذاء فأشبه التعزير بقذف صغيرة لا توطأ والتعزير في غير ذلك وهو من جملة الستين منه يقال له تعزير تركذيب بأن كان لكذب ظاهر كقذف ذمية وأمة وصغيرة توطأ ولا يستوفي هذا التعزير إلا بطلب للقذوفة حتى لو كانت صغيرة أو ممنونة اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير التأديب في الطفلة المذكورة يستوفيه القاضي منعا للقاذف مما صر وفي غيرها لا يستوفي إلا بطلب الغير وتعزيرى بما ذكر أولى من قوله إلا تعزير تأديب لكذب (ولو ثبت زناها) ببينة أو إقرار (أو عفت عن العقوبة أو لم تطلب) أي العقوبة (أو جنت بعد قذفها ولا ولد) في الصور الأربع (فلا لعان) لعدم الحاجة إليه لانتفاء طلب العقوبة في الأخيرتين وسقوطها في البينة فإن كان ثم ولد فلا لعان لنفسه كما عرف وتعييرى هنا وفيها يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير أعم من تعييره بالحد (ويتعلق بلعانه انقضاء) ظاهره وإباطنا كالرضاع وتعييرى بذلك أولى من تعييره بفرقة (وحرمة مؤبدة) وإن أكذب نفسه لخبر البيهقي التلاعن لا يجتمعان أبدا (وانتفاء نسب نساء) بلعانه حيث كان وللنكاح الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها وللزاني) بقيد زده بقولي (إن سماه فيه) أي في لعانه للإيات السابقة في الأولى وقياسا عليها في الثانية (و) سقوط (حصاتها في حقه) لأن اللعان في حقه كالبينة (إن لم تلاعن) فإن لا عنت لم تسقط حصاتها في حقه إن قذفها بغير ذلك إلا نالا إن قذفها به أو أطلق وخارج بقولي في حقه حصاتها في حق غيره فلا تسقط وقولي وحصاتها إلى آخره من زيادتي (و) يتعلق بلعانه أيضا (وجوب عقوبة زناها) عليها ولو ذمية لا مر وقوله تعالى ويذر أعين العذاب (ولها لعان لنفسها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فإن أثبتها ببينة فليس لها أن تلاعن لنفسها لأن اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة (وإنما يتحقق به) أي بلعانه ولدا (بمكنا) كونه (منه ولو ميتا) لأن نسبه لا ينقطع بالموت بل يقال هذا البيت ولد فلان (وإلا) أي وإن لم يمكن كونه منه (كأن ولدته لسته أشهر) فأقول (من العقد) لانتفاء زمن الوطء والوضع (أو) لأكثر منها بزمنها أو (طلق مجلسه) أي مجلس العقد أو كان الزوج محسوبا لانتفاء إمكان الوطء أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب لا انتفاء إمكان اجتماعهما (فلا يلاعن لنفسه) لانتفاء إمكان كونه منه فهو منفي عنه بل لعان هذا إن كان الولد نكاحا وإلا فالمعتبر مضي الدية المذكورة في الرجعة (والنفي فوري) كالتعريض بالأمسك (إلا لعن) كأن بلغه الخبر ليلا فأخرج حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعا فأكل أو مريضا أو محبوسا ولم يمكنه إعلام القاضي بذلك أو لم يجده فأحر فلا يسطل حقه إن (تعسر) عليه (فيه إسهاد) بأنه باق على النفي وإلا بطل

حقه كلوا خربلا عذر فيلحقه الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفي حمل وانتظار وضعه) بقيد زنته بقولي (لتحققه) أي لتحقق كونه ولدا إذ ما يتوهم حملا فيكون ريحا فينفيه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاموته فلو قال علمته ولدا أو أخرجت رجاء وضعه ميتا فأكفي اللعان بطل حقه من النفي لتفريطه (فان) آخر (وقال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لأن الظاهر يواقفه بخلاف ما إذا لم يمكن كأن غاب واستفيض الوضع وانتشر ولو ادعى جهل النفي أو القورية وقرب إسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان عاميا صدق يمينه (لا) نفي (أحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر) بأن ولدتهما أو تخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر لأن التسبب جانهو تعالى لم يجز العادة بأن مجتمع في الرحم وولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم إذا اشتمل على النتي استدف فيه فلا يتأتى قبوله نتي آخر فالنفي آمن من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان لموقا ولا انتفاء فلو نفي أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكتت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني ولم يعكس لقوة اللعاق على النفي لأنه معمول به بعد النفي ولا كذلك النفي بعد الاستلحاق ولأن الولد يلحق بغير استلحاق عند إمكان كونه منه ولا يتنفي عنه عند إمكان كونه من غيره إلا بالنفي أما إذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فأكثر فهما حملان يصح نفي أحدهما وما وقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمين جرى على الغالب من أن العلوق لا يقارن أول للدة كما يؤخذ مما تقدمت في الوصية (ولو هي بولده) كأن قيل له تمتعت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يتضمن إقرارا كأمين أو نفي لم ينف) بخلاف ما إذا أجب بما لا يتضمن إقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك عليك لأن الظاهر أنه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (ولو بانث منه) ثم قدفها (بأنما يطلق أو مضاف لما بعد النكاح لاعن لنفي ولد) يمكن كونه منه كافي صلب النكاح وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه ويحجب به على البائن عقوبة الزنا المضاف إلى بعد النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانها فان لم يكن ولدي يمكن كونه منه فلا لعان كالأجنبي ولأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ (والإ) بأن قدفها بزنا مضاف إلى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الأصل أو إلى ما بعد البيونة (فلا لعان) سواء أكان ثم ولد لتقصيره إذ كان حقه أن يطلق القذف أو يضيفه إلى ما بعد النكاح أم لا إذ لا ضرورة إلى القذف (و) لكن (له إنشاؤه) أي القذف المطلق أو المضاف إلى بعد النكاح (ويلاعن لنفيه) أي الولد بدل يلزمه ذلك إن علم أو ظن أنه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان لم ينش عوقب .

﴿ كتاب العدد ﴾

جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالبا وهي مدة تترى فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو لتتبعد أولتها عنها على زوج كاسيائي والأصل فيها قبل الإجماع الآيات الآتية وشرعت صيانة للأنتساب وتحصينا لها من الاختلاط (تجب عدة يوطء شبهة أو بفرقة زوج حن) بطلاق أو فسخ أو انقضاء بلعان أو رضاع أو غيره (دخل منه المحترم أو ووطئ) في فرج (ولو في دبر) بخلاف ما إذا لم يكن دخول منى ولا ووطء ولو بعد خلوة قال تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة وإنما وجبت بدخول منيه لأنه كالوطء بل أولى لأنه أقرب إلى العلوق من مجرد الوطء وخرج زيادتي المحترم غيره بأن ينزل الزوج منيه بزنا قد دخله الزوجة فرجها (أوتيقن براءة قرحم) كافي صغير أو صغيرة فان العدة تجب لعدم الأدلة ولأن الأزال الذي به العلوق حن يسر تتبعه فأعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء أو إدخال المنى كما اكتفى في الترخص بالسفر وأعرض عن المشقة (فعدة حرة تحيض ثلاثة أقراء) ولو جلبت الحيض فيها بدواء قال تعالى والطلاقات ينزغن بأنفسهن ثلاثة قروء (ولو مستحاضة) غير متحيرة فتعتد بأقراءها الردودة هي إليها من عادة وتميز وأقل حيض كما مرت في باب (والقروء) المراد به هنا (طهر بين دمين) أي دم حيضين أو حيض وتقاس أو نفسان أحدا من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمن الطهر لأن الطلاق في الحيض حرام

وله نفي حمل وانتظار وضعه لتحقيقه فان قال جهلت الوضع وأمكن حلف لأحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر ولو هي بولده فأجاب بما يتضمن إقرارا كأمين أو نفي لم ينف ولو بانث ثم قدفها بزنا مطلق أو مضافا لما بعد النكاح لاعن لنفي ولد والإفلا لعان وله إنشاؤه ويلاعن لنفيه .

﴿ كتاب العدد ﴾
تجب عدة يوطء شبهة أو بفرقة زوج حن دخل منه المحترم أو ووطئ ولو في دبر أو تيقن براءة رحم فعدة حرة تحيض ثلاثة أقراء ولو مستحاضة والقروء طهر بين دمين .

كأمر وزمن العدة يقب زمن الطلاق والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن إطلاقه على
الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقرائها وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه
ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيء (انقضت) عدتها (بطعن
في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة بذلك بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قروءا وطى فيه
أم لا ولا يندق تسمية قرآن وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى: الحج أشهر معلومات بشوالم
وذي القعدة وبعض ذي الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أي تنقض
عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من
العدة بل يتبين به انقضاؤها كما مر في الطلاق وخرج بالطهر بين دميين طهر من لم تحض ولم تنفس فلا
يحسب قروءا (و) عدة حرة (متحيرة) ولو متقطعة الدم بقيد زده بقولي (طلقت أول شهر) كأن علق
الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس لاشتمال كل شهر على طهر وحيض غالبا مع عظم
مشقة الصبر إلى من اليأس أما لو طلقت في أثناءه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قراء لاشتماله
على طهر لا بحالة فتكمل بعده شهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر يوما فأقل لم يحسب قروءا لاحتمال
أنه حيض فتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية (و) عدة (غير حرة) تحيض ولو مبعضة أو مستحاضة غير
متحيرة (قرآن) لأنها على النصف من الحرة في كثير من الأحكام وأما قلت القرء الثاني لتعذر تبعيضه
كالطلاق إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية
فسكحة) فتكمل ثلاثة أقراء لأن الرجعية كالزوجة في أكثر الأحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق
بخلاف ما اذا عتقت في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة
(متحيرة بشرطها) السابق وهو أن تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في أثناءه والباقي أكثر من
خمس عشر حسب قراء فتكمل بعده شهر هلالى وإلا لم يحسب قروءا فتعد بعده شهرين هلالين على
التمتع خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف وهذه من زيادى (و) عدة (حرة لم تحض أو يئست)
من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى: واللأى يشن من الحيض
من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأى لم يحضن . أي فعدتهن كذلك (فان طلقت في أثناء
شهر كملته من الرابع ثلاثين) يوما سواء أ كان الشهر تاما أم ناقصا (و) عدة (غير حرة) لم تحض
أو يئست (شهر ونصف) لأنها على النصف من الحرة وتعيرى بغير حرة أعم من تعيره بأمة (ومن انقطع
دمها) من حرة أو غيرها (ولو بلا علة) تعرف (تصبر حتى تحيض) فتعد بأقراء (أو يئس) فبأشهر
وإن طال صبرها لأن الأشهر إنما شرعت للتي لم تحض وللأيسة وهذه غيرها (فلو حاضت من لم تحض)
من حرة أو غيرها (أو) حاضت (أيسة) كذلك (فيها) أى في الأشهر (فبأقراء) فتعد لانها الأصل
في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنتقل إليها كالتيتم اذا وجد الماء في أثناء التيمم فان
حاضت بعدها الأولى لم يؤثر لأن حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللأى
لم يحضن أو الثانية قضيا تفصيل ذكرته بقولي (كأيسة حاضت بعدها ولم تنكح) زوجا آخر فانها
تعد بالأقراء لتبين أنها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لانقضاء عدتها طاهرا مع تعلق حق
الزوج بها وللشروع في المقصود كما إذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير
الحرة فيمن لم تحض من زيادى (والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يلقنا خبره لا طوف
نساء العالم ولا يأس عشرتها فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) عدة (حامل
وضعه) أى الحمل وإن لم يظهر إلا بعد خمسة أقراء أو أشهر لانها يدلان على البراءة ظنا والحمل يدل عليها

فان طلقت طاهرا
انقضت بطعن في حيضة
ثالثة أو حائضا في رابعة
ومتحيرة طلقت أول
شهر ثلاثة أشهر حالا
وغير حرة قرآن فان
عتقت في عدة رجعية
فسكحة ومتحيرة
بشرطها شهران وحرة
لم تحض أو يئست ثلاثة
أشهر فان طلقت في
أثناء شهر كملته من
الرابع ثلاثين وغير
حرة شهر ونصف ومن
انقطع دمها ولو بلا علة
تصبر حتى تحيض
أو يئس فلو حاضت
من لم تحض أو آيسة فيها
فبأقراء كأيسة حاضت
بعدها ولم تنكح
والمعتبر يأس كل النساء
وحامل وضعه ،

قطعا (حقى ثانى توأمين) وتقدم ياتهما في الباب قال تعالى : وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو
 خصص لقوله تعالى : وللطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن القصد من العدة براءة الرحم وهي حاصلة
 بوضع الحمل (ولو) كان (ميتا أو مضغة تصور) لو بقيت بأن أخبر بها قوابل لظهورها عندهن كما لو كانت
 ظاهرة عند غيرهن أيضا لظهورها بدأ وأصبح أو نظف أو غيرها وذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو
 شككن في أنها لحم آدمى وبخلاف العلقفة لأنها لا تسمى حملا ولا علم كونها أصل آدمى هذا (إن نسب) الحمل
 (إلى ذى عدة ولو احتمالا كنفى بلعان) فلو لاعن حملا ونفى الحمل انقضت عدتها بوضعه وإن انقضى عنه
 ظاهر الإمكان كونه منه فإن لم يمكن نسبه إليه لم تنقض بوضعه كأن مات وهو حي أو مسح وامرأته حامل
 فلا تعد بوضع الحمل (ولو ارتابت) أى شككت وهي (فى عدة) وجود (حمل) لثقل وحر كنهجدهما (لم
 تنكح) آخر (حقى تزول الريبة) فإن نكحت فالنكاح باطل للتردد فى انقضاء العدة (أو) ارتابت
 (بجدها) أى بعد العدة (من صبر) عن النكاح (لتزول) الريبة والتصريح بالسن من زيادتي (فإن
 نكحت) قبل زوالها (أو ارتابت بعد نكاح) لآخر (لم يبطل) أى النكاح لانقضاء العدة ظاهرا
 (إلا أن تلد لبون ستة أشهر من إمكان علق) بعد عقده وهو أولى من قوله من عقده فيتين بطلانه والولد
 للأول إن أمكن كونه منه بخلاف ما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر فالولد للثانى وإن أمكن كونه من الأول
 لأن الفراش الثانى تأخر فهو أقوى ولأن النكاح الثانى قد صح ظاهرا فلو ألحقنا الولد بالأول لبطل النكاح
 لوقوعه فى العدة ولا سبيل إلى إبطال ما صح بالاحتمال والثانى وطء الشبهة بعد العدة فلو أتت بولد لستة أشهر
 فأكثر من الوطء لحق بالواطىء لا لقطع النكاح والعدة عنه ظاهرا ذكره فى الروضة وأصلها (ولو فارقها)
 فراقا ثابتا أو رجعا (فولدت لأربع سنين) فأقل من إمكان العلق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت
 ولم يمكن كون الولد من الثانى بقرينة ما يأتى (لحقه) الولد بخلاف ما لو ولدت لأكثر منها لأن الحمل قد
 يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرىء واعتبارى للعدة فى هذه من وقت إمكان العلق قبل الفراق
 لا من الفراق الذى عبر به أكثر الأخحاب هو ما اعتمده الشيخان حيث قال فى ما أطلقوه تساهل والقويم
 ما قاله أبو منصور التميمي معترضا عليهم من وقت إمكان العلق قبل الفراق وإلا زادت مدة الحمل على أربع
 سنين ومرادها بأنه قويم أنه أوضح بما قالوه وإلا فمقالوه صحيح أيضا بأن يقال ليس مرادهم بالأربع
 فيها الأربع مع زمن الوطء والوضع التى هى مرادهم بأنها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربع بدون
 زمن الوضع فلا تلزم الزيادة المذكورة وبهذا يجب علما يورد من ذلك على نظيرها فى الوصية والطلاق
 (فإن نكحت بعد) انقضاء (عدتها فولدت لستة أشهر) فأكثر من إمكان العلق بعد العقد (لحق
 الثانى) وإن أمكن كونه من الأول لما مر فيما إذا ارتابت (ولو نكحت) آخر (فيها) أى فى عدتها
 (فاسدا وجهها الثانى فولدت لإمكان منه) دون الأول (لحقه) بأن ولدت لأكثر من أربع سنين من إمكان
 العلق قبل الفراق ولستة أشهر فأكثر من وطئه نعم إن كان طلاق الأول رجعا فقيه قولان فى الشرحين
 والروضة يلا رجح أحدهما كذلك والثانى يعرض على القائف ونقله البلقيني عن نص الأم وقال هو الذى
 ينهى الفتوى به (أو) لا إمكان (من الأول) دون الثانى (لحقه) بأن ولدت لأربع سنين فأقل مما مر ولدون
 ستة أشهر من وطء الثانى وانقضت عدته بوضعه ثم تعدت ثانيا للثانى كما يعلم من الفصل الآتى (أو) لا إمكان
 (منها عرض على قائف) ويرتب عليه حكمه فإن لحقه بأحدهما فحكمه مأمور فيه أو لحقه بهما أو نكاه
 عنهما أو اشتبه عليه الأمر ولم يكن ثم قائف انتظر بلوغه وانسأبه بنفسه وإن ولد له من لا يمكن كونه فيه
 من واحد منهما كان ولده من ستة أشهر من وطء الثانى ولا أكثر من أربع سنين مما مر لم يلحق واحدا
 منهما وخرج بالقائد الصحيح وذلك فى أنسحة الكفار فإذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثانى

حقى ثانى توأمين ولو
 ميتا أو مضغة تصور إن
 نسب إلى ذى عدة ولو
 احتمالا كنفى بلعان
 ولو ارتابت فى عدة فى
 حمل لم تنكح حتى تزول
 الريبة أو بعدها من صبر
 لتزول فإن نكحت
 أو ارتابت بعد نكاح
 لم يبطل إلا أن تلد لبون
 ستة أشهر من إمكان
 علق ولو فارقها فولدت
 لأربع سنين لحقه فإن
 نكحت بعد عدتها
 فولدت لستة أشهر
 لحق الثانى ولو نكحت
 فيها فاسدا وجهها
 الثانى فولدت لا إمكان
 منه لحقه أو من الأول
 لحقه أو منهما عرض
 على قائف

ولم يمرض على قائف وزيادتي وجهلها الثاني مالو عليها فإن جهل التحريم وقرب عهد بالاسلام فكذلك وإلا فهو زان .

(فصل) في تداخل عدتي امرأة ، لو (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (كان) هو أولى من قوله بأن (طلق ثم وطئ في عدة غير حمل) من أقراء وأشهر ولم يحبل من وطئه عالما كان أو جاهلا بأنها للطلقه أو بالتحريم وقرب عهد بالاسلام أو نشأ جيدا عن الطهارة (لا عالما) بنكث (في البائن) لأن وطئه لها زنا لحرمة (تداخلنا) أي عدتا الطلاق والوطء (فتبتدى عدة) بأقراء أو أشهر (من) فراخ (وطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق والبقية واقعة عن الجهتين (وله رجعة في البقية) في الطلاق الرجعي دون ما بعدها كهر في الرجعة وهذا من زيادتي (أو) من (جنسين كحمل وأقراء) كأن طلقها حائلا ثم وطئها في أقراء وأجلبها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي بمن تحيض (فكذلك) أي فتداخلنا بأن تدخل الأقراء في الحمل في المثال لا تحاد صاحبها والأقراء إما عابتها إذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد اتفق ذلك هنا لعلم بافعال الرحم وقد بسط الكلام على ذلك في شرح البيهجة (فتنقضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء أ كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزمها عدتا (شخصين) كأن كانت في عدة زوج (أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة) كمنكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فوطئت (فلا تداخل) لتعدد المستحق بل تعدد لكل منها عدة كاملة (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لأن عدته لا تقبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعدد لشبهة بالأقراء (ف) إن لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وإن سبق وطء الشبهة الطلاق لوقتها باستنادها إلى عقد جائز (وله رجعة فيها) سواء أ كان ثم حمل أم لا لكنه لا يرجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته بكونها فراقا للوطء (و) له رجعة (قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وإن راجع في النفاس لأن عدته لم تنقض وخروج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لأنه ابتداء نكاح والرجعة مشبهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما إذا كان ثم حمل أو سبقت الشبهة من زيادتي (فإن راجع) فيها (ولا حمل انقضت وشرعت في الأخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها إن سبق الطلاق وطء الشبهة وتمها إن انعكس ذلك (ولا يتمتع بها حتى تنقضها) رعاية للعدة فإن كان ثم حمل منه انقضت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها إلى مضيها لأنها زوجة ليست في عدة ولوراجع حاملا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كأصلها .

(فصل) في حكم معاينة الفارق العتدة لو (عاشر مفارق) بوطء أو غيره (رجعية) في عدة أقراء أو أشهر (لم تنقض) عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفرائض في الرجعية دون البائن نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكما الرجعية أما غير الفارق فإن كان ميثا فهو في أمته كالفارق في الرجعية أو غيره فكذلك الفارق في البائن وخروج بما ذكر عدة الحمل فتنقض بوضعه مطلقا (ولا رجعة بعدها) أي بعد الأقراء والأشهر وإن لم تنقض بهما العدة احتياطا وفيه كلام ذكره مع جوابه في شرح الروض وغيره (و) يلحقها طلاق إلى انقضاء عدة لذلك (ولو نكح معتدة بطن صحة ووطئ انقضت بوطئه ولو راجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت (وإن لم يطأ) لعودها بالرجعية إلى النكاح الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع انقضت عدتها به وإن وطئ لإطلاق الآية (ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة السابقة لأنهما الواحد ولو طلق قبل الوطء بنت على مسبق من العدة وأكتمها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما عر في الرجعية .

(فصل) لزمها عدتا شخص من جنس كان طلق ثم وطئ في عدة غير حمل لا عالما في بائن تداخلنا فتبتدى عدة من وطء وله رجعة في البقية أو جنسين كحمل وأقراء فكذلك فتنقضيان بوضعه ويراجع قبله أو شخصين كأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة فلا تداخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة فيها وقبلها فإن راجع ولا حمل انقضت وشرعت في الأخرى ولا يتمتع بها حتى تنقضها .

(فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدها ويلحقها طلاق إلى انقضاء عدة ولو نكح معتدة بطن صحة ووطئ انقضت بوطئه ولو راجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت وإن لم يطأ ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية .

(فصل) في عدة الوفاة وفي القعود في الاحداد (تجب بوفاة الزوج عدة وهي) أي عدة الوفاة (لحرة حائل أو حامل من غيره كزوجته صبي) أو مسوح (ولورجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة) من الأيام (لباليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً أي عشر ليال بأبئنها وسواء الصغيرة وذات الأقراء وغيرها والآية محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات وألحق بهن الحائلات ممن ذكروا وتعتبر الأشهر بالأهلهما أمكن ويكمل النكسر بالعدد كمنظائره (ولغيرها) ولو مبعضة (كذلك) أي حائل أو حامل ممن ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام لباليها ويأتي في الانكسار ما مر وتعبيري بغيره وبغيرها أهم من تعبيرة بما ذكره (ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيرها (ولو مجبوياً) بقي أثنياء (أو مسلولاً) بقي ذكره (وضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن فهو مقيد للآية السابقة وفارق الجيوب والسلول المسوح فإن الجيوب بقي فيه أوعية التي وقد يصل إلى الفرج بغير إيلاج والسلول بقي ذكره وقد يبالغ في الإيلاج فيتلذذ وينزل ماء رقيقاً بخلاف المسوح (ولو طلق إحدى امرأتيه) معينة عنده أو مبهمة (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تمين) للمهتمة ولم يطق واحدة منهما أو وطئ واحدة وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في طلاق رجعي أو وطئها وهما ذواتا أشهر مطلقاً أو ذواتا أقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدنا لوفاة) وإن احتمل أن لا يلزمها عدة في الأولى وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وفي ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر للاختياط في الجميع (لا في) طلاق (بائن) ووطئها أو إحداهما (تعتد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة (أقراء من طلاق) لذلك وتعتد غيرها لوفاة لما تقرر وذكر حكم وطء إحداهما في الجميع من زيادتي ووجه اعتبار الأكثر من الطلاق في اللهجة مع أن عدتها إنما تعتبر من الثمين أنه لما أيسر من التمين اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والفقود) يسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بماسم) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كالأحكام بموته في قسمة ماله وعنتق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت يتيقن فلا يزال إلا يتيقن وتعبيري بما ذكره أولى من تعبيرة بما ذكره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لمخالفته القياس الجلي إذ لا يجوز أن يكون حياً في ماله وميتاً في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتاً) قبل نكاحها بقدار العدة (صح) النكاح لخلوه عن المانع في الواقع فأشبهه ما لباع مال أبيه يظن حياته فإن ميتاً (وتجب إحداد على معتدة وفاة) خبر الصحيحين لا يحمل للمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً أي فانه يحل لها الاحداد عليه أي يجب للاجماع على إرادته والتقييد بإيمان المرأة جرى على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان يلزمها الإحداد وعلى ولي صغيرة ومجنونة منعهما مما يمنع منه غيرها (وسن لمفارقة) ولورجعية ولا يجب لأنها إن فورقت بطلاق فهي محضوة به أو بفسخ فالفسخ منها أولعق فيها فلا يلق بها فيما إيجاب الاحداد بخلاف التوفي عنها زوجها وذكرته في الرجعية من زيادتي وهو ما نقله في الروضة كاملها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تزين بما يدعوه الزوج إلى رجعتها (وهو) أي الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد وهو لثة اللع واصطلاحاً (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزينة ولو) صبغ (قبل نسجه أو خشن) خبر الصحيحين عن أم عطية كنهاهي أن تحمد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً وأن تنكح وتطيب وأن تلبس ثوباً مصبوغاً بخلاف غير المصبوغ ككفان وإبريسم لم تحمد في لزينة كتنش وبخلاف المصبوغ لالزينة بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالأسود والكحل لانتفاء الزينة فيه وإن

(فصل) تجب بوفاة

زوج غلته وهي لحره

حائل أو حامل من غيره

كزوجته صبي ولورجعية

أو لم توطأ أربعة أشهر

وعشرة لباليها ولغيرها

كذلك نصفها ولحامل

منه ولو مجبوياً أو مسلولاً

وضعه ولو طلق إحدى

امرائه ومات قبل بيان

أو تمين اعتدنا لوفاة

لا في بائن فتعتد من

وطئت وهي ذات أقراء

بالأكثر من عدة وفاة

منها وأقراء من طلاق

والفقود لا تنكح

زوجته حتى يثبت موته

بماسم أو طلاقه ثم تعتد

فلو حكم بنكاحها قبل

ثبوته نقض ولو نكحت

وبان ميتاً صح ويجب

إحداد على معتدة وفاة

وسن لمفارقة وهو ترك

لبس مصبوغ لزينة ولو

قبل نسجه أو خشن

تردد الصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان راقصا في اللون حرمه الا فلا (و) ترك (تحل) محب (يحل به كالألوان) (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كنجاس ان موه بهما أو كانت المرأة بمن تتحل به (نهارا) كخلخال وسوار وخاتم خبر أبي داود وغيره باسناد حسن التوفيق عنها لا تلبس للعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الخلى ولا تختضب ولا تتكحل والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو للفرقة فتحها ويقال طين أحمر يشبهها وخرج بالتحل بما ذكر التحلى بغيره كنجاس وخصاص عارفين عماما وبالنهار وهو من زيادتي التحل بما ذكر ليلا فحائز بلا كراهة لحاجة ومعها لغير حاجة (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو لغير محرم لغير أم عطية السابق واستثنى استعمالها عند الظهر من الحيض والنفاس قليلا من قسط أو أظفار وهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم وظاهر أنها إن احتاجت الى تطيب جاز كالاكتحال وبه صرح الإمام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتها لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (و) ترك (ا) كتحال بكحل زينة) كما عمد ولو كانت سوداء وكسحل أصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن فيها مطيب لغير أم عطية السابق (الاحاجة) كرمدة (تتكحل به (ليلا) وتمسح نهارا ويجوز للضرورة نهارا وذلك لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت في عينها صبوا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار والصبر بفتح الصاد وكسر الباء وفتح الصاد وكسر الباء وخرج بكحل الزينة غير كالتوتياء فحائز مطلقا إذ لا زينة فيه وتعبيري بذلك أعم من تعبيره بأمعد وقولي قليلا من زيادتي (و) ترك (إسفيداج) بذلك معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يظلى به الوجه (ودمام) يضم الهمزة وكسرها وهي حمرة بوردها الحد (وخضاب مظهر) من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ما تحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود السابق وقولي مظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كأصلها عن الروايات لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكر تطريف أصابعها وتصنيف طرفها وتجميل شعر صدغها وتسويد الحاجب وتصغيره (وحل تجميل فراش) مما ترقد وتعد عليه من مرتبة ونظف ووسادة ونحوها (و) تجميل (أثاث) بمثلتين وهو متاع البيت وذلك بأن تزين بيتهما بالفراش والستور وغيرها لأن الاحداد في البدن لا في الفراش والمكان (و) حل (تظيف) بفصل رأس وقلم ظفر وإزالة الوسخ وامتشاط أو حمام واستحداد لان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية الى الوطء فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة (ولو تركت إحدادا أو سكني) في كل اللدة أو بعضها وان لم تبلغها وفاة زوجها إلا ببدلدة (انقضت) بعضها (عديتها) وان عصت هي أو وليها بترك الواجب عند العلم بحرمته إذ العبرة في انقضائها بانقضاء اللدة (ولها) أي للمرأة لا للرجل (إحداد على غير زوج) من قريب وسيد (ثلاثة أيام فأقل) لا ما زاد عليها وذلك مأخوذ من الحديثين السابقين أول البحث .

(فصل) في سكني المعتدة (تجب سكني لمعتدة فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم. وقيس به الفسخ بأنواعه بجماع فرقة النكاح في الحياة ولخبر فريسة بضم الفاء بنت مالك في الوفاة أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها وقالت ان زوجي لم يتركني في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجره أوفى للسجد دعاني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذي وغيره هذا حيث (تجب فققتها) على الزوج (لوم تفرق) فلا تجب سكني لمن لا نفقة لها عليه من ناشزة ولو في العدة وصغيرة لا تجتمل الوطء وأمة لا تجب فققتها كالأجيب لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسد فتعبيري بذلك أعم من قوله إلا ناشزة وهو من زيادتي في معتدة فسخ أو وفاة حيث لا تجب سكني لمعتدة فلزوج أو وارثه

وتحل محب ومصوغ
نهارا وتطيب ودهن
شعروا كتحال بكحل
زينة إلا لحاجة قليلا
وإسفيداج ودمام
وخضاب مظهر بنحو
حناء وحل تجميل
فراش وأثاث وتظيف
ولو تركت إحدادا أو
سكني انقضت عديتها
ولها إحداد على غير
زوج ثلاثة أيام فأقل .
(فصل) تجب سكني
لمعتدة فرقة تجب فققتها
لوم تفرق

إسكانها حفظا لماله وعليها الإجابة وحيث لا تركه ولم يتبرع الوارث بالسكنى سن للسلطان إسكانها من بيت المال وإنما وجبت السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة نحو طلاق بآن وهي حائل دون النفقة لأنها لصيانة ماء الزوج وهي تحتاج إليها بعد الفرقة كاحتياج إليها قبلها والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وإذا وجبت السكنى فإنما يجب (في مسكن) لائق بها (كانت به عند الفرقة ولو) كان (من نحو شعر) كصوف محافظة على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها وفي الباقي قوة وعدد تخيرت بين الإقامة والارتحال كما يعلم مما يأتي في العذر لأن مفارقة الأهل عشرة موحشة ونحو من زيادتي (ولا تخرج) منه ولو رجعية ولا تخرج هي منه ولو واقبها الزوج على خروجها منه بغير حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حقا لله سبحانه وتعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى: لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله الإمام قال في الطلب ونص عليه في الأم وفي الحاوي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين أن للزوج أن يسكنها حيث شاء لأنها في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته قال السبكي والأول أولى لإطلاق الآية والأذرى إنه للذهب الشهور والزر كشيء إنه الصواب (إلا العذر كشرائه غير من لها نفقة) على المفارق (نحو طعام) كقطن وكتان (نهار أو غزها ونحوه) كحديتها وتأنسها (عند جارتها ليلا إن) رجعت و(باتت بيتها) للحاجة إلى ذلك أما من لها نفقة كرجعية وحامل بآن فلا يخرجان لذلك إلا بإذن الزوج كالزوجة إذ عليه القيام بكفائتهما نعم للثانية الخروج لغير تحصيل النفقة كشرائه قطن وبيع غزل كاذكره السبكي وغيره (وتخوف) على نفس أو مال من نحو هدم وغرق وفسقة مجاورين لها وهذا أعمن من قوله تخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذيها بجيران أو عكسه) أي شدة تأذيهم بها للحاجة إلى ذلك بخلاف الأذى اليسير إذ لا يخلو منه أحد من الجيران الأسماء وهم أقارب الزوج نعم إن اشتد أذاها لهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وخرج بالجيران ما لو طلقت بيت أوبها وتأذت بهم أو هم بها فلا تقل لأن الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتقلت لبلد أو مسكن بإذن) من الزوج (فوجبت عدة ولو قبل وصولها) إليه (اعتدت فيه) لأنها مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الأمتعة من الأول أم لا (أو) انتقلت لذلك (بإذن في الأول) تمتد وإن وجبت العدة بعد وصولها للثاني لصيانتها بذلك نعم إن أذن لها بعد انتقالها أن تقيم في الثاني فكما لو انتقلت بالإذن (كما لو أذن) في الانتقال (فوجبت) أي العدة (قبل خروجها) فتعدت في الأول لأنه الذي وجبت فيه العدة (أو سافرت بإذن) لحاجتها أو لحاجته كحج وعمرة وتجارة واستحلال من مظلمة ورد آبق أولا لحاجتهما كزهوة وزيارة (فوجبت في طريق فمودها أولى) من مضيتها وإتمام بلزمها العود لأن في قطع المسير مشقة ظاهرة وهي معتدة في سيرها مضت أو عادت (ويجب) أي عودها (بعد انقضاء حاجتها) إن سافرت لها (أو) بعد انقضاء (مدة الإذن) إن قدر لها مدة (أو) مدة (إقامة المسافر) إن لم يقدر لها مدة في سفر غير حاجتها لتعد للبقية في الطريق أو بعضها فيه وبعضها في الأول عملا بحسب الحاجة (كوجوبها بعد وصولها) للتصديق فيه يجب عودها بعد ما ذكر وإطلاق للسفر أولى من تقييده له بالحج والتجارة لكن إن سافرت معه لحاجته لزمها العود ولا تقيم بمحل الفرقة أكثر من مدة إقامة المسافر إن أمنت الطريق ووجدت الرقعة لأن سفرها كان بسفراً فيقطع بزوال سلطانه واغتفر لها مدة إقامة المسافر لأنها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر وذكر أولوية العود مع قولي أو مدة إلى آخره من زيادتي (ولو خرجت) منه (فطلقها وقال ما أذنت في خروج أو) قال وقد قالت أذنت لي في بقلتي (أذنت لالتفقه حلف) فيصدق لأن الأصل عدم الإذن في الأولى وعدم الإذن في المتعلقة الثانية فيجب رجوعها في الحال إلى مسكنها وهذا بخلاف ما لو كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها الصدقة يبيها لأنها أعرف بما جرى من الوارث

في مسكن كانت به عند الفرقة ولو من نحو شعر ولا تخرج إلا لعذر كشرائه غير من لها نفقة نحو طعام نهارا وغزها ونحوه عند جارتها ليلا إن باتت بيتها وتخوف وشدة تأذيها بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو مسكن بإذن فوجبت عدة ولو قبل وصولها اعتدت فيه أو بلا إذن ففي الأول كما لو أذن فوجبت قبل خروجها أو سافرت بإذن فوجبت في طريق فمودها أولى ويجب بعد انقضاء حاجتها أو مدة الإذن أو إقامة المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت فطلقها وقال ما أذنت في خروج أو أذنت لا لتفقه حلف

والتصریح بالتخليف في الثانية من زيادتي (وإذا كان للسكن) ملكا (له ويليق بها تعين) لأن تعدديه لما حصر (وصح يمه في عدة أشهر) كالمكثري لافي عدة حمل أو أقراء لأن آخر السنة مجهول (أو كان مستعارا أو مكثري وانقضت مدته) أي المكثري (انتقلت) منه (إن امتنع المالك) من قيامها بيد الزوج بأن رجح المير ولم يرض بإجارته بأجرة الشك وامتنع المكثري من تجديد الإجارة بذلك وكامتناعه خروجه عن أهلية التبرع في السكن بنحو جنون أو سفه (أو) كان ملكا (لها غيرت) بين الاستمرار فيه بإجارة أو إجارة والانتقال منه وهذا ما صححه في الروضة كأصلها إذ لا يلزمها بذله بإجارة ولا بإجارة قهول الأصل استمرت أي جوازا للتلاخاف ذلك وإن أشعر كلامه بالوجوب (كما لو كان) السكن (خسيسا) فتخير بين الاستمرار فيه وطلب النقل إلى لائق بها (ويخير) هو (إن كان نفيسا) بين إقامتها فيه ونقلها إلى مسكن لائق بها ويتجرى للسكن الأقرب إلى النقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستجدهم القراني وترد في الاستجاب (وليس له) ولو أعمى (مساكنها ولا مداخلها) في مسكن لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية (إلا في دار واسعة مع غير بصير محرّم لها مطلقا) أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع غير بصير محرّم (له أنثى أو حليلة) من زوجة أو أمة (أو) في (دار بها نحو حجرة) كطبة (وانفرد كل) منهما (بواحدة بمراقبتها كطبخ ومستراح وعمر وأغلق باب بينهما) أو سد هو أو ولي فيجوز ذلك في الصورتين ولو بلا محرّم أو نحوه في الثانية لا تفاء المحذور فيه ولكنه يكره لأنه لا يؤمن معه النظر ولا عبرة في الأولى بمنحون أو صغير لا يميز وتعميري فيما بما ذكر مع ما فيه من زيادات أولى من تغييره بما ذكره وظاهر أنه يعتبر في الحليلة كونها ثقة وأن غير المحرم ممن يباح نظره كأمه أو محسوس تقنين كالمحرّم فيها ذكر .

باب الاستبراء

هو لغة طلب البراءة وشعر التبرص بالمرأة مدة بسبب ملك اليمين حدوثا أو زوالا لبراءة الرحم أو تبديلا وهذا جرى على الأصل والإلحاق يجب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غير مظانا أنها أمت على أن حدوث ملك اليمين أو زواله ليس بشرط بل كالتبديلات حدوث حل التمتع به أو زواله أو توافق ما يأتي في الكتابة والبرئمة وتزوج موطوءة ونحوها (يجب) الاستبراء لحل التمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة ملكا لزم (بشراء أو غيره) كإرث أو وصية أو سبي ورد بعيب ولو بلا قبض وهبة قبض (وإن تيقن براءة رحم) كصغيرة أو أيسة وبكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم عن أمته بالتبسة لحل التمتع وذلك لقوله ^{عليه السلام} في سبأ أو طاس أو اللانوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حياضها وأما أبو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي بالمسبية غيرها بما جمعت حدوث الملك والحق من لم تحض أو أيست عن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطمه غالبا وهو شهر كسبأ وتعميري بما ذكره أعما ذكره (ويجب الاستبراء) بطلاق قبل وطء (وهذه من زيادتي) وزوال كتابة (صحيحة بأن فسحها الكتابة أو محجزها سيدها بمجزها عن النجوم (و) بزوال (ردة) منها أو من أحدها لو رد ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكتابة أو بالردة وتعميري بما ذكره أعما من قوله ويجب في كتابة محجزت وكذا من ردة (لا يحل) لها (من نحو صوم) كاعتكاف وإحرام ورهن وحيض ونفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لأن حرمتها به لا يحل بالملك بخلاف النكاح والكتابة والردة وتعميري بذلك أعما من قوله لا من حلت من صوم واعتكاف وإحرام (ولا ملكه زوجته) لأنهم يتجدد بحل (بل يسن) لتبديل النكاح عن ولتملك اليمين فانه في النكاح يتعد محلو كانه يعلق بالملك وفي ملك اليمين يتعد حر أو تصير أمه أم ولد (و) يجب الاستبراء (بزوال فراش) له (عن أمة) مستولدة كانت أولا (بتعاقبها) باعتاق السيد أو بموته بأن كانت مسولدة أو مديرة كاتجب العدة على

وإذا كان السكن له ويليق بها تعين وصح يمه في عدة أشهر أو كان مستعارا أو مكثري وانقضت مدته انتقلت إن امتنع المالك أو لها غيرت كولو كان خسيسا ويخير إن كان نفيسا وليس له مساكنها ولا مداخلها إلا في دار واسعة مع غير بصير محرّم لها مطلقا أو أنثى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كل بواحدة بمراقبتها كطبخ ومستراح وعمر وأغلق باب بينهما .

باب الاستبراء

يجب بملك أمة بشراء أو غيره وإن تيقن براءة رحم وطلاق قبل وطء وزوال كتابة وردة لا يحل من نحو صوم ولا بملكه زوجته بل يسن وزوال فراش عن أمة بنتها

الفارقة عن نكاح فطم أن الأمة لو عتقت مزوجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها لأنها ليست فراشا للسيد
 ولأن الاستبراء لحل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لأنها لم تصير بذلك
 فراشا لسيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العتق (مستولمة) فإنه يجب عليها الاستبراء لما في (لا) إن
 استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولمة بمن زال عنها القراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حالاً إذ لا تشبه
 مسكوكه بخلاف المستولمة فإنها تشبهها فلا يفتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرمة قبل استبراء
 تزويج موطوءته) هو أولى من قوله موطوءة مستولمة كانت أولاً حذراً من اختلاط الماءين أما غير
 موطوءته فإن كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقاً أو موطوءة غيره فله تزويجها عن الماء منه وكذا من
 غيره إن كان الماء غير محترم أو استبرأها من انتقلت منه إليه (لا تزوجها) مستولمة كانت أولاً (إن اعتقها)
 فلا يحرم كما لا يحرم تزويج المعتدة منه أما غير موطوءته فإن كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزنا أو
 استبرأها من انتقلت منه إليه فكذلك وإلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وإن اعتقها وذكر حكم غير المستولمة
 في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات أقران (حيضة) لما مر في الخبر فلا يكفي بقيتها الموجودة حالة
 وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستحب الحيضة الدالة على البراءة وهما تستحب الطهر
 ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء كالمدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فإن الأقران فيها متكررة فيعرف
 بتخلل الحيض البراءة ولا تكرر هنا فيتمتع الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) ممن لم تحض أو أيسر
 (شهر) لأنه يدل عن القراء حياً وطهر غالباً (ولحامل غير معتدة بالوضع) كسبية ومزوجة حاملين. (وضعه)
 أي الحمل للخبر السابق (ولو من زنا) أو مسبية لذلك ولحصول البراءة بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكد
 بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفى بوضع حمل غيره والاستبراء
 الحق في نفسه سبحانه وتعالى فإن كانت معتدة بالوضع بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة أو عتقت
 سالماً منها وهي فراش لسيدها لم تستبرأ بالوضع لتأخر الاستبراء عنها (ولو ملك) بشرائها أو غيره (نحو
 محوسية) كوثنية ومثمة (أو) نحو (مزوجة) من معتدة عن زوج أو وطء شبهة مع علمه بالحال أو مع
 جهله وأجاز البيع (بغير صورة استبراء) كأن حاضت (فزال مانعها) بأن أسدت نحو المحوسية أو طلقت
 الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكف) ذلك للاستبراء
 لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعبيري بما ذكر في الأولى أعم من قوله ولو اشترى
 محوسية لحاضت (وحرمت قبل) تمام (استبراء في مسبية وطء) دون غيره كقبلة ونس ونظر بشهوة للخبر السابق
 ولما روى الربيعي أن ابن عمر قبل التي وقتت في سهمه من سبايا وطاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من
 الصحابة (و) حرمت (في غيرها تمتع) بوطء كافي السبية وبغيره قياساً عليه وإما حل في السبية لأن غايتها أن تكون
 مستولمة حرية وذلك لا يمنع للملك أي فلا يحرم التمتع وإما حرمة الوطء للخبر السابق وصيانة لمانعه عن اختلاطه
 بماء الحربي لا الحر معناه الحربي وما نص عليه الشافعي من حرمة التمتع بهابغير الوطء جوابه قوله إذا صح
 الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بحضومه عليه بل ودل أيضاً عليه الإجماع السكوني
 للأخوند من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) كالمواكبة بلايين (في قولها حاضت) لأنه لا يعلم إلا منها غالباً للسيد
 ووطؤها بعد طهرها وإنما تخلف لأنها لو نكحت لم تقدر السيد على الحلف (ولو منعت) الوطء (فقال) لها (أخبرتني
 بالاستبراء حلف) فله بعد حلفه ووطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفوض إلى أمانته ولهذا الإجماع بينها بخلاف
 من وطئت زوجته بشبهة محال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تمكينه إذا تحققت بقاء شيء من
 زمن الاستبراء وإن أبغضه في الظاهر وذكر التحليف من زيادتي (ولا تصير) الأمة (فراشا) لسيدها (إلا
 بوطء) ويعلم بأقراره به أو البيعة عليه موثله إذ خال التي (فإذا ولدت) للإمكان منه لحقه وإن لم يعرف به أو

ولو استبرأ قبله مستولمة
 لا غيرها وحرمت قبل
 استبراء تزويج موطوءته
 لا تزوجها إن اعتقها .
 وهو حيضة ولذات
 أشهر شهر والحامل غير
 معتدة بالوضع وضعه
 ولو من زنا ولو ملك
 نحو محوسية أو مزوجة
 بغير صورة استبراء
 فزال مانعها لم يكف
 وحرمت قبل استبراء في
 مسبية وطء وفي غيرها
 تمتع وتصدق في قولها
 حاضت ولو منعت فقال
 أخبرتني بالاستبراء
 حلف ولا تصير فراشا
 إلا بوطء فإذا ولدت
 للإمكان منه لحقه وإن

(قال عزلت) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا تصير فراشا
 بغيره كالمك والخالوة ولا يلحقه ولدها وإن خلاها بخلاف الزوجة فإنها تكون فراشا بمجرد الخلو بها حتى
 إذا ولدت للإمكان من الخلو بها لحقه وإن لم يعترف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح التمتع والولد فاكنتي
 فيها بالإمكان من الخلو ومالك اليمين وقد قصد به التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه إلا بالإمكان من الوطء
 (لأن نفاه وادعى استبراء) بعد الوطء بمحظة مثلاً يقيدن زدتها بقولي (وحلف ووضعه لسته أشهر)
 فأكثر (منه) أي من الاستبراء فلا يلحقه لأن الوطء الذي هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فبقي محض
 الإمكان ولا تعويل عليه في ملك اليمين وفارق ما لو طلق زوجته ومضت ثلاثة أشهر ثم أتت بولد يمكن كونه منه
 حيث يلحقه بأن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الإمكان بخلافه
 في التسري إذ لا بد فيه من الإقرار بالوطء أو البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يرتب عليه الحقوق
 كما تقرر وإنما حلف لأجل حق الولد أما إذا وضعت لأقل من ستة أشهر من الاستبراء فيلحقه للعلم بأنها كانت
 حاملاً حينئذ (فإن أنكرته) أي الاستبراء (حلف) ويكتفي فيه (أن الولد ليس منه) فلا يجب التعرض
 للاستبراء كما في ولد الحرة (ولو ادعت إيلاداً فأنكر الوطء لم يحلف) وإن كان ثم ولد لأن الحاصل عدم الوطء
 ﴿ كتاب الرضاع ﴾

هو بفتح الراء وكسر هاء لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرا سم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة
 طفلة أو دماغه والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة
 وخبر الصحيحين محرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام
 هنا في بيان ما يحصل به مع ما يدكر معه (أركانها) ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه كونه آدمية حية) حياة
 مستقرة (بلغت) ولو بكر (سن حيض) أي تسع سنين قمرية تقريبية فلا يثبت تحريم لبن رجل أو خنثى
 ما لم تتضح أنوثته لأنه لم يخلق لغذاء الولد فأشبهه سائر النعمات ولأن اللبن أثر الولادة وهي لا تتصور في الرجل
 والخنثى نعم يكره لها نكاح من ارتضعت بلبنها كما تعلقه في الروضة كأصلها عن النص في لبن الرجل ومثله
 لبن الخنثى بأن كانت ذكورة ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه
 لا يصلح لغذاء الولد لصلاحيته لبن الآدميات ولا بلبن جنية لأن الرضاع يثبت النسب والله قطع النسب بين الجن
 والإنس وهذا لا يخرج بتعبير الأصل بامرأة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح لأنها كاليتة ولا بلبن
 ميتة لأنه من جنه منفك عن الحل والحرمة كالبييمة ولا بلبن من لم تبلغ سن حيض لأنها لا تحتمل الولادة
 واللبن المحرم فرعها بخلاف ما إذا بلغت لأنه وإن لم يحكم يلوغها فاحتمال البلوغ قائم والرضاع تلوه النسب فاكنتي
 فيه بالاحتمال (و) شرب (في الرضيع كونه حياً) حياة مستقرة فلا أثر لوصول اللبن إلى جوف
 غيره لخروجه عن التغذية (و) كونه (لم يبلغ حولين) في ابتداء الخامسة وإن بلغها في أثنائها (يقينا)
 فلا أثر لذلك بعدها ولا مع الشك في ذلك لخبر: لارضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الحولين. رواه
 الترمذي وحسنه وخبر «لارضاع إلا ما كان في الحولين» رواه البيهقي وغيره ولآية والوالدات يرضعن
 أولادهن وللشك في سبب التحريم في صورة الشك وما ورد مما يخالفه في قصة سالم فمخصوص به ويقال
 منسوخ ويعتبران بالأهله فإن انكسر الشهر الأول كمل بالعدد من الخامس والعشرين وأبتداؤها من
 وقت انفصال الولد بتامه (و) شرط (في اللبن وصوله أو) وصول (ما حصل منه) من جبن أو غيره
 (جوفاً) من معدة أو دماغ والتصرح به من زيادتي (ولو اختلط) بغيره غالباً كان أو مغلوباً وإن تناول
 بعض مخلوق (أو) كان (بإيجار) بأن يصب اللبن في الحلق فيصل إلى معدته (أو إسعاط) بأن يصب اللبن
 في الأنف فيصل إلى الدماغ فإنه يحرم لحصول التغذية بذلك (أو بعد موت المرأة) لانفصاله منها وهو محترم

قال عزلت لا إن نفاه
 وادعى استبراء وحلف
 ووضعه لسته أشهر
 منه فإن أنكرته حلف
 أن الولد ليس منه ولو
 ادعت إيلاداً فأنكر
 الوطء لم يحلف .
 ﴿ كتاب الرضاع ﴾
 أركانها رضيع ولبن
 ومرضع وشرط فيه
 كونه آدمية حية بلغت
 سن حيض وفي الرضيع
 كونه حياً ولم يبلغ
 حولين يقيناً وفي اللبن
 وصوله أو ما حصل منه
 جوفاً ولو إسعاط أو بعد
 موت المرأة ،

(لا) وصوله (بحقنة أو تقطير في نحو أذن) كقبل لا تنفاه التغذي بذلك والثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع ليحرم (كونه خمسا) من المرات انفصلا ووصول اللبن (يقينا) فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها كأن تناول من الخلو طملا يتحقق كون خالصه خمس مرات للشك في سبب التحريم وقد روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فتنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقربه وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لا يحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس (عرفا) أي ضبط الخمس بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (إعراضا) عن الثدي (أو قطعه) عليه للرضعة ثم عاد إليه فيهما (تعدد) الرضاع وإن لم يصل إلى الجوف منه إلا قطرة والثانية من زيادتي (أو قطعا) (لحوطو) كتنفس ونوم خفيف وازداد ما اجتمع في فيه (وعاد حالا أو تحول) ولو يتحولها من ثدي (إلى ثديها الآخر) هو أولى من قوله إلى ثدي (أو قامت لشغل خفيف فعادت فلا) تعدد للعرف في ذلك والأخيرة مع نحو من زيادتي (ولو حلب منها) لبن (دفعه) وأوجره (خمسا) أي في خمس مرات (أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره (دفعه) (لرضعة) نظر إلى انفصاله في المسئلة الأولى وإيجاره في الثانية بخلاف ما لو حلب من خمس نسوة في طرف وأوجره ولو دفعه فإنه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير للرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما) نسبا ورضاعا (وإلى فروع الرضيع) كذلك فتصير أولاده أحفادها وآبؤها أجداده وأمهاتهما جداتهن وأولادها إخوته وأخواته وإخوة الرضعة وأخواتها أخواله وأخواته وإخوة ذى اللبن وأخواته وعماته وخرج بفروع الرضيع أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه إليهما ويفارقان أصول الرضعة وحواشيهما بأن لبن الرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به إليهم وإلى الحواشي بخلافه في أصول الرضيع (ولو ارتضع من خمس لبنين لرجل من كل رضعة) كخمس مستولات له (صار ابنه) لأن لبن الجميع منه (فيحرم عليه) لأنهن موطأت أبيه والأمومة لمن من جهة الرضاع (لا) إن ارتضع من (خمس بنات أو أخوات له) أي لرجل فلا حرمة بينه وبين الرضيع لأنها لو ثبتت لكان الرجل جدا للأم وأخالا والجدودة للأُم والحزولة إنما ثبتت بتوسط الأمومة ولا أسومية (واللبن لمن لحقه ولد نزل) اللبن (به) سواء أكان بسكاح أم ملك وهي من زيادتي أم وطء شبهة بخلاف ما إذا كان بوطء نأذلا حرمة للبنه فلا يحرم على الزاني أن ينسكح للرضعة من ذلك اللبن لكن تكبره (ولو نفاه) أي نفى من لحقه الولد الولد (اتفى اللبن) النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للناني فلو استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ) واحد منكوحة أو اثنتان امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولدا (فاللبن) النازل به (لبن لحقه الولد) إما بقائف بأن أمكن كونه منهما أو غيره بأن انحصر الامكان في واحد منهما أو لم يكن قائف أو لحقه بهما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الأمر وانتسب لأحدهما بعد بلوغه أو بعد إفاقة من نحو جنون فالرضيع من ذلك اللبن ولد رضاع لمن لحقه الولد لأن اللبن تابع للولد فإن مات قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لتلك دام الاشكال فإن ماتوا قبل الانتساب أو بعده فما ذكر أو لم يكن له ولدا انتسب الرضيع وحيث أمر بالانتساب لا يجبر عليه لكن يحرم عليه نسكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد ممن يقوم مقامه فانهم يجبرون على الانتساب (ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) وإن طالت المدة أو انقطع اللبن وعاد لمعموم الأدلة ولأنه لم يحدث ما يحال عليه (إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له) أي لا آخر فم أنه قبلها للأول وإن دخل وقت ظهور لبن حمل الآخر

لا بحقنة أو تقطير في نحو أذن وشرطه كونه خمسا يقينا عرفا فلو قطع إعرضا أو قطعه تعدد أول نحو لحوطو وعاد حالا أو تحول إلى ثديها الآخر أو قامت لشغل خفيف فعادت فلا ولو حلب منها دفعة أو وجره خمسا أو عكسه فرضعة وتصير للرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما وإلى فروع الرضيع ولو ارتضع من خمس لبنين لرجل من كل رضعة صار ابنه فيحرم من عليه لا خمس بنات أو أخوات له واللبن لمن لحقه ولد نزل به ولو نفاه انتفى اللبن ولو وطئ واحد منكوحة أو اثنتان امرأة بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له .

(فصل) تحت صغيرة فأرضعتها من تحريم عليه بنتها انفسخ نكاحه ولها نصف مهرها وله على الرضعة إن لم يأذن نصف مهر الثلث فان أرضعت من نائمة أو ما كنه فلا غرم أو أم كبيرة تحت انفسختا وله نكاح أيتهما أو بنتها حرمت الكبيرة أبدا والصغيرة ربيبة والقرم مأمور لأن وطى* الكبيرة لأجل مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبدا وكذا الصغيرة إن أرضعت لبنه وإلا فربيبة وينفسخ كالأرضعت ثلاث صفائر تحت ولو أرضعت (١١٤) أجنبية زوجته انفسختا ولو نكحت مطلقته صغير أرضعت بلبه حرمت عليها أبدا .

(فصل) أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا
مسئلة فيما يحرم بالرضاع والمصاهرة
حرم بسبب نسب وهو القرابة وبسبب رضاع طفل حتى ذي أي صاحب دون أي أقل من حولين يتيما من تمام الاتصال ويغتران بالهلال ويكفل للسكر من الشهر الخامس والعشرين حسنا من الرضعات يتيما انفصلا من امرأة حية بلغت سن الحيض ولو بكر أو وصولا للبن أو ما حصل منه كالبن ولو مشوبا بغيره وإن غلب خوف الرضيع ولو بعد موت المرأة ولو يسعاط لا بنحو حقنة كتقطير في أذن (غير ولد عمومة وخوالة) أي يحرم بالنسب الأصول والفروع والحواشي إلا أولاد العمومة والخوالة وكذا يحرم بالرضاع على الرضيع المرصعة

لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل فينبغ الفصل سواء أزداد اللبن على ما كان أم لا ويقال إن أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما وتعمري بما ذكر أهم بما ذكره
(فصل) في طرو الرضاع على النكاح مع القرم بسبب قطعه النكاح . لو كان (تحت صغيرة فأرضعتا من تحريم عليه بنتها) كأخته وأمه وزوجة أيه بلبنه من نسب أو رضاع وزوجة أخرى له بلبنه وأمه موطوءة له ولو بلبن غيره (انفسخ نكاحه) منها ليصير ورثتها محرما له كأصارت في هذه الأمثلة بنت أخته أو أخته أو بنت موطوءة ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتعمري بما ذكر أهم من قوله فأرضعتا أمه أو أخته أو زوجة أخرى (ولها) أي للصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى إن كان صحيحا وإلا فنصف مهر مثلها لأنه فراق قبل الوطء (وله على الرضعة) بقيد زنته بقولي (إن لم يأذن) في إرضاعها (نصف مهر الثلث) وإن أتلفت عليه كل البضع اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه (فإن أرضعت من نائمة أو) مستيقظة (سا كنه فلا غرم) لها لأن الانفساخ حصل بسببها وذلك يسقط المهر قبل الدخول ولأله على من أرضعت هي منها لأنها لم تصنع شيئا وتقرم له الرضعة مهر مثل زوجته الأخرى أو نصفه وقولي أو ما كنه من زيادتي وصرح به النووي ولا ينافيه قولهم إن التمسكين من الرضاع كالإرضاع لأن المراد أنه كهو في التحريم (أو) أرضعتها (أم كبيرة تحت) أيضا (انفسختا) أي نكاحها لأنها صارتا أختين ولا سبيل إلى الجمع بينهما ولا أولوية لإحداها على الأخرى (وله نكاح أيتهما) شاء لأن المحرم عليه جمعها (أو) أرضعتها (بنتها) أي الكبيرة (حرمت الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة ربيبة) فتحرم أبدا إلى وطء الكبيرة لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة وإلا فلا تحرم (والقرم) للصغيرة والكبيرة في المثلثين (مأمور) فله لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر الثلث وله على الرضعة إن لم يأذن نصف مهر مثلها (لا إن وطى* الكبيرة فله لأجلها) على الرضعة (مهر مثل) كما وجب عليه لبنتها أو مهر المهر بكاه وقولي والقرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة حرمت أبدا) مأمور (وكذا الصغيرة إن أرضعت بلبنه) لأنها صارت بنته (وإلا) أي وإن أرضعت بلبن غيره (فربيبة) له فإن وطى* الكبيرة حرمت عليه تلك أبدا وإلا فلا (وينفسخ) وإن لم تحرم لاجتماع الأم (كألو أرضعت) أي الكبيرة (ثلاث صفائر تحت) معاً ومرتبيا تحرم الكبيرة أبدا وكذا الصفائر إن أرضعت بلبنه وإلا فربيبات وينفسخن وإن لم تحرم من سواء أرضعتن معا بل يجازهن الرضعة الخامسة أو ياتقن ثديها ثنتين وإيجار الثالثة من لبنها لصيرورتهن أخوات ولا اجتماع مع الأم أم مرتبيا فتفسخ الأولى رضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح والثانية والثالثة برضاع الثالثة لاجتماع كل منهما مع أختها في النكاح وبه علم أنه لو أرضعت ثنتان معاً لم يفسخ نكاح الثالثة إن لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فله تجديد نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجته) معاً ومرتبيا ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) وعلم بمأمرا أنها تحرم عليه أبدا دونها (ولو نكحت مطلقته صغيرا أرضعت بلبنه حرمت عليها أبدا) لأنها صارت زوجة ابن الطلاق وأم الصغير وزوجة أبيه .
(فصل) في الإقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر معها . لو (أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا

وذو اللبن من زوج وسيد وواطي* بشبهة لازان وأصولهما وفرعهما وحواشيها إلا أولاد العمومة وأولاد الخوالة (محرما) أما المرصعة وذو اللبن فإما يحرم عليهما الرضيع وفروعه دون أصوله وحواشيه كما أشار إليه المصنف بقوله (لسكن لا يسرى محرم من رضيع لما شيته وأصله) فيحل للرضعة أخو الرضيع وأبوه دون ابنه ويحل لذي اللبن أخت الرضيع وأمه دون بنته [فتبيه] يحرم بالمصاهرة وهي وصف ينشأ من عقد الزوجية الصحيح وبالوطء بملك اليمين أو الشبهة الأصول والفروع دون الحواشي فيحرم على كل من الموطوءة والواطي* بما ذكر أصول الآخر وفروعه دون حواشيه ، وتمتاز المصاهرة بأن العقد فيها يحرم أصول الزوج والزوجة ولو قبل الدخول .

محرما وأمكن حرم
 تناكحهما أو زوجان
 فرقا ولها مهر مثل إن
 وطئها معذورة أو ادعاه
 فأنكر انفسخ ولها
 المهر إن وطئ والا
 فصمته أو عكسه حلف
 إن زوجت برضاها به
 أو مكنته والا حلفت
 ولها مهر مثل بشرطه
 السابق وحلف منكر
 رضاع على نفي علمه
 ومدعيه على بت ويشتب
 هو والإقرار به بما يأتي
 في الشهادات ، وتقبل
 شهادة مرضعة لم تطلب
 أجره وإن ذكرت فعلها
 وشرط الشهادة ذكر
 وقت وعدد وتفرقة
 ووصول لبن جوفه
 ويعرف بنظر حلب
 وإيجار وازدراد أو
 قرائن كامتصاص ثدي
 وحركة حلقه بعدعله
 أنها ذات لبن .

[فرع] لو أرضعت

الزوجة المدخول بها غير
 المدخول بها ولو تغير لبن
 الزوج ولو بعد يئنتهما
 حرمتا عليه لصيرورة
 الرضعة أم زوجة والرضعة
 بنت زوجة مدخول بها

محرما) كقولهم نبتى أو أخى برضاع أو عكسه بقيد زده بقولى (وأمكن) ذلك بأن لم يكذبه حس (حرم
 تناكحهما) مؤاخلة لكل منهما بإقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك كأن قال فلانة بنتى وهى أسن منه (أو)
 أن بذلك (زوجان فرقا) أى فرق بينهما عملا بقولهما (ولها) المهر من مسمى أو (مهر مثل إن وطئها
 معذورة) كأن كانت جاهلة بالخال أو مكرهة والافلا يجب شيء وتعييرى بالمهر أهم من تعبيره بمهر مثل
 وقولى معذورة من زيادنى (أو ادعاه) أى الرضاع المحرم (فأنكرت انفسخ) النكاح مؤاخذة له بقوله (ولها)
 عليه (المهر) المسمى إن كان صحيحا والإفهر مثل (إن وطئ) والافلاصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تحليفها قبل
 الوطء وكذا صدق إن كان المسمى أكثر من مهر الثل فان نكحت حلف هو ولزمه مهر الثل بعد الوطء
 ولائى قبله وتعييرى بالمهر أهم من تعبيره بالمسمى (أو عكسه) بأن ادعت الرضاع فأنكره (حلف) فيصدق
 (إن زوجت) منه (برضاها به) بأن عينته في إذنها (أو مكنته) من نفسها تتضمن ذلك الإقرار بحلها (والا)
 بأن زوجها محرر أو أذنت ولم تعين أحدا ولم تمسكه من نفسها فيهما (حلفت) فتصدق لاحتمال ما تدعيه ولم
 يسبق ما يناقيه فأشبهه بالوكة كرته قبل النكاح وقولى به أو مكنته مع تحليفها من زيادنى (ولها) في الصور
 (مهر مثل بشرطه السابق) من أنه يطؤها معذورة والافلاشى لها عملا بقولها فياستحقة نعم إن أخذت
 المسمى فليس له طلب رده لزمه أنه لها والورع له فيما إذا ادعت الرضاع أن يطلقها طلاقه لتحل لغيره إن كانت
 كاذبة وقولى بشرطه السابق أولى من قوله إن وطئ (وحلف منكر رضاع على نفي علمه) لأنه ينفي فعل
 غيره ولا نظر الى فعله في الارتضاع لانه كان صغيرا (و) حلف (مدعيه على بت) لأنه يشبهه سواء فيهما الرجل
 والمرأة ولو نكل أحدهما عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت (ويشبه هو) أى الرضاع (و) الإقرار به
 بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع يثبت برجلين ورجل وامرأتين وأربع نسوة لاختصاص النساء
 بالاطلاع عليه غالبا كالولادة وأن الإقرار به لا يثبت إلا برجلين لانه بما يطالع عليه الرجال غالبا (وتقبل
 شهادة مرضعة لم تطلب أجره) للرضاع (وان ذكرت فعلها) كأن قالت أرضعتها لانهما غير متهمه في ذلك
 بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط القود ولان الشهادة هنا في الحقيقة شهادة
 على فعل الغير وهو الرضيع أما إذا طلبت الأجره فلا تقبل شهادتها لانها بما بذلك ولا يكفي في الشهادة أن
 يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف المذاهب في شروط التحريم كما علم ذلك من قولى (وشرط الشهادة ذكر
 وقت) للرضاع احترازا عما بعد الحولين في الرضيع وعمما قبل تسع سنين في للرضعة وعمما بعد الموت فيهما
 (وعدد) للرضعات احترازا لعمادون خمس (وتفرقة) لها احترازا عن إطلاقها باعتبار مصاته أو تحوله من
 أحد تديبها الى الآخر وهذا من زيادنى وبه جزم في أصل الروضة تبعاً للجمهور وان بحث فيه الرافعى
 (ووصول لبن جوفه) احترازا عما لم يوصله (يعرف) وصوله (بنظر حلب) بفتح اللام (وإيجار وازدراد
 أو قرائن كامتصاص من ثدى وحركة حلقه بعدعله أنها ذات لبن) أما قبل علمه بذلك فلا يحل له أن يشهد
 لان الأصل عدم اللبن ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتد بها ويجزم بالشهادة والإقرار
 بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لان القرائن محتاط فلا يقر إلا عن تحقيق .

[كتاب النفقات]

وما يذكر معها وهى جمع نفقة من الإنفاق وهو الأخراج وجمعت لاختلاف أنواعها من نفقة زوجة وقريب
 ومملوك (يجب بفجر كل يوم على مسرفه) أى في فجره (وهو من لا يملك ما يخرج به عن السكنة) ولو مكتسبا
 (و) على (من يرق) ولو مكتابا ومبعضا ولو موسرين (لزوجته) ولو ذمية أو أمة أو مرضية أو ربيعة (مدطعام)
 وتيسيرى للمسر بما ذكر أولى من تيسير له بمسكين الزكاة لإخراجه المكتسب كسباً يكفيه والمراد إدخاله
 وقولى ومن يرق من زيادنى وإنما ألحق بالمصر للسكان والبعض الوسران لضعف ملك الأول ونقص

حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدونصف و) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسر (مدان) واحتجوا لأصل التفاوت بآية: لينفق ذو سعة من سعته. واعتبروا التفقة بالكفارة بجماع أن كلامهم مامل يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لسكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها لسكل مسكين مد وذلك في كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرر وإنما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشعبها وإنما وجب ذلك بفجر اليوم للحاجة إلى طحنه وعجنه وخبره (من غالب قوت المحل) للزوجة من برأ وشعر أو تمر أو أقط أو غيرها لأنه من المعاشرة بالمعروف والأمور بها بوقياس على الفطرة والكفارة وتعتبرى هنا وفيما أتى بالحل أعم من تعبيره بالبلد (فان اختلف) غالب قوت المحل أو قوته ولا غالب (فلائق به) أى بالزوج يجب ولا عبرة باقتيانه أقل منه زهدا أو بخلا (والدمائة) وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كما قاله النووي خلافا للرافعي في قوله إنه مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم واختلافهما في ذلك مبنى على اختلافهما في مقدار رطل بغداد وتقدم بيانها في باب زكاة النبات (وعليه دفع جب) سليم ان كان واجبه لأنه أكل نعا كما في الكفارة فلا يكفي غيره كدقيق وخبز وموسس لعدم صلاحيته لسكل ما يصلح له الحب فلو طلبت غير الحب لم يلزمه ولو ببدل غيره لم يلزمها بقوله (و) عليه (طحنه وعجنه وخبره) وان اعتادتها بنفسها للحاجة إليها وفارق ذلك نظيره في الكفارة بأن الزوجة في حبسه وذكر العجن من زيادتي (ولها اعتياض) عن ذلك بنحو دراهم ودنانير وثياب لأنه اعتياض عن طعام مستقر في الذمة لمعين كالاعتياض عن طعام مغصوب تلف سواء أكان الاعتياض من الزوج أم من غيره بناء على ما مر من جواز بيع الدين لغير من هو عليه هذا (ان لم يكن) الاعتياض (ربا) كبر عن شعر فان كان ربا كخبز أو دقيقه عن بر لم يجز وهذا أولى من قوله إلا خبزا ودقيقا المحتاج الى تقييده بكونه من الجنس وظاهر أنه لا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقلة (وتسقط نفقتها بأكلها عنده) رضاها (كالعادة وهي رشيدة أو) غير رشيدة وقد (أذن ولها) في أكلها عنده لا كنفاء الزوجات به في الأعصار وجريان الناس عليه فيها فان كانت غير رشيدة وأكلت بغير إذن ولها لم تسقط بذلك نفقتها والزوج متطوع وخالف البلقيني فأفتى بسقوطها به وعلى الأول قال الأذرعى والظاهر أن ذلك في الحرمة أما الأمة إذا أوجبتا نفقتها فيشبه أن يكون للعتبر رضا السيد المطلق التصرف بذلك دون رضاها كالحرة المحجورة وتعتبرى بعنده أعم من تعبير الأصل بعمه (ويجب لها) عليه (أدم غالب المحل وان لم تأكله كزيت وسمن وتمر) وخل إذ لا يتم العيش بدونه (ويختلف) الواجب (بالفصول) فيجب في كل فصل ما يناسبه (و) يجب لها عليه (لحم يليق به) جنسا ويسارا وغيره (كعادة المحل) قدرا ووقتا (ويقدرها) أى الأدم واللحم (قاص باجتهاده) عند التنازع إذ لا تقدير فيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرها (بين الثلاثة) الموسر والمعسر والمتوسط فينظر ما يحتاجه للدم من الأدم فيفرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت أو سمن أى أوقية تقريبا وما ذكره من رطل لحم في الأسبوع الذى حمل على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسيع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة المحل قال الشيخان ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يتعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبتا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدها غداء والآخر عشاء وذ كر تقدير القاضى اللحم من زيادتي وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمها قال تعالى: وعلى الولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تسكفيا) ويختلف كفايتها بطولها وقصرها وهزلها

ومتوسط وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدونصف وموسر وهو من لا يرجع مدان من غالب قوت المحل فان اختلف فلائق به ، والدمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع جب وطحنه وعجنه وخبره ولها اعتياض إن لم يكن ربا وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن ولها ويجب لها أدم غالب المحل وان لم تأكله كزيت وسمن وتمر ويختلف بالفصول ولحم يليق به كعادة المحل ويقدرها قاص باجتهاده ويفاوت بين الثلاثة وكسوة تكفيها

ومنها وباختلاف الحال في الحر والبرد (من قميص وخمار ونحو سراويل) مما يقوم مقامه (و) نحو
 (مكعب) مما يدا في (ويزيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كفروة فان لم تكف واحدة زيد عليها
 كما يحته الرافى وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أى الزوج من قطن وكتان وحرير وصفافة
 ونحوها نعم لو اعتد رقيق لا يستلم يجب بل يجب صفيق يقار به ويفاوت في كيفية ذلك بين اللوسر والموسر
 وللتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة محققة بالرؤية بخلافها في النفقة
 وظاهر أنه يجب لها توابع ما ذكر من تكة سراويل وكوفية للرأس ووزر للقميص والجبّة ونحوها
 ونحو في الوضين من زيادتي (و) يجب (لعودها على معسر لبد في شتاء وحصير في صيف ، و) على
 (متوسط زلية) فيهما وهي بكسر الراء وتشديد الياء : شئ مضر وبصغير وقيل بساط صغير (و) على (موسر
 طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء : بساط صغير تخين لهويرة
 كبيرة وقيل كساء (في شتاء ونطع) بفتح النون وكسرهما مع إسكان الطاء وفتحها (في صيف تحتها زلية
 أو حصير) لأنها لا يبسطان وحدها وهذا مع التفصيل قهطى اللوسر وغيره في الشتاء والصيف من
 زيادتي (و) يجب (لنومها) على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كضربة وثيرة
 أى لينة أو قظيفة وهي دنار شغل (ومخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في صيف)
 وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروائي وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم
 يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وإنما يحدد وقت تجديده عادة وذكر الكساء مع قولى ورداء في
 صيف من زيادتي وكالشتاء فبأذكر الحال الباردة وكالصيف في الحال الحارة (و) يجب لها (آلة أكل
 وشرب وطبخ كقصة) بفتح القاف (وكوز وجرة وقدر) ومغرفة من خزف أو حجار أو خشب (و) يجب
 لها (آلة تنظف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وسدر) ونحوه (ونحو مرتك) بفتح الميم وكسرهما
 (تعيين لصنان) أى لدفعه وخروج زيادتي تعين ما إذا لم تعين كأن كان يتدفع بماء وتراب فلا يجب (وأجرة
 حمام اعتيد) دخولا وقدره ككرة في شهر أو أكثر بقدر العادة فإن كانت المرأة ممن لا تعتاد دخوله لم يجب
 (ومن ماء غسل بسببه) أى الزوج كوطئه وولادتها منه بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة إليه في
 الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق أن يكون بمسه وأن يكون بغيره
 (لا مايزين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فان أراد الزينة به هياها لها فتزين به وجوبا
 (و) لا (دواء مرض وأجرة نحو طبيب) كحاجم وفاصل لأن ذلك لحفظ البدن وتعيرى بنحو طبيب أعم
 مما غير به (و) يجب لها (مسكن يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها كالمعتدة بل أولى وإن لم
 يملكه كأن يكون مكثري أومعارا واعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة حيث اعتبر بحاله لأن للعتبر
 فيها التملك وفيه الإمتاع كإسياني ولأنهما إذا لم يلقياها يمكنها إبداهما بلائق فلا يضرار بخلاف المسكن
 فإنها ملزمة بملازمة فاعتبر بحالها (و) يجب عليه ولومعسر أو بهرق إخدام حرة تخدم) أى بأن كان مثلها
 بينهم (عادة) بقيد زده بقولى (في بيت أيها) مثلا لأن صارت كذلك في بيت زوجها لأنه من العاشرة
 بالمعروف للأمور بها (بمن) أى بواحد (يحل نظره) ولو مكثري أو في صحبتها (لها) كحجرة وأمة وصبي يميز
 غير مرهق وممسوح ومجرم لها ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحى منه غالباً وتعير بذلك كسب الماء عليها
 وحمله إليها للمستحم أو للشرب أو نحو ذلك وتعيرى بما ذكر أعم وأولى مما ذكره أما غير الحرة فلا يجب
 إخدامها وإن كانت جميلة لتقصها (فيجب له إن صحبتها) لخدمة (ما يليق به من دون مال للزوجة نوعا من غير
 كسوة) من نفقة وأدم وتوابعها (و) من (دونه جنسا ونوعا منها) أى من الكسوة والتصريح بالقييد
 بدون ما ذكر من زيادتي (فله مد وثلت على موسر ومد على غيره) من متوسط ومعسر كالخدمة

من قميص وحمار ونحو
 سراويل ومكعب ويزيد
 في شتاء نحو جبة بحسب
 عادة مثله ولعودها
 على معسر لبد في شتاء
 وحصير في صيف
 ومتوسط زلية وموسر
 طنفسة في شتاء ونطع
 في صيف تحتها زلية أو
 حصير ولنومها فراش
 ومخدة مع لحاف أو كساء
 في شتاء ورداء في صيف
 وآلة أكل وشرب وطبخ
 كقصة وكوز وجرة
 وقدر وآلة تنظف كشط
 ودهن وسدر ونحو
 مرتك تعين لصنان
 وأجرة حمام اعتيد
 ومن ماء غسل بسببه
 لا مايزين ككحل
 وخضاب ودواء مرض
 وأجرة نحو طبيب
 ومسكن يليق بها وإخدام
 حرة تخدم عادة في بيت
 أيها بمن يحل نظره لها
 فيجب له إن صحبتها ما
 يليق به من دون
 مال للزوجة نوعا من غير
 كسوة ودونه جنسا ونوعا
 منها فله مد وثلت على
 موسر ومد على غيره

في الأخير لأن النفس لا تقوم بدونها غالباً واعتباراً بثلاث ثقة الخدومة في الأولين وقدر الأدم بحسب
 الطعام وقدر الكسوة قبض ونحو مكعب ولله كرمه وقع وللأثني مقنعة وخف ورداء حاجتها إلى
 الخروج والسكن جبة في الشتاء لاسراويل وله ما يفرشه وما يتغطى به كقطعة لبد وكساء في الشتاء
 وبارية في الصيف وغدة وخروج عن صمها المكسرى ومملوك الزوج فليس له إلا أجرته أو الاتفاق عليه
 بالملك (لا آلة تنظف) لأن الاتفق به أن يكون أشعث كالثمند إليه العين (فان كثر وسخ وتآذى بفعل
 وجب أن يرفه) بما يزيله من نحو مشط ودهن (و) يجب (إخداً من احتاجت لخدمة لنحو مرض)
 كهرم وإن كانت ممن لا تخدم عادة وتخدم عن ذكر وإن تعدد بقدر الحاجة (والسكن والخدم) وهو
 من زيادتي يجب فيهما (إمتاع) لا عليك لما مر أنه لا يشترط كونها ملكة (وغيرها) من ثقة وأدم
 وكسوة وآلة تنظف وغيره (تمليك) ولو بلا صيغة كالكفارة فللزوجة الحرة التصرف فيه بأنواع
 التصرفات بخلاف غيرها ويملكها أيضاً ثقة مصحوبها المملوك لها أو الحرة ولها أن تصرف في ذلك
 وتكفيه من مالها (فلوقرت) أي ضيقت على نفسها في طعام أو غيره (بما يضر) ها أو أحدها أو الخادم
 فهذا أعم من قوله بما يضرها (منها) من ذلك (وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة
 فابتداء إعطائها من وقت وجوبها وتعييرى بستة أشهر تبعاً للروضة كأصلها أولى من تعبيره بشتاء
 وصيف لالايحقي وما يفي سنة فأكثر كالقرش والثلث يحدد في وقت تجديده عادة كإمر (فان تلقت
 فيها) أي في الستة الأشهر ولو بلا تقصير (لم تبدل أومات) فيها (لم ترد أولم تكس مدة فدين) عليه بناء
 في الثلاثة على أن الكسوة تمليك لا إمتاع .

(فصل) في موجب اللؤن ومسقطاتها (يجب اللؤن) على مامر (ولو على صغير) لا يمكنه وطء (لالصغيرة)
 لا توطأ (بالتحكين) لا بالعقد لأنه يوجب للهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين وإعالم يجب للصغيرة
 لتعذر الوطء لعنى فيها كالتأخره بخلاف الصغير إذ لا مانع من جهته (والعبرة في) تمكين (مجنونة ومصر
 بتمكين وليهما) لها لأنه الحاطب بذلك نعم لو سلمت المصير نفسها فسلمها الزوج ونقلها إلى
 مسكنه وجبت للؤن ويكفي في التحكين أن تقول الكلفة أو السكرى أوولى غيرها متى دفعت للهر
 مكنت (وحلف الزوج) عند الاختلاف في التحكين (على عدمه) فيصدق فيه لأنه الأصل والتحليف
 من زيادتي (فان عرضت عليه) بأن عرضت الكلفة أو السكرى نفسها عليه كأن بعثت إليه إلى
 مسألة نفسى إليك أو عرض المجنونة أو المصير وليهما عليه ولو بالبعث إليه (وجبت) مؤنها (من)
 حين (بلوغ الحبر) له (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها وقد
 رفضت الأمر إلى القاضى (وأظهرت) له (التسليم كتب القاضى بلده ليعلمه) بالحال (فيجى)
 لها حالا (ولو بنائبه) ليقبلها وتجب للؤن من حين التسليم إذ بذلك يحصل التحكين (فان أبى)
 ذلك (ومضى زمن) إمكان (وصوله) إليها (فرضها القاضى) في ماله وجعل كالتسليم لها لأن للانع منه
 فان جهل موضعه كتب القاضى لقضاء البلاد الذين ترد عليهم القوافل من بلده عادة ليطلب وينادى
 باسمه فان لم يظهر فرضها القاضى في ماله الحاضر وأخذ منها كفيلاً بما يصرفه إليها لاحتال موته أو طلاقه
 (وتسقط) مؤنها (بنشوز) أى خروج عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة
 والنشوز (كنع تمتع) ولو بلس (إلا لعذر كعبالة) فيه فتح العين وهي كبر الذكر بحيث لا تحتمل الزوجة
 (ومرض) بها (بضر معه الوطء) وحيض ونفاس فلا تسقط للؤن لأنه إما عذر دائم أو يطرأ وبزول وهي
 معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه (وتكروج) من مسكنها
 (بلا إذن) منه لأن عليها حق الحبس في مقابلة وجوب اللؤن (إلا) خروجها (لعذر تكوف) من

لا آلة تنظف فان كثر
 وسخ وتآذى بفعل
 وجب أن يرفه وإخداً
 من احتاجت لخدمة
 لنحو مرض والسكن
 والخدم إمتاع وغيرها
 تمليك فلوقرت بما يضر
 منها وتعطى الكسوة
 أول كل ستة أشهر فإن
 تلقت فيها لم تبدل
 أو ماتت لم ترد أو لم
 تكس مدة فدين .

(فصل) تجب اللؤن
 ولو على صغير لالصغيرة
 بالتحكين والعبرة في
 مجنونة ومصر بتمكين
 وليهما وحلف الزوج
 على عدمه فان عرضت
 عليه وجبت من بلوغ
 الحبر فان غاب وأظهرت
 التسليم كتب القاضى
 لقاضى بلده ليعلمه
 فيجى ولو بنائبه فان
 أبى ومضى زمن وصوله
 فرضها القاضى وتسقط
 بنشوز كنع تمتع إلا
 لعذر كعبالة ومرض
 يضر معه الوطء وتكروج
 بلا إذن إلا لعذر تكوف

ولحوزيارة في غيبته ويسفر ولو باذنه لامعه أو باذنه لحاجته كاحرامها ولو بلا إذن مالم تخرج وله منعها فلا مطلقا وقضاء موسعا فان
أبت فناشزة ولرجعية مؤن غير تتظف فلوا تفق لظن حمل فأخلف استرد ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بائن ونجب لحامل لها لاعن شبهة
وفسخ بمقارن ووفاة ومؤنة عدة كؤنة زوجة ولا يجب دفعها إلا بظهور حمل . (١١٩) فصل) أعسر مالا وكسبا لا تقابه
بأقل نفقة أو كسوة

انهدام السكن أو غيره . وكاستثناء لم يفرض الزوج عن خروجها وقولي امذر أعم مما ذكره (ولحوزيارة)
لأهلها كنيادتهم (في غيبته) تسقط (يسفر ولو باذنه) لخروجها عن قبضته وإيقالها عن شأن غيره
(لا) ان كانت (معه) ولو في حاجتها وبلا إذن (أو) لم تسكن معه وسافرت (بإذنه لحاجته) ولومع حاجة
غيره فلا تسقط مؤناتها فيما لأنه الذي أسقط حقه لرضه في الثانية ولتتمكينها في الأولى لكنها تصح
إذا خرجت معه بلا إذن نعم إن منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤناتها وكلام الأصل
يفهم أن سفرها معه بغير إذنه يسقط النفقة مطلقا وليس مرادوا وكلامى أو لاشامل لسفرها لحاجة نالت بخلاف
كلامه (كاحرامها) بحدج أو عمرة أو مطلقا (ولو بلا إذن مالم تخرج) فلا تسقط به مؤناتها لأنها في قبضته
وله تحليلها إن لم ياذن لها فان خرجت فمسافرة لحاجتها فتسقط مؤناتها مالم يكن معها وتعبيري بما ذكر
أولى من تقييده بحدج أو عمرة (وله منعها فلا مطلقا) من صوم وغيره وقطعه إن شرعت فيه لانه ليس
بواجب وحقه واجب قال الأذرعى وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقا وقال الماوردي له منعها منه
إذا أراد التمتع قال وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما يأتي (و) له منعها (قضاء موسعا) من صوم وغيره
بأن لم تعد بفوته ولم يضح الوقت لان حقه على الفور وهذا على التراخي (فان أبت) بأن فعلته على خلاف
منه (فناشزة) لامتناعها من التمكين بما فعلته وقولي فلا مطلقا أولى من قوله صوم نفل ودخل
فيه صوم الاثنين والنجس ومثله صوم نذر منشأ بغير إذنه وخروج به النفل الراتب كسنة الظهر وصوم عرفة
ومشوراء وبالقضاء الأداء وبالموسع الضيق فليس له منعها شيئا منها لتأكد الراتب والأداء أول الوقت
ولتعيين للضيق أصالة (ولرجعية) حرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا (مؤن غير تتظف) من نفقة وكسوة
وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته بخلاف مؤن تتظفها لامتناع الزوج عنها (فلو أفتق) مثلا
(لظن حمل فأخلف) بأن بانت حائلا (استرد ما) أنفقته (بعد) انقضاء (عدتها) لتبين خطأ الظن وتصديق
في قدر أقرائها يمينها إن كذبها والافلايين (ولامؤنة) من نفقة وكسوة (لحائل بائن) ولو بفسخ أو وفاة
لاقتضاء سلطنة الزوج عليها (ونجب لحامل) لآية : وإن كن أولات حمل (لها) أى لنفسها بسبب الحمل
لالحمل لأنها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولأنها تنجب على اللوسر والمعر ولو كانت له لما وجبت على
المعر (لا) لحامل معتدة (عن) وطء (شبهة) ولو ينكاح فاسد (ولا عن) فسخ بمقارن) للعقد لانه يرفع
العقد من أصله بخلاف الفسخ والانفساخ بعارض كردة ورضاع وهذه من زيادتي (ولا عن) وفاة) لخبر :
ليس للحامل التوفي عنها زوجها نفقة . رواه الدارقطنى بإسناد صحيح ولأنها بانت بالوفاة والقريب تسقط
مؤنته بها وإنما لم تسقط فيما لو توفي بعد ينيوتها لأنها وجبت قبل الوفاة فاغتفر بقاؤها في الدوام لانه أقوى
من الابتداء وللمامر من أن البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة وأما إسكانها فتقدم في العدداً أنه واجب (ومؤنة عدة
كؤنة زوجة) في تقديرها ووجوبها يوما فيوما وغيرها لأنها من نواجب النكاح ولأنها في الحقيقة مؤنة
للزوجة لا للحمل كما مر (ولا يجب دفعها) لها (إلا بظهور حمل) ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف
المفارق بالحمل وتعبيري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة .

(فصل) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة . لو (أعسر) الزوج (مالا) وكسبا لا تقابه بأقل نفقة أو كسوة

(مسئلة في الاعسار)
بواجب الزوجة) اذا
كان للزوج مال حاضر
أو في دون مسافة القصر
يسهل منه في الحالتين
تحصيل الواجب
المذكور لكونه نحو
تدكرض يسهل يبعه
أودين حال على ملي
باذن أو يكون له كسب
حلال لا تقي به غالب يفي
بالواجب فهو موسر
ومن لا مال ولا كسب
له كذلك معسر كمن
ماله بمسافة القصر إلا
ان قال أحضره في قدر
مدة الامهال الآتية فلا
تفسخ عليه الزوجة
قبل مضيا بخلاف من
غاب مع ماله في مسافة
القصر فانه موسر كما به
عليه الرشيدى وغيره
خلاقا لم وكن ماله
الحاضر أو الذى في دون
مسافة القصر لا يسهل
منه في الحالتين تحصيل
الواجب لكونه نحو
عقار بما لا يسهل يبعه

أودينا مؤجلا لا يحل في قدر مدة الإمهال أو على معسر ولو الزوجة لإظهارها أو على ماطل يعسر جبره وكن كسبه معمر أو غير لا تقي به إلا إن
أراد ارتكابه كجانه عليه مر وحجر أو نادر لندرة من يستعمله فيه مثلا أو لا يفي بالواجب ففي هذه الصور يكون كمن لا مال ولا كسبه له
أصلا تفسخ عليه الزوجة على تفصيل وهو أن لا يقال إذا أعسر الزوج بالحال من الصداق وكذا يبعضه على الرجوع فان كان الاعسار بذلك
موجودا حال العقد وكان التزويج بالإيجاب لقاصرة أو بالغة فالعقد فاسد على الرجوع كافي فقد الكفاية ولا فساد إذا كانت الزوجة أمة .

أو يمكن أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت فقير السكن دين وإلا فلفاسخ للأمة بمهر ولا إن تبرع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع غيره
 إلى لم ينقطع خبره ولا نية ماله دون مسافة قصر وكلف احضاره ولا نية من جهل حله ولا لولي ولا في غيره مهر لسيد أمة بل له إلجاؤها إليه
 بأن يترك واجبا ويقول افسخى أو اصبرى ولا قبل ثبوت اعساره عند قاض في مهله ثلاثة أيام ولها خروج فيها التحصيل نفقة وعليها رجوع ليلا
 لأن المهر لسيدها فله الخيار إن مرض (١٢٠) بالإعسار وإن طرأ الإعسار بذلك بعد العقد وكان التزويج بغير الاجبار فللزوجة

الحره البالغة الفسخ
 بالوجه الآتى إن لم يكن
 وطئها الزوج طوعا أو
 رضيت باعساره والا
 فلا فسخ وكرضاهها
 بالإعسار إمساكها
 عن المحاكاة بعد
 للمطالبة بالمهر لا قبلها
 لان الامساك قبلها
 يكون لتوقع اليسار
 لارضائها بالإعسار
 والحق في الأمة لسيدها
 لأن المهر له كالمهر فلا أثر
 لو طئها طوعا ولا رضاهها
 والحق في البعوضة لكل
 منها فاذا اضردأ أحدها
 بالفسخ نفيذ وان لم
 يوافقه الآخر على الرجوع
 واذا رضى أحدها
 بالإعسار سقط خياره
 وبقي خيار الآخر ولا
 حق لولي القاصرة بل
 ينتظر كالمهر وان وطئت
 طوعا فلا عبرة برضاها
 [تنبيه] علم مما مر
 أنه لا أثر للإعسار
 بالزوج ولا بالحال بعد
 الأجل لرضائها بالنفقة

أو يمكن) لزوجته (أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت) زوجها بها كأن أنقثت على نفسها من مالها
 (فقير للسكن دين) عليه فلا يسقط بعض الزمن بخلاف السكن لما مر أنه امتناع (والا) بأن لم تصبر (فلها
 فسخ) بالطريق الآتى لوجود مقتضيه وكما فسخ بالجلب والعنة بل هذا أولى لأن الصبر عن التمتع أسهل منه
 عن النفقة ونحوها (لا لأمة بمهر) لانه محض حق سيدها أما البعوضة فليس لها ولا لسيدها الفسخ إلا
 بتوافقهما كما اعتمده الأذرعى (ولا إن تبرع) بها (أب) وان علا (لموليه أو سيد) عن عبده اذ يلزمهما
 قبول التبرع ووجهه في الأولى أن للتبرع به يدخل في ملك المؤدى عنه ويكون الولي كأنه وهب وقبل له بخلاف
 غير الأب المذكور والسيد إذ لا يلزمها القبول لما فيه من تحمل المنة نعم لو سلمها للتبرع للزوج ثم سلمها الزوج
 لها لم تنفسخ لان نفاء المنة عليها صرح به الحوازمى في كافيته وخرج بالأقل اعساره بواجب الموسر أو المتوسط
 فلا فسخ به لان واجبه الآن واجب العسر وبالذكورات اعساره بالأدم لانه تابع والنفس تقوم بدونه
 وبواجب النفقة فلا فسخ بالإعسار بالمهر قبل القرض وقبل وطء ما بعده لتلف الموضع فكان كعجز
 المشتري عن الثمن بعد قبل المبيع وتلفه ولان تسليمها يشعر برضاها بذمته وشمل كلامهم ما لو أعسر بعض
 المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كما صرح به الأذرعى وغيره لكن أفتى ابن الصلاح فيا لو قبضت بعضه بدم
 الفسخ واعتمده السنوى وقدينت وجهه مع زيادة في شرح الروض وغيره وقولى لانتقابه مع التقيد
 بالواجب وبغير السكن ومع قولى ولا الى آخره من زيادى (فلا فسخ بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من
 الاتفاق حضر أو غاب فهو أعم من قوله لا فسخ يمنع موسر (ان لم ينقطع خبره) لان نفاء الاعسار للثبث للفسخ
 وهى متعكدة من تحصيل حقها بالحال كما ان قطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لان تعذر واجبا باق طاع
 خبره كتعذره بالإعسار والتقييد بذلك من زيادى (ولا نية ماله دون مسافة قصر) لانه في حكم الحاضر
 (وكلف احضاره) عاجلا أما اذا كان بمسافة قصر فأكثر فلها فسخ لتضررها بالانتظار الطويل نعم لو قال أنا
 أحضره مدة الإمهال فالظاهر إجابته ذكره الأذرعى وغيره (ولا نية من جهل حاله) يسارا وإعسارا
 لعدم تحقق المقتضى والتصرح بهذا من زيادى (ولا) فسخ (لولي) لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة
 والطبع للمرأة لا يدخل للولي فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفقها على من عليه نفقتها قبل
 النكاح (ولا) فسخ (في غير مهر لسيد أمة) وان لم يرض بالإعسار لذلك وواجبا وان كان ملكه لكنه
 في الأصل لها ويتقاه السيد من حيث إنها لا عليك (بل له) ان كانت غير صبية ومجنونة (إلجاؤها إليه بأن يترك
 واجبا ويقول) لها (افسخى أو اصبرى) على الجوع أو العري دفعا للضرر عنه أما في المهر فله الفسخ
 بالإعسار به لأنه محض حقه كالمهر وتعبيرى بما ذكره أعم مما عبر به (ولا) فسخ (قبل ثبوت اعساره) بإقراره
 أو بيئته (عند قاض) فلا بد من الرفع اليه (في مهله) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق اعساره وهى مدة
 قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها خروج فيها لتحصيل نفقة) مثلا بكسب أو سؤال وليس له
 منعها من ذلك لان نفاء الإثاق للقبال لحبسها (وعليها رجوع) الى مسكنها (ليلا) لأنه وقت الدخلة وليس لها

منه

وقيل يفسد العقد بالإعسار بالمؤجل كالحال ابتداء بشرطه المار . واعلم أن الفسخ يسقط المهر

مالم يكن دخلها كرها أو كانت أمه قاصره وإلا يسقط إن قلنا إن العقد يرتفع من حين الفسخ لامن أصله وإلا سقط السمي ووجب
 مهر للثل وإذا أعسر الزوج بمؤن الزوجة التي لا تقوم النفس بدونها بأن أعسر بأقل النفقة وهو مدم أو أقل الكسوة وهو قيص وسما روجة
 شتاء لا نحو سراويل ونعل أو بالسكن وان لم تعتمد بالخدم والقرش والأراى والأدم إلا ان اضطرت إلى شئ منها كانه عليه مهر فقير للسكن
 والخدم الشامل لنفقة الخادم للوجودين وهما امتناع نفوتان بالموات وللزوجة ولو رقيقة الفسخ وان وطئت طوعا ورضيت بالإعسار

ثم فسح القاضي أو هي بإذنه صبيحة الرابع فان سلم نفقته فلا ، فان أعسر بنفقة الخامس بنت كمالو أيسرى الثالث ولورضيت بإعساره فلها الفسخ بالمهر . (فصل) لزوم موسر ولو بكسب يليق به بما يفضل عن مؤنة مومنه يومه وليلته كفاية أصل وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يليق وإن اختلفا دينا ، ولا تصير بغيرها دينا إلا باقتراض قاض لعينة أو منع وطى أمه .

لتجدد الضرر هنا بتجدد الإعسار بخلاف الإعسار بالصدق فانه إعسار واحد لا يتجدد فيه ولا عبرة بقولها هنا رضيت بالإعسار أبدا لأن هذا بالنسبة للمستقبل وعد لا يلزم الوفاء به ومقتضى هذا امتناع الفسخ في اليوم الواقع فيه هذا القول لأن إعسار اليوم إعسار واحد وكذا أي يوم رضيت بإعساره وكذا يبطل ما مضى من الإمهال أفاده سم (١٢١) ولا حق هنا لسيد الأمة لأنه وإن كان

يملك نفقته لكن لا بالأصالة كالمهر بل بالتلق منها لكونها لا تملك فلا يفسخ ولا يمنعها من الفسخ ولا يجبرها عليه نعم له إلجاؤها إليه بأن يمتنع من الاتفاق عليها فان أنفق عليها فلا فسح لها ولا ينوب الولي ولا السيد عن القاصرة بل ينتظر كالمهر . (فرع) الأب الواجب إعفائه موسر بابنه وإذا تبرع أب وإن علا عن ابنه القاصر أو سيد عن عبده بما أعسرا به لزوم من له الحق القبول ولا فسح لاتقاء النة بخلاف التبرع عن غيرها كأن تبرع أب عن ابنه الكبير نعم إن استلم الزوج

منه من التمتع (ثم) بعد الإمهال (يفسخ القاضي ، أو هي بإذنه صبيحة الرابع) نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استتقلالها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسح لتبين زوال ما كان الفسخ لأجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ماضى ففي الفسخ احتمالان في الشرحين والروضة بلا ترجيح وفي المطلب الرابع (فان أعسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخامس بنت) على اللدة ولم تستأنفها وهذه من زيادتي (كمالو أيسرى الثالث) ثم أعسرى الرابع فانها تبنى ولا تستأنف (ولورضيت) قبل النكاح أو بعده (بإعساره فلها الفسخ) لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت به أبدا لأنه وعد لا يلزم الوفاء به (لا) إن رضيت بإعساره (بالمهر) فلا فسح لأن الضرر لا يتجدد . (فصل) في مؤنة القريب (لزوم موسر ولو بكسب يليق به) ذكرا أو أنثى ولو مبعضا (بما يفضل عن مؤنة مومنه) من نفسه وغيره وإن لم يفضل عن دينه (يومه وليلته كفاية أصل) له وإن علا ذكرا أو أنثى (وفرع) له وإن نزل كذلك إذا (لم يملكها) أي الكفاية وكانا حرين معصومين (وعجز الفرع عن كسب يليق) به (وإن اختلفا دينا) والأصل في الثاني قوله تعالى : وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وكذا احتج به والأولى الاحتجاج بقوله تعالى : فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ووجهن أنه لما زمت أجره إرضاع المولود كانت كفايته لزوم وقيس بذلك الأول بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الأصل أعظم والفرع بالتعهد والخدمة أليق واحتج به أيضا بقوله تعالى : ووصيناك الإنسان بالديه حسنا . فان لم يفضل عنها شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المواساة وظاهر أنه لو كان الفاضل لا يكفي أصله أو فرعه لم يلزمه غيره وأنه لا يلزمه للمبعض منها إلا القسط وما ذكر علم أنهم لو قدر اعطى كسب لائق بهما وجبت لأصل لافرع لعظم حرمة الأصل ولأن فرعه مأمور بمصاحبتة بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وأنه يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا ؛ لأنه يشق ولكن يفترض عليه إلى أن يجتمع ما يسهل بيع العقاره ورجح النووي في نظيره من نفقة العبد الثاني فليرجع هنا ، وقال الأذرى إنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار . وتعبيرى بالمؤنة وبالكفاية وبالمعز أعم مما عبر به وقولى وليلته ويلىق من زيادتي (ولا تصير بغيرها دينا) عليه لأنها مواساة لا يجب فيها تملك (إلا باقتراض قاض) بنفسه أو مأذونه (لعينة أو منع) فانها حينئذ تصير دينا عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضي بالفاء إلى تعبيري باقتراضه بالفاء لأن الجمهور على أنها لا تصير دينا بفرضه خلافا للفرع في بعض كتبه وبذلك علم أنها لا تصير دينا بإذنه في الاقتراض خلافا لما وقع في الأصل (وعلى أمه) أي

(١٢١) - (فتح الوهاب) - (ثان)

التبرع به صار قادرا فلا فسح وإن لم يستلمه من له الحق . (مهمة) هذا الفسخ قيل إنه يتروى من له الحق وعليه قيل لا يحتاج إلى الرفع للقاضي وقيل يحتاج إليه لثبوت الإعسار قيل وهو الراجح إنه باجتهاد القاضي كما في عيوب النكاح وعليه قترفع إلى قاضي الناحية أي مسافة العدوى فاذا أثبت إعسار الزوج أمهله وإن لم يستلمه ثلاثة أيام ليتحقق العجز وإن لم يرح فيها يسار فاذا مضى رفعت إليه صبيحة الرابع ليسخ أو يأذن لها فيه وتتبعن القورية بالفسخ في الصداق وكذا بالرفع فيه إن كانت وفعت المطالبة بالمهر كما مر وإذا أيسر بنفقة الرابع ثم أعسرى الخامس فسخت فيه بناء على ما مضى لأنه رابع الأيام الحالية عن الاتفاق وكذا إذا أيسرى يوم من الثلاثة ثم أعسر ، ولها أن تجعل نفقة يوم اليسار عمال قبل الإمهال لتفسخ في الرابع إن

إرضاعه اللبأ إن انفردت هي أو أجنبية لوجب إرضاعه أو وجد تام تجبره فان رغبت فليس لأبيه منعها إن طلبت فوق أجره مثل أو تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل دونها ومن استوى فرعاه موناة فالأقرب فالوارث فان تفاوتا إرثا موناة أو من له أبوان فلي الأب أو أجداد وجدات فالأقرب أو أصل (١٣٢) وفرع فالفرع أو محتاجون قدم الأقرب . (فصل) الحضانة تربية من لا يستقل

والإناث أليق بها وأولاهن أم فأمهات لها وارثات القسرى فالقربى فأمهات أب كذلك فأخت غفالة

واقفها الزوج ، وقيل ليس لها ذلك مطلقا هذا ما عليه مر وقال حجر لا إمهال في الصداق وكذا النفقة إذا غاب الزوج بل تفسخ بعد ثبوت الإعسار فوراني الأول . (فائدة) لها زمن الصبر عن الفسخ وزمن الإمهال الخروج لا اكتساب الوؤن التي أعسر بها وإن كان لها مال وإن أمكن الاكتساب في البيت وليس له منعها من ذلك لانقضاء الاتفاق الواقع في مقابلة المجلس ولا تزيد عن قدر الاكتساب وإلا كانت ناشزة تسقط نفقتها ولها في أزمان الاكتساب من التمتع ولا تسقط نفقتها عند مر لعذرها وقال حجر تسقط أي لعذره في الإعسار ويكفي في عذر الزوجة جواز النعقها بعد أن كان حراما

الولد (إرضاعه اللبأ) بالهمز والقصر بأجرة وبدونها لأنه لا يعيش غالبا إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم) بعد إرضاعه اللبأ (إن انفردت هي أو أجنبية لوجب إرضاعه) على اللوجودة منهما (أو وجد تام تجبره) على إرضاعه وإن كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى : وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فإن رغبت) في إرضاعه ولو بأجرة مثل أو كانت منكوحة أبيه (فليس لأبيه منعها) إرضاعه لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولبنهاه أصلح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوحة غير أبيه فله منعها (لا إن طلبت) لإرضاعه (فوق أجره مثل أو تبرعت) بإرضاعه (أجنبية أو رضيت بأقل) من أجره مثل (دونها) أي الأم فله منعها من ذلك لقوله تعالى : وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ، ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعدا وإرث أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة (موناة) بالسوية بينهما وإن تفاوتا في اليسار أو أيسر أحدهما بمال والأخر بكسب فإن غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يمكن أمرا الحاكم الحاضر مثلا بالتكوين يقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجد (إن اختلفا) فكان أحدهما أقرب والأخر وارثا مون (الأقرب) (وإن كان أثنى غير وارث لأن القرب أولى بالاعتبار من الإرث) (إن استويا قريبا مون (الوارث) لقوة قرابته (فان تفاوتا) أي التساويان في القرب (إرثا) كابن وبنت (موناة) لا اشتراكهما في الإرث وقيل يوزع بحسبه نظير ما روجه التووي فيمن له أبوان وقتلنا إن مؤنته عليهما وبه جزم في الأنوار لكن منعه الزركشي ورجح الأول ونقل تصحيحه عن الفوراني والخوارزمي وغيرهما ووجه ابن القري والترجيح من زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وإن علا و أم (فلي الأب) مؤنته صغيرا كان أو بالغا أما الصغير فلقوله تعالى : فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ، وأما البالغ فبالاستصحاب (أو) له (أجداد وجدات) على (الأقرب) مؤنته وإن لم يدل بعضهم ببعض (أو) له (أصل) وفرع (على) (الفرع) وإن نزل مؤنته لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة (أو) له (محتاجون) منهما أو من أحدهما ولم يقدر على كفايتهم (قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الأقرب) فالأقرب .

[تمة] لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير .

(فصل) في الحضانة . وتنتهي في الصغير بالتمييز ، وما بعده إلى البلوغ تسمى كفالة كذا قاله اللوردي وقال غيره تسمى حضانة أيضا (الحضانة) بفتح الحاء لمة الضم مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحضنة الطفل إليه . وشرعا (تربية من لا يستقل) بأمره بما يصلحه وموقيه عما يضره ولو كبير اجنونا كأن يتعمد بغسل جسده وثيابه ودهنه وحكاه وربط الصغير في الهدو وتحريكه ليانم (والإناث أليق بها) لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لو فور شفقها (فأمهات لها وارثات) وإن علت الأم تقدم (القربى فالقربى فأمهات أب كذلك) أي وارثات وإن علا الأب تقدم القربى فالقربى وخرج بالوارثات غيرهن وهي من أدلت بذكر بين أثنين كأبي أم لادلائها من لاحق له في الحضانة وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن في الإرث فانهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهاتهن ولأن الولادة فيهن محقة وفي أمهات الأب مظنونة (فألحت) لأنها أقرب من الحالة (غفالة) لأنها تنادي بالأم بخلاف من يأتي

وليس لها زمن الفراغ منعه بل هو نشوز يسقط نفقتها أما الصداق فلا يخرج له إلا بإذنه لأنه منفق فله المجلس . (فنت) (تنبيه) إذا فقد القاضي بعد ثبوت الإعسار وقبل الفسخ حكم الزوجان عدلا ليمسح بعد مضي مدة الإمهال إن بقي منها عند التحكيم شيء أو يأذن لها في الفسخ كذلك فإن لم يتيسر التحكيم لفقد شرطه استقلت بالفسخ أي بعد مضي مدة الإمهال إن بقي منها شيء كما أفاده سم وإذا فقد قبل ثبوت الإعسار فسكا إذا لم يكن بالناحية قاض أو كان ولا يرى الفسخ أو يطلب مالا له وقع عند المطلوب منه لانهو

فبنت أخت فبنت أخ فبنت أخت وخالة وعمه لأبوين عليهن لأب ولأب عليهن لأم وثبتت لأبنتي قرية غير محرم كبتت خالة وله كرت
 قريب وارث ترتيب نكاح ولا تسلم مشتبه لغير محرم بل ثلثة بينهما ولو اجتمع ذكور وإناث فأب فأمهاتهما فأب فأمهاتهن فالأقرب من الحواشي
 فالأبنتي بقرعة ، ولا حضنة لغير حر ورشيد وأمين ومسلم عليه ولدت لبن لم ترضع (١٢٣) الولد وبنا كتحية غير أبيه إلا لمن له حق في
 حضنة ورضى فإن زال

المانع ثبت الحق والمميز
 إن اقرق أبواه فمقدم
 اختار منهما وخير بين
 أم وجد أو غيره من
 الحواشي كأب وأخت
 أو خالة وله بعد اختيار

بحل في حكم الزوجان في
 ثبوت الإعسار وغيره بما
 مر فإن لم يتيسر التحكيم
 أو تعذرت بيعة الإعسار
 استقلت الزوجة بالنفس
 لتضررها مع عليها
 بالإعسار ، وانظر هل
 يتوقف فسخها على
 مضي ثلاثة أيام أولا
 لعدم سبق ضربها حرره
 فصلم أن التحكيم
 والاستقلال يكونان
 قبل ثبوت الإعسار
 ويكونان بعده وقبل
 الفسخ كاهو منصوص
 في كتب المذهب وأشار
 إليه في شرح النهج
 بتأخير الاستدراك إلى تمام
 المسئلة ليرجع للحالتين
 خلافا لمن أرجحه للثانية
 فقط لما فيه من التصور
 مع إيهام أن التحكيم
 والاستقلال لا يجريان

(فبنت أخت فبنت أخ) كالأخت مع الأخ والترتيب بينهما من زيادتي (فبنت) لأن جهة الأخت مقدمة على جهة
 العمومة وتقدم أخت وخالة وعمه لأبوين عليهن لأب لزيادة قرابتهن وتقديم الحالة والعمه لأبوين عليهما لأب
 من زيادتي (وتقدم أخت وخالة وعمه لأبوين عليهن لأب ولأب عليهن لأم) لقوة الجهة وفهم بالأولى أمن
 إذا كن لأبوين يقدم عليهن لأم [فرع] لو كان للمحضون بنت قدمت في الحضنة عند عدم الأبوين
 على الجدات أو زوج يمكن تمتعها بقدم ذكرها كان أو أنثى على كل الأقارب والمراد بتمتعها وطؤها فلابد
 أن تطيقه ولا فلا تسلم إليه كما مر في الصداق وصرح به ابن الصلاح في فتاويه هنا (وثبتت) الحضنة (لأنثى قرية
 غير محرم) لم تدل بذلك غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات فيما مر (كبتت خالة) وبنت عمه وبنت عم لغير أم
 وإن كانت غير محرم لشقتها بالقرابة وهدايتها إلى الترية بالأنوثة بخلاف غير القرية كالمعتق وبخلاف
 من أدلت بذلك غير وارث كبتت خال وبنت عم لأم وكذا من أدلت بوارث أو بأبنتي وكان المحضون ذكرا
 يشتهي (و) ثبت (له كرت قريب وارث) محرما كان كأخ أو غير محرم كابن عم لوفور شفقتة وقوة قرابته
 بالإرث والولاية وتوزن بدالمهرمة بالمهرمية (بترتيب) ولاية (نكاح) هو أولى من قوله على ترتيب الإرث لأن
 الجد مقدم على الأخ هنا كافي النكاح بخلافه في الإرث (ولا تسلم مشتبه لغير محرم) حذر من الخلو المهرمة
 (بل) تسلم (ثقة يعينها) هو كبتته فلو تصدق الله كرت الإرث والمهرمية كابن الخال وابن العمه أو الإرث دون
 المهرمية كالحال والمعم للأموأني الأم والأقرب دون الإرث كالمعتق فلا حضنة له لعدم القرابة التي هي مظنة
 الشفقة في الأخيرة ولضعفها في غيرها وذكر قرية وقريب من زيادتي في غير المحرم (ولو اجتمع ذكور
 وإناث فأب) تقدم (فأمهاتها) وإن علت (فأب فأمهاتها) وإن غلا لما مر (فالأقرب) فالأقرب (من
 الحواشي) ذكرها كان أو أنثى (ف) إن استويا قرأ قدمت (الأنثى) لأن الإناث أصبر وأبصر فتقدم أخت
 على أخ وبنت أخ على ابن أخ (ف) إن استويا ذكورة وأنوثة قدم (بقرعة) من خرجت قرعته على غيره
 والحق هنا كالدكر فلا يقدم على الذكر فلو ادعى الأنوثة صدق يمينه (ولاحضنة لغير حر) ولو مبعضا
 (و) غير (رشيد) من صبي وسفيه ومجنون وإن تقطع جنونه إلا إذا كان يسيرا كيوم في سنة (و) غير
 (أمين) لأنها ولاية يقول ليسوا من أهلها . نعم لو أسلمت أم ولد كافر لحضنته لها وإن كانت رقيقة تمام تتكح
 لفرانها لأن السيد ممنوع من قربانها وتعبيري بغير حر ورشيد أعم من تعبيري برفيق ومجنون (و) غير
 (مسلم عليه) أي على مسلم لأنه لا ولاية له عليه (و) لا (لذات لبن لم ترضع الولد) إذ في تكليف الأب مثلا
 استبحار من رضعه عندها مع الاعتناء عنه عشر عليه (و) لا (ناكحة غير أبيه) وإن رضى لأنها مشغولة عنه
 بحق الزوج (إلا من له حق في حضنة) بقيد زنته بقولي (ورضى) فلها الحضنة وتعبيري بذلك أعم من قوله
 إلا عمه وابن عمه وابن أخيه (فإن زال المانع) من رقي وعدم رشيد وعدالة وغير ذلك مما ذكر (ثبت الحق) لمن
 زال عنه المانع هذا كله في ولد غير محرم (والمميز إن اقرق أبواه) من النكاح وصلحا خيرا فإن اختار أحدها
 (ف) هو (عند من اختار منهما) لأنه ^{بالتالي} خير غلاما بين أبيه وأمه رواه الترمذي وحسنه والعلامة
 كالتمام (وخير) للمميز (بين أم) وإن علت (وجد أو غيره من الحواشي) كأخ أو عم أو ابنه كالأب
 بجامع الصوابة (كأب) أي كإخبر بين أب (وأخت) لغير أب (أو خالة) كالأم (وله بعد اختيار)

في الحالة الأولى كوقع لبعضهم في الاستقلال وقد علمت أن النصوص خلافه. [فرع] إذا غاب الزوج أو امتنع من الاتفاق وهو فيها معسر
 عامر أو مجبول الحال فلا فسخ وإن نفذت النفقة لعدم تحقق الإعسار الواردة فيه السنة هذا هو المذهب قال في الأم لا فسخ مادام موسرا أي
 مادام لم يسلم إعساره بما مر وإن انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة منه وجرى ابن الصلاح وشيخ الإسلام وكثير من المحققين على أنه إذا تعذر
 استيفاء النفقة منه من كل الوجوه لا تقطع خبره أو تعززه بحيث لا يتمكن الحاكم من خبره ولم يوجد لها مال فسحت بالحاكم قالوا الآن سر

تحويل للأخر ، ولأب اختير منع أن يذارة أم ولا يمنع أما زيارتهما على العادة وهي أولى بتمريضهما عنده وإن رضى وإلا فنصها وإن اختارها ذكر فنصها ليلا وعنده نهارا ، أو أن يفتن عنده أبدا ويوزرها الأب على العادة وإن اختارها أقرع أو لم يختار فالأم أولى ولو سافر أحدهما لالتقاة فالمقيم أو لها فالعصبة إن أمن خوفا . (فصل) عليه كفاية رقيقه غير مكاتبه من غالب عادة أرقاء البلد .

الفسخ بالإعسار هو الضرر موجود هنا ولو مع اليسار فلا نظر لعدم تحقق الإعسار وظاهر أنه لا إسهال هنا لأن سبب الفسخ كما علمت هو محض الضرر من غير نظر لليسار والإعسار وكذلك تحكيم عند فقد الحاكم لعصبة الزوج أو تزوجه ، وانظر هل لها عند فقد الحاكم أن تستقل بالفسخ قياسا (١٢٤) على الفسخ بالإعسار حرره ، أما إذا غاب الزوج معسرا بما مر فلها الفسخ اتفاقا

لأحدهما (تحويل للأخر) وإن تكرر منه ذلك لأنه قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه أو بتغير حال من اختاره قبل نعم إن غلب على الظن أن سبب تكرره قلة تمييزه ترك عند من يكون عنده قبل التمييز وقولى أو غيره من الخواشي أعم من قوله وكذلك أخ أو عم لكن قيد في الروضة كأصلها تبعا للبعوى التخيري في مسألة ابن العم بالله ذكر والاعتماد خلافه وبه صرح الروياني وغيره وإن كانت الشبهة لا تسلم له كما مر (ولأب) مثلاً إن (اختير منع أن ي) لا ذكر (زيارة أم) لتألف الصيانة وعدم البروز والأم أولى منها بالخروج لزيارتها بخلاف الله كرا لا يمنع زيارتها ثلاثاً بالفقهاء ولا أنه ليس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخروج زيارة الأم عبادتها فليس له اللع منها الشدة الحاجة إليها (ولا يمنع أما زيارتهما) أى الله كرا والأب (على العادة) كيوم في أيام لافي كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته وإذا زارت لا تطيل المكث (وهى أولى بتمريضهما عندهم) لأنها أشفق وأهدى إليه ، وهذا (إن رضى) به (وإلا فنصها) ويعودها ويحتز في الحالين عن الخلو بها (وإن اختارها ذكر فنصها ليلا وعنده نهارا) ليعلمه الأمور الدينية والدينية على ما يليق به لأن ذلك من مصالحه (أو) اختارتها (أن يفتن عنها أبدا) أى ليلا ونهارا لاستواء الزمانيين في حقها (ويوزرها الأب على العادة) ولا يطلب إحصارها عنده (وإن اختارها) ميمز (أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت قرعته منهما (أو لم يختار) واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضنة لها ولم يختار غيرها وكلا أن يفتن بها ذكر الخنى (ولو سافر أحدهما) أى أراد سفرا (لالتقاة) كحج وتجارة ونزهة فهو أعم من قوله سفر حاجة (فالمقيم) أولى بالولد ميمز كان أولا حتى يعود للسفر لخطر السفر طال مدته أولا ولو أراد كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار في الروضة (أولها) أى لتقاة (فالعصبة) من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الأم حفظا للنسب وإنما يكون أولى به فيما إذا كان هو للسافر (إن أمن خوفا) في طريقه ومقصده والا فالأم أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم مشهارة لغير محرم كابن عم حذرا من الخلو المحرمة بل ثقة ترافقه كبنته واقتصار الأصل على بنته مثال .

(فصل) في مؤنة الملوكة وما معها . (عليه) أى المالك (كفاية رقيقه غير مكاتبه) مؤنة من قوت وأدم وكسوة وماء طهارة وغيرها ولو كان أعمى زمتنا أو أم ولد أو أبا خبر مسلم للملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل مالا يطبق ويقاس بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء عليه للمكاتب ولو كتابة فاسدة لاستقلاله بالكسب واستثناؤه من زيادتي وإطلاق الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة أرقاء البلد) من بر وشعير وزيت وقطن وصوف وكان وغيرها خبر الشافعي للملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله يبلده ويراعى حال السيد في يساره وأعساره فيجب

يأن ترفع الى القاضي فإذا أثبت إعسار الزوج بينة تشهد أنه معسر الآن ولو استصحابا لما كان مالم تصرح بأنه مستندها ولا يضر علم القاضي بأنه مستندها ولا تستدل عن المستند ويمين منها على أنه الآن معسر ولو استصحابا لما كان فسخ أو أذن لها فيه بإسهال أو دونه على ما مر عن مبر وحجر فإن فقد القاضي فلا تحكيم لعصبة الزوج واستقلت بالفسخ لتضررها مع علمها بالإعسار . (تنبيه) الفسخ يفتن ظاهرا وباطنا ولو من الزوجة استقلالاً لابتنائها على أصل صحيح كما في التحفة أى فإذا فسخت بالحاكم أو استقلالاً جاز لها وإن تسيبت في الإعسار بأن أخذت مالا عندها

في دين لها عليه فصار معسرا أن تزوج وتقر عليه فإذا تبين أن الزوج الأول كان موسرا حال الفسخ بأن أثبت ما يليق ذلك بينة تبين بطلان الفسخ وبطلان النكاح الثاني نعم إن علمت الزوجة كذب البينة دينت ولا يخفى أن الفسخ في مسألة ابن الصلاح لا يطل بتبين اليسار لأن سبب الفسخ فيها هو الضرر لتعذر النفقة وهذا موجود حال الفسخ مطلقا فلا أثر لتبين اليسار وقيل في فسخ الزوجة استقلالاً لا يفتن باطنياً أي فليس لها أن تزوج وإن أقرت عليه وفيه نظر لاسيما وابتناؤه على أصل صحيح يستلزم النفوذ باطنا أيضا . (جامعة) إذا عسر سيد المستولمة بنفقة لم يجبر على عقتها أو تزويجها على الرجح بل يجبر على إيجارها أو تخليتها لا كتساب ولا يبيحها إلا من نفسها كبقية الخليات ويكون ذلك عتقا وإذا غاب سيدها ولا مال له ولا كسب لها ولا بيت مال ولا منفق من المسلمين زوجها القاضي

ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه ونفضل ذات الجمال على غيرها في المؤنة (فلا يكفي ستر عورة) له وإن لم يتأذ بحراً أو برداً لأن ذلك يعد تهقيراً وقولاً (ميلادنا) من زيادتي ذكره الغزالي وغيره احترازاً عن بلاد السودان ونحوها كافي للطلب (ومن أن يناوله مما يتنعم به) من طعام وأدم وكسوة للأمر بذلك في الصحيحين المحمول على الندب كما سيأتي والأولى أن يجلسه معه للأكل فإن لم يفعل روع له لقمة تسد مسداً للأصغرة تثير الشهوة ولا تقضي النهمة ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللائق به للشاد غالباً بخلاً أو رياضة فليس له الاقتصار في رقيقه على ذلك بل يلزمه زيه الغالب ولو تنعم بما فوق اللائق به ندبه أن يدفع إليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب كما علم وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي حمله الشافعي على الندب أو على الحطاب لقوم مطاعهم وملابسهم متقاربة أو على أنه جواب سائل علم حاله فأجاب بما اتضاه الحال (وتمهق) كفاية الرقيق (بمضى الزمن) فلا تصير دينا إلا بما مر في مؤنة التريب بجماع وجوب ما ذكر بالكفاية (ويبيع قاض فيها ماله) أو يؤجره إن امتنع منها ومن إزالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدها أو غاب كما في مؤنة التريب وكيفيته أنه إن تيسر بيع ماله أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وإن لم تيسر كعقار استدان عليه إلى أن يجتمع ما يسهل البيع أو الإيجار له ثم باع أو أجزأ منه ما بقي به لما في بيعه أو إيجاره شيئاً فشيئاً من الشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد استدانته فإن لم يمكن بيع بعضه ولا إيجاره وتعذرت الاستدانة باع جميعه أو أجره (فإن فقد) ماله (أمره) القاضي (بإيجاره أو بإزالة ملكه) عنه بنحو بيع أو إعتاق فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجره عليه فإن تمرد فكيفياته في بيت المال ثم على المسلمين فإن اقتصر على أمره بأحدهما قدم الإيجار وذكر الأمر بإيجاره من زيادتي وتعبيري بإزالة ملكه أعم من قوله ببيعه أو إعتاقه وأمام الولد فيخليا تكتسب وتكون نفسها فإن تعذرت مؤنتها بالسكسب فهي في بيت المال (وله إيجار أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له بخلاف الحرة (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل) عنه لبنها لذلك نعم إن لم يكن ولدها منه ولا يملوكه فله أن يرضعها من شاء وإن لم يفضل عن هذا الولد لبنها لأن إرضاعه على والده أو مالئكه (و) له إيجارها (على فطمه قبل) مضى (حولين و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضر) أي للفظم أو الارضاع لأنه في الأولى قد يريد التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها له ولا ضرر فإن حصل ضرر للولد وللأمة أولهما فلا إيجار وليس لها استقلال بفظم ولا إرضاع إذ لاحق لها في التربية وقولنا إن لم يضر أعم من قوله في الأولى إن لم يضره وفي الثانية إن لم يضرها (ولحرة حق في تربيته فليس لأحدهما فطمه قبل) مضى (حولين و) لا (إرضاعه بعدها إلا براض بلا ضرر) لأن لكل منهما حق في التربية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما إذا لم يضرر بهما الولد والأم أو أحدهما وقولنا بلا ضرر من زيادتي فيما إذا تراضيا على الإرضاع وأعم من تقييده بالوالد فيما إذا تراضيا على الفطم وعلم بما ذكر أن لكل منهما فطمه بعدها بغير رضا الآخر حيث لا تضرر بذلك لأنهما مدة الرضاع التام (ولا يكلف مملوكه) من آدمي أو غيره من العمل (مالا يطيقه) للخبر السابق فليس له أن يكلفه عملاً على الدوام فقد عليه يوماً أو يومين أو ثلاثة ثم يعجز وله أن يكلفه الأعمال الشاقة لبعض الأوقات وبه صرح الرافعي وتعبيري بعمالوكه أعم من تعبيره برقيقه (وله مخارجة رقيقه) على ما احتمله كسبه المباح الفاضل عن مؤنته إن جعلت من كسبه خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أعطى أبا طيبة لما حجه صاعين أو صاعين تمر وأمر أهله أن يحضفوا عنه من خراجه (براض) فليس لأحدهما إيجار الآخر عليها لأنها عقد معاوضة فاعتبر فيها التراضي كالكتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤديه) من كسبه (كل يوم

فلا يكفي ستر عورة
بيلادنا ومن أن يناوله
بما يتنعم به ، وتسقط
بمضى الزمن ويبيع
قاض فيها ماله فإن فقد
أمره بإيجاره أو بإزالة
ملكه وله إيجار أمته
على إرضاع ولدها
وكذا غيره إن فضل
وعلى فطمه قبل حولين
وإرضاعه بعدها إن
لم يضر ، ولحرة حق في
تربيته فليس لأحدهما
فطمه قبل حولين
وإرضاعه بعدها إلا
براض بلا ضرر ولا
يكلف مملوكه مالا يطيقه
وله مخارجة رقيقه
براض وهي ضرب
خراج معلوم يؤديه
كل يوم

أو نحوه) كأسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقولي ضرب مع معلوم من زيادتي وقولي أو نحو ما علم من قوله أو أسبوع (وعليه كفاية دوابه المحترمة) بملفها أو سقيها أو بتخليتها للرعي وورود الماء إن آلت ذلك حرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواسق وتصيرى بما ذكر أعين من قوله علف دوابه وسقيها والتسيد بالمحترمة من زيادتي (فإن امتنع) من ذلك (وله مال) آخر (أجبر على كفاية أو إزالة ملك) هي أهم من قوله يسع (أو ذبح ما كول) منها صونا لها عن التلف (فإن امتنع) من ذلك (فعل الحاكم ما يراه) منه ويقتضيه الحال وهذا من قولي وله مال من زيادتي فإن لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الأخيرين أو الإيجار فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه مع ذلك فإن تعذر فكفانها من بيت المال ثم على السليين (ولا يخلب) من لبنها (ما يضر)ها أو ولدها أو ما يخلب ما يفضل عنه وقولي يضر أهم من قوله يضر ولدها (ومال الروح له كقناة ودار لا تجب عمارته) لا لتفاء حرمة الروح ولأن ذلك من جملة تنمية المال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف ومال المحجور عليه وإذا لم تجب العماره لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الإمكان لما فيه من إضاعة للمال كذا علله الشيخان قاله الأسنوي وقضيته عدم تحريم إضاعة المال لكنهما صرحا في مواضع بتحريرهما كإلقاء التناع في البحر بلا خوف فالصواب أن يقال بتحريرهما إن كان سببها أعمالا كإلقاء التناع في البحر وعدم تحريرهما إن كان سببها ترك أعمال لأنها قد تشق عليه ومنه ترك سقي الأشجار للرهونة بتوافق العاقدين فإنه جائز خلافا للرويان والله أعلم .

(كتاب الجنابة)

الشملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومثقل فهي أهم من تعبيره بالجراح . والأصل فيها آيات كفاية يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار تكبر الصحيحين لا يجل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بأحدى ثلاث التيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة (هي) أى الجنابة على البدن سواء أكانت مزهقة للروح أم غير مزهقة من قطع ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه وخطأ لأنه) أى الجاني (إن لم يقصد عين من وقت) أى الجنابة (به) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق فوقه على غيره أو قصده وقصد عين شخص فأصاب غيره من الأدميين (خطأ) وتصيرى بذلك أولى من قوله فإن قصد أحدها نطقاً إلى آخره (أو قصدها) أى عين من وقت الجنابة به (بما يتلف غالباً) جارحاً كان أولاً (فعمد أو غيره) أى أو بما يتلف غير غالب بأن قصدها بما يتلف نادراً كغرز إبرة بغير مقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالباً ولا نادراً كضرب غير متوالى في غير مقتل وشدة حرور بدسوط أو عصا خفيفين لمن يمتثل بالضرب به (فشبهه) أى شبهه وعمد ويسمى أيضاً خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (ولا قود إلا قى عمد) بغيره بقبولى (ظلم) أى من حيث الإلتلاف بخلاف غير الظلم كالقود وبخلاف الظلم لا من تلك الحيثية بأن عدل عن الطريق المستحق في الإلتلاف كأن استحق حرز قيته قوداً فقد نه نصفين وذلك (كغرز إبرة بمقتل) كدماع وعين وحلق وخاصة فمات به لخطر الموضع وشدة تأثيره (أو) غرزها (بغيره) أى بغير مقتل كآلية وغنذ (وتألم حتى مات) لظهور أثر الجنابة وسرايتها إلى الهلاك (فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد) لأن مثله لا يقتل غالباً واقتضارى على التألم كاف كما صححه النووي في شرح الوسيط فلا حاجة لذكر التوروم معه كما فعله في الأصل (ولا أثر له) أى لغرزها (فإن لا يؤلم بجلدة عقب) فلا يجب بموته عنده قود ولا غيره لعلنا بأن لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقى عليه خرقة فمات (ولو منعه طعاماً أو شراباً) هو أولى من قوله والشراب (وطلبها) له (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها عطشاً فصد

أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح ما كول فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه ولا يخلب ما يضر ومالاً روح له كقناة ودار لا تجب عمارته .

(كتاب الجنابة)

هي عمد وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين من وقت به نطقاً أو قصدها بما يتلف غالباً فعمد أو غيره فشبهه ولا قود إلا قى عمد ظلم كغرز إبرة بمقتل أو بغيره وتألم حتى مات فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد ولا أثر له فيما لا يؤلم بجلدة عقب ولو منعه طعاماً أو شراباً وطلبها حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها عطشاً فصد

وإلا فإن لم يسبق ذلك
فشبه عمدوان سبق
وعله فعمدوا لا نصف
دية شبهه ويجب قود
بسبب فيجب على
مكره لا أن أكرهه على
قتل نفسه أو قتل زيد
أو عمرو أو صعود
شجرة فزلق ومات
وعلى مكره لا أن قال
اتلني أو أكرهه على
رمى صيد فأصاب رجلا
فمات فإن وجبت دية
وزعت فإن اختص
أحدهما بما يوجب
قودا اقتص منه وعلى
من ضيف بمسموم
يقتل غالبا غير مجزئ فمات
فإن ضيف به مجزئ أو
دسه في طعامه الغالب
أكله منه وجهه فثبته
عمد على من ألقى غيره
فيا لا يمكنه التخلص
منه وإن التقمه حوت
فإن أمكنه ومنعه
عارض فثبته عمد أو
مكث فهدر أو التقمه
حوت فعمد إن علم به
والانفسه ولو ترك
علاج جرحه للمهلك
قصود ولو أمسكه أو
ألقاه من عال أو حفر
بئرا فقتله أورداه
فيه آخر فالقود على
الآخر فقط .

وتختلف اللة باختلاف حال المنوع قوة وضعفا والزمن حرا وبردا فتقدم اللة ليس كهو في البرد (وإلا)
أى وإن لم يعمد اللة المذكورة (فإن لم يسبق) منعه (ذلك) أى جوع أو عطش (فثبته عمد) لأنه لا يقتل
غالبا (وإن سبق وعله) المانع (فعمد) لما سر (وإلا) بأن لم يعلمه (فنصف دية شبهه) أى شبه العمد لأن
الهلاك حصل به وبما قبله وهذا مراد الأصل بقوله وإلا فلا أى فليس بعمد (ويجب قود) أى قصاص
(بسبب) كالمباشرة وسمى ذلك قودا لأنهم يقولون الجاني بحبل وغيره قاله الأزهرى (فيجب على مكره)
يكسر الراء بشرح بأن قال اقتل هذا والإقتلتك قتله وإن ظنه المكره فبفتحها صيدا أو كان مرافقا لأنه
قتله بما يقصد به الهلاك غالبا فأعبه ما لوراه بسهم قتله ولا يؤثر فيه جهل المكره لأنه آلت المكره ولا صباه لأن
عمد الصبي عمد (لا إن) أكرهه على قتل نفسه (بأن) قال اقتل نفسك والإقتلتك قتلها فلا قود لأن ذلك ليس
بإكراه حقيقة لا اتحاد الأمور به والخوف به فكأنه أخاره قال في الشرح الصنبر ويشبه أن يقال لو هدده
بقتل يتضمن تمدينا شديدا إن لم يقتل نفسه كان أكرها (أو) على (قتل زيد أو عمرو) قتلها أو أحدها
فلا قود على المكره وإن كان آمنا لأن ذلك ليس أكرها حقيقة فالأمور مختار للقتل عليه القود
(أو) على (صعود شجرة فزلق ومات) فلا قود لأنه لا يقصد به القتل غالبا بل هو شبه عمدان كانت مما يزلق
على مثلها غالبا ولا انقطاع (و) يجب (على مكره) بفتح الراء أيضا لأن الإكراه يولد داعية القتل في المكره غالبا
ليدفع الهلاك عن نفسه وقد آثرها بالبقاء فهما شريكان في القتل (لا إن قال) شخص آخر (اتلني)
سواء أقال منعه والإقتلتك أم لا فلا قود بل هو هدز للاذن له في القتل (أو) أكرهه على رمي صيد فأصاب رجلا
فمات) فلا قود على واحد منهما لأنهما يتعمدا قتله (فإن وجبت دية) بالقتل إكراها كان غنا عن القود
عليها (وزعت) على المكره والمكره كالشريكين في القتل (فإن اختص أحدهما بما يوجب قودا اقتص
منه) دون الآخر فلوا أكره حريدا أو عكسه على قتل عبد قتله فالقود على العبد أو أكره مكلف غيره
أو عكسه على قتل آدمى قتله فالقود على المكلف أو علم أحدهما أنه آدمى وظنه الآخر صيدا فالقود على العالم
(و) يجب (على من ضيف بمسموم) بقيد زدته بقولى (يقتل غالبا غير مجزئ فمات) سواء أقال إنه مسموم
أم لا لأنه ألقاه إلى ذلك (فإن ضيف به مجزئ أو دسه في طعامه) أى طعام للميز (الغالب) أكله منه وجهه
فثبته عمد) فيلزم دية ولا قود لتناوله الطعام باختياره فإن علمه فلا شيء على الضيف أو الداس وتعبيرى
بالميز وإغيره هو للوافق لبحث الشيخين ومنقول غيرها بخلاف تعبيره بما ذكره وتعبيرى بشبه العمد
الذى عبر بها المحرر أولى من قوله فدية يخرج بالطعام المذكور ما لو دس سبأ في طعام نفسه فأكل منه من يتبادر
الدخول له أو في طعام من يتدرأ كلفه فمات فانه هدر (و) يجب (على من ألقى غيره) أى شيء
(لا يمكنه التخلص منه) كمنار وماء مفرق لا يمكنه التخلص منهما بوم أو غير مفرق وألقاه بهيمة
لا يمكنه ذلك معها (وإن التقمه حوت) ولو قبل وصوله للماء لأن ذلك مهلك لثله ولا نظر إلى الجهة التي
هلك بها وتعبيرى بما ذكر أع من التصاره على الماء والنار (فإن أمكنه) أى التخلص بوم أو غيره
(ومنعه) منه (عارض) كجوج وريح فهلك (فثبته عمد) قبه دية (أو مكث) حتى مات
(فهدر) لأنه للمهلك نفسه (أو التقمه حوت فعمد إن علم به وإلا فشبهه) والتفصيل بين العلم وعدمه من
زيادنى ولو ألقاه مكتوبا بالساحل فزاد الماء وأغرقه فإن كان بموضع يعلم زيادة الماء فيه كالماء بالبصرة فعمد
وإن كان قد يزيد وقد لا يزيد فثبته عمد أو كان بحيث لا يتوقع زيادة فاتفق سيل نادر خطأ (ولو ترك)
مخروج (علاج جرحه للمهلك) فهلك (قود) على جرحه لأن الجرح مهلك والبرء غير موثوق به ولو علاج
(ولو أمسكه) شخص ولو لقتل (أو ألقاه من) مكان (عال أو حفر بئرا) ولو عدوانا (قتله) في الأولين
(أورداه) في الثالثة (آخر فالقود على الآخر) أى القاتل أو المردى (قط) أى دون للمسك أو اللقي

أنها إلى حركة مذبوح بأن لم يبق إبطار ونطق وحركة اختيار ويعزر الثاني ، وإلا فإن ذفقتك بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان جرحه وإلا فقتلان ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح ولو ضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى أو ظنه قاتل أياً أو حربياً بدارنا فأخلف لزمه قود أو بدارهم أو وصفهم فهدر .

(فصل) أركان القود فى النفس قتيل وقاتل وقتل ، وشرط فيه مامر وفى القتل عصمة فهدر حربى ومرتد كزان محصن قتله مسلم ومن عليه قود لقاتله ، وفى القاتل التزام فلا قود على صبي ومجنون وحربى ولو قال كنت وقت القتل صبياً أو مكن أو مجنوناً وعهد حلف أو أناصي فلا قود ومكافأة حال جنابة فلا يقتل مسلم بكافر ويقتل ذو أمان بمسلم وبذى أمان وإن اختلفا ديناً وأسلم القاتل ولو قبل موت الجريح ويقص فى هذه إمام بطلب وارث ويقتل مرتد بغير حربى ، ولو مبعوضاً إلى الوارث حذراً من تسليط الكافر على المسلم (ويقتل مرتد بغير حربى) لمامر وتعبيرى هنا بذلك وفيما مر بكافر وذى أمان أعم من تعبيره هنا بذى ومرتد وثم بذى (ولا) يقتل (حربى) ولو مبعوضاً لعدم المكافأة

أو الحافر لأن المباشرة مقدمة على غيرها مع أن الحافر لا قود عليه لو انفرد أيضاً لأن الحفر شرط .

(فصل) فى الجنابة من اثنين وما يذكر معها . لو (وجد) بواحد (من اثنين معا فعلان مرهقان) للروح سواء كانا مذقتين أى مسرعين للقتل أم لا (كجز) للرقبة (وقد) للجنة (وكقطع عضوين) مات المقطوع به منهما (قتلان) فعلهما القود وإن كان أحدهما مذقتاً دون الآخر فالمذقت هو القاتل (أو) وجداً منهما (مرتبا) القاتل (الأول) إن أنها إلى حركة مذبوح بأن لم يبق (فيه) (إبطار) ونطق وحركة اختيار) لأنه صيره إلى حالة الموت (يعزر الثاني) لهتكه حرمة ميت (وإلا) أى وإن لم ينه الأول إلى حركة مذبوح (فان ذفقت) أى الثاني (كجز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان جرحه) قوداً أو مالا (وإلا) أى وإن لم يذقت الثاني أيضاً ومات المحبى عليه بالجنائتين كأن أخطأه أو قطع الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (قتلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح ولو ضرب يقتله) دون الصحيح (وإن جهل المرض) (أو) قتل (من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى) ولو بدارهم مرتداً أو غيره (أو ظنه قاتل أياً أو حربياً) بأن كان عليه زى الحربين (بدارنا فأخلف) أى فبان خلافه (لزمه قود) لوجود مقتضيه وجهه وعهده وظنه لا يبيح له الضرب أو القتل وفارق المريض المذكور من وصل إلى حركة مذبوح بجنابة بأنه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حربياً (بدارهم أو وصفهم) فأخلف (فهدر) وإن لم يعده حربياً للعذر الظاهر ثم ، نعم إن قتله ذمى لم نستعن به لزمه القود وخارج بغير الحربى فى مسألة العهد ماله وعهده حربياً فإن قتله بدارنا فلا قود أو بدارهم أو وصفهم فهدر مر وعهده وظنه كفره ماله اتفاقاً فان عهد وظن إسلامه ولو بدارهم أو شك فيه وكان بدارنا لزمه قود أو بدارهم أو وصفهم فهدر إن لم يعرف مكانه وإلا فقتله بدارنا والتقييد بالحربى فى مسألة الإهدار مع قولى أو وصفهم من زيادى .

(فصل) فى أركان القود فى النفس (أركان القود فى النفس) ثلاثة (قتيل وقاتل وقتل ، وشرط فيه مامر) من كونه عمداً لافلا قود فى الخطأ وشبه العمد وغير الظلم كإمريانه (وفى القتل عصمة) بإيمان أو أمان كعقدمة أو عهد لقوله تعالى : فقاتلو الذين لا يؤمنون بالله . الآية ، وقوله : وإن أحد من المشركين استجارك الآية وهى معتبرة من الفعل إلى التلف وسيأتى بيانه فى الفصل الآتى (فهدر حربى) ولو صبياً وامراً أو عبداً لقوله تعالى : فقاتلو المشركين حيث وجدتموهم (ومرتد) فى حق معصوم لحبر «من بدل دينه فاقتلوه» (كزان محصن قتله مسلم) معصوم لاستيفائه حداً لله تعالى سواء أثبت زناه باقراره أم ببينة (ومن عليه قود لقاتله) لاستيفائه حقه (و) شرط (فى القاتل) أمران (التزام) للأحكام ولومن سكران أو ذمى أو مرتد (فلا قود على صبي ومجنون وحربى ولو قال كنت وقت القتل صبياً أو مكن) صباه فيه (أو مجنوناً وعهد) جنونه قبله (حلف) فيصدق لأن الأصل بقاء الصبي أو الجنون سواء انقطع أم لا بخلاف ما إذا لم يمكن صباه ولم يعهد جنونه (أو) قال (أناصي) الآن وأمكن (فلا قود) ولا يحلف أنه صبي لأن التحليف لإثبات صباه ولو ثبت لبطلت يمينه فى تحليفه ابطالاً لتحليفه وسيأتى هذا فى الدعوى والبيانات مع زيادة (ومكافأة) أى مساواة (حال جنابة) بأن لم يفضل قتيله بإسلام أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) (ولو زانيا محصناً) (بكافر) (ولو ذمياً) لحبر البخارى «لا يقتل مسلم بكافر» وإن ارتد المسلم لعدم المكافأة حال الجنابة إذ العبرة فى العقوبات بحالها (ويقتل ذو أمان بمسلم وبذى أمان وإن اختلفا ديناً) كيهودى ونصرانى (أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح) لتسكاتها حال الجنابة (ويقص فى هذه) المسئلة (إمام بطلب وارث) ولا يفوضه إلى الوارث حذراً من تسليط الكافر على المسلم (ويقتل مرتد بغير حربى) لمامر وتعبيرى هنا بذلك وفيما مر بكافر وذى أمان أعم من تعبيره هنا بذى ومرتد وثم بذى (ولا) يقتل (حربى) ولو مبعوضاً لعدم المكافأة

(ولا مبعض بمثله وان فاقه حرية) كأن كان نصفه حر اور ربع القاتل حرا ، إذ لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية
وبجزء الرق جزء الرق لأن الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعة فيلزم قتل جزء حر بجزء رقي وهو ممتنع
(ويقتل رقيق) ولومدبرا ومكاتب وأم ولد (رقيق وان عتق القاتل) ولو قبل موت الجريح لتكافئهما
بتشار كهما في الملوكة حال الجنانية (لامكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كالا يقتل الحر برقيقه وهذا من
زيادتي فان كان رقيقه أصله فالأصح في الروضة تبعالنسخ أصلها السقيمة أنه لا يقتل به والأقوى في نسخه
العمدة والشرح الصغير أنه يقتل به وقديود الأول بما يأتي من أن الفضيلة لا تجبر النقص (ولا قود بين
رقيق مسلم وحر كافر) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن السلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا تجبر
فضيلة كل منهما نقيصته وتعبيري بما ذكر أعظم من تعبيره بعبد ودمي (ويقتل) فرع (بأصله) كغيره (لا) أصل
(بفرعه) لحبر: لا يقاد للابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبنيت كالأب والأم كالأب وكذا الأجداد
والجدات وان علوا من قبل الأب أو الأم والمعنى فيه أن الوالد كان سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا في
عدمه وهى يقتل بولده المنى بلعان وجهان في نسخ الروضة العمدة وأصلها عن المتولى قال الأذرعى والأشبه أنه
يقتل به مادام مصرا على النفي . قلت وهو مقتضى كلام المتولى في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة
السقيمة ما يقتضى تصحيح أنه لا يقتل به فاعتبرها الزركشى وغيره فعزوا تصحيحه الى نقل الشيخين له عن
المتولى (ولا) أصل (له) أى لأجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجة نفسه وله منها ولد لانه اذا
لم يقتل بجنايته على فرعه فلأن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى (ولو تداعيا مجهولا وقتله أحدها
فان ألحق به فلا قود) عليه المامر والإفعلية القود إن ألحق بالآخر أو بالثالث وان اقتضت عبارة الأصل عدمه
في الثالث فان ألحق بهما أو لم يلحق بأحد فلا قود حالا لأن أحدهما أبوه وقد اشبه الأمر (ولو قتل أحد)
أخوين (شقيقين حائزين الأب والآخر الأم معا وكذا) إن قتلا (مرتبوا لزوجية) بين الأب والأم والمعية
والترتيب بزهور الروح (فلسكل) منهما (قود) على الآخر لانه قتل مورثه (وقدم في معية) محققة أو محتملة
(بقرعة) في (غيرها بسبق) للقتل وهذه من زيادتي نعم إن علم سبق دون عين السابق احتمل أن يفرع
وأن يتوقف الى البيان وكلامهم قديقتضى الثاني (فان اقتص أحدهما ولو مبادرا) أى بغير قرعة أو سبق
(فلوارث الآخر قتله) بناء على أن القاتل بحق لا يرث (أو) كان ثم (زوجية) بين الأب والأم (فلأول) فقط
القود لانه إذا سبق قتل الأب لم يرث منه قتله ويرثه أخوه والأم واذا قتل الآخر الأم ورثها الأول فتنتقل اليه
حصتها من القود ويسقط باقية ويستحق القود على أخيه ولو سبق قتل الأم سقط القود عن قاتلها واستحق
قتل أخيه والتفديد بالشقيقين وبالخائزين من زيادتي (ويقتل شريك من امتنع قوده لمعنى فيه) لوجود
مقتضى القتل وان كان شريكا لذكر فيقتص من شريك قاتل نفسه بأن جرح شخص نفسه وجرحه غيره
فمات منهما ومن شريك حربى في قتل مسلم وشريك أب في قتل الولد وشريك دافع صائل وقاطع قودا أو
جدا وعبد يشارك حر فى قتل عبد ودمى يشارك مسلم فى قتل دمي وحري يشارك حر فى قتل حر عبد افتق بأن جرحه
للشارك بعد عتقه فمات بسرايتهما وخروج بقولى لمعنى فيه شريك مخطيء أو شبه عمد فلا يقتص منه وان
حصل الزهوى بما يجب فيه القود وما لا يجب والفرق أن كلا من الخطأ وشبه العمدة في الفعل أورث في
فضل الشريك فيه شبهة في القود ولا شبهة في العمد (لا قاتل غيره) بجرحين عمد وغيره) من خطأ وشبه عمد
(أو) بجرحين (مضمون وغيره) كمن جرح حريا أو مرتدًا ثم أسلم وبجرحه ثانيا فمات بهما فلا قود عليه
تقليلا لسقط القود وتعبيري بما ذكر أعظم مما ذكره (ولو داوى جرحه بمذنب) أى قاتل سريعا (فقاتل نفسه أو
بملا يقتل غالبا أو) بما يقتل غالبا (جهل حاله فشبه عمد) فلا قود على جرحه في الثلاث وإما عليه ضمان جرحه
والتصریح بالثانية من زيادتي (فان علمه) أى علم حاله (و) جرحه (شريك جارح نفسه) فعليه القود

ولا مبعض بمثله وان
فاقه حرية ويقتل رقيق
رقيق وان عتق القاتل
لامكاتب برقيقه ولا
قود بين رقيق مسلم
وحر كافر ويقتل بأصله
لا بفرعه ولا له ولو
تداعيا مجهولا وقتله
أحدها فان ألحق به
فلا قود ولو قتل أحد
شقيقين حائزين الأب
والآخر الأم معا وكذلك
مرتبوا لزوجية فللكل
قود وقدم في معية
بقرعة وغيرها بسبق
فان اقتص أحدهما ولو
مبادرا فلوارث الآخر
قتله أو زوجية فلأول
ويقتل شريك من
امتنع قوده لمعنى فيه
لا قاتل غيره بجرحين
عمد وغيره أو مضمون
وغيره ولو داوى جرحه
بمذنب فقاتل نفسه أو
بملا يقتل غالبا أو جهل
حاله فشبه عمد فان علمه
فشريك جارح نفسه

(ويقتل جمع بواحد) كأن القوه من عال أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة وان تفاوتت عددا أو فحشا للاروى الشافعي وغيره أن عمر قتل فراحسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا ولم ينكر عليه فصار إجماعا. والغيلة أن يمدح ويقتل بموضع لا يراه فيه أحد (ولو لى عفوعن بعضهم بمحضته من الدية باعتبار عددهم) في جراح ونحوه بقرينة ما يأتي وعن جميعهم بالدية فنوزع على عددهم قتل الواحد من العشرة عشرها وان تفاوتت جراحاتهم عددا أو فحشا (ولو ضربوه بسياط) أو عصا خفيفة قتلوه (وضرب كل) منهم (لا يقتل قتلوا إن تواطوا) أي توافقوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقا (قالية) تجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصده الإهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط ، أما إذا كان ضرب كل منهم يقتل مطلقا وإذا الأمر إلى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقولى وإلا إلى آخره من زيادتي (ومن قتل جمعا مرتبا قتل بأولهم أو معا) بأن ماتوا في وقت واحد أو جهل أمر للدية والترتيب فالمراد الدية المحققة والمحتملة (بقبرة) بينهم فمن خرجت قبرته قتل به (وللباقين الديات) لانها جنابات لو كانت خطأ لم تتداخل فقد التعمد أولى (فلوقته) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الأول في الأولى وغير من خرجت قبرته في الثانية فتعبرى بذلك أهم من قوله فلوقته غير الأول (عصى ووقع قودا) لان حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم وتعبرى بذلك أولى من قوله وللأول دية وهل المراد بالدية القتل أو القاتل حكى التولى فيه وجهين نظهر فائدتهما في اختلاف قدير الدين قتل الثاني منهما لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة أو جرح خمسون بغير أو في عكسه مائة والأقرب الوجه الأول كذاك عليه كلامهم في باب العفوعن القود ولو قتله أولياء القتل جميعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم إلى ما يقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية .

(فصل) في تمييز حال الجرح الحرة أو عصمة أو إهدار أو بقدر الضمون به . لو (جرح عبده أو حريا أو مرتدا فقتل) العبد (وعصم) الحربى بإيمان أو أمان أو المرتد بإيمان (فمات) بالجرح (فهدر) أى لاشئ فيه اعتبار إجماع الجنابة نعم عليه في قتل عبده كفارة كما سيأتى (ولو رماه) أى العبد أو الحربى أو المرتد بسهم (فقتل) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فدية خطأ) تجب باعتبار إجماع الإصابة لانها حالة اتصال الجنابة والرعى كالمقدمة التي يتوصل بها إلى الجنابة فلم أنه لا قود بذلك لعدم الكفاة أول أجزاء الجنابة وتعبرى بذلك أهم ما عبر به (ولو ارتد جرح ومات) سراية (ففسه هدر) أى لاشئ فيها لانه لو قتله حينئذ مباشرة لم يزمه شئ فالسراية أولى (ولو ارتد) لولا الردة ولو معتقا (قود الجرح إن أوجبه) أى الجرح القود كوضحة وقطع يد عمدا ظملا اعتبار إجماع الجنابة وكما لو لم يرس وانما كان القود للوارث لالامام لانه للقتل وهو له لالامام (والا) أى وان لم يوجب الجرح القود (ف) الواجب (الأقل من أرشه ودية) للنفس لانه للثيقن فلو كان الجرح قطع بدوجب نصف الدية أو يديه ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فيثا) لا يأخذ الوارث منه شيئا وتعبرى بوارث أولى من تعبيره بقرية السلم وقولى فيثا من زيادتي (فان أسلم) للتردد (فمات سراية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت حال العصمة فلا قود وان قصرت الردة لتدخل حالة الإهدار (كما لو جرح مسلم ذميا فأسلم أو حر عبدا) لغريم (فقتل ومات سراية) فانه يجب فدية كاملة لان الاعتبار في قدر الدية بحال استمرار الجنابة لا قود لانه لم يقصد بالجنابة من يكافئه (وديته) في الثانية (للسيد) ساوت قيمته أو نقصت عنها لانه استحقت بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يعين حقه فيها بل للجاني العدول لقيمته وان كانت الدية موجودة فاذا أسلم الدرامم أجز السيد على قبولها وان لم يكن له أن يطالبه إلا بالدية (فان زادت) أى الدية (على قيمته فالزيادة لورثته) لانها وجبت بسبب الحرية هذا كله إذا لم يكن لجرحه أرض مقدر والا

ويقتل جمع بواحد
ولو لى عفوعن بعضهم
بمحضته من الدية باعتبار
عددهم ولو ضربوه
بسياط وضرب كل
لا يقتل قتلوا إن تواطوا
والا قالية باعتبار
الضربات ومن قتل جمعا
مرتبا قتل بأولهم أو معا
بقبرة وللباقين الديات
فلوقته غير من ذكر
عصى ووقع قودا
وللباقين الديات .

(فصل) في جرح عبده
أو حريا أو مرتدا فقتل
وعصم مات فهدر ولو
رماه فقتل وعصم فدية
خطأ ولو ارتد جرح
ومات نفسه هدر
ولو ارتد قود الجرح ان
أوجبه والا فالأقل من
أرشه ودية فيثا فان أسلم
فمات سراية فدية كما
لو جرح مسلم ذميا فأسلم
أو حر عبدا فقتل
ومات سراية وديته
للسيد فان زادت على
قيمته فالزيادة لورثته

ولو قطع يد عبد فقتق

ثم مات سرية فللسيد الأقل من الدية والأرش. (تصل) كالنفس فيما مر غيرها فيقطع جمع ييد تحملوا عليها فأبانوها ، والشجاج حارصة تشق الجلد ودامية تدميه وباضعة تقطع اللحم ومتلاحمة تعوض فيه وممحاق تصل جلدة العظم وموضحة تصله وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامعة تخرقها ولاقود إلا في موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض نحو مارن وان لم بين وفي قطع من مفصل حتى في أصل فخذ ومنكب إن أمكن بلا إجابة وفي فقي عين وقطع أذن وجفن ومازان وشفة ولسان وذكر وأثنين وألئين وشفرين لافي كسر عظم إلا سنا وأمكن وله قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضده وأبانه قطع من الرفق أو الكوع وله حكومة الباقي ولو أوضح وهشم أو نقل أوضح وأخذ أرش الباقي

فالسيد الأقل من أرشه والدية كاعلم ذلك من قولي (ولو قطع) الحر (يد عبد فقتق ثم مات سرية فللسيد الأقل من الدية والأرش) أي أرش اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع وهو نصف قيمته لا الأقل من الدية وقيمتها لأن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد .

[تأخذ] كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وإن كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء وفي القود الكفاة من الفعل إلى الانتهاء .

(تصل) قيم يدير في قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي (كالنفس فيما مر) مما يعتبر لوجوب القود ومن أنه يقاد من جمع بواحد وغير ذلك (غيرها) من طرف وغيره فتعيرى بذلك أعم مما عبر به (فيقطع) بالشرط السابقة (جمع) أي أيديهم (ييد تحملوا عليها) دفعة بمحمد (فأبانوها) فإن لم يتحملوا أبان غير فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديدتان فلا قود على واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بحايته وبحث الشيخان بلوغ مجموع الحكومتين دية اليد (والشجاج) في الرأس والوجه بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح فيها أما في غيرها فيسمى جرحا لاشجة عشر (حارصة) بمحملات وهي ما (تشق الجلد) قليلا نحو الحدش وتسمى الحارصة والحريصة والقاشرة (ودامية) بتخفيف الياء (تدميه) بضم التاء أي تشق بلا سيلان دم والانسى دامعة بعين مهملة وهذا الاعتبار تكون الشجاج إحدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القمع (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحمة تعوض فيه) أي في اللحم (وممحاق) بكسر السين (تصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به أيضا وكذا كل جلدة رقيقة (وموضحة تصله) أي تصل العظم بعد خرق الجلدة (وهاشمة تهشمه) أي العظم وإن لم توضحه (ومنقلة) بكسر القاف الشددة أفضح من فتحها (تنقله) من محل إلى آخر وإن لم توضحه وتهشمه (ومأمومة) وتسمى أمة (تصل خريطة الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامعة) بعين معجمة (تخرقها) أي خريطة الدماغ وتصل إليه وهي مذففة عند بعضهم (ولاقود) في الشجاج (إلا في موضحة ولو) كانت (في باقي البدن) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (ويجب) القود (في قطع بعض نحو مارن) كأذن وشفة ولسان وحشفة (وان لم بين) لذلك ويقدر المقطوع بالجزئية كالثلاث والرابع بالباضاحة والمارن ملان من الأنف وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (وفي قطع من مفصل) ضلع الجهم وكسر الصاد لا يضابطه (حتى في أصل فخذ) وهو ما فوق الورك (ومنكب) وهو مجموع ما بين العضد والكتف (إن أمكن) القود فيها (بلا إجابة) بخلاف ما إذا لم يمكن إلا بإجابة لأن الجوائف لا تنضبط (و) يجب (في فقي عين) أي تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان) وذكر (وأثنين) أي يضمنين بقطع جلدتهما (وألئين) بفتح الهمزة أي اللحمان التاتان بين الظهر والفخذ (وشفرين) بضم الشين حرفا الفرج لأن لها نهايات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم الوثوق بالمائلة فيه (الأسنا وأمكن) بأن تنشر عنشار بقول أهل الجيرة ففي كسرها القود على النص وجزم به الماوردى وغيره والاستثناء من زيادتي (وله) أي المحي عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليحصل به استيفاء بعض حقه (فلو كسر عضده وأبانه) أي الكسور من اليد (قطع من الرفق أو) من (الكوع) ويسمى الكعاع لعجزه عن محل الحياية فيها ومساحتها ببعض حقه في الثانية (وله حكومة الباقي) وهو المقطوع من العضد في الأولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ عوضا عنه (ولو أوضح وهشم أو نقل أوضح) المحي عليه لإمكان القود في الموضحة (وأخذ أرش الباقي) أي الهاشمة وللنقلة وهو خمسة أبعرة للهاشمة وعشرة للمنقلة لتعذر القود في المهشم والتنقل المشتمل على المهشم غالبا ولو أوضح وأم أوضح وأخذ ما بين المرصعة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيرا وثلاث لان في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي

ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئا من أصابه فان قطع عزر ولا غرم وله قطع الكف ويجب بابطال بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام) لان لها عمل مضبوطة ولأهل الخيرة طرق في إبطالها وذكر الكلام من زيادتي (فلو أوضحه أولطمه لطمه تنذهب ضو أمثا لذهب) ضوؤه (فعل به كفعله فان ذهب) فذلك (والأذهبه بأخف ممكن كتقريب حديدة سخمة) من حدقته أو وضع كافر فيها ومحل ذلك أن يقول أهل الخيرة يمكن إذهاب الضوء مع بقاء الحدقة والأفلا الواجب الأرش ومحل في اللطمة فيا اذا ذهب بها من المحنى عليه ضوء إحدى العينين أن لا ينذهب بها من الجاني ضوء عينيه أو إحداهما مخالفة للمعنى عليها أو مبهمة والأفلا يلطم حذرا من إذهاب ضوء عينيه أو مخالفة للمعنى عليها بل ينذهبه بالمعالجة فان تعذرت فالأرش (ولو قطع أصبعا فتأ كل غيرها) من قية الأصابع (فلا قود في التأكل) وفارق إذهاب البصر ونحوه من المعاني بأن ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوه من الأجسام فيقصد بمحل البصر مثله نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلا غيرها فلو اقتصر في الأصبع فسرى لغيرها لم تقم السراية قصاصا بل تجب على الجاني للأصابع الأربعة أربعة أخماس الدية .

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) مع ما يأتي

(لا تؤخذ) هو لشموله أعم من قوله لا تقطع (يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما) أي يمين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أعملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الأضغ (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (بوجود) فلو قلع سنا ليس له مثلها فلا قود وإن نبت له مثلها بعد (ولا زائد زائد أو أصلى دونه) كأن يكون لزائد الجاني ثلاثة مفاصل ولزائد المحنى عليه أو أصلية مفصلان (أو) زائدا أو أصلى (بمحل آخر) كزائد محب خنصر زائد محب إبهام أو بنصر أصلى ولا يدمستوية الأصابع والكف يبدأ قصر من أختها وذلك لا تنفاه للمساواة فيما ذكر القود ولو تراصبا بأخذ ذلك لم يقع قودا ويؤخذ زائد زائد وبأصلى ليسادونه إن اتخذ محلا وقولي ولا حادث إلى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد بمحل آخر من زيادتي (ولا يضر) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبر وصغر وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلى أو زائد كافي النفس لان المائثة في ذلك لا تكاد تنفق (والعبرة في) قود (موضحة بمساحة) فيقاس مثلها طولاً وعرضا من رأس الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حمرة ويوضح بنحو موسى وإنما لم يعتبر ذلك بالجزئية لان الرأسين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لان القود وجب فيها بالمائثة بالجملة فلو اعتبرناها بالمساحة أدى إلى أخذ عضو بعض آخر وهو محتج (ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجلد) في قودها ولو كان برأس الشاج شعر دون الشجوج ففي الروضة وأصلها عن نص الأم أنه لا قود لما فيه من إتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى للماوردي وحمل ابن الرفة الاول على فساد منبت الشجوج والثاني على ما لو حلق قال الأذرعى وقضية نص الأم أن الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قاله والتوجيه يشعر بأنها لا يجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأسا ورأسه) أي الشاج (أصغرا استوعب) إيضا (ويؤخذ قسط) للباقي (من) أرش الموضحة) لو ورجع على جميعها فان كان الباقي قدر الثلث فلتتم به ثلث أرشها فلا يكمل الإيضاح من غير الرأس كالوجه والقفا لانه غير محل الجناية (أو) ورأسه (أ) كبر أخذ منه (قدر حقه) فقط لحصول المائثة (والخيرة في محله للجاني) لان جميع رأسه محل الجناية وقيل للمعنى عليه وصوبه الأذرعى وغيره قالوا

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه)

لا تؤخذ يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما ولا أعملة بأخرى ولا حادث بوجود ولا زائد زائد أو أصلى دونه أو بمحل آخر ولا يضر تفاوت كبر وصغر وطول وقوة والعبرة في موضحة بمساحة ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجلد ولو أوضح رأسا ورأسه أصغرا استوعب ويؤخذ قسط من أرش للموضحة أو أكبر أخذ قدر حقه والخيرة في محله للجاني

وهو الذي أورده العراقيون (أو) أوضح (ناصية وناصيته أصغر كل) عليها (من) باقي (رأسه) من أي محل كان لأن الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولو زاد) القمص (في موضحته) على حقه (عمدا لزمه قوده) أي الزائد لسكن إنما يتص منه بعد اندمال موضحته (فإن وجب مال) بأن حصل بشبه عمد أو خطأ بغير اضطراب الجاني أو عفا بمال (فأرش كامل) يجب لخالفه حكمه حكم الأصل فإن كان الخطأ باضطراب الجاني فهدر فلو قال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر في المصدق منهما وجهان قال البلقيني الأرجح عندي تصديق المقتص منه وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (ولو أوضحه جمع) بأن تحاملوا على آلة وجروها معا (أوضح من كل) منهم (مثلها) أي مثل موضحته لاقسطه منها فقط إذ ما من جزء إلا وكل منهم جان عليه فأشبهه ما إذا اشتركوا في قطع عضو فلو آل الأمر للذية وجب على كل واحد قسطه كما قطع به البغوي والماوردي لادية موضحة كاملة خلافاً لارجحه الإمام ووقع في الروضة عز والأول للإمام والثاني للبغوي وهو خلاف ما في الرافعي وغيره (ويؤخذ) عضو (أشمل) من ذكر أو يبدأ وغيرهما (بأشمل مثله أو دونه) شلاواهما من زيادتي (وبصحيح) هذا (إن أمن) من المأخوذ (نزف دم) بقول أهل الخبرة لأنه مثل حقه أو دونه بخلاف ما إذا لم يؤمن من ذلك بأن لم تنهد أفواه العروق بالجسم فلا يؤخذ به وإن رضى الجاني حذر أمن استبقاء النفس بالطرف (ويقع به) أي بالأشمل إذا أخذ بأشمل دونه أو بصحيح فلا أرش للشلل لاستوائهما في الجرم وإن اختلفا في الصفة لأنها لا تقابل بمال (لا عكسهما) أي لا يؤخذ بأشمل بأشمل فوجهه ولا بصحيح بأشمل (في غير أنف وأذن وسراية) كيدور جل وجفن (وإن رضى الجاني) رعاية للمائة كالاقتل حر بعد وإن رضى وخرج زيادتي في غير أنف وأذن وسراية الأشمل من ذلك وما لو سري قطع الأشمل للنفس فيؤخذ به ذلك لبقاء النعمة من جمع الریح والصوت في الأولين وكافي الموت بخاتمة في الثالث (فلو فعل) أي أخذ ذلك بما ذكر بقيد ذاته بقولي (بلا إذن) من الجاني (فعلية دية) ولو حكومة الأشمل فلا يقع ما فضل قوداً لأنه غير مستحق (فلو سري) عليه (قود النفس) لتفويتها ظاهراً أما إذا أخذه بإذن الجاني فلا قود في النفس ولادية في الطرف إن أطلق الإذن ويجعل مستوفياً لحقه فإن قال خذنه قوداً فعمل قبيل لا شيء عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دية وله حكومة وقطع به البغوي كذا في الروضة كأصلها هنا (والشلال بطلان العمل) إن لم يزل الحس والحركة وهو شامل للشلال الذكر وغيره بخلاف قول الأصل والأشمل متبعض لا ينسبط أو عكسه فإنه وإن لزمه الأول لكنه قاصر على الذكر (ولا أثر لانتشار الذكر وعدمه) فيؤخذ ذكره على بند كخصي وعين إذا خلل في العضو وتعدر الانتشار لضعف في القاب أو الدماغ (ويؤخذ سليم بأعسم وأعرج) لذلك والعسم بمهملتين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد فله في الروضة كأصلها وقال ابن الصياغ هو ميل وأعو حاج في الرسغ وقال الشيخ أبو حامد الأعسم الأعسر وهو من بطشه بينساره أكثر (و) يؤخذ طرف (فأخذ أظفار سليمها) لأنه دونه (لا عكسه) أي لا يؤخذ طرف سليم أظفارها لأنها فوقه (ولا أثر لتغيرها) أي الأظفار بنحو سواد أو خضرة وعليهما اقتصر الأصل فيؤخذ بطرفها الطرف السليم أظفاره منه لأن ذلك علة ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في وجوب القود (و) يؤخذ (أنف شام بأخشم) أي غير شام كعكسه المفهوم بالأولى ولأن الشم ليس في جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) كعكسه المفهوم بالأولى ولأن السمع لا يحل جرم الأذن (لا عين صحيحة بعمية) ولو وقع قيام صورتهما (واللسان ناطق بأخرس) لأن كلامهما أكثر من حقه ولأن البصر والنطق في العين واللسان بخلاف السمع والشم كالم (وفي قلع سن) لم يبطل نفعها ولم يكن بها نقص ينقص به أرشها (قود) وإن نبتت من مشغور أقوله تعالى: والسن بالسن. وعودها نعمة جديدة وفي القود بكسر هاء تفصيل تقدم والأصل أطلق أنه لا قود فيه (ولو قاع) شخص ولو غير مشغور (سن غير مشغور) ولو بالنا وهو الذي

أو ناصية وناصيته أصغر
كل من رأسه ولو زاد
في موضحة عمدا لزمه
قوده فإن وجب مال
فأرش كامل ولو أوضحه
جمع أوضح من كل
مثلاً ويؤخذ أشمل
بأشمل مثله أو دونه
وبصحيح إن أمن نزف
دم ويقع به لا عكسها في
غير أنف وأذن وسراية
وإن رضى الجاني
فلو فعل بلا إذن فعله
ديته فلو سري قود
النفس والشلال بطلان
العمل ولا أثر لانتشار
الذكر وعدمه ويؤخذ
سليم بأعسم وأعرج
وفأخذ أظفار سليمها
لا عكسه ولا أثر لتغيرها
وأنف شام بأخشم
وأذن سميع بأصم لا عين
صحيحة بعمية ولا
لسان ناطق بأخرس
وفي قلع سن قود ولو
قلع سن غير مشغور

انتظر فإن بان فساد
 نيتها وجب قود ولا
 يقتضى له في صفوه
 ولو نقصت يده أصبعا
 ققطع كاملة قطع وعليه
 أرش أصبع أو بالعكس
 للقطع طوع مع حكومة
 فمن الكفدية أصابعه
 أو لقطعها وحكومة
 مناتها ولو قطع كفا
 بلا أصابع فلا قود إلا أن
 تكون كفه مثلها ولو
 شلت أصبعاه ققطع
 كاملة لقط الثلاث
 وأخذ دية أصبعين
 أو قطع يده وقنع بها .
 (فصل) قد خصنا
 وزعم موته أو قطع يديه
 ورجليه فمات وزعم سراية
 والولى اندمالا
 تمكنا أو سببا عينه
 وأسكن اندمال حلف
 الولي كالأو قطع يده
 فمات وزعم سببا
 والولى سراية ولو أزال
 طرفا ظاهرا وزعم
 قصه حلقه حلف أو
 أوضح موضعين ورفع
 الحاجز وزعمه قبل
 اندماله حلف إن قصر
 زعمت وإلا حلف
 الجريح وثبت أرشان .
 (فصل) القود للورثة
 ويحس جان إلى كمال
 صبيهم ومجلونهم
 وحضور قائمهم

لم تسقط أسنانه الواضحة التي من شأنها السقوط (انتظر) حاله فلا قود ولا دية في الحال لأنها تعود غالبا
 (فإن بان فساد منبتها) بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها (وجب قود ولا يقتضى
 له في صفوه) بل يؤخر حتى يصلح فإن مات قبل بلوغه اقتضى وارثه في الحال أو أخذ الأرض وإذا اقتضى من
 غير مشغور للموت فسد منبت سنة فإن لم تمس الجناني فذلك والإلا قلعت ثانيا ولو قطع بالغ لم يشتر من بالغ
 مشغور خير المجنى عليه بين الأرض والقود كما نقله الشيخان عن ابن كعب وحزم به في الأنوار وهو معلوم
 من صدر كلامي فتواقتضت وعادت سن الجناني لم تعلق ثانيا وفارقت ما قبلها بأن المجنى عليه قد رضى بدون حقه
 فلا عود له لو تم اقتضى ليفسد منبت الجناني كما أفسد منبته وقد تبين عدم فسادها فكان له العود (ولو نقصت
 يده أصبعا ققطع) يدا (كاملة قطع وعليه أرش أصبع) لأنه قطعها لم يستوف قودها ولله القطوع أن يأخذ
 دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل ناقصة (فلم يقطع مع حكومة خمس الكف دية أصابعه)
 الأربع (أو لقطعها وحكومة مناتها) ولا حكومة في الحال الأول لأنها من جنس الدية فلا يعد دخولها
 فيها بخلاف القود فإنه ليس من جنسها وإنما وجبت حكومة خمس الكف لأنه لم يستوف في مقابلته شيء
 يتحمل اندراج فيه (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قود) عليه (إلا أن تكون كفه مثلها) فعليه قود للمائة
 ولو عكس بأن قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه وأخذت دية الأصابع كما علم مما مر فبالو قطع ناقص اليد
 أصبعا يدا كاملة (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعا ققطع كاملة لقط) الأصابع (الثلاث) السليمة (وأخذ)
 مع حكومة مناتها المعلومة بمجرم (دية أصبعين) وهو ظاهر (أو قطع يده وقنع بها) لا تلوعم الشال جميع
 اليد وقطع قنع بها ففي شلل البعض أولى .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجانى لو (قد) مثلا (شخصا وزعم موته) والولى حياته (أو قطع
 يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولى اندمالا تمكنا أو سببيا) آخر الموت بقيد زده يقولى (عينه) أو لم يعينه
 (وأمكن اندمال حلف الولي) لأن الأصل بقاء الحياة في الأولى وعدم السراية في الثانية فيجب فيها ديتان
 وفي الأولى دية لا قود لأن يسقط بالشبهة وخرج بالممكن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فيصدق الجناني
 في قوله بلا يعين (كالو قطع يده فمات وزعم سببيا) للموت غير القطع ولم يمكن الاندمال (ولو لى سراية)
 فإنه الذى يحلف سواء أعين الجناني السبب أم أبهه لأن الأصل عدم وجود سبب آخر . واستشكل ذلك
 بالصورة السابقة مع أن الأصل فيها أيضا عدم وجود سبب آخر . وأجيب بأنه إنما صدق الولي ثم مع
 ما ذكر لأن الجناني قد اشتغلت ذمته بظاهر ابديتين ولم يتحقق وجود السقوط لإحداها وهو السراية بإمكان
 الإحالة على السبب الذى ادعاه الولي فدعواه قد اعتضدت بالأصل وهو شغل ذمة الجناني (ولو أزال طرفا
 ظاهرا) كيدولسان (وزعم قصه حلقه) كشلل أو فقد أصبع (حلف) بخلاف ما لو أزال طرفا باطنا كذكر
 وأشيين أو ظاهرا وزعم حدوث قصه فلا يحلف بل يحلف المجنى عليه والفرق عسرا إقامة البيئة في الباطن
 دون الظاهر والأصل عدم حدوث قصه والمراد بالبطن ما يعتاد متره مروءة وبالظاهر غيره (أو أوضح
 موضعين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) أى الإيضاح ليقصر على أرش واحد (حلف
 إن قصر زمن) بين الإيضاح والرفع لأن الظاهر معه وذكر التحليف فيها عدم مسألة القيد من زيادته (وإلا)
 بأن طال الزمن (حلف الجريح) أنه بعد الاندمال (وثبت) له (أرشان) لثلاثة باعتبار الموضعين ورفع
 الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه وذلك لأن حلفه دافع للنقص عن أرشين فلا يوجب زيادة .

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه . (القود) يثبت (للورثة) العصبه وذوى القروض بحسب إرثهم
 المال سواء كان الأثر بسبب أم بسبب كالأزواجين والعتق (ويحس جان) هو أعم من قوله القاتل ضبطا
 لحق المستحق (إلى كمال صبيهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقه (وحضور قائمهم) أو إذنه لأن القود للعتقني
 ولا

ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولي أو حاكم أو بقيتهم فان كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة
جاز لولي المجنون غير الوصي العفو على الدية دون ولي الصبي لأن له غاية تنتظر بخلاف المجنون وعلم بقولي
ويحبس أنه لا يخلو بكفيل لأنه قد يهرب فيفوت الحق (ولا يستوفيه) أي القود (إلا واحد) منهم أو من
غيرهم فليس لهم أن يجتمعوا على استيفائه لأن فيه تعديا للمقتص منه ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا كان
القود بنحو إغراق وبه صرح البلقيني وإنما يستوفيه الواحد (بتراض) منهم أو من باقيهم (أو قرعة)
بينهم إذا المتراضوا بل قال كل أنا أستوفيه بقيد زدته بقولي (مع إذن) من الباقيين في الاستيفاء بعدها
فمن خرجت قرعته تولاه بأذن الباقيين (ولا يدخلها) أي القرعة (عاجز) عن الاستيفاء كشيخ وامرأة
وهذا ما صححه الأكثرون كما في أصل الروضة وصححه في الشرح الصغير ونص عليه في الأم وصحح
الأصل أنه يدخلها العاجز ويستنب (فلو بدر أحدهم قتلته بعد عفو) منه أو من غيره (لزمه قود)
وإن لم يعلم بالعفو إذ لاحق له في القتل (أقبله فلا) قود عليه لأن له حقا في قتله (وللبقية) في السلتين (قسط
دية من تركه جان) لأن اللبادة فما وراء حقه كأجنبي ولوارث الجاني على المبادر قسط ما زاد على قدر
حقه من الدية (ولا يستوفى) المستحق قودا في نفس أو غيرها (الإبادن إمام) ولو نائبه لخطره واحتياجه
إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه وقد لا يعتبر الإذن كما في السيد والقائل في الحراة والمستحق
الضطر أو الضرد بحيث لا يرى كما بحثه ابن عبد السلام (فان استقل به المستحق عزرا) لافتياته على الإمام
واعتدبه (ويأذن) الإمام (لأهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس) لا غيرها من طرف ومعنى أما غير
الأهل كالشيخ والزمن والمرأة فلا يأذن له في الاستيفاء ويأذن له في الاستنابة وإنما يأذن له في غير
النفس لأنه لا يؤمن من أن يزيد في الإيلام بترديد الآلة فيسرى (فان أذن له في ضرب رقبة فأصاب
غيرها عمدا) بقوله (عززه) لتعديه (ولم يعزله) لأهليته وإن تعدى بفعله (أو أخطأ ممكنا) كأن ضرب
كفنه أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشعر بعجزه (لا) إن كان (ماهرا) فلا يعزله وهذا من
زيادتي (ولم يعزله) بقيد زدته بقولي (ان خلف) أنه أخطأ لعدم تعديه وخرج ممكنا لو ادعى خطأ
غير ممكن كأن أصاب رجله أو وسطه فانه كالعمد فيما من (وأجرة جلاد) بقيد زدته بقولي (لم يرزق من)
مال (للمصالح على جان) موسر لأنها مؤنة حتى لزمه أداءه والجلاد هو المنسوب لاستيفاء الحد والقود ووصف
بأغلب أوصافه (وله) أي للمستحق (قود فورا) إن أمكن لأن موجب القود الإلتلاف فعجل كقيم
الثلقات (وفي حرم) وان التجأ إليه كقتل الحية والعقرب (و) في (حر وبردومرض) بخلاف نحو قطع
السرقة مما هو من حقوق الله تعالى لبناء حق الأدمى على الضائقة وحق الله على السامحة (لا) في (مسجد)
ولو في غير حرم بل يخرج منه ويقتص منه هيبته وكذا لو التجأ إلى ملك شخص أو مقبرة أو ذكر حكم
المسجد من زيادتي (وتجلبن ذات حمل ولو تصدقها) فيه (في قود) في نفس أو غيرها (حتى ترضعه اللبأ
ويستغنى عنها) بامرأة أخرى أو هيمة يحل لبنها أو قطعه بشرطه ومحل تصديقها إذا أمكن ذلك وإلا
كأن كانت آيسة فلا تصدق (ومن قتل بشيء) من محدد أو غيره كعرق وحرقيق (قتل به) رعاية للمثالة
(أو بسيف) لأنه أسهل وأسرع وترجيح الأصل تمين السيف فما لوقته بنحو جافة أو كسر عضد سبق قلم
إذ التخير هو المنقول عن النص والجمهور ووصوه جماعة نعم لو قال أفعال به كفعله فان لم يمت لم أمته بل أعفو
عنه لم يمكن لما فيه من التعذيب (الا) ان قتل (بنحو سحر) مما يحرم فعله كواط وإيجار حمرا أو بول (ة) لا
يقتل به وإن كانت الماثلة به بل (بسيف) فقط نعم يقتل بمسحوم ان قتل به كفعله المستثنى منه وتعميري
بنحو سحر أعم من تعبيره بالسحر والحجر والواط (ولو فعل به كفعله من نحو إجابة) كنجوى وكسر
عضد (فلم يمت قتل بسيف) لما مر ولا يزد في الفعل المذكور حتى يموت وقيل يزد فيه ويرجحه

ولا يستوفيه إلا واحد
بتراض أو بقرعة
مع إذن ولا يدخلها عاجز
فلو بدر أحدهم قتلته
بعد عفو لزمه قود أو
قبله فلا وللبقية قسط
دية من تركه جان ولا
يستوفى إلا بإذن إمام
فان استقل عزروا يأذن
لأهل في نفس فان أذن
له في ضرب رقبة فأصاب
غيرها عمدا عززه ولم
يعزله أو أخطأ ممكنا عزله
لامهرا ولم يعزله إن
حلف وأجرة جلاد لم
يرزق من المصالح على
جان وله قود فورا وفي
حرم وحرور ومرض
لا مسجد وتجلبن ذات
حمل ولو تصدقها في
قود حتى ترضعه اللبأ
ويستغنى عنها ومن
قتل بشيء قتل به أو
بسيف إلا بنحو سحر
فبسيف ولو فعل به
كفعله من نحو إجابة
فلم يمت قتل بسيف

الأصل في التجويع (ولو قطع فسرى) القلع إلى النفس (حز الولى) رقبته تسيل عليه (أو قطع) للمائلة (ثم حز) للسراية (أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل للمائلة (ولو اقتص مقطوع يد ماتت سراية وتساوي ادية حز الولى) رقبه القاطع (أو عفا) عن حزها (بنصف دية) واليد المستوفة مقابلة بالنصف (ولو كان للقطوع يدين وعفا) الولى عن الحز (فلاشئ) له لأنه استوفى ما يقابل الدية وخرج زيادى وتساوى دية ملولم يتساوى فيها كأن نقصت دية القاطع كامرأة قطعت يد رجل فاقصت ثم ماتت سراية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يدامرأة ربع دية رجل صححه في الروضة وأصلها في باب العفو (ولو مات جان) سراية (بقوديد) مثلا (فهدر) لأنه قطع بحق (وإن ماتا) أى الجاني بالقود والحفي عليه بالجناية (سراية معاً أو سبق الحفي عليه) الجاني موتاً (قصد اقتص) بالقطع والسراية في مقابلتهما (وإلا) بأن تأخر موت الحفي عليه (فبنصف دية) تجب في تركه الجاني إن تساوى دية لأن القود لا يسبق الجناية لأن ذلك يكون كالسليم فيه وهو ممنوع فلو كان ذلك في قطع يدين فلاشئ له (ولو قال مستحق) قود (يمين) للجاني الحر العاقل (أخرجها فأخرج يسارا) سواء أكان عالمها وبعدم إجزاءها أم لا (وقصد إباحتها) تقطعها للمستحق (فهدر) أى لا قود فيها ولا دية وإن لم تلتفظ بالإذن في القطع سواء أعلم القاطع أنها اليسار أم لا ويعزر في العلم (أو) قصد (جعلها عنها) أى عن اليمين (ظاناً إجزاءها) عنها (أو أخرجها دهشاً وظانها اليمين أو) ظن (القاطع الإجزاء فدية) تجب (لها) أى لليسار لأنه لم يبدلها مجاناً فلا قود لها لتسليط مخرجها بجمعها عوضاً في الأولى ولدهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بضمها وثانيتها من زيادى (ويبقى قود اليمين) في المسائل الثلاث لأنه لم يستوفه ولا عفا عنه لكنه يؤخر حتى تتبدل يسراه (إلا في ظن القاطع الإجزاء) عنها فلا قود لها بل تجب لها دية وهذا من زيادى فان قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت أنه أباحها وجب القود في اليسار وكذا لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى عن اليمين أو دهشت .

(فصل) في موجب العمد والعفو (موجب العمد) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح اللواو أى قصاص (والدية) عند سقوطه بعفو عنه عليها أو بعير عفو (بدل) عنه على ما قاله الدارمى وجرم به الشيخان والأوجه ما اقتضاه كلام الشافعى والأصحاب وصرح به الماوردى في قود النفس أنها بدل ما حفي عليه وإلزام المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (فالعفا) للمستحق ولو محجور فليس أوسفه (عنه مجاناً أو مطلقاً) بأن لم يتعرض للدية (فلاشئ) لأن المحجور عليه لا يكلف الاكتساب والعفو إسقاط ثابت لإثبات معدوم (أو) عفا (عن الدية لئلا) لأنه عفو عما ليس مستحقاً فهو فيها لعو كالمعدوم (فإن اختارها) أى الدية (عقب عفوه مطلقاً أو عفا عليها بعد عفوه عنها) ولما كان العفو عنها نعوا في الثانية صحح العفو عليها وإن تراخى عنه (وإن لم يرض جان) بشئ من اختيار الدية أو العفو عليها فاتها تجب لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه والضمنون عنه (ولو عفا) عن القود (على غير جنسها) أى الدية (أو) على (أكثر منها) ثبت (العفو عليه وسقط القود (إن قبل جان) ذلك (وإلا فلا) يثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياض فتوقف على الاختيار وهذا من زيادى في الثانية (ولو قطع أو قتل) شخص آخر (مالك أمره) ولو سكران أو سفها (بإذنه فهدر) أى لا قود فيه ولا دية للاذن فيمخرج مالك أمره العبد والصبى والمجنون قصيرى به أو لى من تغييره بالرغيد (ولو قطع) بضم أوله أى عضوه وإن سرى القطع (ففعاف عن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو إبراء أو نحوه كإسقاط (صح) العفو عن قود العضو والسراية وعن أرش العضو إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث والإسقاط منه قدر الثلث (لا) عن (أرش السراية) إلى نفس أو عضو بأخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وإن قال) مع عفوه عن

ولو قطع فسرى حز الولى
أو قطع ثم حز أو انتظر
السراية ولو اقتص
مقطوع يد ماتت سراية
وتساوى ادية حز الولى
أو عفا بنصف دية ولو
كان للقطوع يدين
وعفا فلاشئ ولو مات
جان بقوديد فهدر وإن
ماتت سراية معاً أو سبق
الحفي عليه فقد اقتص
وإلا فنصف دية ولو قال
مستحق يمين أخرجها
فأخرج يسارا وقصد
إباحتها فهدر أو جعلها
عنها ظاناً إجزاءها أو
أخرجها دهشاً وظانها
اليمين أو القاطع الإجزاء
فدية لها ويبقى قود
اليمين إلا في ظن القاطع
الإجزاء .

(فصل) موجب
العمد وقود والدية بدل
فلو عفا عنه مجاناً أو
مطلقاً فلاشئ أو عن
الدية لئلا فإن اختارها
عقب عفو مطلقاً أو
عفا عليها بعد عفوه عنها
وجبت وإن لم يرض
جان ولو عفا على غير
جنسها أو أكثر منها
ثبت إن قبل جان وإلا
فلا ولا يسقط القود ولو
قطع أو قتل مالك أمره
بإذنه فهدر ولو قطع عفا
عن قوده وأرشه صح
لأرش السراية وإن قال

ذلك ولو تغير لفظ الوصية (و) عفوت (عما يحدث) من الجناية لأنه إزاء عفا عن موجب جنابة موجودة فلا يتناول غيرها والنفوس عفا يحدث باطل لأنه إراء عمال يجب (الإين عفا عنه) أي عفا يحدث (بلفظ وصية) كأوصيت له بأرش هذه الجناية أو بأرش ما يحدث منها فيصح ويسقط أرش العضو مع أرش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء من زيادتي (ومن له قود نفس بسراية) قطع (طرف ففعا عنها فلا قطع) له لأن مستحقة القتل والقطع نظريته وقد عفا عن مستحقة وقال البلقيني العتمد أن له القطع وصرح به في البسيط (أو) عفا (عن الطوفى فله حر الرقية) لاستحقاقه له (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس) مجازاً أو بعوض (فسرى القطع) إلى النفس (بان بطلان العفو) فتقع السراية قوداً لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو وفائدة بطلانه تظهر فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم فان لم يسر صح العفو فلا يلزم غرم لقطع العضو لأنه قطع عضو من يباح له دمه فكان كالكو قطع يدمر تمد والعفو إنما يؤثر فيما بقي لافها استوفى (ولو وكل) باستيفاء القود (ثم عفا) عنه (فاقتص الوكيل جاهلاً) عفو (فعليه دية) لورثة الجاني لأنه بان أن قتله بعير أحق فعمل أنه لا قود عليه لعذره ولادية على عاقلته (ولا يرجع بها) على عاف لأنه محسن بالعفو (ولو لمزمها) أي امرأة (قود فكحها به مستحقة جاز) لأنه عوض مقصود (وسقط) القود للملكها قود نفسها (فان فازة) بها (قبل وطء رجع بنصف أرش) لتلك الجناية لأنه بدل ما وقع العقد به .

(كتاب الديات)

جمع دية وهي المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض من فاء الكلمة وهي مأخوذة من الودي وهو وقع الدية يقال وديت القليل أذيه وديا . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقيقه مؤمنة ودية ، وخبر الترمذي وغيره الآتي (دية حر مسلم) معصوم (مائة بعير) نعم إن قتله رقيق فالواجب أقل الأمرين من قيمة القاتل والدية كما يعلم مما يأتي (مثلثة في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه) بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء أي حاملاً (بقول خيرين) عدلين وإن لم يبلغ خمس سنين لخبر الترمذي في العمد وخبر أبي داود في شبهه بذلك سواء أوجب العمد قوداً فصاعداً والدية أو لم يوجب كقتل الوالد ولده (ومخسة في خطأ من بنات محاض وبنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذعات) من كل منها عشرون لخبر الترمذي وغيره بذلك (إلا) إن وقع الخطأ (في حرم مكة) سواء أكان القاتل والمقتول فيهما أحدهما (أو) في (أشهر حرم) ذى القعدة وذى الحجة والحرم ورجب (أو محرم رحم) بالإضافة كأم وأخت (مثلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الإحرام ولا رمضان ولا أثر محرمة الرضاع ومصاهرة ولا تقرب غير محرم كولد عم والأول بقسميه إن كان قريباً كبنات عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة وورد على قول الأصل أو محرماً رجم (ودية عمد على جان معجلة) كسائر أبدال التلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطأ وإن تثلث (على عاقلة) لجان (مؤجلة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا خذفت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيتهن عرة عبد أو أمة وقضى بدية الرأفة على عاقلتها أي القاتلة وقتلها شبه عمد فتبوت ذلك في الخطأ أولى والمعنى فيه أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة بيند المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لأنهما مما يكتر لا سيما في متعاطى الأسلحة فحسنت إعاتته لثلاث يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت الدية عليهم رقباهم (ولا يقبل) في إبل الدية (معيب) بما ثبت الرد في البيع وإن كانت إبل الجاني معيبة (إلا رضا) به من المستحق لأن حقه السالم من العيب في الذمة (ومن لزمته) الدية من جان أو عاقلة (فمن إبله) تؤخذ (إن لم يكن له إبل أخذت من) (غالب) إبل (محلّه) من بلد أو غيره

وعفا يحدث إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف ففعا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله حر الرقية ولو قطعها ثم عفا عن النفس فسرى القطع بان بطلان العفو ولو وكل ثم عفا فاقتص الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لمزمها قود فكحها به مستحقة جاز وسقط فان فارق قبل وطء رجع بنصف أرش .

(كتاب الديات)

دية حر مسلم مائة بعير مثلثة في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين ومخسة في خطأ من بنات محاض وبنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذعات إلا في حرم مكة أو أشهر حرم أو محرم رحم مثلثة ، ودية عمد على جان معجلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب إلا رضا ومن لزمته فمن إبله فغالب محله

(٥) ان لم يكن في محله ابل أخذت من غالب ابل (أقرب محل) إلى محل الدافع فيلزمه تهايا وبذلك علم ما صرح به الأصل أنه لا يعدل إلى نوع أو قيمة إلا براض لكن قال في البيان كذا أطلقوه. ولكن مبنيا على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة صفتها وقضيتها أن صفتها الوعلت صبح الصلح وبه صرح الغزالي في بسطه وعليه جرى ابن الرضا فيصبح المدول حينئذ وما تقرر من أنها إما أن تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم إبله هو ما في الأصل والمهذب والبيان وغيرها والتي في الروضة ونقله أصلها عن التهذيب التخيير بينهما وظاهر ما تقرر أن ابله لو كانت معية أخذت الدية من غالب ابل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نوع ابله سلبا كما قطع به للآوردى ونص عليه في الأم (وماعدم) منها كالأو بوضاحتها أو شرعا بأن عدمت في الجمل التي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن الثلث أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (قيمتها) وقت وجوب التسليم تازم (من غالب بعد محل العدم) وقولي غالب من زيادتي (ودية كتابي) معصوم كما علم مما مر (ثلاث دية) (مسلم) تساو غيرها ويصير في ذلك حل منا كتهوا لإفديته دية مجوسى (و) دية (مجوسى ونحو وثى) كما بد خمس وقرو زنديق وغيرهم ممن له عصمة كما علم مما مر (ثلاث خمسة) أي السلم أي ديته كما قال به عمرو عثمان وابن مسعود رضي الله عنهم وهذه أحسن الديات ونحو من زيادتي (و) دية (أشئ وخنى) حرين (نصف) دية (حر) تساو دونها روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها مادونها وبها الخنى لأن زيادته عليها مشكوك فيها (ومن لم يبلغه إسلام) أي دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل (إن تمسك بما لم يبدل) من دين (فدية) أهل (دينه) دية فان كان كتابا فدية كتابي أو مجوسيا فدية مجوسى لأنه بذلك ثبت له نوع عصمة فألحق بالمؤمن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه قاله ابن الرضا يجب أحسن اللغات لأنه التيقن (وإلا) بأن تمسك بما بدل من دين أو لم تمسك بشئ بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلا (فكجوسى) ديته وللتولد بين مختلفي الدية يعتبر بأكثرها دية سواء أكان أبأ أم أما والتعليق السابق بالثلث يأتي في دية الكافر ففي قتل كتابي عمدا أو شبهه عشر حقات وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفه وثلاث وفي قتله خطأ ستة وثلاثان من كل من بنات محاض وبنات لبون وبني لبون وحقات وجذعات وفي قتل مجوسى عمدا أو شبهه حقتان وجذعتان وثلثان وفي قتله خطأ بعير وثلاث من كل سن مر آفا وعن التولى وغيره استثناء الكافر المقتول في حرم مكة من الثلث .

(فصل) في موجب ما يعون النفس من الجرح ونحوه. يجب (في موضحة رأس أو وجهه ولو) في العظم الثاني خلف الأذن أو في أمتحت للقبل من اللحيين أو (صغرت والتحمت نصف عشر دية صاحبها) ففيها الكامل وهو الجرح السليم غير الجنين خمسة أبعرة تجر في الوضحة خمس من الإبل رواه الترمذى وحسنه وإتمام يسقط بالالتحام لأنها في مقابلة الجزء الداهب والألم الحاصل أما موضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة (و) في (هاشمية) ثقت أو (أوضحت) ولو يسراية (أو أوجت له) أي للإيضاح بشق لإخراج عظم أو تقويمه (عشر) من دية صاحبها ففيها كامل عشرة أبعرة لاروى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمية عشرا من الإبل رواه الدارقطنى والبيهقى موقوف على زيد (و) في هاشمية (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذنا مما مر وقولي أو أوجت له من زيادتي (و) في (منقلة) بإيضاح وهشم (ها) أي عشر دية صاحبها أخذنا مما مر ونصفه ففيها كامل خمسة عشر بعيرا لجر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (و) في (مأمومة ثلاث دية) من دية صاحبها (كجائفة) لجر عمرو بذلك أيضا وقيس بالمأمومة الدامغة (وهي) أي الجائفة (جرح ينفذ لجوف) بقيد زدهما بقولي (باطن محيل) للغداء أو الدواء (أو طريق له) أي للمحيل (كبطن وصدر وثمرة نحر وجبين) أي كذا حلها فان خرقت الأمعاء ففيها مع ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكور غيره كالتم والأنف والعين وعمر البول ودخل الفخذ (ولو أوضح)

فأقرب محل وما عدم
قيمتها من غالب نقد
محل العدم ودية كتابي
ثلاث مسلم ، ومجوسى
ونحو وثى ثلاث خمسة
وأشئ وخنى نصف جر
ومن لم يبلغه إسلام إن
تمسك بما لم يبدل فدية
دينه وإلا فكجوسى .
(فصل) في موضحة
رأس أو وجهه ولو صغرت
والتحمت نصف عشر
دية صاحبها وهاشمية
أوضحت أو أوجت
له عشر وبدونه نصفه
ومنقلة ها ومأمومة
ثلاث دية كجائفة وهي
جرح ينفذ لجوف
باطن محيل أو طريق
له كبطن وصدر وثمرة
نحر وجبين ولو أوضح

واحد (وهشم) في محل الإيضاح (آخر ونقل) فيه (ثالث وأم) فيه (رابع فعلى كل) منهم نصف عشر (إلا
الرابع فتمام الثلث) وهو عشر ونصفه وثله عليه وتعبيري في الذكورات بما ذكر أولى من اقتضاره على أرشها
في الكامل وقول وهشم أولى من قوله فهشم (وفي الشجاج قبل موضحة) من حارصة وغيرها التقدم بيانه
(إن عرفت نسبتها منها) أي من الموضحة كباضعة قيسنت بموضحة فكان ما قطع منها ثلثاً أو نصفاً في عمق
اللحم (الأكثر من حكومة وقسط من الموضحة) وهذا ما نقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب والأصل
اقتصار على وجوب قسط أرش الموضحة (والأى) وإن لم تعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ أرش
موضحة كجرح ساار البدن (ولو أوضع موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضحة عمداً وغيره) من
خطأ أو شبهة محمد فهو أعم من قوله وخطأ (أو شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأساً ووجهاً أو وسع
موضحة غيره فموضحتان) لاختلاف الصور في الأولى والحكم في الثانية والمحل في الثالثة والفاعل في الرابعة
إذ فصل الشخص لا يبنى على فعل غيره بخلاف ما لو وسعها الجاني فهي موضحة واحدة كما لو أتى بها ابتداء
كذلك ولو عاد الجاني في الأولى فرفع الحاجز بينهما قبل الاندمال لزمه أرش واحد وكذا لو أتى كل الحاجز
بينهما لأن الحاصل بسراية فله منسوب إليه وخرج بينهما لحم وجلد ما لوقى أحدها فموضحة واحدة لأن
الجناية أتت على اللوضع كله كاستيعابه بالإيضاح (والجائفة كموضحة) في التعدد وعدمه صورة وحكما ومحلا
وفا علاوي غير ذلك كعدم سقوط الأرش بالالتحام وبذلك علم عدم تعددها فيما لو طعمه بسن لهرأسان والحاجز
بينهما سليم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جانب إلى آخر فجائفتان) لأنه جرحه جرحين نافذين إلى الجوف
(فصل) في موجب إبانة الأطراف والترجمة به من زيادتي (في) الجناية على (أذنين ولو بايأس) لها (دية)
لحبر عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون رواه الدارقطني والبيهقي ولأنه أبطل منهما منقعة دفع الطوام
بالإحساس فلو حصل بالجناية إيضاح وجب مع الدية أرش موضحة وسواء في ذلك السميع والأصم والمراد
بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من جن عليه (و) في (بعض) منها (قسطه) منها لأن ما وجب فيه الدية
وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها الصف وبعضها يقتدر بالمساحة (و) في إبانة (بايستين
حكومة) كإبانة يد شلاء وجفن وأنف وشفة مستحشفات (و) في (كل عين نصف) من الدية لحبر عمرو
بذلك رواه مالك (ولو) كانت العين (عين أحول) وهو من في عينه خلل دون بصره (وأعور) وهو فاقد
بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف بصره (أو بها يبيض لا ينقص
ضوءاً) لأن المنقعة باقية بأعينهم ولا يظنر إلى مقدارها بصورة مسئلة الأعور وقوع الجناية على عينه
السليمة (فإن نقصه) أي الضوء (قسط) منه فيها (إن انضبط وإلا فحكومة) فيها وفرق بينه وبين
عين الأعمش لأن البياض نقص الضوء الذي كان في أصل الحلقة وعين الأعمش لم ينقص ضوءها عما
كان في الأصل قاله الرافعي ويؤخذ منه كما قاله الأذرعى وغيره إن العمش لو تولد من آفة أو جناية
لا تكمل فيها الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لأعمى) لأن الجمال والمنفعة في كل
منها ففي الأربعة الدية ويندرج فيها حكومة الأهداب (و) في (كل من طرفي مارن وحاجز) بينهما
(ثلث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيها حكومة العصابة (و) في (كل شفة) وهي في عرض الوجه
إلى الشدين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) ففي الشفتين الدية لحبر عمرو بذلك رواه النسائي
وغيره فإن كانت مشقوقة قصها نصف ناقص قدر حكومة (وفي لسان) لناطق (ولو لألسكن
وأرت وألثغ وطفل) وإن لم يظهر أثر نطقه (دية) لحبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره نعم
إن بلغ أو أن النطق أو التحريك ولم يظهر أثره ففيه حكومة (و) في لسان (لاخرس حكومة) خاتماً
كان الحرس أو عارضا كما في قطع يد شلاء . هذا إن لم يذهب بقطعه الذوق وإلا فدية ولو أخذت
دية اللسان فثبت لم تسترد وفارق عود المعاني كما سيأتي بأن ذهابها كان مظلوماً وقطع اللسان عمق

وهشم آخر ونقل ثالث
وأم رابع فعلى كل
نصف عشر إلا الرابع
تمام الثلث وفي الشجاج
قبل موضحة إن عرفت
نسبتها منها الأكثر
من حكومة وقسط من
الموضحة وإلا فحكومة
ولو أوضع موضعين
بينهما لحم وجلد أو
انقسمت موضحة عمداً
وغيره أو شملت رأساً
ووجهاً أو وسع موضحة
غيره فموضحتان
والجائفة كموضحة فلو
نفذت من جانب إلى
آخر فجائفتان .

(فصل) في أذنين
ولو بايأس دية وبعض
قسطه وبايستين
حكومة وكل عين نصف
ولو عين أحول وأعور
وأعمش أو بها يبيض
لا ينقص ضوءاً فإن
نقصه قسط إن انضبط
وإلا فحكومة وكل جفن
ربع ولو لأعمى وكل
من طرفي مارن وحاجز
ثلث وكل شفة نصف
وفي لسان ولو لألسكن
وأرت وألثغ وطفل
دية ولاخرس حكومة

فالعائد غيره وهو نعمة جديدة (و) في (كل سن) أصلية تامة مشغورة (نصف عشر) في حرم مسلم خمسة أبعرة
 لغير عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (وإن كسر هادون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الحاء
 وهو أصلها المستر بالحم (أو عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها) ففيها نصف العشر لبقاء الجمال والنفعة
 فيها والعود نعمة جديدة فان قلع هو أو غيره السنخ بعد الكسر لزمه حكومة وتعبري بنصف العشر أولى من
 اقتصاره على خمسة أبعرة لسن الكامل (فان بطلت منفعتها فحكومة كزائدة) وهي الخارجة عن سمت
 الأمثال ففيها حكومة (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) وإن زادت على دية
 ففيها مائة وستون بعيرا وإن اتحد الجاني لظاهر خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل تجب لما زاد
 حكومة أو لكل سن منه أرش وجهان بلانرجيح للشيخين وصح صاحب الأنوار الاول والقمولي
 والبقيني الثاني وهو الاوجه كما عمله كلام الجمهور (ولو قلع سن غير مشغور) فلم تعد وقت العود (وإن فساد منبتها
 فأرش) يجب كما يجب القود فلو مات قبل بيان الحال فلا أرش لان الظاهر عودها لو عاش والأصل براءة للذمة
 نعم تجب له حكومة (وفي لحين دية) كالأذنين ففي كل لحن نصف دية (ولا يدخل فيهما) أي في ديتيها (أرش
 أسنان) لأن كلاميها مستقل وله بدل مقدر (و) في (كل يدور جل نصف) من الدية لغير عمر وبذلك رواه
 النسائي وغيره (فان قطع من فوق كف أو كعب فحكومة) تجب (أيضا) لأنه ليس بتابع بخلاف الكف
 مع الاصابع وفي اليد والرجل الشلاوين حكومة (و) في (كل أصبع عشر دية) من دية صاحبها في أصبع
 السكامل عشرة أبعرة لغير عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (و) في (أعلة إبهام نصفه) (أعلة غير هائلته)
 عملا بتقسيم واجب الأصبع ولو زادت الاصابع أو الاامل على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط
 الواجب عليها وتعبري بما ذكر أعم من اقتصاره على دية أصابع الكامل وأناهلها (و) في (حلمتها) أي للمرأة
 (ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لان منفعة الإرضاع بها كمنفعة اليد بالاصابع ولا يزداد
 بقطع الثدي معها شي وتدخل حكومتها في ديتها (و) في (حلمة غيرها) من رجل وخنثى (حكومة) لانه
 إتلاف جمال فقط وذكر حكم الخنثى من زيادتي (و) في (كل من أنثيين) بقطع جلدتيها (واليين) وهما عمل
 العمود (وشفرين) وهما حرفا فرج المرأة (وذكر ولو لصغير وعين وسلخ جلدان) لم يثبت بدله (و) في (بق)
 فيه (حياة مستقرة) ثم مات بسبب من غير السالخ) كهدم أو منه واختلف الجنايتان عمدا وغيره (دية) لغير
 عمر وبذلك في الذكر والأنثيين رواه أبو داود وغيره وقياسا عليهما في الباقي فان مات بسبب من السالخ ولم
 تختلف الجنايتان عمدا وغيره فالواجب دية النفس وفي الذكر الأشل حكومة وقولي ثم مات إلى آخره أعم
 من قوله وحز غير السالخ رقبته (وحشفة كذكر) ففيها دية لان معظم منافع الذكر وهولدة الباشرة
 تتعاقبها فمعداها منه تابع لها كالصبي مع الاصابع (وفي بعضها قسطه منها) لامن الذكر لأن الدية
 تكمل بقطعها فقسطت على أعضائها فان اختلف بقطعها مجرى البول فأكثر من قسط الدية وحكومة فساد
 المجري ذكره في الروضة كأصلها (كعض مارن وحلمة) ففيه قسطه منها لامن الأنف والثدى .

(فصل) في موجب إزالة النافع . (تجب دية) في إزالة (عقل) غريزي وهو ما يترتب عليه التكليف لغير
 السبقي بذلك نعم إن رجى عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش إليها انتظر فان مات قبل العود
 وجبت الدية كصبر وسمع وفي بعضه إن عرف قدره قسطه وإلا فحكومة أما العقل المكتسب وهو ما به حسن
 التصرف ففيه حكومة ولا يرد شي على دية العقل إن زال بما لأرسله كأن ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بماله
 أرش) مقدر أو غير مقدر (وجب مع ديته) وان كان أحدهما أكثر لانه اجنابة أبطلت منفعة ليست في محل
 الجنابة فكانت كما لو أوضحه فذهب سمعه أو بصره فلو قطع يديه ورجله فزال عقله وجب ثلاث ديات

وكل من نصف عشر
 وإن كسرها دون
 السنخ أو عادت أو
 قلت حركتها أو نقصت
 منفعتها فإن بطلت
 منفعتها فحكومة
 كزائدة ولو قلعت
 الأسنان فبحسابه ولو
 قلع سن غير مشغور
 وبان فساد منبتها
 فأرش وفي لحين
 دية ولا يدخل فيهما
 أرش أسنان وكل يد
 ورجل نصف فإن قطع
 من فوق كف أو كعب
 فحكومة أيضا وكل
 أصبع عشر دية وأعلة
 إبهام نصفه وغيره
 وحلمتها ديتها وحلمة
 غيرها حكومة وكل من
 أشيين واليين وشفرين
 وذكور ولو لصغير
 وعين وسلخ جلدان
 بقى حياة مستقرة ثم
 مات بسبب من غير
 السالخ دية وحشفة
 كذكر وفي بعضها
 قسطه منها كعض
 مارن وحلمة .
 (فصل) تجب دية
 في عقل فان زال بماله
 أرش وجب مع ديته

وأوضحه في صدره قرال عقله فديقه وحكومة (فان ادعى) ولى المحنى عليه (زواله) بالجناية وأنكر الجانى
 واختبر في غفلاته فان لم ينتظم قوله وفعله أعطى (بالحلف) لأن حلفه يثبت جنونه والمجنون لا يحلف
 لان اختلافه في جنون متقطع حلف زمن إفاقته (وإلا) بأن انتظما (حلف جان) فيصدق لاحتمال صدور
 لمنتظم اتفاقا أو جريا على العادة والتصريح بهذا من زيادى والاختبار بأن يكرر ذلك إلى أن يغلب على
 الظن صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية اللعانى ثم عادت تردت (و) تجب دية (في) إزالة
 (سمع) لغير البيهقي بذلك ولأنه من النافع المقصودة في سمع كل من أذنيه نصف دية (و) في إزالته
 مع أذنيه ديتان) لأن السمع ليس في الأذنين كامر (ولو ادعى) المحنى عليه (زواله) وأنكر الجانى
 فازعج لصياح) مثلا (في غفلة) كنوم (حلف جان) أن سمعه باق لاحتمال أن يكون ازعاجه اتفاقا
 ذكر التحليف من زيادى (وإلا) أى وإن لم يزعج (فمدح) يحلف لاحتمال تجلده (ويأخذ دية) ولا بد
 لامتحانه من تكرار ذلك إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعد مدة قدرها أهل
 الحجة انتظر وشرط الامام أن لا يظن استغراقها العمر وأقره الشيخان وبجىء مثله في توقع عود البصر
 غيره (وان قص) السمع من الأذنين أو أحدهما (قسطه) أى النقص من الدية (ان عرف) قدره
 أن عرفه في الأولى أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من دونه وبأن تحشى في الثانية العلية
 يضبط منتهى سماع الأخرى ثم يعكس فان كان التفاوت نصفا واجب في الأولى نصف الدية وفي الثانية ربعها
 (وإلا) أى وان لم يعرف قدره بالنسبة (مخكومة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار سمع قرنه فلو قال أنا أعلم
 بمر ما ذهب من سمعى قال الماوردى صدق يمينه لأنه لا يعرف الامن جهته (كشم) فقيه دية وفي شمس كل
 نحر نصف دية ولو ادعى زواله فان بسط للطيب وعبس للخبيث حلف جان والافدع ويأخذ دية وإن نقص
 عرف قدر الزائل قسطه وإلا مخكومة وذكر حكم دعوى الزوال والنقص فيه من زيادى (وضوء)
 هو كالسمع أيضا فيما مر (و) لكن (لوقفاً عينيه لم يزد) على الدية دية أخرى بخلاف إزالة أذنيه مع
 لسمع للمامر (وان ادعى زواله) أى الضوء وأنكر الجانى (سئل أهل خبرة) فاتهم إذا أوقفوا الشخص
 لمقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه
 ذلا طريق لهم إلى معرفته (ثم) ان لم يوجد أهل خبرة أولم يبين لهم شئ (امتنحن بتقريب نحو عقرب)
 كدبته من عينه (بنته) ونظراً يزعج أم لا فان ازعج حلف الجانى والا فالجنى عليه وتقييد الامتحان
 مدم ظهورشى لهم هو ما حمل عليه البلقنى ما في الروضة وأصلها اذ فيه ما قبل السؤال عن نص الأم وجماعة
 الامتحان عن جماعة ورد الأمر إلى خيرة الحاكم بينهما عن التولى والأصل جرى على قول التولى وطريق
 معرفة قدر النقص فيها لو نقص ضوء عين أن تعصب ويوقف شخص في موضع يراه ويؤمر بأن يتباعد
 حتى يقول لأراه فتعرف للسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا
 لى أن يراه فيضبط ما بين السافتين ويجب قسطه من الدية (و) تجب دية (في) إزالة (كلام) قال أهل
 الحجة لا يهود (وان لم يحسن) صاحبه (بعض حروف) لأنهم من النافع المقصودة (لا) ان كان عدم إحسانه
 نكث (بجناية) فلا دية فيه لثلاثا يتضاعف الغرم في القدر الذى أزاله الجانى الأول (وتوزع) الدية (على)
 ثمانية وعشرين حرفا عرية (في) إزالة (بعضها قسطه) منها ففي إزالة نصفها نصف الدية وفي كل حرف
 ربع سبعمائة لأن السلام يتركب من جميعها هذا ان بقى في الباقي كلام مفهوم والواجب كالدية لأن منفعة
 لكلام قد فاشت (ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس) أى قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه
 (نصف دية) اعتبارا بأكثر الأمرى المضمون كل منهما بالديه ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية
 وهو ظاهر (و) تجب دية (في) إزالة (صوت) مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد

فان ادعى زواله اختبر
 في غفلاته فان لم ينتظم
 قوله وفعله أعطى بلا
 حلف وإلا حلف جان
 وفي سمع ومع أذنيه
 ديتان ولو ادعى زواله
 فازعج لصياح في غفلة
 حلف جان وإلا فمدح
 ويأخذ دية وإن قص
 قسطه ان عرف
 وإلا مخكومة باجتهاد
 قاض كشم وضوء ولو
 قفاً عينيه لم يزد وإن
 ادعى زواله سئل أهل
 خبرة ثم امتحن بتقريب
 نحو عقرب بنته وفي
 كلام وإن لم يحسن بعض
 حروف لا بجناية وتوزع
 على ثمانية وعشرين
 حرفا عرية ففي بعضها
 قسطه ولو قطع نصف
 لسانه فزال ربع كلامه
 أو عكس فنصف دية
 وفي صوت

فان زال معه حركة
لسان فديتان وفي
ذوق وتدركه بحلاوة
وجموضة ومرارة
وملوحة وعدوية
وتوزع عليهن فان قص
فكسعم وفي مضغ
وجماع وقوة إيناء
وجبل وإفضائها وهو
رفع ماين قبل ودير
فان لم يمكن وطء لإبه
فليس لزوج وطؤها
ولو أزال بكارتها فلا
شيء أو غيره بغير ذكر
فحكومة أو به وعترت
فهم مثل ثيب و حكومة
وفي بطش ومشي وقص
كل كسعم ولو كسر
صلبه فزال مشيه وجماعه
أو ومنه فديتان .
(فرع) فعل ما يوجب
ديات فوات منه أو حزه
الجاني قبل اندمال
وأتحد الحز واللوجب
عمدا أو غيره فدية .
(فصل) تجب حكومة
فيما لا مقدر في هو جزء
نسبه لدية نفس بسبه
ماقص من قيمته بعد
البراء بفرضه رقيقا
صفاته

لحريز بن أسلم بذلك رواه البيهقي (فان زال معه حركة لسان) بأن عجز عن التقطيع والترديد (فديتان)
لأنهما منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) تجب دية (في) إزالة (ذوق) بكثيره من الحواس
(وتدركه بحلاوة وجموضة ومرارة وملوحة وعدوية وتوزع) الدية (عليهن) فإذا زال الإدراك الواحدة
منهن وجب خمس الدية (فان قصص) الإدراك عن أكمال الطموم (فكسعم) في قصه فان عرف قدره
فقطط من الدية والا فحكومة وذكر حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) تجب دية (في) إزالة (مضغ)
لأنه النفعة العظمى للسان وفيها الدية فكذا منفعتها كالبصر مع العينين فان قص فكسعه مامر
(و) في إزالة اللذة (جماع) بكسر صلب ولو مع بقاء النى وسلامة الذكر (وقوة إيناء) (و) قوة (جبل) وقوة
إحبال لأنها من النافع المقصودة ولو أنكر الجاني زوال لغة الجماع صدق الحنئ عليه يمينته لأنه لا يعرف
إلا منه (و) في (إفضائها) أي للمرأة من زوج أو غيره بوطء أو غيره (وهو رفع ماين قبل ودير)
فان لم يستمسك العائط فحكومة مع الدية وقيل هو رفع ماين مدخل ذكر ومخرج بول وهو ما يجزم به
في الزوضة كأصلها في باب خيار التبركاح فان لم يستمسك البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير الأول
في الثاني حكومة وعلى الثاني بالنكس وقال للوردى على الثاني تجب الدية في الأول من باب أولى وعلى
الأول تجب في الثاني حكومة وصحح التولي أن كلامهما اقتضاء موجب للدية لأن التمتع يخل بكل منهما
ولأن كلامهما يمنع إمساك الخارج من أحد السيليين فلأزال الحاجزين لزمه ديتان وخرج بإفضائها
إفضاء الحنئ فيه حكومة لادية (فان لم يمكن وطء لإبه) أي بالافضاء (فليس لزوج وطؤها) لإفضائه
الى الافضاء المحرم ولا يفرمها تمكينه (ولو أزال) الزوج (بكارتها) ولو يلا ذكر (فلا شيء) عليه لأنه
مستحق لازالتها وان أخطأ في طريق الاستيفاء بحسبة أو نحوها (أو) أزالها (غيره) بغير ذكر (فحكومة)
نعم ان أزالها بكر وجب القود (أوليه) أي بذكر (واعتدت) بشبهة منها أو نحوها كما كراه أو جنون
(فهم مثل ثيب و حكومة) فان كان زنا بمطاعتها وهي حرة فمدر (و) تجب دية (في) إزالة (بطش) (و)
إزالة (مشي) بأن ضرب يديه فزال بطشه أو صلبه فزال مشيه لأنهما من النافع المقصودة (وتقص كل)
منهما (ك) بقص (سمع) فيما مر فيه وفي تعبيرى بما ذكر زيادة على قوله وفي نفسها حكومة كما علم
بما مر (ولو كسر صلبه فزال مشيه وجماعه أو) مشيه (ومنه فديتان) لأن كلامهما مضمون بدية
عند الافراد فكذا عند الاجتماع .
(فرع) في اجتماع جنائيات على أطراف ولطائف في شخص واحد . لو (فعل ما يوجب ديات) من إزالة الأطراف
ولطائف (فوات منه) سرابة (أو حزه الجاني قبل اندمال) من فعله (وأتحد الحز واللوجب عمدا أو غيره)
من خطأ أو شبه عمد (فدية) للنفس ويدخل فيها ما عداها من الوجبات لأنه صار نفسا ودية النفس في صورة
الحز وحيث قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسرابة وقولى منه أولى من قوله سرابة
لأفادته أنه لو مات من بعضه بعد اندمال البعض الآخر لا يدخل موجه في الدية ويخرج بما عداه بالحوزه غير
الجاني أو حزه الجاني لكن بعد الاندمال أو قبله واختلف الحز واللوجب بأن حزه عمدا وكان اللوجب
خطأ أو شبه عمد أو عكسه أو حزه خطأ وكان اللوجب شبه عمد أو عكسه فلا يدخل ما عدا النفس فيها
لاختلاف الفاعل في الأولى والحكم في الثالثة واستقرار بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية .
(فصل) في الجنابة التي لا تقدر لأرثها والجنابة على الرقيق (تجب حكومة فيما) يوجب مالا بما
(لا مقدر فيه) من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدر فان عرفت نسبتته من مقدر بأن كان بقره موصفة
أو جائفه وجب الأكثر من قسطه وحكومة كاملر (وهي جزء نسبتته لدية نفس نسبة ماقص) بالجنابة
(من قيمته) اليها (بعد البرء بفرضه رقيقا بصفاته) التي هو عليها إذ الحر لا قيمة له فلو كانت قيمته بلا جنابة

مرة وبها نسمة فالقص العشر فيجب عشر الهدية وتقدر هدية امرأة أزيلت فسد منبتها هدية عبد كبير
 بن بها (فان لم يبق) بعد البرء (قص) لافيه ولا في قيمته (اعتبر أقرب قص) فيه من حالات قص
 ته (إلى البرء) فان لم ينقص إلا حال سيلان الدم ارتقينا إليه واعتبرنا القيمة والجر احساسة فان لم ينقص
 لا يقبل يعزر قسط إلحاق الجرح باللطم والضرر بالضرورة وقيل يفرض القاضي شيئا باجتهاده ورجحه
 ليقى (ولا تبلغ حكومة ماله) أرش (مقدر) كيد ورجل (مقدره) ثلاث تكون الجناية على العضو مع
 ثم مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتقص حكومة الأتملة بجر حيا أو قطع ظفرها عن دينها وحكومة
 ح الأصبغ بطولها عن دينه (ولا) تبلغ حكومة (مالا مقدر له) كمنخذ وعضد (دية نفس) وإن بلغت
 ثم عضو مقدر أو زادت عليه (أو) دية (متبوعه) كأن قطع كفا بلا أصابع فلا تبلغ حكومتها دية
 صابع (فان بلغت) شيئا من الثلاث المذكورات (قص قاض شيئا) منه (باجتهاده) ثلاث يلزم المخدور
 سابق و ذكره في الثانية مع ذكر الثالثة من زيادتي قال الإمام لا يكفي قص أقل متمول وكلام للوردى
 ضي اعتبار الشوك وإن قل (و) الجرح (المقدر) أرشه (كوضحة يتبعه الشين حوالبه) ولا يفرد
 كومته لأنه لو استوعب جميع موضعه بالإيضاح لم يلزمه إلا أرش موضحة نعم إن تعدى شيئا للقسا
 لاقى استتباعه وحبان صحح منهما البارزى عدم استتباعه فهو مستثنى من الاستتباع كما استثنى منه
 وأوضح حبيبه فأزال حاجبه فان عليه الأكثر من أرش موضحة وحكومة الشين وإزاله الحاجب قاله
 ولي وأقره الشيخان أما لا يتقدر أرشه فيرد الشين حوالبه بحكومة نصف الحكومة عن الاستتباع
 لاف الهدية وتقدم في التيمم تفسير الشين (وفي) إتلاف (نفس رقيق) ولو مدبر أو مكاتب أو ولد (قيمته)
 ن زادت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة (وفي) إتلاف (غيرها) أي غير نفسه من الأطراف واللطفانف
 اتقص) من قيمته سلما (إن لم يتقدر) ذلك الغير (في حر) نعم إن كان أكثر من أرش متبوعه أو مثله
 ب كطبل يوجب القاضي حكومة باجتهاده ثلاث يلزم المخدور السابق في الحرقة البلقيني عن التولي وقال
 تفصيل لا بد منه وإطلاق من أطلق يحمل عليه (وإلا) أي وإن تهدر في الحر كوضحة (فنسبته) أي
 صي مثل نسبته من الهدية (من قيمته في) قطع يده نصف قيمته كما يجب فيها من الحر نصف دية وفي قطع
 كره وأنشبه قيمته) كما يجب فيها من الحر ديتان نعم لو جنى عليه اثنان ققطع كل منهما يدا مثلا
 ناية الثاني قبل اندمال الأولى ولم يمت منهما لزمه نصف ماوجب على الأول فلو كانت قيمته ألفا
 لمرت بالأولى تمامة لزم الثاني مائتان وخمسون لأربع مائة لأن الجناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا
 في القيمة فكان الأول اتقص نصفها .

فان لم يبق قص اعتبر
 أقرب قص إلى البرء
 ولا تبلغ حكومة ماله
 مقدر مقدره ولا
 مالا مقدر له دية نفس أو
 متبوعه فان بلغت قص
 قاض شيئا باجتهاده
 والقدر كوضحة يتبعه
 الشين حوالبه وفي
 نفس رقيق قيمته وفي
 غيرها ما قص إن لم
 يتقدر في حر وإلا
 فنسبته من قيمته ففي
 ذكره وأنشبه قيمته .
 باب موجبات الهدية
 والعاقلة وجناية الرقيق
 والغرة والكفارة
 صاحب أو مسل سلاحا فان
 كان على غير قوى تميز
 بطرف عال فوقع ثبات
 فشيء عمد وإلا فهدر
 كما لو وضع حرا بمسبحة

باب موجبات الهدية غير مامر منها في البابين قبله

والعاقلة وجناية الرقيق والغرة والكفارة

تلقى بطلت الأربعة على موجبات وزيادة التوسطين منها في الترجمة . لو (صاح أو مسل سلاحا فان كان على
 قوى تميز) لصبا أو جنون أو نوم أو ضعف عقل كأن (بطرف) مكان (عال) كسطح (فوقع) بذلك
 ن ارتعد به (فمات) منه (فشيء عمد) فيضمن ما تلف بذلك (وإلا) بأن لم يمت منه أو كان ذلك على قوى تميز
 غير ولم يكن بطرف مكان عال بأن كان يارض مستوية أو قرية منها فوقع بذلك ثبات (فهدر) لأن موت
 ر قوى التمييز في الأولى غير منسوب للفاعل وبما عداها بمجرد ذلك في غاية البعد وعدم تماسك قوى التمييز
 لك خلاف الغالب من حاله فيكون موتها موافق تقدر فالحكم فيها ذكر منوط بالتمييز القوي وعدمه
 بالبلوغ أو الرهقة وعدمهما كما وقع في الأصل بل مفهوم كلامه في الميز متدافع وتعبيري غير قوى تميز
 ناك أهم من تعبيره بصي لا يميز وسطح (كما لو وضع حرا) ولو غير تميز (بمسبحة) أي موضع السباع

(فأكله سبع) فإنه هدر (وإن عجز عن تخليصه) منه لأن ذلك ليس بإهلاك ولم يوجد ما يلجى السبع إليه بل الغالب من حال السبع القرار من الإنسان بخلاف ما لو وضعه في زبية السبع وهو فيها وألقى السبع عليه فأكله فعليه القود وخرج بحر الرقيق فيضمنه بوضع اليد وتعبيرى بالحر أولى من تعبيره بالصبي (ولو صاح على صيد فوقع) به (غير مميز من طرف) مكان (عال) بأن ارتعد به فمات منه (فخطأ) لأنه لم يقصده وتعبيرى بذلك أولى مما عبر به (ولو ألفت) امرأة (جنينا) بارتعاجها (يبعث نحو سلطان إليها) أولى من عندها (ضمن) بيناته للمفعول بالقرعة كاسيأتي سواء أذكرت عنده بسوء أم لا خلافا لما يوهمه كلامه من أن ذكرها عنده بذلك شرط وخرج بألفت جنينا ما لو ماتت فزعا منه فلا ضمان لأن مثله لا يفضى إلى الموت نعم لو ماتت بالإلقاء ضمن عاقلته ديتها مع القرعة لأن الإلقاء قد يحصل منه موت الأم ونحو من زيادتي (ولو تبع بنحو سلاح هاربا منه فرمى نفسه في مهلك كنار) وهذا أعم مما عبر به (عالمابه) فهلك (لم يضمنه) لأنه باشر إهلاك نفسه قصدا (أو جاهلا) به لعمى أو ظلمة أو غير ذلك (أو انخسف به سقفا) في طريقه فهلك (ضمنه) لإلجائه إلى الهرب الفضى إلى الهلاك وذلك شبه عمدا (كالوعلم) ولى أو غيره (صبي العوم) ففرق (أو حفر براءعدوانا) كأن حفرها بملك غيره أو مشترك بلا إذن فيها أو بطريق أو مسجد يضر حفرها فيه للمارة وإن أذن فيه الإمام أولا يضرها ولم يأذن فيه إمام والحفر لغير مصلحة عامة فهلك بها غيره (أو حفرها) بدهليزه) بكسر الدال (وسقط فيها من دعاه جاهلا بها) لنحو ظلمة أو تعطية لها فهلك فإنه يضمن لتعديه باهال الصبي والحفر وبالانقياس على الإمام وبالتغريب وإذن الإمام فيما يضر كلا إذن وذلك شبه عمدا نعم إن انقطع التعدي كأن رضى للملك بإبقاء البئر أو ملكها التعدي فلا ضمان أما حفرها بغير ما ذكر كأن حفرها بعوات أو ملكه على العادة أو علك غيره أو مشترك باذن أو بطريق أو مسجد لا يضر للمارة وإذن الإمام وإن حفرت لمصلحة نفسه أو لم يأذن ولم ينه حفرت لمصلحة عامة للمسلمين كالحفر للاستقاء أو لجمع ماء للطر أو حفرت بدهليزه وسقط فيها من لم يدعه أو من دعاه وكان عالما بها فلا ضمان لجواز مع عدم التغريب والصالح العامة يقتدر لأجلها الضررات الخاصة نعم بحث الزركشي الضمان فيما لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه ولو باذن الامام، وقولى جاهلا بها من زيادتي (ويضمن ماتلف بقبامات) بضم القاف أى كناسات (وقشور نحو بطيخ طرحت بطريق) إلا أن يعلم بها إنسان ويمشى عليها قصدا فلا ضمان كما هو معلوم (أو) تلف (مجنح أو ميزاب) خارج (إلى شارع) لأن الاتفاق بالطريق والشارع مشروط بسلامة العاقبة (وإن جاز إخراجه) أى الجناح أو الميزاب للحاجة (فان تلف بالخارج) منها (فالضمان) به (أو) به (وبالداخل فنصفه) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع عليه وعلى الخارج من غير نظر إلى وزن أو مساحة (كجدار بناء ماثلا إلى شارع) أو ملك غيره بغير إذنه فان تلف به مضمون كالجناح ولا يبرأ ناصب الجناح أو الميزاب وباني الجدار من الضمان ببيع الدار لغيره في صورة الشارع ولغير المالك في صورة ملك غيره حتى لو تلف بهما إنسان ضمنته عاقبة البائع كما نقله الشيخان عن البغوى وأقره نعم إن كانت عاقلته يوم التلف غيرها يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صرح به البغوى في تعليقه أمالو بناء مستويا فقال على شارع أو ملك غيره أو بناء ماثلا إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بده فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه لأن الليل في الأول لم يحصل فعله وله في الثاني أن يبني في ملكه كيف شاء (ولو تعاقب سببا هلاك كأن حفر) واحدا (بئرا) حفرها عدوانا (ووضع آخر حجرا) ووضعا (عدوانا) فمتر به إنسان ووقع بها فعلى الأول فان وضعه بحق فالخافر

فأكله سبع وإن عجز عن تخليصه، ولو صاح على صيد فوقع غير مميز من طرف عال فخطأ، ولو ألفت جنينا يبعث نحو سلطان إليها ضمن ولو تبع بنحو سلاح هاربا منه فرمى نفسه في مهلك كنار عالما به يضمنه أو جاهلا أو انخسف به سقفا ضمنه كما لو علم صبي العوم ففرق أو حفر براءعدوانا أو بدهليزه وسقط فيها من دعاه جاهلا بها ويضمن ماتلف بقبامات وقشور نحو بطيخ طرحت بطريق أو مجنح أو ميزاب إلى شارع وإن جاز إخراجه فان تلف بالخارج فالضمان أو بالداخل فنصفه كجدار بناء ماثلا إلى شارع ولو تعاقب سببا هلاك كأن حفر بئرا ووضع آخر حجرا عدوانا فمتر به إنسان ووقع بها فعلى الأول فان وضعه بحق فالخافر

مع جوابه في شرح الروض وغيره (ولو وضع) واحد (حجرا) في طريق (وأخران حجرا) بجانبه (فعر
 بهما آخر الضمان) له (أثلاث) بمدد الواضعين (أو وضع حجرا) في طريق (فعر به غيره فدرج فعر
 به آخر) فهلك (ضمنه للدرج) لأن الحجر إنما حصل ثم بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف
 بطريق اتسع وماتا أو أحدهما درعائر) لنسبته إلى تقصير بخلاف العثوره لا يهدر وهذا ما في الروضة
 كالشرايين ووقع في الأصل أنه يهدر فلم يفرق بينهما (فان ضاق) الطريق (هدر قاعد ونائم) لتقصيرها
 لا عثر بهما لعدم تقصيره (وضمن واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق لا عثر به لتقصيره نعم إن
 الحرف الواقف إلى اللائي فأصابه في انحرافه وماتا فكما شيين اصطدما وحكمه يأتي على الأثر .

(فصل) فيما يوجب الشر كفي الضمان وما يذكر معه . لو (اصطدم حران) ماشيان أو راكبان ولو صبيين
 أو مجنونين أو حاملين مقبلين كانا أو مدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوطئا وماتا ودابتاهما (فعلى
 عاقلة من قصد) الاصطدام منهما أو من أحدهما (نصف دية مغلظة) لو ارتد الآخر لأن كلامهما مات
 بفعله وفعل الآخر ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق الآخر ضمان شبه عمد لا عمد لأن الغالب أن الاصطدام
 لا يقضى إلى اللوت (و) على عاقلة (غيره) وهو من لم يقصد الاصطدام منهما أو من أحدهما لعلى أو غفلة
 أو ظلمة (نصفها مخففة وطى كل) منهما إن لم يمت وهو من زيادتي (أو في تركته) ان مات (نصف قيمة دابة
 الآخر) وإن لم تكن مملوكة له لا اشتراكهما في الاتلاف مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وظاهرهما
 يأتي في السفينتين أنه لو كان على الدابتين مال أجنبي لزم كلا منهما نصف الضمان أيضا ولو كانت حركة إحدى
 الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع قوة حركة الأخرى لم يتعلق بها حكم كغرز إبرة في جلد العقب
 مع الجراحات العظيمة فقله الشيخان عن الامام وأقراه وجزم به ابن عبد السلام ومثل ذلك يأتي
 في الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره (ومن أركب صبيين أو مجنونين تعديا ولو وليا) كأن أركبهما أجنبي
 غير إذن الولي أو أركبهما الولي دابتين شريكتين أو جوحيتين (ضمنهما ودابتهما) والضمان الأول على عاقلة
 والثاني عليه نعم ان تعمدوا الاصطدام في الوسيط يحتمل إحالة الهلاك عليهما بناء على أن عمدهما عمد
 واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي ومثله المجنون فان لم يتعد المركب فكما لو ركبا بأنفسهما والتقيد
 بالعمد مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدم (رقيقان) وماتا (فهدر) وإن تفاوتا قيمة لفوات
 محل تلف الجناية وإن مات أحدهما فنصف قيمته في رقبة الحي نعم لو امتنع يعبها كستولدتين لزم سيد كل
 الأقل من قيمته وأرش جنايته على الآخر وكذا لو كانا مضمومين لزم الغاصب الأقل أيضا وتغيري بالرقيق
 أعم من تعبيرة بالعمد (أو) اصطدم (سفينتان) للملاحين أو لأجنبي (فكدابتين) في حكمهما السابق فان
 كانتا في الثانية لاثنين فكل منهما غير بين أخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم هو يرجع بنصفها على ملاح
 الآخر وبين أن يأخذ نصفها منه ونصفها من ملاح الآخر (والملاحان) فيهما المجران لهما (كراكين)
 لدابتهما في حكمهما السابق نعم ان تعمدوا الاصطدام بما يعد مفضيا للهلاك غالبا وجب نصف دية كل
 منهما في تركه الآخر لا على عاقلة فان لم يموتا وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتصر منهما الواحد بالقرعة
 والباقيين الدية (فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر أن الأجنبي
 يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه
 ونصفه من الآخر فان كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا كان الاصطدام بفعلهما
 أو بتقصيرهما كأن قصرا في الضبط مع إمكانه أو سيرا في ريح شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكلا
 عدتهما أما إذا لم يكن شيء منهما كأن حصل الاصطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين
 الراكبين لأن الضبط ممكن بالجسم (ولو أشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف

ولو وضع حجرا
 وآخران حجرا فعر
 بهما آخر فالضمان
 أثلاث أو وضع حجرا
 فعر به غيره فدرج
 فعر به آخر ضمنه
 للدرج ولو عثر بقاعد
 أو نائم أو واقف
 بطريق اتسع وماتا أو
 أحدهما هدر عائر فان
 ضاق هدر قاعد ونائم
 وضمن واقف .

(فصل) اصطدم
 حران فعلى عاقلة من
 قصد نصف دية مغلظة
 وغيره نصفها مخففة
 وطى كل أو في تركته
 نصف قيمة دابة الآخر
 ومن أركب صبيين أو
 مجنونين تعديا ولو وليا
 ضمنهما ودابتهما أو
 رقيقان فهدر أو سفينتان
 فكدابتين والملاحان
 كراكين فان كان
 فيهما مال أجنبي لزم
 كلا نصف الضمان ولو
 أشرفت سفينة على غرق

غرقها بمتاعها (جاز طرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضها لرجاء سلامة الباقي وقيد البلقيني الجواز بأذن المالك وقد بسطت الكلام عليه في شرح الروض والبهجة (ووجب) طرحه كله أو بعضه وإن لم يأذن مالكه (لرجاء نجاته) يهترم إذا خيف هلاكه ويجب إلقاء ما لاروح فيه لتخليص ذي روح وإلقاء الدواب لإيقاد الأدميين وإذا اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فإن طرح مال غيره بلا إذن) منه (ضمنه) كأكل المضطر طعام غيره بغير إذنه (كما لو قال) لآخر في سفينة (ألقى متاعك) في البحر (وعلى ضمانه أو نحوه) كقوله على أني ضمانه أو على أني أضمنه فألقاه فيه (وخاف) القائل له (غرقا ولم يختص نفع الإلقاء بالملق) بأن اختص بالمتنفس أو به وبالملق أو بأجنبي أو به أو بأحدما أو عم الثلاثة فإنه ضمنه وإن لم يكن له فيها شيء ولم تحصل النجاة لأنه التماس اتلاف لمرض صحيح بعرض فصار كقوله أعتق عبدك على كذا فإن لم ينجف غرقا أو اختص النفع بالملق كأن قال من بالشط أو بزورق أو نحوه بقرب السفينة ألقى متاعك في البحر وعلى ضمانه فألقاه أو اقتصر على قوله ألقى متاعك لم يضمنه لأنه في الأول شبهه عن النفس هدم دار غيره فقبل وفي الثانية أمر المالك بحمل واجب عليه ففعله لمرض نفسه فلا يجب فيه عوض كما لو قال اضطر كل طعامك وعلى ضمانه فأكله في الثانية لم يلتزم شيئا وطارق مالو قال لغيره أد ديني فأداه حيث يرجع به عليه بأن أداء الدين ينفعه قطعا والإلقاء قد لا ينفعه (ولو قتل حجر منجنيق) بضع الليم والحميم في الأشهر (أحد رماته) كأن عاد عليه (هدر قسطه على عاقلة الباقي الباقي) من دينه لأنه مات بفضله وفعلهم خطأ فإن كان واحدا من عشرة سقط عشر دينه ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل (غيرهم بالقتل) من الرماة (خطأ) قتله لعدم قصد ماله (أو به) أي قصد منهم (قصد إن غابت الإصابة) منهم بخدقهم لقصد ميعنا بما يقتل غالبان فطلب عندهما أو استوى الأمران فغيبه عمد (فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمل وهو عاقلة لعقلهم الإبل فناء دار المستحق ويقال لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لمنعه عنه والعقل للنعم ومنه سمى العقل عقلا لمنعه من الفواحش (عاقلة جان عصيته) المجمع على إرثهم من النسب لما في رواية في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وأن العقل على عصيتها (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كما سيأتي (فإن بقى شيء) منه (فمن يليه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا الأقرب الأخوة ثم بنوهم وإن زلوا ثم الأعمام ثم بنوهم كالارث (و) قدم (مدل بأوبن) على مدل بأب كالارث (أن عدم عصية النسب أو لم يبق ما عليهم بالواجب في الجناية (فمعتق فصيته) من النسب (فمعتقه فصيته) كذلك وهكذا (فمعتق أبي الجاني فصيته) كذلك (فمعتقه فصيته) كذلك وتعبيري بالفاء آخر الأولى من تغييره فيه بالواو (وهكذا) أي بعد معتق الأب وعصيته معتق الجد إلى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ما يسلكهم لا يندردو وسهم وعقل الولي من جهة الأم إذا لم يوجد معتق من جهة الآباء ويشتمل أيضا بمن ذكر الأخوة للأُم وذوو الأرحام إن ورثاهم كما في الأنوار وقله في الثانية الشيخان عن التولي وأقراء والظاهر أن محمل الأخوة للأُم قبل ذوى الأرحام للاجماع على توريثهم (ولا يعقل بعض جان و) بعض (معتق) من أصل وفرع لما في رواية أبي داود في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات وبرأ الولد أي من العقل وقيس به غيره من الأباض وبعض الجاني بعض المعتق (ولو) كان فرع الجانية (ابن ابن عمها) فلا يعقل عنها وإن كان يلي نكاحها لأن البنوة هنا مائة وم غير مقتضية لامانة فاذا وجد مقتض زوج به وذ كر حك بعض المعتق من زيادتي (وعتيقها) أي الرأة (فمعتقها عاقلتها) دونها لما يأتي من أن الرأة لا تعقل (ومعتقون وكل من عصبة كل معتق كعتق) فيما عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه لأن الولاء في الأولى لجميع المستحقين لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبة فلا يتوزع عليهم تورعه على الشركاء لأنه لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتيق)

جاز طرح متاعها
ووجب لرجاء نجاته
راكب فإن طرح مال
غيره بلا إذن ضمنه كما
لو قال ألقى متاعك
وعلى ضمانه أو نحوه
وخاف غرقا ولم يختص
نفع الإلقاء بالملق ولو
قتل حجر منجنيق
أحد رماته هدر قسطه
وعلى عاقلة الباقي
الباقي أو غيرهم بالقتل
خطأ أو به فعند إن
غلبت الإصابة .

(فصل) عاقلة جان
عصيته وقدم أقرب
فإن بقى شيء فمن يليه
ومدله بأوبن فمعتق
فصيته فمعتقه فصيته
فمعتق أبي الجاني
فصيته فمعتقه فصيته
وهكذا ولا يعقل بعض
جان ومعتق ولو ابن
ابن عمها وعتيقها تعقله
عاقلتها ومعتقون وكل
من عصبة كل معتق
كمعتق ولا يعقل عتيق

ولا عصيته عن معتقة لا تنفاه إرثه (و) إن عدم من ذكر أوليف ما عليه بما عرف (بيت مال) يعقل (عن مسلم)
الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الكافر فماله في الواجب في ماله إن كان له أمان واستثنى من ذلك اللقيط فلا
يعقل عن قاتله بيت المال إذ لفائدة في أخذها منه لتعاد إليه (و) إن عدم ذلك أو ليف ما ذكر فالكل أو
الباقي (على جان) بناء على الأصح من أن الواجب ابتداء عليه ثم تحمله العاقلة وتعبيرى بذلك أعم من قوله
فكله على جان (وتؤجل) ولو من غير ضرب قاض (عليه) أي على الجاني (كعاقلة دية نفس كاملة) بإسلام
وحرية وذكورة (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية وتأجيلها بالثلاث رواه البيهقي من قضاء
عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاه الشافعي إلى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة
وأن كل ثلث آخر سنته وأجلت بالثلاث لسكرتها بالألأنها بدل نفس وتأجيلها عليه من زيادتي (و) تؤجل دية
(كافر معصوم) ولو غير ذمي وإن عبر الأصل بالذمي (سنة) لأنها قدر ثلث دية مسلم أو أقل (و) تؤجل (دية
امرأة وخنثى) مسلمين (سنتين في) آخر (الأولى) منهما (ثلث) من دية نفس كاملة وذكر حكم الخنثى
من زيادتي (وتحمل عاقلة رقيقاً) أي الجناية عليه بقيمته لأنها بدل نفس كالحرف فإذا كانت قيمته قدر دية أو
ديتين (ففي) آخر (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من
الأطراف وغيرها فإنه يؤجل في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الأصح من أن العاقلة تحمل بدلها كدية
النفس فتعبيرى بذلك أعم من تغييره بالأطراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو أولى من قوله رجلين (ففي
ثلاث) لاست من السنين يؤخذ ديتها في كل سنة لكل ثلث دية (وأجل) واجب (نفس من) وقت (زهوق)
لها عن حق أو بسراية جرح لأنه مال يجل باقتضاء الأجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر الديون
المؤجلة (و) أجل واجب (غير هامن وقت جنابة) لأن الوجوب تعاقبها وإن كان لا يطالب يدها إلا
بعد الأتمال نعم لو سرت جنابة من أصبح إلى كف مثلاً فجل أرش الأصبغ من قطعها والكف من سقوطها
كاختارها الأمام والغزالي وغيرهما وجزم به الحاوي الصغير والأنوار ووجهه البلقيني (ومن مات) من العاقلة
(في أثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبها بخلاف من مات بعدها (ويعقل كافر ذو أمان عن مثله) إن زادت
مدته على مدة الأجل لا شترا كهما في الكفر للقر عليه وتعبيرى بذلك أولى من قوله ويعقل يهودى عن
نصراني وعكسه (لا يقير) ولو كسوبا فلا يعقل لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها (ورقيق) لأن غير
للكاتب من الأرقاء لا ملك له والمكاتب ليس من أهل الواساة (وصبي ومجنون وامرأة وخنثى) وهامن
زيادتي وذلك لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة لهم (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لا موالة بينهما فلا
نصرة (وعلى غنى) من العاقلة وهو من (ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين ديناراً) أي قدرها
(نصف دينار و) على (متوسط) وهو من (ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته) دونها) أي العشرين
ديناراً (وفوق ربه) أي الدينار (ربه) بمعنى مقدارها لاعتينهما لأن الإبل هي الواجبة وما يؤخذ
بصرف إليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها وإعاش شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع للابصير
بذمه فقير أو بما ذكر علم أن من أعسر آخرها لم يجب عليه شيء وإن كان موسراً قبل أو يسر بعد وأن من
أعسر بعد أن كان موسراً آخرها لم يسقط عنه شيء من واجبها ومن كان أولها رقيقاً أو صيباً أو مجنوناً
أو كافراً وصار في آخرها بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في هذه السنة ولا فيما بعدها لأنه ليس من
أهل النصرة في الابتداء بخلاف الفقير وذكر ضابط الغنى والمتوسط من زيادتي .

فبيت مال عن مسلم
فلى جان وتؤجل عليه
كعاقلة دية نفس كاملة
ثلاث سنين في كل
سنة ثلث وكافر معصوم
سنة ودية امرأة وخنثى
سنتين في الأولى ثلث
وتحمل عاقلة رقيقاً
ففي كل سنة قدر ثلث
كغير نفس ولو قتل
مسلمين ففي ثلاث
وأجل نفس من زهوق
وغيرها من جنابة ومن
مات في أثناء سنة فلا
شيء ويعقل كافر ذو
أمان عن مثله لا يقير
ورقيق وصبي ومجنون
وامرأة وخنثى ومسلم
عن كافر وعكسه وعلى
غنى ملك آخر السنة
فاضلا عن حاجته
عشرين ديناراً نصف
دينار ومتوسط ملك
دونها وفوق ربه ربعه
(فصل) مال جنابة
رقيق يتعلق برقبته

(فصل) في جنابة الرقيق (مال جنابة رقيق) ولو بعد العفو أو فداء من جنابة أخرى (يتعلق برقبته)
إذ لا يمكن الزامه لسيده لأنه اضراؤه مع براءته ولأن يقال في ذمته إلى عتقه لأنه تفويت للضمان أو تأخير
إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر بخلاف معاملة غيره له لرضاه بذمته فالتعلق برقبته طريق وسط في رعاية

الجائنين (فقط) أى لا بدمته ولا بكسبه ولا بهما ولا بكل منهما أو بهما مع رقبة وإن أذن له سيده في الجناية
والإلتا تعلق برقبته كدبون المعاملات حق لوقى شىء لا يتبع به بعد عقته نعم إن أقر الرقيق بالجناية ولم
يصدق سيده ولا بينة تعلق واجباً بدمته كما مر في الإقرار أو اطلع سيده على لقطه في يده وأقرها عنده أو
أهمله وأعرض عنه فأنطقها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر أموال السيد كما به عليه البلقي ومعلوم
كما مر في الرهن أن جناية غير المميز ولو بالغبابا بر سيده أو غيره على الأمر وتعييرى الرقيق أعم من تعبيره
بالعبد (ولسيده) ولو بنائبه (يعملها) أى لأجلها باذن المستحق (و) له (فداؤه بالأقل من قيمته والأرض)
لأن الأقل إن كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهى بدلها أو الأرض فهو الواجب وتعتبر قيمته
(وقتها) أى وقت الجناية لأنه وقت تلفها هذا (إن منع) السيد (بيع) وقتها (ثم نقصت قيمته وإلا وقت
فداء) تعتبر قيمته لأن النقص قبله لا يانزم السيد بدليل المومات الرقيق قبل اختيار الفداء وقولى وقتها إلى
آخرها من زيادتى (ولو جنى) ثانياً مثلاً (قبل فداء باعه فيها) أى فى جنايته ووزع ثمنه عليها (أو فداء
بالأقل من قيمته والأرضين ولو أتلفه) حساً أو شرعاً كأن قتله أو عقته أو باعه وصحناه بأن كان المقت
موسراً والبائع مختاراً للفداء (فداء) لزوماً لمنعه يبعه بالأقل من قيمته والأرض (كأم ولد) أى كالموكان
الجانى أم ولد فيلزمه فداؤها لذلك (بالأقل) من قيمتها وقت الجناية والأرض (وجناباتها كواحدة)
تفقدتها بالأقل من قيمتها والأرض فيشترك الأرض الزائد على القيمة فيها بالخاصة كأن تكون ألفين
والقيمة ألفاً وكأم الولد الموقوف (ولو هرب) الجانى (أو مات برى سيده) من علقته (إلا إن طلب) منه
(فمنه) فيصير مختاراً لفدائه فالمستحق منه صادق بأن لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو اختار فداء فله
رجوع) عنه (ويصح) له إن لم تنقص قيمته وليس الوطء اختياراً .

فقط وليس يبع لها
وفداؤه بالأقل من
قيمتها والأرض وقتها
إن منع بيعه ثم نقصت
قيمتها وإلا وقت فداء
ولو جنى قبل فداء باعه
فيهما أو فداء بالأقل
من قيمته والأرضين
ولو أتلفه فداء كأم
ولد بالأقل وجناباتها
كواحدة ولو هرب أو
مات برى سيده إلا إن
طلب فتمنع ولو اختار
فداء فله رجوع ويصح .
(فصل) فى كل
جنين انفصل أو ظهر
ميتاً ولو لحما فيه صورة
خفية بقوله قوايل
بجناية على أمه الحية
وهو معصوم غرة وإن
انفصل حياً فان مات
عقبه أو دام ألمه مات
فدية وإلا فلا ضمان
والغرة رقيق عجز بلا
عيب مبيع وهم يبلغ
عشر دية الأم وتفرض
كأب دينا إن فضلها فيه
فالمشر قيمته

(فصل) فى الغرة وتقدم دليلها فى خبر أبى هريرة وأوائل كتاب العيات . تجب (فى كل جنين) حر (انفصل
أو ظهر) مخرج رأسه مثلاً (ميتاً) فى الحالين (ولو لحما فيه صورة خفية بقوله قوايل بجناية على أمه الحية
وهو معصوم) عند الجناية وإن لم تكن أمه معصومة عندها (غرة) فى جنين غرتان وهكذا ولو من
حاملين اصطفتا لكنهما إن كانتا مستولدين والجنينان من سيدهما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين
مستولبت لأنه حقه إلا إذا كان للجنين جدة لأمها السدس فلا يسقط عنه إلا الربع والسدس فان لم
ينفصل ولم يظهر أو انفصل وظهر لحم لا صورة فيه أو كانت أمه ميتة أو كان هو غير معصوم عند الجناية بجنين
حرية من حرين وإن أسلم أحدهما بعد الجناية فلا شىء فيه لعدم تحقق وجوده فى الأولين وظهور موته
موتها فى الثالثة وعدم الاحترام فى الرابعة والتصريح باعتبار وقوع الجناية على الحية مع التقيد بعصمة
جنينها من زيادتى وبذلك علم أن تقييدى له بها أولى من تقييد من قيد أمه بها إلا مهم ذلك أنه لو جنى على حرية
جنينها معصوم حينئذ لا شىء فيه وليس كذلك (وإن انفصل حياً فان مات عقبه) أى عقب انفصاله (أو دام
ألمه مات فدية) لأننا بقينا حياته وقدمات الجناية (وإلا) بأن بقى زناً ولا أم به ثم مات (فلا ضمان) فيه لأننا لم
نتحقق موته بالجناية (والغرة رقيق) ولو أمه (عجز بلا عيب مبيع) لأن الغرة الحيار وغير المميز والعيب
ليسامن الحيار واعتبر عدم عيب المبيع كابل التدية لأنه حق آدمى لو حظ فيه مقابلاً بمقات من حقه فطلب فيه
شائبة للمالية فأثر فيها كل ما يؤثر فى المال وبذلك فارق الكفارة والأضحية (و) بلا (هرم) فلا يجزى
رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقبة (يلغ) أى الرقيق أى قيمته (عشر
دية الأم) فى الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمس أبرة كإروى عن عمر وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم
(وتفرض) أى الأم (كأب دينا إن فضلها فيه) فى جنين بين كناية ومسلم تفرض الأم مسلمة (ف) إن
قد الرقيق حساً أو شرعاً وجب (العشر) من دية الأم (ف) إن قد العشر فقد الإبل وجب (قيمتها) كما

في إيل الدية وهذا مع ذكر الفرض من زيادتي والغرة (لورثة جنين) لأنها دية نفس وبما تقرر علم أن
 تعبيرى بما ذكر أم من اقتصاره على غرة السلم والسكتاني (وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه
 من جنابة إلى إلقاء) أما وجوب العشر فعلى وزان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه المساوي لنصف
 عشر دية أبيه وأما وجوب الأقصى وهو ما في أصل الروضة فعلى وزان الغصب والأصل اقتصر على
 اعتبار عشر القيمة يوم الجنابة (لسيده) ملكة إياه وإن لم يكن مالكاً لأمه بقولي لسيدته أولى من
 قوله لسيدتها (وتقوم) الأم (سليمة) سواء أكانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس أمافي الأولى فلسلامته
 وأمافي الثانية وهي من زيادتي فلأن قصان الجنين قد يكون من أثر الجنابة واللائق الاحتياط
 والتغليظ (والواجب) من الغرة وعشر الأقصى (على عاقلة) للجاني لغير أبي هريرة السابق ولأنه لا عمد
 في الجنابة على الجنين إذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يقصد وبذلك علم أنه لو اصطدمت حاملان
 فأقتنا جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف غرتي جنينهما لأن الحامل إذا جنت على نفسها فأقتت جنينها لزم
 عاقلة الغرة كما لو جنت على حامل أخرى فلا يهدر منها شيء بخلاف الدية لأن الجنين أجنبي عنهما .
 ﴿فصل﴾ في كفارة القتل والأصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وقوله وإن
 كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتخبر رقيقة مؤمنة . تجب (على غير حربي) لأمان
 له (ولو صيباً ومجنوناً ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً ومرتداً كفارة بقتله) ولو خطأ أو بتسبب أو شرط
 (معصوماً عليه ولو معاهداً وجنيتاً) ومرتداً (وعبدوه ونفسه) وإن لم يضمنها لأنها إنما تجب لحق الله
 تعالى لا لحق الآدمي وخرج غير الحربي المذكور الحربي الذي لأمان له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاد
 القتال بأمر الامام ظالم وهو جاهل بالحال لأنه سيف الامام وآلة سياسته وبالقتل غيره كالجرافات فلا
 كفارة فيه لورود النص بها في القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره في معناه وبالمعصوم عليه غيره
 كباغ قتله عادل وعكسه في القتال وصائل ومقتنص منه ومرتد وحربي لا أمان له ولو امرأة أو صيباً أو
 مجنوناً فلا كفارة في قتله وإنما حرم قتل هذه المرأة وتاليها لأن محرمة ليس لحرمته بل لمصلحة المسلمين
 لثلاثي قوتهم الارتفاق بهم وتقديم أن غير الميزلو قتل بأمر غيره ضمن أمره فالكفارة عليه والكفارة على
 الصبي والمجنون في مالهما فيعتق الولي منهما من مالهما والعبد يكفر بالصوم وبما تقرر علم أنه لو اصطدمت شخصان
 فماتوا لزم كلاهما كفارة تان واحدة لقتل نفسه وواحدة لقتل الآخر وأنه لو اصطدمت حاملان فماتتا وأقتنا
 جنينين لزم كلاهما أربع كفارات لا شترا كهما في إهلاك أربعة أنفس نفسيهما وجنيتيهما .

﴿باب دعوى الدم﴾

أعني القتل بقرينة ما يأتي وعبر به عنه للزومه غالباً (والقسامة) بفتح القاف أي الأيمان الآتي بيانها
 مأخوذة من القسم وهو اليمين (شرط لكل دعوى) بدم أو غيره كغصب وسرقة وإن لافسته شروط :
 أحدها (أن تكون معلومة) غالباً بأن فصل المدعى ما يدعيه (كقوله) قتله عمداً أو شبهة أو خطأ إفراداً
 أو شركة) لأن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ويدكر عدد الشركاء إن أوجب القتل الدية نعم إن
 قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشر مثلاً سمعت دعواه وطالب بحصة المدعى عليه فإن كان واحداً طالبه
 بعشر الدية وقولي أو شبهة من زيادتي (فإن أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (سن) للقاضي (استفصالة)
 عماد كره لتصح بنفسه دعواه وتعبيري بذلك أولى من قوله استفصاله القاضي لأنه يوم وجوب الاستفصال
 والأصح خلافه (و) ثانيها أن تكون (ملازمة) وهذا من زيادتي فلا تسمع دعوى هبة شيء أو يبعه أو إقرار
 بمنع يقول المدعى وقبضته بإذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى (و) ثالثها (أن يبين مدعى عليه)
 فلما قال قتله أحمده ولا تسمع دعواه لإيهام المدعى عليه (و) رابعها وخامسها (أن يكون كل) من للدعى

لورثة جنين وفي جنين
 رقيق عشر أقصى قيم
 أمه من جنابة إلى إلقاء
 لسيدته وتقوم سليمة
 والواجب على عاقلة .
 ﴿فصل﴾ على غير
 حربي ولو صيباً ومجنوناً
 ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً
 ومرتداً كفارة بقتله
 معصوماً عليه ولو معاهداً
 وجنيتاً وعبدوه ونفسه .
 ﴿باب دعوى الدم
 والقسامة﴾
 شرط لكل دعوى أن
 تكون معلومة كقتله
 عمداً أو شبهة أو خطأ
 إفراداً أو شركة فإن
 أطلق من استفصاله
 وملازمة وأن يبين
 مدعى عليه وأن
 يكون كل

والمدعى عليه (غير حربى) لا أمان له (مكلفا) ومثله السكران كذى ومعاهد ومجور سفه أو فلس لكن لا يقول السفه في دعواه المال واستحق تسلمه بل وولي يستحق تسلمه فلا تصح دعوى حربى لا أمان له وصى ومجنون ولا دعوى عليهم وتعبيرى بغير حربى لشموله للعاهد والستامن أولى من تعبيرة بملتمزم لإخراجه لها (و) سادسها (أن لا تناقضها) دعوى (أخرى فلو ادعى) على واحد (انفراد بقتل ثم) ادعى (على آخر) شركة أو انفرادا (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لأن الأولى تكذبها نعم إن صدقه الآخر فهو مؤاخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمدا) مثلا (وفسره بغيره عمل بنفسه) قلنى دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعمد تفسيره مستندا إلى دعواه القتل وتعبيرى بما ذكر أولى من قوله لم يظن أصل الدعوى لا يهاجمه بطلان التفسير (وإنما ثبت القسامة في قتل ولو لرفيق) لافى غيره كقطع طرف واتلاف مال غير رقيق لأنها خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص وهو القتل في غيره القول قول المدعى عليه يمينه مع اللوث وعدمه ويصير كون القتل (بمحل لوث) بثلاثة (وهو) أى اللوث (قرينة تصدق المدعى) أى توقع في القلب صدقه (كأن) هو أولى من قوله بأن (وجد قتيل أو بعضه) وهو من زيادتى (في محلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) في (قرية صغيرة لأعدائه) في دين أو دنيا ولم يخالطهم غيرهم من غير أصدقاء القتل وأهله (أو تفرق عنه) جمع (محصورون) يتصور اجتماعهم على قتله وإلا فلا قسامة نعم إن ادعى على عدد منهم محصورين مكن من الدعوى والقسامة وتعبيرى بالمحصورين أولى من تعبيرة بالجمع (أو أخبر) هو أولى من قوله شهد (بقتله) ولو قبل الدعوى (عدله أو عبدان أو امرأتان أو وصية أو فسقة أو كفار) وإن كانوا مجتمعين لأن كلا منهم يفيد غلبة الظن ولأن اتفاق كل من الأصناف الأخيرة على الإخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة واحتمال التواطؤ فيها كاحتمال الكذب في إخبار العدل وتعبيرى ببدين أو امرأتين هو ما في الروضة كأصلها وعليه يحمل تغيير الأصل ببدين وساء (ولو تقاتل) بالناء الفوقية قبل اللام (صفان) بأن التحم قتال بينهما ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (وانكشف عن قتيل) من أحدهما (فلوث في حق) الصف (الآخر) لأن الغالب أن صفه لا يقتله (ولو ظهر لوث) في قتيل (قال أحد ابنيه) مثلا (قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت اللوث بعدل (بطل) أى اللوث فلا يحلف للمستحق لانخام ظن القتل بالكذب الدال على أنه يقتله لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها بخلاف ما إذا لم يكذبه بأن صدق أو سكوت أو قال لأعلم أنه قتله أو كذبه وثبت اللوث بعدل (أو) قال أحدهما قتله زيد (ومجهول) قال (الآخر) قتله (عمرو ومجهول حلف كل) منهما (على من عينه) إذ لا تكاذب منهما لاحتمال أن الذى أبهجه كل منهما من عينه الآخر (وله) أى كل منهما (ربيع دية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصة منه نصفه (ولو أنكردعى عليه اللوث) في حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا عنه أولست أنا الذى روى معه السكين التلطيخ على رأسه (حلف) فيصدق لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى البينة (ولو ظهر لوث بقتل مطلقا) عن التبيد بعمد وغيره كأن أخبر عدله بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة) لأنه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة (وهى) أى القسامة (حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتب) بقتل رقيقة فإن عجز قبل نكوله حلف السيد (أو مرتدا) لأن الحاصل بحلفه نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه الردة كالاخطاب (وتأخيره ليسم أولى) لأنه لا يتورع عن اليمين الكاذبة ومن أوصى لأم ولده مثلا بقيمة عبده إن قتل ثم مات حلف الوارث بعد دعواها وبهذا وبما من من حلف السيد بعد عجز المكاتب علم أن الحالف قد يكون غير مبدع (خمسین يمينا ولو متفرقة) مجنون أو غيره لغير الصحيحين بذلك المخصص لغير البهين البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وجوز تفريقها

غير حربى مكلفا وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى انفراده بقتل ثم على آخر لم تسمع الثانية أو عمدا وفسره بغيره عمل بنفسه وإعما ثبت القسامة في قتل ولو لرفيق بمحل لوث وهو قرينة تصدق المدعى كأن وجد قتيل أو بعضه في محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عبدان أو امرأتان أو وصية أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفان وانكشفا عن قتيل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث قال أحد ابنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا بطل أو ومجهول والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربيع دية ولو أنكردعى عليه اللوث حلف ولو ظهر لوث القتل مطلقا فلا قسامة وهى حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتب أو مرتدا وتأخيره ليسم وأولى خمسين يمينا ولو متفرقة

ولومات لم يبن وارثه وتوزع على ورثته بحسب الإرث ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب حلفها الآخر وأخذ حصته وله صبر للعائب ويمين مدعى عليه بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث دية فان حضر آخر فكذا إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا كتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له. (فصل) إنما يثبت قتل بسحر بإقراره وموجب قودبه أو بعدلين ومال بذلك (١٥١) أو برجل وامرأتين أو ويمين

[مسئلة : في أقسام
السحر وحكمه]
السحر أنواع : منها
سحر قوم نسبوا
للأفلاك والكواكب
تأثير الكونها ألهة أو
أن الإله أعطاها قوة
نافذة في العالم وفوض
تدبيره إليها، ومنها سحر
أصحاب الأوهام الزاعمين
أن الإنسان يبلغ بالتصفية
في القوة إلى حيث يقدر
على الإيجاد والإعدام
والإحياء والإماتة وقلب
الأشكال وكلا النوعين
كفر عملا وتعلما، ومنها
التخييلات الآخذة
بالعيون وهي الشعوذة
وما يجري مجراها من
إظهار الأمور العجيبة
بواسطة ترتيب الآلات
الهندسية وخفة اليد
والاستعانة بخواص
الأدوية والأحجار
وليست كفر أو إطلاق
السحر عليها تجوز
وفي التحريم إن لم
يترتب عليها مفسدة
خلاف، ومنها الاستعانة
بالأرواح الأرضية

نظرا إلى أنها حجة كالشهادة يجوز تفريقها (ولومات) قبل تمامها (لم يبن وارثه) إذ لا يستحق أحديهما يمين غيره بخلاف ما إذا قام شاهد ثمان مات فان لوارثه أن يقيم شاهدا آخر لأن كلاً شهادة مستقلة (وتوزع) الخمسون (على ورثته) اثنتين فأكثر (بحسب الإرث) غالبا قياسا لها على ما يثبت بها (ويجبر كسر) إن لم تنقسم صحيحة لأن اليمين الواحدة لا تنقبض فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (أو غاب حلفها) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لأن الخمسين هي الحجة (وله) في الثانية (صبر للعائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر العائب بعد حلفه حلف خمسا وعشرين كالوكان حاضرا ولو قال الحاضر لا أحلف إلا قدر حصتي لم يطل حقه من القسامة فإذا حضر العائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير حائر حلف خمسين ففي زوجة بنت تحلف الزوجة عشر أو البنت أربعين يجعل الأيمان بينهما أحماسا لأن سهامهما خمسة وللزوجة منها واحد (ويمين مدعى عليه بلا لوث) ويمين (مردودة) من مدعى عليه (و) يمين (مع شاهد خمسون) لأنها يمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعى بأن كلامهم ينفي عن نفسه القتل كإنيته للنفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشتهه المنفرد (والواجب بالقسامة دية) على مدعى عليه في قتل عمدا وعلى عاقلته في قتل خطأ وشبه عمدا كما علم بما مر فلا يجب به قود لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري إما أن يدوا صاحبكم أو يؤذونوا بحرب من الله. ولم يتعرض للقود لأن القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القود احتياطا لأمر الدماء كالشاهد واليمين. وأجيب عن قوله في الخبر آخلفون وتستحقون دم صاحبكم أن التقدير بدل دم صاحبكم جمعا بين الدليلين (ولو ادعى) قتلا (عمدا) مثلا (بلوث على ثلاثة حضر أحدهم) وأنكر (حلف) المستحق (خمسین وأخذ) منه (ثلث دية فان حضر آخر فكذا) أي فيحلف خمسين كالأول ويأخذ ثلث دية (إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا كتفى بها) بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح كإقامة البيعة (والثالث كالثاني) فيأمر فيه وهذا من زيادتي (ولا قسامة فيمن لا وارث له) خاصة لأن تحليف عامة المسلمين غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب إليه القتل ويحلفه. (فصل) فيما يثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقراره وشهادة (إنما يثبت قتل بسحر بإقرار) به حقيقة أو حكما لا يبينه لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر نعم إن قال قتلته بكذا فشهد عدلان بأنه يقتل غالبا أو نادرا فيثبت ما شهدا به الإقرار أن يقول قتلته بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فيقرار بالعمد فضية القود أو يقتل نادرا فيقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره إلى اسمه فيقرار بالخطأ ففيها الدية على الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقوه (و) إنما يثبت (موجب قود) بكسر الجيم من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (به) أي بإقراره به حقيقة أو حكما (أو ب) شهادة (عدلين) به (و) إنما يثبت موجب (مال) من قتل بغير سحر أو جرح أو إزالة (بذلك) أي بإقراره به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) وهذه المسائل من جملة ما أتى في كتاب الشهادات ذكرت ههنا تبعا للشافعي

بواسطة الرياضة وقراءة العزائم إلى حيث يخلق الله تعالى عقب ذلك على سبيل جرى العادة بعض خوارق وهذا النوع قالت المعتزلة إنه كفر لأنه لا يمكن معه معرفة صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام للالتباس، ورد بأن العادة الإلهية جرت بصرف المعارضين للرسل عن إظهار خارق ثم التحقيق أن يقال إن كان من يتعاطى ذلك خيرا متسرعا في كامل ما أتى ويذر وكان من يستعين به من الأرواح الحيرة وكانت عزائمها لا تخالف الشرع وليس فيما يظهر على يده من الخوارق ضرر شرعي على أحد وليس ذلك من السحر بل من الأسرار والنعونة وإلا فهو حرام إن تعلمه ليعمل به بل يكفر إن اعتقد حل ذلك فان تعلمه ليتوقاه فباح وإلا فكروه.

رضى الله عنه ويأتي ثم الكلام في صفات الشهود والشهود به مستوفى وفي باب القضاء بيان أن القاضي يقضى بطله (ولو عفا) المستحق (عن قود) لم يثبت على مال (لم يقبل للمال الأخيران) أي رجل وامرأتان ورجل ويمين لأن العفو إنما يعتبر بصدقيت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر (ك) ما لا يقبلان للبارش هشم بعد الإيضاح) لأن الإيضاح قبله الموجب للقود لا يثبت بهما نعم إن كان ذلك من جانبين أو من واحد في مرتين ثبت أرض المشتم بذلك وهو واضح والتصريح في هاتين بالرجل واليمين من زيادتي (وليصرح) وجوبا (الشاهد بالإضافة) أي بإضافة التلف للفعل (فلا يكون) في ثبوت القتل (جرحه) سيف (فمات حتى يقول) فمات (منه أو قتله) لاحتمال موته إن لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية ب) قوله (ضربه فأدماه أو فأسال دمه) لا قوله فسال دمه لاحتمال سيلانه بغير الضرب (و) تثبت (موضحة ب) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه فلا حاجة إلى التصريح. به وهذا مانص عليه في الأم والمختصر ورجحه البلقيني وغيره وجزم به في الروضة كأصلها ثم ذكر عليهم الاكتفاء به الذي صححه الأصل عن حكاية الامام والفزائي ووجهه بأن اللوضحة من الإيضاح وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب لقود) أي لوجوبه في اللوضحة (بإثباتها) محلا ومساحة وإن كان برأسه موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني وخرج بالقود الدية لأنها لا تختلف باختلاف محل اللوضحة ومساحتها (وتقبل شهادته) أي الوارث ظاهرا عند القضاء (لمورثه) غير أصله وفرعه كما يعلم من بابها (بجرح اندمل أو بمال) ولو (في مرض) لاكتفاء التهمة بخلافها قبل اندمال جرحه لأنه لو مات مورثه كان الأرض له فكانه شهيد لنفسه وفارق قبولها بمال في المرض بأن الجرح سبب اللوث الناقل للحق إليه بخلاف المال وبأنه إذا شهد به بالمال لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف ما إذا شهد به بالجرح (لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية) قتل أو غيره (محملونها) بأن تكون خطأ أو شبه عمد ويكونوا أهلا لتحملها وقت الشهادة ولو فقراء فلا تقبل لأنهم متهمون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة إقرار بذلك أو بينة عمد وفارق عدم قبولها من الفقراء قبولها من الأباعد وفي الأقربين وفاء بالواجب أن المال غاد ورائح ، فالغني غير مستبعد فتحصل التهمة وموت القريب كالمستبعد في الاعتقاد فلا تتحقق فيه تهمة وتصير في الجنائية أعم من تغييره بالقتل (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به) أي بقتله (على الأولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) الدعي (الأولين) أي استمر على تصديقهما (فقط حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين للتهمة ولأن الولي كذبهما (وإلا) بأن صدق الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع (بطلنا) أي الشهادتان وهو الظاهر في الثالث ووجهه في الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لها وفي الثاني أن في تصديق كل فريق تكذيب الآخر (ولو أقر بعض ورثة بفوا بعض) منهم عن القود وعينه أو لم يعينه (سقط القود) لأنه لا يتبعض وبالإقرار سقط حقه منه فسقط حق الباقي وللجميع الدية سواء عين العاق أم لانعم إن أطلق العاق العفو أو عفا جمانا فلاحق له فيها (ولو اختلف شاهدان في زمان فعل) كقتل (أو مكانه أو آله أو هيئته) كأن قال أحدهما قتله بكرة والآخر عشية أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتله بالحز والآخر بالقد (لقت) شهادتهما (ولالوث) للتناقض فيها وخرج بزيادتي فعل الإقرار فلو اختلفا في زمانه أو غيره مما ذكر كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر به يوم الأحد لم تلغ الشهادة لأنه لا اختلاف في الفعل ولا في صفة بل في الإقرار وهو غير مؤثر لجواز أنه أقر فيهما نعم إن عينا زمانا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل للسافر من أحدهما إلى الآخر في ذلك الزمن كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لقت شهادتهما .

ولو عفا عن قود لم يقبل للمال الأخيران كأرض هشم بعد إيضاح وليصرح الشاهد بالإضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو قتله وتثبت دامية بضره فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح رأسه ويجب لقود بجانها وتقبل شهادته لمورثه بمجرد اندمل أو بمال في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية يحملونها ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فان صدق الولي الأولين فقط حكم بهما والإبطال ولو أقر بعض ورثة بفوا بعض سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آله أو هيئته لقت ولا لوث .

﴿ كتاب البغاة ﴾

جمع بلغ نحو ابذلك لمجاوزتهم الحد . والأصل فيه آية وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكر
الخروج على الإمام صريحاً كما تشمله لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فالبغى
على الإمام أولى (م) مسلمون (مخالفو إمام) ولو جازوا بأن خرجوا عن طاعته بعدم اقيادهم له أو منع
حق توجه عليهم كزكاة (بتأويل) لهم في ذلك (باطل ظنا وشوكه لهم) وهى لا تحصل إلا بطاع وإن لم يكن
إماماً لهم (ويجب قتالهم) لإجماع الصحابة عليه وهذا مع قولى باطل ظنا من زيادى وليسوا فسقة لأنهم
إنما خالفوا بتأويل جازئ باعتقادهم لكنهم مخطئون فيه كتأويل الخارجين على على رضى الله عنه بأنه
يعرف قتلة عثمان رضى الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتض منهم لو اطاعة إياهم وتأويل بعض مانعى الزكاة من
أبي بكر رضى الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته تسكن لهم وهو النهى صلى الله عليه وسلم فمن فقدت
فيه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل ويل كائى حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتأويل يقطع ببطلانه
كتأويل المرتدين أولم يكن لهم شوكه بأن كانوا أفرادا يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم مطاع فليسوا بغاة
لا تفتاء حرمتهم فيترتب على أفعالهم مقتضاها على تفصيل في ذى الشوكه يعلم بما يأتى حتى لو تناولوا بلا
شوكه وأتلفوا شيئا ضمنوه مطلقا كقاطع طريق (وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة
ويتركون الجماعات فلا يقتاتلون) ولا يفسقون (مالم يقتاتلوا) بقيد زده بقولى (وهم في قبضتنا) نعم إن
تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر (والا) بأن قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا (قوتلوا ولا يجب
قتل القتال منهم) وإن كانوا كقطع الطريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا إخافة الطريق وهذا مافى
الروضة وأصلها عن الجمهور وفيها عن البغوى أن حكمهم حكم قطع الطريق وبه جزم الأصل فان قيد بما
إذا قصدوا إخافة الطريق فلا خلاف (وتقبل شهادة بناة) لتأويلهم قال الشافعى إلا أن يكونوا ممن يشهدون
لواقبهم بتصديقهم كالحطابية ولا يخصص هذا بالبغاة كما يعلم مع زيادة من كتاب الشهادة (و) يقبل
(قضاؤهم فيما يقبل) فيه (قضاؤنا) لذلك (إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا) والأفلا تقبل شهادتهم
ولا قضاؤهم لا تفتاء العدالة للشرطة في الشاهد والقاضى وتقييد القبول يعلم ما ذكر مع قولى وأموالنا من
زيادى وخرج بما يقبل فيه قضاؤنا غيره كأن حكموا بما يخالف النص أو الاجماع أو القياس الجلى فلا يقبل
(ولو كتبوا بحكم أو سمع بينة فلنا تنفيذ) أى الحكم لأنه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم
بها) أى بينتهم لعلقه برعايانا ، نعم يندب لنا عدم التنفيذ والحكم استخفافا بهم (ويعتد بما استوفوه من
عقوبة) حد أو تعزير (وخراج وزكاة وجزية) لما فى عدم الاعتداده من الإضرار بالإعية (و) يعتد
(بما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم) لانهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف)
الشخص ندبا إن أنهم كالم في الزكاة لا وجوبا وإن صححه النووي في تصحيحه هنا (في) دعوى (دفع
زكاة لهم) فيصدق لأنه أمين في أمور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لانه أجره (أو) دفع
(جزية) لان الدنى غير مؤمن فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة (و) حلف وجوبا فيصدق (في عقوبة)
أنها أقيمت عليه (إلا إن ثبت موجهها بينة ولا أثر لها يدينه) فلا يصدق فيها لأن الأصل عدم إقامتها
ولا قرينة تدفعه فعمل أنه يصدق فما أثر يدينه للقرينة وفي غيره إن ثبت موجهها بإقرار لانه يقبل رجوعه
فيجعل إنكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع وتعيرى بالعقوبة في الموضوعين أهم من تعيره بالحد و ذكر
التحليف فيها من زيادى (وما أتلفوه علينا أو عكسه) أى أتلفناه عليهم في حرب أو غيرها (الضرورة حرب
هدر) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولأننا أمورون بالحرب فلا نضمن ما يتولد منها وهم إنما أتلفوا
بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها لا ضرورتها فمضمون على الأصل في الإتلافات وتعيرى بما ذكر
أولى مما عبر به (كذى شوكه) مسلم (بلا تأويل) فيهدر ما أتلفه لضرورة حرب لأن سقوط الضمان عن

﴿ كتاب البغاة ﴾
م مخالفو إمام بتأويل
باطل ظنا وشوكه لهم
ويجب قتالهم ، وأما
الخوارج وهم قوم
يكفرون مرتكب
كبيرة ويتركون الجماعات
فلا يقتاتلون مالم يقتاتلوا
وهم في قبضتنا وإلا
قوتلوا ولا يجب قتل
القاتل منهم وتقبل
شهادة بناة وقضاؤهم
فيما يقبل قضاؤنا إن
علمنا أنهم لا يستحلون
دماءنا وأموالنا ولو
كتبوا بحكم أو سمع
بينة فلنا تنفيذ والحكم
بها ويعتد بما استوفوه
من عقوبة وخراج
وزكاة وجزية وبما
فرقوه من سهم المرتزقة
على جندهم وحلف
في دفع زكاة لهم لا خراج
أو جزية وفي عقوبة
إلا إن ثبت موجهها
بينة ولا أثر لها يدينه
وما أتلفوه علينا أو
عكسه لضرورة حرب
هدر كذى شوكه
بلا تأويل

الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهذا موجود هنا بخلاف ما يتلفه التأول بلاشوكه وبه صرح
الأصل لانه كقطاع الطريق وبخلاف ما يتلفه طائفة ارتدت ولهم شوكه وان تابوا وأسلموا لحنايتهم
على الاسلام (ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث) اليهم (أمننا فظنا ناصحا يسألهم ما ينعمون) أي يكرهون (فان
ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أوشبهه أزالها) عنهم لأن عليا بعث ابن عباس رضى الله عنهم الى
أهل النهروان فرجع بعضهم الى الطاعة (فان أصروا) بعد الازالة (وعظهم) وأمرهم بالعود الى
الطاعة لتكون كلمة أهل الدين واحدة (ثم) ان لم يتقبلوا (أعلمهم بالنظر) وهذا من زيادتي (ثم)
إن أصروا أعلمهم (بالقتال) لانه تعالى أمر بالاصلاح ثم بالقتال (فان استعملوا) فيه (فعل) باجتهاده
(مارآه مصلحة) من الامهال وعدمه فان ظهر له أن استمعالهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أو لاستلحاق
مدد لم يعملهم (ولا يقبض) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة قريبة
(ولا يقتل مشخيم) بفتح الحاء من أختته الجراحة أضعفته (وأسيرهم) لغير الحالك واليهيق بذلك فلو
قتل واحد منهم فلا قود لشبهة أبي حنيفة ولو ولوا مجتمعين تحت راية زعيمهم أتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم
(ولو) كان (سبيا أو امرأة) أو عبدا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) ولا يتوقع عودهم (الأأن يطبع)
أى الأسير (باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة والعبد ان كانوا
مقاتلين والإطلاق بمجرد انقضاء الحرب (ويرد) لهم (بعد أن غانلتهم) أى شرهم لعودهم الى الطاعة
أو تفرقهم وعدم توقع عودهم (ما أخذ) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم في حرب أو غيره الا لضرورة
كأن لم نجد ما ندفع به عنا إلا سلاحهم أو ما تركه عند الهزيمة إلا خيلهم (ولا يقاتلون بمايم كئار ومنجنيق)
وهو القرمي الحجارة الا لضرورة بأن قاتلوا به فاحتجج الى القاتلة بمثله دفعا أو أحاطوا بنا واحتجنا
في دفعهم الى ذلك (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه يحرم تسليطه على السلم (الا لضرورة) بأن كثروا
وأحاطوا بنا بقوى الا لضرورة راجع الى الصور الثلاث كما تقرر وهو في الأخيرة من زيادتي (ولا يمن
يرى قتلهم مدبرين) لعداوة أو اعتقاد كالخفي والإمام لا يرى ذلك إبقاء عليهم فلو احتجنا للاستعانة به
جاز إن كان فيه جراءة أو حسن إقدام وتمسكنا من منعه لو اتبع منزهنا (ولو آمنوا حريين) بالمد أى
عقدوا لهم أمانا (ليعينوهم) علينا (نفذ) أمانهم (عليهم) لأنهم آمنوهم من أنفسهم لاعتنا لان الأمان
ترك قتال المسلمين فلا ينفذ بشرط قتالهم فلو أعانوهم وقالوا ظننا أنه يجوز لنا إعانة بعضكم على بعض
أو أنهم المحقون ولنا إعانة الحق أو أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم بلغناهم المأمن وقاتلناهم
كالغاة (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أعم من قوله أهل ذمة (عالمون بتحريم قتالنا مختارون) فيه
(انتقض عهدهم) كالوا تفردوا بالقتال (فان قال ذميون) كنا مكرهين أو (ظننا) جواز القتال إعانة أو
ظننا (أنهم محقون) فيما ضلوه بقيد زدت بقولى (وأن لنا إعانة الحق) وأمكن صدقهم (فلا) ينتقض عهدهم
لواقبتهم طائفة مسلمة مع عندهم (ويقاتلون كغاة) لانضمامهم اليهم مع الأمان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل
مشخيم ولا أسيرهم وخرج بالذميين المعاهدون والؤمنون فينتقض عهدهم ولا يقبل عندهم الا
في الاكراه بيئة وبقتالهم الضمان فلو أتلوا علينا نفسا أو مالا ضمنوه .

(فصل) في شروط الامام الأعظم وفي بيان طرق انعقاد الإمامة وهي فرض كفاية كالقضاء (شروط
الامام كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما حرا مكافعا لا ذكر اجتهد اذا رأى وسمع وبصرو نطق لما يأتى
في باب القضاء وفي عبارتي زيادة العدل (قرشيا) لغير النسائي «الأعم من قرشي» فإن فقد فسكناني ثم رجل
من بني إسعيل ثم عجمي على ما في التهذيب أو جرهمي على ما في التمهة ثم رجل من بني إسحق (شجاعا)
ليغزو بنفسه ويمالج الجيوش ويهوى على فتح البلاد ويحمي البيضة وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء

ولا يقاتلهم الامام حتى
يبعث أمينا فظنا ناصحا
يسألهم ما ينعمون فان
ذكروا مظلمة أو شبهة
أزالها فان أصروا
وعظهم ثم أعلمهم
بالنظر ثم بالقتال فان
استعملوا فعل ما رآه
مصلحة ولا يتبع مدبرهم
ولا يقتل مشخيم
وأسيرهم ولا يطلق ولو
سبيا أو امرأة حتى
تنقضي الحرب ويتفرق
جمعهم إلا أن يطبع
باختياره ويرد بعد
أمن غانلتهم ما أخذوا
يستعمل ولا يقاتلون
بمايم كئار ومنجنيق
ولا يستعان عليهم بكافر
الا لضرورة ولا يمن
يرى قتلهم مدبرين ولو
آمنوا حريين ليعينوهم
فقد عليهم ولو أعانهم
كفار معصومون
عالمون بتحريم قتالنا
مختارون انتقض عهدهم
فان قال ذميون ظننا
أنهم محقون وأن لنا
إعانة الحق فلا
ويقاتلون كغاة .

(فصل) شروط الامام
كونه أهلا للقضاء
قرشيا شجاعا

الحركة وسرعة الهوض كادخل في الشجاعة (وتعتقد الامامة) بثلاثة طرق: أحدها (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس للتيسر اجتماعهم) فلا يعتبر فيها عددا بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطلع كفت بيعة بمحضرة شاهدين ولا تكفي بيعة العامة ويعتبر اتصاف البايع (بصفة الشهود) من عدالة وغيرها لاجتهاد وما في الروضة كأصلها من أنه يشترط كونه مجتهدا إن أخذ وأن يكون فيهم مجتهد إن تعدد مفرغ على ضعيف (و) ثانيها (باستخلاف الامام) من عينه في حياته/ وكان أهلا للامامة حينئذ ليكون خليفة بعد موته ويعبر عنه بعهده إليه كاعهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما ويشترط القبول في حياته (كجعله الأمر) في الخلافة (شورى) أى تشاورا (بين جمع) فإنه كالاستخلاف لكن لواحد منهم من جمع فيرضون بعد موته أو في حياته بأذنه أحدهم كما جعل عمر رضي الله تعالى عنه الأمر شورى بين ستة: علي والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) ثالثها (باستيلاء) شخص (متغلب) على الامامة (ولو غير أهل) لها كصبي وامرأة بأن قهر الناس بشوكته وجنده وذلك لينظم شمل المسلمين وهذا أعم من تغييره بالقاسق والجاهل .

﴿ كتاب الردة ﴾

(هي) لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره ، وشرعا (قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزما) ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً استهزاء) كان ذلك (أو عناداً أو اعتقاداً) بخلاف ما لو اقترن به ما يخرج عن الردة كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله لكن قال ابن عبد السلام إنه يميز فلا يتقيد الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وإن أوممه كلام الأصل وذلك (كنفي الصانع) للأخذ من قوله تعالى: صنع الله (أو) نبي أو تكذبه أو وجد جمع عليه اثباتاً أو قياً بقيد زديتها بقولي (معلوم من الدين ضرورة بلا عذر) كركعة من الصلوات الخمس وكصلاة سادسة بخلاف جحد جمع عليه لا يعرفه الا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السادس مع البنت وبخلاف العذور كمن قرب عهده بالإسلام (أو تردد في كفر أو إلقاء مصحف بقاذورة أو سجود لمخلوق) كضيم وشمس فتعبرى بمخلوق أعم من قوله لضم أو شمس (فتصح ردة سكران كإسلامه) بخلاف الصبي والمجنون والمسكره (ولو ارتد فجن أمهل) احتياطاً فلا يقتل في جنونه لأنه قد يعقل ويعود للإسلام فان قتل فيه هدر لأنه مرتد لكن يغرر قاتله لتفويته الاستتابة الواجبة (ويجب تفصيل شهادة ردة) لاختلاف الناس فيما يوجبها كإثبات الشهادة بالجرح والزنا والسرقه وجرى عليه في الروضة وأصلها في باب تعارض البيتين لكهما صحاها في الأصل وغيره عدم الجوب وقال الرافعي عن الإمام إنه الظاهر لأن الردة لخطرهما لا يقدم الشاهد بها إلا على بصيرة والأول هو النقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال الأستوي إنه المعروف عقلاً وتقالاً وما نقل عن الإمام بحثه (ولو ادعى) مدعى عليه ردة (اكرها) وقد شهدت بينة بلفظ كفر أو فعله حلف) فيصدق ولو بلا قرينة لأنه لم يكذب الشهود والحزم أنه يجحد كلة الاسلام وقولي أو فعله من زيادتي (أو) شهدت (ردته فلا تقبل) أى البيعة للمار وعلى ما في الأصل تقبل ولا يصدق مدعى الإكراه بلا قرينة لتكذبه الشهود لأن للمسكره لا يكون مرتداً أما بقرينة كأمر كفار فيصدق يمينه وإنما حلف لاحتمال كونه مختاراً (ولو قال أحد اثنين مسلمين مات أبي مرتد فان بين سبب رده) كسجود لضم (فنصيه في) لبيت المال (وإلا) بأن أطلق (استفصل) فان ذكر ما هوردة كان فينا أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف إليه وهذا هو الأظهر في أصل الروضة وفي الأصل من أن الأظهر أنه في أيضا ضعيف (وتجب استتابة مرتد) ذكر أو غيره لأنه كان محترماً بالإسلام وربما عرضت له شبهة فترال والاستتابة تكون (حالا) لأن قتله المرتب عليه أحد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم إن كان

وتعتقد الامامة ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس للتيسر اجتماعهم بصفة الشهود وباستخلاف الامام كجعله الأمر شورى بين جمع وباستيلاء متغلب ولو غير أهل .

﴿ كتاب الزدة ﴾

هي قطع من يصح طلاقه الإسلام بكفر عزما أو قولاً أو فعلاً استهزاء أو عناداً أو اعتقاداً كنفي الصانع أو نبي أو تكذبه أو وجد جمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في كفر أو إلقاء مصحف بقاذورة أو سجود لمخلوق فتصح ردة سكران كإسلامه ولو ارتد فجن أمهل ويجب تفصيل شهادة ردة ولو ادعى إكراهها وقد شهدت بينة بلفظ كفر أو فعله حلف أو برده فلا تقبل ولو قال أحد اثنين مسلمين مات أبي مرتد فان بين سبب رده فنصيه في . وإلا استفصل وتجب استتابة مرتد حالا

سكران سن التأخير إلى الصحو (فإن أصر قتل) حبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه (أو أسلم صح) إسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو تكرر ذلك الآية قل للذين كفروا وخبير فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق والزندق من محني الكفر ويظهر الإسلام كقوله الشيخان في هذا الباب وبأبي صفة الأئمة والقرائض أو من لا يتحلل دينا كقوله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (وفرعه) أي المرتد (إن انعقد قبلها أي الردة (أو فيها وأحد أصوله مسلم مسلم) تبعاً والإسلام يعلى (أو) أصوله (مرتدون مرتد) تبعاً للمسلم ولا كافر أصلي فلا يسترى ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فإن لم يقب قتل واختلف في البيت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كقوله المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعاً للحقنين أنهم في الجنة والأول كقول علي أنهم في النار وقيل على الأعراف ولو كان أحداً بويه مرتداً والآخر كافر أصلياً فكافر أصلي قاله البغوي (وملكة) أي المرتد (موقوف) كبضع زوجته (إن مات مرتداً بان زواله بالردة) وإلا فلا يزول (ويبقى منه دين لزمه قبلها) بإتلاف أو غيره (و) بذلك (مأثله فيها) قياساً على ما لو تعدى بخبر بش ومات ثم تلف بها شيء (ويمان منه بموته) من نفسه وبضه وماله وزوجاته لأنها حقوق متعلقة به فهو أعم مما عبر به (وتصرفه إن لم يحتمل الوقف) بأن لم يقبل التعلق كبيع وهب تورهن وكتابة (باطل) لعدم احتمال الوقف (والأ) أي وإن احتمله بأن قبل التعلق كعتق وتديرو وصية (فوقوف إن أسلم نفذ) بمجمعة تبييناً وإفلا (ويجعل ماله عند عدل وأمه عند محرم) كأمراة ثقة احتياطاً وتعييناً بذلك أعم من تعبيره بامرأة ثقة (ويؤجر ماله) عقاراً كان أو غيره صيانة له عن الضياع (ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض) حفظاً لها ويعتق بذلك وإنما لم يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر .

كتاب الزنا

بالقصر لثة حجازية وبالد لثة نيمية وهو ما ذكر في قول (يجب الحد على ملتزم) ولو حكماً للأحكام (علم بتحريره بإيلاج خشفة) متصلة من حي (أو قدرها) من فاقدها (بفرج) قبل أو دبر من ذكر أو أنثى (محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكثراً) للزنا (أو مبيحة) للوطء (ومحرماً) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وإن) كان (تزوجها) وليس ما ذكر شبهة دائرة للحد (لابير إيلاج) خشفته كفاخذة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (بوطء حليلته في نحو حيض وصوم) كنفاس وإحرام لأن التحريم لعارض (و) وطئها (في دبر) وطء (أمة الزوجة أو العتدة أو المحرم) بنسب أو رضاع كأخته منها وأمه من الرضاع أو مصاهرة كموطوءة أبنه وابنة لشبهة الملك المأخوذ من خيرا ذرء والحدود بالشبهات رواه الترمذي وصحح وقفه والحاكم وصحح أسناده وظاهر كلامهم أن وطء أمة المحرم في دبرها لا يوجب الحد لكن قال ابن القري إنه يوجب كاقوله ابن الرفعة عن البحر المحيط وسكت عليه قال الأذرعى وقد ينزع فيه قلت الظاهر ما نقل ابن الرفعة لأن العلة في سقوط الحد بالوطء في قبلها شبهة للملك المبيح في الجملة وهو في الجملة لم يبيح دبراً قط وأما الزوجة وللملوكة الأجنبية فبأن جسدتها مباح للوطء فانتهى شبهة في الدبر والوثنية كالمحرم ولا يفترض بالزوجة فان تحريرها لعارض كالحيض انتهى (أو وطء بإكرامه أو بتحليل عالم) ككناح بلاولى كذهب أبي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك لشبهة الإكرام والخلاف (أو) وطء (لميتة أو بهيمة) لأن فرجها غير مشتهى طبعاً بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج إلى الزجر عنه ولا بوطء صبي أو مجنون أو حربي ولو معاهداً إلا أنه غير ملتزم للأحكام ولا بوطء جاهل بالتحريم لقرب عهده بالإسلام أو بعده عن العلماء لجهله وحكم الخنثى حكمه في النسل وتعييرى بملتزم أولى من قوله وشرطه التكليف إلا السكران وقول طبعاً وفي دبر من زياد وتعييرى بحشفة أو قدرها أولى من تعبيره بالذكور وقول في نحو حيض ومحوم أعم من قوله في حيض وصوم وإحرام (والحد للحسن) رجلاً كان

فإن أصر قتل أو أسلم صح ولو زندقاً وفرعه إن انعقد قبلها أو فيها وأحد أصوله مسلم فمسلم أو مرتدون مرتداً ومملكه موقوف إن مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها وما أثلفه فيها ويمان منه بموته وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فوقوف إن أسلم نفذ ويجعل ماله عند عدل وأمه عند محرم ويؤجر ماله ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض .

كتاب الزنا

يجب الحد على ملتزم عالم بتحريره بإيلاج خشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو مكثراً أو مبيحة ومحرماً وإن تزوجها لابير إيلاج وبوطء حليلته في نحو حيض وصوم وفي دبر وأمه الزوجة أو العتدة أو المحرم أو وطء باكرامه أو بتحليل عالم أولميتة أو بهيمة والحد

أو امرأة (رجم) حتى يموت لأمره صلى الله عليه وسلم به في أخبار مسلم وغيره، نعم لا رجم على الموطوء في ذنبه بل حده سكد البكر وإن أحسن إذ لا تصور الإيلاج في ذنبه على وجه مباح حتى يصير به محصنا والرجم (عذر) أي طين مستحجر (وحجارة معتدلة) لا بحصيات خفيفة لثلاث يطول تعذيبه ولا بصخرات ثلاثا ينفضه فيقوت التنكيل المقصود قال الماوردي والاختيار أن يكون ما يرمى به ملء الكف وأن يتوفى الوجه ولا يربط ولا يقيد (ولو) كان الرجم (في مرض وحر وبرد مفرطين) لأن النفس مستوفاة به (وسن حفر لامرأة) عند رجوعها إلى صدرها إن (لم يثبت زناها بإقرار) بأن ثبتت بينة أو لعان ثلاثا تنكشف بخلاف ما إذا ثبت بالإقرار فيمكنها الهرب إن رجعت وبخلاف الرجل لا يحفر له وإن ثبت زناه بالبينة وأما ثبوت الحفر في قصة العامدية مع أنها كانت مقررة فيان للجواز وذكر حكم اللعان من زيادتي (والمحسن مكلف) ومثله السكران (حرو ولو كافرا وطىء أو وطئت) بذكر أصل عامل (يقبل في نكاح صحيح ولو) في عدة شهية أو حيض أو نحوه أو (بناقص) كأن وطىء كامل بتكليف وحرية ناضية أو عكسه فالكمال محسن نظرا إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لأن به قضى الواطىء أو اللوطوءة شهوته فحقه أن يتبع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا رجم من وطىء وهو ناقص ثم زنى وهو كامل ورجم من كان كاملا في الحالين وإن تحملها ناقصا كجئون ورق فالعبرة بالكمال في الحالين وبما تقرر علم أنه لا إحسان بوطء في ملك يمين ولا بوطء شهية أو نكاح فسد كما في التحليل وأنه لا إحسان لصبي ومجنون ومن به رق لأنه صفة كمال فلا يحصل إلا من كامل وأنه لا يعتبر الوطء في حال عصمة حتى لو وطىء وهو حر ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجم وقولى أو وطئت من زيادتي (و) الحد (ليكرحر) من مكلف ولو ذميا ومثله السكران رجلا كان أو امرأة (مائة جلدة) وتعريب عام) ولاء الآية « الزانية والزاني » مع أخبار الصحيحين وغيرها للزيد فيما التعريب على الآية (لمسافة قصر) لأن القصود إنما حاشه بالبعد عن الأهل والوطن (فأكثر) إن رآه الإمام لأن عمر غرب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعليما إلى البصرة فلا يكفي تعريبه إلى مادون مسافة القصر إذ لا يتم الإيحاءش المذكور به لأن الأخبار تتواصل حينئذ ولا ترتيب بينه وبين الجلد لكن تأخيرها عن الجلد أولى (ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين) إلى اعتدال الوقت (ومرض إن رجم برؤه وإلا جلد بشكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالثلثة أي عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كأطراف ثياب (مرة فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (فترتين) يجلده به (مع مس الأغصان له أو انكباس) لبعضها على بعض ليناله بعض الأمم فإن اتقى ذلك أو شك فيهم يسقط الحد وفارق الأيمان حيث لا يشترط فيها ألم بأنها مبنية على العرف والضرب غير المألوف يسمى ضربا والحد ومبنية على الزجر ولا يحصل إلا بالإلزام (فإن برأ) بفتح الراء وكسرها بصدضه بذلك (أجزاء) الضرب به وقولى ونحوه من زيادتي وسيأتى في الصيال أن الإمام لو جلد في حر وبرد مفرطين ومرض رجم برؤه لا ضمان عليه وإن وجب تأخير الجلد عنها لأنه تلف بواجب أقيم عليه وفارق ما لو ختن الإمام أقلت فيها ثلثات بأن الجلد ثبت أصلا وقدرنا بالنص والختان قدرا بالاجتهاد وما ذكرته من وجوب التأخير هو الذهب في الروضة وكلام الأصل يقتضى أنه سنة وبه جزم في الوجيز (وتعيين الجهة للإمام) فلو عين له جهة لم يعدل إلى غيرها لأنه لا يفتى بالزجر (ويغرب غريب من بلد زناه لابلته ولا لدون المسافة منه) أي من بلده (و) يغرب (مساقر لغير مقصده) ويؤخر تعريب غير المستوطن حتى يتوطن وقولى ولا لدون إلى آخره من زيادتي (فإن عاد) القرب (للملحة) الأصلى أو الذى غرب منه (أو لدون للمسافة منه جدد) التعريب معاملة له بنقيض قصده، وقولى أو لدون المسافة منه من زيادتي .

رجم بدمر وحجارة معتدلة ولو في مرض وحر وبرد مفرطين ، وسن حفر لامرأة لم يثبت زناها بإقرار والمحسن مكلف حر ولو كافرا وطىء أو وطئت قبل في نكاح صحيح ولو بناقص وليكرحر مائة جلدة وتعريب عام لمسافة قصر فأكثر ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين ومرض إن رجم برؤه وإلا جلد بشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فان كانت خمسون فترتين مع مس الأغصان له أو انكباس فان برأ أجزاء وتعيين الجهة للإمام ويغرب غريب من بلد زناه لابلته ولا لدون المسافة منه ومساقر لغير مقصده فان عاد لمحلته أو لدون المسافة منه جدد

[فرج] زنى فيها غرب إليه غرب إلى غيره قال ابن كعب والماوردي وغيرها ويدخل فيه بقية العام الأول

(ولا تقرب امرأة إلا بنحو محرم) كزوج وممسوح وامرأة وبأمن (ولو بأجرة) لأنها مما يتم به الواجب كأجرة الجلاد ولأنها من مؤن سفرها فإن لم يكن لها مال فطلى بيت المال (فإن امتنع) من الخروج معها بأجرة (لم يجبر) كافي الحج ولأن في إجباره تعذيب من لم يذنب وقولي بنحو محرم أعم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (غير حر) ولو بمضافهم وأعم من تعبيره بالعبد (نصف) حد (حر) فيجده خمسين وتقرب نصف عام لقوله تعالى فطلين نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يالى بضرر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويعد بقدفه وإن تضرر السيد نعم قال البلقيني لا حد على الرقيق الكافر لأنه لم يلتزم الأحكام بالتمة إذ لا جزية عليه فهو كالمجاهد والمجاهد لا يحدونه الزركشي وهو مردود لقول الأصحاب للكافر أن يحد عليه الكافر ولأن الرقيق تابع لسيد فكما حكمه بخلاف المعاهد ولأنه لا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كافي للمرأة النسية وظاهر أن ما مر ثم من اعتبار مسافة القصر وتأخير الجلاد ما مر مع ما ذكره يأتي هنا (ويثبت) الزنا (بإقرار) حقيق (ولو مرة) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا والعامدية بإقرارها رواه مسلم وروى هو والبخاري خبر واغد يأنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها علق الرجم على مجرد الاعتراف وإنما كرره على ما عزا في خبره لأنه شك في عقله ولهذا قال أبك جنون ويعتبر كون الإقرار مفضلا كالشهادة (أوبينة) لآية: واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم. وكذا بلعان الزوج في حق المرأة إن لم تلعن كافر فلا يثبت بعلم القاضي فلا يستوفيه بعله أما السيد فيستوفيه من رقيقه بعله لمصلحة تأديبه (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط) الحد لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزا بالرجوع بقوله لملك قبلت لملك لمست أبك جنون (لا إن هرب أو قال لا تحدونى) فلا يسقط لوجود شبهة مع عدم تصريحه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فإن رجع فذاك وإلا حدوا إن لم يكف عنه فمات فلا ضمان لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عزا شيئا أما الحد الثابت بالبينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالإقرار بالثوبة (ولو شهد أربعة) من الرجال (زناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمجمة أى بكر سميت عذراء لتعذروا وطها وصوبته (فلاحد) عليها للشبهة لأن الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على قاذفها القيام بالبينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لترك اللبائقة في الاقتضاض ولا على الشهود لقوله تعالى: ولا يضر كاتب ولا شهيد. وقولي فلاحد أعم من قوله لم تحدى ولا قاذفها وظاهر أنها إن كانت غورا بحيث يمكن تعيين الحشفة مع بقاء البكارة حدث كإقاله البلقيني (ويستوفيه) أى الحد (الإمام) ولو بنائبه (من حر) لما مر (ومكاتب) كالحر لاستقلاله (ومبعض) لجزئه الحر إذا ولاية للسيد عليه والعبد الوقوف كله أو بعضه عبدية المال (ومن حضوره) أى الإمام ولو بنائبه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالاقرار أم بالبينة ولا يجب لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بجرم ما عزا والعامدية ولم يحضر (كالشهود) فيسب حضورهم قالوا وحضور جمع أقلهم أربعة والظاهر أن محله إذا ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة ولم تحضر (وحد الرقيق) غير المكاتب (الإمام) لعموم ولايته (أو السيد) وهو أولى لأنه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا ورقيقه كافر (أو مكاتب) لخبر أن داود وغيره «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم» نعم المحجور عليه بنحو سفة يقوم وليه ولو وصيا وقبامقامه (فإن تنازعا) فيمن يحد (فالإمام) أولى لما مر (ولسيدة تعزيره) لحق الله تعالى ولحق غيره كما يؤدبه لحق نفسه (وسماع بينة بعقوبته) أى بموجبها بقيد زدته بقولي (إن كان أهلا) لسماعها بأن كان رجلا عدلا عالما بصفات الشهود وأحكام العقوبة.

(كتاب حد القذف)

تقدم بيان القذف في باب (شرطه) أى لحد (في القاذف) مر (في الزانى) من كونه ملتزما بالأحكام عالما

ولا تقرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة فإن امتنع لم يجبر ولنير حر نصف حر ويثبت بإقرار ولو مرة أو بينة ولو أقر ثم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا تحدونى ولو شهد أربعة بزناها وأربع بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه الإمام من حر ومكاتب ومبعض، ومن حضوره كالشهود ويحد الرقيق الإمام أو السيد ولو فاسقا أو مكاتباً فإن تنازعا فالإمام ولسيدة تعزيره وسماع بينة بعقوبته إن كان أهلا.

(كتاب حد القذف)

شرط له في القاذف ما في الزانى

بالتحريم وهذا أولى مما عبر به (واختيار وعدم إذن) من القذوف وهذا من زيادتي (و) عدم (أصالة) فلا حدى من قذف غيره وهو حربى أو صبي أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن الفلأء أو مكره أو يذنه أو أصله كما يقتل به (و) لكن (يعز زمين) من صبي ومجنون لها نوع تميز للزجر والتأديب (وأصل) للإيذاء والتصریح به هذا من زيادتي (وحد حر ثمانون) جلد لآية والذين يرمون المحصنات فأنها فى الحر لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا إذ غيره لا تقبل شهادته وان لم يقذف وإلجماع الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) ممن به رقى ولو مبعضا فهو أعم من قوله والرقيق (أربعون) على النصف من الحر لإجماع الصحابة عليه والنظر فى الحرية والرق إلى حالة القذف لأنها وقت الوجوب فلا تغير بالتقال من أحدهما إلى الآخر فلو قذف وهو حر ثم استرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم عتق حد أربعين ولو قذف غيره فى خلوة لم يسمعه إلا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الإيذاء ولا يعاقب فى الآخرة إلا عقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام (و) شرط له (فى) القذوف إحسان وتقدم فى كتاب (الامان) بقولى والمحصن مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرّم مخلوكة ودر حليلة وتقدم شرحه ثم (ولو شهد بزنا دون أربعة) من الرجال (أو) شهبه (نساء أو عبيد أو أهل ذمة) هو أولى من تعبيره بكفزة (حدوا) لأنهم فى غير الأولى ليسوا من أهل الشهادة وحدوا فى الأولى من الوقوع فى أعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة بالقرار به فلا حد لأنها لا تسمى قذفا (ولو) تقاذف لم يتقاصا) لأن التقاص إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان فى الصفة لاختلاف القاذف والقذوف فى الحلقة وفى القوة والضعف غالبا (ولو استقل مقذوف باستيفاء) للحد (لم يكف) ولو يذن لان إقامة الحد من منصب الامام نعم لسيد العباد القاذف له الاستيفاء منه وكذا القذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد قاله الماوردى . واعلم أن حد القذف يسقط بإقامة البينة زنا القذوف وبإقراره وبغفوه واللعان فى حق الزوجة .

(خاتمة) إذا سب شخص آخر فلا آخر أن يسبه بقدر ما سبه ولا يجوز سب أبيه ولأمه وأما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا فهو يا أحق يا ظالم إذ لا يكاد أحد أن ينفك عن ذلك وإذا انتصر بسبه قهرا استوفى ظلامته ويرى الأول من حقه وبقى عليه إثم الابتداء والإثم لحق الله تعالى .

(كتاب السرقة)

فتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها والأصل فى القطف ما قبل الإجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره مما يأتى (أركانها) أى السرقة الموجبة للقطع الآتى يانه ثلاثة (سرقة) وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله) هذا من زيادتي (فلا يقطع محتلس ومنتهب وجاهد) لنحو ودية لغيره ليس على المحتلس والنهيب والحائن قطع صححه الترمذى والأولان يأخذان المال عيانا ويستمد الأول الحرب والثانى القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف السارق لأخذه خفية فينزع قطع من جرا (وشرط فى السارق ما) مر (فى القاذف) من كونه ملتزما بالأحكام غالبا بالتحريم مجتارا من غير إذن وأصالة وهذا أولى مما عبر به (فلا يقطع حربى ولو معاهدا) لا (صبي ومجنون ومكره) وما ذون له (وأصل) (وجاهل) بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد عن العلماء ويقطع مسلم وذمى بمسلم وذمى (و) شرط (فى) للمسروق كونه ربع دينار خالصا أو قيمته) أى مقوما به مع وزنه ان كان ذهباً روى مسلم خبر لا تقطع يد سارق إلا فى ربع دينار فصاعدا والبخارى خبر تقطع اليد فى ربع دينار فصاعدا وخبر قطع النبي صلى الله عليه وسلم فى مجن ثمنه ثلاثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار والدينار للثقال وتعتبر قيمة ما يساويه حال السرقة سواء كان دراهم أم لا وخرج بالخالص وما بعده مشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار

واختيار وعدم إذن وأصالة ويعز زمين مجز وأصل ، وحد حر ثمانون وغيره أربعون وفى القذوف احسان وتقدم فى اللعان ولو شهد بزنا دون أربعة أو نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقاذفا لم يتقاصا ولو استقل مقذوف باستيفاء لم يكف. (كتاب السرقة) أركانها سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع محتلس ومنتهب وجاهد وشرط فى السارق ما فى القاذف فلا يقطع حربى ولو معاهدا وصبي ومجنون ومكره وجاهل وفى المسروق كونه ربع دينار خالصا أو قيمته

خالصا فلا يقطع به والتعويض يعتبر بالمضروب (فلا قطع بربع سيكة أو حليا لايساوي ربعا مضروبا)
وان ساواه غير مضروب نظرا الى القيمة فيما هو كالعرض ولا يفتاحم وزنه دون ربع وقيمته بالصنعة
ربع نظرا الى الوزن الذي لا يدمنه في الذهب وقولي أو حليا من زيادتي (ولا بما نقص قبل إخراجها)
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره كإحراق لانتفاء كون المخرج نصابا (ولا بما دون نصابين اشتركا)
أي اثنان (في إخراجها) لأن كلا منهما لم يسرق نصابا (ولا بغير مال) ككلب وخنزير وخمر إذ لا قيمة له
(بل يقطع (بثوب رث) بثلاثة (في جيبه تمام نصاب) وان (جهله) السارق لأنه أخرج نصابا من حرزه
بقصد السرقة والجبل بمنسه لا يؤثر كالجبل بصفته (وبخمر يبلغ إناءه نصابا وبآلة لهو) كطنبور
(يبلغ مكسرها ذلك) لأنه يسرق نصابا من حرزه ولا نظر الى أن ما في الإناء وما يعمد مستحق الإزالة نعم
ان قصد إخراج ذلك إفساده فلا قطع (ونصاب ظنه فلو صالاتساويه) لذلك ولا أثر لظنه (أو) بنصاب
(انصب من وعاء بقبيله) وان انصب شيئا فثبتا لذلك (أو) بنصاب (أخرجه دفنتين) بأن تم في الثانية لذلك
(فإن تخلل) بينهما (علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى) فلا قطع فيها ان كان المخرج فيها دون
نصاب بخلاف ما إذا لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرز أو تخلل أحدهما فقط سواء اشترهتاك الحرز أم لا
فيقطع إبقاء الحرز بالنسبة للأخذ لأن فعل الشخص يبنى على فعله لكن اعتماد البلقيني فيما إذا تخلل
أحدهما فقط عدم القطع (وكونه) أي السروق ملكا (لغيره) أي السارق (فلا قطع بسرقة ماله) من يد غيره
(ولو) مرهونا أو مكفرا (أو) ملكه قبل إخراجها من الحرز يارث أو غيره بل وأقبل الرفع الى القاضي (ولا
بما) إذا (ادعى ملكه) لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة (ولا بما فيه شركة) وان قل نصيبه منه لأن له في كل
جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع بما اتهمه ولو قبل قبضه لشبهة اختلاف الملك (ولو سرقة) أي اثنان (وادعى
أحدهما أنه) أي السروق (له وأولها فكذبه الآخر) وأقر بأنه سرقة (قطع الآخر دونه) عملا باقرارها
فان صدقه أو عكست أو قال لا أدري لم يقطع كالدعى لقيام الشبهة (وكونه لاشبهة له فيه) لخبر ادرءوا الحدود
بالشبهات (فيقطع بأمره) وللسرقة معذورة (بأن كانت مكرهه أو غير مجزئة كمناعة أو مجنونة أو أعجمية
تعتد وجوب طاعة الأمر لانها معلومة مضمونة بالقيمة وقولي معذورة أهم من قوله نائمة أو مجنون (وبال
زوجه) الحرز عنه ذكرنا كان أو أثنى لعدم الأدلة (وبنحو باب مسجد) كجذعه وسأريته لانه يمد
لتحصينه وعمارته لا لاتضاعفاه وتعييرى بذلك أهم من تعبيره باب مسجد وجذعه (لا بحصره وقتاديل
تسرج) فيه وهو مسلم لانه ينتفع بها كاتضاعف بيت المال بخلاف الدمي وبخلاف القناديل التي لا تسرج
فهي كباب المسجد (ومال بيت مال وهو مسلم) وان كان غنيا لان له فيه حقا لأن ذلك قد يصرف في عمارة
المسجد والرباطات والقناطر فينتفع بها المعنى والفقير من المسلمين لان ذلك مخصص بهم بخلاف الدمي
فيقطع بذلك ولا نظر الى اتفاق الإمام عليه عند الحاجة لانه انما ينفق عليه للضرورة وبشرط الضمان كافي
الاتفاق على المضطر واتضاعف بالرباطات والقناطر للتبعية من حيث انه قاطن ببلاد الإسلام لا لاختصاصه
بحق فيها وقولي وهو مسلم من زيادتي وهو قيد في المستثنى كالمقرر (و) لا (مال صدقة) لا (موقوف) وهو
مستحق فيهما ككونه في الأولى فقيرا أو غارما لذات الدين أو غاريا وفي الثانية أحد الموقوف عليهم للشبهة
بخلاف ما إذا لم يكن مستحقا فيهما وعليه يحمل كلام الأصل في الثانية وتعييرى مستحق أهم من تعبيره بفقير
(و) لا (مال بعضه) من أصل أو فرع (أو سيده) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة استحقاقه بتقته عليهم (وكونه
محرزا بلحاظ) له بكسر اللام (دائم أو حصانة) لموضعه (مع الحافظ) له (في بعض) من أفرادها كما يعلم ما يأتي
(عرفا) لان الحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات ولم يحده الشرع ولا اللغة فرجع فيه

فلا قطع بربع سيكة
أو حليا لايساوي ربعا
مضروبا ولا بما نقص
قبل إخراجها ولا بما دون
نصابين اشتركا في
إخراجها ولا بغير مال
بل ثوب رث في جيبه
تمام نصاب جهله
وبخمر يبلغ إناءه نصابا
وبآلة لهو يبلغ مكسرها
ذلك ونصاب ظنه فلو صا
لاتساويه أو انصب
من وعاء بقبيله أو
أخرجه دفنتين فان
تخلل علم المالك وإعادة
الحرز فالثانية سرقة
أخرى وكونه لغيره فلا
قطع بسرقة ماله ولو
ملكه قبل إخراجها ولا
بما ادعى ملكه ولا بما
له فيه شركة ولو سرقا
وادعى أحدهما أنه له
أولها فكذبه الآخر
قطع الآخر دونه وكونه
لاشبهة له فيه فيقطع بأمره
ولله سرقة معذورة
وبمال زوجته وبنحو
باب مسجد لا بحصره
وقتاديل تسرج ومال
بيت مال وهو مسلم
ومال صدقة وموقوف
وهو مستحق ومال
بعضه أو سيده وكونه
محرزا بلحاظ دائم أو
أوحصانة مع لحاظ
في بعض عرفا

إلى العرف كالقبض والإحياء ولا يقدح في دوام المحاظ الفترات العارضة عادة (ففرصة دار وصفها حرز
 خسيس آنية وثياب) أما تقيسها محرزة بيوت الدور والخانات والأسواق النبعة (ومحزن حرز حلى وتقدم)
 ونحوها والتصریح بهذا من زيادتي (ونوم بنحو صحراء) كمسجد وشارع (على متاع أو توسده حرز) له
 ومحل في توسده فيما يمد التوسد حرزا له وإلا كان توسد كسافيه قد أو جوهرا فلا يكون حرزا له كذا كره
 للوردى والزوياني تعبيرى بنحو صحراء أهم من تعبيره بصحراء أو مسجد (لا إن وضعه بقر به بالملاحظ
 نوى) بحيث يمنع السارق بقوة أو استغائة (أو اقلب عنه) ولو قلب السارق فليس حرزا له بخلاف ما إذا
 كان في الأولى ملاحظ قوى ولا زحمة أو أكثر للملاحظون وذكر حكم الوضع بقر به في غير الصحراء من زيادتي
 (ودار منفصلة عن العارة حرز بملاحظ قوى يقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع إغلاقه) على الأقوى
 في الروضة والأقرب في الشرح الصغير وهو من زيادتي وإن اقتضى كلام الأصل خلافه فإن لم يكن بها أحد
 أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الفتوح ولو مع إغلاق الباب أو بها نائم مع فتحه فليست حرزا أو الحق بإغلاقه
 بالوكان مرود أو نائم خلفه بحيث لو فتحه لأصابه وانتهى أو أمامه بحيث لو فتح لا يتبصر يره وما لو نائم فيه وهو
 مفتوح (و) دار (متصلة) بالعارة (حرز بإغلاقه) أى الباب (مع ملاحظ ولو نائما) أو ضعيفا (ومع
 غيبته زمن أمن نهارا) لامع فتحه ونومه ليلا ونهارا أو يقظته لكن تغفله السارق ولا مع غيبته زمن خوف
 ولو نهارا أو زمن أمن ليلا أو والباب مفتوح فليست حرزا ووجهه في اليقظان الذى تغفله السارق تصديره
 في الرقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولى هنا بإغلاقه وفيها ملاحظ دائم (وخيمة وما فيها بصحراء
 لتشأطنا بها ولم ترخ أذيا لها كمتاع) موضوع (بقر به) فيشترط في كون ذلك محرزا ملاحظة قوى (وإلا)
 بأن شددت أظنا بها أو أرخيت أذيا لها (فمحرزان) بذلك (مع حافظ قوى ولو نائما بقر بها) وقولى بقرها أولى
 من قولى فيها فلو شددت أظنا بها ولم ترخ أذيا لها فهي محرزة دون ما فيها (وماشية) من إبل وخيل وبعال وحمير
 أو غيرها (صحراء محرزة بحافظ يراها) فإن لم ير بعضها فهو غير محرز ولو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن
 متبذرة أو معقولة ضمير محرزة (و) ماشية (بأبنية مغلقة) أو ما متصلة (بعارة محرزة بها ولو بلا حافظ) فإن
 كانت بأبنية مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (و) ماشية بأبنية مغلقة (بيرة محرزة بحافظ ولو نائما) فإن
 كانت بأبنية مفتوحة اشترط يقظته وشملت الأبنية الاصطبل فهو حرز لماشية بخلاف النقرود والثياب والفرق
 إن إخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف النقرود ونحوها فإنها مما يخفى ويسهل إخراجها (و)
 ماشية (سائرة محرزة بسائق يراها) وإن لم تكن مقطورة وفي معناها الرابك آخرها (أو قائد) لها وفى
 معانها رابك أو لها (أكثر الالتفات لها) بحيث يراها (مع قطر إبل وبعال ولم يزد قطار) منهما (في
 عمران على سبعة) للعادة الغالبة ووقع في الأصل وغيره تسعة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فإن لم ير بعضها
 فهو غير محرز كثير التطور فإتباع القائد غير محرزة لأنها لا تسير معه غير مقطورة غالباً وإن زاد على ما ذكر
 الزائد محرز في الصحراء لا العمران عملا بالعادة وهذا وقد قال البلقينى التقييد بالتسع أو بالسبع ليس يعتمد
 ذكر الأذرى والزر كشي نحوه قال والأشبه الرجوع فى كل مكان إلى عرفه وبصره صاحب الوافى
 يقوم مقام الالتفات مرور الناس فى الأسواق وغيرها كما صرح به الإمام أما غير الإبل والبعال فلا يشترط
 زحمة أو سائرة قطرها وذكر حكم غير الإبل فى الصحراء وفى السائرة مع قولى بسائق يراها وفى عمران من
 يادى (أو كفن مشروع فى قبر بيت حصين أو مقبرة عمران) ولو بطرفه (محرز) بالقبر للعادة ولعموم
 الأمر يقطع السارق وفى خبر البيهقي من نبش قطعناه سواء كان الكفن من مال الميت أم من غيره ولو من
 بيت المال بخلاف ما إذا كان القبر بمضمة فالكفن غير محرز إذ لا خطر ولا انتهاز فرصة فى أخذه وبخلاف
 لكفن غير المشروع كالزائد على خمسة فالزائد أو نحوه غير محرز فى الثانية محرز فى الأولى وقولى مشروع من

فرصة دار وصفها حرز
 خسيس آنية وثياب
 ومحزن حرز حلى وتقدم
 ونوم بنحو صحراء على
 متاع أو توسده حرز
 لا إن وضعه بقر به بلا
 ملاحظ قوى أو اقلب
 عنه ودار منفصلة عن
 العارة حرز بملاحظ
 قوى يقظان بها ولو مع
 فتح الباب أو نائم مع
 إغلاقه ومتصلة حرز
 بإغلاقه مع ملاحظ ولو
 نائما ومع غيبته زمن
 أمن نهارا وخيمة وما
 فيها بصحراء لم تشد
 أظنا بها ولم ترخ أذيا لها
 كمتاع بقر به ولا فى محرزان
 مع حافظ قوى ولو
 نائما بقرها وماشية
 بصحراء محرزة بحافظ
 يراها وبأبنية مغلقة
 بعارة محرزة بها ولو
 بلا حفظ وبيرة محرزة
 بحافظ ولو نائما سائرة
 محرزة بسائق يراها
 أو قائداً أكثر الالتفات
 لها مع قطر إبل وبعال
 ولم يزد قطار فى عمران
 على سبعة وكفن مشروع
 فى قبر بيت حصين
 أو مقبرة عمران محرز

زيادتي ولو وضع ميت على وجه الأرض ونصب عليه حجارة كان كالتبريق قطع سارق كفته نقله
 الرافعي عن البغوي قال النووي ينبغي أن لا يقطع إلا إذا تعذر الحفر لأنه ليس بدفن وبما يحتمه صرح
 للاوردي ولو سرق السكف حائط البيت الذي فيه القبر فقتضى كلام الروضة وأصلها ترجيح عدم قطعه .
(فصل) فيما يمنع القلع وما يمنعه وما يكون حفظا لشخص دون آخر (يقطع مؤجر حرز ومعيه)
 يسرقهما منه مال السكرى والستير المستحق وضعه فيهما مستحقان لمنافسه ومنها الإحراز بخلاف من
 اكترى أو استعار ساحق للزراعة فأوى فيها ماشية مثلا فلا قطع بذلك (لا من سرق مغصوبا) لأن مالكة
 لم يرض بإحرازه بحرر القاصب (أو) سرق (من حرز مغصوب) ولو غير مالكة لأنه ليس حرزا للقاصب (أو)
 سرق (مال من غضب منه شيئا ووضعه معه) أي مع ماله (في حرزه) لأن للسارق دخوله لأخذ ماله (ولو نخب)
 واحد (في ليلة وسرق في أخرى قطع) كالتنقب في أول ليلة وسرق في آخرها (إلا إن ظهر النخب) للطارقين
 أو للمالك فلا قطع لانتهاك الحرز فصار كالسرق غيره وإنما قطع في نظيره بما لو أخرج النصاب دفنتين كما
 لأنه ثم تم السرقة وهما ابتدأها (ولو نخب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم
 يسرق والثاني أخذ من غير حرز نعم إن أمر الأول غير مميز بالإخراج قطع (كالوضع في النخب) أو ناوله
 لآخر فيه (فأخذ الآخر) فلا قطع على واحد منهما وإن تناولنا في النخب أو بلغ المال نصاين لأن الداخل
 لم يخرج من تمام الحرز والخارج لم يأخذ منه بخلاف ما لو نخب ووضع أو ناوله للخارج خارج النخب فأخذه
 الآخر فيقطع الداخل ولو نخب وأخرجه أحدهما أو وضعه بقرب النخب فأخرجه الآخر قطع المخرج قطع لأنه
 المخرج له من الحرز (ولو رماه إلى خارج الحرز) ولو إلى حرز آخر (أو أخرجه بماء جار) أو راكد
 وحركة كالفهم بالأولى (أوريج هابة أو دابة سائرة) أو واقفة وسيرها كما فهم بالأولى حتى خرجت به (قطع)
 لأنه أخرج من الحرز بما قطعه بخلاف ما إذا عرض جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد
 ولم يسير الدابة الواقعة (ولا يضمن حرير ولا يقطع سارقه ولو) كان (صغيرا معه مال يلبق به) كقلادة
 فهو أولى من تعبيره بقلادة (أو) كان (نائما على بعير فأخرجه) أي البعير (عن قافلة) لأنه ليس بمال
 والمال والبعير في يد الحر محرز به فإن كان لا يلبق به قطع إن أخذ الصغير من حرز المال وإلا فلا ذكره
 في السكفاية (فإن كان) النائم على البعير (رقيقا قطع) مخرجه عن القافلة لأنه مال وقد أخرج من الحرز
 وكذا يقطع سارق الرقيق في غير ذلك إن كان غير مميز أو مكرها نعم المكاتب كتابة صحيحة كالحرز
 لاستقلاله وكذا البعض (كالوقل) مالا (من بيت مغلق إلى صحن دار أو) صحن (نحو خان) كرباط
 (بابهما مفتوح) بقيد زده بقولي (لا يفعله) فيقطع لأنه أخرج من حرزه إلى محل الضياع بخلاف ما لو كان
 باب البيت مفتوحا وباب الدار مثلامغلقا أو كانا مغلقين ففتحتهما أو مفتوحين فإقطع لأنه في الأولين
 لم يخرج من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محرز نعم إن كان السارق في صورة غلق البابين أحد السكان
 المنفرد كل منهم بيت قطع لأن مافي الصحن ليس محرزا عنه وما ذكر في نحو الخان هو ما رجحه الأصل
 والشرح الصغير وحكاة في أصل الروضة عن قطع البغوي والغزالي وغيرهما القطع مطلقا عن صاحب
 الهذب وغيره لأن الصحن ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك كسكة منسدة وحكاة البلقبي عن
 نص الأم والمختصر وعن الشيخ أبي حامد وأتباعه وحكاة الأذري والزر كشي عن العراقيين وبعض
 الحراسيين قالوا وهو المختار وظاهر أن الله الماشتركة كنحو الخان في الخلاف المذكور ونحو من زيادتي .
(فصل) فيما ثبت به السرقة وما يقطع بها وما يذكر معها (ثبت السرقة يمين رد) من المدعى عليه
 على المدعى لأنها كاليمين أو كإقرار المدعى عليه وكل منهما ثبت به السرقة وقضيتها أنه يقطع بها وهو ما رجحه
 الشيخان هنا كنهما جز مافي دعاوى في الروضة وأصلها بأنه لا يقطع بها لأنه حق الله تعالى وهو لا يثبت بها

(فصل) يقطع

مؤجر حرز ومعيه
 لا من سرق مغصوبا أو
 من حرز مغصوب أو
 مال من غضب منه شيئا
 ووضعه معه في حرزه
 ولو نخب في ليلة وسرق
 في أخرى قطع إلا إن
 ظهر النخب ولو نخب
 وأخرج غيره فلا قطع
 كما لو وضعه في النخب
 فأخذه الآخر ولو رماه
 إلى خارج الحرز أو
 أخرجه بماء جار أو ريج
 هابة أو دابة سائرة
 قطع ولا يضمن حرير
 ولا يقطع سارقه ولو
 صغيرا معه مال يلبق به
 أو نائم على بعير فأخرجه
 عن قافلة فإن كان رقيقا
 قطع كما لو نقل من بيت
 مغلق إلى صحن دار أو
 نحو خان بابهما مفتوح
 لا يفعله .

(فصل) تثبت

السرقة يمين رد

واعتمده الباقين واحتج به بنفس الشافعي وقال الأذرعى وغيره إنه للذهب الذي أوردته العراقيون وبعض
 الخراسانيين (وبرجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (وإقرار) من سارق مؤاخفة له بقوله (تفصيل
 فيما) أى فى الشهادة والإقرار بأن يبين السرقة والسروق منه وقدر للسروق والحرز يعمينه أو وصفه
 بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن غير السرقة للوجبة للقطع سرقة موجبه له وذكر التفصيل فى الإقرار
 من زيادى (وقبل رجوع مقر) بقيد زنته بجمولى (لقطع) كإثنا بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه لأنه
 حتى آدمي (ومن أقر) موجب (عقوبة لله) تعالى (فللقاضي تعريض رجوع) عن الإقرار فلا يصرح به
 كأن يقول له ارجع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز المقر باثنا لملك قبلت أو غمزت أو نظرت رواء
 البخارى ولين أقر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت رواء أبو داود وغيره وله التعريض بالانكار أيضا إذا لم
 تكن بينة (ولا قطع إلا بطلب) من مالك وهذا من زيادى (فلو أقر بسرقة لغائب) أو صبى أو مجنون أو لفسفه
 فيها يظهر (لم يقطع حالا) لا إختبال أن يقر أنه كان له (أو) أقر (بزنا بأخته) أى الغائب سواء أقال إنه أكرهها
 عليه أم لا (جدا حالا) لأن جدا زالالا يتوقف على الطلب فتعبرى بذلك أعم من قوله أو أنه أكره أمة
 غائب على زنا (ويثبت برجل وامرأتين) أو به مع يمين (المال فقط) أى دون القطع كما ثبت بذلك النصب
 المطلق عليه طلاق أو عتق دونهما (وعلى السارق رد ماسرق) إن بقى (أو بدله) إن لم يبقى لغير « على اليد
 ما أحدث حتى تؤديه » (وتقطع) بعد الطلب (يده اليمنى) قال تعالى : فاقطعوا أيديهما وقرى « إذا فاقطعوا
 أيانها والقرا أمثال الشاذة كجبر الواحد فى الاحتجاج بها كما مروى بكتفى بالقطع (ولو) كانت (معية) كفاقدة
 الأصابع أو زنتهما لعموم الآية ولأن الغرض التنكيل بخلاف القود فانه مبنى على المائة كما مر (أو سرق
 مرارا) قبل قطعها لانعدام السبب كما لو زنى أو شرب مرارا يكتفى بمحد واحد وكاليد اليمنى فى ذلك
 خيرها كاهو ظاهر (فإن عاد) بعد قطع عنه إلى السرقة ثانيا (فرجله اليسرى) تقطع (وإن عاد ثانيا
 قطعت (يده اليسرى) إن عاد رابعا قطعت (رجله اليمنى) روى الشافعي خبر السارق إن سرق فاقطعوا
 يدهم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يدهم إن سرق فاقطعوا رجله وإنما قطع من خلاف
 ثلاثه جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كإف قطع الطريق (من كوع) فى اليد للأمر به فى خبر
 سارق رضاء صفوان (وكعب) فى الرجل لفعول عمر رضى الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره (ثم) إن
 عاد خامسا (عزر) كالأول سقطت أطرافه أولا ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ
 أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه بل ضمنه الدارقطنى وغيره (وسن غمس محل قطعه بدهن مغلى) بضم
 الليم لتسده أفواه العروق وذكر سن ذلك من زيادى وخصه الماوردى بالحضرى قال وأما البدوى
 فيجسم بالنار لأنه عادتهم وقال فى قاطع الطريق وإذا قطع أحسن بالزيت اللتى وبالنار بحسب العرف
 فهما وذلك (لمصاحته) لأنه حقه لا تمة الحد لأن الغرض منه دفع الملاك عنه بنزف الدم فعمل أن اللامام
 أهاله (فؤوته عليه) كأجرة الجلال إلا أن ينصب الامام من يقيم الحدود ويرزقه من مال الصالح كما مر
 فى فصل القود للورثة (ولو سرق فسقطت عنه) مثلاً باقة أو جناية وإن أوهم كلام الأصل التقييد بالأفة
 (سقط القطع) لأنه تعلق بينهما وقد زالت بخلاف ما لو سقطت بمرأه لا يسقط قطع عنه لبقائها .

(باب قاطع الطريق)

الأصل فيه آية إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويقطعون الطريق هو البروز لأخذ مال أو القتل أو إرهاب
 مكابرة اعتماد على القوة مع البعد عن القوت كما يعلم مما يأتى ويثبت برجلين لا برجل وامرأتين (هو) أى
 قاطع الطريق (ملتزم) للأحكام ولو سكران أو دمية وإن خالفه كلام الأصل والروضة وأصلها (مختار) من
 زيادى (مخيف) للطريق (يقاوم من يبرز) هو (له) بأن يساويه أو يعليه (بحيث يبعد) معه (غوث)

وبرجلين وإقرار
 بتفصيل فيما وقبل
 رجوع مقر لقطع
 ومن أقر بعقوبة لله
 فللقاضي تعريض
 رجوع ولا قطع إلا
 بطلب فلو أقر بسرقة
 لغائب لم يقطع حالا أو
 زنا بأخته حالا
 ويثبت برجل وامرأتين
 المال فقط على السارق
 رد ما سرق أو بدله
 وتقطع يده اليمنى ولو
 معية أو سرق مرارا
 فإن عاد فرجله اليسرى
 يده اليسرى فرجله
 اليمنى من كوع وكعب
 ثم عزر وسن غمس
 محل قطعه بدهن مغلى
 لمصاحته فؤوته عليه
 ولو سرق فسقطت عنه
 سقط القطع .

(باب قاطع الطريق)
 هو ملتزم مختار مخيف
 يقاوم من يبرزه بحيث
 يبعد غوث

لبعد عن العزارة أو ضعف في أهلها وإن كان البارز واحدا أو أنثى أو بلا سلاح وخرج بالقيود المذكورة
أخذها فليس للتصنيف بها أو بشئ منها من حربي ولو معاهدا وسبي ومجنون ومكره ومختلس ومنتهب
قاطع طريق ولو دخل جمع الليل دار أو منعوا أهلها من الاستئذان تمنع قوة السلطان وحضوره ققطاع وقيل
مختلسون (فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب) لا (قتل عزز) بحبس وغيره لا تركابه
محصية لاحد فيها ولا كفارة وحبس في غير بلد مأوى حتى تظهر توبته ولزمه رد المال أو بدله في صورة
أخذه وتعيريه بنصاب أولى من تعيره بمال (أو بأخذ نصاب) أى نصاب سرقة بقيدتين زدتها بقولي
(بلا شبهة من حرز) مما مر بيانه في السرقة (قطعت) بطلب من المالك (يده اليمنى ورجله اليسرى فإن
عاد) بعد قطعهما ثانيا (فكسبه) أى فتمقطع يده اليسرى ورجله اليمنى للآية السابقة وإنما قطع من خلاف
لما مر في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للمحاربة والرجل قيل للمال والمجاهرة تنزيلا
لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمحاربة قال العمراني وهو أشبه (أو بقتل) لمصوم يكافئه عمدا كما يعلم بما
يأتي (قتل حنا) للآية ولأنه ضم إلى جنائته إحاققة السبيل المتضمنة زيادة العقوبة ولا زيادة هنا إلا نعم
القتل فلا يسقط قال البندليجي ومحل نكته إذا قتل لأخذ للمال وإلا فلا نعم (أو) بقتله عمدا (وأخذ
نصاب) بلا شبهة من حرز (قتل ثم صلب) ببدن نفسه وتكفينه وللصلاة عليه (ثلاثة) من الأيام (حنا)
زيادة في التنكيل لزيادة الجرمية فإن مات حنفاً أفضه فمن الشافعي أنه لا يصلب إذ بالموت سقط القتل
فسقط تأبده وبما تقرر فسر ابن عباس الآية فقال للمنى أن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا مع ذلك إن قتلوا
وأخذوا للمال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن اقتصر على أخذ للمال أو يتفوا من الأرض إن
أرعبوا ولم يأخذوا فعمل كلة أو على التوزيع لا التخير كما في قوله تعالى : وقالوا كونوا هودا أو نصارى .
أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وشيئى بالنصاب مع قولى حنا من زيادى
(ثم) بعد الثلاثة (ينزل) من محل الصلب (فإن خيف تعيره قبلها أنزل) حينئذ وهذا من زيادى ويقام عليه
الحد محل محاربه إذا شاهدهم من ينزجر به فإن كان بمغارة ففي أقرب محل إليها بهذا الشرط (والغلب
في قتله معنى القود) لا الحد لأن الأصل فيما اجتمع فيه حتى الله تعالى وحق آدمى تغليب حق الأدمى لبنيانه
على الضيق ولأنه لو قتل بلا محاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها (فلا يقتل بغير كفه) كوله
(ولومات) بغير قتل (فدية) تجب في تركته في الحر أمانى الرقيق فتجب قيمته مطلقا (ويقتل بواحد
من قتلهم والباقيين ديات) فإن قتلهم مرتبا قتل بالأول (ولو عفا وليه) أى القاتل (بمال وجب) المال
(وقتل) القاتل (حدا) لتجتم قتله (وتراعى المائة) فيما قتل به كما مر بيانه في فصل القود للورثة
(ولا يتجتم غير قتل وصلب) كأن قطع يده فاندمل لأن التجتم تغليب لحق الله تعالى فاخص بالنفس كالكفارة
وتعيرى بذلك أعم من تعيره بالجرح (وتسقط) عنه (بتوبة قبل القدرة عليه) لا بعدها (عقوبة تحصه)
من قطع يد ورجل وتجت قتل وصلب الآية : إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم . فلا يسقط عنه
ولا عن غيرهما قود ولا مال ولا باقى الحدود من حدزنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن العمومات
الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقى الحدود
بالتوبة في الظاهر . أما بينه وبين الله سبحانه وتعالى فسقط .

(فصل) من لزمه قتل وقطع وحده قذف وطالبوه جلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن آخر مستحق الجلد صبر الآخران حتى يستوفى

(فصل) في اجتماع عقوبات على واحد (من لزمه قتل وقطع) قودا (وحده قذف) لثلاثة (وطالبوه)
بها (جلد) للقذف وإن تأخر (ثم أمهل) وجوبه حتى يبرأ وإن قال مستحق القتل عجلوا القطع وأنا أبادر
بده بالقتل لثلاثيهلك بالموااة فيفوت القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجوب (مهلة) بينهما لأن النفس
مستوفاة (فإن آخر مستحق الجلد) حقه (صبر الآخران حتى يستوفى) حقه وإن تقدم استحقاقهما لثلاث

فمن أعان القاطع أو
أخاف الطريق بلا أخذ
نصاب وقتل عزز أو
بأخذ نصاب بلا شبهة
من حرز قطعت يده
اليمنى ورجله اليسرى
فإن عاد فكسبه أو بقتل
قتل حنا أو أخذ نصاب
قتل ثم صلب ثلاثة حنا
ثم ينزل فإن خيف تعيره
قبلها أنزل والغلب في قتله
معنى القود فلا يقتل
بغير كفه ولو مات
فدية ويقتل بواحد
من قتلهم والباقيين
ديات ولو عفا وليه
بمال وجب وقتل حدا
وتراعى المائة ولا يتجتم
غير قتل وصلب
وتسقط بتوبة قبل
القدرة عليه عقوبة
تحصه .

يفوتنا عليه حقه (أو) آخر مستحق (القطع) حقه (صبر مستحق القتل) حتى يستوفي حقه لذلك (فإن) بادر وقتل عزير) لتعديبه وكان مستوفيا لحقه (ولمستحق القطع) حينئذ (دية) نفوات استيفائه وذكر التحريم من زيادتي (أو) لزمه (عقوبات لله) تعالى كأن شرب وزني بكرا وسرق وارث (قدم الأخف) منها فالأخف وجوبا حفظا لحل الحق وأخفها حد الشرب فيقام ثم مهمل وجوبا حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ثم مهمل وجوبا ثم يقطع ثم يقتل وظاهر أن التعريب لا يسقط وأنه بين القطع والقتل وأنه لو فات محل الحق بعقوبة من عقوباته كأن اجتمع عليه قتل ردة ورجم فعل الإمام ما يراه مصلحة وعليه ينزل قول القاضي في هذا المثال يقتل بالردة وقول المارودي والرويان يرحم (أو) لزمه عقوبات لله تعالى (ولآدمي) كأن شرب وزني وقذف وقطع وقتل (قدم حقه إن لم يفوت حق الله) تعالى (أو) كأننا قتلا فيقدم حد قذف وقطع على حد شرب وزنا وقتل على حد زنا لمخمس تقديم الحق الآدمي بخلاف حد زنا البكر وحد الشرب فيقدمان على القتل ثلاثا يفوتنا وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به .

﴿ كتاب الأشربة ﴾ والتمازير

والأشربة جمع شراب بمعنى مشروب (كل شراب أسكر كثيره) من خمرا وغيره (حرم تناوله) وإن قل ولم يسكر لآية إنما الخمر والخمر الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمرا وكل خمرا حرام (ولو كان) تناوله (لنداو أو عطش) ولم يجد غيره لعدم النهي عنه (أو) كان (درديا) وهو ما يبقى أسفل إناء ما يسكر نخينا (على ملتزم تحريمه مختار عالمه وبتحريمه ولا ضرورة وحده) أي يتناول ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحد في الخمر رواه الشيخان وصحح الحاكم خبر من شرب الخمر فأجلده ووقيس به شرب النبيذ وإنما حرم القليل وحد به وإن لم يسكر حسبا لمادة الفساد كما حرم تبيد الأجنية والحلوة بها لإفضائها إلى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج بالقيوم المذكورة فيه أضدادها فلا حد على من أتصف بشيء منها من صبي ومجنون وكافر ومكروه وموخر وجاهل به أو بتحريمه إن قرب إسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرب بلقمة فأساعها به ولم يجد غيره وإنما حد الحنفى بتناوله النبيذ وإن اعتدله لقوة أدلة تحريمه ولأن الطبع يدعو إليه فيحتاج إلى الزجر عنه وخرج بالشراب غيره كنج وحشيش مسكر فانه وإن حرم تناوله خلافا لبعضهم لا يحد به ولا ترد الحجر العقود ولا الحشيش الذاب نظر الأصلحما ويحد بما ذكر (وإن جهل الحد) به لأن حقه أن يمنع منه (لا) بتناوله (لنداو أو عطش) فلا يحد به وإن وجد غيره كما نقله الشيخان عن جماعة واختاره النووي في تصحيحه ومصححه الأزرعى وغيره لشبهة قصد التداوى وهذا من زيادتي وما نقله الإمام عن الأئمة الثمانيين من وجوب الحد بذلك ضعفه الرافعي في الشرح الصغير (ولا) بتناوله حالة كونه (مستهلكا) به كخبر بعض دقيقه بالاستهلاك (ولا) بتناوله (بمحقن وسعوط) بفتح السين لأن الحد للزجر ولا حاجة فيهما إلى زجر (وحد جر أربعون) جلدة ففي مسلم عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجر يد والنعال أربعين وعن علي رضي الله عنه جلده النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى (و) حد (غيره) ولو بمعضا (عشرون) على النصف من الجر كعقوباته وتعبيري بغيره أعم من تعبيره بالرفيق (ولاء) كل من الأربعين والعشرين بحيث يحصل بها زجر وتكبير فلا يفرق على الأيام والساعات لعدم الإيلاء فان حصل بها حينئذ إيلاء قال الإمام فان لم يتخلل ما ينزل به الألم الأول كفي والإفلاو يحد بالرجل قائما والمرأة جالسة وتلف امرأة أو نحوها عليها ثيابها وكالمرأة الحنفى فيما يظهر لسكن محتمل أن لا يقتص بلف ثيابه المرأة ونحوها ويحتمل تعيين الحرم ونحوه ويحصل الحد (بنحو سوط وأيد) كنعال وعصى معتدلة وأطراف ثياب بعد قتلها حتى تشتد (وللإمام زيادة قدره) أي الحد عليه إن رآه فيبلغ الحرم ثمانين وغيره أربعين كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه في الحرم ورآه على رضي الله عنه

أو القطع صبر مستحق
القتل فإن بادر وقتل
عزير ولمستحق القطع
دية أو عقوبات لله قدم
الأخف أو وآدمي
قدم حقه إن لم يفوت
حق الله أو كأننا قتلا .
﴿ كتاب الأشربة ﴾
كل شراب أسكر
كثيره حرم تناوله ولو
لنداو أو عطش أو
درديا على ملتزم تحريمه
مختار عالمه وبتحريمه
ولا ضرورة وحده
وإن جهل الحد لا لنداو
أو عطش ولا مستهلكا
ولا بمحقن وسعوط، وحد
جر أربعين وغيره
عشرون ولواء بنحو
سوط وأيد وللإمام
زيادة قدره

قال لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أقرى وحده الاثر عثمانون (وهي) أي زيادة قدر
الجلد عليه (تمازير) لا حد إلا لما جاز تركه واعترض بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه
وأجيب بما أخرجت إليه تمازير من أن ذلك الجنائيات تولدت من الشارب قال الرافعي وليس شافيا فإن الجنابة
لم تتحقق حتى يعزى والجنائيات التي تتولد من الحر لا تنحصر فلتنجز الزيادة على الثابتين وقد منعها قال
وفي قصة تليغ الصحابة الضرب غنائين الفاظ مشعرة بأن الكل حد وعليه فحد الشارب محصوم من بين
سائر الحدود بأن يتعمم به ضمو يتعلق بعبءه باجتهاد الامام وتعميرى بنحو سوط إلى آخره أولى مما عبر به
الأصل (وحدنا قرأه وبشهادته رجلين أنه شرب مسكرا) وان لم يقل وهو عام مختار لأن الأصل عدم الجهل
والإكراه وقول أنه تنازعه الصدر ان قبله فلا يجد برح مسكرو ولا يسكر ولا يبقء لاحتمال الغلط أو الاكراه
والحد يدبراً بالشبهة (وسوط العقوبة) من حد وتعزير فهو أعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أي
غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب ويابس) بأن يكون معتدل الجرم والرطوبة لا يتابع فلا يكون عصا غير
معتدلة ولا رطب فيشق الجلد بثقله ولا تضيق ولا يابس فلا يؤلم لحفته وفي خبر مرسل رواه مالك الأمر بسوط
بين الخناق والجديد وقيس بالسوط غيره (ويفرقه) أي السوط أو غيره من حيث العذب على الأعضاء
فلا يجمع على عضو واحد (ويشق اللقائل) كمنعرة محر وفرج لأن القصد ردعه لاقته (والوجه) لغير مسلم
إذا ضرب أحدكم فليشق الوجه ولأنه يجمع المحاسن فيعظم أثره وإنما لم يتق الرأس لأنه مستور بالشعر
غالباً (ولا تشبه يده) ولا يمد هو على الأرض ليتمكن من الاتقاء بيديه فلو وضعهما أو إحداها على
موضع عدل عنه الضارب إلى آخره لأنه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا تجرد ثيابه) بقيد زنته
بقول (الخفيفة) أما الثيابة كجبة محشوة وقرورة فيجرد نظراً لمقصود الحد (ولا يحد في) حال (سكره)
بل يحد إذا فاقته ليرتدع (ولا في مسجد) لغير أن داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا احتمال أن
يتلوث من جراحة تحدث (فإن فعل) أي حد في سكره أو في المسجد (أجزاء) أما في الأول فلظاهر خبر
البخاري أي النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأضرب يديه فثنا من ضربه بيده ومنا من ضربه بعله
ومنا من ضربه بثوبه ولفظ الشافعي ضرب يديه بالأيدي والنعال وأطراف الثياب ، وأما في الثاني
فكالصلاة في دار مضمومة وقضبه تحريم ذلك وبه جزم البندنجي لكن الذي في الروضة كأصلها
في باب آداب القضاء أنه لا يجرم بل يكره ونص عليه في الأم وقول يلا في إلى آخره من زيادتي
(فصل) في التعزير ؛ من العزير أي اللع وهو لغة التأديب وشراً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً
كما يؤخذ مما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع آية واللائق تخافون نشوزهن وفضل صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم
في صحيحه (عزير لمصية لا حد فيها ولا كفارة) سواء كانت حقا لله تعالى أم لأدمي كباشرة أجنبية في غير
الفرج وسبب ليس بقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الزنا لإيجابه الحد بخلاف التمتع
بطيب ونحوه في الاحرام لإيجابه الكفارة وأشرت بزيادتي (غالباً) إلى أنه قد شرع التعزير ولا معصية كمن
يكتسب بالهو الذي لا معصية معه وقد يتنفي مع اتقاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي لله تعالى
وكما في قطع شخص أطرافه فتمسوا أنه قد يجتمع مع الحد كما في تكرار الردة وقد يجتمع مع الكفارة في الظهار
واليمين الفموس وإفساد الصائم يوماً من رمضان بجماع حليلته ، وبمحل (بنحو حبس وضرب) غير مبرح
كصفع ونق وكشف رأس وتسويد وجهه وصب ثلاثة أيام فأقل وتوبيخ بكلام لا يخلق لينة (باجتهاد إمام)
جنساً وقدرا أفراداً وجماعاً وفي التعلق بحق الله تعالى العقوبة إن رأى المصلحة وتعميرى بذلك أعم من قوله
بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ والصفع الضرب بجمع الكف أو يسقطها (ولينقصه) أي الامام التعزير
وجوباً (عن أدنى حد العزير) فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو النقي عن سنة

وهي تمازير وحد
بإقراره وبشهادة
رجلين أنه شرب
مسكرا وسوط
العقوبة بين قضيب
وعصا ورطب ويابس
ويفرقه على الأعضاء
ويشق اللقائل والوجه
ولا تشد يده ولا تجرد
ثيابه الخفيفة ولا يحد
في سكره ولا في مسجد
فإن فعل أجزاء
(فصل) عزير لمصية
لا حد فيها ولا كفارة
غالباً بنحو حبس
وضرب باجتهاد إمام
ولينقصه عن أدنى
حد العزير

وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالبطس أو النفي عن نصف سنة لخبر « من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين » رواه البيهقي وقال المحفوظ بإرساله وكما يجب قصص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم وتبيري بما ذكر أعم من قوله وجب أن ينقص في عبد عن عشرين وحر عن أربعين (وله) أي الإمام (تعزير من عفا عنه مستحقه) أي التعزير لحق الله تعالى وإن كان الإمام لا يعزره بدون عفو قبل مطالبة المستحق له أما من عفا عنه مستحق الحد فلا يعده الإمام ولا يعزره لأن التعزير يتعلق أصله بنظر الإمام فإذا أن لا يؤثر فيه إسقاط غيره بخلاف الحد .

(فروع) للأب وإن علا تعزير موليه بارتكابه ما لا يليق قال الرافعي ويشبه أن تكون الأمع صبي تكفله كذلك والسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله وللزوج تعزير زوجته لحقه كنفوسه وللعلم تعزير التلميذ منه .

كتاب الصيال

هو الاستطالة والوثوب (وضمان الولاية و) ضمان (غيره و) حكم (الخن) وذكرها في الترجمة من زيادتي (له) أي الشخص (دفع مسائل) مسلم وكافر وحر ورقيق ومكاف وغيره (على معصوم) من نفس وطرف ومنفعة وبيع ومقدماته كتفصيل ومعاقبة ومال وإن ذل واختصاص بكله مئة سواء كانت للدافع أم لغيره لآية فمن اعتدى عليكم وخبر البخاري انصر أخاك ظالما أو مظلوما والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لأن ذلك نصره وخبر الترمذي وصححه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صال مكرها على إتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم للمالك أن يقي روجه بماله كما يناول المضطر طعامه ولكل منهما دفع للكره وقولي على معصوم أولى وأعم من قوله على نفس أو طرف أو بضع أو مال (بل يجب) أي الدفع (في بضع و) في (نفس ولو عملا كقصدها غير مسلم) بقبضته بقولي (محقون الدم) بأن يكون كافرا أو بهيمة أو مسلمانا غير محقون الدم كران محصن فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وشرطه الوجوب في البضع وفي نفس غيره أن لا يخاف الدافع على نفسه (فيهدر) أي الصائل ولو بهيمة فيحصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولادية ولا قيمة ولا كفارة لأنه مأثور بقوله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لاجرة ساقطة) عليه مثلا كسرها أي لا يهدر وإن كان دفعها واجبا أولم تدفع عنه إلا بكسرها لإفلاقدها ولا اختيار بخلاف البهيمة نعم إن كانت موضوعة بمحل أو حال تضمن به كأن وضعت بروشن أو على معتدل لكبها ما لا تهدرت (وليدفع) الصائل (بالأخف) فالأخف (إن أمكن) كهرج فزجر فاستغاثة فضرب يسه فبسوط فبعضا فقتل ولو عضت يده فخلصها فبك فم فبضربه فبسلها فان سقطت أسنانه هدرت كأن رمى عين ناظر عمدا إليه مجردا أو إلى حرمة في داره من نحو ثقب بخفيف كصاة وليس للناظر ثم

وله تعزير من عفا عنه مستحقه .

كتاب الصيال

(وضمان الولاية وغيره) والخن

له دفع مسائل على معصوم بل يجب في بضع ونفس ولو عملا كقصدها غير مسلم محقون الدم فيهدر لاجرة ساقطة وليدفع بالأخف إن أمكن كهرج فزجر فاستغاثة فضرب يسه فبسوط فبعضا فقتل ولو عضت يده فخلصها فبك فم فبضربه فبسلها فان سقطت أسنانه هدرت كأن رمى عين ناظر عمدا إليه مجردا أو إلى حرمة في داره من نحو ثقب بخفيف كصاة وليس للناظر ثم

محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع فأعماه أو أصاب قرب عينه) فجرحه (فمات) فيهدر (ولو لم يندره) قبل رمية
 الحجر الصحيحين لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذن له فدفنه بحصاة ففمات عينه ما كان عليك من جناح وفي
 رواية صحيح ابن حبان والبيهقي فلا قود ولا دية والعنى فيه النع من النظر وإن كانت حرمته مستورة كما
 أوفى منعطف لعموم الأخبار ولأنه يريدسترها عن الأعين وإن كانت مستورة ولأنه لا يدري متى تستر
 وتكشف فيحسم باب النظر وخرج بين الناظر غيرها كأذن المستمع وبالمد النظر اتفاقاً وخطأاً بالمجرد
 مستور العورة وبما قبله وبعده الناظر إلى غير مو غير حرمته وبداره المسجد والشارع ونحوها ونحو الثقب
 الباب المفتوح والسكوة الواسعة والشباك الواسع العيون وبالحضيف أي إذا وجدته الثقيل كحجر وسهم وما
 بهمه ما لو كان الناظر محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع وبقر عينه ما لو أصاب موضعاً بعيداً عنها فلا يهدر
 في الجميع لتقصيره في الرمي حيث ندق قولى مجردة أو متاع أو متاع من زيادتي وتصيري بنحو ثقب
 أعين من قوله كوة أو ثقب وبحليلة أعينهم قولهم زوجة وإنما قيد بغير المجردة لحرمة نظره إلى ما بين سررة وركبة
 محرمه فإذا رمية إذا كانت مجردة (والتعزير بمن يليه) أي التعزير كولى لموليه ووال لمن رفع اليه وزوج
 زوجته وممن يتعلم منه ولو يذنب الولي (مضمون) على العاقلة إذا حصل به هلاك لأنه مشروط بسلامة العاقلة
 إذ القصد التأديب لا الهلاك فإذا حصل الهلاك تبين أنه تجاوز الحد الشرط وظاهر أنه لا ضمان على معز
 رقيقه ولا رقيق غيره بأذنه ولا على من طلب منه التعزير باعتدافه بما يقتضيه ولا على مكر ضربه دابة مكررة
 الضرب المتداولاً لها لا تأديب إلا بالضرب (لا الحد) من الإمام ولو في حروب ويزد مفرطين ومرض يرجى برؤه
 فليس مضموناً لأن الحق قتله (والتأديب في حد) من حد شرب وغيره كالتأديب في حد الشرب على الأربعين
 في الحر وعلى العشرين في غيره (بمضمون بفسطه) بالمد فلو جلد في الشرب ثمانين فمات ثم نصف الدية أو في
 القذف إحدى وثمانين لزمه جزء من أحد وثمانين جزءاً من الدية وتصيري بما ذكر أولى من اقتصاره على حد
 الشرب والقذف (ولستقل) بأمر نفسه بأن كان حراً غير صبي ومجنون ولو سفيهاً (قطع غدة) منه ولو نتابته
 إزالته لثنتين بها وهي ما يخرج بين الجلد والجمع هذا إن (لم يكن) قطعها (أخطر) من تركها بان لم يكن خطر
 أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه قطعاً أو تساوى الخطران بخلاف ما إذا كان القطع أخطر وفهمته بالأولى
 أنه لا قطع فيما إذا كان الخطر في القطع فقط (ولأبى وإن علا قطعها من صغير ومجنون) مع خطر فيه (إن زاد
 خطر ترك) بخلاف غيره لعدم فراغه لتتظر الدقيق المحتاج إليه القطع مع عدم الشفقة أو قتلها وبخلاف
 ما لو تساوى الخطران أو زاد خطر القطع أو كان الخطر فيه قطع (ولو ليها) ولو سلطاناً أو وصياً (علاج
 لا خطر فيه) وإن لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها وفسد وجهها إذ له ولاية ماله وصيائه عن
 التصحيح فصيائه بدنه أولى وليس لغيره ذلك وتصيري بوليها أولى من اقتصاره على الأب والجد والسلطان
 (فلوماتا) أي الصغير والمجنون (بجائز) من هذا المذكور (فلا ضمان) لثلاث يتبع من ذلك فيتضرران
 (ولو فعل) أي الولي (بهما مامنع) منه فماتت به (فدية مغلظة في ماله) لتعديف ولا قود وتصيري عامراً أولى
 من اقتصاره على السلطان والوصي (وما واجب بخطأ إمام) ولو في حكم أو وجد كأن ضرب في حد الشرب ثمانين
 (فمات فماتت عاقلة) لافي بيت المال كغيره من الناس (ولو حد) شخصاً (بشاهدين ليساً أهلاً) للشهادة
 ككافرين أو عبيدين أو مرهقين أو امرأتين أو فاسقين فماتت تصيري بذلك أهم من قوله ولو حده بشاهدين
 فبنا عبيدين أو فاسقين أو مرهقين (فان قصر) في البحث عن حالهما (فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه) لأن
 الهجوم على القتل ممنوع منه بالإجماع (والإذ) بالضمان بالمال (على عاقلة) كالخطأ في غير الحد (ولا رجوع)
 لها عليهما لأنهما يزعمان أنها صادقان (إلا على متجاهرين بفسق) فترجع عليهما لأن الحكم
 بشهادتهما يشعر بتدليس منهما وتقرر والاستثناء من زيادتي وبصرح في الروضة وأصلها (ومن طلع)

محرم غير مجردة أو
 حليلة أو متاع فأعماه
 أو أصاب قرب عينه فمات
 ولو لم يندره والتعزير
 بمن يليه مضمون لا الحد
 والتأديب في حد مضمون
 بفسطه ولستقل قطع
 غدة لم يكن أخطر
 ولأب وإن علا قطعها
 من صغير ومجنون إن
 زاد خطر ترك ولو ليها
 علاج لا خطر فيه لو
 ماتا بجائز فلا ضمان ولو
 فعل بهما مامنع فدية
 مغلظ في ماله وما واجب
 بخطأ إمام فماتت فعلى عاقلة
 ولو حد بشاهدين ليساً
 أهلاً فان قصر فالضمان
 عليه وإلا فعلى عاقلة
 ولا رجوع إلا على
 متجاهرين بفسق ومن
 طلع

ببحر فصد هو أعم من قوله ومن حجم أو فصد (بإذن) بمن يتبرأذنه فأدى إلى التلف (لم يضمن) وإلام
 يضمه أحد (وفل جلد) من قتل أو جلد (بأمر إمام كقتله) أي الإمام فالضمان قودا أو مالا عليه دون
 الجلاذ لأنه آتة ولا بد منه في السياسة فلو ضمناه لم يتول الجلاذ أحد (و) لكن (إن علم خطأ فالضمان
 على الجلاذ إن لم يكرهه وإلا) بأن أكرهه (فعلينا ويجب ختن مكلف) ومثله السكران (مطبق) له
 (رجل يقطع) جميع (قلفته) بالضم وهي ما يغطي حشفته (وامرأة) يقطع (جزء من بظرها) بفتح
 اللوحدة وإسكان المعجمة وهو لحمه بأعلى الفرج لقوله تعالى: ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم
 حنيفا . وكان من ملته الخن في الصحيحين وغيرها أنه اختن ولأنه قطع جزءه لا يخلف فلا يكون
 إلا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطيقه لأن الأولين ليسا من أهل الوجوب
 والثالث يضر به وخرج بالرجل والمرأة الخن فلا يجب ختنه بل لا يجوز على ما في الروضة والمجموع
 لأن الجرح مع الإشكال ممنوع ، وقولي مطبق من زيادتي وتعيرى بالمكاف أولى من تعيره بالبنوع
 (وسن) تعجيله (لسابع ثاني) يوم (والادة) لمن يراد ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين
 يوم السابع من ولادتهما وله البيهقي والحاكم وقال صحيح الإسناد وللرأبه ما قلنا لما يأتي فعمل بما ذكرته
 أن يوم الولادة لا يحسب من السبعة وهو ما صححه في الروضة وفي النهاية أنه للنصوص الفقهية لكن صحح
 النووي في شرح مسلم حسبانها وهو وإن وافق عبارة الأصل وظاهر الحديث المذكور لكن الاعتماد
 الأول لما مر أنه للنصوص ولقوله في الروضة والمجموع إن السظهارى نقله عن الأكثرين والفرق بينه
 وبين العقيقة ظاهر (ومن ختن) من ولي وغيره (مطيقا) فمات (لم يضمنه ولي) ولو وصيا أو قيا إلخا
 للخن حينئذ بالعلاج ولأنه لا بد منه والتقديم أسهل من التأخير لما فيه من الصلحة وخرج بالولي غيره
 فيضمن تعديده بالمهلك أما غير المطبق فيضمنه من ختنه بالقود أو بالمال بشرطه لعمده (ومؤته) أي الخن
 هي أعم من قوله وأجرته (في مال محتون) لأنه لمصلحة فإن لم يكن له مال فملى من عليه مؤته .

(فصل) فيما تلفه الدواب . من (صح دابة) ولو مستأجر أو مستعير أو غاصبا (ضمن ما أتلفته) نفسها ومالا
 ليل ونهارا سواء أكان ساقتها أم رآكها أم قائدها لأنها في يده وعليه تعديدها وحفظها وأشرت بزيادتي
 (غالبا) إلى أنه قد لا يضمن كأن أركبها أجنبي بغير إذن الولي صيبا أو مجنونا لا يضبطها مثلها أو نخسها إنسان
 بغير إذن من صحبها أو غلبته فاستقبلها إنسان فردها فأتلفت شيئا في انصرافها فالضمان على الأجنبي والناخس
 والراد ولو سقطت ميتة أو رآكها ميتا فتلف به شيء لم يضمن ولو صحبها سائق وقائد استويا في الضمان
 أو رآك معها أو مع أحدهما بمن الرآك فقط (أو) ما (تلف بيولها أو روثها أو ركضها) ولو معتادا
 (بطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كما في الجناح والروشن وهذا ما جزم به في الروضة
 وأصلها في باب محرمات الاحرام وهو التقول عن نص الأم والأصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال
 للإمام بيده الضمان لأن الطريق لا تخلو منه والنوع منها لا سبيل إليه وعلى هذا الاحتمال جرى الأصل كالروضة
 وأصلها هنا (كن حمل حطبا) ولو على دابة (حك بناء فسقط أو تلف به) أي بالحطب (شيء في زحام) مطلقا
 (أو في غيره) والتلف مدبر أو أعمى (أو) شيء (معهما ولم ينفهما) ولم يكن من غير الحامل جذب فانه يضمنه
 لتصغيره بخلاف ما لو كان مقبلا بصير أو مدبر أو أعمى ونهها فإن كان من غير الحامل جذب لم يضمن الحامل
 لها غير النصف ومثله ما لو كان من غير الحامل جذب في الزحام وفي معنى عدم تنبيهها ما لو كانا أصميين وفي
 معنى الأعمى مصوب العين لمد أو نحوه وتعيرى بما ذكره (وإن كانت وحدها) ولو
 بصحرا (فأتلفت شيئا) كزروع ليل أو نهارا (ضمنه ذوبيد) إن (فرط) في ربطها أو إرسالها كأن ربطها
 بطريق ولو أرسلها أو لونها أو المرعى بوسط مزارع فأتلفتها فإن لم يفرط كأن أرسلها المرعى لم

بإذن لم يضمن وفصل
 جلاذ بأمر إمام كقتله
 وإن علم خطأ فالضمان
 على الجلاذ إن لم يكرهه
 وإلا فعليه . ويجب
 ختن مكلف مطبق
 رجل يقطع قلفته
 وامرأة بجزء من
 بظرها وسن لسابع
 ثاني وولادة ومن ختن
 مطيقا لم يضمنه ولي
 ومؤته في مال محتون .
 (فصل) صحب دابة
 ضمن ما أتلفته غالبا أو
 تلف بيولها وروثها
 أو ركضها بطريق كمن
 حمل حطبا حك بناء
 فسقط أو تلف به شيء
 في زحام أو في غيره
 والتلف مدبر أو أعمى
 أو معها ولم ينفهما وإن
 كانت وحدها فأتلفت
 شيئا ضمنه ذوبيد فرط

توسطها لم يضمن وتعبيري بما ذكر أصبغ مما عبر به ، وقولي ذو يد أولى من تعبيره بصاحب الدابة
 لإيهام تخصيص ذلك بمالكها وليس مراداً إذ المستعير والمستأجر والودع والرتنن وعامل القراض
 والناسية كالمالك (لا إن قصر مالكه) أي الشيء الذي أتلفته الدابة في هذه وتلك كأن عرض الشيء
 مالكها أو وضعه في الطريق فهما أو حضرا وتركها فيها أو كان في حوط له باب وتركه مفتوحاً في هذه
 فلا ضمان لقصر مالكه واستثنى من الدواب الطيور كحمام أرسله مالكه فكسر شيئاً أو التقط حبالاً لأن
 العادة جرت بإرسالها كره في الروضة كأصلها عن ابن الصباغ (وإتلاف) حيوان (عاد) كهرة عهد
 إتلافها (مضمن) لدى اليد ليلاً ونهاراً إن قصر في ربطه لأن هذا ينبغي أن يربط ويكف شره بخلاف
 ما إذا لم يكن عادياً وتعبيري بذلك أعم من قوله وهرة تلفط طير أو طقانا إن عهد ذلك منها ضمن مالكها .

﴿ كتاب الجهاد ﴾

التالي تفسير من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته ، والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : كتب
 عليكم القتال ، وقتلوا المشركين كافة ، وأجبار تكفر الصالحين : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .
 (هو بعد الهجرة) ولوفي عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار يلاذم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية)
 لا فرض عين وإلا تمطل العاشق وقد قال تعالى : لا يستوي القاعدون من المؤمنين . الأيخذ كرفض المجاهدين
 على القاعدين ووعد كلا الحسنى ، والعاصي لا يوعدها وقال : فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
 في الدين ، وأما أنه فرض في كل عام مرة أي أقل فرضه ذلك فكأحياء الكعبة ولفعله ^{عليه السلام} له كل عام
 وتحصل الكفاية بأن يشحن الإمام الثغور بمكاتبين للكفار مع إحكام الحصون والحدائق وتقليد الأمرأه
 ذلك أو بأن يدخل الإمام أو نائبه دار الكفر بالجيوش لقتالهم وخرج زيادني بعد الهجرة ما قبلها فكان
 الجهاد فتبوعاً منه ثم بعدها أمر قتالهم من قاتله ثم أصبح الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أمر بمطلقاً وتحمول
 التنفيذ يكون الكفار يلاذم لعهد صلى الله عليه وسلم مع قول كل عام من زيادني وشأن فرض الكفاية
 أنه (إذا فعل من فيه كفاية سقط) عنه عن الباقيين وفروضها كثيرة (كقيام بحجج الدين) وهي البراهين
 على إثبات الصانع تعالى وما يجب له من الصفات ويمتنع عليه منها وعلى إثبات النبوات وما ورد به الشرع من
 اللطائف والحساب وغير ذلك (وبجمل مشكلة) ودفع الشبه (وبعلوم الشرع) من تفسير وحديث وقصص وأند
 على ما لا بد منه وما يتعلق بها (بحيث يصلح القضاء) والإفتاء للحاجة إليهما (وبأمر معروف ونهي عن منكر)
 أي الأمر بواجبات الشرع والنهي عن محرمانه إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة أعظم من
 مفسدة المنكر الواقع ولا ينكر إلا ما يرى القاعل تحريمه (وإحياء الكعبة بحجج وعمرة كل عام) فلا يكفي
 إحيائها بأحد هاولا بالاعتكاف والصلاة ونحوها إذ للقعود الأعظم ببناء الكعبة الحج والعمرة فكان
 بهما إحيائها وتعبيري بحج وعمرة أوضح من تعبيره بالزيارة (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وغيره ككسوة
 عاروا طعام جائع إذا لم يندفع ضررها بنحو وصية ونذر وقصور كاة وبيت ماله من سهم الصالح وهنأفي
 حق الأغنياء وتعبيري بالمعصوم أولى من تعبيره بالمسلمين (وما يتم به للعاشق) الذي به قوام الدين والدنيا
 كبيع وشراء وحرارة (ورد سلام) من مسلم عاقل (على جماعة) من المسلمين الكافرين فيكفي من أحدها
 بخلافه على واحد فإنه فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أي مشتهة والآخر رجلاً ولا حرمة بينهما
 أو نحوها فلا يجب الردم إن سلم هو حرم عليها الردم أو سلمت هي كرملة الرد وظاهر أن الحنفي مع المرأة كالرجل
 معها ومع الرجل كالمرأة معه ولا يجب الردم على فاسق ونحوه إذا كان في تركه زجر لها أو تعبيرها ويشترط
 أن يتصل الرد بالسلام اتصال القبول بالإيجاب (وابتداءه) أي السلام على مسلم ليس فاسق ولا مبتدع
 (سنة) على الكفاية إن كان من جماعة وإلا فسنة عين خبر أبي داود بإسناد حسن إن أولى الناس بالله من

لا إله إلا الله
 وإتلاف عاد مضمن .
 ﴿ كتاب الجهاد ﴾
 هو بعد الهجرة
 والكفار يلاذم كل
 عام فرض كفاية إذا
 قطع من فيه كفاية سقط
 قيام بحجج الدين
 وجعل مشكلة وعلوم
 الشرع بحيث يصلح
 القضاء وبأمر معروف
 ونهي عن منكر وإحياء
 الكعبة بحجج وعمرة
 كل عام ودفع ضرر
 معصوم وما يتم به
 العاشق ورد سلام على
 جماعة وإبتداءه سنة

هم السلام (لا على نحو قاضي حاجة وآكل) كأنهم وجماع ومن بحمام يتنظف فلا يسن السلام عليه
 بحاله لا يتأنيبه وتعبيري بذلك أهم من قوله لا على قاضي حاجة وآكل ومن في حمام واستثنى من الأكل
 من الأبتلاع وقبل الوضع فيسن السلام عليه ويؤخذ مما قدمته في الرفع مع اختلاف الجنس حكم الأبتداء
 (ولا رد عليه) لو أتى به لمد منه بل يكره لقاضي الحاجة والجماع (وإنما يجب الجهاد) فيما ذكر (على
 لم ذكر مستطيع) له (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (خاف طريقا) فلا جهاد على صبي ومجنون
 م أهليهما ولا على كافر لأنه غير مطالب به كافي الصلاة ولا على أنثى وخشى لضغفهما عن القتال غالباً ولا
 من يورثي وإن أمر به سيده كافي الحج لعدم أهليته ولا على غير مستطيع كأقطع وأعمى وفاقدمعظم
 أبع يده ومن به صرح بين وإن ركب أو مرض تعظم مشقته وكعدم أهبة قتال من سلاح ومؤنقوم ركوب
 مفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من نلزمه مؤنة كافي الحج وكعذور بما يمنع وجوب الحج إلا خوف طريق
 كفار أو لصوي مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لأن مبناه على ركوب الخواف والتقييد بالمسلم مع ذكر
 لم الحشنى والبعض والأعمى وفاقدمعظم أصابع يده من زيادتي (وحرمة سفر موسر) لجهاد أو غيره (بلا
 عزب دين حال) مسلماً كان أو كافراً تهدى بالفرض العين على غيره فإن أناب من يؤديه عنه من ماله
 أصغر فلا يحرم ويخرج زيادتي موسراً للسر وبالحال للوجل وإن قصر الأجل لعدم توجه الطالبية به
 ، حوله (و) حرم (جهاد) ولد بلا إذن أصله للمسلم) وإن غلا أو كان رقيقاً لأنه فرض كفاية وبرأصله
 من عين بخلاف أصله الكافر فلا يجب استثنائه وتعبيري بأصله أولى من تعبيره بأبويه (لا سفر تعلم
 من) ولو كفاية كطلب درجة الفتوى فلا يحرم عليه وإن لم يأذن أصله ويعتبر رشده في فرض الكفاية
 ن أذن) أي أصله أو رب الدين في الجهاد (ثم رجوع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجب رجوعه إن
 نصر الصف وإلا) بأن حضره (حرم انصرافه) لقوله تعالى : إذا لقيتم فئة فاثبتوا . وقوله : إذا لقيتم
 بن كفروا زحافاً لا تولوهم الأديار . ولأن الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع
 بأن لا يخرج يحصل من السلطان كما نقله ابن الرضا عن الماوردي وعزى لنص الأم وأن يأمن على نفسه
 الله ولم تنكسر قلوب المسلمين وإلا فلا يجب الرجوع فإن أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية بالطريق
 أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (وإن دخلوا) أي الكفار (بلدة لنا) مثلاً (تعين) الجهاد
 ، أهلها) سواء أمكن تأهبهم لقتال أولم يمكن لكن علم كل من قصد أنه إن أخذ قتل أولم يعلم أنه
 امتنع من الاستسلام قتل أولم تأمن المرأة فاحشة إن أخذت (و) على (من دون مسافة قصر منها)
 ن كان في أهلها كفاية لأنه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل بمن ذكر (حتى على فقير وولد
 دين ورقيق بلا إذن) من الأصل ورب الدين والسيد ولو كفى الأحرار (وعلى من بها) أي بمسافة
 من قبل زمة للضي اليهم عند الحاجة (بقدر كفاية) دفعاتهم وإتقاداً من الملكة فيصير فرض عين
 حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (وإذا لم يمكن) من قصد (تأهب لقتال وجوز أسرا)
 بلا (فه استسلام) وقتال بقيد زده بقولي (إن علم أنه إن امتنع) منه (قتل وأمنت المرأة فاحشة)
 أخذت (وإلا تعين) الجهاد كما مر فإن أمنت المرأة ذلك حالاً لا بعد الأسر احتمال جواز استسلامها
 تدفع إذا أريد منها ذلك ذكره في الروضة كأصلها (ولو أسروا مسلماً) وإن لم يدخلوا دارنا (لزمنا
 من خلاصه إن رجعي) بأن يكونوا قريبين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم لأن حرمة المسلم
 ظم من حرمة الدار فإن توغلوا في بلادهم ولم يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة .

لا على نحو قاضي حاجة
 وآكل ولا رد عليه ،
 وإنما يجب الجهاد على
 مسلم ذكره مستطيع
 غير صبي ومجنون ولو
 خاف طريقاً وحرمة
 سفر موسر بلا إذن
 رب دين حال وجهاد
 ولد بلا إذن أصله للمسلم
 لا سفر تعلم فرض فإن
 أذن ثم ارجع وجب
 رجوعه إن لم يحضر
 الصف وإلا حرم
 انصرافه ، وإن دخلوا
 بلدة لنا تعين على أهلها
 ومن دون مسافة قصر
 منها حتى على فقير وولد
 ومدين ورقيق بلا إذن
 وعلى من بها بقدر
 كفاية وإذا لم يمكن
 تأهب لقتال وجوز
 أسرا فه استسلام إن
 علم أنه إن امتنع قتل
 وأمنت المرأة فاحشة
 وإلا تعين ولو أسروا
 مسلماً لزمنا نهوض
 لخلاصه إن رجعي .

فصل ﴿كره غزو
 بلا إذن إمام .

فصل ﴿فما يكره من الغزو ومن يكره أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو يسن فعله بهم (كره
 وبلا إذن إمام) بنفسه أو نائبه لأنه أعرف بما فيه الصلحة نعم إن عطل الغزو وأقبل هو وجنده على الدنيا

أوغلب على الظن أنه إذا استؤذن لم يأذن أو كان الذهاب للاستئذان يهوت القصد لم يكره . والغزوة
الطلب لأن الغازي يطلب إعلاء كلمة الله تعالى (وسن) له (أن يؤمر على سرية) وهي طائفة من الجيش
يلتحق أصهارا أو جملة (جنها) أن (بأخذ البيعة) عليهم (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار وبأمرهم
بطاعة الأمير وبوصيهم للاتباع (وله) لا لغيره (اكثره كفار) لجهاد من خمس الخمس بشرطه
الآية لأنه لا يقع عنهم فأشبهوا النوب واعتذر جهل العمل لأن للقصد القتال على ما يتفق ولأن
معاقد الكفار يحتمل فيها مالا يحتمل في معاقد المسلمين وإنما يجوز لغير الإمام أكثرهم لأنه يحتاج
إلى نظر واجتهاد لكون الجهاد من الصالح العامة ويفارق أكثره في الأذان بأن الأجير ثم مسلم وهنا
كافر لا يؤتمن وخرج بالكفار للسلطان فلا يجوز أكثرهم للجهاد كما في الإجارة وتصير بكفار أولى
من تعبيره بنبي (و) له (استماعة بهم) على كفار عند الحاجة إليها (إن أمناهم) بأن يخالفوا معتقد العدو
ويحسن رأيهم فينا (وقاومنا الفريقين) ويفعل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش
أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بيننا (و) له استماعة (بعبيد ومراقبين أقبواه بلأن مالك أمرهم) من
السادة والأولياء نعم إن كان العبيد موصى بخدمتهم لبيت مال أو مكاتبين كتابة صحيحة لم يحتج إلى
إذن السادة وفي معنى العبيد للدين يأذن الغريم والولد بأذن الأصل وفي معنى المراقبين النساء الأقرباء
بأذن مالك أمرهم (ولسلك) من الإمام وغيره (بذلك أهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت
المالك في حق الإمام لغير الصحيحين من جهز غازيا فقد غزا وذكر الأمن والقائمة في الأكثره ومالك
الأمر في المراقبين وغير الإمام في ينزل الأهبة من زيادتي (وكره) لغاز (قتل قريب) لمن الكفار لم يلفيه
من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة من قتل غيره لأن المحرم أعظم من غيره (إلا أن
يسب الله) تعالى (أوبنيه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكروه بسوء فلا يكره قتله تقدما لحق الله تعالى وحق
لبيه وتصير بذلك أهم من قوله إلا أن يسب الله أو رسوله (وجاز قتال صبي ومجنون ومن به رق
وأنتى وخنثى قاتلوا) فإن لم يقاتلوا حرم قتلهم للنهي في خير الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وإلحاق
المجنون ومن به رق والخنثى بهما على هذا يحمل إطلاق الأصل حرمة قتلهم وكالقتال السب للإسلام أو
المسلمين وذكر من به رق من زيادتي (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراهبا وأجيرا وشيخا وأعمى وزمنا وإن لم
يكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى: اقتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجرمان السنة بذلك
وهذا من زيادتي (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرها (وقتلهم بما يحرم لا بحرم مكة) كإرسال
ماء عليهم ورميهم بنار من جنين (وبئس في غفلة) أي الإغارة عليهم ليلا (وإن كان فيهم مسلم) أو ذراريهم
قال تعالى: وخذوهم واحصروهم وحاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأما الشيخان ونصب
عليهم المنجنيق رواه البيهقي وقيس به ما في معناه مما يحرم الإهلاك به وخرج زيادتي لا يحرم مكة ما لو كانوا به
فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بما يحرم (و) جاز (رحم) كفار (متر من في قتال بذراريهم) بتشديد الياء
وتخفيفها أي نساءهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا إخوانهم وعبيدهم (أو بآدمي محترم) كسلم وذمي (إن
دعت إليه) فيهما (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا أغلبونا كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وإن كان
بصيدهم ولثلا يتخذوا ذلك ذريعة إلى تعطيل الجهاد أو حيلة على استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم
ولأن مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الأقدام ولا يعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الإسلام
ومراعاة الكليات وتقصيد قتل المشركين وتوقو المحترمين بحسب الامكان فإن لم تدع إليه فيهما ضرورة لم
يجز رميهم لأنه يؤدي إلى قتلهم بلا ضرورة وقد نهيت عن قتله ورجح في الروضة في الأولى جواز رميهم وعليه
يفرق بينها وبين الثانية بأن الأدمي المحترم يحقون الدم لحرمة الدين والعهد فلم يجوز رميهم بلا ضرورة

وسن أن يؤمر على
سرية عنها ويأخذ
البيعة بالثبات وله أكثره
كفار واستماعة بهم
إن أمناهم وقاومنا
الفريقين وبعبيد
ومراقبين أقبواه
بأذن مالك أمرهم
ولسلك بذل أهبتوكره
قتل قريب ومحرم
أشد إلا أن يسب الله
أوبنيه وجاز قتل صبي
ومجنون ومن به رق
وأنتى وخنثى قاتلوا
وغيرهم لا الرسل
وحصار كفار وقتلهم
بما يحرم لا بحرم مكة
وتبييتهم في غفلة وإن
كان فيهم مسلم ورحمى
متر من في قتال
بذراريهم أو بآدمي
محترم إن دعت إليه
ضرورة

والذرازي حقتوا الحق الغائبين فجاز رميمهم بلا ضرورة وتعبيري بما ذكر أعمر من تعبيره بالنساء والصبيان
 والسلميين (وحرمة المصراف من لزمه جهاد عن صفين أو مناهم) وإن زادوا على مثلينا ككافة أقبوا عن
 مائتين وواحد ضعفاء الآية : فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين . مع النظر للمعنى والآية خبر بمعنى الأمر
 أي لتصبر مائة مائتين وعليها يحمل قوله تعالى : إذا لقيتم فئة فاثبتوا . وخرج زيادتي من لزمه جهاد من لم
 يلزمه كبريت وامرأة وبالصف مالو لقي مسلم مشركين فإنه يجوز انصرافه عنهما وإن طلبهما ولم يطلبها وبما
 بعدهما إذا لم تقاومهم وإن لم يزيدوا على مثلينا فيجوز الانصراف ككافة ضعفاء عن مائتين إلا واحدا أو قبوا
 قصبري بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيره بزيادتهم على مثلينا وعدمها (الإلتحرفا لقتال) . كمن يصرف
 ليكن في موضع ويهجم أو يصرف من مضيق ليطبعه العدو إلى متسع سهل للقتال (أو متحيزا إلى فئة
 يستجدها ولو بعيدة) قليلة وكثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى : الإلتحرفا إلى آخره (وشاركا) أي
 للتحرف وللتحيز (مالم يعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) كما يشاركانه فيما غنمه قبلها بجامع بقاء
 نصرتهمما ونجدهتما فهما كسرية قريبة تشارك الجيش فيما غنمه بخلافهما إذا بعدا لقوات النصرة
 ومنهم من أطلق أن التحرف يشارك وحمل على من لا يعد ولم يبق والجاسوس إذا بهت الإمام لينظر عدد
 التلكرين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لأنه كان في مصلحتنا وخاطر بنفسه أكثر من
 الثبات في الصف وذك مشاركة للتحرف فهذا كمن زيادتي وإطلاق النصل عدم المشاركة محمول على
 من بعد أو غلب (ويجوز بلا كره) ونذب (لقوى) بأن عرف قوته من نفسه (أذن له إمام) ولو بناه
 (مبارزة) لكافر لم يطلبها لإقراره صلى الله عليه وسلم عليها وهي ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز
 وهو الظهور (فان طلبها كافر سنت له) أي للقوى للأذن له للأمر بها في خبر أبي داود ولأن في تركها
 حينئذ إضافة لنا وتقوية لهم (والا) بأن لم يطلبها أو طلبها وكان البارز منا ضعيفا فيها وإن أذن له الإمام أو
 كان قويا فيها ولم يأذن له الإمام (كرهت) أما في الأولين فلأن الضعيف قد يحصل لنا به ضعف
 وأما في الآخرين فلأن للإمام نظرا في تعيين الإبطال وذكرا الكراهة من زيادتي (وجاز) لنا (إتلاف
 لغير حيوان من أموالهم) كبناء وشجر وإن ظن حصوله لنا معاينة لهم لقوله تعالى : ولا يظنون موطننا
 يغيظ الكفار . الآية ، وقوله : يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين . ولخبر الصحيحين أنه صلى الله
 عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق عليهم بيوتهم فأزل الله عليه : ما قطع من لينة . الآية (فان ظن
 حصوله لنا كره) إتلافه هو أولى من تعبيره بنذب تركه حفظا لالحق الغائبين ولا يحرم المامر (وحرمة) إتلاف
 (لحيوان محترم) لحرمته وللهي عن ذبح الحيوان الفيرما كله (الإلحاجة) كخيل يقاتلون عليها فيجوز
 إتلافها لدهفهم أو لا يظفر بهم كما يجوز قتل الذرازي عند الترس بهم بل أولى وكشيء غنمناه وخننا رجوعه
 إليهم وضررنا فيجوز إتلافه دفعا لضرره ، أما غير المحترم كالحنز فيجوز بل يسن إتلافه مطلقا .

وحرمة المصراف من
 لزمه جهاد عن صفين
 قاومناهم إلا متحرفا
 لقتال أو متحيزا إلى
 فئة يستجدها ولو
 بعيدة وشاركا مالم
 يعد الجيش فيما غنم بعد
 مفارقتها ويجوز بلا
 كره لقوى أذن له إمام
 مبارزة فان طلبها كافر
 سنت له وإلا كرهت
 وجاز إتلاف لتسير
 حيوان من أموالهم
 فان ظن حصوله لنا
 كره وحرمة لحيوان
 محترم الإلحاجة .
 (فصل) ترق ذرازي
 كفار وعبيد بأسر
 ويقبل الإمام في كامل
 ولو عتيق ذمي الأخط
 من

(فصل) في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب (ترق ذرازي كفار) وخنناهم (وعبيد) ولو مسلمين
 (بأسر) كما يرق حربى مقهور لحربى بالتهر أي يصيرون بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنيمة الخمس
 لأهلها والباقي للغائبين لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد ببق العبيد استمراره
 لا يحنده ومثلهم فيأخذ كالعوضون تغليبا لخنن الدم ودخل في الذرازي زوجة المسلم والذمي الحربية والعتيق
 الصغير والحيوان الذمي فيرقون بالأسر كما في زوجة من أسلم والمراد بزوجة الذمي زوجته التي لم تدخل تحت
 قدرتنا حين عقد الدمة له وما ذكرته في زوجة المسلم هو مقتضى ما في الروضة وأصلها واعتمده البلقيي
 وغيره وخالف الأصل فصحح عدم جواز أسرها مع تصحيحه جوازه في زوجة من أسلم (ويقبل الإمام في)
 أسير (كامل) يبلوع وعقل وذكورة وحرية (ولو عتيق ذمي الأخط) للإسلام والمسلمين (من) أربع خصال

(قتل) بضرب الرقبة (ومن) بتخلى سيده (وفداء بأسرى) منا وكذا من أهل الذمة فيما يظهر فمن اقتصر على قوله منا جرى على الغالب (أو مال وإرقاق) ولو لوثني أو عربي أو بعض شخص للتابع ويكون مال الفداء ورقابهم إذا راقوا كسائر أموال الذمة ويجوز فداء مشرك بمسلم أو أكثر ومشركين بمسلم (فان خفي) عليه الأخط في الحال (حبسه حتى يظهر) له الأخط فيعله (وإسلام كافر بعد أسره يضم دمه) من القتل خبر الصحيحين « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا نجها » (والخيار) باق (في الباقي) كأن من عجز عن الاعتناق في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي فان كان إسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تبينت (لكن انما يفدى من له) في قومه (عز) ولو بعشيرة (يسلم به) ديناً وقسماً وهذا من زيادتي (وقبله) أي وإسلامه قبل أسره (يضم دمه وماله) للخبر السابق (وفرقه الحر الصغير أو المجنون) عن النبي وحكم بإسلامه بما له والتقييد بالحر مع ذكر المجنون من زيادتي وخرج بالحر المذكور وضده فلا يضمه إسلام أبيه من النبي (لا زوجته) فلا يضمها من النبي بخلاف عتيقه لأن الولاء ألزم من النكاح لانه لا يقبل الرخ بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سببت ولو بعد النحول (انقطع نكاحه) حالاً لا متناع إمساك الأمة الكافرة للنكاح كما يتبع ابتداء نكاحها في غير الأصل باسترقت تصح طهارتها بقرى بنفس النبي كما مر (كسبي زوجة حرة أو زوج حرورق) بسببه أو بإرقاقه فانه ينقطع به النكاح لحديث الرق وبذلك علم أن نكاحهم ما ينقطع قبل التوسيع وكانا حريين وقيل لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً فرق الزوج بما مر سواء أسبياً أم أحدهما وكان للنبي حراً وإن أوم كلام الأصل خلافه وأنه لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين سواء أسبياً أم أحدهما إذ لم يحدث رفق وإنما انتقل للملك من شخص إلى آخر وذلك لا ينقطع النكاح كالبيع والهبة والتقييد بالرق الحاصل بإرقاق الزوج الكامل من زيادتي (ولا يرق عتيق مسلم) كافي عتيق من أسلم وتعبيري يرق أولى من اقتضاه على الإرقاق (وإذا رق) الحر (وجليه دين لغير حربي) كسليم وذمي (لم يسقط) إذ لم يوجد ما يقتضي إسقاطه (فيقتضى من ماله ان غم بذرقة) وان زال عنه ملكه بالرق قياساً للرق على الموت فان غم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن يبتق فيطالب به وخرج زيادتي لغير حربي الحر كدين حربي على مثله وورق من عليه الدين بل أو يرب الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربي لم يسقط (ولو كان الحر على مثله دين معاوضة) كبيع وقرض (ثم عصم أحدهما) بإسلام أو أمان مع الآخر أو دونه (لم يسقط) لالتزامه بقدر وخرج بالمعاوضة دين الإلتلاف ونحوه كالنصب فيسقط لعدم التزامه ولأن سبب الدين ليس عقداً يستدام ولا يتقيد بصمة التلف وتقييد الروضة كأصلها به لبيان محل الخلاف والحر على مثله إذا عصم أحدهما الحر مع العصوم إذا عصم الحر في حكمي المعاوضة والإلتلاف وتعبيري بما ذكر أولى من قوله ولو اقترض حربي من حربي الى آخره (وما أخذ منهم) أي من أهل الحرب (بالرضا) من عقار أو غيره بسرعة وغيرها (غنيمة) محمسة الا السلب خمسها لأهله والباقي للأخذ تنزيهاً لدخوله دارهم وتحريره بنفسه منزلة القتال، والراد بالعقار العقار المملوك اذ الوات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني وإطلاق ما ذكر أولى من تقييده بأخذه من دار الحرب (وكذا ما وجد كلقطة) بما يظن أنه لهم فهو غنيمة لذلك (فان أمكن كونه لمسلم) بأن كان ثم مسلم (وجب تعريفه) لمعوم الأمر تعريف اللقطة وبهرفسة الآن يكون حقيراً كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة (ولعائنين) ولو أغنياء أو غير إدى الامام (للمن لحقهم بعد) أي بعد انقضاء الحرب (تيسط) على سبيل الاباحة لا التملك (وغنيمة) قبل اختيار تملكها (بدار حرب) وان لم يمز فيها ما يأتي (و) في (العود) منها (إلى عمران غيرها) كدارنا ودار أهل الذمة فتعبيري بما ذكر أولى من تعبيره بدارهم أي

قتل ومن وفداء بأسرى
أو بمال وإرقاق فان
خفي حبسه حتى يظهر
وإسلام كافر بعد أسره
يضم دمه والخيار في
الباقي لكن انما يفدى
من له عز يسلم به وقبله
يضم دمه وماله وفرقه
الحر الصغير أو المجنون
لا زوجته فان رقت
انقطع نكاحه كسبي
زوجة حرة أو زوج
حر ورق ولا يرق
عتيق مسلم وإذا رق
وعليه دين لغير حربي
لم يسقط فيقتضى من
ماله إن غم بعد رقه
ولو كان لغير حربي على
مثله دين معاوضة ثم
عصم أحدهما لم يسقط
وما أخذ منهم بالرضا
غنيمة وكذا ما وجد
كلقطة فان أمكن كونه
لمسلم وجب تعريفه
ولعائنين لان لحقهم
بعد تيسط في غنيمة
بدار حرب والعود الى
عمران غيرها

الكفار وبمران الإسلام فإن كان الجهاد في دارنا وعز فيها ما يأتي قال القاضي قلنا التبسط أيضاً (بما يتبادر
 أكله) لا دى (عموما) كقوت وأدم وفا كية (وعلف) للدواب التي لا يتنى عنها في الحرب (شعير أو نحوه)
 كتب بنوفول لجرأبي داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال: أصبنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعاماً فكان كل أحد منا يأخذ منه قدر كفايته . وفي البخاري عن
 ابن عمر قال: كنا نصيب في مغازنا العسل والضب فمأكله ولا نرضه. والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالباً لا حراز
 أهلها عن جعله الشارع مباحاً ولأنه قد يفسد وقد يضره وقد يفتنه وإن كان معه طعام
 يكفيه لعموم الأخبار (وذبح) لحيوان ما كول (لأكل) ولو لجلده لا لأخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو
 غيره ويجب رد جلده إن لم يؤكل معه وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله وذبح ما كول للحمه وليكن التبسط
 (بقدر حاجة) فلوا أخذت فوقها زمة رده إن بقي أو بدله إن تلف وهذا من زيادتي وخرج بما يتبادر أكله غيره
 كركوب وملبوس وبعموماً جاتند الحاجة إليه كدواء وسكر وفايد فإن احتاج إليها مريض منهم أعطاه
 الإمام قدر حاجته بقيمة أو يحسبه عليه من سحبه كالموا احتاج أحدهم إلى ما يتدقأ به من برداً ممن لحقهم
 بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة النسيمة فلا حق له في التبسط كالحق له في النسيمة ولأنهم كغير الضيف
 مع الضيف وهذا يقتضى ما في الرافعي ووقع في الأصل والروضة اعتبار بعمدية حيازة النسيمة أيضاً وقد يوجه
 بأنه يتسامح في التبسط ما لا يتسامح في النسيمة (ومن عاد إلى العمران) المذكور (لزهر دما بتي) بما يتبسط
 به (إلى النسيمة) لزوال الحاجة وللرد بالعمران ما يجد فيه حاجته بما ذكر بلا عزة كما هو الغالب والإفلا
 أثره في منع التبسط (ولغانم حرأو مكاتب غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (مجنوناً) عليه بفسس
 أوسفه (إعراض عن حقه) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) له لأن القصد الأعظم من الجهاد إعلاء
 كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الأعظم وإنما صح
 إعراض المحجور عليه لأن الإعراض يحض جهاده للأخرة فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصل من عدم
 صحة إعراض محجور نفسه وقوله في الروضة كأصلها عن تفقه الامام إنما فرعه الامام على القول بأن الغنائم
 تملك بمجرد الاعتنام كما صرح به القرألي في بسطه والتمتع خلافه كإسأني وعن صححة إعراضه
 الأسوي والأفزعى وغيرها ورده بعضهم عما لا يجدى وخرج زيادتي التقييد بالحر أو للكاتب الرقيق غير
 للكاتب والبعض فياوقع في نوبة سيده إن كانت مهياًة وفيما يقابل رقة إن لم تكن وبما بعدها الصبي
 والمجنون وهو ظاهر وما لو أعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لابتقرار ملكه كسائر الأملاك (وهو)
 أى ملكه (باختيار تملك) ولو يقوله ما أقرز له ولو عقاراً وتعبيري بما ذكر أو لى من تعبيرة بالقسمة لأن
 العبرة به لا بها كما بينه في الروضة كأصلها (لالسالب) ولا (لدى قرأني) ولو واحداً فلا يصح إعراضهما لأن
 السلب متمين لمستحقه كالوارث وسهم ذوى القرأني منحة أثبتها الله تعالى لهم بالقرأة بلا تعب وشهود
 وقمت كالإرث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لإعلاء كلمة الله تعالى وأما
 بقية أهل الخمس فلا يتصور إعراضها لعمومها و (العرض) عن حقه (كعموم) ويضم نصيبه إلى
 النسيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس (ومن مات) ولم يمرض (حقه لو ارثه) فله طلبه والأعراض
 عنه (ولو كان فيها) أى النسيمة (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية أو غير ذلك (وأراد بعضهم) أى
 بعض الناعمين أو أهل الخمس كفي الروضة وأصلها (ولم ينزع) فيه (أعطيه وإلا) بأن نوزع فيه (قسمت)
 تلك الكلاب (إن أمكن) قسمتها عدداً (وإلا أقرع) بينهم فيها أما مالا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه
 وقولهم عدداً هو النقول قال الرافعي وقد مر في الوصية أنه يعتبر فيحتملها عند من يرى لها قيمة وينظر

بما يتبادر أكله فهو ما
 وعلف شعير أو نحوه
 وذبح لأكل بقدر حاجة
 ومن عاد إلى العمران
 لزهر دما بتي إلى النسيمة
 ولغانم حرأو مكاتب
 غير صبي ومجنون ولو
 محجوراً إعراض عن
 حقه قبل ملكه وهو
 باختيار تملك للسالب
 ولدى قرأني والعرض
 كعموم ومن مات حقه
 لو ارثه ولو كان فيها
 كلب أو كلاب تنفع
 وأراد بعضهم ولم ينزع
 أعطيه وإلا قسمت إن
 أمكن وإلا أقرع

إلى مناصبها فيمكن أن يقال بثقلها (وسواد العراق) من إضافة الجنس إلى بعضه إذا سواد أزيد من
العراق خمسة وثلاثين فرسخاً كما قاله الماوردي وهي بذلك حضرة بالأشجار والزرع لأن الحضرة
تظهر من البعد سواداً (فتح) أي فتحه عمر رضي الله تعالى عنه (عنوة) فتح العين أي قهرها (وقسم)
بين العامين وأهل الخمس (ثم) بعد قسمته واختيار التملك (بذلوه) بالمعجمة أي أعطوه لعمر (ووقف)
دون أبنيته لما يأتي فيها أي وقفه عمر رضي الله عنه (علياً) وأجره لأهله إجارة مؤبدة للصحة الكلية فيمتنع
لكونه وقفاً يبعه ورهنه وهبته وظاهر أن البذل إما يكون ممن يمكن بذله كالعامين وذوي القربى إن
انحصر واختلف بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامم في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في مثل ذلك ما فيه
الصحة لأهله (وخراجه أجرة) منجمة تؤدي كل سنة مثلاً لصالحنا فيقدم الأمام فالأمام (وهو من)
أول (عبادان) بموحدة مشددة (إلى) آخر (حديثه للوصل) بفتح الحاء والميم (طولاً ومن) أول (القادسية
إلى) آخر (حلوان) ضم الحاء (عرض الكن ليس للبصرة) بفتح الباء أشهر من ضمها وكبرها وتسمى
قبة الإسلام أو خزانة الغرب (حكمه) أي حكم سواد العراق وإن كانت داخلته في حده (إلا الفرات شرقي
دجلتها) بكسر الدال وفتحها (ونهر الصراة) بفتح الصاد (غربياً) أي الدجلة وما عداها من البصرة
كان موأناً أحياء السهلون بعد وتسميتها بماء كرم من زيادتي (وأبنيته) أي سواد العراق (يجوز بيعها)
إذ لم ينكره أحد ولأن وقفها يفضي إلى خرابها (وفتح مكة صلحاً) لآية: ولو قاتلكم الذين كفروا، يعني
أهل مكة وبقوله تعالى: وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة. ولجزم مسلم: من دخل المسجد
فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن. (ومساكنها
وأرضها الحياة ملك) يتصرف فيه كسائر الأملاك كما عليه السلف والخلف وفي الأخبار الصحيحة ما يدل
لذلك وأما خبر مكة لا يباع رباعياً ولا تؤجر دورها فتعريف وإن رواه الحاكم وفتح مصر عنوة على
الصحيح والشام فتح مدينتها صلحاً وأرضها عنوة كذا نقله الرافعي في كتاب الجزية عن الروابي ورجح
السبكي أن دمشق فتحت عنوة .

(فصل) في الأمان مع الكفار . العقود التي تفيدهم الأمان ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأنه إن تعلق بمحصور
فالأمان أو بغير محصور فإن كان إلى غاية فالهدنة وإلا فالجزية وهما مختصان لإمام بخلاف الأمان وستعلم
أحكام الثلاثة والأصل في الأمان آية: وإن أحد من المشركين استجارك، وخبر الصحيحين: ذمة للمسلمين واحدة
يسمى بها أديانهم فمن أخفر مسلماً أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . (مسلم مختار غير
صبي ومجنون وأسير) ولو امرأة أو عبداً أو فاسقاً وسفياً (أمان حربى محصور غير أسير ونحو جاسوس) واحداً
كان أو أكثر كأهل قرية صغيرة فلا يصلح الأمان من كافر لأنهم منهم ولا من مكروه أو صغير أو مجنون كسائر
عقودهم ولا من أسير أي مقيد أو محبوس لأنه مقهور بأيديهم لا يعرف وجه الصحة ولأن الأمان يقتضى أن
يكون المؤمن آمناً وهذا ليس بآمن أما أسير النار وهو المطلق يلاذ بهم للمنع من الخروج منها فيصح أمانه
قال الماوردي وإنما يكون مؤمناً آمناً بدارهم لا غير إلا أن يصرح بالأمان في غير هاتوا الأمان حربى غير
محصور كأهل ناحية وبلد ثلاثينسد الجهاد قال الامام ولو أمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد
لمؤمن إلا واحداً لكن إذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرافعي وهو ظاهر إن أسروهم دفعة فإن وقع مرتباً
فينبغي صحة الأول فالأول إلى ظهور الخلل واختاره النووي وقال إنه مراد الامام ولا أمان أسير وأمنه غير
الامام لأنه بالأسر ثبت فيه حق لنا وقده الماوردي بغير من أسره أمان من أسره فيؤمنه إن كان باقياً في
يده لم يقبضه الامام ولا أمان نحو جاسوس كطليعة للكفار لحرب: لا ضرر ولا ضرار . قال الامام وبنى أن
لا يستحق تبليغ الأمان وتعبيرى بغير صبي ومجنون لتشموله للسكران أعم من تعبيره بمكلف ومفهوم قولى
غير أسير أولاً أعمن فوله ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم وغير أسير الثاني من زيادتي (أربعة أشهر فأقل)

وسواد العراق فتح
عنوة وقسم ثم
بذلوه ووقف علياً
وخراجه أجرة وهو
من عبادان إلى حدية
للموصل طولاً ومن
القادسية إلى حلوان
عرضاً لكن ليس
للبصرة حكمه إلا
الفرات شرقي دجلتها
ونهر الصراة غربياً
وأبنيته يجوز بيعها
وفتح مكة صلحاً
ومساكنها وأرضها
الحياة ملك .

(فصل) مسلم مختار
غير صبي ومجنون
وأسير أمان حربى
محصور غير أسير ونحو
جاسوس أربعة أشهر
فأقل

أطلق الأمان حمل عليها ويبلغ بعدها للأمن ولو عقد على أزيد منها ولا ضيف بنا بطل في الزائد فقط
 بقا للصفة وأما الزائد لضعفنا للتوسط بنظر الإمام فكيف في الهدنة ومحل ذلك في الرجال أما النساء
 لهن الختان فلا يتقيدن بحدته لأن الرجال إنما منعوا من سنة ثلاث ترك الجهاد وللرأة والخنثى ليسامن
 وإما يصح الأمان (بما يفيد مقصوده ولو رسالة) وإن كان الرجل كافرا (وإشارة) مفهومة ولو من
 قى وكتابة وتطبيقا يفرر كقوله إن جاء زيد فقد أمتك لبناء الباب على التوسعة لحقن الدم كما يفيد اللفظ
 بها أو كناية والصريح كما ممتك أو أجزتك وأنت في أمانى والكناية كانت على ما يحب أو كنى كيف
 ته وإطلاق الإشارة لشمولها الإيجاب والقبول أولى من تقييدها بالقبول (إن علم الكافر الأمان) بأن
 هو لم يره وإلا فلا يدر مسلم قتله جاز ولو كان هو الذي أمنه ولا يشترط فيه القبول واشترطه بحث
 تام جرى عليه الشيخان كالفرز الى (وليس لنا بنية) أي الأمان (بالاتمة) لأنه لازم من جانبنا أما بالاتمة
 منه الإمام والمؤمن فتصيرى بنا أولى من تقييدها بالإمام (ويدخل فيه) أي في الأمان للحربى بدارنا (ماله
 له) من واهم الصغير أو المهنون وزوجته إن كانا (بدارنا) وكذا ما مع من مال غير مو لو بلا شرط دخولها
 وأمنه إمام) من زيادى فإن أمنه غير لم يدخل أهله ولا جالا يحتاج من ماله إلا بشرط دخوله ما عليه
 بل كلام الأصل (وكذا) يدخلان فيه إن كانا (بدارهم إن شرطه) أي الدخول (إمام) لا غيره والتقييد
 ما من زيادى أما إذا كان الأمان للحربى بدارهم فقياس ما ذكر أن يقال إن كان أهله وماله بدارهم
 لا ولو بلا شرط إن أمنه الإمام وإن أمنه غير لم يدخل أهله ولا مالا يحتاج من ماله إلا بالشرط وإن كانا
 رتا دخلان إن شرطه الإمام لا غيره (وسن لمسلم بدار كافر أمكنه إظهار دينه) لكونه مطاعا في قومه وأوله
 برة تحمية ولم يخف فتنة في دينه بغيره بقولى (ولو يرج ظهور إسلام) ثم (عقابه هجرة) إلى دارنا كلالا
 لواله نعم إن قهر على الامتناع والاعتزال فهو لم يرج نصرة للسلمين بها حرمت عليه لأن محله دار إسلام
 رم أن يصير ما عزاله عنه دار حرب (ووجبت) عليه (إن لم يمكنه) ذلك وأخاف فتنة في دينه (وأطاعها)
 المحيرة لأية إن الدين توفاهم لللائكة ظالمى أنفسهم فإن لم يطعها فمجنون إلى أن يطيقها أما إذا رجا
 كرها فالأفضل أن يقيم (كهرب أسير) فإنه يجب عليه أن أطلقه ولو عكسه إظهار دينه لخالصه به من قهر
 برو تقييدى بعدم الإمكان هو ما جزم به القهولى وغيره وقال الزركشى انه قياس مامر في الهجرة لكنه
 نه سواء أمكنه إظهار دينه أم لا وشله عن تصحيح الإمام (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيا
 هذا لئلا إذا لآمان وقتل النية أن يحدعه فيذهب به إلى موضع فيقتله فيه كاسر (أو) أطلقوه (على
 على أمانه أو عكسه) أي أو أنه في أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم لأن أمان الشخص لغيره يوجب أن يكون
 أمانته وصورة العكس من زيادى واستثنى منها في الأمم والوقالوا أمتك ولا أمان لنا عليك (فان تبعه
 مسائل) فيدقه بالأخف فالأخف (أو) أطلقوه (على أن لا يخرج من دارهم) بغيره بقولى (ولو
 مامر) أي إظهار دينه (حرم وفاة) بالشرط لأن في ذلك ترك إقامة دينه فان أمكنه إظهاره جازله الوفاء
 الهجرة حيث مندوبة أو جائزة لا واجبة (ولإمام) ولو يتأبه (بمعاذة كافر) هو أعم من قوله علجا
 والكافر النظيف (يدل على قلعة كذا) يسكان اللام وفتحها (بأمة) مثلا (منها) للحاجة إلى ذلك معنة
 بالآمة أو صيغة رقيقة أو حرة لأهاترق بالأسر واللبيمة يعينها الإمام خلافا لما لو لم تكن من القلعة كأن
 ذلك من مالى أم خلا يجوز على الأصل في المعاقد على مجبول (فان فتحها) عموه من عاقده (بدلالته وفيها
 للفتنة واللبيمة) (حيث لم تسلم قبله) أي قبل إسلامه بأن لم تسلم أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا)
 لم يكن فيها غيرها (أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر) بها (فيعطى) قيمتها وإلا) بأن لم
 أو فتحها غير من عاقده ولو بدلالته أو فتحها من عاقده لا بدلالته أو بدلالته وليس فيها الآمة أو فيها الآمة

بما يفيد مقصوده ولو رسالة وإشارة إن علم الكافر الأمان وليس لنا بنيه بالاتمة ويدخل فيه ماله وأهله بدارنا إن أمنه إمام وكذا بدارهم إن شرطه إمام وسن لمسلم بدار كافر أمكنه إظهار دينه ولم يرج ظهور إسلام بمقامه هجرة ووجبت إن لم يمكنه وأطاعها كحرب أسير ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على أنهم في أمانه أو عكسه حرم فان تبعه أحد فصائل أو على أن لا يخرج من دارهم ولم يمكنه مامر حرم وفاة وإمام معاقدة كافر يدل على قلعة كذا بأمة منها فان فتحها بدلالته وفيها الآمة حية ولم تسلم قبله أعطيا أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر قيمتها وإلا

وقد ماتت قبل الظفر بها أو أسلمت قبل إسلامه وقبل العقد وإنما سلم بعدها (فلاشي * هـ) لعدم وجود
 للطلق عليه الفتح بصفته ووجوب قيمتها فيما ذكر هو ما قلناه في الروضة كأصلها عن الجمهور ونص
 عليه في الأم وقيل يجب أجرة التل وعصمة الأصل تبعاً للإمام قال الشيخان ومحل الخلاف إذا كانت
 معينة فإن كانت مبهمه ومات كل من فيها وأوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة التل قطعاً لتقدير
 تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم إليه قيمة من تسلم إليه قبل الموت أما إذا فحقت صلحاً به لانهود خلقت في
 الأمان فإن لم يرضوا بتسليم أمة ولا الكافر الله اليد لها نبدأ الصلح وبلغوا المأمن وإن رضوا بتسليمها يبدلها
 أعطوا بدلها من حيث يكون الرضخ وخرج بالكافر للسلم فانه وإن صحت معاقبته كما قلناه في الروضة كأصلها
 عن العراقيين وانقضى كلامه في باب الغنيمة تصحيحه يعطاهما إن وجدت حية وإن أسلمت فلو ماتت بعد الظفر
 فله قيمتها وتعيين القلمة مع قيد الفتح عن عاقد وإسلام الأمة بالمبية والعبدية المذكورتين من زيادتي

كتاب الجزية

تطلق على العقد وعلى المال للترتب به وهي مأخوذة من المجازة لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال
 تعالى واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً لا يلقى والأصل فيها قبل الإجماع آية قاتلوا الذين لا يؤمنون
 بالله وقد أخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب كما رواه البخاري
 ومن أهل نجران كما رواه أبو داود والحق في ذلك أن في أخذها معونة لنا وإيهاً لهم وربما يحملهم ذلك على
 الإسلام وفسر إعطاء الجزية في الآية بالتراتب والصغار بالتراتب أحكامنا (أركانها) خمسة (عاقد ومعقود له
 ومكان ومال وصيغة وشروط فيها) أي في الصيغة (ما) من في شرطها (في البيع) من نحو اتصال القبول
 بالإيجاب وعدم محبتها بوثقة أو مملقة وذكر الجزية وقدرها كالخمن في البيع فمبيري بذلك أفيد مما عبر به
 (وهي) أي الصيغة إيجاباً (كأقررتكم أو أذنت في إقامتكم بدارنا) مثلاً (على أن تلتزموا كذا) جزية
 (وتتقادوا لحكمتنا) التي يتفقون بحرية كذا وسرقه دون غيره كسرب منسكرو نكاح مجوس هارم
 وذلك لأن الجزية توالا تقياد كالعوض عن التبرير فيجب ذكرها كالخمن في البيع (و) قبولاً هو (قبلنا ورضينا)
 وعلم من اشتراط ذكر الأقياد أنه لا يشترط ذكر كفلساتهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه
 لأن في ذكر الأقياد غنية عنه ويستغنى عن منع صحة التوقيت السابق ما لو قال أقررتكم بملصقتهم لأن لهم نبدأ
 العقد متى شاءوا فليس فيه الا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة لا تصح بهذا اللفظ لأنه يخرج عقدها
 عن موضوعه من كونه مؤقلاً مما يحتمل تأييده للنائي لقتضاه (ومصدق كافر) وجد في دارنا (في) قوله
 (دخلت لبيع كلام الله) تعالى (أورسولاً أو بأمان مسلم) فلا تعرض له لأن قصد ذلك يؤمنه والغالب
 أن الحربي لا يدخل بلادنا إلا بأمان فإن أنهم حلف ندبنا نعم إن ادعى ذلك بعد أسره لم يصدق إلا بيته (و) شرط
 (في العقد كونه إماماً) يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لأنها من الأمور السكوية فتحتاج إلى نظر
 واجتهاد لكن لا يقتال للمعقود له بل يبلغ مأمنه (وعليه إجابة إذا طلبوا وأمن) بأن لم يخف عائلتهم ومكيدتهم
 فإن خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يخاف شره لم يحبه هو الأصل في ذلك خبر مسلم عن بريدة كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه إلى أن قال فإن هم أبوا فسلمهم الجزية فإن هم
 أجابوا فأقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الأسير إذا طلب عقدها فلا يجب تفريره به وقولي وأمن أولى من قوله
 إلا جاسوساً يخافه (و) شرط (في المعقود له كونه متمسكاً بكتاب) كتوراة أو إنجيل أو صحف إبراهيم وشيث
 وزبور داود سواء كان المتمسك كتاباً ولو لم يكن أحداً بويه بأن اختاره أم مجوسية (لجد) له (أعلى لم أعلم)
 نحن (تمسكه به بعد نسخه) بأن علمنا تمسكه به قبل نسخه أو معه أو شككنا في وقته ولو كان تمسكه به بعد
 التبديل فيه وإن لم يحتب البدل منه وذلك للآية وخبر البخاري السابقين وتعلينا لحقن الدم أما إذا علمت

فلاشي * هـ .
 كتاب الجزية
 أركانها عاقد ومعقود
 له ومكان ومال وصيغة
 وشروط فيها ما هو البيع
 وهي كأقررتكم أو
 أذنت في إقامتكم
 بدارنا على أن تلتزموا
 كذا وتتقادوا لحكمتنا
 وقبلنا ورضينا وصدق
 كافر في دخلت لبيع
 كلام الله أو رسولا
 أو بأمان مسلم وفي
 العاقد كونه إماماً
 وعليه إجابة إذا طلبوا
 وأمن وفي المعقود له
 كونه متمسكاً بكتاب
 لجد أعلى لم نعلم تمسكه
 به بعد نسخه

عسك الجدي به بعد نسخه كمن تهود بعد بعثة عيسى عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تقعد الجزية لفرعه
لنفسه بدين سقطت حرمة ولا لمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان والشمس والملائكة وحكم
السامرة والصائبة هنا كهو في النكاح إلا أن يشكل أمرهم فيقرون بالجزية فتعيرى بما ذكر أعمر وأولى
من تعيره بما ذكره (حرا غير صبي ومجنون) ولو سكران وزمنا وهرما وأعمى وراهبا وأجرا
وقبيرا لأن الجزية كأجرة الدار ولأنها تؤخذ لحقن الدم فلا جزية على من به رقب وأثنى وخثنى وصبي
ومجنون لأن كلا منهم يحقون الدم والآية السابقة في الذكور وقد كتب عمر رضى الله عنه إلى امرأ
الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ورواه البيهقي باسناد صحيح فلو طلب الخثنى والمرأة عقد
الدمية في الجزية أعلمهما الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغبا في بذلها فهي هبة ولو بان خثنى العقود له ذكر
طالبناه بجزية للدة الماضية عملا بما في نفس الأمر (وتلفق إفاقة جنون) أى أزمناها إن (كثر) الجنون
وأمكن تلفيقها فان بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا للأزمة المتفرقة بالجمعة وخرج بكثير ما لو قل
زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثر له (ولو كمل) يبلوغ أو إفاقة أو عتق (عقد له ان التزم جزية)
فلا يكتفى بعقد متبوعه (والا) أى وان لم يلتزمها (بلغ للآمن) لأنه كان في أمان متبوعه وتعيرى بكمل
أعهم من تعيره يبلغ (و) شرط (في المكان قبوله) للتقرير (فيمنع كافر) ولو ذميا (إقامة بالحجاز وهو مكة
والمدينة واليامة وطرقها) أى الثلاثة (وقراها) كالطائف لمكة وخير للمدينة روى البيهقي عن أبي عبيدة
ابن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»
خير «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» ومسلم خبر «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب»
والقصد منها الحجاز المشتملة عليه وتعيرى بالإقامة أعم من تعيره بالاستيطان (فلو دخله بلا إذن إمام
أخرجه) منه لعدم إذنه (وعزر عالما بالتحريم) بدخوله لجرايمته بخلاف ما إذا جهله (ولا يأذن له) في
دخوله الحجاز غير حرم مكة (إلاصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة والى) بأن لم يكن فيها كبير حاجة
(فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها) أى من متاعها كالعشر أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في
كل سنة إلا مرة واحدة كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذن له في دخوله (الاثلاثة) من الأيام غير يومى
الدخول والخروج لان الأكثر منها مدة الإقامة وهو ممنوع منها ثم المراد في موضع واحد فلو أقام في
موضع ثلاثة أيام ثم انتقل إلى آخرى ويدهما مسافة القصر وهكذا فلا يمنع (فان مرض فيه وشق نقله)
منه (أو خيف منه) موته أو زيادة مرضه وذ كراخوف من زيادته (ترك) مراعاة لأعظم الضررين
والاقل رعاية لحرمه الدار وتيسيدى الترك في المريض بعشقة نقله تمت فيه الأصل والحاوى وغيرها وهو
قته حسن وإن خالف ما في الروضة وأصلها فالذى فهماعن الامام أنه يشق عظمة الشقة أولا وعن الجمهور
أنه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصر الروضة (فان مات) فيه (وشق نقله) منه لتقطعه أو بعد المسافة
من غير الحجاز أو نحو ذلك (دفن ثم) للضرورة نعم الحربى لا يجب دفنه وتبرى الكلاب عليه فان
تأذى الناس برأخته ووروى أما إذا لم يشق نقله بأن سهل قبل تعيره فينقل فان دفن ترك (ولا يدخل
حرم مكة) ولو لصلحة لقوله تعالى : فلا تقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى : وإن ختمت عيلة
أى تقرا بمنعهم من الحرم واقطاع ما كان لسك بقدمهم من الكاسب فسوف يغنيك الله من فضله
ومعلوم أن الجلب إنما يجلب إلى البلد لا إلى المسجد نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه
وسلم منه فوجبوا بالمنع من دخوله بكل حال (فان كان رسولا خرج له إمام) بنفسه أو نائبه (يسمعه فان
مرض أو مات فيه نقل) منه وان خيف موته أو دفن أو أذن له الامام لتعديه ولأن المحل غير قابل لذلك
بالإذن فلا يؤثر فيه الاذن نعم إن تهرى بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة فيأذ كرفيه لا اختصاصه

حرا ذكرا غير صبي
ومجنون وتلفق إفاقة
جنون كثر ولو كمل
عقد له إن التزم جزية
والا بلغ للآمن وفى
المكان قبوله فيمنع
كافر إقامة بالحجاز وهو
مكة والمدينة واليامة
وطرقها وقراها فلو
دخله بلا إذن إمام
أخرجه وعزر عالما
بالتحريم ولا يأذن له
إلاصلحة لنا كرسالة
وتجارة فيها كبير حاجة
والا فلا يأذن له الا
بشرط أخذ شيء منها
ولا يقيم الاثلاثة فان
مرض فيه وشق نقله
أو خيف منه ترك فان
مات وشق نقله دفن
ثم ولا يدخل حرم مكة
فان كان رسولا خرج
له إمام يسمعه فان
مرض أو مات فيه نقل

بالنسك وفيه خبر الشيخين « لا يبيع بعد العام مشرك » وأما غير الحجاز فلكل كافر دخوله بأمان
(و) شرط (في المال) عند قوتنا (كونه ديناراً فأكثر كل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ
لما بعته إلى اليمن خذ من كل عالم أي محتلم ديناراً رواتماً بوداود وغيره وصححه ابن حبان والحاكم (ولكن
لا يعقد لسفيه بأكثر) من دينار احتياطاً له سواء أعده هو أم وليه وهذا من زيادتي (وسن) للإمام
(بما كسبه غير فقير) أي مشاحته في قدر الجزية سواء أعقد بنفسه أم بوكيله حتى يزيد على دينار بل
إذا أمسكه أن يعقد بأكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه إلا المصلحة وسن أن يفاوت بينهم (في عقد متوسط
بدينار ولفي بأربعة) للخروج من خلاف أي حنيفة فانه لا يجبرها الا كذلك فيؤخذ من كل منهما آخر
السنة ما عقده إن وجد بصفته آخرها لأن العبرة بوقت الأخذ لا بوقت العقد نقله في أصل الروضة عن
النص فلو عقد بأكثر من دينار وامتنع الكافر من بذل الزائد فاقض للمهد كسباً أي فيعلم منه أنه يلزمه
ما التزم كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم أو مات أو جن أو حجر عليه) فليس أوسفه بعد سنة
(فجزته كدين آدمي) فتقدم على الوصايا والإرث ويسوى بينها وبين دين الأدمي لأنها مال معاوضة وبهذا
فارتقت الزكاة حيث تقدم عليهما (أو أسلم أو مات أو جن أو حجر عليه فليس أوسفه (في أثنائها) أي السنة
(تقسط) من الجزية لما مضى كالأجرة . وصورة ذلك في البيت أن يخلف وارثاً خاصاً مستغرقاً والأفقاله
أو الباقي بعد تقسط الجزية في فقسط الجزية في الأول والباقي بعد التقسط في الثاني وذكر مسألة الجنون
والجحر من زيادتي (وتؤخذ الجزية) منه (برفق) كسائر الديون ويكفي في الصغار المذكور في آيتها
أن يجري عليه الحكم بما لا يعتقد حله كفسره الأصحاب بذلك وتقدمت الإشارة إليه وتفسره بأن
يجلس الآخذ ويهوم الكافر ويطاطى رأسه ويحني ظهره ويضع الجزية في الزان ويقبض الآخذ
لحيته ويضرب لجزمته وبها مجتمع اللحم بين الساضع والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة
باطلة ودعوى سنها أو وجوبها أشد بطلاناً ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحداً من الخلفاء
الراشدين فعل شيئاً منها (وسن) للإمام (أن شرط) بنفسه أو نائبه (على غير فقير) من غنى ومتوسط
(ضياقة من يمر به منا) بخلاف الفقير لأنها تتكرر فلا تيسر له (زائدة على جزية) لأنها مبنية على
الإباحة والجزية على التملك (ثلاثة أيام فأقل) وإطلاق ما ذكر أعني من تعيينه بيلدم (ويذكر عدد
ضيفان رجلا وخيلاً) لأنه أنفي للفرر وأقطع النزاع بأن يشرط ذلك على كل منهم أو على المجموع كأن
يقول وتضيفوا في كل سنة ألف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض (و) يذكر
(مزلهم ككنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم) من خبز وسمن وزيت ونحوها (وقدرها لكل
منا) ويفاوت بينهم في القدر لافي الصفة بحسب تفاوت الجزية ويذكر قدر أيام الضياقة في الحول كإثارة
يوم فيه (و) يذكر (العلف) للدواب (لاجنسه و) لا (قدره) أي لا يشرط ذكرها فيكفي الإطلاق
ويحمل على بن وحشيش وقت بحسب العادة (بالاشعير) إن ذكره (فقدره) ولو كان لواحد دواب ولم
يعين عددها لم يلف له إلا واحدة على النص وقولي لاجنسه إلى آخره من زيادتي والأصل في ذلك ما روى
البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضياقة من عمرهم من
السلمين وروى الشيخان خبر الضياقة ثلاثة أيام وليكن النزول بحيث يدفع الحر والبرد (وله إجابة من
طلب) منه ولو أعجمياً (أداء جزية) لا باسمها بل (باسم زكاة إن رآه) مصلحة ويسقط عنه اسم الجزية
(وله) (تضعيفها) أي الزكاة (عليه) كإفعل عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وله أيضاً
تريعهما وتخميسها ونحوها بحسب المصلحة (للاجبران) لئلا يكثر التضعيف ولأنه على خلاف القياس
فقتصر فيه على مورد النص في خمسة أجرة شاتان وخمسة وعشرين بنتاً مخاض وفي العشرات خمسيناً

وفي المال كونه ديناراً
فأكثر كل سنة لكن
لا يعقد لسفيه بأكثر
وسن بما كسبه غير
فقير في عقد متوسط
بدينارين ولفي
بأربعة ولو أسلم أو مات
أو جن أو حجر عليه
فجزيته كدين آدمي
أو في أثنائها تقسط
وتؤخذ الجزية برفق
وسن أن يشرط على
غير فقير ضياقة من
يمر به من زائدة على
جزية ثلاثة أيام فأقل
ويذكر عدد ضيفان
رجلا وخيلاً ومنزلهم
ككنيسة وفاضل
مسكن وجنس طعام
وأدم وقدرها لكل
منا والعلف لاجنسه
وقدره إلا الشعير
فيقدره وله إجابة من
طلب أداء جزية باسم
زكاة إن رآه وتضعيفها
عليه لاجبران ،

أو عشرها وفي الركاز خمسان ولو ملك ستا وثلاثين بعيرا ليس فيها بنتا لبون أخرج بنى محاض مع اعطاء الجبران أو حقتين مع أخذه فيعطى في النزول مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما ويأخذ في الصعود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الخيرة في ذلك هنا للامان لا للمالك كإص عليه الشافعي .
(ولا يأخذ قسط بعض نصاب) كشاة من عشرين شاة ونصف شاة من عشرة لأن الأثر إنما ورد في تضعيف ما يلزم للسلم (ثم للأخوذ) منه مضعفا أو غير مضعف (جزية) فيصرف مصرفها ولهذا قال عمر : هؤلاء حتى أبوا الاسم ورضوا بالمعنى ، ولا يؤخذ من مال من لا تلزمه الجزية كالمرأة والصبي ويزاد على الضعف إن لم يفد بدينار عن كل واحد إلى أن يفي .

(فصل) في أحكام الجزية غير مأمور (لزمنا) بعقدها للكفار (الكف) عنهم (مطلقا) عن التقييدهما يأتي بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه تكمر وخزير لم يظهر وهما لأنهم إنما بدلوا الجزية لعصمتها وروى أبو داود خبر الأمان ظم معاهدا أو اتقصه أو كلفه فوق طاقته وأخذ منه شيئا غير طيب نفس فأنا حججه يوم القيامة (والدفع) أي دفع المسلم وغيره فهو أعم من قوله ودفع أهل الحرب (عنهم) إن كانوا بدارنا أو بدار حرب فيها مسلم (لا) إن كانوا (بدار حرب خلت عن مسلم) فلا يلزمنا الدفع عنهم إذ لا يلزمنا الدفع عنها بخلاف دارنا (إلا إن شرط) الدفع عنهم (أو انقردوا بجوارنا) فيلزمنا ذلك لا لزمنا إياه في الأولى وإلحاقا لهم في الثانية بنا في العصمة وقولي لا بدار إلى إلا إن شرط مع تقييد ما بعده بقولي بجوارنا من زيادتي (و) لزمنا (ضمان ما تلفه عليهم نفسا ومالا) أي يضمنه التلغ لعصمتهم بخلاف الحر ونحوها (و) لزمنا (منهم) إحداث كنيسة ونحوها) كبيعة وصومعة للتعبد فيهما (و) لزمنا (هدمهما) بيلد أحدثاهم كغداد والقاهرة أو أسلم أهله عليه كالعين والدينة أو فتحناه عنوة كصر وأصبهان أو صلحا مطلقا أو بشرط كونه لنا ولم بشرط إحداثهما في مسألة النع ولا إبقاؤها في مسألة الهدم لأنه ملك لنا (لا بيلد فتحناه صلحا وبشرط) كونه (لنا) مع إحداثهما (في الأولى) (أو إبقائهما) في الثانية (أو) شرط كونه (لهم) ويؤدون خراجه فلا تمنعهم إحداثهما ولا نهدمهما لأنه ما يسكنهم فيها إذا شرط لهم وكانهم استثنوا إحداثهما أو إبقاؤها فيها إذا بشرط لنا نعم لو وجدنا بيلد نعلم إحداثهما به بعد إحداثه أو الإسلام عليه أو فتحه ولا وجودها عندهم نهدمهما لا حتمال أنهما كانتا في قرية أوروبية فاصلت بهما عارتنا وقولي ونحوها من زيادتي وكذا مسألة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط إحداث ما ذكر وهو ما نقل الشيخان في الأخيرة عن الرواي وغيره وأقره وتوقف فيه الأذرعى بل صرح الماوردي بالنع وحمل الزر كشي عدمه على ما زادعت إليه ضرورة ومسألة الهدم بيلد أحدثاهم أو أسلم أهله عليه من زيادتي (و) لزمنا (منهم) مساواة بناء لبناء جار مسلم ورفع عليه المفهوم بالأولى وانرضى لحق الإسلام ونحو « الإسلام معلو ولا يعلى عليه » ولثلا يطلعوا على عورتنا وللتحيزين البناءين بخلاف ما إذا لم يكن لهم جار مسلم كأن انقردوا بقرية أو بعدوا عن بناء السلم عرفا فالزاد بالجار أهل محله دون جميع البلد كما ذكره الجرجاني واستظهره الزر كشي (و) منهم (ركوب الخيل) لأن فيه عزوا استثنى الجويني البراذن الحنسية وخرج بالخيل غيرها كالحمير والبغال ولو نفيسة (و) ركوبا (بسرج أو ركب نحو حديد) كرماس تمييزا لهم عنا بخلاف برذعة وركب خشب أو نحوه ويؤمنون بالركوب عرضا وقيل لهم الاسواء واستحسن الشيخان الفرق بين المسافة البعيدة والقرية قال ابن كعب وهذا في الكور البالغين أي العقلاء ونحو من زيادتي (و) لزمنا (الجاؤم) ببيدزته بقولي (لزمنا إلى أضييق طريق) بحيث لا يقعون في هدة ولا يصدمهم جدار روى الشيخان خبر « لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدم في طريق فاضطروه إلى أضيقه » فإن خلت الطرق عن

ولا يأخذ قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية .
(فصل) لزمنا الكف مطلقا والدفع عنهم لا بدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط أو انقردوا بجوارنا أو ضمان ما تلفه عليهم نفسا ومالا ومنهم إحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا بيلد فتحناه صلحا وبشرط لنا مع إحداثها أو إبقائهما أو لهم ومنهم مساواة بناء لبناء جار مسلم وركوبا لحيل وبسرج أو ركب نحو حديد وإلجاؤم لرحمتنا إلى أضييق طريق ،

الرحمة فلا حرج (و) لزمنا (عدم توفيرهم و) عدم (تصديرهم بمجلس) بقيد زده بقولي (بمسلم) إهانة لهم (و) لزمنا (أمرهم) أعنى البالغين العقلاء منهم (بغير) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخط فوق الثياب بموضع لا يتأدا الحياطة عليه كالكتف ما يخالف لونه لونه ويلبس والأولى باليهودي الأصفر وبالنصراني الأزرق أو بالأكهب ويقال الرمادي والمجوسي الأحمر أو الأسود ويكتفي عن الحياطة بالعمامة كما عليه العمل الآن قال في الروضة كأصلها وبإلقاء منديل ونحوه واستبعده ابن الرفعة (أوزنار) بضم الزاي وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد في الوسط (فوق الثياب) لجمع الثياب مع الزنار تأكيد ومبالغة في الشهرة والتميز وهو النقول عن عمر رضي الله عنه فتصيرى بأولى من تصيره بالواو والمرأة تحمل زنارها تحت الإزار مع ظهور شيء منه ومثلها الخنثى فيما يظهر (و) لزمنا أمرهما بـ (تمييزهم بنحو خاتم حديد) إن مجردوا بمكان به مسلم ومنهم إظهار منكر بيننا فان خالفوا عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا انتقض ولو زنى ذمي بمسلة ولو سبك أودل أهل حرب على غورة لنا أودعا مسلما لكفر أو سب الله أو نبيا له أو الإسلام أو القرآن بما لا يدينون به أو نحوها انتقض عهده إن شرط انتقاضه به ومن انتقض عهده لئلا يبلغ المؤمن لقوله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولأنه لا وجه لإبلاغه بأمنه مع نصبه القتال (أو غيره) بقيد زده بقولي (ولم يسأل تجديده عهد فللإمام الحيرة فيه) من قتل وإرقاق ومن وفاء ولا يلزمه أن يباحه بأمنه لأنه كافر لا أمان له كالحربي ويفارق من أمنه صبي حيث نلجقه بأمنه إن ظن صحة أمانه بأن ذلك يستعد لنفسه أمانا وهذا فصل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل تجديده عهد فتجب إجابته (فإن أسلم قبلها) أي الحيرة (تعين من) فيمتنع القتل والإرقاق والوفاء لأنه لم يحصل في بد الإمام بالقره وهذا أولى من قوله امتنع الرق (ومن) (انتقض أمانه) الحاصل بجزية وغيرها (لم ينتقض أمان ذراريه) إذ لم يوجد منهم ناقض وتصيرى بذراريه أعظم من تصيره بالنساء أو الصبيان (ومن نبذه) أي الأمان (واختار دار الحرب بلقها) وهي أمانه ليكون مع نبذه الجائز له خروجه بأمان كدخوله ولأنه لم يوجد منه خيانة ولا ما يوجب نقض عهده .

كتاب الهدنة

من الهدون أي السكون وهي لغة الصالحة وشرعاصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بموضع أو غيره وتسمى موادة ومهادنة ومعاهدة ومسألة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية وقوله وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ومهادنته صلى الله عليه وسلم قریشاعام الحديبية كجرا واما الشيخان

وعدم توفيرهم وتصديرهم بمجلس به مسلم وأمرهم بغير أو زنار فوق الثياب وتميزهم بنحو خاتم حديد إن مجردوا بمكان به مسلم ومنهم إظهار منكر بيننا فان خالفوا عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا انتقض ولو زنى ذمي بمسلة ولو سبك أودل أهل حرب على غورة لنا أودعا مسلما لكفر أو سب الله أو نبيا له أو الإسلام أو القرآن بما لا يدينون به أو نحوها انتقض عهده إن شرط انتقاضه به ومن انتقض عهده لئلا يبلغ المؤمن لقوله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولأنه لا وجه لإبلاغه بأمنه مع نصبه القتال (أو غيره) بقيد زده بقولي (ولم يسأل تجديده عهد فللإمام الحيرة فيه) من قتل وإرقاق ومن وفاء ولا يلزمه أن يباحه بأمنه لأنه كافر لا أمان له كالحربي ويفارق من أمنه صبي حيث نلجقه بأمنه إن ظن صحة أمانه بأن ذلك يستعد لنفسه أمانا وهذا فصل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل تجديده عهد فتجب إجابته (فإن أسلم قبلها) أي الحيرة (تعين من) فيمتنع القتل والإرقاق والوفاء لأنه لم يحصل في بد الإمام بالقره وهذا أولى من قوله امتنع الرق (ومن) (انتقض أمانه) الحاصل بجزية وغيرها (لم ينتقض أمان ذراريه) إذ لم يوجد منهم ناقض وتصيرى بذراريه أعظم من تصيره بالنساء أو الصبيان (ومن نبذه) أي الأمان (واختار دار الحرب بلقها) وهي أمانه ليكون مع نبذه الجائز له خروجه بأمان كدخوله ولأنه لم يوجد منه خيانة ولا ما يوجب نقض عهده .

كتاب الهدنة

إما يعتقد البعض إقليم
 واليه أو إمام وغيره إمام
 لمصلحة كضعفنا أو
 رجاء إسلام أو بذل
 جزية فإن لم يكن ضعف
 جازت إلى أربعة أشهر
 وإلا فإلى عشر سنين
 بحسب الحاجة فإن زيد
 بطل في الزائد ويفسد
 العقد إطلاقه وشرط
 فاسد كمنع فك أسرانا
 أو ترك مالنا لهم أو رد
 مسلة أو عقد جزية
 بدون دينار أو دفع
 مال إليهم وتصح على أن
 ينقضها إمام أو معين
 عدل ذو رأي متى شاء
 ومتى فسدت بلغناهم
 مأمئهم أو صحت لزمننا
 الكف عنهم حتى
 تنقضى أو تنقض
 بتصريح أو نحوه
 كقتالنا أو مكاتبه أهل
 حرب بعورة لنا أو نقض
 بعضهم بلا إنكار باقئهم
 وإذا انتقضت جازت
 اغارة عليهم ببلادهم
 وله بأمانة خيانة بند
 هدنة لاجزية ويبلغهم
 مأمئهم، ولو شرط رد
 من جاء نامئهم أو أطلق
 لم يردوا صف إسلام إلا
 إن كان في الأولى ذكرا
 حراً غير صبي ومجنون
 طلبته عشيرته

وهي جائزة لا واجبة (إما يعتقد البعض) كفار (إقليم واليه أو إمام) ولو بنائبه (وغيره) من الكفار كلهم
 أو كفار إقليم كالفند والروم (إمام) ولو بنائبه لأنهم من الأمور العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقاً أو في
 جهة ولأنه لا بد فيها من رعاية مصلحتنا فاللائق تفويضها للإمام مطلقاً أو من فوض إليه الإمام مصلحة
 الأقاليم فيما ذكر وما ذكر فيه هو ما في الأصل وغيره وقضيته أن والى الإقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح
 الفوراني لكن صرح العمراني بأن له ذلك وتعبيرى البعض أولى من تعبير الأصل ببلدة وإنما تعقد (لمصلحة)
 فلا يكفي انتفاء المفسدة قال تعالى : فلاتهنوا وتدعوا إلى السلم وأتمم الأعلون . والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد
 وأهبة (أو رجاء إسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيهما (فإن لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض
 (إلى أربعة أشهر) لآية : فسيحوا في الأرض . ولأنه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح
 رجاء إسلامه فأسلم قبل مضيا قال الماوردي ومحل في النفوس أما أموالهم فيجوز العقد عليها مؤبداً (وإلا)
 بأن كان بنا ضعف (فإلى عشر سنين) بقيد زده بقولي (بحسب الحاجة) لأنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً
 هذه للذة وراه أبو داود فلا يجوز أكثر منها إلا في عقود متفرقة بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر ذكره
 الفوراني وغيره ولو دخل إلينا بأمان لسمع كلام الله تعالى فاستمع في مجالس يحصل بها البيان لم يهمل أربعة
 أشهر لحصول غرضه (فإن زيد) على الجائزتها بحسب المصلحة أو الحاجة (بطل في الزائد) دون الجائز عملاً
 بتفريق الصفة وعقد الهدنة للنساء والخنائ لا بتقيد بعمدة (ويفسد العقد إطلاقه) لاقتضائه التأييد وهو
 يمتنع لمنافاته مقصوده من المصلحة (وشرط فاسد كمنع) أى كشرط منع (فك أسرانا) منهم (أو ترك مالنا)
 عندهم من مسلم وغيره (لهم أو رد مسلة) أسلمت عندنا أو أمتنا منهم مسلة (أو عقد جزية بدون دينار)
 أو إقامتهم بالحجاز أو دخولهم الحرم (أو دفع مال إليهم) لاقتران العقد بشرط مفسد . نعم إن كان ثم ضرورة
 كأن كانوا يعذبون الأسرى أو أحاطوا بنا وخفنا اصطلامهم جاز الدفع إليهم بل وجب ولا يملكونه وقولي
 كمنع إلى آخره أولى من قوله بأن شرط منع فك أسرانا إلى آخره (وتصح) الهدنة (على أن ينقضها إمام
 أو معين عدل ذو رأي متى شاء) فإذا انتقضها انتقضت وليس له أن يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا
 أكثر من عشر سنين عند ضعفنا (ومتى فسدت بلغناهم مأمئهم) أى ما يأمنون فيه منا ومن أهل عهدنا
 وأنذرناهم إن لم يكونوا بدارهم ثم لقاتلهم وإن كانوا بدارهم فلنقاتلهم بلا انذار وهذه مع مسألة العين من
 زيادى (أو صحت لزمننا الكف عنهم) أى كف إذا نأواذى أهل العهد (حتى تنقضى) مدتها (أو تنقض) قال
 تعالى : فأعموا إليهم عهدهم إلى مدتهم . وقال : فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم . فلا يلزمنا كف أذى الحريين
 عنهم ولا أذى بعضهم عن بعض لأن مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ وبذلك علم أنها لا تنفسخ بعت
 الإمام ولا بعزله ونقضها يكون (بتصريح) منهم أو منا . بطريقه (أو نحوه) أى التصريح (كقتالنا أو مكاتبه
 أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم بلا إنكار باقئهم) قولاً وفعلاً أو قتل مسلم أو ذمى بدارنا أو إيواء عيون
 الكفار أو سب الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم إنكار الباقين في نقض
 بعضهم نقضاً فيهم لضعف الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزية وقولي أو تنقض مع أو نحوه أعم وأولى مما
 ذكره (وإذا انتقضت) أى الهدنة (جازت اغارة عليهم) ولو لابل بقيد زده بقولي (ببلادهم) فإن كانوا
 ببلادنا بلغناهم مأمئهم (وله) أى للإمام ولو بنائبه (بأمانة خيانة) منهم لا بمجرد وهم وخوف (بنهدنة)
 لآية : وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم فقبيروا بالأمانة أولى من تعبيره بالخوف (لا) بند (جزية) لأن
 عقدها آكد من عقد الهدنة لأنه مؤبد وعقد معاوضة (ويبلغهم) بعد استيفاء ما عليهم (مأمئهم) أى
 ما يؤمنون فيه من (ولو شرط رد من جاء نامئهم أو أطلق) بأن لم يشرط رد ولا عدمه (لم يردوا صف إسلام)
 وإن ارتد (إلا إن كان في الأولى ذكراً حراً غير صبي ومجنون طلبته عشيرته) إليها لأنها تذب عنه وتخمي مع

قوته في نفسه (أو طلبه فيها (غيرها) أي غير عشرته) وقد روي على قهره) ولو بهرب وعليه حمل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبصير لما جاء في طلبه رجلان قتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر رواه البخاري فلا ترد أنتي إذ لا يؤمن أن يظأها زوجها أو تزوج كافرأ وقد قال تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولا خني احتياطا ولا رقيق وصبي ومجنون ولا من لم تطلبه عشيته تمولأ غيرها أو طلبه غيرها وعجز عن قهره لضعفهم فإن بلغ الصبي أو أفاق المجنون ووصف الكافر ردو خرج بالقييد بالأولى وهو من زياد في مسئلة الإطلاق فلا يجب الرد مطلقاً والتصریح بوصف الإسلام في غير المرأة من زيادتي (ولم يجب) بار تفاع نكاح امرأة باسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر لزوج) لها لأن البضع ليس مال فلا يشمله الأمان كما لا يشمل زوجته وأما قوله تعالى وآتوهم أي الأزواج ما انفقوا أي من اللهور فهو وإن كان ظاهراً في وجوب الغرم محتمل لديه الصادق بعدم الوجوب الوافي للأصل ورجوعه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (والرد) له يحصل (بتخلية) بينه وبين طالبة كافي الوديمة (ولا يلزمه رجوع) إليه (وله قتل طالبة) دفعا عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله طالبة (ولنا تعريض له به) أي قتله لما روي أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيه سهيل بن عمرو وإن دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وخرج بالتعريض التصریح فيمنع (ولو شرط) عليهم في الهدنة (رد مهرته) جاءهم منها (لزمهم الوفاء) به عملاً بالشرط سواء أكان رجلاً أم امرأة حراً أو رقيقاً (فإن أبو انفقوا) الهدنة لظالمهم الشرط (وجاز شرط عدم رده) أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم رده لأنه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادة قريش ويعرضون مهر المرأة وقيمة الرقيق فإن عاد إلينا رددنا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم والمرأة لا تصير زوجة كذا في الروضة كأصلها . [فرع] قال للوردى يجوز شراء أولاد العاهدين منهم لاسيهم .

كتاب الصيد

أصله مصدر ثم أطلق على الصيد (والدبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحه . والأصل فيهما قوله تعالى : وإذا حللتهم فأصطادوا . وقوله : إلا ما ذكيتم (أركان الذبح) بالمعنى الحاصل بالصدر أربعة (ذبح وذابح وذبيح وآلة الذبح) الشامل للنحر وقتل غير القدور عليه بما يأتي (قطع حلقوم) وهو مجرى النفس (ومريء) وهو مجرى الطعام (من) حيوان (مقدور) عليه (وقتل غيره) أي قتل غير القدور عليه (بأي محل) كان منه والكلام في الذبح استقلالاً فلا يرد الجنين لأن ذبحه بذبح أمه تبعاً لحبر ذكاة الجنين ذكاة أمه (ولو ذبح مقدورا) عليه (من قفا أو) من داخل (أذنه عصى) لما فيه من التعذيب ثم إن قطع حلقومه ومريئه وبه حياة مستقرة أول القطع حل وإلا فلا كما يعلم يأتي وسواء في الحل أقطع الجلد الذي فوق الحلقوم والمريء أم لا وتعبيري بأذنه أهم من تعبيرة بأذن ثعلب (وشرط في الذبح قصد) أي قصد العين أو الجنس بالفعل والتصریح بهذا من زيادتي (فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارحة بنفسها قتلت أو أرسل سهماً لالصيد قتل صيدا حرم بكارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجدته ميتاً في جرحه أو غاب ثم وجدته ميتاً فيها) فإنه محرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وصححه الأصل واعتمده البلقيني لكن اختار النووي في تصحيحه الحل وقال في الروضة إنه أصبح دليلاً في المجموع أنه الصواب والصحيح (لأن رمه طانه حجراً) أو حيواناً لا يؤكل (أو) رمى (سرب) بكسر أوله أي قطيع (ظباء فأصاب واحدة) منه (أو قصد واحدة) منه (فأصاب غيرها) فلا يحرم لصحة قصده ولا اعتبار بظنه الذكور (وسن نحر إبل) في لبة وهي

أو غيرها وقد روي على قهره ولم يجب دفع مهر لزوج والرد بتخلية ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولنا تعريض له به ولو شرط رد مهرته لم يفسد الوفاء فإن أبو انفقوا وجاز شرط عدم رده

كتاب الصيد
والدبايح
أركان الذبح ذبح وذابح وذبيح وآلة الذبح قطع حلقوم ومريء من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدورا من قفا أو أذنه عصى وشرط في الذبح قصد فلو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارحة بنفسها قتلت أو أرسل سهماً لالصيد قتل صيدا حرم بكارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجدته ميتاً في جرحه أو غاب ثم وجدته ميتاً فيها) فإنه محرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وصححه الأصل واعتمده البلقيني لكن اختار النووي في تصحيحه الحل وقال في الروضة إنه أصبح دليلاً في المجموع أنه الصواب والصحيح (لأن رمه طانه حجراً) أو حيواناً لا يؤكل (أو) رمى (سرب) بكسر أوله أي قطيع (ظباء فأصاب واحدة) منه (أو قصد واحدة) منه (فأصاب غيرها) فلا يحرم لصحة قصده ولا اعتبار بظنه الذكور (وسن نحر إبل

أسفل العنق لأنه أسهل لخروج روحها بطول عنقها (فأمة معقولة تركبة) بقيد زده بقولي (يسرى وذبح نحو
 بقر) كنعن وخيل في حلق وهو أعلى العنق للاتباع رواه الشيخان وغيرهما ويجوز عكسه بلا كراهة إذ
 لم يرد فيه نهي (مضجعا لجنب أيسر) لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وإمساكه الرأس اليسار
 (مشدودا قوائمه غير رجل يميني) لئلا يضطرب حالة الذبح فيزل الذابح بخلاف رجله اليميني فتترك بلا شد
 ليستريح بتحركها وتصيري بنحو بقر أهم من تعبيره بالبقر والغنم (و) سن (أن يقطع) الذابح (الودجين)
 بفتح الواو والبدال تشبیه ودرج وهما عرفا صفتي عنق حيطان به يسميان بالوريدين (و) أن (يحد) بضم
 الياء (مديته) بضم مسلم وليحد أحدكم شفرته وهي بفتح الشين السكين العظيم والمراد السكين مطلقا
 (و) أن (يوجه ذبيحته) أي مذبحتها (لقبلة) ويوجه هولها أيضا (و) أن (يسمى الله وحده) عند الفعل
 من ذبح أو إرسال سهم أو جراحة فيقول بسم الله للاتباع فيهما رواه الشيخان في الذبح للأضحية بالضأن
 وقيس بما فيه غيره وخروج بوحده تسميته رسوله معه بأن يقول بسم الله واسم محمد فلا يجوز لإيهامه التشريك
 قال الرافعي فإن أراد ذبح بسم الله وأتبرك باسم محمد صلى الله عليه وسلم فينبغي أن لا يحرم ويحمل إطلاق
 من نفي الجواز عنه على أنه مكروه لأن الكروه يصح نفي الجواز عنه (و) أن (يصلي) ويسلم (على النبي)
 صلى الله عليه وسلم لأنه محل يشرع فيه ذكر الله فيشرع فيه ذكر نبيه كالأذان والصلاة (و) شرط (في
 الذابح) الشامل للناهر ولقائل غير القدور عليه بما يأتي ليحل مذبوحه (حل نكاحا لأهل ملته) بأن يكون
 مسلما أو كتابيا بشرطه السابق في النكاح ذكر أو أنثى ولو أمة كناية قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب
 حل لكم بخلاف الجوسى ونحوه وإما حلت ذبيحة الأمة الكتابية مع أنه يحرم نكاحها لأن الرق مانع ثم لا هنا
 والشرط المذكور معتبر من أول الفعل إلى آخره ولو تخلل بينهما ردة أو إسلام نحو جوسى لم تجز ذبيحته
 ودخل فيما عبرت به ذبيحة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته فتحل بخلاف ما عبر به (وكونه في غير
 مقدور) عليه من صيد وغيره (بصيرا) فلا يحل مذبوح لأعمى بإرسال آله الذبح إذ ليس له في ذلك قصد صحيح
 والتصريح بهذا مع شموله لغير الصيد من زيادتي (وكره ذبح أعمى وغيره) لصبا أو جنون (وسكران)
 لأنهم قد يخطئون الذبح فعلم أنه محل ذبح الأعمى في القدور عليه وذبح الآخرين مطلقا لأن لهم قصد أو إرادة
 في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح النائم وقد حكى الدارمي فيه وجهين وذكر حل ذبح الصبي والمجنون
 والسكران في غير القدور عليه من غير الصيد مع ذكر كراهة ذبح غير المميز والسكران من زيادتي (وحرم
 ما شارك فيه من حل ذبحه غيره) كأن أمر مسلم وجوسى مديبة على حلق شاة أو قتل صيدا بسهم أو جراحة
 تغليا للحرمة وتصيرى بما ذكر أعم مما عبر به (لأما سبق إليه) من آلتيهما الرسلتين إليه (آلة الأول
 قتلته أو أمته إلى حرمة مذبوح) فلا يحرم كالأول ذبح مسلم شاة فقدها بجوسى بخلاف ما لو انعكس ذلك أو
 جرحه مع أو جهل ذلك أو جرحه مرتبا ولم يذق أحدهما فقات بهما تغليا للحرمة كاعلم مما مر (و) شرط (في
 الذبيح كونه) حيوانا (مأ كولا في حياة مستقرة) أول ذبحه أو إفلا محل لأنه حينئذ ميتة نعم للريض لو ذبح
 آخر رمق حل إن لم يوجد فعل محال الهلاك عليه من جرح أو نحوه وسيأتي حل ميتة السمك والجراد ودود
 طعام لمن فراد عنه (ولو أرسل آله على غير مقدور) عليه كصيد وبعير ند وتعذر لحوقه ولو بلا استعانة
 (فجرحت ولم يترك ذبحه بتقصير) بأن لم يدرك فيه حياة مستقرة كأن رماه فقد ه نصفين أو أبان منه عضوا
 يجرح مذبذبا أو بغير مذبذبا ولم يشته به ثم جرحه ثانيا فمات حيا أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه
 عضوا يجرح غير مذبذبا أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل الإمكان
 (حل) إجماعا في الصيد وحجر الشيخين في البعير بالسهم وقيس بما فيه غيره وروى في خبر أبي ثعلبة ما أصبت

فأمة معقولة ركبته
 يسرى وذبح نحو بقر
 مضجعا لجنب أيسر
 مشدودا قوائمه غير
 رجل يميني وأن يقطع
 الودجين ويحد مديته
 ويوجه ذبيحته لقبلة
 ويسمى الله وحده
 ويصلي على النبي ، وفي
 الذابح حل نكاحا
 لأهل ملته وكونه في
 غير مقدور بصيرا
 وكره ذبح أعمى وغير
 مميز وسكران وحرم
 ما شارك فيه من حل
 ذبحه غيره لا ما سبق إليه
 آلة الأول قتلته أو
 أمته إلى حرمة مذبوح
 وفي الذبيح كونه
 مأ كولا في حياة
 مستقرة ولو أرسل آله
 على غير مقدور فجرحت
 ولم يترك ذبحه بتقصير
 حل

يقوسك فاذا ذكر اسم الله عليه وكل (الإعضوا أبانه) منه (بجرح غير مذنب) أي غير مسرع للقتل فلا يحل لأنه
أبين من حي سواء أذبحه بعد الإبانة أم جرحه ثانيًا أم ترك ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح وما ذكرته في صورة الترك
هو ما صححه في الشرحين والروضة والذي صححه الأصل فيها حل العضو أيضًا كالموت كان الجرح مذبذبا أم الموت
ذبحه بتقصير كأن لم يكن معه سكين أو غضب منه أو علق في العمد بحيث يعسر إخراجه أو أبان منه عضوا
بجرح غير مذنب وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحل لتقصيره بترك حمل السكين ودفع غاصبه وبعدم
استصحاب غمد يواقفه وبترك ذبحه بعد قدرته عليه نعم رجع البلقيني الحل فيما لو غضب بعد الرمي أو كان
العمد معتادا غير ضيق فعلق لما راض (وما تعذر ذبحه لوقوعه في نحو بتر حل بجرح يزق ولو بسهم لأنه
حينئذ في معنى البعير الناد (لا بجارحة) أي يارساها فلا يحل والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة
بخلاف فعل الجارحة ونحو من زيادتي (و) شرط (في الآلة كونها معددة) (يفتح الدال المشددة أي ذات حد
(بجرح كحديد) أي كحديد حديد (وقصب وحجر) ورصاص وذهب وفضة (الإعظما) كسفن وظفر خبير
الشيخين ما أثمر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وألحق بهما باقي العظام ومعلوم مما
يأتي أن ما قتلته الجارحة بظفرها أو ناها حلال فلا حاجة لاستثنائه (فلو قتل بثقل غير جارحة) من مثقل
(كبنقرة) وسوط وأجولة خنقته وهي ما تعمل من الحبال للاصطياد (و) من معدد مثل (مدية كالة أو)
قتل (عثقل) (يفتح القاف المشددة) (ومعدد كبنقرة وسهم) وكسهم جرح صيدا فوق جبل أو نحوه ثم سقط
منه ومات (حرم) (فيهما تعليا للحرم في الثانية ولقوله تعالى: والخنقة والموقوذة. أي القموتلة ضربا في الأولى
بنوعها أما القتل بثقل الجارحة فكالمقتول بجرحها كما يعلم بما يأتي أيضا (لا إن جرحه سهم في هواء وأثر)
فيه (فسقط بأرض ومات أو قتل بإعانة تريخ للسهم) فلا يحرم لأن السقوط على الأرض وهبوب الريح لا يمكن
التحرز منها وخرج بجرحه وأثر ما أوصاه السهم في الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه ولم يؤثر فيه
فيجزم فتعبري بجرحه أولى من تعبيره بأصابعه وقولي وأثر من زيادتي (وكونها) أي الآلة (في غير مقصور)
عليه (جارحة سباع أو طير ككلب وفهد وصقر معلمة) قال تعالى: أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح
أي صيده وتعلمها (بأن تنزجر بزجر) في ابتداء الأمر وبعده (وتسترسل بإرسال) أي تهيج بإغراء (وتمسك)
ما أرسلت عليه بأن لا تخليه يذهب لياخذه المرسل (ولأن كل منه) أي من لحمه أو نحوه كجلده وحشوته قبل قتله
أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الأمور في جارحة الطير و جارحة السباع هو ما نص عليه الشافعي
كما نقله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الأصل كالروضة وأصلها يخالف ذلك حيث
خصها بجارحة السباع وشرط في جارحة الطير ترك الأكل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به تأديها)
ومرجه أهل الخبرة بالجوارح وعلم بما ذكر أنه لا يضر تناولها الدم لأنها لم تتناول ما هو مقصود المرسل
(ولو تعلمت ثم أكلت من صيد) أي من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فقولي من صيد أولى من قوله
من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشيخين عن عدى بن حاتم فإن أكل فلان أكل وأما
قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة كل وإن أكل منه فأجيب عنه بأن في رجاله من تكلم فيه وإن صح
حمل على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو أكل منه بعد ما قتله وانصرف أما ما قبله من الصيد فلا ينعطف
التحريم عليه (وامتؤنفت تعليمها) قال في المجموع لفساد التعليم الأول أي من حينه لا من أصله .
﴿فصل﴾ فيما يملك به الصيد وما يذكر معه (يملك صيد) غير حرمي وليس به أثر ملك كضبط وقص جناح
وصانده غير محرم (بإبطال منغته) حسا أو حكا (قصدا كضبط ييد) وإن لم يقصد تملكه حتى لو أخذه لينظر
إليه ملكه (وتذيف) أي إسراع للقتل (وإزمان) برمي أو نحوه (ووقوعه فيما نصبه) كشبكة نصبها له
(وإجائه لمضيق) بأن يدخله نحو بيت (بميت لا ينفلت منها) وذكر الضابط المزيد مع جعل المذ كورات

الإعضوا أبانه بجرح
غير مذنب وما تعذر
ذبحه لوقوعه في نحو
بتر حل بجرح يزق
ولو بسهم لا بجارحة
وفي الآلة كونها معددة
بجرح كحديد وقصب
وحجر الإعظما فلو قتل
بثقل غير جارحة
كبنقرة ومدية كالة
أو عثقل ومعدد كبنقرة
وسهم حرم لا إن جرحه
سهم في هواء وأثر سقط
بأرض ومات أو قتل
بإعانة تريخ للسهم وكونها
في غير مقصور جارحة
سباع أو طير ككلب
وفهد وصقر معلمة بأن
تنزجر بزجر وتسترسل
بإرسال وتمسك ولا
تأكل منه مع تكرار
يظن به تأديها ولو
تعلمت ثم أكلت من
صيد حرم واستؤنفت
تعليمها .

﴿فصل﴾ فيما يملك صيد
بإبطال منغته قصدا
كضبط ييد وتذيف
وإزمان ووقوعه فيما
نصب له وإجائه لمضيق
بميت لا ينفلت منها

بعده أمثله أولى من قوله يملك الصيد بضبطه بيده إلى آخره إذ ملكه لا ينصرف فيها إذ بما يملك به ما لو عشم الطائر في بناءه وقد صيد بناؤه تعشيشه وما لو أرسل جراحة على صيد فأثبتته بخلاف ما لو انقلت منها وخرج بقصد ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ وتقيدي ما نصب بقولي له وبالحيثية المذكورة من زيادتي ولو سعى خلفه فوقف إعاء لم يملكه حتى يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بانقلته) كالو أبق العبد نعم لو انقلت بقطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و) لا (بارساله) له وإن قصد به التقرب إلى الله تعالى كالوسيب بهيمة ومن أخذه لم يردده ولو قال مطلق التصرف عند رساله أحتته لمن يأخذه حل لأخذه أ كله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حمامه لبرج غيره لزمه) أي الغير (تسكين) منه وهو مراد الأصل بقوله لزمه وان حصل بينهما بيض أو فرخ فهو تبع للأثر فيكون للملكها هذا إن اختلط ولم يصر تميزه (فان عسر تميزه لم يصح تملك أحدها شيئا منه ثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه وخرج بالثالث ما لو ملك ذلك لصاحبه فيصح للضرورة (فان علم) لها (العدد واستوت القيمة وباعاه) ثالث (صح) البيع ووزع الثمن على العدد فاذا كان لأحدها مائة والآخر مائتين كان الثمن أثلاثا وكذا يصح لو باعه لبعض المعين بالجزئية فان جهلا العدد ولو مع استواء القيمة أو علماء ولم تستو القيمة لم يصح للجعل بحصة كل منهما من الثمن نعم لو قال كل بعتك الحمام الذي لي فيه بكذا صح (ولو جرحا صيدا معا وأبطل منعه) بأن ذفقا أو أزمن أو ذفقا أحدها وأزمن الآخر والأخير من زيادتي (فلهما) الصيد لا شترا كهما في سبب الملك (أو) أبطلها (أحدها) فقط (فله) الصيد لانفراده بسبب الملك ولا شيء على الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك غيره ومعلوم أن المذبح في المستثنين حلال سواء كان التذفيف في المذبح أهم في غيره فان احتمل كون الإبطال منهما أو من أحدها فهو لها أو علم تأخير أحدها وشك في الآخر سلم النصف لمن أضر جرحه ووقف النصف الآخر بينهما فان تبين الحال أو اصطلحا على شيء فذاك والاقسم بينهما نصفين وينبغي أن يستحل كل من الآخر ما حصل له بالسمة (أو) جرحاه (مرتبا وأبطلها أحدها) فقط (فله) الصيد فان أبطلها الثاني فلا شيء على الأول بجره لانه كان مباحا حينئذ أو أبطلها الأول بتذفيف على الثاني أورش ما نقص من لحمه وجلده ان كان لانه جنى على ملك غيره (ثم أبطلها لأول يازمان إن ذفقت الثاني في مذبح حل وعليه للأول أورش) لما نقص بالمذبح عن قيمته مزمنا (أو) ذفقت (في غيره) أي في غير مذبح (أو) لم يذفقت ومات بالجر حين حرم (تعليلها للمحرم) (ويضمن للأول) قيمته مزمنا في التذفيف وكذا في الجر حين إن لم يتمكن الأول من ذبحه كما اقتضاه كلامهم لكن استدرك صاحب التقریب فقال ان كانت قيمته سلما عشرة ومزمنا تسعة ومذبوحا ثمانية لزمه ثمانية ونصف لحصول الزهوق بفعلها فيوزع الدرهم الفائت بينهما عليهما وصححه الشيخان وإن تمكن الأول من ذبحه ولم يذبحه فله بقدر ما فوته الثاني لاجتماع قيمته مزمنا لان تقریب الأول صير فعله إفسادا في المثال السابق تجمع قيمته سلما وقيمته زمنا فتبلغ تسعة عشر فيقسم عليها ما فوته وهو عشرة فحصة الأول لو كان ضامنا عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له (ولو ذفقت أحدها فيه) أي في غير المذبح (وأزمن الآخر وجهل السابق) منهما (حرم) الصيد لاحتمال تقدم الازمان فلا يجمل بعده إلا بالتذفيف في المذبح ولم يوجد وقولي فيه من زيادتي .

﴿ كتاب الأضحية ﴾

ضم الممزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديدها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وأضحية بفتح المعزة وكسرها وهي ما يذبح من النعم تقربا إلى الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق ككسباني وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل لربك

ولا يزول ملكه عنه
بانقلته وبارساله ولو
تحول حمامه لبرج غيره
لزمه تسكين فان عسر
تمييزه لم يصح تملك
أحدها شيئا منه ثالث
فان علم العدد واستوت
القيمة وباعاه صح ولو
جرحا صيدا معا وأبطل
منعه فلهما أو أحدها
فله أو مرتبا وأبطلها
أحدها فله ثم بعد
إبطال الأول بازمان إن
ذفقت الثاني في مذبح
حل وعليه للأول أورش
أوفي غيره أو لم يذفقت
ومات بالجر حين حرم
ويضمن للأول ولو ذفقت
أحدها فيه وأزمن
الآخر وجهل السابق
حرم .

﴿ كتاب الأضحية ﴾

وإخبر أي صل صلاة العيد وأجر النسك وخبر مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وصمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والأملح قيل الأبيض الخالص وقيل الذي يابض أكثر من سواده وقيل غير ذلك (التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على السكافية إن تعدد أهل البيت والافسنة عين الخبر صحيح في الموطأ وفي سنن الترمذي وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم (وتجب بنحو نذر) كجملت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكره يربدها) غير محرّم (إزالة نحو شعر) كظفر وجلية لا تضر إزالتها ولا حاجة له فيها (في عشر) ذي (الحجّة) أيام (تشرى) حتى يضحى) اللهم عنها في خبر مسلم والمعنى فيه شمول العتق من النار جميع ذلك وذكر الكراهة والتشريق من زيادتي وتعبيري بنحو شعر أعم مما عبر به (ويسن أن يذبح) الأضحية (رجل بنفسه) إن أحسن الذبح (وأن يشهد) ها (من وكل) به لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه رواه الشيخان وقال لفاطمة قومي إلى أضحيّتك فاشهديها فانه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك ورواه الحاكم وصححه إسناده وخرج زيادتي رجل الأثني والحنثي فالأفضل لهما التوكيل (وشرطها) أي التضحية (نعم) إبل وبقر وغنم إنانا كانت أو خنثى أو ذكوراً ولو خصياناً لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة (و) شرطها (بلوغ ضأن سنة أو إجداعه) و) بلوغ (بقر ومعز سنتين وإبل خمساً) خبر أحمد وغيره ضحوا بالجدع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا إلا المسنة إلا أن تضرع عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء للسنة هي الثنية من الإبل والبقر والغنم فما فوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزى إلا إذا عجز عن السنة والجمهور على خلافه وحملوا الخبر على الندب وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا إلا المسنة فان عجزتم فجدعة ضأن وقولي أو إجداعه من زيادتي (و) شرطها (فقد عيب) في الأضحية (ينقص ما كولا) منها من لحم وشحم وغيرها فتجزى فاقدة قرن ومكسورته كسراً لم ينقص المأكول ومشقوقة الأذن ومخروقة وفاقدة بعض الأسنان ومخلوقة بلائية أو مضرع أو ذئب لاخلوقة بلائاً ولا مقطوعاتها ولو بعضها ولا تولاء وهي التي تستدبر الرعي ولا ترعى الا قليلاً فتجزى ولا تعجز عنها وهي ذاهبة المخ من شدة هزالها ولا ذات جرب ولا بينة مرض أو عور أو عرج وإن حصل عند اضطجاعها للتضحية باضطرابها والأصل في ذلك خبر لا تجزى في الأضاحي العوراء البين عورها والريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره وفي المجموع عن الأصحاب منع التضحية بالحامل وصححه ابن الرفعة الإجزاء ولا يضر قطع فلقه بسيرة من عضو كبير كضخه وقولي ما كولا أعم من قوله لها (و) شرطها (نية) لها (عند ذبح أو) قبله عند (تعيين) لما يضحى به كالثنية في الزكاة سواء أ كان تطوعاً أم واجباً بنحو جعلته أضحية أو بتعيينه له عن نذر في ذمته (لا يباع عين) لها (بنذر) فلا يشترط له نية (وإن وكل يذبح كفت نيته) فلا حاجة لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضرح لم يضر (وله تفويضها لمسلم بميز) وكيل أو غيره فلا يصح تفويضها للكافر ولا غير ميمر بخنث أو نحوه وقولي أو تعيين مع قولي وله إلى آخره من زيادتي وتعبيري بما ذكر بينهما أولى من تعبيري بما ذكره (ويجزى) بعير أو بقرة عن سبعة) كما تجزى عنهم في التحلل للاحصار لخبر مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا من أهل بيته واحد (و) تجزى (شاة عن واحد) لخبر الموطأ السابق ففيه ما يدل لذلك (وأفضلها) أي التضحية (بسبع شياه فواحدة من إبل فبقر فضأن فغز فشرك من بعير) فمن بقر اعتباراً بكثرة إراقة الدم وأطيبية اللحم في الشياه وبكثرة اللحم غالباً في البعير ثم البقر وبأطيبية الضأن على العز فيما بعدها وبالاتفراد بدم في العز على الشرك وأفضلها البيضاء

التضحية سنة وتجب بنحو نذر وكره لربدها إزالة نحو شعر في عشر الحجّة وتشرى حتى يضحى . وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل وشرطها نعم وبلوغ ضأن سنة أو إجداعه وبقر ومعز سنتين وإبل خمساً وقصد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين فيما عين بنذر وإن وكل يذبح كفت نيته وله تفويضها لمسلم بميز ويجزى بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع شياه فواحدة من إبل فبقر فضأن فغز فشرك من بعير

البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء (ووقتها) أى التضحية (من مضى قدر
ركبتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس) يوم (نحر الى آخر) أيام (تشريق) فلو ذبح قبل ذلك
أو بعده لم يقع أضحية لغير الصحيحين أول ما بدأ به في يومنا هذا فصلى ثم زرع فنحرم من فعل ذلك فقد
أصاب سنتنا ومن ذبح قبل ذلك فاعهوا لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء وخبر ابن جبان في كل أيام
التشريق ذبح وذكر الخفة في الركبتين من زيادتي (والأفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاعها) أى
الشمس يوم النحر (كرمح) خروجها من الخلف (ومن نذر) أضحية (معينة) ولومعية كلاله على إن
أضحي بهذه الشاة وفي معناه جعلها أضحية (أو) نذر أضحية (في ذمته) كلاله على أضحية (ثم عين)
المنذور (لم يذبح فيه) أى في الوقت المذكور وفاء بمقتضى ما التزمه ومعلوم أنه لو خرج وقت المنذور لزمه
ذبحه قضاء ونقله الرويان عن الأصحاب (فان تلفت) أى العينة (في الثانية) ولو بلا تقصير (بقى الأصل)
عليه لأن ما التزمه ثبت في ذمته والعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء كالأولى اشتري من
مدينته سلعة بدينه ثم تلفت قبل تسليمها فانه يفسخ البيع ويعود الدين كذلك يبطل التعيين هنا ويعود
مافى الذمة كما كان (أو) تلفت (في الأولى) بقيد زدته بقولى (بلا تقصير فلا شيء) عليه لأن ملكه زال عنها
بالنذر وصارت ودية عنده واطلاق التلف في الصورتين الأولى من تقيده له قبل الوقت (أو) تلفت فيها (به)
أى بتقصير هو أعم من قوله أتلفها (لزمه الأكثر من مثلها) يوم النحر (وقيمتها) يوم التلف (ليشتري بها
كرمية أو مثلين) للتلف (فأكثر) فان فضل شيء شارك به في أخرى وهذا مافى الروضة كأصلها فقول
الأصل لزمه أن يشتري بقيمتها مثلها محمول على ما إذا سوت قيمتها عن مثلها فان أتلفها أجنبي لزمه دفع قيمتها
للناذر ليشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها (و) سن له (أكل من أضحية تطوع) ضحى بها عن نفسه للخبر
الآتي وقياسا بهدى التطوع الثابت بقوله تعالى : فكلوا منها بخلاف الواجبة بخلاف ماله ضحى بها عن غيره
كيت بشرطه الآتي وذكر سن الأكل من زيادتي (و) له (اطعام أغنياء) مسلمين لقوله تعالى : وأطعموا
القانع أى السائل والمعتز أى التعرض للسؤال (لا عليكم) لمفهوم الآية بخلاف الفقراء يجوز عليكم
منها ليصرفوا فيه بالبيع وغيره (ويجب تصدق بلحم منها) وهو ما ينطلق عليه الاسم منه لظاهر قوله
تعالى : وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر ويكفى تملكه لمسكين واحد ويكون نثا لامطبوخا لشبهه
حيث نذر الخبز في الفطرة قال البلقي ولا قديدا على الظاهر وقولى بلحم منها أولى من قول الأصل بعضها
(والأفضل) التصدق (بكلها إلا لقميا كلها) تبركا فإنها مسنونة روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان
يأكل من كبد أضحيته (وسن إن جمع) بين الأكل والتصدق والاهداء (أن لا يأكل فوق ثلث) وهو
مراد الأصل بقوله (يأكل ثلثا) (و) أن (لا يتصدق بدونه) أى بدون الثلث وهو من زيادتي وأن يهدى
الباقى (ويتصدق بجلدها أو ينتفع به) أى في استعماله وإعارته دون بيعه وإجارته (وولد الواجبة) للعينة
اشداء بلا نذر أو به أو عن نذر في الذمة (كهي) في وجوب الذبح والتفريق سواء أمانت أم لا وسواء كانت
حامل عند التبعين أم حملت بعده وليس في تضحية حامل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما ذكره
الشيخان في كتاب الوقف (وله أكل ولد غيرها) كالبني فلا يجب التصدق بشيء منه ولا يكفي عن التصدق
بشيء منها (و) له بكره (شرب فاضل لبنهما) عن ولدهما إن لم ينهك لحمها وسقيه غيره بلا عوض لأنه
يستخلف بخلاف الولد وله ركوب الواجبة وإركاؤها بلا أجره فان تلفت أو قصت بذلك ضمنها لكن إن
حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير دونه والتفصيل في الأكل بين ولدى الواجبة وغيرها مع التصريح
بمحل شرب فاضل لبن غيرها من زيادتي وجزم الأصل بمحل أكل ولد الواجبة مبنى على ضعف (ولا تضحية
لأحد عن آخر بغير إذنه ولو) كان (ميتا) كسائر العبادات بخلاف ما إذا أذن له كالزكاة . وصورته

ووقتها من مضى قدر
ركبتين وخطبتين
خفيفات من طلوع
شمس نحر إلى آخر
تشريق والأفضل
تأخيرها الى مضى ذلك
من ارتفاعها كرمح
ومن نذر معينة أو في
ذمته من عين لزمه ذبح
فيه فان تلفت في الثانية
بقى الأصل أو في الأولى
بلا تقصير فلا شيء أو به
لزمه الأكثر من مثلها
وقيمتها ليشتري بها
كرمية أو مثلين فأكثر
وسن أكل من أضحية
تطوع وإطعام أغنياء
لا عليكم ويجب
تصدق بلحم منها
والأفضل بكلها إلا لقميا
يأكلها وسن إن جمع
أن لا يأكل فوق ثلث
ولا يتصدق بدونه
ويتصدق بجلدها أو
ينتفع به وولد الواجبة
كهي وله أكل ولد
غيرها وشرب فاضل
لبنهما ولا تضحية لأحد
عن آخر بغير إذنه
ولو ميتا

في الميت أن يوصى بها واستثنى من اعتبار الإذن ذبح أجنبي معينة بالنذر بغير إذن الناذر فيصح على المشهور ويفرق صاحبها للمحال أن ذبحها لا يفتقر إلى نية كما مر وتوضيح الولي من ماله عن محاجره فيصح كما أفهمه تسيدهم النع بالمهم وتوضيح الإمام عن السلمين من بيت المال فتصح كما نقله الشيخان عن الماوردي وأقره (ولا) تضحية (لرقيق) ولو مكاتباً وأم ولد لأنه لا يملك شيئاً أو ملكه ضعيف (فإن أذن) له (سيده) فيها وضحي فإن كان غير مكاتب (وقعت لسيده) لأن يده كيده (أو) مكاتباً وقت (للمكاتب) لأنها تبرع وقد أذن له فيه سيده وهذا من زيادتي أما البعض فيضحي بما يملكه بحريته ولا يحتاج إلى إذن سيده كما لو تصدق به .

(فصل) في العقيقة . قال ابن أبي العم : قال أصحابنا : يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة وهي لمة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته . وشرعاً ما يذبح عند خلق شعره لأن مذبحه يعق أي يشق ويقطع ولأن الشعر يخلق إذ ذاك والأصل فيها أخبار تكبر «الغلام» مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى «رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه إظهار البشر والنعمة ونشر النسب وهي سنة مؤكدة وإنما لم تجب كالأضحية بجامع أن كلا منهما إراقة دم بغير جنابة ولخبر أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ومعنى مرتين بعقيقته قيل لا ينمو ونمو مثله حتى يعق عنه قال الخطابي أجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (سن لمن تازمه نفقة فرعه) بتقدير فرعه (أن يعق عنه) ولا يعق عنه من ماله ويعتبر يساره قبل مضي مدة النفاس وذكر من يعق من زيادتي (وهي) أي العقيقة (كضحية) في جميع أحكامها من جنسها وسنها وسلامتها ونيتها والأفضل منها والأكل والتصدق وحصول السنة بشاة ولو عن ذكر وغيرها مما يأتي في العقيقة لكن لا يجب التصديق بلحم منها شيئاً كما يعلم مما يأتي في تعبيرى بذلك أعم من قوله وسنها وسلامتها والأكل والتصدق كالأضحية (وسن لذكر شاتان وغيره) من أنثى وخشي (شاة) إن أريد العق بالشيء للأمر بذلك في غير الخنثى رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيس بالأنثى الخنثى وإنما كانا على اللفظ من الذكر لأن الغرض من العقيقة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلا منهما فداء للنفس وذكر الخنثى من زيادتي (و) سن (طبخها) كسائر الولائم إلا رجلها فتعطي نيشة للقابلة لخير الحاكم الآتي (و) سن (طبخها) (بحلوه) من زيادتي تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل وإذا أهدى للفتى منها شيء ملكه بخلاف في الأضحية كما مر لأن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة (وأن لا يكسر عظمها) تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد فإن كسر بخلاف الأولى (وأن تذبح سابع ولادته) أي الولد وبها يدخل وقت الذبح ولا نفوت بالتأخير عن السابع وإذا بلغ بلاعق سقط سن العنق عن غيره (و) أن (يسمى فيه) ولو سقط لما مر أول الفصل ولا بأس بتسميته قبل بل قال النووي في أذكاره يسن تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العنق وأخبار يوم السابع على من أراده (و) أن (يحلق) فيه (رأسه) لما مر (بعد ذبحها) كما في الحاج (و) أن (يتصدق بزنته) أي شعر رأسه (ذهباً) فإن لم يرد (قفضة) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقالت زنى شعر الحسين وتصدق بزنته قفضة وأعطى القابلة رجل العقيقة رواه الحاكم وصححه وقيس بالقفضة الذهب وبالدكر غيره وذكر الترتيب بين الذهب والقفضة من زيادتي وهو ما في المجموع وغيره وعبارة الأصل ذهباً أو فضة (و) أن (يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحك بتمر فخلو حين يولد) فيها أما الأولى فلا أن من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن رواه ابن السني ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولده فاطمة رواه

ولا لرقيق فإن أذن سيده وقت لسيده أو للمكاتب .

(فصل) سن لمن تازمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذكر شاتان وغيره شاة وطبخها بحلو وأن لا يكسر عظمها وأن تذبح سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته ذهباً قفضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحك بتمر فخلو حين يولد .

الترمذي ، وقال حسن صحيح وليكون إعلانه بالتوحيد أول ما يقرب سمه عند قدومه الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها ، وأما الثانية وهي تخنيكه بتمر بأن يمضغ ويدلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل الى جوفه شيء منه فلا نه صلى الله عليه وسلم أتى بآبى طلحة حين ولد وتمرات فلا كهن ثم فخره ثم محبه فيه فجعل يلمظ فقال صلى الله عليه وسلم حب الأنصار التمر وسماه عبد الله ورواه مسلم وقيس بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقولى اليمنى ويقام فى اليسرى مع ذكر الحلو وتقييد التخنيك بحين الولادة من زيادنى .

✽ كتاب الأطعمة ✽

أى بيان ما يحل منها وما يحرم والأصل فيها آية: قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما . وقوله تعالى : ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حل دود طعام) كحل (لم ينفرد) عنه لغير تمييزه بخلافه إن انفرد عنه فلا يحل أكله ولو معه فتعيرى بذلك أولى مما عبر به (و) حل (جراد وسمك) أى أكلهما وبلعهما وإن لم يشبه الثانى السمك المشهور ككلب وخنزير وفس (فى) حال (حياة أو موت) فى الثلاثة ولو يقتل بحوسى أما الأول فلما رفيه وأما الأخيران فلقوله تعالى : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم . وخبر أحلت لنا ميتتان وليس فى أكلهما حين أكثر من قتلها وهو جائز بل يحل قتلها حين (وكرهه قتلها) حين كما فى أصل الروضة وعليه يحمل قول الأصل فى باب الصيد والذبائح ولا يقطع بعض سمكة ويكره ذبحها إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها وذبح الجراد حيا وكرهه قطعه من زيادنى (وحرم ما يعيش فى بر وبحر كضفدع) بكسر أوله وفتحه وضمه مع كسر ثالثه وفتح فى الأول وكسره فى الثانى وفتح فى الثالث (وسرطان) ويسمى عقرب الماء (وجبة) ونسناس وتمساح وسلحفاة بضم السين وفتح اللام لحبث لهما وللهى عن قتل الضفدع رواه أبو داود والحاكم وصححه (وحل من حيوان بر جنين) ظهر فيه صورة الحيوان (مات بذكاة أمه ونعم) أى إبل وبقر وغنم لقوله تعالى : أحلت لكم بهيمة الأنعام . وروى أبو داود وغيره خبر أبى سعيد الخدرى قلنا يا رسول الله أنا نحر الإبل وتذبح البقر والشاة فنجد فى بطنها الجنين أى الميت فنلقيه أم تأكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه أى ذكاتها التى أحلتها أحلته ببعالها (وخيل) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الجمر الأهلية وأذن فى لحوم الخيل رواه الشيخان (وبقر وحش وحمارة) لأنه صلى الله عليه وسلم قال فى الثانى كلوا من لحمه وأكل منه رواه الشيخان وقيس به الأول (وظبي) بالإجماع (وضبع) بضم الباء أكثر من إسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله رواه الترمذى وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان لأنه أكل على ما نذته صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وأرنب) لأنه بعث بوركها اليه قبله رواه الشيخان زاد البخارى وأكل منه وهو حيوان يشبه الضئاق قصير اليدن طويل الرجلين عكس الزرافة يبطأ الأرض على مؤخر قدميه (وتعلب) بمثلثة أو واهو يسمى أبا الحصين (ويربوع) وهو حيوان قصير اليدن جدا طويل الرجلين لونه كلون الغزال (وفنك) بفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها الفرو ولينها وخفتها (وممور) بفتح السين وضم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السنور لأن العرب تستطيب الأربعة والمراد فى كل مما مر وما يأتى الذكر والأنثى (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزراع وهو أسود وصغير وقد يكون حمر النقار والرجلين والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادى اللون والحل فيه هو مقتضى كلام الراعى وصرح به جمع منهم الروايات وعلله بأنه يأكل الزرع لكن صحح فى أصل الروضة تحريمه وخرج بغير الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذى فيه سواد وبياض والعقق وهو ذولونين أبيض وأسود وطويل الذنب قصير الجناح صوته العفقة والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى لأنه لا يسكن إلا الجبال (ونعامه وكركى وإوز) بكسر أوله وفتح ثانيه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (وحمام وهو ما عب) أى

✽ كتاب الأطعمة ✽

حل دود طعام لم
ينفرد وجراد وسمك
فى حياة أو موت وكره
قتلها وحرم ما يعيش
فى بر وبحر كضفدع
وسرطان وحية وحل
من حيوان بر جنين
مات بذكاة أمه ونعم
وخيل وبقر وحش
وحمارة وظبي وضبع
ويربوع وفنك وممور
وغراب زرع ونعامه
وكركى وإوز ودجاج
وحمام وهو ما عب

شرب الماء بلامض وزاد الأصل كغيره وهدر أى صوت ولا حاجة إليه لأنه لا يلزم لب ومن ثم اقتصر في الروضة في جزاء الصيد على عب وقال إنه مع هدم متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على عب (وما طلى شكل عصفور) بضم أوله أنصح من فتحه (بأنواعه كمنديل) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحدة بعد التحتية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزرزور) بضم أوله لأنها كلها من الطيبات قال تعالى: أحل لكم الطيبات (لاحمار أهلي) للنبي عنه رواه الشيخان (ولادوناب) من سباع وهو ما يحدو على الحيوان ويقوى بناه (و) ذو (مخلب) بكسر الميم أى ظفر من طير للنبي عن الأول في خبر الشيخين وعن الثاني في خبر مسلم فدوناب (كأسد وقرد) وهو معروف (و) ذو الخلب (كصقر) بالصاد والسين والزاى (ونسر) بفتح النون أشهر من ضمها وكسرها (ولابن آوى) بالمدلان العرب تستخيه وهو حيوان كربه الريح فيه شبه من الذئب والثعلب وهو فوقه ودون الكلب (وهرة) وحشية أو أهلية لأنها تعدو بناها وإطلاقي لها أولى من تقيدها بالوحشية (ورحمة) وهى طائر أبقع (وبعانة) بثلاث الموحددة وبالجمعة والثلاثة طائر أبيض ويقال أغبر دون الرحمة بطيء الطيران لحث غذائهما (وبعنا) بفتح الواو حدين وتشديد الثانية وبالجمعة وبالقصير الطائر الأخضر المعروف بالهرة بضم المهملة (وطاوس وذباب) بضم أوله (وحشرات) بفتح أوله صفار دواب الأرض (كخنفساء) بضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمه وبالمد وحكى ضم ثالثه مع القصير لحث لحم الجميع واستثنى من الحشرات القنفذ والوبر والضب واليربوع وهذان تقدم تفسيرهما آنفاً وتقدم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالإجماع (ولما أمر بقتله وأنهى عنه) أى عن قتله لأن الأمر بقتل شيء أو النهى عنه يقتضى حرمة أكله فالأمر بقتله (كقرب وحيدة) بوزن عنبة (وفأرة) وسبع ضار (ضار) بالتخفيف أى عاد روى الشيخان: خمس يقتلن في الحل والحرم: الغراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور. وفي رواية سلم الغراب الأبقع والحية بدل العقرب وفي رواية لآبى داود والترمذى ذكر السبع العادى مع الخمس (و) النهى عن قتله (كخطف) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة (ونخل) وتعيرى عماهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خطف ونخل (ولما تولد من ما كول وغيره) كمتولد بين كلب وشاة أو بين قرس وحمار أهلي تغليبا للتحريم (وما لانس فيه) بتحريم أو تحليل أو ما يدل على أحدهما كالأمر بالقتل والنهى عنه (إن استطابه عرب ذويسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخشوه فلا) يحل لأن العرب أولى الأمم لانهم المخاطبون أولاً ولأن الدين عربى وخرج بدو يسار المحتاجون وبسليمة أجلاف البوادي الذين يأكلون ما دب ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابته (فالأكثر) منهم يتبع (فإن استنوا) اتبع (قريش) لأنهم قطب العرب وفيهم الفتوة (فان اختلفت) قريش ولا ترجيح (أولم تحكم بشيء) بأن شككت أولم توجد العرب أولم يكن له اسم عندهم (اعتبر بالأشبه) به من الحيوانات صورة أو طبعاً أو طعام اللحم فان استوى الشبهان أولم نجد ما يشبهه فحلال لآية: قل لا أجد فيها وحى إلى محرماً. وقولى فان اختلفوا إلى آخره ما عدا ما لو عدم اسمه عندهم من زيادى (وما جهل بحمه عمل بتسميته) أى العرب له ما هو حلال أو حرام (وحرمت متجنس) أى تناولها ما كان أو جامداً لحبر الفأرة السابق في باب النجاسة (وكره جلاله) وهى التى تأكل الحلة بفتح الجيم من نعم وغيره كدجاج أى كره تناول شيء منها كلبها ويضها ولحمها وكذار كورها بلا حائل فتغيرى بها أعم من تعبيره بلحمها هذا إن (تعير لحمها) أى طعمه أولونه أو ربحه وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب) لحمها بقلب أو بدونه (لا ينحو غسل) كطبخ ومن اقتصر كالأصل على العلف جرى على الغالب لحبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وتشرّب لبها حتى تعلق أربعين ليلة رواه الترمذى وقال حسن صحيح زاد أبو داود ذكر كورها وإجماع محرّم ذلك لأنه اعماهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كحكم المنكى إذا أتى وتروح أماطيه بنحو

وما طلى شكل عصفور
بأنواعه كمنديل
وصعوة وزرزور
لاحمار أهلي ولادوناب
ومخلب كأسد وقرد
وكصقر ونسر ولا
ابن آوى وهرة ورحمة
وبعانة وبيغا وطاوس
وذباب وحشرات
كخنفساء ولا ما أمر
بقتله أو نهى عنه
كقرب وحيدة وحداة
وفأرة وسبع ضار
وكخطف ونخل ولا
ما تولد من ما كول
وغيره وما لانس فيه
إن استطابه عرب
ذويسار وطباع سليمة
حال رفاهية حل
أو استخشوه فلا ،
فان اختلفوا فالأكثر
قريش فان اختلفت
أولم تحكم بشيء اعتبر
بالأشبه وما جهل اسمه
عمل بتسميته وحرّم
متجنس ، وكره جلاله
تغير لحمها إلى أن يطيب
لا ينحو غسل

سئل فلا تزول به السكراهة (وكره لحر) تناول (ما كسب) أى كسبه حراً وغيره (بمخامرة نجس كحجم) كسب زبل أو نحوهُ بخلاف الفصد والحياكة ونحوها وخرج زيادنى لحر غيره (وسن) له (أن يناوله مملوكه) بن رقيق وغيره فهو أعم من تعبيره يطعمه رقيقه وناضحه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجام قبي عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك رواه ابن حبان وصححه والترمذى وحسنه وقيس بما به غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره قالوا وصرف النهى عن الحرمة خبر الشيخين عن بن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجرته فلو كان حراماً لم يعطه (وعلى مضطر) أن خاف على نفسه محذوراً كوت ومرض مخوف وزيادته وطول مدته وانقطاع رققة من عدم التناول (سد رمقه) أى بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمى ميت (وجده فقط) أى دون حلال (وليس نيباً) فلا يشبع وإن لم يتوقع حلالاً قريباً لاندفاع الضرورة بذلك (إلا أن يخاف محذوراً) إن اقتصر عليه (فيشبع) وجوباً بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لآبأن لا يبق للطعام مساغ فانه حرام قطعاً أما النبي فلا يجوز التناول منه كسرف النبوة وكذا لو كان مسلماً والمضطر كافر وليس للمضطر أشرف على اللوتأ كل من الحرم لأنه حينئذ لا يفتق وكذا العاصى بسفره حتى يتوب كما حر في صلاة المسافر ومثله مراق الدم كمرتد وحرى ولو وجد ميتة آدمى وغيره قيمت ميتة غيره وميتة الآدمى المحترم لا يجوز طبخها ولا شها لما فيه من هتك حرمة وقولى فقط وليس نيباً من زيادنى وتعبيرى بالمضطر والمحذور أعمن تعبيره بما ذكره (وله) أى للمضطر (قتل غير آدمى معصوم) ولو بالنسبة إليه كمن له عليه قود ومرتد وحرى ولو صبياً وامرأة (لأكله) لعدم حصمته وإنما امتنع قتل الصبى والمرأة الحريين في غير حال الضرورة لحق الغامضين لالعصمتها ولهذا لا تجب الكفارة على قاتلها ما أآدمى المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذمياً ومستأمناً وتعبيرى عاذ كر أعمن قوله وله قتل مرتد وحرى (ولو وجد طعام غائب أكل) منه وجوباً (وغيرم) قيمة ماأكله إن كان متقوماً ومثله إن كان مثلياً لأنه قادر على أكل ظاهر بعوض مثله سواء قدر على الغوض أم لا لأن التسمتقوم مقام الأعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه بذله) بمجمعة له نعم إن كان نيباً وجب بذله وإن لم يطبخه (فان آثر) في هذمه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل ندب وإن كان أولى به كما ذكره في الروضة كأصلها لقوله تعالى : ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة . وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذمياً والبهمة فلا يجوز إيثاره ما لكما شرف المسلم على غيره والآدمى على البهمة (أو) طعام حاضر (غير مضطر) له (لزمه) أى بذله (لمعصوم) بخلاف غير المعصوم وتعبيرى بمعصوم أعم من قوله مسلم أو ذمى وإما يلزمه ذلك (شمن مثل مقبوض إن حضر ولا في ذمة) لأن الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلائمن مثل وقولى في ذمة أعم من تعبيره بنفسية (ولائمن إن لم يذكر) حملاً على المسامحة المعتادة في الطعام لاسمياً في حق المضطر (فان منع) غير المضطر بذله بالئمن للمضطر (فله) أى للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وإن قتله) ولا يضمنه بقتله إلا إن كان مسلماً والمضطر كافر المعصوم ما يضمنه على ما بحثه ابن أبى الدم واغتر به بعضهم فحزم به (أو وجد) مضطر (ميتة وطعام غيره) بقيد زده بقولى (لم يبذله أو) ميتة (وصيدا حرم بإحرام أو حرم تعينت) أى الميتة قيمها لعدم ضمانها واحترامها وتخص الأولى بأن إباحة الميتة للمضطر منصوص عليها بإباحة أكل مال غيره بلا إذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية بأن الحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه منه ميتة كالمز في الحج والثالثة وهى من زيادنى بأن صيد الحرم ممنوع من قتله أما إذا بذله غيره مجاناً أو شمن مثله أو بزيادة يتغابن بمثلها ومع المضطر عنه أورشى بذمته فلا تحل له الميتة ولو لم يجد المضطر الحرم إلا صيداً أو غير الحرم إلا صيد حرم ذبحه أو كاه واقتدى (وحل قطع جزئه) أى جزء نفسه كحمنة من نخذه (لأكله) بالنظر المصدر لأنه إتلاف جزء لاستيفاء السكل كقطع اليد للأكلة

وكره لحر ما كسب
مخامرة نجس كحجم
وسن أن يناوله مملوكه
وعلى مضطر سد رمقه
من محرم وجده فقط
وليس نيباً إلا أن يخاف
محذوراً فيشبع وله
قتل غير آدمى معصوم
لأكله ولو وجد طعام
غائب أكل و غيرم أو
حاضر مضطر لم يلزمه
بذله فان آثر مسلماً
جاز أو غير مضطر لزمه
لمعصوم بشمن مثل
مقبوض إن حضر وإلا
ففي ذمة ولائمن إن لم
يذكر فان منع فله
قهره وإن قتله أو وجد
ميتة وطعام غيره لم
يبذله أو صيداً حرم
بإحرام أو حرم تعينت
وحل قطع جزئه لأكله

هذا (إن فقد نحو ميتة) مما مر كهرتد وحرثي (وكان خوفه) أي خوف قطعه (أقل) من الخوف في ترك الأكل أو كان الخوف في ترك الأكل فقط كما فهم بالأولى بخلاف ما إذا وجد نحو ميتة أو كان الخوف في القطع فقط أو مثل الخوف في ترك الأكل أو أشد فإنه يحرم القطع وخرج بجزئه قطع جزء غير المعصوم وبأكله قطع جزئه لأكل غيره فلا يحلان إلا أن يكون المضطر نيبا فيهما أما قطع جزء غير المعصوم لأكله خلال أخذنا من قولي فيما مر وله قتل غير آدمي معصوم .

﴿ كتاب السابقة ﴾

على الخيل والسهام وغيرها بما يأتي فالمسابقة تعم للناضلة والرهان وإن اقتضى كلام الأصل تغير السابقة والناضلة قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما (هي) للرجال المسلمين بقصد الجهاد (سنة) للاجماع وآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كإرواه مسلم وخبير «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل» رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسبق بفتح الباء العوض و يروى بالسكون مصدرا (ولو بعوض) لأن فيه حشا على الاستعداد للجهاد (ولازمة في حق ملتزمه) أي العوض ولو غير المتسابقين كالإجارة (فليس له فسحها ولا ترك عمل ولا زيادة وتقص فيه ولا في عوض وشرطها كون العقود عليه عدة قتال كذبي حافر وخف ونصل ورمي بأحجار ومنجنيق لا كطير وصراع وكرة محجن وبنديق وعموم وشرطيخ وخاتم بعوض وجنسا أو بغلا وحمارا وعلم مسافة ومبدا مطلقا وغاية لراكبين ولاميين إن ذكرت وتساو فيها وتعيين الركوبين ولو بالوصف والراكبين والراميين بالعين ويعينون بها

على الخيل والسهام وغيرها بما يأتي فالمسابقة تعم للناضلة والرهان وإن اقتضى كلام الأصل تغير السابقة والناضلة قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما (هي) للرجال المسلمين بقصد الجهاد (سنة) للاجماع وآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كإرواه مسلم وخبير «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل» رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسبق بفتح الباء العوض و يروى بالسكون مصدرا (ولو بعوض) لأن فيه حشا على الاستعداد للجهاد (ولازمة في حق ملتزمه) أي العوض ولو غير المتسابقين كالإجارة (فليس له فسحها ولا ترك عمل ولا زيادة وتقص فيه ولا في عوض وشرطها كون العقود عليه عدة قتال كذبي حافر وخف ونصل ورمي بأحجار ومنجنيق لا كطير وصراع وكرة محجن وبنديق وعموم وشرطيخ وخاتم بعوض وجنسا أو بغلا وحمارا وعلم مسافة ومبدا مطلقا وغاية لراكبين ولاميين إن ذكرت وتساو فيها وتعيين الركوبين ولو بالوصف والراكبين والراميين بالعين ويعينون بها

إن فقد نحو ميتة وكان خوفه أقل .

﴿ كتاب السابقة ﴾

هي سنة ولو بعوض ولازمة في حق ملتزمه فليس له فسحها ولا ترك عمل ولا زيادة وتقص فيه ولا في عوض وشرطها كون العقود عليه عدة قتال كذبي حافر وخف ونصل ورمي بأحجار ومنجنيق لا كطير وصراع وكرة محجن وبنديق وعموم وشرطيخ وخاتم بعوض وجنسا أو بغلا وحمارا وعلم مسافة ومبدا مطلقا وغاية لراكبين ولاميين إن ذكرت وتساو فيها وتعيين الركوبين ولو بالوصف والراكبين والراميين بالعين ويعينون بها

واحد منهم (وإمكان سبق كل) من الراكبين أو الراميين (و) إمكان (قطع المسافة بلا ندور) فيهما فلو كان أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو فارها يقطع بتقدمه أو كان سبقه بمكان على ندور أولا يمكنه قطع المسافة إلا على ندور لم يجوز كرتين الراكبين والراميين وتعيينهما إمكان سبق كل من الراميين وإمكان قطع المسافة بلا ندور مع التصريح بقولي بها من زيادتي وتصيري هنا وفيما يأتي بالمركوب أعم من تعبيره بالفرس (وعلم عوض) عينا كان أودينا كالأجرة فلو شرط عوضا مجهولا ككتاب غير موصوف لم يصح العقد (ويعتبر) لصحتها (عند شرطه منهما محلل كفاء هو) لها في الركوب وغيره (و) كفاء (مركوبه) للعين لمركوبيهما (يغم) إن سبق (ولا يغم) إن لم يسبق (فإن سبقهما أخذ العوضين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر (أو سبقاه وجاءا معا) ولم يسبق أحد فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما (وتأخر الآخر) (فعوض هذا لنفسه وعوض التأخر للمحلل ومن معه) لأنهما سبقاه (وإلا) بأن توسطهما أو سبقاه وجاءا مرتين أو سبقه أحدهما وجاء مع التأخر (فعوض التأخر للسابق) (لسبقه لها) أما إذا كان الشرط من غيرها إماما كان أو غيره كقوله من سبق منكأ فله في بيت المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله إن سبقني فلنك على كذا وإن سبقتك فلا شيء على عليك فيصح بغير محلل بخلاف ما إذا كان الشرط منهما لأن كلا منهما متردد بين أن يغم وأن يغم وهو صورة القمار المحرم وإما صح شرطه من غيرها لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وغيرها وبذل عوضه في طاعة واشتراط كفاءة للمحلل لها وغنمه وعدم غرمه مع قولي أو لم يسبق أحد من زيادتي وتصيري بقولي وإلا أعم بما عر به (ولو تسابق جمع) ثلاثة فأكثر (وشرط للثاني مثل الأول أودونه صح) لأن كل واحد يجتهد أن يكون أولا أو ثاني في الأولى ليفوز بالعوض وأولا في الثانية ليفوز بالأكثر وما ذكرته في الأولى هو ما صحه في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل الجزم فيها بالفساد لأن كلا منهما لا يجتهد في السابق لو ثوقه بالعوض سبق أو سبق فإن شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح لذلك أولا خير أقل من الأول صح وإلا فلا (وسبق ذي خف) من إبل وقيلة عند اطلاق العقد (بكند) بفتح الفوقية أشهر من كسرها وهو جمع الكشفتين بين أصل العنق والظهر وتصيري به هوما في الروضة كأصلها تبعاً للنص والجمهور والأصل عبر بكنف (و) سبق (ذي حافر) من خيل ونحوها (بعنق) عند الغاية والفرق بين ذي الخف وغيره أن الفيل منه لا عنق له حتى يعتبر والإبل منه ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل ونحوها عدوها فالمتقدم ببعض الكتد أو العنق سابق وإن زاد طول أحد العنقين فالسبق يتقدمه بأكثر من قدر الزائد وتصيري بذي خف وحافر أعم من قوله إبل وخيل (وشرط لمناضلة) زيادة على ما رمى (بيان بادي) منهما بالرمي لاشتراط الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه المصيب بالخطي لورميا معا (و) بيان (عدد رمي) وهو من زيادتي (و) عدد (إصابة) فيها تكمة من عشرين (وبيان قدر غرض) بفتح العين المعجمة والراء أي ما رمى إليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولاً وعرضاً ومما (و) بيان (ارتفاعه) من الأرض (إن) ذكر الغرض (لم يغلّب عرف) فيهما فإن غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه وقولي وارتفاعه من زيادتي (لا) بيان (مبادرة) بأن يبدى بضم الدال أي يسبق (أحدها بإصابة) العدد (الشروط) إصابته بقيود زدتها بقولي (من عدد معلوم) كعشرين من كل منهما (مع استوائهما في) عدد (المرمى أو اليأس منه) أي من استوائهما (فيها) أي في الإصابة فلو شرط أن من سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة وأصاب أحدها خمسة والآخر دونها فالأول ناضل وإن أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدها خمسة من عشرين والآخر أربعين تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وإن أصاب أحدها الآخر من التسعة عشر ثلاثة يتم العشرين وصار متصلاً ليأسه من الاستواء في الإصابة مع الاستواء في رمي عشرين (و) لا بيان (محاطة)

وإمكان سبق كل وقطع المسافة بلا ندور وعلم عوض ويعتبر عند شرطه منهما محلل كفاء هو ومركوبه يغم ولا يغم فإن سبقهما أخذ العوضين أو سبقاه وجاءا معا ولم يسبق أحد فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما فعوض هذا لنفسه وعوض التأخر للمحلل ومن معه وإلا فعوض التأخر للسابق ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صح وسبق ذي خف بكند وذي حافر بعنق وشرط لمناضلة بيان بادي وعدد رمي وإصابة وبيان قدر غرض وارتفاعه إن لم يغلّب عرف لا مبادرة بأن يبدى أحدهما بإصابة الشروط من عدد معلوم مع استوائهما في المرمى أو اليأس منه فيها ومحاطة

بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا منه
 إصابة الآخر بكذا منه ونوب ويحمل للطلق
 على الباردة وأقل نوبه ولا قوس وسهم
 فإن عين لنا وجاز إيداله بمثله وشرط منه مفسد
 وسن يان صفة إصابة الغرض من قرع وهو
 مجردا أو خزق بأن يتقبه ويسقط أو خسق
 بأن يثبت فيه وإن سقط أو سرق بأن ينفذ فإن
 أطلقا كني القرع ولو عين زعيان حزيين
 متساويين جاز لا قرعة فإن عين من ظنه راميا
 فأخلف يطل فيه وفي مقابله لاني الباقي ولهم
 الفسخ فإن أجازوا وتنازعا في مقابله
 فسخ وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية
 لا الإصابة إن شرط وتعتبر ينصل فلو تلف
 وتر أو قوس أو عرض ما انصدم به السهم
 وأصاب حسب له وإلا لم يحسب عليه إن لم
 يقتصر ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله
 حسب له وإلا حسب عليه ولو شرط خسق
 فلتى صلابة فسقط حسب له

بشديد الطاء (بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا) كواحد (منه) أي من عدد معلوم كعشرين من
 كل منها وقولي منه من زيادتي (و) لا يان عدد (نوب) للرسم كسهم سهم واثنين اثنين (ويحمل
 المطلق) عن التقييد بمبادرة ومعاطة وبعد نوب الرمي (على الباردة و) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم
 لم يتبحر ما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاث هو الأصح في أصل الروضة والشرح الصغير في الأولين
 ومقتضى كلامهما في الأخير هو الأصل جزم باشتراط بيان الثلاث (ولا) يان (قوس وسهم) لأن العمدة على
 الرامي (فان عين) شيء منهما (لنا وجاز إيداله بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف الركب كامر وبخلاف
 مالو عينانوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر إلا براض منهما (وشرط منه) أي منع إبدال
 (مفسد) للعقد لفساده لأن الرامي قد يعرض له أحوال خفية تجوز إلى الإبدال وفي منعه منه تضيق فأشبهه
 تعيين السكيات في السلم (وسن يان صفة إصابة الغرض) هو أولى من تعبيره بصفة الرمي (من قرع)
 يسكون الراء (وهو مجردها) أي مجرد إصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لأن ما بعده يضره وكذا فيها أي (أو
 خزق) بمجموعه وزاي (بأن يتقبه ويسقط أو خسق) بمجموعه ثم مهجلة (بأن يثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك
 (أو سرق) بالراء (بأن ينفذ) منه أو خرم بالراء بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه أو الحواشي بالمهجلة بأن يقع
 السهم بين يدي الغرض ثم يتب إليه من حي الصبي (فان أطلقا كني القرع) لصدق الصيغة به كغيره ولأنه
 المتعارف (ولو عين زعيان) أي كيران ممن جمع في الناضلة (حزيين) بأن عين أحدهما واحدا ثم
 الآخر بأزائه واحدا وهكذا إلى آخرهم تجيد زدته بقولي (متساويين) في عددهما وفي عدد الرمي بأن
 ينقسم عليهما جميعا (جاز) إذ لا محذور في ذلك وفي البخاري ما يدل له (لا) تعيينها (بقرعة) ولأن بختار
 واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب الحدائق والقرعة قد تجمعهم في جانب فيفوت
 مقصود الناضلة نعم إن ضم حاذق إلى غيره في كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وبعد تراضى الحزبين
 وتساويهما عددا يتوكل كل زعيم عن حزبه في العقد ويقعدان (فان عين من ظن راميا فأخلف) أي فبان
 خلافه (يطل) العقد (فيوفي مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التساوي كما إذا خرج أحد الصدين
 البيعين مستحقا فإنه يطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا في الباقي) عملا بتفريق الصفقة
 (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعيض (فان أجازوا وتنازعا في) تعيين من يجعل في (مقابله فسخ) العقد
 لتعذر إرضائه ثم الحزبان كالشخصين في جميع ما مر فيهما (وإذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم
 لأن الحزب كالشخص وكذا إذا غرم حزب العوض فإنه يوزع عليهم بالسوية (لا) يبدد (الإصابة إلا إن شرط)
 القسم بعددها فيقسم بعددها عملا بالشرط وهذا ما صححه في الروضة كأصلها وصحح الأهل أنه يقسم بينهم
 بحسب الإصابة مطلقا لأن الاستحقاق بها (وتعتبر) أي الإصابة الشرطية (ينصل) بمهجلة لأنه للفهوم
 منها (فلو تلف) ولو مع خروج سهم من القوس (وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض
 ما انصدم به السهم) كهيئة (وأصاب) في الصور الثلاث الغرض (حسبه) لأن الإصابة مع ذلك تدل على
 جودة الرمي (وإلا) أي وإن لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زدته بقولي (إن لم يقتصر) لغيره فيعبر به فإن
 قصر حسب عليه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسب له) عن الإصابة الشرطية لأنه لو كان فيه
 لأصابه (وإلا) أي وإن لم يصب محله (حسب عليه) وإن أصاب الغرض في الجهل المستقل إليه وهذا ما في الروضة
 كأصلها وفي أكثر نسخ المحرر ما يوافق قول الأصل وإلا فلا يحسب عليه قال الأذرعى إنه سبق قبله ولعله تبع
 بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فلتى صلابة فسقط) ولو من غير تقب (حسبه) لعدم تخصيصه
 ويسن أن يكون عند الغرض شاهدان ليشهدا على ما وقع من إصابه وخطأ وليس لها أن يمدحا للصيب
 ولا أن يسما الخطى لأن ذلك يخل بالنشاط.

* كتاب الأيمان *

جمع بين والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية: لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم. وأخبار نجر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والإيلاء والقسم ألفاظ مترادفة (اليمين تحقيق) أمر (محمّل) هذا من زيادتي وخرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه إلى ما لم يقصده بها أو إلى لفظها كقولها في حال غضبه أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى وبالاحتمال غيره كقوله والله لأموتن أو لأصعد السماء فليس يمين لا متناع الحث فيه بذاته بخلاف والله لأصعدن السماء فإنه يمين تلزم به الكفارة حلالاته وتقديراً بآية أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولو مشتقاً أو من غير أسمائه الحسنى (كوالله) بثلاث آخره أو تسكينه إذ اللحن لا يمنع الاعتقاد (ورب العالمين) أي مالك الخلق لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالق الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفسى يده) أي بقدرته يصرفها كيف يشاء والله الذي أعبدته أو أسجد له (إلا أن يريد) به (غير اليمين) فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كأصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والإيلاء ظاهراً لتعلق حق غيره به فشمّل المستثنى منه ما لو أراد بها غيره تعالى فلا يقبل منه إرادته ذلك لا ظاهراً ولا باطناً لأن اليمين بذلك لا تحتمل غيره فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أزد به اليمين مؤول بذلك أو سبق قلم (وبما هو فيه) تعالى عند الإطلاق (أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب ما لم يرد) بها (غيره) تعالى بأن إرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما إذا أراد بها غيره لأنها تستعمل في غيره مقيداً كرحيم القلب وخالق الإفك ورازق الجيش ورب الإبل (أو) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي إن أرادته) تعالى بها بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق لأنها لما أطلقت عليهما سواء أشبهت الكسنيات (وبصفته) الذاتية (كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه) عينا لا احتمال اللفظ لها وقول وبالبقية إلى آخره من زيادتي وقوله وكتاب الله يمين وكذا والقرآن أو للصحف إلا أن يريد بالقرآن الخطبة والصلاة وبالصحف الورق والجلد (وأحرف القسم) المشهورة (باء) موحدة (وواو) وتاء) فوقية كالله والله وتالله لأفعلن كذا (ويختص الله) أي لفظه (بالتاء) الفوقية والمظهر مطلقاً بالواو وسمع شاذاً تزيب الكمية وتالرحمن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة فهي الأصل وتليها الواو ثم التاء (ولو قال الله) مثلاً (بتثنية آخره أو تسكينه) لأفعلن كذا (فكسبية) كقوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه ودمته وأمانته وكفاله لأفعلن كذا إن نوى بها اليمين فيمين وإفلا واللحن وإن قيل به في الرفع لا يمنع الاعتقاد كما مر على أنه لحن في ذلك فالرفع بالابتداء أي الله أحلف به لأفعلن والنصب بزجر الحافض والجزم بمحذوف وإبقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل مجزى الوقف وقول أو تسكينه من زيادتي (و) قوله (أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن) كذا (يمين) لأنه عرف الشرع قال تعالى: وأقسموا بالله جهد أيمانهم (إلا إن نوى خيراً) ماضياً في صيغة الماضي أو مستقبلاً في المضارع فلا يكون عينا لا احتمال ما نواه (و) قوله لغيره (أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (يمين إن أراد يمين نفسه) فيسن للخطاب إزاره فيها بخلاف ما إذا لم يردها ويحمل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (إن فعلت كذا فإنا يهودى أو نحوه) كأننا يرى من الإسلام أو من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به إن تصد بعد نفسه عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام الأذكار وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله ويستغفر الله وإن قصد الرضا بذلك إن فعله فهو كافر في الحال وقول أو نحوه أعمن قوله أو يرى من الإسلام (وتصح) أي اليمين (على ماض وغيره) نحوه والله ما فعلت كذا أو صمته والله لأفعلن كذا ولا أصله (وتكره) أي اليمين قال الله تعالى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة

* كتاب الأيمان *

اليمين تحقيق محتمل بما اختص الله تعالى به كوالله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسى يده إلا أن يريد غير اليمين وبما هو فيه أغلب كالرحيم والخالق والرازق والرب ما لم يرد غيره أو فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي إن أرادته وبصفته كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه إلا أن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله العلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها، وأحرف القسم باء وواو وتاء ويختص الله بالتاء ولو قال الله بتثنية آخره أو تسكينه فكسبية وأقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن يمين إلا إن نوى خيراً وأقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن يمين إن أراد يمين نفسه لا إن فعلت كذا فإنا يهودى أو نحوه وتصح على ماض وغيره وتكرر إلا في طاعة

(و) في (دعوى) عند حاكم (و) في (حاجة) كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم «فوالله لا يمل الله حتى تموا» أو تعظيم أمر كقوله: والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فلا تكره فيهما وهما من زيادتي (فإن حلف على) ارتكاب (معصية) كترك واجب عيني ولو عرضا وفعل حرام (عصى) بخلفه (ولزمه حنث وكفارة) لخبر الصحيحين «من حلف على عيني فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وإن عاينته الحنث إذا لم يكن له طريق سواه وإلا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فإن له طريقا بأن يعطها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لأن الغرض حاصل مع بقاء التعظيم (أو) على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (سن ترك حثه) لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم إن تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كأن حلف أن لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما فيقبل عيني مكرهه وقيل عيني طاعة اتباعا للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم للعبادة قال الشيخان وهو الأصوب (أو) على (ترك مندوب) كسنة ظهر (أو فعل مكروه) كالتفات في الصلاة (سن حثه وعليه) بالحنث (كفارة) للخبر السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه (كره) أي حثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وله تقديم كفارة بلاصوم على أحدسببها) لأنها حق مالي تعلق بسببها فجاز تقديمها على أحدهما كالزكاة فتقدم على الحنث ولو كان حراما كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وعلى عود في ظاهره كأن ظهر من رجعية ثم راجعها وكان طلق رجعا عقب ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى موت في قتل بعد جرح أما الصوم فلا يقدم لأنه عبادة بدنية فلا تقدم على وقته وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان وخرج بغير حاجة الجمع بين الصلاتين تقدما والتقصيد بغير الصوم فيعبأ الحنث من زيادتي (كندور مالي) فإنه يجوز تقديمه على وقته للترحم لما مر سواء أقدمه على المعلق عليه كإشفاء أم لا كقوله إن شفى الله مريضى قلله على أن أعتق عبدا أو إن شفى الله مريضى قلله على أن أعتق عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء فإنه يجوز إعتاقه قبل الشفاء وقيل يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء.

(فصل) في صفة كفارة اليمين . وهي بخيرة ابتداء مرتبة انتهاء كما يعلم مما يأتي (خير) المكفر الحر الرشيد ولو كافرا (في كفارة عيني بين إعتاق كظهار) أي كإعتاق عن كفارته وهو إعتاق رقبة مؤمنة بلا عيب يحل بالعمل والكسب كما مر في محله (وتعليك عشرة مساكين كل) منهم إما (مدا) من جنس فطرة) كما مر في كتاب الكفارة وإن عبر الأصل هنا بمدح من غالب قوت بلده (أو مسمى كسوة) مما يتبادل به كعرقية ومنديل (ولو ملبوسا لم تنذهب قوته ولم يصلح للمدفع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله الكبير) وحرير لرجل (لأنه خف) بما لا يسمى كسوة كدرع من حديد أو نحوه وقفازين أو ما يعملان لليدين ويحشيان بقطن كما مر في الحج ومنطقة وهي ما تشد في الوسط فلا تجزى وقول نحو خف أعم مما ذكره (فإن) لم يكن المكفر رشيدا أو (عجز عن كل) من الثلاثة هو أولى من قوله عن الثلاثة (بغير غيبة ماله) برق أو غيره (لزمه صوم ثلاثة) من الأيام (ولو مفرقة) الآية: لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم . والرقيق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز ويجزى بدموته بالإطعام والكسوة لأنه لارق بعد الموت وله في الكاتب أن يكفر عنه بهما بإذنه وللنكاتب أن يكفر بهما بإذن سيده أما العاجز بغيبة ماله فكفیر العاجز لأنه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فأفد الماء مع غيبة ماله فإنه يتيم لضيق وقت الصلاة وبخلاف التمتع العسر بمكة الموسر يلبه فإنه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر يساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبرا مطلقا فإن كان هنا رقيق غائب تعلم حياته فله إعتاقه في الحال (فإن كان) العاجز (أمة تحل) لسيدها (لم تصم إلا بإذن) منه وإن لم يضرها الصوم في خدمة السيد لحق التمتع (كفبرها) من أمة لا تحل له وعبد

ودعوى وحاجة فإن حلف على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح سن ترك حثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حثه وعليه كفارة أو عكسهما بلا صوم على أحد سببها كندور مالي .

(فصل) خير في كفارة عيني بين إعتاق كظهار وتعليك عشرة مساكين كل مدا من جنس فطرة أو مسمى كسوة ولو ملبوسا لم تنذهب قوته ولم يصلح للمدفع له كقميص صغير وعمامة وإزاره وسراويله الكبير لأن نحو خف فإن عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة ولو مفرقة فإن كان أمة تحل لم تصم إلا بإذن كفبرها

(والصوم يضره) أي غيرها في الخدمة (وقد حث بلا إذن) من السيد فانه لا يصوم إلا بإذن وان أذن له في الحلف لحق الخدمة فان أذن له في الحث صام بلا إذن وان لم يأذنه في الحلف فالعبرة في الصوم بلا إذن فيما إذا أذن في أحدهما بالحث ووقع في الأصل ترجيح اعتبار الحلف لان الإذن فيه إذن فيما يترتب عليه من التزام الكفارة والاول هو الأصح في الروضة كالشرحين لان الحلف مانع من الحث فلا يكون الاذن فيه إذنا في التزام الكفارة فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يحتج الى إذن فيه والتصريح بحكم الأمة من زيادتي (ومبعض كفر في غير إعتاق) فان كان له مال كفر بتعليك مامر باعتاق لعدم أهليته للولاء والا فيصوم وهذا أولى بماعبره الأصل .

(فصل) في الحلف على السكنى والمسكنة وغيرها مما يأتي . لو (حلف لا يسكن) بهذه الدار (أو لا يقيم بها) وهو فيها (فكث) فيها (بلا عذر حث وان بعث متاعه) وأهله كالولم يبعثها لانه حلف على سكنى نفسه فلا يحث إن خرج حالاً بنية التحول وان تركهما ولا إن مكث بعذر كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب وإغلاق باب ومنع من خروج وخوف على نفسه أو ماله (كالو حلف لا يسكنه) وهما فيها فكثا لبناء حائل) بينهما فيحث لوجود المسكنة الى تمام البناء بلا ضرورة وهذا ما نقله في الروضة كأصلها عن الجمهور وصحة في الشرح الصغير وصحح الأصل تبعاً للبعوى أنه لا يحث لاشتغاله برفع المسكنة (لا إن خرج أحدهما حالاً) بنية التحول (أو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج ذلك) مما لا يتقدر بمدة كصلاة وصوم وتطهر وتطيب وتزوج ووطء وغصب اذا حلف لا يفعلها (فاستدام) بها فلا يحث لعدم وجود المحلوف عليه وهو في الأولى ظاهر إذ لا مسكنة وأما فيما عداها فلا إن استدامة الأحوال المذكورة ليست كانشائها إذ لا يصح أن يقال دخلت شهراً وكذا البقية وصورة حلف المصلي أن يحلف ناسياً أو جاهلاً أو يكون آخرس ويحلف بالإشارة (ويحث باستدامة نحو لبس) مما يتقدر بمدة كزواج وقيام وقعود وسكنى واستقبال ومشاركة فلان اذا حلف لا يفعلها فيحث باستدامتها لصدق اسمها بذلك إذ يصح أن يقال لبست شهراً وربكت ليلة وكذا البقية وإذا حث باستدامة شيء ثم حلف أن لا يفعله فاستدامه لزمه كفارة أخرى لان الحلال اليمين الأولى باستدامة الأولى وتعييري في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم مما ذكره (ومن حلف لا يدخل) هذه (الدار حث بدخوله داخل بابها) حتى دهليزها (ولو برجله معتمداً عليها فقط) لانه يعد دخلاً بخلاف مالومدها وتعد خارجها أو دخل بها ولم يعتمد عليها فقط وإن أطلق الأصل أنه لا يحث بدخوله بها وبخلاف مالو أدخل رأسه أو يده أو دخل طاقاً معقوداً قدام الباب (لا يصعد سطح) من خارج الدار (ولو محوطاً لم يسقف) لانه لا يعد دخلاً بخلاف ما إذا سقف كله أو بعضه ونسب اليها بان كان يصعد اليه منها كما هو الغالب لانه حينئذ كطبيعة منها وقولاً لم يسقف من زيادتي (ولو صارت غير دار) كأن صارت فضاء أو جعلت مسجداً (فدخل لم يحث) لزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف مالويق اسمها كأن بقي رسوم جدرانها أو أعيدت بألوانها (أو) حلف (لا يدخل دار زيد حث بدخول) (ما) أي دار (يملكها أو) دار (تعرف به) كدار العدل وإن لم يسكنها دون دار يسكنها بإجارة أو إجارة أو غصب أو نحوها لان الاضافة الى من يملك تقضي ثبوت الملك حقيقة أو ما ألحق به (فان أراد) بها (مسكنة) (ف) يحث (به) أي مسكنة وإن لم يملكه ولم يعرف به ولا يحث بغير مسكنة وان كان ملكه أو عرف به وقولاً أو تعرف به من زيادتي (أو) حلف (لا يدخل داره) أي زيد (أو لا يملك عبده أو زوجته فزال ملكه) عن الثلاث أو بعض الأولين (فدخل) الدار (وكلم) العبد أو الزوجة (لم يحث) لزوال الملك (إلا أن يشير) اليهم بأن يقول داره هذه أو عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد مادام ملكه) بالرفع والنصب ويحث تقليباً للإشارة فان أراد مادام ملكه لم يحث ولو مع الإشارة كما دخل في السقني

والصوم يضره وقد حث بلا إذن ومبعض كفر في غير إعتاق .

(فصل) حلف لا يسكن أو لا يقيم بها فكث بلا عذر حث وإن بعث متاعه كالو حلف لا يسكنه وهما فيها فكثا لبناء حائل لا إن خرج أحدهما حالاً أو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج ذلك فاستدام ويحث باستدامة نحو لبس ومن حلف لا يدخل الدار حث بدخوله داخل بابها ولو برجله معتمداً عليها فقط لا يصعد سطح ولو محوطاً لم يسقف ولو صارت غير دار فدخل لم يحث أو لا يدخل دار زيد حث بما يملكها أو تعرف به فان أراد مسكنة فيه أو لا يدخل داره أو لا يملك عبده أو زوجته فزال ملكه فدخل وكلم لم يحث إلا أن يشير ولم يرد مادام ملكه

منه عملا ارادته وزوال ملكه في غير الزوجة بل يوم العقدم قبله وفيها يابا تهلها لا بطلافة الرحمن فتعبري
 بما ذكر اولي من قوله فباعها ما اطلقها وظاهر أنه لا حنث ولو مع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد
 بقتله واسم الدار يجعلها مسجدا فقولهم تغليا للإشارة أي مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل
 الآتي (أو) حلف (لا يدخل دارا من ذا الباب حنث بالمنفذ) المشار إليه لا بغيره وإن نقل إليه خشب الأول لأن
 الباب حقيقة في النفذ مجاز في الحشب فان أراد الثاني حمل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتا) حنث (عمساء) أي
 بما يسمى بيتا ولو خشبا أو خيمة أو شعر الوقوع اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كمسجد وحمام وغار
 جبل وكنيسة وبيعة لأنه لا يقع عليها اسم البيت إلا بتقييد أو تجوز فان أراد شيئا حمل عليه (أو) حلف
 (لا يدخل على زيد فدخل على قوم هو قديم) عالما بذلك (حنث وان استثناءه) بلفظه أو نيته لوجود الدخول
 عليه (وفي نظيره من السلام) ولو في الصلاة (حنث إن لم يستثنه) لظهور اللفظ في الجميع فان استثناءه باللفظ
 أو بالنية لم يحنث وفارق ما قبله بأن الدخول لا يتبع بخلاف السلام .

(فصل) في الحلف على كل أو شرب مع بيان ما يتناوله بعض الأكلات . لو (حلف لا يأكل رؤوسا)
 وأطلق (حنث رؤوس نعم) لأنهم المتعارفة لا عن عياديهما مفردة (لا برؤوس طير وصيد) برى أو بحري (الا ان
 كان) الحالف (من بلد تابع فيه مفردة) وان حلف خارجه في حنث بأكلها فيه قطعاً وفي غيره على الأقوى
 في الروضة وأصلها قالا وهو الأقرب الى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابله قال في الروضة
 كأصلها وهو ما رجحه الشيخ أبو حامد والرويانى ومالك اليه البلقيني بل صححه في تصحيحه وكلام
 الأصول يفرقه (أو) لا يأكل (بيضاة) حنث (بفارق بافضه) أي ما من شأنه أن يفارقه (حيا) ويؤكل
 بيضه منفردا (كديجاج ونعام) وان فارقته بعد موته بخلاف غيره كبيض سمك وهو بطارخه لأنه
 إنما يفارقه ميتا بشق بطنه وكبيض جراد لأنه لا يؤكل منفردا (أو) حلف لا يأكل (لحما) يحنث
 (بلحم ما كول) كنعيم وخيل وطير وحش ما كولين في حنث بالأكل من مذكاة (ولو لحم رأس
 ولسان لا) لحم (سمك وجراد) لأنه لا يضم من اطلاق اللحم عرفا فعمل أنه لا يتناول غير اللحم ككشرش وكبد
 وطحال وقلب وورقة (ويتناول) أي اللحم (شحم ظهر وجنب) لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند
 الهزال (لا) شحم (بطن وعين) لأنه مخالف اللحم في الاسم والصفة (والشحم عكسه) فلا يتناول شحم ظهر
 وجنب ويتناول شحم بطن وعين وذكر الجراد مع عدم تناوله اللحم شحم العين والشحم شحم الجنب ويع
 تناول الشحم شحم البطن والعين من زيادتي (والآلية والسنام) فتح أولهما (ليسا) أي كل منهما
 (شحما ولا لحما) لخالفته لكل منهما في الاسم والصفة (ولا يتناول أحدهما الآخر) لذلك فلا يحنث
 من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر (والدسم) وهو الودك (يتناولهما) أي الآلية والسنام (و) يتناول
 (شحم نحو ظهر) كبطن وجنب (ودهن) ما كولا في حنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل كل دهما
 وقولي نحو ظهر أعم من قوله ظهر وبطن (ويتناول لحم البقر جاموسا وبقر وحش) في حنث بأكل
 أحدهما من حلف لا يأكل لحم بقر وذ كبرقر الوحش من زيادتي (و) يتناول (الحبز كل خبز ولو من أرز)
 بفتح الهجزة وضم الراء وتشديد الزاي على الأشهر (وباقتلا) بتشديد اللام مع القصر على الأشهر (وذرة)
 يذال معجزة والهاء عوض عن واو أوياء (وحمص) بكسر الحاء وفتح الليم وكسرها في حنث بأكل أحدها
 من حلف لا يأكل خبزا (وإن ترده) بمنثلة أولم يكن معه ويطبخ لظهور اللغة فيه وهذا فارق مما مر من اعتبار
 العرف سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه (و) يتناول (الطعام قوتا وفاكهة) لوقوع اسمه عليهما والفاكهة
 تشتمل الأدم والحلوى كتمر في الربا وتقدم ثم إن الطعام يتناول الدواء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين
 (و) يتناول (الفاكهة رطبا وعنبا ورمانا وأترجا) بضم الهجزة والراء وتشديد الجيم ويقال فيه

أولا يدخل دارا من ذا
 الباب حنث بالمنفذ أو
 بيتا في حنثه أو لا يدخل
 على زيد فدخل على
 قوم هو قديم حنث وإن
 استثناءه وفي نظيره من
 السلام يحنث إن لم
 يستثنه .

(فصل) حلف
 لا يأكل رؤوسا حنث
 برؤوس نعم لا برؤوس
 طير وصيد إلا إن كان
 من بلد تابع فيه مفردة
 أو يضافه متفارق بافضه
 حيا كديجاج ونعام أو
 لحما فيلحم ما كول
 ولو لحم رأس ولسان
 لا سمك وجراد ويتناول
 شحم ظهر وجنب
 لا بطن وعين والشحم
 عكسه والآلية والسنام
 ليسا شحما ولا لحما
 ولا يتناول أحدهما
 الآخر والدسم يتناولهما
 وشحم نحو ظهر ودهن
 ويتناول لحم البقر
 جاموسا وبقر وحش
 والحبز كل خبز ولو من
 أرز وباقتلا وذرة وحمص
 وإن ترده والطعام قوتا
 وفاكهة رطبا كتمر رطبا
 وعنبا ورمانا وأترجا

ورطبا ويابساً ولجونا ونبقا وبطيخاً ولب فستق وغيره لاقضاء وخياراً وباذنجاناً وجزراً (٢٠١) ولا يتناول التمر يابساً ولا البطيخ

والتمر والجوز هندياً
ولا الرطب تمرأوسراً
ولا العنب زيبياً
وعكوسها ، ولو قال
لا تأكل ذا البر حنت به
على هيئته ولو مطبوخاً
لا على غيرها أو ذا
فيا لجمع أو ذا الرطب
فأكله تمرأو لا أكلم
هذا الصبي أو ذا العبد
فكله كاملاً لم يحنت
أو لا تأكل من ذى
البقرة أو من ذى
الشجرة حنت بما يؤكل
منهما لا بولده ولين ونحو
ورق أو لا تأكل سويقاً
فسفه أو تناوله بأله أو
ماتعافاً كله نجس حنت
لا إن شربه أو لا شربه
فبالعكس أو لا تأكل
سمناً فأكله نجس أو في
عصيدة وعينه ظاهرة حنت

أخرج النون وترج (ورطبا ويابساً) كتمر وزبيب (ولجونا ونبقا) يفتح النون وسكون للوحدة وكسرهما
(وبطيخاً ولب فستق) يضم القوية وفتحها (و) لب (غيره) كلب بندق (لاقضاء) بكسر القاف أكثر من
فتحها وبمثلة مع المد (وخياراً وباذنجاناً) بكسر المعجمة (و) جزراً) ففتح الجيم وكسرهما فلبست من الفاكهة
وكذا البلح والحصرم كما ذكره التتولى لكن محله في البلح في غير الذي حلالاً ما حلالاً فظاهر أنه من الفاكهة
(ولا يتناول التمر) بمثلة (يابساً ولا البطيخ والتمر) بمثلة (والجوز هندياً) والهندي من البطيخ الأخضر
واستشكل (ولا الرطب تمرأوسراً) وبلحاً (ولا العنب زيبياً) وحصرماً (وعكوسها) لاختلافها اسماً وصفة
فلا يحنت بأكل التمر من الحلف لا يأكل رطبا والعكس وكذا الباقي ولو حلف لا يأكل العنب أو الرمان لم يحنت
بشرب عصيره ولا بدسه ولا بامتصاصه ورمى نفله لأنه لا يسمى أكلاً (فائدة) أول التمر طلع ثم خلال بفتح
للحبة ثم بلح ثم لبس ثم رطب ثم تمر (ولو قال) في حلقه مشيراً لبر (لا تأكل ذا البر حنت به على هيئته ولو
مطبوخاً لا على غيرها) كطبخينه وسويقه وعجينه وخبزه لزوال اسمه (أو) قال فيه مشيراً له لا تأكل (ذاه) يحنت
(يا لجمع) عملاً بالإشارة (أو) قال مشيراً الرطب لا تأكل (ذا الرطب فأكله تمرأو) لصبي أو عبد (لا أكلم هذا
الصبي أو ذا العبد فكله كاملاً) بالبوغ أو الحرية (لم يحنت) لزوال الاسم وذكركم العبد من زيادتي وتعيرى
بالكامل في الصبي أولى من تعيره بالشيخ (أو) قال مشيراً البقرة أو شجرة (لا تأكل من ذى البقرة أو من
ذى الشجرة حنت بما يؤكل كل منهما) من لحم وغيره في الأولى ومن تمر وجمار في الثانية (لا بولده ولين) في الأولى
(ونحو ورق) كطرف غصن في الثانية عملاً بالعرف وتعيرى بما يؤكل أعم من تعيرة بلحم وتمر (أو) قال
في حلقه (لا تأكل سويقاً فسفه أو تناوله بأله) هو أعم من قوله بأصبع (أو) لا تأكل (ماتعافاً) أو لبناً (فأكله
نجس حنت) لأن ذلك يعدأ كلاً (لا إن شربه) أى السويق في مائع أو المائع أو اللبن فلا يحنت لأنه لم يأكله
(أو) قال (لا شربه) أى السويق أو المائع (فبالعكس) أى يحنت في الثانية دون الأولى فيهما (أو) قال
(لا تأكل سمناً فأكله) ولو ذائباً (نجس أو في عصيدة وعينه ظاهرة حنت) لأنه متميز في الحس وقد
أكل المحلوف عليه وزيادة بخلاف ما إذا شربه ذائباً كما علم وما إذا لم تظهر عينه لاستهلاكه .

﴿فصل﴾ في مسائل مشورة. لو (حلف لا يأكل ذى التمرة فاختلفت بتمر فأكله إلا بعض تمره لم يحنت)
لجواز أن تكون هي المحلوف عليها ولفظ بعض من زيادتي (أو) لياكلها فاختلفت (أو) لياكلن (ذى الرمانة
لم يبر إلا بالجميع) لاحتمال أن يكون التمر ولذو المحلوف عليه أو بعضه في الأولى وتعلق اليمين بالجميع في الثانية
(أو) لا يلبس ذين لم يحنت بأحدهما) لأن الحلف عليهما (أولاً) يلبس (ذا ولا ذا حنت به) أى بأحدهما لأنه
يمينان (أو) لياكلن (ذا) الطعام (غداً قتلغ) بنفسه أو بإتلاف (أومات) الحالف في غد بعد (تمكته) من
أكله (أو) أتلفه قبله) أى قبل تمكته (حنت) من الغد بعد مضي زمن تمكته لأنه تمكن من البر في الأولين
وفوت البر باختياره في الثالثة بخلاف ما لو تلف أومات هو أو أتلفه غيره قبل التمكّن فلا يحنت كالسكره
واعشارى في الإتلاف قبلية التمكّن أعم من اعتباره فيه قبلية الغد (أو) ليقضين حقه عند رأس الهلال)
أو معه أو أول الشهر (فليقض عند غروب) شمس (آخر الشهر فإن خالف) بأن قدم أو أخر (مع
تمكته) من القضاء فيه (حنت) فينبغي أن يعد للآل ويرصد ذلك الوقت فيقضيه فيه (لا إن شرع في
مقدمة القضاء) كوزن وكيل وعد وحمل ميزان (حينئذ فتأخر) القضاء لسكرتها فلا يحنت للعدر وتعيرى
بمقدمة القضاء أعم من تعيره بالكيل (أو) لا يتكلم لم يحنت بما لا يبطل الصلاة) كذكر ودعاء غير محرم
لاخطاب فيهما وقرآناً وثب من التوراة غير محرم أو الإنجيل لأن اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف
إلى كلام الأدميين في محاوراتهم وتعيرى بما ذكر أعم من تعيره بالتسييح وقراءة القرآن (أو) لا يكلمه

قل حتى يمد به ودينه ولو مؤجلا لا يكتب أو ليضربه بر بما يسمى ضربا ولو لظا ووكرا ولا يشترط إيلام إلا أن يصفه بنحو شديد أو ليضربه مائة سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة أو في الثانية بشكال عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل أو مائة مرة لم يبر بهذا أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه قفارة ولو بوقوف أو بفسل أو أبره أو أحال أو احتال حنثا إن فارقه غريمه وإن استوفى وفارقه ووجده غير جنس حقه وجهله أو ردينا لم يحنث أو لا أرى منسكرا إلا رفعته إلى القاضي فرآه بر بالرفع إلى قاضي البلد فان مات وتمكن فلم يرفعه حنث أو إلى قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولا فان نوى ما دام قاضيا وتمكن فلم يرفعه حتى عزل حنث .

فسلم عليه) ولو من صلاة (حنث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (لإين كاتيه أو راسله أو أشار إليه) يد أو غيرها (أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها) فلا يحنث به اقتصارا بالكلام على حقيقته وقال تعالى: فلن أكلم اليوم إنسيا فأشارت إليه. فان لم ينو في الأخيرة قراءة حنث لأنه كالمودخل في الإشارة بإشارة الأخرس فلا يحنث بها وإنما نزلت إشارته منزلة النطق في العقود والفسوخ للضرورة (أو) حلف (لامال له حنث بكل مال وإن قل حتى يمد به) ومستولده (ودينه ولو مؤجلا) لصدق اسمه على ذلك (لا يكتب) لأنه كالخارج عن ملكه ولا بالدين الذي عليه للسيد لتعليمهم بأن الدين يجب فيه الزكاة ولازكاة في هذا الدين لسقوطه بالتعجيل ولا بملك منفعة لأن المقهور من إطلاق المال الأعيان (أو ليضربه بر بما يسمى ضربا ولو لظا) أي ضربا بالوجه يباطن الراحة (ووكرا) أي دفعها ويقال ضربا باليد مطبقها لأن كلامها ضرب بخلاف ما لا يسمى ضربا كضرب خنق بكسر النون وقرص ووضع سوط عليه وتنف شعر (ولا يشترط) فيه (إيلام) لأنه يقال ضرب بفلن يؤله ويخالف الحد والتعزير لأن القصود منهما الزجر (إلا أن يصفه) أي الضرب (بنحو شديد) كبير فيشترط فيه الإيلام ونحو من زيادتي (أو ليضربه مائة سوط أو خشبة فضربه بمائة مشدودة) من السياط في الأولى (ومن الخشب في الثانية) (أو) ضربه ضربة (في الثانية بشكال عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل) عملا بالظاهر وهو إصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لأن العبرة فيه بالإيلام بالكل ولم يتحقق وهنا الاسم وقد وجد وفيها لو حلف ليفعلن كذا اليوم إلا أن يشاء زيد فلم يفعله ومات زيد ولم تعلم مشيئته حيث حنث لأن الضرب بسبب ظاهر في الانكسار وللشيئة لأماراة عليها والأصل عدمها والشك هنا مستعمل في حقيقته وهو استواء الطرفين فلو ترجح عدم إصابة الكل فمقتضى كلام الأصحاب كافي للمهمات عدم البر وتضيدي الشكال بالثانية من زيادتي فخرج الأولى فلا يبر به فيها كما صححه في الروضة كالشرحين لأنه ليس بمياط ولا من جنسها وما اقتضاه كلام الأصل من أنه يبر به فيها ضعيف وإن زعم الأسنوي أنه الصواب (أو) ليضربه (مائة مرة لم يبر بهذا) المذكور من المائة المشدودة ومن الشكال لأنه لم يضر به إلا مرة (أو لا يفارقه حتى يستوفي) حقه منه (قفارة) مختارا ذا كرا لليمين (ولو بوقوف) بأن كانا ماشين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفسل) بأن فارقه بسبب ظهور فلسه إلى أن يوسر (أو أبراه) من الحلق (أو أحال) به على غريمه وهذا من زيادتي (أو احتال) به على غريم غريمه (حنث) في المسائل الأربع لوجود المفارقة في الأولى بأنواعها ولنفوته البر باختياره في الثانية ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الأخيرتين نعم إن فارقه في مسألة الفس بأمرا الحاكم لم يحنث كالمكره (لإين فارقه غريمه) وإن أذن له أو تمكن من اتباعه لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعله غيره (وان استوفى) حقه (وفارقه ووجده غير جنس حقه) كمشوش أو نحاس (وجهله) (أو) وجده (ردينا لم يحنث) لعذره في الأولى ولأن الرداء لا تمنع الاستيفاء في الثانية بخلاف ما إذا كان غير جنس حقه وعلم به (أو) حلف (لا أرى منسكرا إلا رفعته إلى القاضي فرآه بر بالرفع إلى قاضي البلد) في محل ولايته لا إلى غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بالحق لو انزل وتولى غيره بر بالرفع إلى الثاني (فان مات وتمكن) من رفعه إليه (فلم يرفعه حنث) لنفوته البر باختياره (أو) لا أرى منسكرا إلا رفعته (إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولا) لتعلق اليمين بعينه (فان نوى مادام قاضيا وتمكن) من رفعه (فلم يرفعه حتى عزل حنث) لما سر فان لم يتمكن فلا يحنث لعذره وإن نوى وهو قاض والحالة ما ذكر لم يبر برفعه إليه بعد عزله ولا يحنث لأنه رعاوى ثانيا والرفع على التراخي ويحصل الرفع إلى القاضي بأن يخبره به أو يكتب إليه أو يرسل رسولا يخبره به .

(فصل) حلف لا يفعل كذا وأطلق حنث بفعله لا يفعل وكيله له

لا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله له لا بقبوله هو لتيره

ولا يحنث بفاسد إلا ينسك أو لا يهب حنث بتملك تطوع في حياة أو لا يتصدق لم يحنث بهبه أو لا يأكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه وحده ولو سدا إلا إن اختلط بغيره ولم يظن أنه كله منه أو لا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث بدار أخذها بلا شراء كشفعة .
 ﴿ كتاب النذر ﴾ أركانها صيغة ومندور وناذر وشرطي فيه إسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما يندره وفي الصيغة لفظ يشعر بالتزام كلفه على أو طى كذا وفي النذور كونه قرينة لم تتعين كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة (٢٠٣) وطول قراءة صلاة وضلاة جماعة فلو نذر غيرها .

[مسألة] إذا التزم في نذر اللجاج وهو ما تعلق بحنث أو منع أو تحقيق خبر قرينة لزمته هي أو كفارة يمين أو مباحا لزمته كفارة يمين أو معصية لم يلزمه شيء إلا إن نوى اليمين فيلزمه بالحنث كفارته سواء في الأقسام الثلاثة علق على مباح أو طى معصية لا طى وجه الرغبة فيها والإلزامه شيء مما لم ينو اليمين كما مروى نذر اللجاج مكروه وعليه حمل الأكترون التهي عن النذر أما نذر التبرر ونذر المجازاة قصرية يلزمه فيها ما التزم والأول بالتزام قرينة تنجزا كلفه على كذا أو طى كذا بدون لله أو نذرت كذا وإن لم يقل لله طى المعتمد ، والثاني التزم قرينة تعلقا على مرغوب فيه من حصول نعمة أو اندفاع نعمة شكرا لله تعالى كإن شفى الله

الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل وخرج بقولي وأطلق ما لو أراد في الأولى أن لا يفعله هو ولا غيره وفي الثانية أن لا ينسك لنفسه ولا لغيره فيحنث عملا بنية وقولي وأطلق من زيادتي فيها (ولا يحنث بفاسد) من يسع أو غيره لأن ذلك غالب في الحلف منزل على الصحيح (إلا ينسك) فيحنث به وإن كان فاسدا لأنه منعقد يجب الضى فيه وهذا من زيادتي وتعيرى في الستني منه بما ذكر أعظم من تعيره بما قاله (أولاهب حنث بتملك) منه (تطوع في حياة) كهدية وعمرى ورتقى وصدقة غير واجبة لأن كلا منهاهبة فلا يحنث بإعارة وضيافة ووقف وهبة بلا قبض وزكاة ونذر وكفارة وهبة ذات ثواب ووصية إذ لا تملك في الثلاثة الأولى ولا تملك تام في الرابعة ولا تطوع في الأربعة بعدها ولا تملك في الحياة في الأخيرة وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (أولا يتصدق لم يحنث بهبه) ولا هدية لأنهما ليسا صدقة كما مروى ولما حلنا للنبي صلى الله عليه وسلم دون الصدقة ويحنث بالصدقة الواجبة والندوبة وبما تقرر يعلم أن مرادهم الهبة في هذه ما يقابل الصدقة والهدية وفي التي قبلها الهبة المطلقة (أولاهب كل طعاما أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه) زيد (وحده ولو سلما) أو تولية أو مراعاة لأنها أنواع من الشراء (لا إن اختلط) ما اشتراه وحده (بغيره ولم يظن أنه كله منه) بأن يأكل قليلا كعشر جبات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري بخلاف ما إذا أكل كثيرا ككف وخرج بما اشتراه وحده ما اشتراه وكيه أو شركة أو ملكه بقسمة فلا يحنث ووجهه فيما إذا اشتراه شركة أن كل جزء منه مشترك وتعيرى بالظن أولى من تعيره باليقين (أولا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحنث بدار أخذها بلا شراء كشفعة) كأن أخذها بشفعة الجوار بعد حكم الحنثي لها أو أخذ بعضها بشفعة وبأقربها لأن ذلك لا يسمى شراء عرفا وقولي بلا إلى آخره أعظم من قوله بشفعة .

﴿ كتاب النذر ﴾

بمعجمة ولنة الوعد بشر أو التزام ماليس بلازم أو الوعد بخير أو شر وشرعا التزم قرينة لم تتعين كما يعلم مما يأتي والأصل فيه آيات كقوله تعالى : وليوفوا نذورهم . وأخبار نذر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أركانه) ثلاثة (صيغة ومندور وناذر وشرطي فيه) أي في الناذر (إسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما يندره) بكسر الدال وضمها فيصح النذر من السكران ولا يصح من كافر لعدم أهليته للقرينة ولا من مكره لجرير رفع عن أمي الخطأ ولا من لا ينفذ تصرفه فيما يندره كحجور سفه أو فلس في القرب المالية العينية وصبي ومجنون (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالتزام) وفي معناه مامر في الضمان وهذا وما قبله من زيادتي (كلفه على) كذا (أو طى كذا) كعتق وصوم وصلاة فلا يصح بالنية كسائر العقود (و) شرط (في النذور كونه قرينة لم تتعين) فلا كانت أو فرض كفاية لم تتعين ، والثاني من زيادتي (كعتق وعبادة) وسلام وتشيع جنازة (وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وضلاة جماعة وكخصة معينة من خصال الواجب الخير فيما يظهر ولا فرق في حجة نذر الثلاثة الأخيرة في اللتين بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن محضها مقيدة بكونها في الفرض أخذنا من تقييد الروضة وأصلها بذلك وهم لأهمائنا مقيدا بذلك للتحالف فيه (فلو نذر غيرها) أي غير القرينة المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كأحد خصال

مريض فله على أو فلي أو فقد نذرت كذا كما مر واختلف هل يسلك بهذا النذر مسلك واجب الشرع أو جائزه قولان فإذا نذر صوما أو صلاة وجب تبييت النية في الصوم والقيام في الصلاة على القول الأول دون الثاني والراجح الأول إلا في مسائل قوى فيها مدرك الثاني كما إذا نذر الصلاة فإنه لا يؤذن لها لا تفاء للصدود من الأذان وهو الإعلام بالوقت ولا يقتل بتركها حقا للدماء وكذا إذا نذر العتق فإنه لا يتقيد بقرينة مؤمنة سليمة كافي الكفارات بل يكفي مطلق رقبة لتشفو الشارع للعتق وهكذا بقية ما نصوا على استثنائه قالوا إذا عين للصدقة وقتان عين

لم يصح ولم يلزمه كفارة والنذر ضرر بان نذر لباح بان يمنع أو يحدث أو يحقق خيرا غرضيا بالترام قرابة كان كفته فعل كذا أو فيه ما التزمه أو كفارة
يمين ولو قال فعلي كفارة يمين أو نذر لزمته . ونذر تبرر بان يلتزم قرابة بلا تعليق كمل كذا أو بتعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كيان
شيء الله مريض فعلي كذا غير ذلك حالا أو عند وجود الصفة ولو نذر صوم أيام سن تعجيله فان قيد بتفريق أو موالاته وجب أو سنة
معينة يدخل عيد وتبريق وحيض ونفاس ورمضان فلا قضاء ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة إلا إن شرط متابعتها .

فلا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر أما تقديمها (٢٠٤) - فجاز كتعجيل الزكاة وكذا إذا عين للصدق مكانا فإنه يمين فتصرف

كفارة اليمين منها أو معصية كشراب خمر وصلاة بحدوث أو مكروه كصوم الدهر إن خاف به ضررا أو فوت
حق أو مباح كقيام وقعود سواء أفذر فعله أم تركه (لم يصح) نذرها أما الواجب الذي كور فلا نذر من عينها بالترام
الشرع قبل النذر فلامعنى لاتزامه وأما المعصية فلخير مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن آدم
وأما السكر وهو من زيادتي والباح فلا نذر لهما لا يتقرب بهما ولجبر أي تاوولا نذر الإقما انتهى به وجه الله
(ولم يلزمه) بمخالفته (كفارة) حتى في الباح لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية وكفارته كفارة
يمين فضعيف بالثقاق الحديثين وعدم لزومها في الباح هو ما رجح في الروضة كالشرحين ووصوبه في المجموع
وخالف الأصل فرجح لزومها نظر إلى أنه نذر في غير معصية وكلام الروضة كأصلها يقتضيه في موضع (والنذر
ضربان) أحدهما (نذر لباح) بفتح اللام وهو التماضي في الخصومة ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين
للججاج والغضب ونذر التلق ويمين التلق بفتح العين المعجمة واللام (بأن يمنع) نفسه أو غيرها من شيء
(أو يحدث) عليه (أو يحقق خيرا غرضيا بالترام قرابة) وهذا الضابط من زيادتي (كان كفته) أو إن لم أكله
أو إن لم يكن الأمر كما قلته (فعل كذا) من نحو عتق وصوم (وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) عملا
بالترام (أو كفارة يمين) لخبر مسلم «كفارة النذر كفارة يمين» وهي لا تنكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حملها
على نذر اللجاج (ولو قال) إن كفته (فعل كذا يمين أو) كفارة (نذر لزمته) أي الكفارة بتعدد وجود
الصفة تنظييا لحكم اليمين في الأولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلي يمين فلفوا أو فعلي نذر صرح ويخير
فيه بين قرابة وكفارة يمين ونص البيهقي يقتضي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء فلو كان ذلك في نذر التبرر كان
قال إن شئ الله مريض فعلي نذر أو قال ابتداء لله على نذر لزمه قرابة من القرب والتعيين إليه ذكره البلقيني
وبعضهم قرر كلام الأصل على خلاف ما قررته فأحذره (و) ثانيا (نذر تبرر بان يلتزم قرابة بلا تعليق
كمل كذا) وكقول من شئ من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفا من مرضي (أو بتعليق بحدوث
نعمة أو ذهاب نعمة كيان شئ الله مريض فعلي كذا فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (حالا) إن لم يطقه (أو عند
وجود الصفة) إن علقه للآيات المذكور بعضها أول الباب (ولو نذر صوم أيام سن تعجيله) حيث
لا عذر مسارعة لبراءة ذمته (فان قيد بتفريق أو موالاته وجب) ذلك عملا بالترامه وإلا فلحصول الوفاء
بالتقديرين فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصامها متوالية أجزأها خمسة (أو) نذر صوم (سنة معينة لم
يدخل) في نذرها (عيد وتبريق وحيض ونفاس ورمضان) أي أيامها لأن رمضان لا يقبل صوم غيره
وما عداه لا يقبل صوما أصلا فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لها عن نذره لما ذكر خلافا للرافعي
فما وقع في الحيض والنفاس (ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة) بل له أن يقتصر على قضاءه
لأن المتابع إنما كان للوقت كفي رمضان لأنه مقصود (إلا إن شرط متابعتها) فيجب استئنافها عملا

لأهله ولو أغنياء ولو
كفار ابل إذا نذر التصديق
على كافر صح وكذا إبداله
بمسلم كما صرح به القفال
وغيره وليس هذا من
العمل بالقول الرجوح
بل من العمل بمقتضى
التعيين ولا ينافسه
قولهم لا يجوز إعطاء
الكافر من النذور ولا
الرفيق ولا مستولدة
ولا الغني ولا من تلزمه
نقته لأن هذا فيما إذا
أطلق النذر ولم يمين
له مصرفا فيزل على
واجب الشرع وذلك
فيما إذا عين للصرف
فيعمل به كما مر ويمن
صرح بذلك ع ش
حيث قال يصح النذر
لكافر وموسر وبنته
التي يلزمها فقهما ومع
ذلك قال فيما إذا نذر
للمقرض شيئا المقرض
مادام دينه عليه أنه
يصح على الزاحج مالم
يشرط ذلك في العقد

أو مجلسه وإلا كان ربا وما لم يكن النذور له هاشميا أو مطلبيا لحزمة الصدقة الواجبة عليهم فلا يصح بالشرط
النذر لهم فانظر كيف ناقض نفسه فانهم قيل بصحة النذر لنحو الكافر لزم بالقياس المساوي إن لم يكن أوليا أن يقال بصحة الشرع
إذ لا فرق فعمل الشيخ سبق نظره من النذر العيين إلى النذر المطلق . فان قلت يمكن الفرق بأن المانع في الشرع أقوى لسكونه ذاتيا
لا يترك بخلافه في نحو الكافر فإنه يمكن انصا كره . قلنا بل المانع في نحو الكافر للاجماع على عدم أخذهم من الزكاة بخلاف الشرع
فان الإسطخري وكثيرين قالوا يجوز أخذهم من الزكاة إذ مانع حق من بيت المال فالحق صحة النذر للشرع أخذنا بإطلاق قولهم بعمل
بمقتضى تعيينه وما صوروا به من قبيل المثال وهو لا يخصص ويمن قال بصحة النذر للشرع السهمودي في الشرع وعلماء

أو مطلقه واجب تابعها
 إن شرطه ولا يقطعه
 ما لا يدخل في معينة
 ويقضيه غير زمن
 حيض ونفاس متصلا
 بآخر السنة أو الأثنتين
 لم يقضها إن وقعت فيما
 من أو في شهرين لزمه
 صومها تابعا وسبقا أو
 يوم بعينه من جمعة تعين
 فإن نسيه صام يومها
 ومن نذر إتمام نفل لزمه
 أو صوم بعض يوم لم
 يتعقد أو يوم قدوم زيد
 انعقدان صامه عنه وإلا
 فإن قدم ليلا أو يوما مما صام
 سقط وإلا لزمه القضاء
 أو التالي له أو أول خميس
 بعد قدوم عمر وقدوم في
 الأربعاء صام الخميس
 عن أولها وقضى الآخر.

فصل في نذر إتيان
 الحرم أو شيء منه لزمه
 نسك أو الشيء اليه لزمه
 مع نسك مشى من
 مسكنه أو أن يحج أو
 يضم ماشيا لزمه مشى
 من حيث أحرم فإن
 ركب أجزاءه ولزمه دم

حضر موت في مؤلفات
 لهم وردوا قول ع ش
 للذكور وكذا السيد
 الجوهري في رسالة
 ألفها في شأن هذا الحكم
 ومنها لحقت تلك الكلمات
 مع بعض زيادة .

بالشرط لأن التتابع صار به مقصودا (أو) نذر صوم سنة (مطلقه واجب تابعها إن شرطه) في نذره وإلا
 فلا (ولا يقطعه ما لا يدخل في) نذر (معينة) من صوم رمضان عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض
 والنفاس لاستثناؤه شرعا وإن لم يذكر الأصل النفاس (ويقضيه غير زمن حيض ونفاس متصلا بآخر
 السنة) ليقى نذره أما زمن الحيض والنفاس فلا يلزمه قضاؤه والأشبه عند ابن الرقعة لزمه كافي رمضان
 بل أولى وفرضه في الحيض قال الزركشي ومثله النفاس (أو) نذر صوم أيام (الأثنتين) لم يقضها إن وقعت
 فيما من (ما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة) ووقع في الأصل ترجيح قضاؤها إن وقعت في حيض أو نفاس
 ولعل النووي لم يتعقب في الأصل الرافعي في ذلك كما تعقبه فيه في السنة للعينة قبل للعلم به من ذلك (أو) وقعت
 (في شهرين) لزمه صومها تابعا (للكفارة مثلا) (وسبقا) أي موجهما نذر الأثنتين فلا يلزمه قضاؤها لالتقدم
 وجوبها على النذر بخلاف ما إذا لم يسبقا وتعبيرى بذلك أعم من تقييده الشهرين بالكفارة (أو) نذر
 صوم (يوم بعينه من جمعة تعين) فلا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كما لو تعين بالشرع ابتداء (فإن
 نسيه صام يومها) أي يوم الجمعة كان هو وقع أداء وإلا قبضاء وهذا بناء على أن أول الأسبوع السبت
 أما على القول بأن أوله الأحد وعزى للأكثرين وجرى عليه النووي في تحريره وغيره فيصوم يوم السبت
 والشمس الأول (ومن نذر إتمام نفل) من صوم أو غيره فهذا أعم من قوله (ومن شرع في صوم نفل فنذر
 إتمامه) لزمه لأنه عبادة فصح للترامه بالنذر (أو) نذر (صوم بعض يوم لم يتعقد) نذره لأنه غير
 معهود شرعا وكذا لو نذر سجدة أو ركوعا أو بعض ركعة كما علم مما مر (أو) صوم (يوم قدوم زيد) انعقد
 لإمكان الوفاء به بأن يعلم قدومه غدا فيبني التية (فإن صامه عنه) فذلك (وإلا فإن قدم ليلا أو يوما مما صام)
 بما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم له دم قبول
 ذلك الصوم أو لصوم غيره (وإلا) بأن قدم نهارا وهو صائم نفلًا أو واجبا غير رمضان أو وهو مفطر بغير
 ما مر (لزمه القضاء) وإن لم يكف تتميم صوم النفل بعد قدومه فيه لأن لزمه صومه ليس من وقت القدوم
 بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي له) أي ليوم قدوم زيد (و) صوم (أول خميس بعد قدوم
 عمرو) كأن قال إن قدم زيد فعلى صوم اليوم التالي ليوم قدومه وإن قدم عمرو فعلى صوم أول خميس بعد
 قدومه (قدوم في الأربعاء صام الخميس عن أولها) أي النذر (وقضى الآخر) لتعذر الإتيان به في وقته
 وصح عكسه وإن أتم به قال في المجموع ولو قال إن قدم زيد فله على أن أصوم أمس يوم قدومه لم يصح نذره
 على الذهب لوما نفل عنه من أنه قال صح نذره على الذهب سهو .

فصل في نذر الإتيان إلى الحرم بنسك أو غيره مما يأتي . لو (نذر إتيان الحرم أو شيء منه) كالبيت الحرام
 أو بيت الله الحرام أو بيت الله بنية ذلك والصفة ومسجد الخيف ودار أبي جهل (لزمه نسك) من حج
 أو عمرة لأن القرية إتمامه باتيانته بنسك والنذر محمول على واجب الشرع وذو كركم إتيان الحرم من
 زيادتي وقول أو شيء منه أعم من تغييره باتيان بيت الله مع أنه غير كاف لصدقه بمسجد غير الحرم بل لا بد
 من وصفه بالحرام أو بنية كاعلم (أو) نذر (الشيء اليه لزمه مع نسك مشى من مسكنه) لأن ذلك مدلول لفظه
 وهذا فيما عدا بيت الله من زيادتي (أو) نذر (أن يحج أو يضم ماشيا) أو عكسه (لزمه) مع ذلك (مشى)
 لأنه مقصود (من حيث أحرم) من الليقات وقبله أو بعده لأنه التزم الشيء في النسك وابتدأه من الاحرام
 فإن صرح به من مسكنه وجب منه وقول من حيث أحرم من زيادتي بالنظر للعمرة (فإن ركب) ولو بلا عذر
 (أجزاءه) لأنها أفضل عند النووي ولأنه أتى بأصل النسك ولم يترك إلا هيئة فكان كترك الاحرام من الليقات
 والبيت عني (ولزمه دم) أي شاة وإن ركب بعذر تركه الواجب وترفعه بتركه ويمتد وجوب الشيء حتى يفرغ

من نسكاً أو يفسد وفراغه من حجه بفراغه من التحليلين قال الشيخان والقياس أنه إذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لفرض تجارة أو غيرها فله الركوب ولم يند كروه ومن نذر الحج مثلاً را كباخج ماشيا لزمه من أو الحج حاقبالزمه الحج دون الحفاء (أو) نذر (نسكاً) من حج أو عمرة (وعضياً نائب) كافي حجة الإسلام وعمرته (ومن تعجيله أول) زمن (تمسكته) مبادرة إلى براءة النعمة (فإن مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) فإن مات قبل التمكن فلا شيء عليه كحجة الإسلام وعمرته (أو) نذر (أن يفعله) أي النسك من حج أو عمرة فهو أعم من قوله وإن نذر الحج (عامامعينا) هو أعم من قوله عامه (وتمكن) من فعله (لزمه) فيه إن لم يكن عليه نسك إسلام فان لم يفعله فيه وجب قضاءه فان لم يعين العام لزمه في أي عام شاء أو عين ولم يتمكن من فعله فيه فان لم يقض زمن يسلم لم يتعد نذره أو وسه وحدث له قبل إحرامه عذر كمرض فلا قضاء لأن للندور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه (فإن فاتته بلا عذر أو بمرض أو خطأ) للطريق أو الوقت (أو نسيان) لأحدهما أو للنسك (بعد إحرامه قضي) وجوباً كما لو نذر صوم سنة معينة فأفطر فيها بمرض فانه يقضي ما أفطره بخلاف ماله طرأ ذلك قبل إحرامه كما مر وقولي بلا عذر مع ذكر حكم الخطأ والنسيان ومع قولي بعد إحرامه من زيادتي فلم يمتقرر أنه لا قضاء فيها لو منع نحو عدو كسلطان ورب دين لا يقدر على وفائه فلا يجب قضاؤه كما في نسك الإسلام إذا صد عنه في أول سنى الإمكان لا يجب قضاؤه وفارق المرض وتاليه باختصاصه بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المذكورات (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) لزمه عن فعل ذلك فيه (فقاته) ولو بمنز كمرض ومنع نحو عدو (قضى) وجوباً لتعيين الفعل في الوقت وتفويته ذلك باختياره وفارق النسك في نحو العدو بأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع العجز فكذلك أيا لزمان بالنذر والنسك لا يجب إلا بعد الاستطاعة فكذلك النذر قاله البغوي وغيره قال الزركشي وماذ كروه في الصلاة خلاف القياس بل القياس أنه يصلى كيف أمكنه في الوقت للمعين ثم يجب القضاء لأن ذلك عذر نادر كما في الواجب بالشرع (أو) نذر (إهداء شيء) من نعم أو غيرها وعينه في نذره أو بعده (إلى الحرم) كأن قال لله على أن أهدى هذا التوب أو البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي إلى الحرم نفسه إن لم يعين شيئاً منه وإلى ما عينه منه إن عين (إن سهل) عملاً بالزمه (و) لزمه (صرفه) بعد ذبحها يذبح منه (لما كينه) الشاملين لقراءته والذي يذبح منه ما يجزى في الأضحية فان لم يجز فيها كظبي وصغير ومعيب تصدق به حياً ولو ذبحه تصدق بلحمه وغرم ما قص بذبجه أما إذا لم يسهل حمله كعقار ورخا فينرم حمل ثمنه إلى الحرم وبشرط في لزوم حمله أيضاً إمكان التعميم به حيث وجب التعميم فان لم يتمكن التعميم به كلو لو فان كانت قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تغير بين حمله وبيعه بالحرم وبين حمل ثمنه أو في أحدها أكثر تعين وقولي إن سهل من زيادتي وتعبيري بالشيء وبالحرمة وبالمساكين أولى من تعبيره بالهدى وبمكة وبمن هالأن الحكم لا يختص بهامع ما في قوله من إيهام غير المراد (أو) نذر (تصدقاً) بشيء (على أهل بلد معين لزمه) صرفه لما كينه من المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز نقله كما في الزكاة ومن نذر التحريم بالحرم لزمه التحريم وتفارقة اللحم على مساكينه أو بغيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً بمكان لا يتعين) الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحرم وغيره كما أن الصوم الذي هو بدل الواجبات الإحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر (صلاة به) أي بمكان (فكاعتكاف) أي فكندره فلا يتعين فيها لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فتعين لعظم فضلها وإن تفاوتت فيه ويقوم الأول مقام الآخزين وأولها مقام الآخردون العكس كما علم ذلك من التنظير فهو أعم مما عبر به (أو) نذر (صوماً) مطلقاً أو مقيداً بنحو دهر كمين (فيوم) يحمل عليه لأنه أقل ما يفرد بالصوم (أو أيا ما) أي صومها (فثلاثة) لأنها أقل الجمع (أو) نذر (صدقة فبتمتول) يتصدق به وإن قل وكذالو نذر التصديق بمال عظيم

أو نسكاً وعضب أناب
ومن تعجيله أول
تمسكته فان مات بعده
فعل من ماله أو أن
يفعله عامامعينا وتمكن
لزمه فان فاتته بلا عذر
أو بمرض أو خطأ أو
نسيان بعد إحرامه
قضى أو صلاة أو صوما
في وقت فقاته قضي أو
إهداء شيء إلى الحرم
لزمه حمله إليه إن سهل
وصرفه لما كينه أو
تصدقاً على أهل بلد
معين لزمه أو صوما
بمكان لا يتعين أو صلاة
به فكاعتكاف أو
صوما فيوم أو أيا ما
فثلاثة أو صدقة
فبتمتول

أن الصدقة الواجبة لا تنحصر في قدر لأن الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل
تصيرى بتمول أولى من قوله فيما كان إذ لا يكفي بما لا يتمول (أو) نذر (صلاة فركعتان) تكفيان لأنهما
قل واجب منها (قيام قادر) إلحاقاً للنذر بواجب الشرع (أو) نذر (صلاة قاعد آجاز) فعلها (قائماً) لإتيانه
الأفضل (لأعكسه) أي نذر الصلاة قائماً فلا يجوز فعلها قاعد مع القدرة على القيام لأنه دون ما التزمه (أو) نذر
عقناً فرقية) تجزى ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها (أو) نذر (عق كافرة أو معيبة أجزاء) رقة
كاملة (لإتيانه بالأفضل (فان عين) رقة (ناقصة) كله على عق هذا العبد الكافر أو المغيب (تعينت)
تعلق النذر بالعين

﴿ كتاب القضاء ﴾

للد أي الحكم بين الناس. والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : وأن احكم بينهم بما أنزل الله . وقوله :
احكم بينهم بالسبط. وأخبار تكبر الصحيحين : إذا اجتهد الحاكم فأخطأه فله أجر وإن أصاب فله أجران .
في رواية صحح الحاكم إسنادها فله عشرة أجور وما جاء في التحذير من القضاء كقوله من جعل قاضياً
بغير مسكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم عليه على ما يأتي (توليه) أي
لقضاء (فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية أماً تولية الإمام لأحدهم فرض عين عليه (فمن
عين له في ناحية لزمه طلبه) ولو يبدل مال أو خاف من نفسه الليل (و) لزمه (قبوله) إذا وليه للحاجة إليه
بها فإن امتنع أجر وإتاما لزمه الطلب والقبول (فيها) أي في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لأن ذلك تعذيب
لأبيه من ترك الوطن بالكلية لأن عمل القضاء لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات الموجهة إلى السفر
للجهاد وتعلم العلم (أو) لم يعين فيها لكنه (كان أفضل) من غيره (سنا) أي الطلب والقبول (له)
بها إذا وثق بنفسه وقولى وقبوله إلى آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولاً ولم يمتنع الأفضل) من
القبول (كرهاله) أي للمفضول لما في خبر الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن
ليرة : لا تسأل الإمارة. فإن كان الأفضل يمتنع من القبول فسكالمعدوم واستثنى للوردي من الكراهة
ما إذا كان الفضول أطوع وأقرب إلى القبول والبلقينى ما إذا كان أقوى في القيام في الحق وذكر
كراهة القبول من زيادتي (أو) كان (مساوياً) لغيره (فكندا) أي فكرهان له (إن اشتهر) بالانتفاع
بعلمه (وكفى) بغير بيت المال لما فيه من الخطر بلا حاجة وعلى هذا حمل امتناع السلف (وإلا) بأن
لم يشتهر أو لم يكف بما ذكر (سناله) لينتفع بعلمه أو ليكفى من بيت المال ومحرم طلبه بمنزله صالح له ولو
مفضولاً وتبطل عدالة الطالب والتصريح بسن القبول من زيادتي (وشرط القاضى كونه أهلاً للشهادات)
بأن يكون مسلماً مكافئاً ذكره عدلاً سمياً بصيراً ناطقاً (كافياً) لأمر القضاء فلا يولاه كافر وصبي
لا محنون ومن به رقى وأثنى وخشى وفاسق ومن لم يسمع وأعمى وأخرس وإن فهمت إشارته ومفقل ومختل
النظر بكبر أو مرض لنقصهم (مجتهداً وهو العارف بأحكام القرآن والسنة والقياس وأنواعها) فمن
أنواع القرآن والسنة الخاص والعام والجملة والبيان والطلق والقيود والنص والظاهر والناسخ للنسوخ
ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والتصل وغيره ومن أنواع القياس الأولى والمساوى والأدون كقياس
الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس إحراق مال اليتيم على أكله في التحريم فيهما وقياس التفاح
على البر في باب الربا بمجامع الطعام (وحال الرواة) قوة وضعفاً فيقدم عند التعارض الخاص على العام
والمتقيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على للتشابه والناسخ والتصل والقوى على مقابلها
(ولسان العرب) لغة ونحواً وصرفاً وبلاغة (وأقوال العلماء) اجماعاً واختلافاً فلا يخالفهم في اجتهاده
(فإن فقد الشرط) المذكور بأن لم يوجد رجل متصف به (قولى سلطان ذو شوكة مسلماً غير أهل)
كفاسق ومقلد وصبي وامرأة (نقد) بمعجمة (قضاؤه للضرورة) لئلا تعطل مصالح الناس

أو صلاة فركعتان بقيام
قادر أو صلاة قاعد آجاز
قائماً لأعكسه أو عقناً
فرقية أو عق كافرة
أو معيبة أجزاء كاملة
فان عين ناقصة تعينت
﴿ كتاب القضاء ﴾
توليه فرض كفاية
فمن تعين له في ناحية
لزمه طلبه وقبوله فيها
أو كان أفضل سناله أو
مفضولاً ولم يمتنع الأفضل
كرهاله أو مساوياً
فكندا إن اشتهر وكفى
وإلا سناله . وشرط
القاضى كونه أهلاً
لشهادات كافياً مجتهداً
وهو العارف بأحكام
القرآن والسنة
وبالقياس وأنواعها
وحال الرواة ولسان
العرب وأقوال العلماء
فان فقد الشرط فولى
سلطان ذو شوكة مسلماً
غير أهل نقد قضاؤه
للضرورة

ومن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف فان أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه أو الإذن فطلقا وشرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع بينة فيكفي عليه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا يشترط عليه خلافه وجزا نصيب أكثر من قاض بمحل إن لم يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلا للقضاء في غير عقوبة لله تعالى ولا ينقد حكمه إلا برضاها به قبله إن لم يكن أحدهما قاضيا ولا يكفي رضا جان في ضرب دية على عاقلته ولو رجع أحدهما قبله امتنع .

(فصل) زالت أهليته بنحو جنون وإغماء انزل فلو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه وللإمام عزله بخلل وبأفضل وبمصلحة وإلا حرم وينفذ إن وجد صالح ولا ينزل قبل بلوغه عزله

وتعيرى بمسافر أهل أعم من قوله فاسقا أو مقلدا وهو الأوفق لتعليقهم ومقتضى كلام الروضة وأصلها وصرح ابن عبد السلام في الصبي والبرأة وإن خالفه بعضهم تفقها ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام (وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) إعانة له (فان أطلق التولية) بأن لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخلف) ولو بوضعه (فما عجز عنه) لحاجته إليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الإذن) بأن لم يصم له في الإذن في الاستخلاف ولم يخص (و) يستخلف (مطلقا) وهنقه من زيادتي وكإطلاق الإذن تسميته كما فهم منه بالأولى وإن خصصه بشي لم يتعد أو نهاه عن الاستخلاف لم يستخلفه ويقتصر على ما يمكنه إن كانت توليته أكثر منه (وشرطه) أي المستخلف بفتح اللام (كالقاضي) أي كشرطه السابق (إلا أن يستخلفه في) أمر (خاص كسماع بينة فيكفي عليه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) إن كان مجتهدا (أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام إن كان مقلدا بفسرها لأنه إنما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط عليه خلافه) أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده لأنه لا يفتقده (وإجاز نصيب أكثر من قاض بمحل) كبدل وإن لم يخص كلائمهم بمكان أو زمان أو نوع كالأموال أو النساء أو الفروج هذا (إن لم يشترط اجتماعهم على الحكم) وإلا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليق أن عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاضي أعم من قوله قاضين وقيدته للواردى بقوله ما لم يكثر أو في المطلب يجوز أن يناط بقدر الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) فأكثر (أهلا للقضاء) واحدا أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولو مع وجود قاض أو في قود أو نكاح وخرج بالأهل غير فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والإجاز حتى في عقد نكاح امرأة لاولي لها خاص وبغير عقوبة لله تعالى عقوبته من حد أو تعزير فلا يجوز التحكيم فيها إذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليق أن حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين فلا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعيرى بما ذكر أعم وأولى من تعيره بما ذكره وقضية كلامهم أن للحكم أن يحكم بطله وهو ظاهر وإن زعم بعض التأخرين أن الرجح خلافه وقال الأذرعى لم أر فيه شيئا أى صريحا (ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله) لأن رضاها هو للثبت للولاية فلا بد من تقدمه بقيد زده بقولي (إن لم يكن أحدهما قاضيا) وإلا فلا يشترط رضاها بناء على أن ذلك تولية منه فلو حكما اثنين لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا بخلاف تولية قاضين ليجمعنا على الحكم لظهور الفرق قاله في المطلب أما الرضا بالحكم منه فليس بشرط حكم الحاكم (ولا يكفي رضا جان) هو أعم من قوله رضا قائل بحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لا بد من رضاهم أيضا ولو كانوا قراء لأهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاه (ولو رجع أحدهما قبله) أى قبل الحكم ولو بعد إقامة المدعى شاهدين (امتنع) الحكم وليس للحكم أن يجس بل غاية الابتناء والحكم وإذا حكم بشي من العقوبات كالقتل وحده القذف لم يستوفه لأن ذلك يجرم أمية الولاية .

(فصل) فيما يقتضى انزال القاضي أو عزله وما يدكر منه . لو (زالت أهليته) أى أهلية القاضي (بنحو جنون وإغماء) كخفلة وهم ونسيان محل بالضبط وفسق (انزل) لوجود الناقى ولأن القضاء عقد جازنهم لو عوى بعد سماع البينة وتعديلها ولم يمتنع لإشارة تنفيذ حكمه في تلك الواقعة وتعيرى بما ذكر أعم بما عبر به (فلو عادت) أهليته (لم تعد ولايته) كالوكالة وغيرها من العقود (وله عزل نفسه) كالوكيل وهنقه من زيادتي (وللإمام عزله بخلل) ظهر منه ويكفي فيه غلبة الظن وحمل هذا وما قبله إن وجدتم صالح غيره للقضاء (وبأفضل) منه (وبمصلحة) كتسكين فتنة سواء أعزله بمثله أم بدونه وذ كركم دونه من زيادتي (وإلا) بأن لم يكن شي من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للإمام بقيد زده بقولي (إن وجد) ثم (صالح) غيره للقضاء وإلا فلا ينفذ أما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله بعوته (ولا ينزل قبل بلوغه عزله)

فان غلقه بقرائه كتابا انزل بها وبقرائه عليه وينزل بانزاله نائبه لاقم يتيم ووقف ولا من استخلفه بقول الامام استخلف
عن ولا ينزل قاض ووالد بانزال الامام ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته ولا معزول حكمت بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان
شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع الا بيينة او مالا يتعلق بحكمه او على معزول شيء فكثيرها .
(فصل) تمت التولية بشاهدين يخرجان مع المتولي بخبر ان او باستفاضة وسن ان يكتب مولاه .

[مسئلة] محتاج القضاء الى قول ومتول ومولى فيه ومحل ولا يتوصيغه والمولى (٢٠٩) هو الامام الأعظم أو نائبه بإذنه

وشرطه هو ذ تصرفه
فيما يولى فيه وأهليته
الا في ذي الشوكة
والتولي هو النائب
وشرطه صحة تصرفه
فيما يولى فيه وأهليته
المقررة في مكتب
الفروع إلا في قاضي
الضرورة فشرطه معرفة
طرف من الأحكام
ويجوز نصب قاضين
فأكثر ولو لم يكن واحد
ولو مع شرط اجتماعها
على الحكم حيث
كان مقلدها واحدا
ولا يجوز الاستخلاف
الا عند العجز أو إذن
المولى فيه مع التعميم
وينزل الخليفة بالمرز
للمستخلف ، ومما
يحصل به الانزال
الفسق أو زيادته بحيث
لا يرضى به المولى .
والمولى فيسه هو ما
يتصرف فيه وشرطه
جوازه شرعا وتعيينه
من الأنسجة أو البماء

لعظم الضرر بنقض الأحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم أنه معزول لم ينفذ حكمه له لعله أنه خير حاكم
باطناد كره للثوري (فان غلقه) أي عزله (بقرائة كتابا انزل بها وقرائة) من غيره (عليه) لان الفرض
إعلامه بصورة الحال لاقراءته بنفسه وصوب الأسنوي عدم انزاله بقرائة غيره عليه كافي مسئلة الطلاق
والقائل بالأول فرق بأن المرعى ثم النظر الى الصفات وهنا الى الإعلام وكما ينزل بقرائة الكتاب ينزل
بغير تمام فيه تأمله وان لم يكن قراءة حقيقية (وينزل بانزاله) بموت أو غيره (نائبه) لانه فرعه (لاقم يتيم
ووقف) فلا ينزل بذلك لثلاثه مغل أبواب الصالح (ولامن استخلفه بقول الامام استخلف عن) لانه خليفة
الامام والاول سفير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو أطلق فيعزل بذلك لظهور غرض
للمعاونة فلا تشكل الثانية بظيرتها من الوكالة إذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل
فحمل الإطلاق على ارادته (ولا ينزل قاض ووالد) والتصريح بمن زيادتي (بانزال الامام) بموت أو غيره
لشدته الضرر في تعطيل الحوادث وتصيرى بالانزال هنا وفي القيم أعم من تعبيره بالموت (ولا يقبل
قول متول في غير محل ولايته ولا) قول (معزول حكمت بكذا) لانهما لا يملكان الحكم حينئذ فلا يقبل
إقرارهما به (ولا شهادة كل) منهما (بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (الا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم
القاضي أنه حكمه) فتقبل شهادته كما تقبل شهادة المرصعة كذلك فان علم القاضي أنه حكمه لم تقبل شهادته
به كالموضح به وقولي ولم يعلم الى آخره من زيادتي (ولو ادعى على متول جور في حكم لم يسمع) ذلك (البيينة)
فلا يخلف لانه نائب الشرع والدعوى على النائب دعوى على التئيب ولا يفتح باب التحليف لتعطل القضاء
قال الزركشي هذا ان كان موثوقا به والاحلف (أو) ادعى عليه (ما) أي شيء (لا يتعلق بحكمه أو على معزول
شيء) كأخذه مال برشوة أو بشهادة من لا تقبل شهادته (فكثيرها) ففصل الخصومة بإقرار أو خلف
أو إقامة بيينة وقيده السبكي الأولى من هاتين فقال هذا ان ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولا يخل بمنصبه والا
فالتقطع بأن الدعوى لا تسمع ولا يخلف ولا طريق للمدعى حينئذ الا بيينة ثم قال بل ينبغي أن يكون الحكم
كذلك وان ادعى عليه بما لا يقدح فيه ولم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتدائه بالدعوى
والتحليف انتهى وليس لأحد ان يدعى على متول في محل ولايته عند قاض أنه يحكم بكذا فان كان في غير محلها
أو معزولا سمعت البيينة ولا يخلف ذكره في الروضة وأصلها لما ذكرته في المعزول محله في غير ما ذكره فيه .
(فصل) في آداب القضاء وغيرها (تثبت التولية) للقضاء (بشاهدين) كغيرها (يخرجان مع
التولي) الى محل ولايته قرب أو بعد (يخبران) أهله بها (أو باستفاضة) بها كما جرى عليه الخلفاء
ولأنها أكد من الإشهاد فلا تثبت بكتاب لإمكان تحريفه قال تعالى : ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
استتلافا كثيرا (وسن ان يكتب مولاه) إماما كان أو قاضيا فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الامام (له) كتابا

(٢٧) - (فتح الوهاب) - (ثان)
تعيينه بيئنا أو حجة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة إيجاب ولو بكتابة أو رسالة بشرط شهادة اثنين على ذلك أو الاستفاضة ولا يكفي في وجوب
الطاعة مجرد الكتاب أو الإرسال وإن احتض برائن الصدق وهو صريح كوليئك القضاء وخلفتك فيه وكناية كعوضت اليك كما
ووليئك فيه وقبول ويكفي فيه عدم الرد على الراجح ولا يجوز عقد القضاء بمال ولو من غير بيت المال ويندب بذل المال لعزل غير ال
وعزم عزل الصالح ولو بأصلح منه ويضيق طالب ذلك ويحرم تولية غير الأهل مع وجود الأهل ولا تصح واذا وجد عالم فاسق وعام
فمن الأول إن لم يكن فسقه يتجوز أخذ الرشوة والإقامة الثاني ويراجع العلماء أفاده في شرح الروض وهدى والتبج والمحل

بالتولية وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعته الى اليمن رواه
أبو داود وغيره وفيه الزكوات والديات وغيرها (و) أن (يبعث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله) قبل
دخوله إن تيسر وإلا فحين يدخل هذا إن لم يكن عارفا بهم وتعبيري بالمحل هنا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالبلد
(و) أن (يدخل) وعليه عمامة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (٩) إن عسر دخل يوم (خميس) يوم (سبت)
وقولي فخميس فسبت من زيادتي وشله في الروضة عن الأصحاب (و) أن (ينزل وسط المحل) بفتح السين على
الأشهر لیتساوى أهله في القرب منه (و) أن (ينظر أولا في أهل الحبس) لانه عذاب (فمن أقر) منهم (بحق
فعل) به (مقتضاه) فان كان الحق حدا أقامه عليه وأطلقه أو تعزيرا ورأى إطلاقه فعل أو مالا أمره بأدائه
فان لم يؤد ولم يثبت إعساره أدام حبسه والآنودي عليه لاحتمال خصم آخر فان لم يحضره أحد أطلق وتعبيري
بما ذكر أولى مما عبر به (ومن قال ظلمت) بالحبس (فعلى خصمه حجة) فان لم يقمها صدق المحبوس بيمينه
(فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) هو أو وكيله عاجلا فان لم يفعل حلف وأطلق لكن يحسن
أن يؤخذ منه كفيل (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يحضرهم اليه فمن ادعى وصاية
بحسب عهدها هل ثبتت بينة أولا وعن حاله وتصرفه فيها (فمن وجد عدلا قويا) فيها (أقره أو فاسقا) أو شك
في عدالته ولم يعد له الحاكم الأول (أخذ المال منه أو) عدلا (ضعيفا) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده
بيمين) يتقوى به ثم ينظر في أمناء القاضي التصويين على المحاجير وتفارقة الوصايا ثم في الوقف العام والمال
الضال واللقطة (ثم يتخذ كاتباً) للحاجة اليه ولأن القاضي لا يفرغ للكتابة غالباً (عدلا) في الشهادة لتؤمن
خياته (ذكر احرأ) هما من زيادتي (عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم صحتها يكتبه من
فساده (شرطا) فيها والمحضر فتح لليم ما يكتب فيه ماجرى للمتحاكمين في المجلس فان زاد عليه الحكم
أو تفيده سمى سجلا وقد يطلقان على ما يكتب (قهيما) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة لثلاثي
من قبل الجهل (عقيفا) عن الطمع لئلا يستمال به وهو من زيادتي (وافر عقل) لثلاثي (جيد خط)
يقع الغلط والاشتباه حاسبا فصيحاً (ندبا) فيها (و) أن يتخذ (مترجمين) للحاجة اليهما في تعريف كلام
من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد أما تعريف كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد
لغته فلا يشترط فيه العدد لانه إخبار محض (و) أن يتخذ قاض (أصم مسمعين) للحاجة اليهما أما إجماع
الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد للمامر بشرط كل من المترجمين
والسمعين أن يكونا (أهل شهادة) فيشترط إتيانها بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط
انتفاء التهمة حتى لا يقبل ذلك من الولد والوالدة إن تضمن حقا لها ويجزى من المترجمين والسمعين في المال
أوقفه رجل وامرأتان وفي غيره رجلا وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيره في الترجمة بالعدالة والحرية
والعدد وفي السمع بالعدد (ولا يضرهما العمى) لان الترجمة والإجماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معاينة
بخلاف الشهادة وهذا من زيادتي في السمعين (و) أن (يتخذ القاضي مزكيين) لمامر وسيا في شرطهما آخر
الباب ومحل سن ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده إذا لم يطلب أجرة أو رزقا من بيت المال (و) أن يتخذ
(درة) بكسر المهملة (لتأديب وسجنا لأداء حق ولعقوبة) هو أعم من قوله ولتعزير كما اتخذها عمر رض
الله عنه (ومجلسا رفيقا) به وغيره بأن يكون واسعا ثلاثي أذى بضيته الحاضر ون ظاهرا ليعرفه كل من رآه
لائها بالحال كأن يجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في قضاء وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له
وسادة (وكره مسجد) أي اتخاذ مجلسا للحكم صونا له عن ارتضاع الأصوات واللطم الواقعين بمجلس القضاء
عادة ولو اتمت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها (و) كره (قضاء عند تغير خلقه
بنحو غضب) كجوع وشبع ومرطين ومرض مؤلم وخوف مزعج وفرح شديد نعم إن غضب لله ففي

ويبحث القاضي عن
حال علماء المحل وعدوله
ويدخل يوم اثنين
فخميس فسبت وينزل
وسط المحل وينظر أولا
في أهل الحبس فمن أقر
بحق فعل مقتضاه ومن
قال ظلمت فعلى خصمه
حجة فان كان غائبا
كتب اليه ليحضر ثم
الأوصياء فمن وجد
عدلا قويا أقره أو
فاسقا أخذ المال منه
أو ضعيفا عضده بيمين
ثم يتخذ كاتباً عدلا
ذكر احرأ عارفا بكتابة
محاضر وسجلات
شرطا قهيما عقيفا
وافر عقل جيد خط
ندبا ومترجمين وأصم
مسمعين أهل شهادة
ولا يضرهما العمى
ويتخذ القاضي مزكيين
ودرة لتأديب وسجنا
لأداء حق ولعقوبة
ومجلسا رفيقا وكره
مسجد وقضاء عند
تغير خلقه بنحو غضب

الكراهة وجهان قال البلقيني العتد عدمها (وأن يعامل) هذا أعم من قوله وأن لا يشتري ولا يبيع (بنفسه) إلا إن قد من يوكله (أو وكيل) له (معروف) ثلاثا محايي وذكر كراهة السجد والعامل من زيادتي (وسن) عند اختلاف وجوه النظر وكعارض الآراء في حكم (أن يشاور الفقهاء) الأمانة لقوله تعالى لنيبه عليه السلام وشاورهم في الأمر (وحرّم قبوله هدية من لاعادة له) بها (قبل ولايته أو) له عادة بها (وزاد عليها) قدرا أو صفة يقيد زدته فيما بقول (في محلها) أي ولايته (و) قبوله ولو في غير محلها هدية (من له خصومة) عنده وإن اعتادها قبل ولايته لأنها في الأخيرة تدعو إلى الميل إليه وفي غيرها سببها العمل ظاهرا وخبر هدايا المال غلول وروى سحتروا باللفظ الأول البيهقي بإسناد حسن (وإلا) إن كان في محل ولايته أو لم يزد للهندي على عادته ولا خصومة فيها (جاز) قبولها ولو أرسل بها إليه من ليس من أهل عمله ولم يدخل معها ولا حكومة له في جواز قبولها وجهان في الكفاية عن الماوردي وحيث حرمت لم يملكها (وسن) له فيما يجوز قبولها (أن يثيب عليها أو يردها) مالكها (أو يضعها في بيت المال) وهذان الأخيران من زيادتي (ولا يقضى) أي القاضى (بخلاف علمه) وإن قامت به بينة وإلا لكان قاطعا ييطان حكمه والحكم بالباطل محرم (ولا به) أي بعلمه (في عقوبة لله) تعالى من لحد أو تعزير لندب السر في أسبابها (أو) في غيرها (واقمت) عنده (بينه بخلافه) وهذه من زيادتي وتعبري بالعقوبة أعم من تعبيره بالحدود وما عدا ما ذكر يحكم فيه بطله لأنه إذا قضى بشاهدين أو شاهد ويمين وذلك إنما يفيد الظن فبالعلم وإن شمل الظن أولى وشرط الحكم به أن يصرح بمسئته فيقول علمت أن له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بطلي قاله الماوردي والرويانى (ولا) يقضى مطلقا (لنفسه وبعضه) من أصله وفرعه (ورقيق كل) منهم ولو مكاتب (وشريكه في المشترك) للتهمة في ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أي غير القاضى من إمام وقاض ولو نائباً عنه فلهما للتهمة وذكر رقيق البعض وشريك غير القاضى بمن ذكر من زيادتي (ولو أقر مدعى عليه) بالحق (أو حلف المدعى) بيمين الرد أو غيرها (أو أقام) به (بينه وسأل) المدعى (القاضى أن يشهد بذلك) أي بإقراره أو يمينه أو ما قامت به البينة والأخيرة من زيادتي (أو) سأله (الحكم بما ثبت) عنده (والإشهاد به لزمه) إجابته لأنه قد ينكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضى من الحكم عليه إذ لا يقبل قوله حكمت بكذا لأنه ربما نسي أو عزل وقولى أو حلف للمدعى أعم من قوله أو نكل بخلاف المدعى ولو حلف المدعى عليه وسأل القاضى ذلك ليكون حجته فلا يباطل به مرة أخرى لزمه إجابته (أو) سأله (أن يكتب له) في قرطاس أحضره (محضرا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (سجلا) بما جرى مع الحكم به (سن إجابته) لأن في ذلك تقوية لحجته وإنما لم يجب كالإشهاد لأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الإشهاد وسواء في ذلك الديون للتوجلة والوقوف وغيرها نعم إن تعلقت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل على ما نقل عن الزبيدي وشريح والرويانى وكالمدعى في سن الإجابة للمدعى عليه كما في الروضة كأصلها وصيغة الحكم نحو حكمت أو قضيت بكذا أو أهدت الحكم به أو ألزمت الخصم به بخلاف قوله ثبت عندي كذا أو صح لأنه ليس بإلزام والحكم إلزام (و) سن (نسختان) لما وقع بين ذى الحق وخصمه (إحداها) تعطى (له) غير محتومة (والأخرى) تحفظ (بديوان الحكم) محتومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين (وإذا حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته) كعبددين (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص بقله (أو إجماع أو قياس جلي) وهو ما قطع فيه بنى تأثير الفارق بين الأصل والفرع أو بعد تأييره (بان أن لا حكم) وهو المراد بقوله قضه هو وغيره أى من الحكم ليقن الخطأ فيه ولما قلته القاطع أو الظن الحكم بخلاف القياس الخفى وهو ما لا يعد فيه تأثير الفارق فلا يتقض الحكم الخالف له لأن الظنون للتعامل لو قضى بعضها بعضا لما استمر حكم ولشق الأمر على الناس والجلي

وأن يعامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء وحرّم قبوله هدية من لاعادة له قبل ولايته أو زاد عليها في محله ومن له خصومة وإلا جاز ، وسن أن يثيب عليها أو يردها أو يضمها في بيت المال ولا يقضى بخلاف علمه ولا به في عقوبة لله أو قامت بينة بخلافه ولا لنفسه وبعضه ورقيق كل وشريكه في المشترك ويقضى لكل غيره ولو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو أقام بينة وسأل القاضى أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والإشهاد به لزمه أو أن يكتب له محضرا أو سجلا سن إجابته ونسختان إحداها له والأخرى بديوان الحكم وإذا حكم فبان بمن لا تقبل شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلي بان أن لا حكم

كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى : ولا تقل لهما أف . بجامع الإيذاء والحنفي كقياس
 الدرّة على البر في باب الربا بجامع الطعم وتعبيري بما ذكر أعم مما عبر به للذكور بعضه في الشهادات
 (وقضاء) بعيد زده بقولي (رتب على أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا)
 لا باطنا فلا يجعل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء
 للمال والنكاح وغيرها . أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعا إن كان في محل
 اتفاق المجتهدين وعلى الأصح عند البغوي وغيره إن كان في محل اختلافهم وإن كان الحكم لمن لا يعتقد
 لتفق الكلمة ويتم الانتفاع فلو قضى حنفي للشافعي بشفعة الجوار أو بالإرث بالرحم حل له الأخذ به
 وليس للقاضي منعه من الأخذ بذلك ولا من الدعوى به إذا أَرادها اعتبارا بعبقيدة الحاكم ولأن ذلك
 مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره ولهذا جاز للشافعي أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه
 وإن كان خلاف اعتقاده (ولو رأى) قاض أو شاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته) على شخص بشيء
 (أو شهد شاهداً أنه حكم أو شهد بكذا لم يعمل به) (واحد منهما في إضاء حكم ولا أداء شهادة
 (حقى يذكر) ما حكم أو شهد به لإمكان التزوير ومثابته الخط (وله) أي الشخص (حلف على ماله به
 تعلق) كاستحقاق حق له على غيره أو أدائه لتعبيره (اعتادا على خط نحو مورثه) كمنه ومكاتبه الذي
 مات مكاتباً أن له على فلان كذا أو أداء ماله عليه (إن وثق بأمانته) لاعتضاده بالقرينة وفارق القضاء
 والشهادة بما تضمنته الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر بأن الميمين تعلق به والحكم والشهادة بغيره
 وكالخط إخبار عدل كإفهام منه بالأولى ونحو من زيادتي (وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنده أو
 عند من يثق به وإن لم يذكر قراءة ولا سمعا ولا إجازة وعلى ذلك عمل العلماء سلفا وخلفا وفارقت
 الشهادة بأنها أوسع منها لأن الفرع يروي مع حضور الأصل ولا يشهد .

وقضاء رتب على أصل
 كاذب ينفذ ظاهرا ولو
 رأى ورقة فيها حكمه أو
 شهادته أو شهد شاهداً
 أنه حكم أو شهد بكذا لم
 يعمل به حتى يذكر وله
 حلف على ماله به تعلق
 اعتادا على خط نحو
 مورثه إن وثق بأمانته
 وله رواية الحديث
 بخط محفوظ .

(فصل) في التسوية بين الخصمين وما يتبعها (تجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) وجوه
 (الإكرام) وإن اختلفا شرفا (كقيام) لها ونظر إليهما (ودخول) عليه فلا يذن لأحدهما دون الآخر
 (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما إن سلما معا فلو سلم أحدهما فلا بأس
 أن يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا . قال الشيخان : وقد يتوقف في هذا إذا طال الفصل
 وكأنهم احتلوه محافظة على التسوية (ومجلس) بأن يجلسا إن كانا شريفين بين يديه أو أحدهما عن يمينه
 والآخر عن يساره وقولي في الإكرام مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتضاه على الأمثلة والتصريح
 بوجود التسوية من زيادتي (وله رفع مسلم) على كافر في المجلس وغيره من أنواع الإكرام كأن يجلس المسلم
 أقرب إليه كاجلس على رضى الله عنه بجنب شريح في خصومة له مع هودي وقال لو كان خصمي مسلما جلست
 معه بين يدي كما لو كنتي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجلس رواه البيهقي وذ كر رفع
 المسلم في غير المجلس من زيادتي وهو ما بحثه الشيخان وصرح به الفوراني وزدت له تبعاً للحاوي الصغير وغيره
 لأنه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزركشي مع نقله ذلك عن
 سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التميز وهو قياس القاعدة أن ما كان ممنوعاً منه إذا جاز وجب
 كقطع اليد في السرقة انتهى ويجاب بأن القاعدة أكثرية لا كلية بدليل سجود السهو والتلاوة في الصلاة
 (وإذا حضره) أي الحصان هذا أعم من قوله وإذا جلسا أي بين يديه مثلاً (سكنت) عنهما حتى يتكلم (أو
 قال ليتكلم المدعى) منكاً لما فيه من إزالة هيئة التذوم قال الشيخان أو يقول للمدعى إذا عرفتكلم وفيه
 كلام ذكرت في شرح الروض (فإذا ادعى) أحدهما (طالب) القاضي جوازا (خصمه بالجواب) وإن لم
 يسأله المدعى لأن المقصود فصل الخصومة وبذلك تفصل (فإن أقر) بالحق حقيقة أو حكماً (فذلك) ظاهر

(فصل) تجب تسوية
 بين الخصمين في
 الإكرام كقيام
 ودخول واستماع
 وطلاقة وجه
 وجواب سلام
 ومجلس وله رفع مسلم
 وإذا حضره سكت أو
 قال ليتكلم المدعى فإذا
 ادعى طالب خصمه
 بالجواب فإن أقر فذلك

في ثبوتها (أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك بحجة) نعم إن علم علمه بأن له إقامتها للسكوت أولى أو شك فالتقول
 أولى أو علم جهله بذلك وجب إعلامه به (فإن قال) فيها (إلى حجة وأريد خلفه مكن) لأنه قد لا يخلف ويقر
 فيستغنى المدعي عن إقامة الحجة وإن حلف أقامها وأظهر كذبها في طلب خلفه عرض (أو) قال (لا) حجة
 لي أوزاد عليه لاجترأة ولا غايبه أو كل حجة أقامها فهي كاذبة أوزور (ثم أقامها) ولو بعد الحلف (قبلت)
 لأنه بما لم يعرف له حجة أو نبى ثم عرف وتبصر بالحجة أعم من تعبيره بالبينه لشموله الشاهد مع اليمين
 (وإذا ازدحم مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوبا (بسبق) من أحدهم (علم) فإن لم يعلم
 سبق بأن جهل أو جاءوا معا قدم (بقرعة) والتقديم فيها (بدعوى واحدة) لتلاطول الزمن فيتضرر
 الباقون (و) لكن (سن تقديم مسافرين مستوفزين) شدوا الرجال ليخرجوا مع رقتهم على مقيمين
 (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من القيمين طلبا لسترهن وإن تأخر للسافرون والنسوة في الحجى إلى
 القاضى (أن قولوا) وينبغى كافي الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم والتصریح
 بمن التقديم من زيادتي فإن كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كإم
 أو نسوة ومسافرين قدموا عليهم والازدحام على الفتى والدرس كالازدحام على القاضى إن كان العلم فرضا
 وإلا فالخبرة إلى الفتى والدرس (وحرّم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضييق
 على الناس (بل من) شهد عنده (و علم حاله) من عدالة أو فسق (عمل بعلمه) فيه فيقبل الأول ولا يحتاج
 إلى تعديل وإن طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج إلى بحث نعم لا يعمل بشهادة الأول إن كان أصله أوفره
 على الأرجح عند البلقين من وجهين في الروضة كأصلها بل ترجيح تقريرا على تصحيح الروضة أنه لا تقبل
 تركته لها (وإلا) أى وإن لم يعلم فيه ذلك (استركاه) أى طلب تركته وجوبا وإن لم يطعن فيه الخصم
 لأن الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها (كأن) هو أولى من قوله بأن (يكتب ما يميز الشاهد
 والشهود) (و) الشهود (عليه) من الأسماء والكنى والحرف وغيرها قد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع
 الشهادة كعضية أو عداوة (و) للشهود (به) من دين أو عين أو غيرها ككنكح فقد يظن على الظن
 صدق الشاهد في شيء دون شيء فهو أعم من قوله وقد رد الدين (ويبعث) سرا (به) أى بما كتبه صاحبها
 مسئلة ولا يعلم أحدهما بالآخر (لكل مركز) ليبحث عن حاله من ذلك قبول الشاهد في نفسه وهل
 بينه وبين الشهود له أو عليه ما يمنع شهادته (ثم يشافيه للبعوث بما عنده بلفظ شهادة) لأن الحكم إنما
 يقع بشهادته وتبصرى بما ذكر أولى مما عبر به (ويكفى) أشهد على شهادته (أنه عدل) وإن لم يقل لي
 وعلى لأنه أثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى : وأشهدوا ذوي عدل منكم . فزيادة لي وعلى تأكيده واعتذر
 ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الأصل في البلد بالحاجة لأن الزكّن لا يكفون
 الحضور إلى القاضى (و شرط الزكى كشاهد) أى كشرطه (مع معرفته بجرح وتعديل) أى بأسبابهما
 (وخبرة باطن من يعدله بصحة أو جوار) بكسر الجيم أفصح من ضمها (أو معاملة) ليكون على بصيرة
 مما يشهده من التعديل والجرح (ويجب ذكر سبب جرح) كزنا وسرقة وإن كان قهريا للاختلاف فيه
 بخلاف سبب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا قاذفا وإن انفرد لأنه مشمول فهو في حقه فرض كفاية أو عين
 بخلاف شهود الزنا إذا تصوا عن الأربعة فانهم قذفة لأنهم مندوبون إلى الستر فهم مقصرون (ويعتمد
 فيه) أى الجرح (معاينة) كأن رأته زنى (أو سمعته) كأن سمعه يقذف وهذا من زيادتي (أو استفاضة)
 أو تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفي اشتراط ذكر ما يعتمد منه معاينة ونحوها
 وجهان أحدهما وهو الأشهر نعم وثانيهما وهو الأقيس لا ذكره في الروضة وأصلها والثاني أوجه أما
 أصحاب المسائل فيتعهدون الزكّن . واعلم أن الجرح الذي ليس مفسرا وإن لم يقبل فييد التوقف عن

أو أنكر سكت أو قال
 للمدعي أنك حجة
 فإن قال لي حجة وأريد
 خلفه مكن أولا
 ثم أقامها قبلت وإذا
 ازدحم مدعون قدم
 بسبق علم فقرعة بدعوى
 واحدة وسن تقديم
 مسافرين مستوفزين
 ونسوة إن قولوا وحرّم
 اتخاذ شهود لا يقبل
 غيرهم بل من علم
 حاله عمل بعلمه وإلا
 استركاه كأن يكتب
 ما يميز الشاهد
 والشهود له وعليه وبه
 ويبعث به لكل مركز
 ثم يشافيه للبعوث بما
 عنده بلفظ شهادة
 ويكفى أنه عدل وشرط
 الزكى كشاهد مع
 معرفته بجرح وتعديل
 وخبرة باطن من يعدله
 بصحة أو جوار أو
 معاملة ويجب ذكر
 سبب جرح ويعتمد
 فيه معاينة أو سمعا
 منه أو استفاضة

القبول إلى أن يحدث عن ذلك كإدراكه في الرواية وظاهر أنه لا فرق بينهما وبين الشهادة في ذلك (وقدم)
الجرح أي بينته (على) بينة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فإن قال المعدل تاب من سببه) أي الجرح
(قدم) قوله على قول الجرح لأن معه حينئذ زيادة علم (ولا يكفي) في التعديل (قول المدعى عليه هو عدل)
وقد ضل في شهادته على وإن كان البحث لطفه وقد اعترف بعدائه لأن الاستركاك حق الله تعالى .

(باب القضاء على الغائب) عن البلد أو عن المجلس وتوارى أو تعزز مع ما يذكر معه .

(هو جائز في غير عقوبة الله تعالى ولو في قود وحذف لمعموم الأدلة قال جمع وت قوله صلى الله عليه وسلم لعند
خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف وهو قضاء منه صلى الله عليه وسلم على زوجها أبي سفيان وهو غائب ولو
كان فتوى لقال عليه الصلاة والسلام لك أن تأخذى أولاً بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذى لكن قال في شرح
مسلم لا يصح الاستدلال به لأن القصة كانت بمكة وأبوسفيان فيها ولم يكن متوارياً ولا متعززاً أو خرج بما ذكر
عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير لأن حقه تعالى مبنى على السامحة بخلاف حق الأدمى فيقضيه على الغائب
(إن كان للمدعى حجة ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بأن قال هو جاحد له وهو ظاهر أو أطلق
لأنه قد لا يعلم وجوده ولا إقراره والحجة تقبل على الساكت فلتحصل عينته كسكوته فإن قال هو مقر وأما أقوم
الحجة استظهاراً لم تسمع حجة تبصره بالحق لسامعها إذ لا فائدة في منع الإقرار نعم لو كان للغائب مال
حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به إلى الحاكم بلد الغائب بل ليوفيه دينه فإنه يسعها وإن قال هو
مقر كافي الروضة كأصلها عن فتاوى القفال وكذا لو قال هو مقر لكنه ممنوع أو قال وله بينة بإقراره أو قر
فلان بكذا ولي به بينة (وللقاضي نصب مسخر) بفتح الحاء المعجمة المشددة (يشكر) عن الغائب لتكون
الحجة على إنكار منكر (ويجب تحليفه) أي المدعى بين الاستظهار إن لم يكن الغائب متوارياً ولا متعززاً
(بعد) إقامة (حجته إن الحق) ثابت (عليه يلزمه أدلوه) وبعد تعديلها كافي الروضة كأصلها احتياطاً
للغائب لأنه لو حضر ربما ادعى ما يبرئ منه (كألو ادعى على نحو صبي) من مجنون وميت وهو من زيادتي
فإنه يخلف للممر نعم إن كان الغائب نائب حاضر أو لصي أو للمجنون نائب خاص أو للميت وارث خاص اعتبر
في وجوب التحليف سؤاله ولو ادعى قيم لم يمشيها وأقام به بينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام الشيخين
أنه يجب انتظار كمال المدعى له ليخلف ثم يحكم له وخالفه السبكي فقال الوجه أنه يحكم له ولا ينتظر كماله لأنه قد
يترتب على الانتظار ضياع الحق وسبقه إليه ابن عبد السلام وهو العتمد لأن اليمين هنا تابعة للبينه وتعبيره
فيما مر بالعقوبة وفيه وفما يأتي بالحجة أعم من تعبيره بالجد وبالبينه وقولي يلزمه أدلوه من زيادتي ولا يخفى
عنه ما قبله لأن الحق قد يكون عليه ولا يلزمه أدلوه لتأجيل ونحوه (ولو ادعى وكيل على غائب لم يخلف) لأن
الوكيل لا يخلف بين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) للوكيل (أبرأتى موكلك أميراً بالتسليم)
للكيل ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر للوكيل وإلا لا يجز الأمر إلى أن تعذر احتفاء الحقوق بالوكالة ويمكن
ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وله تحليفه) أي الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أي أن موكله أبرأه إذا ادعى
عليه عليه به لأن تحليفه إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه بها سقوط مطالبته بخروجه
باعترافه بها من الوكالة والخسومة بخلاف بين الاستظهار فإن حصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو نحوه
وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادتي (وإذا حكم) الحاكم على الغائب (بماله مال) بقيد ذاته بقولي
(في عمله قضاء منه) لتبينته وقولي حكم أولى من قوله ثبت لأنه إنما يعطى من مال الغائب إذا حكم به القاضي
لا بمجرد الثبوت فإنه ليس حكماً (والا) بأن لم يحكم أو لم يكن المال في عمله (فإن سأل المدعى إنهاء الحال) في ذلك
(إلى قاضي بلد الغائب إنهاء) إليه (بإشهاد عدلين) يؤدىان عند القاضي الآخر إما (بحكم) إن حكم ليستوفى
الحق (أو سماع حجة) ليحكم بها ثم يستوفى الحق (ويسمى) أي الحجة (إن لم يبدلها وإلا فله ترك تسميتها)

ويقدم على تعديل فإن
قال المعدل تاب من
سببه قدم ولا يكفي قول
المدعى عليه هو عدل .
(باب القضاء على الغائب)
هو جائز في غير عقوبة
الله إن كان للمدعى حجة
ولم يقل هو مقر
والقاضي نصب مسخر
يشكر ويجب تحليفه
بعد حجته إن الحق
عليه يلزمه أدلوه كما
لو ادعى على نحو صبي
ولو ادعى وكيل على
غائب لم يخلف ولو حضر
وقال أبرأتى موكلك
أميراً بالتسليم وله تحليفه
أنه لا يعلم ذلك وإذا
حكم بحال وله مال في
عمله قضاء منه والا
فإن سأل المدعى إنهاء
الحال إلى قاضي بلد
الغائب إنهاء بإشهاد
عدلين بحكم أو سماع
حجة ويسمى إن لم
يبدلها وإلا فله ترك
تسميتها

وسن كتاب به يذ كر
 فيه ما يميز الخصمين
 وخته وشهدان بما
 جرى إن أنكر الخصم
 فان قال ليس المكتوب
 اسمي حلف إن لم يعرف
 به أو لست الخصم وثبت
 أنه اسمه حكم عليه
 إن لم يكن ثم من شره
 فيه معاصرا للمدعى
 وإلا فان مات أو أنكر
 بعث للمكاتب ليطلب
 من الشهود زيادة
 تميز ويكتبها ولو شافه
 الحاكم في عمله بحكمه
 قاضيا أمضاه في عمله
 وهو قضاء بعلمه
 والإنهاء بحكم يخفى
 مطلقا وبسماح حجة
 يقبل فيما فوق مسافة
 عدوى وهي ما يرجع
 منها مبكرا إلى عمله يومه
 (فصل) ادعى عينا
 غائبة عن البلد يؤمن
 اشتباها كحيوان
 وعقار عرفه فامع حجة
 وحكم بها وكتب إلى
 قاضي بلد العين ليسلها
 للمدعى ويعتمد في
 عقار لم يشتهر حدوده
 أو لا يؤمن بالغ في
 وصف مثلي وذ كر قيمة
 متقوم ومع الحجة فقط
 وكتب إلى قاضي بلد
 العين بما قامت به
 فيعتمدا للمكاتب مع
 المدعى بكفيل يبدنه

كأنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذاك أو شاهدا وعينا أو عينا مردودة
 وجب بيانها قديلا يكون ذلك حجة عند النهي اليه (وسن) مع الإشهاد (كتاب به يذ كر فيه ما يميز
 الخصمين) الغائب وإذا الحق وذ كر الثاني من زيادتي ويكتب في إنهاء الحكم قامت عندي حجة على فلان
 فلان بكذا وحكمت له به فاستوف حقه وقد ينهى علم نفسه (و) سن (خته) بعد قراءته على الشاهدين
 بحضورهم يقول أشهد كما أتى كتبت إلى فلان بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما أن
 هذا خطي وأن ما فيه حكى ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكرا عند الحاجة
 (وشهدان) عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب (بما جرى) عنده من ثبوت أو حكم (إن أنكر الخصم)
 المحضر أن المال المذكور فيه عليه (فان قال ليس المكتوب اسمي حلف) فيصدق بقيد زده بقولي (إن
 لم يعرف به) لأنه أخبر نفسه والأصل راءة الذمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه (أو) قال (لست الخصم
 و) قد (ثبت) بإقراره أو بحجة (أنه اسمه حكم عليه إن لم يكن ثم من شره كفيه) أي في الاسم حالة كونه
 (معاصرا للمدعى) بأن لم يكن ثم من شره كفيه وعليه اقتصر الأصل أو كان ولم يعاصر المدعى لأن الظاهر أنه
 المحكوم عليه (وإلا) بأن كان ثم من شره كفيه ومعاصر المدعى (فان مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق
 (بعث) المكتوب اليه (للمكاتب ليطلب من الشهود زيادة تميز) للشهود عليه (ويكتبها) وينبها ثانيا
 لقاضي بلد الغائب فان لم يجد زيادة تميز وقف الأمر حتى ينكشف فان اعترف المشارك بالحق طوبى به
 ويعتبر أيضا مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح به البندنجي والجرجاني وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو
 (في عمله بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب اليه بأن اتحد عملهما وهو من زيادتي أو حضر القاضي إلى بلد الحاكم
 وشافه بذلك أو ناداه وكل منهما في طرف عمله (أمضاه) أي تقدمه إذا كان (في عمله) لأنه أبلغ من الشهادة
 والمكاتب (وهو) حينئذ (قضاء بعلمه) بخلاف مالو شافه به في غير عمله ومالو شافه به سماح الحجة فقط فلا
 يشفى بذلك وظاهر أن محله في الثانية حيث تيسرت شهادة الحجة (والإنهاء) ولو بلا كتاب فهو أهم من
 قوله والمكاتب (بحكمه مطلقا) عن التقييد بفوق مسافة العدوى (و) الإنهاء (بسماح حجة يقبل فيما
 فوق مسافة عدوى) لافئادونه وفارق الإنهاء بالحكم بأن الحكم قد تم ولم يبق إلا الاستيفاء بخلاف سماح
 الحجة إذ يسهل إحضارها مع القرب والعبرة في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي والنهي والغريم
 (وهي) أي مسافة العدوى (ما يرجع منها مبكرا إلى عمله يومه) المعتدل وهو مراد الأصل بقوله إلى محله ليلا
 وسببت بذلك لأن القاضي يدعى أي يعين من طلب خصما منها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق أنه
 لو حضر احضار الحجة مع القرب بنحو مرض قبل الإنهاء كما ذكره في الطلب .

(فصل) في الدعوى بعين غائبة لو ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها (بغيرها) كحيوان
 وعقار عرفها بأن عرف الأول شهرة والثاني بها أو محدوده وسكنه (سمع) القاضي (حجته) وحكم بها وكتب
 بذلك (إلى قاضي بلد العين ليسلها للمدعى) كما في نظيره من الدعوى على غائب (ويعتمد) المدعى (في) دعوى
 (عقار) بقيد زده بقولي (لم يشتهر حدوده) ليميز ولا يجب ذكر القيمة للحصول التميز بدونه (أو لا يؤمن)
 اشتباها كغير المعروف من الصيد والدواب وغيرها (بالغ) للمدعى (في وصف مثلي) ما أمكنه (وذ كر قيمة
 متقوم) وجوبها فيها وتبدان أن يذ كر قيمة مثلي وأن يبالغ في وصف متقوم وهذا بما في الروضة وأصلها هنا
 وعليه يحمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضتها وأصلها في الدعاوى من وجوب وصف العين بصفة العلم دون
 قيمتها مثلية كانت أو متقومه هوفي عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم
 إن كلامها هنا يخالف ما في الدعاوى (ومع الحجة) في العين اعتمادا على صفاتها (فقط) أي دون الحكم
 بها لخطر الاشتباه (وكتب إلى قاضي بلد العين بما قامت به) الحجة (فيعتمدا للمكاتب مع المدعى بكفيل يبدنه)

إن لم تكن أمته إلا فع
أمين فان قامت بعينها
كتب براءة الكفيل
أو عن المجلس فقط
كلف إحضار مايسهل
إحضاره لتقوم الحجة
ببينه ولو أنكر للدعي
عليه العين حلف ثم
للدعي دعوى بدلها
فان نكل حلف للدعي
أو أقام حجة كلف
الإحضار وحبس عليه
فان ادعى تلفها حلف
ولو غصبه عينا أو دفعها
له ليبيعها فحدها
وشك أباقة أم لا فقال
ادعى عليه كذا يلزمه
رده إن بقى أو بدله إن
تلف أو ثمنه إن باعه
سمعت وإذا أحضرت
العين فثبتت للدعي
ثبوت الإحضار على
خصمه وإلا فهي
ومؤنة الرد عليه .

أي للدعي احتياط للدعي عليه حتى إذا لم تعينها الحجة طول بدها . هذا (إن لم تكن أمة) تحرم خلوته بها
(وإلا) بأن كانت كذلك (فمع أمين) في الرقعة لتقوم الحجة بعينها نعم إن أظهر الخصم عينا أخرى مشاركة
في الاسم والصفة فكما مر في المحكوم عليه وذكر حكم الأمة من زيادتي ويسن أن يحتم على العين عند تسليمها
بحتم لازم لتلا تبدل بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل في عنقه قلادة وختم عليها (فان قامت)
عنده (بعينها كتب) إلى قاضي بلدها (براءة الكفيل) بعد تعميم الحكم وتسليم العين للدعي (أو ادعى
عينا غائبة (عن المجلس فقط) أي لا عن البلد (كلف إحضار مايسهل) هو أولى من قوله يمكن (إحضاره لتقوم
الحجة بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد نعم إن كانت العين مشهورة
للناس أو عرفها القاضي لم يحتج إلى إحضارها أما إذا لم يسهل إحضاره بأن لم يمكن كعقار أو يمسر كشيء ثقيل
أو يورث قلعه ضررا فلا يقرى من إحضاره بل يحدد للدعي العقار ويصف مايسر وتشهد الحجة بتلك الحدود
والصفات أو يحضر القاضي أو يصح نائبه لسماح الحجة فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديد
فيها ذكر ومثله يأتي في وصف مايسر إحضاره واعلم أن العين الغائبة عن بلد بمسافة العدوى كاتفي في البلد
لاشترأ كما في إيجاب الإحضار بنه على ذلك في الطلب (ولو أنكر للدعي عليه العين) المدعاة (حلف)
فيصدق لأن الأصل عدمها (ثم) بعد حلقه (للدعي دعوى بدلها) من مثل أو قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة
(فان نكل) عن العين (حلف للدعي أو أقام حجة) حين أنكر (كلف الإحضار) للعين لتشهد الحجة بعينها
(وحبس عليه) حيث لا عذر لأنه امتنع من حق واجب عليه (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق وإن ناقض
نفسا إذ لو لم يصدق لحله عليه الحبس فيلزمه بدلها وذكر التحليف في التلف من زيادتي (ولو غصبه) غيره
(عينا أو دفعها له ليبيعها فحدها وشك أباقة) هي فيدعيها (أم لا) فيدلها في صورتين أو ثمنها إن باعها
في الثانية (فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده إن بقى أو بدله) من مثل أو قيمة (إن تلف أو ثمنه إن باعه سمعت)
دعواه وإن كانت مترددة للحاجة فان أقر بشيء فقد الوان أنكر حلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدلها ولا ثمنها
وإن نكل ثقيل يحلف للدعي كما ادعى وقيل يشترط التعيين والأوجه الأول وتعميري بل بدل أعم من تعبيره
بالقيمة (وإذا أحضرت العين) الغائبة عن البلد أو المجلس (فثبتت للدعي ثبوت الإحضار على خصمه وإلا)
أي وإن لم تثبت له (فهى) أي مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد) للعين إلى محلها (عليه) أي على للدعي لتعليقه
وعليه أجرة مثلها أيضا لمدة الحيولة إن كانت غائبة عن البلد لا عن المجلس فقط .

فصل في الغائب
الذى تسمع الحجة
ويحكم عليه من فوق
عدوى أو توارى أو
تعزى ولو سمع حجة على
غائب تقدم قبل الحكم
لم تعد بل يجزىه ويمكنه
من جرح ولو سمعها
فانزل فولى أهدت
ولو استعدى على
حاضر أحضره بدفع
حتم فان امتنع بلا عذر
فيمررت لذلك

فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر منه (الغائب الذى تسمع الحجة) عليه (أو يحكم عليه
من فوق) مسافة (عدوى) أو قد مر بيانها قبيل الفصل السابق للحاجة إلى ذلك (أو) من (نوارى أو تعزى)
وعجز القاضي عن إحضاره لتعذر الوصول اليه وإلا لا يتخذ الناس ذلك ذريعة إلى إبطال الحقوق أو ما غير هؤلاء
فلا تسمع الحجة ولا يحكم عليه إلا بحضوره نعم إن كان الغائب في غير محل الحاكم فلأن يحكم ويكتب قاله
للاوردى وغيره (ولو سمع حجة على غائب تقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب إعادةها (بل يجزىه) (بالحال)
ويمكنه من جرح لها وأما بعد الحكم فهو على حجة بالأداء والإبراء والجرح يوم إقامة الحجة وقبله ولم تكن
مدة الاستبراء (ولو سمعها فانزل) هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (فولى) ولم يحكم قبوله كما قيده
البلقيني (أهدت) وجوباً لبطان السماع الأول بالانزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد وأحكم قبوله
الحجة فان له الحكم بالسماع الأول (ولو استعدى) بالبناء للمفعول (على حاضر) بالبلد أى طلب من القاضي
إحضاره ولم يسم القاضي كذبته (أحضره) وجوباً إن لم يكن مكترى العين وحضوره يعطل حق المكترى كما قاله
السبكي (بدفع حتم) أى محتوم من طين رطب أو غيره للدعي يعرضه على الخصم ويكون نقش الحتم أجب
القاضي فلانا (فان امتنع بلا عذر فيمررت لذلك) من الأعوان يباب القاضي يحضره وما ذكرته من

الترتيب بين الأمرين هو ما في الروض وأصلها وكلام الأصل يقتضي التخيير بينهما فعليه مؤنة الرتب على الطالب إن لم يرزق من بيت المال وعلى الأول مؤنته على المتع فيها يظهر (ف) إن امتنع كذلك (ف) بأعوان السلطان) محضره (ويعزره) بما يراه واللؤنة عليه وإن امتنع لعذر كعرض وخوف ظالم وكل من يخاصم عنه أو يمت إليه القاضي نائبه فإن وجب تخليفه في الأولى بعث إليه القاضي من محله (أو) على غائب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب أو فيه مصلح) بين الناس (لم محضره) بل يعلم ولا يته عليه في الأولى ولما في إحضاره من المشقة مع وجود الحاكم أو نحوه ثم في الثانية وقولي أو فيه مصلح من زيادتي (بل يسمع حجة) عليه (ويكتب) بذلك إلى قاضي بلده في الأولى إن كان وإلى النائب أو المصلح في الثانية وظاهر أن محل هذا إذا كان للكتوب إليه فوق مسافة العدوى وقولي بل يسمع حجتك ويكتب من زيادتي في الأولى (وإلا) فإن كان في عمله ولم يكن ثم نائب عنه ولا مصلح (أحضره) بعد تحرير الدعوى وصحة معامها (من) مسافة (عدوى) وهذا ما صححه الأصل وهو الموافق لأول الفصل وقيل محضره وإن بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها وعليه العراقيون لأن عمر رضى الله تعالى عنه استدعى للعيرة بن شعبة في قضية من البصرة إلى الكوفة ولثلاث يتخذ السفر طريقا لإبطال الحقوق (ولا تحضر) بالبناء للمفعول (مخدرة) أي لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل ولا الحضور للتخليف إلا لتغليظ عين بمكان (وهي من لا يكثر خروجها لحاجات) كمشراء خبر وقطن ويبيع غزل ونحوها وذلك إن لم يخرج أصلا إلا للضرورة أو تخرج قليلا للحاجة كزراء وزيارة وحمام.

﴿ باب القسمة ﴾

هي تمييز الحصص بعضها من بعض والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية وإذا حضر القسمة وأخبار تكبر الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية إليها فقد يتبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (قد يقسم) المشترك (الشركاء أو حاكم ولو عنصوبها وشرط منصوبه) أي الحاكم (أهليته للشهادات) فيشترط كونه مكلفا ذكرا حرا مسلما عدلا ضابطا مميما بصيرا ناطقا فلا يصح نصب غيره لأن نصبه لذلك ولاية وهذا ليس من أهلها فتعيرى بذلك أولى من قوله ذكر حر عدل (وعلمه بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لأنهما آلتاها ويعتبر كونه عفيفا عن الطمع ومعرفة بالقيمة على أحد وجهين رجح منهما الأسنوي ندمها تبعاً للجزم جماعة به فإن لم يعرفها سأل عدلين ورده البلقيني وقال للمتمد اعتبارها في التعديل والرد أما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه إلا التكليف لأنه وكيل عنهم إلا أن يكون فيهم محجور عليه فتعتبر فيه العدالة ومحكمهم كمنصوب الحاكم (وكذا) يشترط إما (تعدده لتقويم) في القسمة لأنه شهادة بالقيمة فإن لم يكن فيها تقويم كفي قاسم لأن قسمته تلزم بنفس قوله فأشبهه الحاكم ولا يحتاج القاسم إلى لفظ الشهادة وإن وجب تعدده لأنها تستند إلى عمل محسوس (أو جعله) بأن يجعله الحاكم (حاكما فيه) أي في التقويم فيقسم وحده ويعمل بعدلين ويعلمه وإن أفهم كلام الأصل أنه لا يعمل به (وأجرته من بيت المال) من سهم المصالح لأن ذلك من المصالح العامة (ف) إن تصدر بيت المال فأجرته (على الشركاء) سواء أطلب القسمة كلهم أم بعضهم لأن العمل لهم (فإن اقتصروا قاسما وعين كل) منهم (قدر الزمه) ولو فوق أجره الثلث سواء أعضدوا معا أم مرتبين (وإلا) بأن أطلقوا السمي (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الخصص) (المأخوذة) لأنها من مؤن الملك كالنفقة وخارج زيادتي للمأخوذة الخصص الأصلية في قسمة التعديل فإن الأجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة الأخوذة قلة وكثرة لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الإجارة صحيحة وإلا فالموزع أجره الثلث على قدر الخصص مطلقا (ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم) منها لأنه سفه ولم يجهم إليها كما فهم

فبأعوان السلطان ويعزره أو غائب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب أو فيه مصلح لم محضره بل يسمع حجة ويكتب وإلا أحضره من عدوى ولا تحضر مخدرة وهي من لا يكثر خروجها لحاجات.

﴿ باب القسمة ﴾

قد يقسم الشركاء أو حاكم ولو عنصوبها وشرط منصوبه أهليته للشهادات وعلمه بقسمة وكذا تعدده لتقويم أو جعله حاكما فيه وأجرته من بيت المال فعلى الشركاء فإن اقتصروا قاسما وعين كل قدر الزمه وإلا فالأجرة على قدر الخصص للمأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمته إن بطل نفعه بالكلية كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم .

بالأولى (وإلا) أي وإن لم يسطل فتمه بالكلية بأن نقص فتمه أو بطل فتمه للقعود (لم ينعهم ولم يجهم)
 فالأول (كسيف يكسر) فلا ينعهم من قسمته كإلو هدموا جدارا واقتسموا تقضه ولا يجهم لما فيها من
 الضرر (و) الثاني (كحمام وطاحونة صغيرين) فلا ينعهم ولا يجهم لما من وفي لفظ صغيرين تطيب اللذكري
 على المؤنث لأن الحمام مذكر والطاحونة مؤنثة فإن كان كل منهما كبيرا بأن أمكن جعل كل منهما حمامين
 أو طاحونتين أجبوا وإن احتيج إلى إحداث بئر أو مستوقد ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من
 الإيضاح وغيره بخلاف كلام الأصل (ولو كان له عشر دار) مثلا (لا يصلح للسكنى والباقي لآخر) يصلح لها
 ولو يضم ما عكسك بجواربه (أجبر) صاحب العشر على القسمة (بطلب الآخر لالعكس) أي لا يجبر الآخر
 لطلب صاحب العشر لأن صاحب العشر تمتعت في طلبه والآخر معذور أما إذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر
 بطلب صاحبه الآخر لعدم التمتع حينئذ (وما لا يعظم ضرره) أي ضرر قسمته (قسمته أنواع) ثلاثة
 وهي الآتية لأن القسوم إن تساوت الأنصبة منهصورة وقيمة فهو الأول وإلا فإن لم يتحج إلى رد شيء آخر
 فالثاني وإلا فالثالث (أحدها) القسمة (بالأجزاء) وتسمى قسمة التشابهات (كثلى) من حبوب
 ودرهم وأدهان وغيرها (ودار متفقة الأبنية وأرض مشقة الأجزاء فيجبر للمتنع) عليها إذ لا ضرر عليه
 فيها (فيجزأ ما يقسم) كيلا في السكيل ووزنا في الوزون وقروعا في الذروع وعددا في العدود (بعد الأنصبة
 إن استوت) كأن ثلاث لزيد وعمرو وبكر (ويكتب) مثلا هنا وفيما يأتي من بقية الأنواع (في كل رقعة)
 إما (اسم شريك) من الشركاء (أو جزء) من الأجزاء (مجز) عن البقية بمجد أو غيره (وتدرج) الرقع
 (في بنادق) من نحو طين مجفف أو شمع (مستوية) وزنا وشكلا ندبا (ثم يخرج من لم يحضرهما) أي
 السكتة والإدراج صد جعل الرقع في حجره مثلا فتعبرى بذلك أول من قوله ثم يخرج من لم يحضرهما
 (رقعة) إما (على الجزء الأول إن كتبت الأسماء) فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلا (إن
 كتبت الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويقفل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على
 اسم عمرو وتعين الثالثة للباقي إن كانت أثلاثا وتعين من يبدأ به من الشركاء أو الأجزاء منوط
 بنظر القاسم (فإن اختلفت) أي الأنصبة (كنصف وثلث وسدس) في أرض أو نحوها (جزى) ما يقسم
 (على أقلها) وهو في المثال السدس فيسكون ستة أجزاء وأقرع كاس (ويجتنب) إذا كتبت الأجزاء
 (بخرق حصة واحد) بأن لا يبدأ بصاحبه السدس لأنه إذا بدأ به حينئذ ربما خرج له الجزء الثاني والخامس
 فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني
 أعطيهما والثالث وبشيء بمن له الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس
 لمن له السدس فالأولى كتابة الأسماء في ثلاث رقع أو ست والإخراج على الأجزاء لأنه لا يحتاج فيها إلى
 اجتناب ما ذكر (الثاني) القسمة (بالتعديل) بأن تعدل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها)
 نحو قوة إنبات وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كبستان بضع نخل وبضع عنب فإذا كانت لابنتين
 نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الحاليين عن ذلك جعل الثلث سهما والثالث سهما
 وأقرع كاس (ويجبر) المتنع (عليها) أي على قسمة التعديل إن لم يوافقا للتساوي في القيمة بالتساوي في الأجزاء
 (فيها) أي في الأرض للذكورة نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده والرديء وحده لم يجبر عليها فيها
 كأرضين يمكن قسمة كل منهما بالأجزاء فلا يجبر على التعديل كما يحثه الشيطان ويجزم به جمع منهم للوردى
 والروابي (و) يجبر عليها (في مقولات نوع) لم يختلف مقومه كعبيد ووثاب من نوع إن زالت الشركة
 بالقسمة كإساقى كثلاثة أعبدزجحة متساوية القيمة بين ثلاثة وكثلاثة أعبد كذلك بين اثنين قيمة
 أحدهم كقيمة الآخرين لقله اختلاف الأغراض فيها بخلاف مقولات نوع اختلف كضائتين شامية

وإلا لم ينعهم ولم يجهم
 كسيف يكسر وكحمام
 وطاحونة صغيرين ولو
 كان له عشر دار لا يصلح
 للسكنى والباقي لآخر
 أجبر بطلب الآخر
 لالعكس . وما لا يعظم
 ضرره قسمته أنواع :
 أحدها بالأجزاء
 كثلى ودار متفقة
 الأبنية وأرض مشقة
 الأجزاء فيجبر للمتنع
 فيجزأ ما يقسم بعدد
 الأنصبة إن استوت
 ويكتب في كل رقعة
 اسم شريك أو جزء
 مجز وتدرج في بنادق
 مستوية ثم يخرج من
 لم يحضرهما رقعة على
 الجزء الأول إن كتبت
 الأسماء أو على اسم
 زيد إن كتبت الأجزاء
 فإن اختلفت كسيف
 وثلث وسدس جزى
 على أقلها ويجتنب
 تفرق حصة واحد .
 الثاني بالتعديل
 كأرض تختلف قيمة
 أجزائها ويجبر عليها
 فيها وفي مقولات نوع

ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب إيريسم وكتان وقطن أو لم تزل الشركة
 كعبد بن قيمة ثلثي أحدها تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا إجبار فيها لشدة اختلاف الأغراض فيها ولعدم
 زوال الشركة بالكلية في الأخيرة وتعبيري بمنقولات نوع أعم من تعبيره بعبيد وثياب من نوع (و) يجبر
 على قسمة التعديل أيضا (في نحو دكا كين صفار متلاصقة) مما لا يهتمل كل منها القسمة (أعيانا إن
 زالت الشركة) بها للحاجة بخلاف نحو الدكا كين السكر والصغار غير الموصوفة بما ذكر فلا إجبار فيها
 وإن تلاصقت السكر واستوت قيمتها لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والأبنية كالجنسين ومعلوم
 مما مر أنه لو طلت قسمة السكر غير أعيان أجبر للمتنع وذكر حكم نحو الدكا كين الصفار من زيادتي
 بل كلام الأصل يقتضي أنه لا إجبار فيها وتفيد الحكم في المنقولات بزوال الشركة كما مر الإشارة إليه
 من زيادتي (الثالث) القسمة (بالرد) بأن يحتاج في القسمة إلى رد مال أجنبي (كأن يكون بأحد الجانبين)
 من الأرض (نحو بئر) كشجر وبيت (لا يمكن قسمة) وليس في الجانب الآخر ما يعادله إلا يضم
 شيء إليه من خارج (فيرد أخذه) بالقسمة التي أخرجتها القرعة (فقط قيمته) أي قيمة نحو البئر
 فإن كانت ألفا وله النصف وخصمائه وتعبيري بنحو بئر أعم من تعبيره بيثرو شجر (ولا إجبار فيه) أي
 في هذا النوع لأن فيه تملكه لا لشركة فيه فكان كغير المشترك (وشرط لما) أي بقسمة ما (قسم براض)
 من قسمة رد وغيرها ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة (رضا) بها (بند) خروج (قرعة) أما في قسمة الرد
 والتعديل فلأن كلاهما يبيع والبيع لا يحصل بالقرعة فالتفرق إلى الرضا بعد خروجها كقبوله وأما في غيرها
 فقياسا عليها وذلك (ك) قولها (رضينا بهذه) القسمة أو بهذا أو بما أخرجته القرعة فإن لم يحكما
 القرعة كأن اتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو أحدهما الحسيس والآخر النفيس
 ويرد زائد القيمة فلا حاجة إلى تراض ثان أماسمة ما قسم إجبارا فلا يعتبر فيها الرضا لقبل القرعة ولا بعدها
 وتعبيري بما ذكر بالنظر لقسمة غير الرد أولى مما عبر به فيها (و) النوع (الأول إفراز) للحق لا يبيع
 ظالوا لأنها لو كانت يباعا لما دخلها الإجبار ولما جاز الاعتقاد على القرعة ومعنى كونها إفرازا أن القسمة
 تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه وقيل هو يبيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه إفرازا فيما
 كان ملكه قبل القسمة وإنما دخلها الإجبار للحاجة وبهذا جزم في الروضة تبعا لتصحيح أصلها في بابي
 زكاة الشرا والربا (وغيره) من النوعين الآخرين (بيع) وإن أجبر على الأول منها كما مر قالوا
 لأنه لما انفرد كل من الشريكين ببعض المشترك بينها صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر وإنما دخل
 الأول منها الإجبار للحاجة وبهذا جزم في الروضة كما يبيع الحاكم مال الدين جبرا (ولو ثبت بحجة) هو
 أعم من قوله بينة (غلط) فاحش أو غيره (أو حيف في قسمة إجبار أو قسمة تراض) بأن نصبا لها قائلها
 أو اقتضاها بأعضائها ورضيا بعد القسمة (وهي بالأجزاء قضيت) أي القسمة بنوعها كالمقامت حجة مجور
 القاضى أو كذب شهود ولأن الثانية إفراز ولا إفراز مع التفاوت فإن لم تكن بالأجزاء بأن كانت بالتعديل
 أو الرد لم تنتص لأنها يبيع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للعين فيلرضا صاحب الحق بتركه (وإن لم يثبت)
 ذلك وبين للدعي قدر ما ادعاه (فله تحليف شريكه) كمنظاره ولا يحلف القاسم الذي نصبه الحاكم كما
 لا يحلف الحاكم إن لم يظلم (ولو استحق بعض مقسوم معين وليس سواء) بأن اختص أحدهما به أو أصاب
 أكثر منه (بطلت) أي القسمة لاحتياج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الإشاعة (وإلا) بأن
 استحق بعضه شائما أو معينيا سواء (بطلت فيه) لافي الباقي تفريقا للصفقة .

وفي نحو دكا كين صفار
 متلاصقة أعيانا إن
 زالت الشركة . الثالث
 بالرد كأن يكون بأحد
 الجانبين نحو بئر لا يمكن
 قسمة فيرد أخذه فقط
 قيمته ولا إجبار فيه
 وشرط لما قسم براض
 رضاه بقرعة كرضينا
 بهذه والأول إفراز
 وغيره يبيع ولو ثبت
 بحجة غلط أو حيف في
 قسمة إجبار أو قسمة
 تراض وهي بالأجزاء
 قضيت وإن لم يثبت فله
 تحليف شريكه ولو
 استحق بعض مقسوم
 معينيا وليس سواء
 بطلت وإلا بطلت فيه

[غلط] لو تراضوا إلى قاض في قسمة ملك بلا بينة به لم يجهم وإن لم يكن لهم منازع وقيل يجهم
 وعليه الإمام وغيره

﴿ كتاب الشهادات ﴾

جمع شهادة وهي إخبار عن شيء بلفظ خاص . والأصل فيها آيات كآية : ولا تكتموا الشهادة . وأخبار الخبر الصحيحين « ليس لك إلا شاهدك أو عينته » وأركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم بما يأتي مع ما يتعلق بها (الشاهد حرم مكلف ذو مروءة يقظ ناطق غير محجور) عليه (بسفه) وهذا من زيادتي (و) غير (متم عدل) فلا يقبل ممن بهرق أو صبا أو جنون ولا من عديم مروءة ومغفل لا يضبط وأخرس ومحجور عليه بسفه ومتمهم وغير عدل من كافر وقاسق والعدل يتحقق (بأن لم يأت كبيرة كقتل وزنا وقذف وشهادة زور) (ولم يصر على صغيرة أو) أصغر عليها (و غلبت طاعاته) فبارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنتفي العدالة إلا أن تغلب طاعاته للصبر على ما أصغر عليه فلا تنتفي العدالة عنه وقولي أو إلى آخره من زيادتي والصغيرة (كعب بنرد) لخبر أبي داود : من لعب بالنرد قد عصى الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وفتحته معهما ومحملا (إن شرط) فيه (مال) من الجانبين أو من أحدهما لأنه في الأول قارون في الثاني مسابقة على غير آلة القتال فاعلمها متعاطل فقد فاسد وكل منها حرام وإن أومهم كلام الأصل أنه مكروه في الثاني (وإلا) بأن لم يشترط فيه مال (كراه) لأن فيه صرف العمر إلى مالا يجدي نعم إن لعبه مع معتقد التحريم حرم (كغناء) بكسر العين والذ (بلا آلة واستماعه) قائمها مكروهان لما فيها من اللغو أو ماع الآلة فيجرمان وتعميري بالاستماع هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بالسباع (لإهداء) بضم الحاء وكسرها والذ وهو ما يقال خلف الإبل من رجز وغيره (ودف) بضم الهمزة أشهر من فتحها لما هو سبب لإظهار السرور كمرس وختان وعيد وقدوم غائب (ولو بجلاجل) والمراد بها الصنوج جمع صنج وهو الحلق التي تجعل داخل الدف والدوائر الغراض التي تؤخذ من صفر وتوضع في خروق دائرة الدف (واستماعها) فلا يحرم ولا يكره شيء من الثلاثة لما في الأول من تنشيط الإبل للسير وإيقاظ النوام وفي الثاني من إظهار السرور وورد في حلها أخبار بل صرح النووي بسن الأول والبعوي بسن الثاني وحل استماعها تابع لحلها والنصرح بذلك استماع الثاني من زيادتي (وكاستعمال آلة مطربة كطنبور) بضم الطاء (وعود وصنج) بفتح أوله ويسمى الصفاقتين وهما من صفر تضرب إحداها بالأخرى (ومزمار عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب مع الأوتار (ويراع) وهو الزمارة التي يقال لها الشبابة فكما يصاغف لكن صحح الراقى حل اليراع وماك إليه البلقيني وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بتعريفه (وكوبة) بضم الكاف (وهي طبل طويل ضيق الوسط واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها من شعار الشريعة وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر « إن الله حرم الخمر واليسر والكوبة » والنق في التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخشون وذكر استماع الكوبة من زيادتي (لارقص) فليس بمحرام ولا مكروه بل مباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ويرفتون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أو اعوجاج (إلا بتكسر) فيحرم لأنه يشبه أفعال الخشون (ولا إنشاء شعر وإنشاده واستماعه) فكل منها مباح اتباعا للسلف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى إليهم منهم حسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة ورواه مسلم وذكر استماعه من زيادتي (إلا بفحش) كهبجولصوم (أو تشبيب بعين من أمرد أو امرأة غير حليلة) وهو ذكر صفاتها من طول وقصر وصلخ وغيرها فيحرم لما فيه من الإيذاء بخلاف تشبيب بمهم لأن التشبيب صنعة وعرض الشاعر تحسين الكلام لا تحقيق المذكور أما حللته من روجية أو أمة فلا يحرم التشبيب بها نعم إن ذكره بما حقه الإخفاء سقطت مروءته وذكر الأمر مع التقييد بغير الحليلة من زيادتي (والمرءة توفى الأنداس عرفا) لأنها لا تضبط بل تختلف باختلاف

﴿ كتاب الشهادات ﴾

الشاهد حر مكلف ذو مروءة يقظ ناطق غير محجور بسفه ومتمهم عدل بأن لم يأت كبيرة ولم يصر على صغيرة أو غلبت طاعاته كعب بنرد وبشطرنج إن شرط مال وإلا كره كغناء بلا آلة واستماعه لإهداء ودف ولو بجلاجل واستماعها وكاستعمال آلة مطربة كطنبور وعود وصنج ومزمار عراقي ويراع وكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط واستماعها لارقص إلا بتكسر وإنشاء شعر وإنشاده واستماعه إلا بفحش أو تشبيب بعين من أمرد أو امرأة غير حليلة والمرءة توفى الأنداس عرفا

فيسقطها أكل وشرب وكشف رأسه
وكشف رأسه وليس قفيه قباء أو قلنسوة
حيث لا يعتاد وقبلة حليلة بحضرة الناس
وإكثار ما يضحك أو لب شطرنج أو غناء أو
استماع أورقص وحرقة دينية كحج وكس
ودبغ ممن لا تليق به والتهمة جرتفع أو دفع
ضرر قرد لرقية وغريم له مات أو حجر
بفلس وبما هو محل تصرفه وبراءة مضمونة
ومن غرماء محجور فلس فسق شهود دين
آخر ولبعضه لا عليه ولا على أيه بطلاق
ضرة أمه أو قذفها ولا لزوجته وأخيه
وصديقه ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قبلت
لغيره أو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركه
فشهدا لها بوصية منها قبلتا ولا تقبل من عدو
شخص عليه وهو من يحزن بفرحه وعكسه
وتقبل على عدو دين ككافر ومبتدع ومن
مبتدع لا نكفروه لا داعية ولا خطاني لثله
إن لم يذكر ما ينفي الاحتمال .

الأشخاص والأحوال والإما كن (فيسقطها أكل وشرب وكشف رأسه وليس قفيه قباء أو قلنسوة حيث)
أي يمكن (لا يعتاد) لفاعليها كأن يفعل الثلاثة الأول غير سوق في سوق ولم يعلبه عليه في الأولين جوع أو عطش
ويقبل الرابع قفيه يبدل لا يعتاد مثله ليس ذلك فيه وقولي وشرب من زيادتي وتعبيري بكشف الرأس
أعم من تعبيره بالشيء مكشوف الرأس والتقييد في هذه بحيث لا يعتاد من زيادتي وفي الأكل به أولى
من تقييده بالسوق وكشف الرأس كشف البدن كالفهم بالأولى والراد غير العورة أما ذلك فمن المحرمات
(وقبله حليلة) من زوجة أو أمة (بحضرة الناس) الذين يستحي منهم في ذلك (وإكثار ما يضحك) بينهم
(أو) إكثار (لب شطرنج أو غناء أو استماع أورقص) بخلاف قليل الحصة إلا قليل ثانيا في الطريق
ويقاس به ما في معناه (و) يسقطها أيضا (حرف دينية) بالهمز (كحج وكس ودبغ ممن لا تليق) هي
(به) لإعتمادها بالحصة بخلافها ممن تليق به وإن لم تكن حرف آتانه وقول الأصل تبعاً للرافعي وكانت
حرفة أيه اعترضه في الروضة فقال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يقيد به بل ينظر هل
تليق به هو أم لا ولهذا حذف بعض مختصرها (والتهمة) بضم التاء وفتح الهاء في الشخص (جرتفع)
إليه أو إلى من لا تقبل شهادته له بشهادته (أودع ضرر) عنهما (قرد) شهادته (لرقية) ولو مكاتب
(وغير له مات) وإن لم تستغرق تركته الديون (أوجر) عليه (بفلس) للتهمة وروي الحاكم على شرط
مسلم حين لا يجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة والظنة التهمة . والحنة العداوة بخلاف حجر السفه والمرض
وبخلاف شهادته لغريمه الوسر وكذا المعسر قبل موته والحجر عليه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين
أمواله (و) ترد شهادته (بما هو محل تصرفه) كأن وكل أو وصى فيه لأنه ثبت بشهادته ولاية له على الشهود
به نعم إن شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبلت وتعبيري بما ذكر أع من قوله بما هو وكيل فيه (وبراءة
مضمونة) لأنه يسقطها المطالبة عن نفسه (و) ترد الشهادة (من غرماء محجور فلس فسق شهود دين
آخر) لتهمة دفع ضرر للزاحمة والتقييد بالحجر من زيادتي (و) ترد شهادته (لبعضه) من أصل أو فرع له
كشهادته لنفسه (لا) بشهادته (عليه) بشيء (ولا على أيه بطلاق ضرة أمه أو قذفها ولا لزوجته) ذكر
لأولئك (وأخيه وصديقه) لانتهاء التهمة نعم لو شهد الزوج أن فلانا قذف زوجته لم تقبل على أحد
وجهين في النهاية وأشهر كلامها بترجيح وجه البليغي فهذه مستثناة من قبول شهادته لزوجته
وحذفت من الأصل هنا مسائل لتقدمها في كتاب دعوى الدم ولو كان بينه وبين بعضه عداوة ففي قبول
شهادته عليه بخلاف وجزم في الأنوار بعدم قبولها له وعليه (ولو شهد لمن لا تقبل) شهادته (له) من أصل
أو فرع أو غيرها فهو أعم من قوله شهد لغريم (وغيره قبلت لغيره) لاله لا اختصاص المانع به (أو شهد
اثنان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لها بوصية منها قبلتا) وإن احتملت اللواط لأن الأصل عدمها مع أن
كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دنيوية تخبر الحاكم
السابق ولأن العداوة من أقوى الرب بخلاف شهادته له إذ الالتمة . والفضل ما شهدت به الأعداء .
(وهو) أي عدو الشخص (من يحزن بفرحه وعكسه) أي ويفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو
دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) تقبل (من مبتدع لا نكفروه) يبدعته كمنكري
صفات الله وخلقه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم
بخلاف من نكفروه يبدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات
لا ينكرونها علم محي الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لا داعية) أي يدعو الناس إلى بدعته فلا تقبل
شهادته كالأقبل روايته بل أولى كما رجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرها (ولا خطاني) فلا تقبل
شهادته (لأنه إن لم يذكر) فيها (ما ينفي الاحتمال) أي احتمال اعتاده على قول المشهود له لا اعتقاده أنه

لا يكذب فإن ذكر فيها ذلك كقولها رأيت أو سمعت أو شهد الخالفه قبلت لزوال المانع وهذه والتي قبلها من زيادتي (ولا مبادر) بشهادته قبل أن يسألها لأني منهم (إلا في شهادة حسبة) فتقبل شهادته بأن يشهد (في حق الله) كصلاة وزكاة وصوم بأن يشهد بتركها (أو) في (ماله) فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق ونسب وعتق عن قود وبقاء عدة وانقضائها) وخلع في الفراق لا في المال بأن يشهد بذلك ليمنع من مخالفته ما يترتب عليه وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فأحضره للشهد عليه فإن اجتمعوا وقالوا فلان زنى فمهم قذفة وإعانتهم عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلانا أختق عليه وأنه أخوة فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولوا إنه يستره أو أنه يريد نكاحها أما حق الأدعي كقود وحد قذف ويصح فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كالمسئتي منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال ريق أو صبا أو كفر ظاهر أو بدار) لا تصفاه التهمة لأن التصف بذلك لا يتغير برده شهادته (لا) بعد زوال (سبادة أو عداوة أو فسق) أو خرم مروة فلا تقبل للتهمة والتقييد بظاهر مع قولي أو بدار ولا سيادة أو عداوة من زيادتي وخرج بظاهر الكافر السر فلا تقبل شهادته العادة للتهمة وبالعادة غيرها فتقبل من الجميع (وإنما يقبل غيرها) أي غير العادة (من فاسق أو خرم مروة) وهو من زيادتي (ببدتوبته وهي ندم) على المحذور (بشرط) (إقلاع) عنه (وعزم أن لا يعود) إليه (وخرج عن ظلامه آدمي) من ماله أو غيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المصوب إن بقى وبذله إن تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وحده القذف من الاستيقاء ويرثه منه المستحق وما هو وحده فمعتلى كزنا وشرب مسكر إن لم يظهر عليه أحد فلأن يظهره ويقر به ليستوفى منه وله أن يستر على نفسه وهو الأفضل وإن ظهر قذفات السترفيات الحاكم ويقر به ليستوفى منه (و) شرط (قول في) محذور (قول في) تقبل شهادته (كقولها) في القذف (قذف باطل وأنا نادم) عليه (ولا أعود) إليه (و) بشرط (استبراء سنة في) محذور (فعل وشهادة زور وقذف إنداء) لأن المضيا ليشتمل على الفصول الأربعة أما يتناقف تبيح النفوس لما تشبهه فإذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة وعمله في القاسق إذا أظهر قسوته ولو كان سره وأقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته فهذه مستثناه وما ذكر علم أنه لا استبراء في قذف لا إنداء به كإنداء الزنا إذا وجب بها الحد لتقص العند ثم تاب الشاهد وما أفهمه كلام الأم من أنه لا استبراء على قاذف غير المحصن محمول على قذف لا إنداء به ولا يخفى عليك حسن ما سلكته في بيان التوبة وشرطها على ما سلكه الأصل .

(فصل) في بيان ما يثبت فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود وما لا يثبت فيه ذلك مع ما يتعلق بها (لا يكفي لصير هلال رمضان) ولولا الصوم (شاهد) واحدا ماله فيكفي للصوم كما مر في كتابه (وشرط للحوزنا) كإتيان بهيمة أو ميتة (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها بالزنا أو نحو ذلك تعالى : والذين يرمون المحصنات الآية وخرج بذلك وطء الشبهة إذ قصد بالدعوى به المال أو شهد به حسبة ومقدمات الزنا كسبلة ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة بل الأول يقيد الأول يثبت بما يشبهه به المال وسبأ ولا يحتاج فيه إلى ذكر ما يعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود رأينا أنه أدخل حشفته إلى آخره والباقي يثبت برجلين ونحوهما وفيما يأتي من زيادتي (ومال) عينا كان أو دينا أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي (كبيع) ومنه الخوالة لأنها يسع دين بدين (وإقالة) وضان (وخيار) وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان) لمعوم آية : واستشهدوا شهيدين . والخفي كالمروءة وتعبري بما قصد به مال أولى مما عبر به (ولغير ذلك) أي ما ذكر من نحو الزنا إلى آخره (من) موجب (عقوبة) لله تعالى أو لأدعي (وما يظهر لرجال غالبا ككنكاح وطلاق) ورجسة (وإقرار بنحو زنا وموت ووكالة) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة

ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو ماله فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق ونسب وعتق عن قود وبقاء عدة وانقضائها وتقبل شهادة معادة بعد زوال ريق أو صبا أو كفر ظاهر أو بدار لا سيادة أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فاسق أو خرم مروة بعد توبته وهي ندم بإقلاع وعزم أن لا يعود وخرج عن ظلامه آدمي وقول في قول كقولها قذف باطل وأنا نادم ولا أعود واستبراء سنة في فعل وشهادة زور وقذف إنداء .

(فصل) لا يكفي لصير هلال رمضان شاهد واحد كمنكاح وطلاق وإقالة وخيار رجلان أو رجل وامرأتان وغير ذلك من عقوبة وما يظهر لرجال غالبا ككنكاح وطلاق وإقرار بنحو زنا وموت ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان

والوصاية وقدم خبر لانكاح الابولى وشاهدى عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز
 شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالمذكورات غيرها بما يشاركها في المعنى للمذكور
 والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت في مال القصد منها الولاية والسلطنة لسكن الماذكر ابن الرضا اختلافهم
 في الشركة والقراض قال وينبغي أن يقال إن رادم مدعيهما إثبات التصرف فهو كولو كيل أو إثبات حصته من
 الربح فيستان رجل وامرأتين إذ القصد المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لإثبات المهر أى أو شرطه
 أو الإرث فيثبت رجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (وما لا يروونه غالبا كبكرة وولادة
 وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر وبأربع ولا يثبت
 رجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت
 شيء بامرأتين ويمين ويذكر في حلفه صدق شاهده وإنما يخلف بعد
 شهادته وتصديقه وله ترك حلفه وتخليف خصمه فان نسك فله
 أن يخلف بين الرد ولو قال لمن يده أمة
 وولدها هذه مستولدى علقته بذاتى ملكى
 منى وحلف مع شاهده ثبت الإيلاد لان نسب
 الولد وحرته أو غلام كان لى وأعتقه وحلف
 مع شاهده انتزعه وبيعه حرا ولو ادعوا مالا
 لمورثهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم انفراد
 بنصيه وبطل حق كامل حضر ونسكل
 وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيه
 بلا إعادة شهادة

والوصاية وقدم خبر لانكاح الابولى وشاهدى عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز
 شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالمذكورات غيرها بما يشاركها في المعنى للمذكور
 والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت في مال القصد منها الولاية والسلطنة لسكن الماذكر ابن الرضا اختلافهم
 في الشركة والقراض قال وينبغي أن يقال إن رادم مدعيهما إثبات التصرف فهو كولو كيل أو إثبات حصته من
 الربح فيستان رجل وامرأتين إذ القصد المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لإثبات المهر أى أو شرطه
 أو الإرث فيثبت رجل وامرأتين وان لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (وما لا يروونه غالبا كبكرة وولادة
 وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر وبأربع ولا يثبت
 رجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت
 شيء بامرأتين ويمين ويذكر في حلفه صدق شاهده وإنما يخلف بعد
 شهادته وتصديقه وله ترك حلفه وتخليف خصمه فان نسك فله
 أن يخلف بين الرد ولو قال لمن يده أمة
 وولدها هذه مستولدى علقته بذاتى ملكى
 منى وحلف مع شاهده ثبت الإيلاد لان نسب
 الولد وحرته أو غلام كان لى وأعتقه وحلف
 مع شاهده انتزعه وبيعه حرا ولو ادعوا مالا
 لمورثهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم انفراد
 بنصيه وبطل حق كامل حضر ونسكل
 وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيه
 بلا إعادة شهادة

قال الشيخان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما مر في الناكل أما إذا تعذر حال الشاهد فوجهان في الروضة كأصلها قال الأذري وغيره والأقوى منع الحلف قال الزركشي وينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول الجميع فإن ادعى فقد حسته قلابه من الاعادة جزماً (وشرط لشهادة فعل كزناً) وغصب وولادة (إبصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الصبر وقد يجوز الشهادة فيه بلا إبصار كأن يضع أعمى يده على ذكركر رجل داخل فرج امرأة فيمسكها حتى يشهد عند قاضي بما عرفه (فيقبل) في ذلك (أصم) لإبصاره ويجوز تعدد النظر لفرج الزانيين لتحمل الشهادة لأنهما انتهاكاً لحرمة أنفسهما (و) شرط لشهادة (يقول كعقد) وفسخ وإقرار (هو) أي إبصار (وسمع فلا يتقبل) فيه (أصم) لا يسمع شيئاً (و) لا (أعمى) تحمل شهادة في مبصر لجواز اشتباه الأصوات وقد يعاكي الإنسان صوت غيره فيشتبه به (إلأن) يترجم أو يسمع كما مر أو يشهد بما ثبت بالسماع كما يعلم بما يأتي أو (يقر) شخص (في أذنه) بنحو طلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيمسكه حتى يشهد) عليه عند قاضي (أو يكون عماء بعد تحمله والشهود له) للشهود (عليه معروف الاسم والنسب) فيقبل لحصول العلم بأنه المشهود عليه (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله (شهادتهما إن غاب) بالمعنى السابق في آخر القضاء على الغائب (أومات وإلا) بأن لم يربط ولم يمت (فيإشارة) يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كأولم يعرفه بهما ومات ولم يدفن) فإنه إنما يشهد بالإشارة وهذا من زيادتي فلم أنه لا يشهد في غيبته ولا بصوته ودفعه إن لم يعرفه بهما فلا يثبت قبره وقال الغزالي إن اشتدت الحاجة إليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم ناء من انتقب كما قاله الجوهري (اعتادا على صوتها) فإن الأصوات تشابه (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو أمسكها حتى شهد عليها (جاز) التحمل عليها منتقبة (وأدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان أي لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ما عليه الأكثر (والعمل على خلافه) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق) فطلب للدعي التسجيل (سجل) له (القاضي) جوازاً (بجلية لا باسم ونسب لم يثبتنا) بينة ولا بمله ولا يكفي فيهما قول المدعي والإقرار من يثبت عليه الحق لأن نسب الشخص لا يثبت بإقراره ولا بإقرار المدعي فإن ثبتنا بينته أو بمله سجل بهما وتعييري يثبت أعم من تعبيره بقامت بينة (وله بلا معارض عدلين والعمل على خلافه) ولو ثبت على عينه حق سجل القاضي بجلية لا باسم ونسب لم يثبتنا (وله بلا معارض شهادة بتسب وموت وعتق وولاء ووقف ونكاح بتعماع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم عليه لكثرةهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وحرثهم وذكورتهم كالأشترط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد أنه ابنه مثلاً لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وإنما اكتفى بالسماع في المذكورات وإن تيسرت مشاهدة أسباب بعضها لأن بدنها تطول فيفسر إقامة البينة على ابتدائها فتمس الحاجة إلى إثباتها بالسماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر إلى أصله أما شروطه وتفصيله فبينت حكمها في شرح الروض (و) له بلا معارض شهادة (بملك به) أي بالسماع ممن ذكر (أو يبد وتصرف تصريف مملك) كسكنى وهلم وبناء وبيع (مدة طويلة عرفاً) فلا تكفي الشهادة بمجرد الابد لأنه قد يكون عن إجارة أو إعارة ولا بمجرد التصرف لأنه قد يكون من وكيل أو غاصب ولا بهما معاً بدون التصرف المذكور كأن تصرف مرة أو تصرف مدة قصيرة لأن ذلك لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق من نحو إرث وشراء وإن احتمل زوال الحاجة الداعية إلى ذلك ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فإن صرح به وظاهر في ذكره تردد فيقبل ومسئلة الاستصحاب ذكرها الأصل في الدعوى والبيانات وخرج زيادتي بلا معارض ما لو عورض كأن أنكر النسب إليه النسب أو

وشرط لشهادة. بفعل
كزناً إبصار فيقبل أصم
وبقول كعقد هو
وسمع فلا يقبل أصم
وأعمى إلا أن يقر في
أذنه فيمسكه حتى
يشهد أو يكون عماء
بعد تحمله والشهود له
وعليه معروف الاسم
والنسب وطرف سمع
قول شخص أو رأى
فعله وعرفه باسمه
ونسبه شهد بهما إن
غاب أو أومات وإلا
فيإشارة كما لو لم يعرفه
بهما ومات ولم يدفن
ولا يصح تحمل شهادة
على منتقبة اعتادا على
صوتها فإن عرفها
بعينها أو باسم ونسب
جاز وأدى بما علم
لا بتعريف عدل أو
عدلين والعمل على خلافه
ولو ثبت على عينه حق
سجل القاضي بجلية
لا باسم ونسب لم يثبتنا
وله بلا معارض شهادة
بتسب وموت وعتق
وولاء ووقف ونكاح
بتعماع من جمع يؤمن
كذبهم وبملك به أو
يبد وتصرف تصرف
ملاك مدة طويلة عرفاً
أو باستصحاب

طعن بعض الناس به فتمتنع الشهادة به لاختلاف الظن حينئذ وقولي عرفا من زيادتي .

(تنبيه) صورة الشهادة بالتسامع أشهد أن فلانا ولد فلان أو أنه عتيقه أو مولاه أو وقه أو أنها زوجته أو أنه ملكه لأشهد أن فلانا تولدت فلانا أو أن فلانا أعتق فلانا أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشترى هذا لما مر من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الإبصار وبالقول الإبصار والسمع ولو تسامع سبب الملك كبيع وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك إلا أن يكون السبب إثرا فتجوز لأن الإثرا يستحق بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وبما يثبت به أيضا ولاية القضاء والجرح والتعديل والرشد والإثرا واستحقاق الزكاة والرضاع وتقدم بعض ذلك .

(فصل) في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك . والشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى تحملت وعلى أدائها كشهدت عند القاضي بمعنى أدت ، وعلى للشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهي مصدر بمعنى للفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب (فرضا كفاية) في كل تصرف مالي أو غيره كبيع ونسكاح وطلاق وإقرار أما فرضية التحمل في ذلك فللحاجة إلى إثباته عند التنازع ولتوقف الانقضاء عليه في النسكاح وغيره مما يجب فيه الإشهاد وأما فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة من أنه لا يلزم القاضي أن يكتب الخصم ما ثبت عنده أو حكم به فلأنها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها أثر ظاهر في التذكير . وصورة الأولى أن يحضر من يتحمل فان دعى للتحمل فلا وجوب إلا أن يكون الداعي معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة مخدرة أو قاضيا ليشهده على أمر ثبت عنده ولا يلزم الشاهد كتابة الصك إلا بأجرة فله أخذها كما له ذلك في تحمله إن دعى له لافي أدائه وله بعد كتابته حبسه عنده للأجرة (وكذا الأداء) للشهادة فرض كفاية وإن وقع التحمل اتفاقا (إن كانوا جمعا) كأن زاد الشهود على اثنين فيما ثبت بهما (فلو طلب من واحد) منهم وهو من زيادتي (أو) من (اثنين) منهم (أو لم يكن إلاها أو) (إلا واحد والحق يثبت به ويمين) عند الحاكم المطلوب إليه (فقرض عين) وإلا لأفضى إلى ترك الواجب قال تعالى : ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا . سواء أكان الحق في الثالثة يثبت بشاهد وعين أم لا فلو أدى واحد وامتنع الآخر وقال للدعي احلف معه عصي لأن مقاصد الإشهاد التورع عن اليمين (وإنما يجب) الأداء (إن دعى) للتحمل (من مسافة عدوى) بناء على أنه يلزمه الحضور إلى القاضي للأداء منها (ولم يجمع على فسق) بأن أجمع على عدمه أو اخلف فيه كشارب نبيذ فيزمر شاربه الأداء وإن عهد من القاضي رد الشهادة به لأنه قد يتغير اجتهاده أما إذا أجمع على فسقه كشارب الخمر فلا يجب عليه الأداء إذ لا فائدة له سواء أكان فسقا ظاهرا أم خفيا بل محرم عليه ذلك (ولا عذر له من نحو مرض) كتخدير المرأة وغيره بما تسقط به الجمعة (والعدور يشهد على شهادته أو يبعث القاضي) إليه (من يسمعا) وإذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حمام أو على طعام فله التأخير إلى أن يفرغ .

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها (تقبل شهادة على شهادة مقبول) شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى (وإحسان) مالا كان أو غيره كعقد وفسخ وقود وحد فذف لعموم قوله تعالى : وأشهدوا ذوي عدل منكم . والدعاء الحاجة إليها لأن الأصل قديتعدر ولأن الشهادة حق لازم الأداء فيشهد عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والإحسان لأن حقه تعالى للشروط فيه الإحسان في الجملة مبنى على السامع وحق الأدعي على الضائقة وذكر الإحسان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح تحمل شهادة مريضها كفاسق ورقيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وإن كانت الشهادة في ولادة أو رضاع كما علم من فضل وشهادة الأصل مما يطلع عليه الرجال غالبا وما يطلع عليه الرجال غالبا لا يكفي فيه شهادة النساء ولا يكفي لغيره لالبرمضان شاهد لأن شهادة القرع تثبت شهادة الأصل لا ما يشهد به الأصل (وتحملها بأن

(فصل) تحمل الشهادة وكتابة الصك فرضا كفاية وكذا الأداء إن كانوا جمعا ولو طلب من واحد أو اثنين أو لم يكن إلاها أو واحد والحق يثبت به ويمين فقرض عين وإنما يجب إن ادعى من مسافة عدوى ولم يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض والعدور يشهد على شهادته أو يبعث القاضي من يسمعا .

(فصل) تقبل شهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة لله وإحسان وتحملها بأن

يسترعيه) الأصل أي يلمس منه رعاية الشهادة وضبطها لأن الشهادة على الشهادة تباينة فاعتبر فيها الإذن أو ما يقوم مقامه كما يأتي (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) أو أشهدتك (أو أشهد على شهادتي) به وكل من سمع المسترعي له ذلك كما يؤخذ مما عطفته على يسترعيه بقولي (أو) بأن يسمعه يشهد عند حاكم) ولو محكما أن لفلان عند فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وإن لم يسترعه لأنه إنما يشهد عند الحاكم بعد تحقق الوجوب (أو) بأن يسمعه (بين سبها) أي الشهادة (كأشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا) فسامعه الشهادة على شهادته وإن لم يسترعه ولم يشهد عند حاكم لا تنفاه احتمال الوعد والتساهل مع الاستناد إلى السبب فلا يكفي ما لو سمعه يقول لفلان على فلان كذا أو أشهدك أن له عليه كذا أو عندي شهادة بكذا أو أعلمك أو أشهدك بكذا أو أنا عالم به لأنه مع كونه لبيات في بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يرد عدة كان قد وعدتها أو يشير بكلمة على إلى أن عليه من بابها مكارم الأخلاق الوفاء بذلك وقد يتساهل باطلاقة الغرض صحيح أو فاسد فإذا آل الأمر إلى الشهادة أحجم (وليدين) وجوبا (الفرع عند الأداء جهة التحمل) فإن استرعاه الأصل قال أشهد أن فلانا شهد أن فلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وإن لم يسترعه بين أنه شهد عند حاكم أو أنه أسند للشهود به إلى سببه (إلا أن يثق الحاكم بعله) فلا يجب البيان كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا المحصول الغرض (ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق) برده أو غيرها (لم يشهد فرج) لأنها لا تهجم عليها دفعة فتورث رمية فيما مضى وليس لمنهيا للماضية ضبط فتعطف إلى حالة التحمل فلوزالت هذه الموانع احتجيج إلى تحمل جديد (وضيح أداء كامل تحمل) حالة كونه (ناقصا) كفاستق وعبد وصي تحمل ثم أدى بعد كاله فتقبل شهادته كالأصل وتعمري بذلك أعم مما عبر به (ويكفي فرعان لأصلين) أي لكل منهما فلا يشترط لتكلم منهما فرعان كالأصل على مقررين ولا يكفي واحد لهما وواحد الآخر (وشرط قبولها) أي شهادة الفرع (موت أصل أو عذره بعذر جمعة) كمرض يشق به حضوره وعمى وجنون وخوف من ضرر تعبيرى بعذر الجملة أعم مما عبر به نعم استثنى الإمام الإجماع حضرا فينتظر لقب زواله وأقره الشيخان بل جزم به في الشرح الصغير (أو غيبة فرق) مسافة (عدوى) بزيادة فوق فلا تقبل في غير ذلك لأنها إنما قبلت للضرورة ولا ضرورة حينئذ (وأن يسميه فرج) وإن كان الأصل عدلا لتعرف عدالته فإن لم يسمه لم يكف لأن الحاكم قد يعرف جرحه لو سماه ولأنه يشهد باب الجرح على الخصم (وله) أي الفرع (تزكيت) لأنه غير منهم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد اثنين في واقعة تزكيت أحدهما الآخر لأن تزكيت الفرع للأصل من تسمية شهادته ولذلك شرطها بعضهم وفي تلك قام الشاهد الزكي بأحد شرطى الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم أنه لا يشترط في شهادة الفرع تزكيت الأصل كما صرح به الأصل بل له إطلاقها والحاكم يبحث عن عدالته وأنه لا يلزمه أن يتعرض في شهادته لصديق أصله لأنه لا يعرفه بخلاف ما إذا حلف للدعي مع شاهد حيث يتعرض لصدقه لأنه يعرفه .

رجوع (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم . لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع الحكم بها وإن أعادوها لأنه لا يدري أصدقوا في الأول أو في الثاني فلا يبق ظن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض) ولكن (لا تستوفى عقوبة) ولو لأدى كزنا وشرب خمر وقود وحده فندف لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفى إن لم يكن استوفى لأنه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فإن كانت) أي العقوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة أو غيرها (أو قتل) برده أو غيرها (أو جلد) بزنا أو غيره (ومات وقالوا تمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم تمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا لزومهم قود إن جهل النوى تمدم) وإلا فلا قود عليه فقط كما أفاده كلام الأصل في الجنائيات فإن آل الأمر إلى الدية في الحالين وجبت مغلظة كما هو معلوم مما مر ثم وصرح به الأصل هنا بالنسبة للشهود

يسترعيه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند حاكم أو بين سبها كأشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا وليدين الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعله ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرج وصح أداء كامل تحمل ناقصا ويكفي فرعان لأصلين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسميه فرج وله تزكيت .
 (فصل) رجوعا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعله لم ينقض ولا تستوفى عقوبة فإن كانت استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا تمدنا وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا لزومهم قود إن جهل النوى تمدم .

فإن قالوا أخطأنا لزمهم دية عتفة في ما لهم ولو قال أحد شاهدين تمدت أو صاحني وقال الآخر أخطأت أو
أخطأنا أو تمدت وأخطأ صاحي فالقود على الأول وتعييرى بقطع وتاليه أولى بما عبره وخرج زيادني
وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا مالو قالوا لم نعلم ذلك فإن كانوا ممن لا يحق عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم وإلا بأن
قرب عهدهم بالإسلام أو نشؤا بعيدا عن العلماء فشه عمدولو قالولى القائل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن
مورنى وقع منه ما شهدوا به فلا شىء عليهم (كركوك قاض) رجاء فإن كلاً منهما يانمه ذلك بالشروط المذكورة
وهى فى الزكى والأخيران منها فى القاضى من زيادنى (ولو رجع هو) أى القاضى (وهم) أى الشهود
(فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ والتصد بأن آل الأمر إليها (مناصفة) عليه نصف
وعليهم نصف وشمول للمناصفة للمتعمد من زيادنى (أو) رجع (ولى) للدم (ولو معهم) أى مع الشهود
والقاضى (فعلية دونهم) القود والدية لأنه للباشروهم معه كالمسك مع القائل وقولى ولو معهم أعم بما عبر
به (ولو شهدوا بينونة) كطلاق بئن ورضاع محرم ولما نوقض بعبق فهو أعم من قوله ولو شهدوا بطلاق
بئن أو رضاع أو لمان (وفرق القاضى) فى الجميع بين الزوجين (فرجوا) عن شهادتهم (لزمهم مهر مثل
ولو قبل وطء) أو بعد إبراء الزوجة زوجها عن المهر نظرا إلى بدل البضع للقوت بالشهادة إذا نظر فى الإنفاق
إلى التلث لا إلى ما قام به على المستحق سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره فى الدين لا يرمون قبل
دفعه لأن الحيولة هنا قد تحققت وخرج بالباين الرجمى فلا غرم فيه عليهم إذ لم يفوتوا شيئا فإن لم يراجع حتى
انقضت العدة غرموا كفى البائن (إلا إن ثبت) بحجة فيبأ ذكر (أن لا نكاح) بينهما كرضاع محرم أو نحوه
فلا غرم إذ لم يفوتوا شيئا وتعييرى بما ذكر أعم بما عبره (ولو رجع شهود مال) معا أو مرتبا (غرموا) وإن
قالوا أخطأنا بدله للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم (موزعا عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد
نوعهم (أو) رجع (بعضهم بيق منهم) نصاب فلا غرم على الراجع لقيام الحجة بمن يق (أو) بقى (دونه)
أى النصاب (تقصط منه) يفرمه الراجع سواء زاد الشهود عليه كثلاثة رجع منهم اثنان أم لا كائنين
رجع أحدهما فيفرم الراجع فيهما النصف لبقاء نصف الحجة (وطى امرأتين) رجعا (مع رجل نصف)
على كل منهما ربع لأنهما نصف الحجة وطى الرجل النصف الباقي (وعليه) أى الرجل إذا رجع
(مع) نساء (أربع فى نحو رضاع) مما ثبت بمحضن (ثلث) وعليهن ثلثان إذ كل ثنتين بمنزلة رجل (فإن
رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحجة ونحو من زيادنى (و) عليه إذا رجع مع أربع (فى مال
نصف) وعليهن نصف (فإن رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليها لبقاء الحجة (كالموزع شهود إحسان
أوصفة) ولو مع شهود نأ وشهود تعليق طلاق أو عتق فإنهم لا يفرمون وإن تأخرت شهادتهم عن شهادة
الزنا والتعليق إذ لم يشهدوا فى الإحصاء بما يوجب عقوبة على الزانى وإنما وصفوه بصفة كمال وشهادتهم فى
الصفة شرط لا سبب والحكم إنما يضاف للنيب لا للشرط قال الأسنوى والمعروف أنهم يفرمون وعزاه لجمع
وقال البلقينى إنه الأرجح كالمزكين .

﴿ كتاب الدعوى والبيئات ﴾

الدعوى لغة الطلب وشرعا إخبار عن وجوب حق للمخبر على غيره عند سلك والبينة الشهود مع ما بها لأن بهم
يتبين الحق والأصل فى ذلك أخبار تكبر الصحيحين: لو عطى الناس بدعواهم لا دعى ناس دماء رجال وأموالهم
ولكن الميىن على المدعى عليه. وروى البيهقى بإسناد حسن ولكن البينة على المدعى والميىن على من أنكز
(المدعى من خالف قوله المظاهر والمدعى عليه من واقفه فلو قال) الزوج وقد أسلم هو وزوجته (قبل وطء
أسلمنا معا) فالتكاح باق (وقالت) بل (مرتبيا) فلا نكاح (فهو مدع) وهى مدعى عليها وتقدم شرط
المدعى والمدعى عليه فى ضمن شروط الدعوى فى باب الدعوى التمس والقسامة (وشرطى غير عين ودين)

كركوك قاض ولو رجع
هو وهم فالقود والدية
مناصفة أو ولى ولو معهم
فعلية دونهم ولو شهدوا
بينونة وفرق القاضى
فرجوا لزمهم مهر مثل
ولو قبل وطء إلا إن ثبت
أن لا نكاح ولو رجع
شهود مال غرموا موزعا
عليهم أو بعضهم بيق
نصاب فلا ودونه تقسط
منه وطى امرأتين مع
رجل نصف وعليه مع
أربع فى نحو رضاع ثلث
فإن رجع هو أو ثنتان
فلا غرم وفى مال نصف
فإن رجع ثنتان فلا غرم
كالموزع شهود إحسان
أوصفة .

﴿ كتاب الدعوى

والبيئات ﴾

المدعى من خالف قوله
المظاهر والمدعى عليه
من واقفه فلو قال قبل
وطء أسلمنا معا وقالت
مرتبيا فهو مدع وشرط
فى غير عين ودين

كقود وحذقذف ونكاح ورجعة وإبلا ولمان (دعوى عند حاكم) ولو محكما فلا يستقل صاحبه باستيفائه
 نعم لو استقل المستحق لقود باستيفائه وقع للوقع وإن حرم كاعلم ذلك من الجنائيات وخرج بذلك العين
 والدين ففيهما تفصيل يأتي ومحل صناع الدعوى فيها وفي غيرها فيما لا يشهد فيه حصة وإلا فلا تسمع فيه
 الدعوى بل تكفي فيه شهادة الحسبة كما مر ومن ذلك قتل من لا وارث له أو قذفه إذا لحق فيه للمسلمين
 وقتل قاطع الطريق الذي لم يتب قبل القعدة عليه لأنه لا يتوقف على طلب وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر
 به (وإن استحق) شخص (عينا) عند آخر (فكندا) تشترط الدعوى بها عند حاكم (إن خشي بأخذها
 ضررا) تحزر عنه وإلا فله أخذها استقلالاً للضرورة (أو) استحق (دينا على غير ممنوع) من أدائه (طالبه)
 به فلا يأخذ شيئا له بغير مطالبة ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه إن تلف عنده (أو) على (ممنوع) مقرا
 كان أو منكرا (أخذ) من ماله وإن كان له حجة (جنس حقه فيملكه) إن كان بصفته وإلا فكبير المجلس
 وسيأتي وعليه يحمل قول الأصل فيملكه وعلى الأول يحمل قول البغوي والناوردي وغيرها يملكه
 بالأخذ أي فلا حاجة إلى ملكه (ثم) إن تعذر عليه جنس حقه أخذ (غيره) مقدا للفقير على غيره (فيبيعه)
 مستقلا كما يستقل بالأخذ ولو في الرفع إلى الحاكم من اللؤنة والشقة وتضييع الزمان هذا (حيث لا حجة)
 له وإلا فلا يبيع إلا بإذن الحاكم والتقييد بهما من زيادتي وإذا باعه فليعه بتدليله إن كان غير جنس حقه
 ثم يشتري به الجنس إن خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي أما دين الله تعالى كزكاة ممنوع للمالك
 من أدائها وظفر المستحق بغيرها من ماله فليس له الأخذ لتوقفه على النية بخلاف دين آدمي وأما النصفة
 فالظاهر كما قيل أنها كالعين إن وردت على عين فله استيفاؤها بنفسه إن لم يخش ضررا وكالدين إن
 وردت على ذمة فإن قدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (فله) أي لمن جاز له الأخذ (فعل
 مالا يصل للمال إلا به) ككسر باب وتقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوقه تعبيرى بذلك أعم مما عبر
 به وظاهر أن محل ذلك إذا كان ما يصل به ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن وإجارة
 (وللأخوذ مضمون) على الآخر (إن تلف قبل تملكه) ولو بعد البيع لأنه أخذه لغرض نفسه
 كالاستام ولو أخريعه لتفسير فقهاء قيمته ضمن القصد (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه إن أمكن)
 الاقتصار عليه فإن لم يمكن فإن لم يظفر إلا بمتاع يزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لعذره
 وبيع منه بقدر حقه إن أمكن بتجزئه وإلا باع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي هبة ونحوها
 (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلا يزيد أن يأخذ من مال
 بكر ماله على عمرو إن لم يظفر بمال التريم وكان غريم التريم جاحدا أو ممنوعا أيضا (ومتى ادعى) شخص
 (تقدا أو دينا) مثليا أو متقوما (وجب) فيه لصحة الدعوى (ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر) في
 القيمة كما تقدم فضة ظاهرية صحاح أو ميكسرة نعم ما هو معلوم القدر كالدینار لا يحتاج إلى بيان قدر
 وزنه كما جزم به في أصل الروضة وخرج بتأثير الصفة ما إذا لم تؤثر فلا يحتاج إلى ذكرها لكن استثنى
 منه دين السلم فيعبر ذكرها فيه وذكر الدين من زيادتي وتعيرى بالصفة أعم من تعبيره بالصحة والتكسير
 (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن إحضارها مجلس الحكم مثلية أو متقومة (تنضب) بالصفات
 كحیوب وحيوان (وصفها) وجوبا (بصفة حتم) ولا يجب ذكر قيمة فإن لم تنضب بالصفات كالجواهر
 واليواقيت وجب ذكر القيمة كافي الكفاية عن القاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصباغ (فإن
 تلفت) أي العين (متقومة ذكر) وجوبا (قيمة) دون الصفات بخلاف مثلية فيكفي فيها الضبط بالصفات
 ولا تسمع الدعوى بمجهول إلا في أمور منها الإقرار والوصية وحق إجراء الماء في أرض حددت (أو) ادعى
 (عقدا ماليا) كبيع وهبة (وصفه) وجوبا (بصفة) ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح لأنه أخف حكما

دعوى عند حاكم وإن
 استحق عينا فكندا
 إن خشي بأخذها ضررا
 أو دينا على غير ممنوع
 طالبه أو ممنوع أخذ جنس
 حقه فيملكه ثم غيره
 فيبيعه حيث لا حجة فله
 فعل مالا يصل للمال إلا به
 وللأخوذ مضمون إن
 تلف قبل تملكه ولا
 يأخذ فوق حقه إن
 أمكن وله أخذ مال غريم
 غريمه ومتى ادعى تقدا
 أو دينا وجب ذكر جنس
 ونوع وقدر وصفة تؤثر
 أو عينا تنضب وصفها
 بصفة سلم فإن تلفت
 متقومة ذكر قيمة أو
 عقدا ماليا وصفه بصفة

أو نكاحا فكذا مع
نكحتها بولي وشاهدين
عدول ورضاها إن
شرط ويزيد فيمن بها
رق عجزا عن تصلح
لتمتع وخوف زنا ولا
يمين على من أقام بينة
إلا إن ادعى خصمه
مستقظا فيحلف على
نفيه وإذا استعمل
ليأتى بدافع أمهل ثلاثة
أو ادعى رقب غير صبي
ومجنون فقال أنا حر
أصالة حلف أو رقهما
وليسا بيده لم يصدق
إلا بحجة أو بيده وجهل
لقطعها خلف وإنكارها
نعو ولا تسمع دعوى
بمؤجل .

(فصل) أصر على
سكوته عن جواب
الدعوى فكنا كل فإن
ادعى عشرة لم يكف
لا تلزم حتى يقول
ولا بعضها وكذا يحلف
فإن حلف على نفيها
فقط فكل عما دونها
فيحلف للدعي على
استحقاقه أو شفعة أو
ملا مضافا لسبب
كأقرضتك كفى
لا تستحق على شيئا أو
لا يلزمي تسليم شيء

ولهذا لا يشترط فيه الإشهاد (أو) ادعى (نكاحا فكذا) أي وصفه بالصحة (مع) قوله (نكحتها بولي
شاهدين عدول ورضاها إن شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الإطلاق وتعميري في الولي بالعدالة
ولي من تعبيره فيه بالرشد لأنه لا يستلزمها (وزيد) حر وجوبا (في) نكاح (من) بها رقب عجزا عن تصلح
تمتع وخوف زنا) وإسلامها إن كان مسلما لأنهما مشترطان في جواز نكاحها ويقول في نكاح الأمة
ورحبها مال كها القبي له إنكاحها أو نحوه وذكر اشتراط الوصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح
من زيادتي وتعميري بمن بها رقب أولى من تعبيره بالأمة (ولا يمين على من أقام بينة) بحق لأنه كطعن
الشهود (إلا إن ادعى خصمه مستقظا) له كأداء له أو إبراء منه وشراؤه من مدعيه وعلمه فسق شاهده
فيحلف على نفيه) وهو أنه ما تأدى منه الحق ولا أبرأه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال
أيديها ومحل في غير الأخيرة إذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن إمكانه
الإفلاقي تمت إلى قوله ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بينة بأعشار الدين فللدائن تخليفه لجواز أن يكون له
بالباطن وبالمال قامت يمين وقال الشهود لانعلمه باع ولا وهب فلخصمه تخليفه أنها ما خرجت عن ملكه
خرج بالبينة أي وحدها الشاهد واليمين والبينة مع يمين الاستظهار فليس لخصم للدعي تخليفه على نفي
ذلك لأن الخلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحالف لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعد ذلك على نفي مادعاه
لخصم (وإذا استعمل) من قامت عليه البينة أي طلب الإمهال (ليأتى بدافع) من نحو أداء أو إبراء (أمهل
الامة) من الأيام لأنها مدقة قريبة لا يعظم فيها الضرر ومقيم البينة قد يحتاج إلى مثلها للفحص عن الشهود
(أو ادعى رقب غير صبي ومجنون) مجهول نسب ولو سكران (قال أنا حر أصالة حلف) فيصدق لأن الأصل
الحرية وعلى الدعي البينة وإن استخدمه قبل إنكاره وجري عليه البيع مرارا وتداولته الأيدي وخرج
زيادتي أصالة مالم قال أعفتني أو أعتقتني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة (أو) ادعى (رقهما) أمهرق
صبي ومجنون (وليسا بيده لم يصدق إلا بحجة) لأن الأصل عدم الملك نعم لو كانا بيد غيره وصدقة الغير كفي
نصديقه أي مع تخليف الدعي (أو بيده وجهل لقطعها حلف) فيحكم له برقبها لأنه الظاهر من حالها
رأى حلف لخطر لها أن الحرية فإن علم لقطعها لم يصدق إلا بحجة على مامر في كتاب القسيط والفرق أن
القسيط محكوم بحريته ظاهرا بخلاف غيره وقولي حلف أولى من قوله حكم له به (وإنكارها) أي الصبي
والمجنون ولو بعد كلفها (نعو) لأنه قد حكم برقبها فلا يرفع ذلك الحكم إلا بحجة وتعميري بما ذكر
أولى مما عبر به (ولا تسمع دعوى ب) دين (مؤجل) وإن كان به بينة إذ لا يتعلق بها إلزام في الحال فلو كان
بعضه حالا وبعضه مؤجلا صح الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله للواردي قال وكذا لو كان
للمؤجل في عقد وقصد بدعواه له تصحيح العقد لأن المقصود منها مستحق في الحال .

(فصل) فيما يتعلق بجواب الدعي عليه . لو (أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل) إن حكم
القاضي بسكوته أو قال للدعي احلف بعد عرض اليمين عليه كما سيأتي في فصل السكول فيحلف للدعي فإن كان
سكوته لنحو دهش أو غباوة شرخ له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للدعي احلف وإن لم يصر (فإن ادعى)
عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمي) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) إن حلف
لأن مدعيها مدع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الإنكار والحلف بدعواه (فإن حلف على نفيها) أي العشرة
(فقط فكل عما دونها فيحلف للدعي على استحقاقه) وبأخذها نعم لو كان الدعي بمسند إلى عقد كأن ادعت
نكاحه بخمسين كفاه نفي العقد بها والحلف عليه فإن نكل لم تخلف هي على البعض لأنه يناقض مادعته
(أو) ادعى (شفعة أو ملا مضافا لسبب كأقرضتك كفى) في الجواب (لا تستحق على شيئا أو لا يلزمي تسليم
شيء) إليك لأن الدعي قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعي بولو اعترف به أو ادعى مستقظا طوب بالبينة

وقد يعرضها فدمت الحاجة إلى قبول الجواب الطلاق نعم لو ادعى عليه ودية لم يكفه في الجواب لا يلزم
 تسليم وإنما يلزمه التخلية فالجواب الصحيح لاستحق على شيئا أو أن ينكر الإيداع أو يقول هلكت
 الوديعة أو رددتها (وحلف كما أجاب) ليطابق الحلف الجواب فإن أجاب بنفي السبب حلف عليه
 أو بالإطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض لنفيه جاز (أو) ادعى المالك (مرهونا
 أو مؤجرا بيد خصمه كفاه) أي خصمه أن يقول (لا يلزمني تسليمه) فلا يجب التعرض للمالك (أو) يقول
 (إن ادعت ملكا مطلقا فلا يلزمني تسليم أو) ادعت (مرهونا أو مؤجرا) فإذا ذكره لأجيب فإن أقر بالملك
 وادعى رهنا أو إجارة كلف بينة (لأن الأصل عدم ما ادعاه (أو) ادعى (عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن
 تتعذر مخصصته) كمن لمن لأخيه أو لهجوري أو هي وقف على مسجد كذا أو على الفقراء وهو ناظر
 عليه (لم تزغ) أي العين منه (ولا تصرف الخصومة) عنه لأن ظاهر اليد للملك وما صدر عنه ليس بمؤثر
 بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم) للعين رجاء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت له العين في الأولى وفيها
 لو أضافها لغير معين والبدل للحيلولة في غير ذلك (أو يقيم المدعى بينة) أنها له وهذا ما في الحرر وغيره فهو
 أولى من تعيينه التحليف بضم البينة (وإن أقر بها الحاضر) بالبدل (وصدقه صارت الخصومة معه) وإن
 كذبه تركت العين بيده كما مر في كتاب الإقرار (أو) أقر بها (لغائب انصرفت) أي الخصومة عنه نظرا
 لظاهر الإقرار (فإن أقام المدعى بينة قضاء على غائب) فيحلف معها (وإلا وقف الأمر إلى قدمه) أي
 الغائب. واعلم أن انصرف الخصومة فيها إذا أقر الحاضر أو غائب هو بالنسبة للعين المدعاة لا بالنسبة لتخليفه
 إذ المدعى تخليفه لتعريف البدل للحيلولة كمن قاله هذا لزيد بل لعمرو (وما قبل إقرار رقيق به كقوية)
 لأدعى من قود وحده وتزور وكدين متعلق بماله تجارة أذن له فيها سيده (فالدعوى والجواب عليه) لأن
 أئذ ذلك يعود عليه أما عقوبة الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى عليه كما مر (وما لا) يقبل إقراره به (كأرض)
 لم يبق وضمان متلف (فقل السيد) الدعوى به والجواب لأن الرقبة التي هي متعلقة حق السيد فيقول بما جنى
 رقيق نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل اللوث مع أنه لا يقبل إقراره به لأن
 الولي يقسم وتعلق الدية برقبة الرقيق صرح به الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان عليهما معا
 كما في إسكاح العبد والكتابة فانه يثبت بإقرارهما .

(فصل) في كيفية الحلف ومنابط الحالف (من تغليظ عين) من مدع ومدعى عليه في غير نجس ومال
 كدم ونسكاح وطلاق ورجعة وإيلاء وعتق وولاء ووصاية ووكالة وفي مال ادعى به أو بخرقه وبلغ نصاب زكاة
 تقدا ولم يبلغه ورأى الحاكم التغليظ فيه لجراءة في الحالف بناء على أنه لا يتوقف على طلب الخصم وهو الأصح
 (لا في) نحو (نجس أو مال) ادعى به أو بخرقه كخيار وأجل (لم يبلغ) أي المالك (نصاب زكاة تقدا ولم يره) أي التغليظ
 فيه (قاضي) والتغليظ يكون (بما) مر (في اللعان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير الفاظ (وزيادة أسماء
 وصفات) كأن يقول والله العظيم الذي لا إله إلا هو عالم النيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر
 والعانية وإن كان الحالف يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق أو
 نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره فلو اقتصر
 على قوله والله كفى ولا يجوز لقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله للوردى وغيره قال
 الشافعي ومثي بلغ الإمام أن قاضيا يحلف الناس بطلاق أو عتق عزله وجوبا وذكر من التغليظ مع عدمه في
 بالنجس ومع قول تقدا ولم يره قاض ومع قول وزيادة أسماء وصفات من زيادته وتعيينه بما مر في اللعان
 بالزمان والمكان أولى من إطلاقه (ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع في فعله وفيل مملوكه إثباتا أو نفيًا
 لأنه يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب إليه فهو كحاله بل ضمان جنابة بهيمته بتضميره في حفظها لا بفعلها

وحلف كما أجاب أو
 مرهونا أو مؤجرا بيد
 خصمه كفاه لا يلزمني
 تسليمه أو إن ادعت
 ملكا مطلقا فلا يلزمني
 تسليمه أو مرهونا أو
 مؤجرا فإذا ذكره لأجيب
 فإن أقر بالملك وادعى
 رهنا أو إجارة كلف
 بينة أو عينا فقال ليست
 لي أو أضافها لمن تتعذر
 مخصصته لم تزغ ولا
 تصرف الخصومة بل
 يحلف أنه لا يلزمه تسليم
 أو يقيم المدعى بينة وإن
 أقر بها الحاضر وصدقه
 صارت الخصومة معه
 أو لغائب انصرفت فإن
 أقام المدعى بينة قضاء
 على غائب وإلا وقف
 الأمر إلى قدمه وما
 قبل إقرار رقيق
 به كقوية فالمدعى
 والجواب عليه وما لا
 كأرض قل السيد
 (فصل) من تغليظ
 عين لا في نجس أو مال
 لم يبلغ نصاب زكاة تقدا
 ولم يره قاض بما في اللعان
 من زمان ومكان
 وزيادة أسماء وصفات
 ويحلف على البت .

وقيل غيرهما اثباتا أو نفيًا معصورا لتيسر الوقوف عليه (لا في نفي مطلق لفعل لا ينسب له) كقول غيره
 له في جواب دعواه دينا لمورثه أبرأني مورثك (ف) حلف (عليه) أي على البت (أو طي نفي العلم) لتسر
 الوقوف عليه والتقييد بمطلق مع قول عليه من زيادني ويجوز البت في الحلف بظن مؤكداً كأن يعتمد فيه
 الحالف خطأ أو خطمورته كاعلم من كتاب القضاء (ويعتبر) في الحلف (نية الحاكم) المستحلف للمخضم بعد
 الطلب له (فلا يدفع إثم اليمين الفاجرة نحو تورية) كاستثناء لا يسمعه الحاكم وذلك لخبر مسلم اليمين على نية
 المستحلف وهو محمول على الحاكم لأنه الذي له ولاية التحليف فلو حلف إنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو
 حلفه الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونعمته التورية وإن كانت حراما حيث يبطل بها حق
 المستحق (ومن طلب منه يمين على ما لو أقر به لزمه) ولو بلا دعوى كطلب القاذف يمين القذوف
 أو وارثه على أنه مازني (حلف) لخبر البينة على المدعي واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين خبر
 اليمين على المدعي عليه وهذا مراد الأصل بما عبر به وخرج بمالو أقر به لزمه نائب المالك كالوصي والوكيل
 فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (ولا يحلف قاض على تركه ظلما في حكمه ولا شاهداً أنه لم يكذب) في شهادته
 لا ارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا مدع صبا) ولو محتملا (بل يمهل حتى يبلغ) فيدعى عليه وإن كان لو أقر
 بالبلوغ في وقت احتماله قبل لأن حلفه يثبت صباه وصباه يبطل حلفه في تحليفه بإبطال تحليفه (إلا كافرأ)
 مسمياً (أثبت وقال تعجلته) أي إنبات العانة فيحلف لسقوط القتل بناء على أن الإنبات علامة البلوغ
 وهذا الاستثناء من زيادني (واليمين) من الخصم (تقطع الخصومة حالا لا لاحق) فلا تبرأ ذمته لأنه صلى الله
 عليه وسلم أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه رواه أبو داود والحاكم وصحح
 إسناده (فتسمع بينة للمدعي بعد) أي بعد حلف الخصم كمالو أقر الخصم بعد حلفه وكذا لوردت اليمين على
 المدعي فنسك ثم أقام بينة ولو قال بعد إقامة بينة بدعواه يبتنى كاذبة أو بمطلقة سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى
 البيهقي ما إذا أجاب المدعي عليه بوجهة تبنى الاستحقاق وحلف عليه فإن حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام المدعي
 بينة بأنه أودعه إياها لم تؤثر فانها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفني)
 على ما دعاه عند قاض (فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (ممكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد
 أنه لا يؤمن أن يدعى المدعي أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا لأن ذلك لا يسمع منه لثلاث تسلسل .
 (فصل) في النكول والترجمة به من زيادني . لو (نكول) الخصم على اليمين المطالبة منه (كأن قال) هو
 أولى من قوله والنكول أن يقول (بعد قول القاضي) له (احلف لأوأنا ناكل) أو قال بعد قوله قل والله
 والرحمن (أو) كان (سكت) لا لدهشة أو غباوة أو نحوه (بعد ذلك) أي بعد قوله له ما ذكر (تحكم)
 القاضي (بنكوله أو قال للمدعي احلف حلف المدعي) لتحويل الحلف إليه (وقضى له) بذلك (لا بنكوله)
 أي الخصم لأنه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وصحح إسناده وقول القاضي
 للمدعي احلف وإن يكن حكماً بنكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم به كافي الروضة كأصلها وبالجملة
 للخصم بعد نكوله العود إلى الحلف مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تزيلا وإلا فليس له العود إليه إلا برضا المدعي
 وبين القاضي حكم النكول للجاهل به بأن رهول له إن نكبت عن اليمين حلف المدعي وأخذ منك الحق
 فإن لم يمهل وحكم بنكوله فقد حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول (ويعين الرد) وهي عين المدعي
 بعد نكول خصمه (كإقرار الخصم) لا كالبينة لأنه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق فأشبهه إقراره به
 فيجب الحق بغير المدعي من يمين الرد من غير افتقار إلى حكم بالإقرار (فلا تسمع بعدها حجة بمسقط)
 كأداء وإبراء واعتياض لتكذيبها بإقراره وتعميري بمسقط أولى من قوله بأداء وإبراء (فإن لم يحلف
 المدعي) يمين الرد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة لا يعرضه عن اليمين (و) لكن (تسمع حجة)

لا في نفي مطلق لفعل
 لا ينسب له فعله أو على
 نفي العلم ويعتبر نية
 الحاكم فلا يدفع إثم
 اليمين الفاجرة نحو تورية
 ومن طلب منه يمين على
 ما لو أقر به لزمه حلف
 ولا يحلف قاض على
 تركه ظلما في حكمه ولا
 شاهد أنه لم يكذب ولا
 مدع صبا بل يمهل حتى
 يبلغ إلا كافرأ ثبت
 وقال تعجلته واليمين
 تقطع الخصومة حالا
 لا لاحق فتسمع بينة
 المدعي بعد ولو قال
 الخصم حلفني فليحلف
 أنه لم يحلفني ممكن .
 (فصل) نكول كان
 قال بعد قول القاضي
 احلف لأوأنا ناكل أو
 سكت بعد ذلك فحكم
 بنكوله أو قال للمدعي
 احلف حلف المدعي
 وقضى له لا بنكوله
 ويعين الرد كإقرار
 الخصم فلا تسمع بعدها
 حجة بمسقط فإن لم
 يحلف المدعي سقط حقه
 وتسمع حجة

حجة أمهل ثلاثة ولا يهل خصمه لتلك حين يستحلف الإبرضا المدعى وإن استمهل في ابتداء الجواب لتلك أمهل إلى آخر المجلس إن شاء ومن طوب بجزية قاضي مسقطا فان واقت الظاهر حلف والإطوب بها أو بزكاة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقاله فانكر ونكل لم يحلف الولي .

(فصل) في تعارض البيتين . لو (ادعى كل منهما) أي من الاثنين (شيئا وأقام بيته به وهو بيدناك سقطننا) لتناقض موجههما فيحلف لكل منهما يمينا وإن أقر به لأحدهما عمل بمقتضى إقراره (أو يدهما أو لا يدهما أحد فهو لها) إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهر بما يأتي أن مقيم البيته أولاتي الأولى محتاج إلى إظهارها للنصف الذي يده تقع بعد بيته الخارج (أو يبدأ أحدهما) ويسمى الداخل (رجحت بيته) وإن تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويمينا وبيته الخارج شاهدين أو لم يمين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيح البيته يده . هذا (إن أقامها بعد بيته الخارج) ولو قيل تعديها بخلاف مالو أقامها قبلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن الأصل في جانب اليمين فلا تعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يده بيته وأسندت بيته) الملك (إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بعينها) مثلافها ترجيح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فيقفض القضاء بخلاف ما إذا لم تستند بيته إلى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لأنه الآن مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البلقيني وعندى أنه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمشكلة الرابحة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الحاوي انتهى ويجاب بأنه إنما شرطها وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل تقض الحكم بخلاف ما مر ثم (لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك) أو غصبته أو استعرتة أو أكثرته منى (فقال) الداخل (بل) هو (ملك) وأقاما بيته بما قلناه كاعلم (رجح الخارج) لزيادة علم بيته بما ذكر وعلم مما تقرر من أن بيته الداخل ترجح إذا أزيلت يده بيته أن دعواه تسمع ولو تغير ذكر انتقال بخلاف مالو أزيلت بإقرار ففيه تفصيل ذكرته كالأصل بقولي (فلو أزيلت يده بإقرار) حقيقة أو حكما (لم تسمع دعواه) به (بغير ذكر انتقال) لأنه مؤاخذ بإقراره فيستحب إلى الانتقال فإذا ذكر صحت نعم لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقرارا بل زوم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد كره في الروضة كأصلها (ويرجح بشاهدين) وبشاهد وامرأتين لأحدهما (على شاهد مع عين) للآخر لأن ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخالف بالكذب في يمينه إلا إن كان مع الشاهد يدفريج بها على من ذكر كاعلم بعامر (لا بزيادة شهود) عددا أو صفة لأحدهما وهذا أولى من اقتضاه على العمد (ولا برجلين على رجل وامرأتين) ولا على أربع نسوة لسكمال الحجة في الطرفين (ولا) بيته (مؤرخة على) بيته (مطلقة) لأن على مطلقة

كأمر (فان أبدى عذرا كاقامة حجة) وسؤال قفيه ومراجعة حساب وهذا أولى من قوله وإن تعطل باقامة بيته أو مراجعة حساب (أمهل ثلاثة) من الأيام فقط لثلاث طول مدافعتة والثلاثة مدة معتدرة شرعا ويفارق جواز تأخير الحجة بدأبها قولنا تساعده ولا تخضر واليمين إليه وهل هذا الإمهال واجب أو مستحب وجهان (ولا يهل خصمه لتلك) أي لعذر (حين يستحلف الإبرضا المدعى) لأنه مقهور بطلب الإقرار أو اليمين بخلاف المدعى وهذا الاستثناء من زيادتي (وإن استمهل) الحضم أي طلب الإمهال (في ابتداء الجواب لتلك) أي لعذر (أمهل إلى آخر المجلس) بغير زيادة بقولي (إن شاء) أي للمدعى أو القاضي وعلى الثاني جرى جماعة وتبعهم في شرح البهجة (ومن طوب بجزية قاضي مسقطا) كإسلامه قبل تمام الحول (فان واقت) دعواه (الظاهر) كأن كان غائبا فحضر وادعى ذلك (وحلف) فذلك (والا) بأن لم توافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهر أتم ادعى ذلك أو واقتة ونسكل (طوب بها) وليس ذلك قضاء بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت بدافع وهذه للسئلة من زيادتي (أو بزكاة فادعاه) أي للسقط كدفعها لساع آخر أو غلط خارص (لم يطالب بها) وإن نسكل عن اليمين لأنها مستحبة كأمر (ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقاله) على شخص (فأنكر ونكل لم يحلف الولي) وإن ادعى ثبوته مباشرة صبيه بل يتنظر كاله لأن إثبات الحق لغير الحالف بعيد وذكر المجنون من زيادتي .

(فصل) في تعارض البيتين . لو (ادعى كل منهما) أي من الاثنين (شيئا وأقام بيته به وهو بيدناك سقطننا) لتناقض موجههما فيحلف لكل منهما يمينا وإن أقر به لأحدهما عمل بمقتضى إقراره (أو يدهما أو لا يدهما أحد فهو لها) إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهر بما يأتي أن مقيم البيته أولاتي الأولى محتاج إلى إظهارها للنصف الذي يده تقع بعد بيته الخارج (أو يبدأ أحدهما) ويسمى الداخل (رجحت بيته) وإن تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويمينا وبيته الخارج شاهدين أو لم يمين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيح البيته يده . هذا (إن أقامها بعد بيته الخارج) ولو قيل تعديها بخلاف مالو أقامها قبلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن الأصل في جانب اليمين فلا تعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يده بيته وأسندت بيته) الملك (إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بعينها) مثلافها ترجيح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فيقفض القضاء بخلاف ما إذا لم تستند بيته إلى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لأنه الآن مدع خارج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البلقيني وعندى أنه ليس بشرط والعذر إنما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمشكلة الرابحة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الحاوي انتهى ويجاب بأنه إنما شرطها وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل تقض الحكم بخلاف ما مر ثم (لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك) أو غصبته أو استعرتة أو أكثرته منى (فقال) الداخل (بل) هو (ملك) وأقاما بيته بما قلناه كاعلم (رجح الخارج) لزيادة علم بيته بما ذكر وعلم مما تقرر من أن بيته الداخل ترجح إذا أزيلت يده بيته أن دعواه تسمع ولو تغير ذكر انتقال بخلاف مالو أزيلت بإقرار ففيه تفصيل ذكرته كالأصل بقولي (فلو أزيلت يده بإقرار) حقيقة أو حكما (لم تسمع دعواه) به (بغير ذكر انتقال) لأنه مؤاخذ بإقراره فيستحب إلى الانتقال فإذا ذكر صحت نعم لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقرارا بل زوم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد كره في الروضة كأصلها (ويرجح بشاهدين) وبشاهد وامرأتين لأحدهما (على شاهد مع عين) للآخر لأن ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخالف بالكذب في يمينه إلا إن كان مع الشاهد يدفريج بها على من ذكر كاعلم بعامر (لا بزيادة شهود) عددا أو صفة لأحدهما وهذا أولى من اقتضاه على العمد (ولا برجلين على رجل وامرأتين) ولا على أربع نسوة لسكمال الحجة في الطرفين (ولا) بيته (مؤرخة على) بيته (مطلقة) لأن على مطلقة

المؤرخة وإن اقتضت الملك قبل الحال فالمطلقة لاتفيه نعم لو شهدت إحداهما بالحق والأخرى بالإبراء رجحت
 بينة الإبراء لأنها أعم تكون بعد الوجوب (ويرجع بتاريخ سابق) فلو شهدت بينة لواحد بملك من سنة إلى الآن
 وبينة أخرى بملك من أكثر من سنة إلى الآن كسنتين والعين يدها أو يدها غيرها أو لا يدها أحد كما علم بما مر
 رجحت بينة ذي الأثر لأن الأخرى لاتعارضها فيه (ولصاحبه) أى التاريخ السابق (أجرة وزيادة حادثة
 من يومئذ) أى يوم الملك بالشهادة لانها أعم ملكه ويستثنى من الأجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل
 القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الأصح عند النووي في البيع والصدوق لكن صحح البقيني خلافه
 (ولو شهدت) بينة (بملكه أمس) ولم تعرض للحال (لم تسمع) كما لا تسمع دعواه بذلك ولاها شهدت له
 بما لم يدعه نعم لو ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن
 التصود منها إثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعا بخلافه فإذا ذكر لا تسمع البينة فيه (حق) تقول ولم يزل
 ملكه أو لا تعلم من يملكه أو تبين سببه) كأن تقول اشتراه من خصمه أو قرله به أمس فتعبرى ببيان السبب
 أولى من انتصاره على الإقرار (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولدا أو ثمرة ظاهرة)
 عند إقامتها السبوق قبل الملك إذ يكفي لصدق الحجة سبقه بلحظة لطيفة وخرج زيادى مطلقا للمؤرخة للملك بما
 قبل حدوث ذلك فإنه يستحقه وبالولد والمحل وبالظاهرة غيرها فيستحقهما تبعا لأصلهما كما في البيع ونحوه
 وإن احتمل انفصالهما عنه بوصية وقولى ظاهرة أولى من قوله موجودة (ولو اشترى) شخص (شيئا فأخذ
 منه بحجة غير إقرار ولو مطلقة) عن تصيد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره (رجح على بائعه بالثمن) وإن
 احتمل انتقاله منه إلى المدعى أو لم يدع ملكا سابقا على الشراء لم يسبب الحاجة إلى ذلك في عمدة العقود ولأن
 الأصل عدم انتقاله منه إليه فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وخرج بتصريحى بغير إقرار أى من
 المشتري الإقرار منه حقيقة أو حكما فلا يرجع للمشتري فيه شيء (ولو ادعى) شخص (ملكاً مطلقاً
 فشهدت له) به (مع سببه لم يضر) ما زادت (وإن ذكر سببا وهى) سببا (آخر ضر) ذلك للتناقض بين
 الدعوى والشهادة وإن لم تذكر السبب قبلت شهادتها لأنها شهدت بالتصود ولاتناقض .

(فصل) في اختلاف للتداعيين. لو (اختلفا) أى اثنان (في قدر مكترى) كأن قال أجرتك هذا البيت من
 هذه الدار شهر كذا بعشرة فقال بل أجرته جميع الدار بالشرة (أو ادعى كل) منهما (على ثالث يده
 شيء أنه اشتراه منه وسله عنه وأقام) كل منهما في الصورتين (بينه) بما ادعاه (فإن اختلف تاريخهما حكم
 للأسبق) تاريخا لعدم المعارض حال السبق وهذا من زيادى في الأولى ومحل فيها إذا لم يشق على أنه لم يجر إلا
 عقد واحد فإن اتفقا على ذلك سقطت البيتان (والا) بأن أحد تاريخهما أو أظقتا أو إحداهما (سقطتا)
 لاستحالة أعمالهما وصار كأن لا بينة فيفسخ العقد بعد مخالفتهما في الأولى كما مر في البيع ويحلف الثالث
 الثانية لكل منهما عينا أو بما باعه ولا تعارض الثمنين فيلزم منه قال الرافعى في الأولى ولك أن تقول إن محل
 التساقط في المطلقين وفي المطلقة والمؤرخة إذا اتفقتا على ما ذكر فيها والافلاتا سقط لجواز أن يكون التاريخ
 فيهما مختلفا فيثبت الزائد بالبينة الزائدة (أو) ادعى كل منهما على ثالث يده شيء (أنه باعه له) أى الثالث
 بكذا فأنكر (وأقامها) أى البينة وطالب بالثمن (سقطتا) إن لم يمكن جمع) بأن أحد تاريخهما أو اختلف
 وضاق الوقت عن المقدمين والانتقال بينهما من المشتري إلى البائع الثاني فيحلف الثالث بمينين (والا) أى
 وإن أمكن الجمع بأن اختلف تاريخهما واتسع الوقت لذلك أو أظقتا أو إحداهما (لزمه الثمنان) وقولى إن
 لم يمكن جمع أعم من قوله إن أحد تاريخهما (ولومات) شخص (عن ابنين مسلم ونصرانى فقال كل) منهما
 (مات على ديني) فأرثه (فإن عرفت نصرانته حلف النصرانى) فيصدق لأن الأصل بقاء كفره وذكر
 التحليف من زيادى (فإن أقام كل بينة مطلقة) بما قاله (قدم المسلم) لأن مع بينته زيادة علم بانتقاله من

ويرجح بتاريخ سابق
 ولصاحبه أجرة وزيادة
 حادثة من يومئذ ولو
 شهدت بملكه أمس لم
 تسمع حتى يقول ولم يزل
 ملكه أو لا تعلم من يملكه
 أو تبين سببه ولو أقام
 حجة مطلقة بملك دابة
 أو شجرة لم يستحق
 ولدا أو ثمرة ظاهرة
 ولو اشترى شيئا فأخذ
 منه بحجة غير إقرار
 ولو مطلقة رجح على
 بائعه بالثمن ولو ادعى
 ملكا مطلقا فشهدت
 له مع سببه لم يضر وإن
 ذكر سببا وهى آخر ضر
 (فصل) اختلفا
 في قدر مكترى وأدعى
 كل على ثالث يده
 شيء أنه اشتراه منه
 وسله عنه وأقام بينة
 فإن اختلف تاريخهما
 حكم للأسبق. والا
 سقطتا أو أنه باعه له
 وأقامها سقطتا إن لم
 يمكن جمع والا لزمه
 الثمنان ولومات عن ابنين
 مسلم ونصرانى فقال
 كل مات على ديني فإن
 عرفت نصرانته حلف
 النصرانى فإن أقام كل
 بينة مطلقة قدم المسلم

النصرانية إلى الإسلام (وان قيدت) بينة النصراني (بأن أخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لأن الظاهر منه سواء أعكست بينة السلم بأن قيدت بأن أخر كلامه الاسلام أم أطلقت ومسته إطلاق بينته من زيادتي (أو جهل دينه ولكل) منهما (بينه أو لا بينة حلما) أي حلف كل منهما لا آخر وقسم التروك بحكم اليدهنمين بينهما قبوله الأصل وأقام كل بينة ليس قيد (ولومات نصراني عنهما) أي عن ابنين مسلم ونصراني (فقال السلم أسلمت بدموته) فاليراث بيننا (و) قاله (النصراني) بل (قبله) فلا ميراث لك (حلف السلم) فيصدق لان الأصل بقاؤه على دينه مواء اتفق على وقت موت الأب أم لا (وتقدم بينة النصراني) على بينته إذا أقامها بما قاله لان مع بينته زيادة علم بالانتقال الى الاسلام قبل موت الأب فمن ناقلة والأخرى مستصحة ليدته نعم إن شهدت بينة السلم بأنها كانت تسمع تصوره الى ما حد الموت تعارضنا فيحلف السلم (أو قاله السلم مات) الأب (قبل إسلامي) قاله (النصراني) مات (بدموه) قد (اتفقنا على وقت الاسلام فنكسه) فيصدق النصراني يعينه لان الأصل بقاء الحياة وتقدم بينة السلم على بينته إذا أقامها بما قاله لأنها ناقلة من الحياة الى الموت والأخرى مستصحة للحياة نعم ان شهدت بينة النصراني بأنها عينته حيا بعد الاسلام تعارضنا قاله الشيخان أي فيحلف النصراني وذكر التحليف هنا من زيادتي أيضا فان لم يتفقا على وقت الاسلام فالمصدق السلم لان الأصل بقاؤه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم إن شهدت بينة أنها عينته ميتا قبل الاسلام تعارضنا فيحلف السلم (ولومات عن أيوبين كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا حلف الأبوان) فهما المصدقان لان الولد محكوم بكفره في الابتداء بما لهما فيستصحب حتى يعلم خلافه ولو انعكس الحال فكان الأبوان مسلمين والابن كافرين وقال كل ما ذكر فان عرف للأبوين كفر سابق وقالنا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد إسلامنا وقاله الابن لا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالمصدق الابن لأن الأصل البقاء على الكفر وإن لم يعرف لهما كفر سابق أو اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالمصدق الأبوان عملا بالظاهر في الأولى ولان الأصل بقاء الصابي الثانية (ولو شهدت) بينة (أنه أعتق في مرض موته سالما) شهدت (أخرى) أنه أعتق فيه (فاغنا وكل) منهما (ثلث ماله) ولم تجز الورثة بما زاد عليه (فان اختلف تاريخ) للبيتين (قدم الأسبق) تاريخا كافي سائر التصرفات النجزة في مرض الموت ولان مع بينته زيادة علم (أو أحمد) التاريخ (أفرج) بينهما لعدم الرجح (والا) أي وان لم يذكر اتاريخا بأن أطلقنا أو إحداهما (عق من كل) من سالم وغانم (نصفه) جهما بين البيتين واعالم فرج بينهما لأننا أقرعنا لم تأمن أن يخرج سهم الرزق على الأسبق فيلزم إرفاق حرو ونحر رقيق وقولي وإلا عم من قوله وان أطلقنا (أو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق سالم) شهد (وارثان) عدلان (أنه رجح) عن ذلك (ووصى بعتق غانم وكل) منهما (ثلثه) أي ثلث ماله (تعين) للاعتاق (غانم) دون سالم وارثت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخرج ثلثه ما لو كان غانم دونه فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاسقين) يعين للاعتاق (سالم) بشهادة الأجنبيين لاحتمال الثلث له (وثلث غانم) باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما وكان سالما هلك أو غضب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما لسبقهما ولو كانا غير حائزين عتق من قام قدر ثلث حصتهما .

(فصل) في القائف وهو المحق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك (شرط القائف أهلية الشهادات) هذا أولى من اقتضاره على الاسلام والعدالة والحرية والذكورة (وتجربة) في معرفة النسب بأن يعرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن أمه فان أصاب في المرات جميعا اعتمد قوله وذكر الأم مع النسوة ليس للتبديد بل للأولية إذ الأب مع الرجال كذلك على الأصح

وان قيدت بأن أخر كلامه نصرانية حلف النصراني أو جهل دينه ولكل بينة أو لا بينة حلما ولومات نصراني عنهما فقال السلم أسلمت بعد موته والنصراني قبله حلف السلم وتقدم بينة النصراني أو قاله السلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام بكسه ولومات عن أيوبين كافرين وابنين مسلمين فقال كل طبت على ديننا حلف الأبوان ولو شهدت أنه أعتق في مرض موته سالما وأخرى فاعنا وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الأسبق أو أهد أفرج ولا أعتق من كل نصفه أو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق سالم ووارثان أنه رجح ووصى بعتق غانم وكل ثلثه تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين فسالم وثلث غانم .

(فصل) شرط القائف أهلية الشهادات وتجربة .

فاذا تداعيا وإن لم يشقا

إسلاما وحرية مجهولا
أو ولد موطوءتهما
وأمكن كونه من كل
كان وطنا امرأة
بشبهة أو أحدهما زوجة
الآخر بشبهة وولده
لما بين ستة أشهر
وأربع سنين من
وطئها عرض عليه
فإن تحلل حيضة فلثاني
إلا أن يكون الأول
زوجا في نكاح صحيح .

﴿ كتاب الإعتاق ﴾
أركانه : عتيق وصيغة
ومعتق وشرط فيه
ما في واقف وأهلية
ولاء ، وفي العتيق أن
لا يتعلق به حق لازم
غير عتيق يمنع يعه وفي
الصيغة لفظ يشعر به
صريح وهو مشتق
تحرير وإعتاق وفك
رقبة أو كناية كالملك
لى عليك لا سلطان
لا سبيل لا خدمة أنت
سائبة أنت مولاي
وصيغة طلاق أوظهار
ولا يضر خطأ بتدكير
أو تأنيث وضح معلقا
ومضافا لجزئه فيعتق
كله ومفوضا إليه فلو قال
خيرتك ونوبى تفويض
أو إعتاقك اليك فأعتق
نفسه عتق وبعبوض
ولو في بيع والولاء
لسيده ولو أعتق حاملا
بمألوكة تبعها لا يحكمه

غير من عليه الولد في رجال كذلك بل من أثار العصبية والأقارب كذلك وما ذكركم علم ما صرح به الأصل أنه
لا يشترط فيه عدد كالتفاضي ولا كونه من بني مدج نظرا للمعنى بخلافه في شرطه وقوفا مع ما ورد في الخبر
وهو ما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى
أن عجزنا للديني دخل علي فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة فدعيا رموهما وقد بدت أقدامهما
فقال إن هذه الأقدام بعضنا من بعض (فإذا تداعيا) أي اثنيان (وإن لم يتفقا إسلاما وحرية مجهولا) لقيطا
أو غيره (أو لو لم يوطئتهما أو أمكن كونهن من كل) منهما (كأن وطئها امرأة بشبهة) كأمتها (أو) وطئ
(أحدهما زوجة الآخر بشبهة وولده لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئها عرض عليه) أي على
التفاضي فيلحق من أحلقه به منهما (فإن تحلل) ووطئها (حيضة فلثاني) الولد لأن فراشه باق وفراش الأول
قد انقطع بالحيضة (إلا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني واطئا بشبهة فلا ينقطع تعلق الأول
لأن إمكان الوطئ مع فراش النكاح الصحيح قائم مقام نفس الوطئ والإمكان حاصل بعد الحيضة فإن كان
الأول زوجا في نكاح فاسد انقطع تعلقه لأن المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد إلا بالوطئ .

﴿ كتاب الإعتاق ﴾

هو إزالة الرق عن الآدمي والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى: فك رقبة . وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
قال: أيما رجل أعتق امرأة مسلما استغفرت الله بكل عضو منه عضو من النار حتى الفرج بالفرج (أركانه)
ثلاثة (عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه ما) من (في واقف) من كونه مختارا أهل تبرع (وأهلية ولواء) فيطرح
من مسلم وكافر ولو حرين أو لا من مكره ولا من غير مالك بغير نياية ولا من صبي ومجنون ومجور وسفها وفلس
ولا من مبيعض ومكاتب وتعبيري بما ذكر أولي مما عر به (و) شرط (في العتيق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق
يمنع يعه) كستولته ومؤجره بخلاف ما تعلق به ذلك كرهن على تفصيل مر يانه والتصريح بهذا من زيادتي
(و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفي معناه ما مر في الضمان إما (صريح وهم مشتق) تحرير وإعتاق وفك
رقبة أو رودة في القرآن والسنة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتيقي أو معتق أو أعتقتك أو أنت
فكيك للرقبة إلى آخره نعم لو قال لمن اسمها حره باحرة ولم يقصد العتق لم تعتق وقولي مشتق من زيادتي (أو
كناية كالأ) هو أولي من قوله وهي لا (ملك لى عليك) لا يد لى عليك (لاسلطان) أي لى عليك (لا سبيل) أي
لى عليك (لا خدمة) أي لى عليك (أنت سائبة أنت مولاي) لا اشتراك بين العتيق والعتق (وصيغة طلاق
أوظهار) صريحة كانت أو كناية فكل منهما كناية هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله بلعبد اعتد أو
استبرى : رحمك أو لرقبة أمة أو نامنك حر فلا ينفذ به العتق وإن نوا موقولي أوظهار من زيادتي وتقدم أن الكناية
محتاج إلى نية بخلاف الصريح (ولا يضر خطأ بتدكير أو تأنيث) فقوله بلعبده أنت حره ولأتمته أنت حر صريح
(وضح معلقا) بصفة كالتدبير ومؤقتا ولما التوقيت (ومضافا لجزئه) أي الرقيق شائعا كان كالربع أو مينا
كاليد (فيعتق كله) سرابة كسظيره في الطلاق نعم لو وكل في إعتاقه فأعتق الوكيل جزئه أي الشائع عتق
ذلك الجزء فقط كما صحه في أصل الروضة (و) صح (مفوضا إليه) ولو بكتابة (فلو قال) له (خيرتك) في
إعتاقك (ونوبى تفويضا) أي تفويض الإعتاق إليه (أو) قال له (إعتاقك اليك فأعتق نفسه) حالا كما أفادته
الفاء (عتق) كافي الطلاق بقول الأصل فأعتق نفسه في المجلس أراد به مجلس التخاطب لا الحضور ليوافق
ما في الروضة كأصلها (و) صح (بموض) كافي الطلاق (ولو في بيع) فلو قال أعتقتك أو بعتك نفسك
بألف قبل حال عتق ولزمه الألف وكأنه في الثانية أعتقه بألف (والولاء لسيدة) للعموم خير الصحيحين
إما الولاء لمن أعتق (ولو أعتق حاملا بعبه أو لك تبعها) في العتق وإن استثناه لأنه كالجزم منها فتمتعه بالتبعية
لا بالسراية لأن السراية تبقى الأشخاص لافي الأشخاص فقولي تبعها أولى من قوله عتقا ولقوة العتق لم يطل
بالاستثناء بخلافه بالبيع كما مر (لا يحكمه) أي لا إن أعتق حاملا بمألوكة فلا تبعه أمه لأن الأصل لا يتبع

الفرع وإن أعتقهما عتقا بخلاف البيع في السنتين فيبطل كاسر وعمل صحة إعتاقه وحده إذا نفخ فيه الروح فإن لم ينفخ فيه الروح كضفة فقال أعتقت مضمتك فهو لكو كافي الروضة كأصلها عن قنوى القاضى وقال أيضا لو قال مضفة هذه الأمة حرة فأقرار بانعتاد الولد حرا وتصير الأم به أم ولد وقال النووى يبنى أن لا يصير حتى يقر بوطئها لا احتمال أنه حر من وطء أجنبي بشبهة وفيه كلام ذكرته في شرح الروض أمالو كان لا يملك حملها بأن كان لغيره بوصية أو غيرهما فلا يعتق أحدهما يعتق الآخر (أو أعتق (مشتركا) بينه وبين غيره (أو أعتق (نصيه) منه (عتق نصيه) لأنه مالك التصرف فيه (وسرى بالإعتاق) من موسر لا موسر (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو بعضه (ولو) كان (مدينة) فلا يمنع الدين ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع تعلق الزكاة (كإيلاده) فإنه يثبت في نصيه ويسرى بالعلوق من الوسر إلى ما أيسر به من نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينة (وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به) هو أعم من قوله في الثانية قيمة نصيب شريكه (وقت الإعتاق أو العلق) لأنه وقت الإلتاف والأصل في ذلك خبر الصحاحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والإقتد عتق منه ما عتق وبقي ما فيه غيره كما ذكر (و) عليه لشريكه في الستولدة (حصه من مهر) مع أرش بكارة إن كانت يكرها هذا إن تأخر الإنزال عن تعيب الحشفة كما هو الغالب وإلا فلا يلزم حصه مهر لأن للوجب له تعيب الحشفة في ملك غيره وهو متنفذ (لا يمتها) أى حصته (من الولد) لأن أمه صارت أم ولد حالا فيكون العلق في ملك الوالد فلا تجب القيمة وتيسرى بالوقت أولى من تعبيره باليوم (ولا يسرى تديير) لأنه كتحقيق عتق بصفة (ولو قال) شريك له (موسر أعتقت نصيبك فملك قيمة نصيبك فأنتكر) الشريك (حلف ويشتق نصيب للدعى فقط بإقراره) مؤاخذه له به أما نصيب النكر فلا يعتق وإن كان للدعى موسرا لأنه لم ينش عتقا فإن نكل عن التيمين لحلف للدعى استحق القيمة ولم يعتق نصيب النكر أيضا لأن الدعوى إنما توجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (لشريكه) ولو موسرا (إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر) سواء أطلق وهو من زيادنى أم قال بعد نصيبك (فأعتق) الشريك (وهو موسر سرى) لنصيب القائل (ولزمه القيمة) له لأن السراية أقوى من العتق بالتعلق لأنها قهرية لا مدفع لها وموجب التعلق قابل للدفع بالبيع ونحوه أمالو كان موسرا فلا سراية عليه ويعتق عن العلق نصيبه (فلو قال له) أى لشريكه ولو موسرا أى قال إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو من زيادنى (أو قبله فأعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وإن كان العلق موسرا فلا شيء لأحدهما على الآخر (والولاء لها) لا شترا كهما في العتق (ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت) في قدر الحصه من العتق كأن كان لواحد نصف وآخر ثلث وآخر سدس (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعده) أى العتق لا بقدر الإملاك فلما أعتق الأخيران وكل منهما موسر بالربع نصيبهما معا قيمة النصف الذى سرى إليه العتق عليهما نصفين لأن سييلها سييل ضمان التالف وإن أيسر أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أيسر بما يتقص عن الربع سرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية) تملكه أى المالك ولو بتأجيله (باختياره) كسراء جزء بعضه (فلو ورث جزء بعضه) أى أصله وإن علا أو فرعه وإن نزل (لم يسر) بمقتضى إلى باقية لما سر أن سييل السراية سييل ضمان التالف ولم يوجد منه إلتاف ولا قصد (وليت معسر) فلما أوصى أحد شريكين بإعتاق نصيبه لم يسر بإعتاقه بعد الموت وإن خرج كله من الثلث لا تقال المال غير اللوصى به بالموت إلى الوارث (وكذا المريض) معسر (الافى ثلث ماله) فلما أعتق أحد شريكين نصيبه في مرض موته ولم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية عليه .

أو مشتركا أو نصيبه عتق نصيبه وسرى بالإعتاق لما أيسر به ولو مدينة كإيلاده وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به وقت الإعتاق أو العلق وحصه من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تديير ولو قال لموسر أعتقت نصيبك فملك قيمة نصيبى فأنتكر حلف ويعتق نصيب للدعى فقط بإقراره أو لشريكه إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر فأعتق وهو موسر سرى ولزمه القيمة فلما قال له وقال مع نصيبك أو قبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لها ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت فالقيمة بعده وشرط للسراية تملكه باختياره فلما ورث جزء بعضه لم يسر ولليت معسر وكذا المريض إلا في ثلث ماله .

(فصل) ملك حر

إذا ملك أهل تبرع (بعضه) من أصل أو فرع ذكر ا كان أو غيره (عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم: لمن يجزى
 ولد أو والده إلا أن يجدهم أو كافي شريه فيعتقه. أي بالشراء، رواه مسلم وقال تعالى: وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه
 بل عباد مكرمون. دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية وسواء أكان للملك اختياريا كالخاسل بالشراء أم
 قهريا كالخاسل بالإرث وخرج بالبعض غيره كالأخ فلا يعتق بملكه وبالحر المكاتب والبعض فلا يعتق ذلك
 عليهم ما تضمنه الولاء وليس من أهله وإنما اعتقت أم ولد للبعض بموته لأنه حينئذ أهل للولاء لا تقطع الرق
 بالموت (ولا يشتري) الولي (لموليه) من صبي ومجنون وسفيه (بعضه) لأنه إنما يتصرف به بالنقطة وتعبيري
 بذلك أولى من قوله لطفل قريبه (ولو وهب) له (أو وصى له) به (ولم تلزمه نفقته) كأن كان هو معسرا
 أو فرعه كسوبا (فعلى الولي قبوله ويعتق) على موليه لانتفاء الضرر وحصول الكمال للبعض ولا نظر إلى
 احتمال توقع وجوب النفقة لزمانه نظر لأن النفقة محققة والضرر مشكوك فيه والأصل عدمه (وإلا) أي
 وإن لم يمت نفقته (لم يجز) للولي قبوله لثلاث ضرر موليه بالاتفاق عليه من ماله وتعبيري بآزوم النفقة وعدمه
 له سالما أو ورد على تعبيره يكون بعضه كاسبا أو لا من أنه يقتضى وجوب قبوله الأصل القادر على الكسب
 ولم يكتسب وعدمه وجوب قبوله إذا كان غير كاسب وإبناه الذى هو عم الولي عليه حى موسر وليس كذلك
 (ولو ملكه في مرض موته جانا) كأن ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من رأس المال) لأن الشرع أخرجه
 عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما صححه في الروضة كالشرحين وصحح الأصل أنه يعتق من ثلث ماله لأنه
 دخل في ملكه وخرج بلا مقابل فكان كالوتبرع به (أو) ملكه فيه (بعوض بلا عباة فمن ثلثه) يعتق لأنه
 فوت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه) لأنه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الوارث فيطلب لتعذر إجازته
 لتوقفها على إرثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر فيمتنع إرثه
 بخلاف الذى عتق من رأس المال إذ لا يتوقف عتقه على إجازته (فان كان) المريض (مدينة) بدين
 مستغرق ماله عند موته (بيع للدين) فلا يعتق منه شيء لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه فان لم يكن
 الدين مستغرقا أو أسقطا ببراء أو غيره عتق إن خرج من ثلث ما بق بعد وفاة الدين في الأولى أو ثلث المال
 في الثانية أو إجازة الوارث فيها أو الاعتق منه بقدر ثلث ذلك (أو) ملكه فيه بعوض (بها) أي بعباة من
 البائع (قدرها كملكه جانا) فيكون من رأس المال (والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزء بعض
 سيده قبيل) وقلنا بالأصح إنه يستقل بالقبول كامر في باب معاملة الرفيق (عتق وسرى وطى سيده قيمة
 باقية) لأن الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه
 قهرا كالإرث وفيها كأصلها في كتاب الكتابة تصحيحه وأنه إن تعلق بالسيد لزوم النفقة لم يصح قبول
 العبد هذا إذا لم يكن العبد مكاتباً أو مبعوثاً فان كان مكاتباً لم يعتق من موهوب به شيء نعم إن عجز نفسه أو
 عجزه السيد عتق ما وهب له ولم يسر لعدم اختيار السيد هو في الثانية إنما قصد التعجيز والمالك حصل ضمنا
 وإن كان مبعوثاً وكان بينه وبين سيده مهايأة فان كان في نوبة الحر فلاعتق أو كان في نوبة الرق فكالتن
 وإن لم يكن بينهما مهايأة فما يتعلق بالحرية لا يملكه السيد وما يتعلق بالرق فيه مامر .

(فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبين القرعة. لو (أعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره) عند
 موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر من الثلث كامر في الوصايا فان كان عليه دين فان
 كان مستغرقا فلا يعتق شيء منه لأن العتق وصية والدين مقدم عليها وإلاعتق منه ثلث باقية وظاهر أنه لو سقط
 الدين ببراء أو غيره عتق ثلثه (أو) أعتق (ثلاثة) بهيديرته بقولى (معا كذلك) أي لا يملك غيرهم عند
 موته (وقيمتهم سواء) كقوله أعتقتكم (أو) قال لهم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ثلث كل منكم أو ثلثكم حر
 عتق أحدهم) وإنما لم يعتق ثلث كل منهم في غير الأولى لأن إعتاق بعض الرفيق كإعتاق كله فيكون كالوقال

بعضه عتق ولا يشتري
 لموليه بعضه ولو وهب
 أو وصى له ولم تلزمه
 نفقته فعلى الولي قبوله
 ويعتق وإلا لم يجز ولو
 ملكه في مرض موته
 جانا عتق من رأس
 المال أو بعوض بلا عباة
 فمن ثلثه ولا يرثه فان
 كان مدينا يسر للدين
 أو بها قدرها كملكه
 جانا والباقي من الثلث
 ولو وهب لرفيق جزء
 بعض سيده قبل عتق
 وسرى وطى سيده
 قيمة باقية .

(فصل) أعتق في
 مرض موته عبدا لا يملك
 غيره ولادين عتق ثلثه
 أو ثلاثة معا كذلك
 وقيمتهم سواء أو أعتقت
 ثلثكم أو ثلث كل منكم
 أو ثلثكم حر عتق أحدهم

الأخران أو الرق روق
وأخرجت أخرى باسم
آخر أو تكتب أساؤم
ثم تخرج رقعة على العتق
لمن خرج اسمه عتق
ورقا أو مختلفة كائة
ومائتين وثلاثمائة أفرع
كلمر فان خرج للثاني
عتق ورقا أو للثالث
عتق ثلثه أو للأول
عتق ثم أفرع لمن خرج
ثم منه الثلث أو فوق
ثلاثة وأمكن توزيع
بعدد وقيمة كسفة
قيمتهم سواء جعلوا
اثنين اثنين أو قيمة
نقط أو عكسه كسفة
قيمة أحدهم مائة
والثاني مائة وثلاثة مائة
جزوا كذلك وإن لم
يتمكن كاربعة قيمتهم
سواء سن أن يجزوا
ثلاثة واحد وواحد
واثنان فان خرج لواحد
عتق ثم أفرع لتتميم
الثالث أو للثاني روق
الأخران ثم أفرع بينهما
فيعتق من خرج له
العتق وثلث الآخر
وإذا عتق بعضهم بقرة
فظهر مال وخرج كلهم
من الثلث بان عتقهم
ولا يرجع الوارث عما
أنفق عليهم أو بعضهم أفرع
ومن عتق ولو بقرة بان
عتقه وقوم وله كسبه

أعتقكم فيعتق أحدهم يعني أن عتقه يتميز (بقرة) لأنها شرعت لقطع النازعة فتعينت طريقا فلو
اتفقوا مثلا على أنه إن طار غراب فقلان حرا ومن وضع صبي يده عليه فهو حر لم يكتب والقرعة إما (بأن يكتب
في رقتين) من ثلاث رفاع (روق وفي ثالثة عتق) وتدرج في بنادق كما مر في القسمة (وتخرج واحدة باسم
أحدهم فان خرج) لواحد منهم (العتق عتق وروق الأخران) بفتح الحاء (أو الرق روق وأخرجت أخرى باسم
آخر) فان خرج العتق عتق وروق الثالث وإن خرج الرق روق وعتق الثالث (أو) بأن (تكتب أساؤم)
في الرفاع (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فمن خرج اسمه عتق ورقا) أي الأخران وهذا الطريق قال
القاضي أصوب من الأول لعدم تعدد الإخراج في رقعة العتق تخرج فيه أولا ويجوز إخراج رقعة الأسماء
على الرق (أو) وقيمتهم (مختلفة كائة) لواحد (ومائتين) لآخر (وثلاثمائة) لآخر (أفرع) بينهم (كلمر)
بأن يكتب في رقتين روق وفي واحدة عتق أو بأن يكتب أساؤم إلى آخر ما مر (فان خرج) العتق (للثاني
عتق ورقا) أي الأخران (أو للثالث عتق ثلثه) وروق باقية الأخران (أو للأول عتق ثم أفرع) بين الآخرين
(فمن خرج) له العتق (تعم منه الثلث) فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقية والآخر
فقولي كالمعنى من قوله بسهمي روق وسهم عتق (أو) أعتق (فوق ثلاثة) مما لا يملك غيرهم (وأمكن
توزيع) لهم (بعدد وقيمة) معا (كسفة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا
وفضل ما مر في الثلاثة للتساوية القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة مائة مائة وقيمة ثلاثة خمسين خمسين فيض
لكل اثنين خمسين (أو) أمكن توزيعهم (بقسمة فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو من زيادتي أي
وأمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة (كسفة قيمة أحدهم مائة و) قيمة (اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة
جزوا كذلك) أي جعل الأول جزءا والاثان جزءا أو فعل ما مر والستة المذكورة مثال للأول باعتبار عدم
تأتي توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأتي توزيعها بالقيمة مع العدد فلا تنافي بين تمثيل
الأصل بها للأول وتمثيل الروضة كأصلها للعكس (وإن لم يمكن) توزيعهم سواء من العدد والقيمة بأن لم يكن
لهم ولا لقيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء سن) وعن نص الأم ما اقتضاه كلام أكثرين وجب
(أن يجزوا ثلاثة) من الأجزاء (واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج) العتق (لواحد)
سواء أ كتب العتق والرق أم الأسماء (عتق ثم أفرع لتتميم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا من خرج له العتق
عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين روق الأخران ثم أفرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج
له العتق وثلث الآخر) وعلم من سن التجزئة أنه يجوز تركها كأن يكتب اسم كل عبد في رقعة وتخرج على
العتق رقعة ثم أخرى فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني والأصل في القرعة مارواه مسلم عن عمران بن حصين
أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر يساوي الأثلاث في القيمة أما إذا
أعتق عبيدا مرتبا فلا قرعة بل يعتق الأول إلى تمام الثلث (وإذا عتق بعضهم بقرة فظهر مال وخرج كلهم
من الثلث بان عتقهم) من الاعتاق كما سيأتي (ولا يرجع الوارث عما أنفق عليهم) لأنه أنفق على أن
لا يرجع فكان كمن نكح امرأة نسكا فاستأدى بطن محنته وأنفق عليها ثم بان فساده (أو) خرج (بعضهم)
زيادة على من عتق عبدا كان أو أكثر أو أقل من الثلث فهو أعلم من قوله عبد آخر (أفرع) بين الباقيين فمن
خرج له العتق بلن عتقه (ومن عتق ولو بقرة بان عتقه وقوم وله كسبه من) وقت (الإعتاق) لا من وقت
الإفراج في الثلاث بخلاف من أوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لا وقت الاستحقاق (فلا يحسب) كسبه
(من الثلث) سواء أ كسبه في حياة العتق أم بعد موته وفي معنى الكسب الولد وأرش الجناية (ومن روق
قوم بأقل قيمه من) وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة التركة لأنه إن كانت قيمته وقت الموت

وحسب كسبه الباقي قبله من الثلثين فلواعتق ثلاثة لاجلك غيرهم قيمة كل مائة فكسب (٢٣٩) أحدهم مائة أقرع فإن خرج العتق

للكاسب عتق وله
للمائة أو لغيره عتق ثم
أقرع فإن خرج لغيره
عتق ثلثه أو له عتق
ربعه وله ربع كسبه
(فصل) من عتق
عليه من به رقب ولو
بكتابة أو تدير فولأوه
له ولعصبة يقدم فوائده
الأقرب وولاء وله
عتيقة من عبد لمولاه
فإن عتق الأب أو الجد
انجر لمولاه أو الأب بعد
الجد انجر لمولاه ولو لمالك
هذا الولد أباه جر
ولاء إخوته إليه .

﴿ كتاب التدير ﴾
هو تعليق عتق بموته
وأركانها صيغة ومالك
ومحل وشرط فيه كونه
رقيقا غير أم ولد .

أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فأنقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم
كلدنى يعصب أو يضيع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الروضة كأصلها فتقول الأصل قوم يوم
الموت محمول على ما إذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف (وحسب) على الورثة (كسبه الباقي قبله) أي
قبل الموت (من الثلثين) بخلاف الحادث بعده لأنه ملكهم (فلو أعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا
(لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة لكسب أحدهم) قبل موت العتق (مائة أقرع) بينهم (فإن خرج
العتق للكاسب عتق وله المائة أو) خرج (لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فإن
خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (أو) خرجت (له عتق ربعه وله ربع كسبه)
ويكون للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخمسون ضعف ما عتق لأنك إذا
أستقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبد الثلاثة
يصير المجموع ثلثاته وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق
ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة وهو أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه منه يبقى
للورثة ثلثاته إلا شيئين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشيء ثلثاه مائتان وشيئان وذلك يعدل ثلثاته
الإثنين فيجبر وتقابل فمائتان وأربعة أشياء تعدل ثلثاته تسقط منها للمائتان يبقى مائة تعدل أربعة
أشياء فالثمسة خمسة وعشرون ، فعمل أن الذي عتق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه .

(فصل) في الولاء . هو فتح الواو والدلثة القرابة مأخوذ من الواو الاتوهى المعاونة والمقاربة وشرطا
عصوبة وسببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية . والأصل فيه قبل الإجماع ما يأتي من الأخبار (من عتق
عليه من برقب ولو بكتابة أو تدير) أو برماية أو بعضية (فولأوه له ولعصبة) بنفسه لغير الشيخين «إنما
الولاء لمن أعتق» وقيس بما فيه غيره (تقدم) منهم (بفوالده) من إرث به وولاية تزويج وغيرها
(الأقرب) فالأقرب كما في النسب ولغيره ابن حبان والحاكم وصحح إسناده الولاء لجة كل جملة النسب بضم
اللام وفتحها وقولى ولعصبة أولى من قوله ثم لعصبة لأن المذهب أن ولاء العصبة ثابت لمف حياة العتق
والتأخر لهم عنه إنعاه فوائده كما تقرر وقد بسطت الكلام عليه في شرح الفصول وغيره وتقدم في الفرائض حكم
إرث المرأة بالولاء مع بيان من ترضت به وخرج بقولى ولعصبة معتق أحد أصوله ولعصبة فلا ولاء لها عليه
كان ولدت برقيقة رقيقا من رقيق أو حرا وعتق أبويه أو أمه مالكمهم (وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاه)
لأنه عتق بموتها (فإن عتق الأب أو الجد انجر) الولاء من مولاه (لمولاه) بمعنى أنه بطل ولاء مولاه واثبت
لمولاه لأن الولاء فرع النسب والنسب معتبر بالأب وإن علا وإنما ثبت لولي الأم لضرورة رق الأب وقد زالت
بعته (أو) عتق (لأب بعد) عتق (الجد انجر) من مولى الجد (لمولاه) لأنه إنما انجر لمولى الجد لضرورة
رق الأب والأب أقوى في النسب وقد زالت الضرورية بعته (ولو ملك هذا الولد) الذي ولاؤه لمولى أمه
(أباه جر ولاء إخوته) لأبيه من مولى أمهم (إليه) أمواله نفسه فلا يجزه لأنه لا يمكن أن يكون
له على نفسه ولاء ولهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده .

﴿ كتاب التدير ﴾

(هو) لمة النظر في العواقب وشرعا (تعليق عتق) من مالك (بموته) فهو تعليق عتق بصفة معينة لا وصية ولهذا
لا يقتصر إلى إعتاق بعد الموت وصي تدير من العبد لأن الموت تدبر الحياة . والأصل فيه قبل الإجماع خبر
الصحيحين أن رجلا بدر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فقرر له بدل على جوازه
(وأركانها) ثلاثة (صيغة ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد) لأنها تستحق العتق بجهة أقوى

[مسئلة] حاصل
تعليق التدير بعصبة
العبد أنه عند الاقتصار
على شرط واحد كانت
حريه موتى إن شئت
أو عكسه بشرط تقدم
الشيئة على الموت مالم
يصرح يبعديتها عن
الموت أو ينها وإلا
اشترط تأخرها عنه وفي
الأول تشترط النورية
في نحو إن دون نحو موتى
وفي الثاني لا يشترط

مطلقا لإمعق الفناء وعند الإتيان بالشرطين متوالين أو مفصولا بينهما بالجزء إن سبق شرط الشيئة ولم يصرح يبعديتها عن الموت أو
يتوفا أو تأخر وصرح بقبليتها على الموت أو نواها اشترط تقدمها على الموت فور مع نحو إن دون نحو موتى ولا اشترط تأخرها عنه ولا يشترط

والصيغة لفظ بشر بصريح كأنه شر أو اعتقتك بدموني أو دبرتك أو أنت مدبر أو كناية تكلمت سيك بدموني وصح مقيدا كأنه مت
 في ذا الشهر أو المرض فأنت حر ومعلقا كأن دخلت الدار فأنت حر بدموني وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مت ثم دخلت
 فأنت حر فبعده ولو متراخيا وللوارث كسبه قبله لأن نحويمه كإذانت ومضى شهر فأنت حر وليست أنت ديرا أو قال إن أومتى شئت اشترطت
 للشيء قبل الموت فيهما فوراني نحو إن ولو قال لابدها إذا متا فأنت حر لم يمتق حتى يموت فإن مات أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه
 وفي المالك اختيار وعدم صبا (٢٤٠) أو جنون فيصح من سفیه وكافر وتديير مرتد موقوف ولحربي حمل مدبره

لم يهرم ولو دبر كافر
 مسلما يبيع عليه .

فصور إلا مع الفاء
 الجماعة تتعلق بابتداء
 السلام ورده

وقد وقتت على رسالة
 كافية واقية في ذلك
 خالصة عن الحشو
 والتطويل لبعض العلماء
 المحققين نقلها بصورتها
 تبركاً بمؤلفها قال ابتداء

السلام سنة عين من
 الواحد ومن الجماعة سنة
 كفاية ورده فرض

عين على الواحد وكذا
 أو غله واحد فقط من
 الجماعة تعيين عليه وإذا
 كان على جماعة اثنين
 فأكثر مسلمين مكلفين

أو سكران لهم نوع تمييز
 عالين به ولو نساء ولم
 يتحلل به من صلاة وإن

كرهت صيغته قرض
 كفاية لخير أبي داود
 يجرى عن الجماعة إذا

مروا أن يسلم أحدهم
 ويجزى عن الجالس
 أن يرد أحدهم ولو

من التديير (و) شرط (في الصيغة لفظ بشر به) وفي معناه ما مر في الضمان إما (صريح) وهو ما لا يجتمل
 غير التديير (كأنت حر) بدموني (أو اعتقتك) أو حررتك (بدموني أو دبرتك أو أنت مدبر) أو إذانت
 فأنت حر وذكر كراف كأنت من زيادتي (أو كناية) وهي ما يجتمل التديير وغيره (تكلمت سيك) أو
 حبستك (بدموني وصح) التديير (مقيدا) شرط (كأن) أومتى (مت في ذا الشهر أو المرض) فأنت حر
 فإن مات فيه عتق وإلا فلا (ومعلقا كأن) أومتى (دخلت الدار فأنت حر بعد موتي) فإن وجدت الصفة
 ومات عتق وإلا فلا ولا يصير مدبراً حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فإن مات
 السيد قبل الدخول فلا تديير (فإن قال) السيد (إن مت ثم دخلت) الدار (فأنت حر فبعده) يشترط لذلك
 دخوله (ولو متراخيا) عن اللوت فلا يشترط الفور إذ ليس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراخي
 وإن لم يكن شرطاً هنا (ولو وارث كسبه قبله) أي قبل الدخول (لأن نحويمه) مما يزيل للمالك كالهبة لتعلق حق
 العتق به (كقوله) (إذا مت ومضى شهر) مثلاً أي بدموني (فأنت حر) فلو وارث كسبه في الشهر لأن نحويمه
 وذكر أن للوارث كسبه في الأولى والتصریح به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخدامه
 وإجارتها (وليست) أي الصورتان (تدييرا) بل لتعلق عتق بصفة لأن للعلق عليه ليس للوت فقط ولا مع شيء
 قبله وهذا من زيادتي (أو قال إن أومتى شئت) فأنت حر بدموني (اشترطت الشيئة) أي وقوعها (قبل
 الموت فيهما) كسائر الصفات للعلق بها (فورا) بأن يأتي بالشيئة في مجلس التواجب (في نحو إن) كإذ لا اقتضاء
 الخطاب الجواب حال دون نحو مقي مما لا يقتضي الفور في مشيئة المخاطب كهم أو أي حين لأنها مع ذلك للزمان
 فاستوى فيها جميع الأزمان واعتراط وقوع الشيئة قبل اللوت مع ذكر نحو من زيادتي فإن صرح
 بوقوعها بعده أو نواه اشترط وقوعها بعده بلا فور وإن لم يعلق بحق أو نحوها . واعلم أن غير الشيئة من
 نحو الدخول ليس مثلها في اقتضاء الفورية (ولو قال لابدها إذا متا فأنت حر لم يمتق حتى يموت) معا أو
 مرتبا (فإن مات أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه صار مستحق العتق بموت الشريك وله
 كسبه ونحوه ثم عتقه بموتهما معا عتق تعلق بصفة لا عتق تديير لأن كلا منهما لم يطلقه بموته بل بموته
 وموت غيره وفي موتها مرتبا يصير نصيب التأخر موتا بموت المتقدم مدبراً دون نصيب للتقدم ونحو
 من زيادتي (و) شرط (في المالك اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا أو جنون فيصح) التديير (من
 سفیه) ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبعض (وكافر) ولو حرياً لأن كلا منهما صحيح العبارة
 والمملك ومن سكران لأنه كالمكلف حكماً لا من مكره وصي وجنون وإن مير كسائر عقودهم (وتديير
 مرتد موقوف) إن أسلم بان محته وإن مات مرتداً بان فساده (ولحربي حمل مدبره) الكافر الأصلي
 من دارنا (الدارم) لأن أحكام الرق باقية بخلاف مكاتبه الكافر بغير رضاه لاستقلاله وبخلاف
 مدبره للرتد لبقاء علقه الإسلام (ولو دبر كافر مسلماً يبيع عليه) إن لم يزل ملكه عنه بالبيع بطل التديير

أسقط المسلم حقه لم يسقط لأن الحق لله تعالى ولو ردوا كلهم ولو مرتبا أئيبوا ثواب الفرض كالمصلين على وإن
 جنازة وشرطه اسماع واتصال كاتصال الإيجاب بالقبول فإن شك في سماعه زاد في الرفع فإن كان عنده نيام خفض صوته ولا يكفي رد
 غير المسلم عليهم ويجب الجمع بين اللفظ والإشارة على من رد على أصم وسن لمن سلم عليه أن يجمع بينهما نعم لو علم أنه فهم بقرينة الحال
 والنظر إلى فهم يجب الإشارة ونحوه إشارة الأخرس ابتداء وردا وصيغته السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزى مع الكراهة عليكم
 السلام ويجب فيه الرد وكليةكم السلام عليكم السلام ولو قال عليكم السلام لم يكن سلاماً فلا يجبر دونه ببيت صيغة الجمع في الواحد لأجل

كافر أفسلم نزع منه وله كسبه ويطلق بنحو بيع وإيلاء لا بزدة رجوع لفظا وإنكار ووطء وحل له وصح تدبير مكاتب وعكسه وتعليق
ق كل بصفة ويعتق بالأسبق . (فصل) حمل من دبرت حاملا مدبر لان بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت كعلق

لا يشك ويكنى الإفراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة يند أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينها وبين اللفظ أفضل وصيغة رده
عليك السلام وعليك السلام للواحد ومع ترك الواو وجاز عكسه فان قال وعليكم وسكت لم يحز والتعريف ابتداء وجوابا أفضل
زيادة ورحمة الله وبركاته أكل فيها ولو سلم كل من اثنين على الآخر لزم كلاردا أو مرتبا كفى الثاني سلامه ردا نعم ان قصد به الابتداء
رفه عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أو لا ويسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد
سغير على كبير وقليل على كثير فان عكس لم يكره فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب (٢٤١) تعارضا ولو سلم بالعجمية تجاز

وان لم يقض خلافا لما هو كلام الأصل (أو) دبر كافر (كافر أفسلم نزع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل
عنه (وله) أي لسيده (كسبه) وهو باق على تدبيره فلا يباع عليه لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير
(بنحو بيع) للمدبر للخبر السابق فلا يعود وإن ملكه بناء على عدم عود الخنث في اليمين ومعلوم أن
مخجور النصف لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحو من زيادتي (و) بطل (بإيلاء) لمدبرته لانه أقوى منه بديل
أنه لا يصير من الثلث ولا يتبع منه الدين بخلاف التدبير فيرفه الأقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح (لا بردة)
من اللدبر أو سيده صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بنوب السيد وان كانا مرتدين (و) لا (رجوع)
عنه (لفظا) كسخته أو قهضته كسائر التعليقات (و) لا (إنكار) له كما أن إنكار الردة ليس إسلاما
وإنكار الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه مادبره (و) لا (وطء) لمدبرته سواء أعزل أم لا لأنه لا ينافي
الثلث بل يؤكده بخلاف البيع ونحوه (وحل له) وطؤها لبقاء ملكه ولم يتعلق به حق لازم (وصح
تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة كما يأتي (وعكسه) أي كتابة مدبر بناء على أن التدبير تعليق عتق
بصفة فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا ويعتق بالأسبق من الوصفين موت السيد وأداء النجوم ويطلق الآخر
لكن إن كان الآخر كتابة لم يطل أحكامها فيتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الأولى ويقاس
بها الثانية ويحمل خلافة وعليه جرى ابن القري ومعلوم مما يأتي في الفصل الآتي أنه اذا كان الأسبق
للموت فلا يتحقق كله إلا ان احتمله الثلث والافيتق قدره (و) صح (تعلق عتق كل) منهما (بصفة) كما يصح
تدبير وكتابة العلق عتقه بصفة (ويعتق بالأسبق) من الوصفين فان سبقت الصفة العلق عتقه بها أعتق بها
أو للموت فيه عن التدبير أو الأء فيه عن الكتابة ود كرحم تعليق المكاتب بصفة مع قولي ويعتق بالأسبق
في تدبير المكاتب وعكسه من زيادتي .

(فصل) في حكم حمل المدبرة والعلق عتقها بصفة مع ما يدكر معه (حمل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر)
تبعها وإن انفصل قبل موت سيدها (لا إن بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت) لها كبيع فيبطل تدبيره أيضا
تبعها وخروج الحامل الحائل فاذا دبرها ثم حملت فان انفصل قبل موت السيد فغير مدبر كافي وله المراهونة
وولد الوصي بها والاعتق تبعاً لأمه وبقولي لا إن بطل إلى آخره ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها أو قبله لكن
بطل موتها فلا يبطل تدبيره فانه في الثانية قد يعيش والتقييد قبل الانفصال مع بلاموت من زيادتي (كعلق

(٣١) - (فتح الوهاب) - نان) فقولو او عليك قال الخطابي وكان سفيان يروي بحذف الواو وهو الصواب لأنه اذا حذفها
مار قولهم مردودا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك والدخول فيها قالوه قال الزركشي وفيه نظر إذ المعنى ونحن ندعو عليكم بما دعوتهم
وعليها على أي إذا فرغنا السام بالموت فلا إشكال لاشتراك الخلق فيم ولو كتب إلى كافر قال السلام على من أتبع الهدى ويجب استثناء
لكافر ولو بالقلب إن كان مع مسلم وتحريم بداءته بتحية غير سلام ولو قام عن جليس له فسلم وجب الرد ولو تلاقى شخصان مع شخص
سلم أحداهما فله فرد عليه ناويا الرد على من سلم والابتداء من لم يسلم كفى أخذاً من قولهم إذا تأخر سلام بعض المؤمنين عن بعض فشكل
بنوى بكل تسليمه السلام على من لم يسلم والرد على من سلم ع ش ومن دخل داره سلم ندبا على أهله أو موضعا خاليا فيقل ندبا بالسلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين ويسمى الله قبل دخوله ويدعو ولوردت امرأة عن رجل أجزأ إن شرع السلام عليها بأن كانت عجوزا أو محرما
لمسلم والاطلاق أوجب أو من لم يسلم لم يسقط عن الباقي لان فرض الكفاية إنما يسقط حرجه بفعل من هو مكلف ويستثنى ما اذا حصل

عقنها حاملا ووضعه تدير الحمل ولا تضعه أمه فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولنه والمدبر كقن في جنابة ويستحق الموت من الثلث
 بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كان دخلت في مرض موتي فانتحر أو وجدت فيه باختياره فانه بحسب من الثلث وحلف فيما
 معه وقال كتبته بعد الموت وقال الوارث قبله . **كتاب الكتابة** ❦

المقصود بتمامه بفعل الصبي كحمله الميت ودفنه وصلاته وقضيته أجزاء تسميت الصبي عن جمع لان قصد الدعاء وهو منه أقرب للاجابة
 والمقصود من السلام الأمان والأمان من الصبي ولو سلم الصبي المميز وجب الرد عليه ولو سلم جماعة متفرقون على واحد ولم يطل فصل
 بين سلام الأول والجواب فقالوا وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم أجزاء وسقط عنه فرض الجميع بخلاف ما اذا لم يقصد الرد عليهم
 جميعا فلما أطلق هل يكفي أو لا الصحيح أنه يكفي ذلك ويتصور وجوب ابتداء السلام فيما لو أرسل رسول الله بسلام إلى غائب فيلزمه أن يسلم
 عليه لأنه أمانة فيجب أداءها (٢٤٢) ولا يكره على جمع نسوة أو عجوز لا تقف خوف الفتنة بل ينوب الابتداء بهن

على غيرهن وعكسه
 ويجب الرد كذلك
 وإطلاق النساء يشمل
 الشباب ويحرم من
 الشابة الابتداء والرد
 وظاهر أن محل ذلك
 حيث لا مسوغ كزوجية
 أو سيديتها كعدها عن
 يتاح نظرها لها ويكره
 للرجل لا كبير رجال
 حيث لم يخف فتنة
 الابتداء بالسلام عليها
 والرد عليها احتياطا
 ولو قال السلام على سيدي
 فالذي قاله الجوهري
 وجوب الرد الذي قاله
 شيخ الاسلام عدم
 الوجوب لان هذه
 ليست صيغة شرعية
 ولو قال السلام على من

عقنها) فان حملها يصير مطلقا عنه بالصفة التي علق عقنها بما يقيد زنته بقولي (حاملا) به وان انفصل قبل
 وجود الصفة حتى لو عتقت بها عتق هو أيضا لان بطل قبل انفصاله التعليق فيها بالموت بخلاف ما لو علق
 عقنها حائلا لم يحل لا يستحق إن انفصل قبل وجود الصفة والإعتق تبعاً لأمه وبخلاف ما لو علق عقنها حاملا
 وبطل بعد انفصاله تعليق عقنها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يطل تعليق عنه (وضح تدير حمل) كما يصح
 إعتاقه (ولا تضعه أمه) لان الأصل لا يتبع الفرع (فان باعها) مثلا (فرجوع عنه) أي عن تدير الحمل (ولا
 يتبع مدبرا ولنه) وإنما يتبع أمه في الرق والحرية (والمدبر كقن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادتي
 فان قتل بجنابة أو بيع فيها بطل التدبير لأن قدم السيد ولا يلزمه إن قتل أن يشتري بقيته عبدا بديره
 (ويستحق) المدبر كله أو بضعه (بالموت) أي بموت سيده محسوبا (من الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في
 الصحة فلو استغرق الدين التركة لم يستحق شيء منه أو نصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي
 منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي مرض الموت (كان دخلت)
 الدار (في مرض موتي فانتحر) ثم وجدت الصفة (أو لم تقيد به) (وجدت فيه باختياره) أي السيد (فانه
 بحسب من الثلث) فان وجدت بغير اختياره فمن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن منهما يبطل
 حتى الورثة وعليه يحمل إطلاق الأصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر في صدق (فيا) وجد (معه) وقال
 كتبته بعد الموت وقال الوارث قبله) لان اليد له وكما تقدم بينته فيما لو أقام بينة بما قاله كاعلم علم
 في الدعوى والبيانات وصرح به الأصل هنا بخلاف ولد الديرة إذ اقلت ولذته بعد الموت وقال الوارث قبله
 فان المصدق الوارث لأنها ترع حرته والحرة لا يدخل تحت اليد وتسمى بما ذكر أعلم من تديره بمال .
كتاب الكتابة ❦

اتبع الهدى لم يجب الرد لانها ليست من الصيغ الشرعية أيضا وأما قوله تعالى : والسلام على من اتبع الهدى فهو
 خاص بالرسالات الى المسلمين والكفار ولو أرسل سلامه لغائب شرع له السلام عليه كأن قال للرسول سلم لي على فلان كان وكلاعه في
 الايمان بصيغته الشرعية فان أي الرسل بصيغته وقال له سلم لي على فلان كفاه أن يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول فيها تلخيصه
 ما لم ير الرسالة فان أراد الرسول الرد رد فوراً بأن يقول عزلت نفسي ويجب الرد على المبلغ ويسن البداءة بالمبلغ فيقول عليك وعليه
 السلام ولا يسن على قاضي الحاجة وشارب وآكل في فمه لقمة لشغفه ومن في حمام لا اشتغاله بالاعتسالم ويندب في المبلغ ولا فاسق بل
 يندب تركه على مجاهر بنفسه ولا مرتكب ذنبا عظيما لم يتب عنه ومبتدع إلا لعذر أو خوف مفسدة ولا متصل وساجد وملب ومؤذن
 ومقيم وناعس وخطيب ومستغفم ومستغرق القلب بدعاء ومتخاصمين بين يدي حاكم ولا يجب عليهم الرد إلا مستمع الخطبة فيجب عليه
 ويكره لقاضي الحاجة ونحوه كالمجامع ويندب للآكل ويسن السلام عليه بعد البلع وقبل موضع اللقمة بالضم ويلزمه الرد ولن بالحمام وغلب
 ونحوها لفظا وحال ومؤذن إشارة والابتداء ان قرب الفصل ويندب على القاري وإن اشتغل بالتدبير ويجب رده . واعلم أن ابتداء

في سنة بطلب أمين مكتسب والإباحة . وأركانها رقيق وصيغة وعرض وسيدو شرط فيه ماسرى معتق وكتابة مريض من الثلث لأن خلف مثليه صحت في كله أو مثله في ثلثه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه في الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ ينحصر بها إيجابا ككاتبك على كذا منجما مع إذا أدتته فانت حر لفظا أو نية وقولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه دينيا .

السلام أفضل من رده وهذا من المسائل التي استتبت من كون الفرض أفضل من التطوع ومنها إبراء العسر أفضل من انظاره ورد بأن سبب الفضل في هذين اشتغال الندوب على مصلحة الواجب وزيادة إذ بالإبراء زال الإنظار وبالإبتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب له حجر أي فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا ولا يستحق مبتدئ بنحو صبيحك الله بالخير جوابا لكتو الله ودعاؤله في نظيره حسن مالم يقصد إيهامه تأديته تركه سنة السلام وحق الظاهر مكروه وكذا بالرأس وتقبيل نحو رأس أو يد أو رجل كذلك ويتدب ذلك لنحو علم (٢٤٣) أو صلاح أو شرف أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة

أبو داود وغيره وصح الحاكم إسناده وقال في الروضة إنه حسن والحاجة داعية إليها (هي سنة) لا واجبة وإن طلبها الرقيق كالتدبير ولثلاث تعطل أثر الملك ويحكم المالك على الملاك (بطلب أمين مكتسب) أي قوي على الكسب وبهما فسر الشافعي رضي الله عنه الخبر في الآية واعتبرت الأمانة لتلايضح ما يحصله فلا يعتق والطلب والقدرة على الكسب ليؤتى بتحصيل النجوم (وإلا) بأن فقدت الشروط أو أحدها (فبإباحة) إذ لا يقوى رجاء العتق بها ولا تنكره بحال لأنها عند تقدمها ذكر قد تنفضى إلى العتق (وأركانها) أربعة (رقيق وصيغة وعوض وسيدو شرط فيه ماسرى معتق) من كونه مختارا أهل تبرع وولاء لأنها تبرع وآية للولاء فتصح من كافر أصلي ومكران لا من مكروه ومكاتب وإن أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومجنور سفيه وأولياهم ولا من مجبور فلس ولا من مرتد لأن ملكه موقوف والعقود لا توقف على الجديدي كما علم من باب الرقة ولا من بعض لأنه ليس أهلا للولاء وذكر حكمه مع السكره من زيادتي (وكتابة مريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) وإن كاتبه بمثل قيمته أو أكثر لأن كسبه له (فإن خلف مثليه) أي مثلي قيمته (صحت) أي الكتابة (في كله) سواء أكان ما خلفه مما أدها الرقيق أم من غيره إذ يسبق للورثة مثلاه (أو) خلف (مثله) أي مثلي قيمته (ففي ثلثه) تصح فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته وهما ثلاث مثليه (أو لم يخلف غيره ففي ثلثه) تصح فإذا أدى حصته من النجوم عتق وهذا من زيادتي (و) شرط (في الرقيق اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم) فتصح لسكران وكافر ولو مرتدا لا لمكروه وصبي ومجنون ومن تعلق به حق لازم كسائر عقودهم في غير الأخير وأما فيه فلا لأنه إما معرض للبيع كالمرهون والكتابة تمنع منه أو مستحق للنفعة كاللؤجر فلا يتفرغ للأكتساب لنفسه (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بها) أي بالكتابة وفي معناه ماسرى الضمان (إيجابا ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كالف (منجما مع) قوله (إذا أدتته) مثلا (فأنت حر لفظا أو نية وقولا كقبلت ذلك) وذكر الكاف قبل كاتبك وقبالت من زيادتي (و) شرط (في العوض كونه دينيا

بصيانة قال ابن عبد السلام أو لمن رجى خيره أو يخاف من شره ولو كافرا حتى منه ضرر لا يحتمل عادة ويحرم على داخل حب قيام القوم له للحديث الحسن « من أحب أن يتمثل الناس له قيلما فليتبوأ مقعده من النار » كافي الروضة وحمله بعضهم على ما إذا أحب قيامه واستمراره وهو جالس أو طيبا للتكبير على غيره وهذا أخف تحريرا من الأول إذ هو التمثل في الخبر كما أشار إليه البيهقي أما من أحبه توددوا منهم عليه لأنه صار

شمارا له وودع فلا حرمة ولا بأس بتقبيل وجهه رحمة ومودة ويندب تقبيل قادم من سفر ومعايقته ويحرم تقبيل أمر دحس لا حرمة منه وبينه ونحوها ومضى شيء من يده بلا حائل وهل لنا سنة كفاية تغير السلام من الجماعة ذهب بغير الإسلام الشافعي إلى نفي ذلك ورد بأن منها تسميت العاطس والتسمية للأشكال والأذان والإقامة وما يفعل بالميت مما ندب إليه من جماعة في الجس وتصحية الواحد من أهل البيت بالشاة الواحدة لتأدى شعار التصحية ومحل من تسميت العاطس إذا حمد فيقول له ورحمك الله أوريك وإنما من ضمير الجمع في السلام ولو الواحد للملائكة الذين معه ويقول لصغير نحو أصلحك الله أو بارك فيك ويكره قبل الحمد فإن شك قال يرحم الله من حمدك يرحمك الله إن حمدته ويسن تكبيره الحمد ، ومن سبق العاطس بالحمد أمن من الشوص أي وجع الضرس واللووس أي وجع الأذن واللووس أي وجع البطن كما جاء بذلك الخبر المشهور وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

من يستيق عاطسا بالحمد يأمن من شوص ولووس وعلوس كذا وردا
عنت بالشوص داء الضرس ثم بما يليه الأذن والبطن استمع رشدا

كل نجم ولو كاتب على
خدمة شهر ودينار ولو
في أثناءه صححت لاعلى أن
يبيعه كذا ولو كاتبه
وباعه ثوبا بألف ونجمه
وعلق الحرية بأدائه
صححت لا البيع وصحت
كتابة أرقاء على عوض
ووزع على قيمتهم وقت
الكتابة فمن أدى
حصته عتق ومن عجز
رقق لاي بعض رقيق ولو
كاتباه معا صحح إن
انفقت النجوم وجعلت
على نسبة ملكيهما فلو
عجز فعجزه أحدهما
وأبقاه الآخر لم يجز ولو
أبراه من نصيبه أو
أعتقه عتق وقوم الباقي
إن أيسر وعاد الرق
(فصل) لزوم السيد
في صححة قبل عتق
حط متمول من النجوم
أو دفعه من جنسها

ويكرر التسمية إلى
ثلاث ثم يدعوله بعدها
بالشفاء ولا حاجة لتفصيل
بعضهم ذلك بما إذا علم
كونه من كوما لأن الزيادة
للدكورة مع تنابعه
عرفا مظنة الزكام ونحوه
فلو لم يتابع كذلك سن
التسمية بتكررها مطلقا
ويسن للعاطس وضع
شئ على وجهه وحفض صوته ما أمكن وإجابة مشتمته بتسريع يديك الله

ولو منفعة) فإن كان غير دين فإن لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة وإلصحت على ما يأتي (مؤجلا) ليحصله
ويؤديه ولا تخلو المنفعة في الدمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها تعجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة
(منجما بنجمين فأكثر) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم (ولو في مبعض) فلا بد من كون العوض
فيه دين إلى آخره وإن كان قديما يبعثه الحر ما يؤديه وهذا وما يأتي علم أن كتابة البعض فبارق منه
صححة وبه صرح الأصل سواء أقال كاتبه مارق منك أم كاتبك وتبطل في باقية في الثانية لأنها تفيد
الاستقلال باستغراقها مارق منه في الأولى وعملا بتفريق الصفة في الثانية ومن التنجيم بنجمين في المنفعة
أن يكتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معلومين بخلاف ما لو اقتصر على خدمة شهرين لا يصح وإن
صرح بأن كل شهر نجم لأحدهما نجم واحد (مع بيان قدره) أي العوض (وصفته) وهما من زيادتي (وعدد
النجوم وقسط كل نجم) لأن الكتابة عقد معاوضة والنجم الوقت للضروب وهو المراد هنا ويطلق على
المال المؤدى فيه كاسياني (ولو كاتب على) منفعة عين مع غيرها مؤجلا نحو (خدمة شهر) من الآن (ودينار
ولو في أثناءه) هو أولى من قوله عند انقضائه (صححت) أي الكتابة لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة
لتقديرها والتوفية فيها والدينار إنما تستحق المطالبة به بعد المدة التي عليها لاستحقاقها وإذا اختلف الاستحقاق
حصل تعدد النجم ويشترط في الصحة أن تصل الخدمة والمنافع المتعلقة بالأعيان بالعقد فلا يجوز تأخيرها عنه
كما أن العين لا تقبل التأجيل بخلاف النافع المترتبة في الدمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها العرف كما
مريانه في الإجارة (لا) إن كاتبه (على أن يبيعه كذا) كثوب بألف فلا يصح لأنه شرط عقد في عقد (ولو
كاتبه وباعه ثوبا) مثلا بأن قال كاتبك وبعتك هذا الثوب (بألف ونجمه) بنجمين مثلا (وعلق الحرية
بأدائه صححت) أي الكتابة (لا البيع) لتقدم أحد شقيه على مصير الرقيق من أهل مبايعة سيده فعمل
في ذلك بتفريق الصفة فيوزع الألف على قيمتي الرقيق والثوب فما خص الرقيق يؤديه في النجمين مثلا
(وصححت كتابة أرقاء) ككتابة صفة (على عوض) منجم بنجمين مثلا لأحد المالك فشاركوا لو باع عبدا
يشمن واحد (ووزع) العوض (على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى) منهم (حصته عتق) ولا يتوقف عتقه على
أداء الباقي (ومن عجز رقق) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس
العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (لا) كتابة (بعض رقيق) وإن كان باقية لغيره وأذن له في
الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو كاتب في مرض موته بعضه والبعض
ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم يجز الورثة صححت الكتابة في ذلك القدر وعن
النض والبعوى صححت الوصية بكتابة بعض عبده (ولو كاتباه) أي شريكاه فيه بنفسهما أو نائبهما (معاصح)
ذلك (إن انفقت النجوم) جنسا وصفة وأجلا وعددا وفي هذا إطلاق النجم على المؤدى (وجعلت) أي
النجوم (على نسبة ملكيهما) صرح به أو أطلق (فلو عجز) الرقيق (فعجزه أحدهما) وفسخ الكتابة
(وأبقاه الآخر) فيها (لم تجز) كإتداء عقدها (ولو أبراه) أحدهما (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي
نصيبه من الرقيق (عتق) نصيبه منه (وقوم) عليه (الباقي) وعتق عليه وكان الولاء كله له (إن أيسر وعاد
الرق) للكتاب بأن عجز فعجزه الآخر والتفصيل يعود الرق من زيادتي فإن أعسر من ذكر أو لم يعد الرق وأدى
المكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة وكان الولاء لها مخرج بالإبراء
والإعتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وإن رضى الآخر بتفديته إذ ليس له تخصيص أحدهما بالبعض
(فصل) فيما يلزم السيد وما يسن له وما يحرم عليه وبيان حكم ولنا المكاتب وغير ذلك (لزوم السيد في)
كتابة (صححة قبل عتق حط متمول من النجوم) عن المكاتب (أو دفعه) له بقيد زده بقولي (من
جنسها) وإن كان من غيرها قال تعالى: وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الإتياء بما ذكر لأن القصد منه

والخط وكون كل في الأخير ورعا فسيما أولى وحرم تمتع بمكاتبته ويجب (٢٤٥) بوظئه مهر لآحد والولد حر ولا

تجب قيمته وصارت
مستولدة مكاتبته
وولدها الرقيق الحادث
يتبعها رقاً وعتقاً والحق
فيه للسيد فلو قتل
قيمته له ويعونه من
أرض جناية عليه
وكسبه ومهره وما فضل
وقف فإن عتق فله وإلا
فلسيده ولا يعتق شيء
من مكاتب إلا بأداء
الكل ولو أتى بمال
فقال سيده حرام ولا
يئنه حلف للمكاتب
ويقال لسيد خذ أو
أبرئه عنه فإن أتى
قبضه القاضى فإن نكل
حلف سيده ولو خرج
الوئدى ميباً ورده أو
مستحقاً بان أن لا عتق
وإن قال عنداً خذ أنت
حر وله شراء إماء
لتجارة لا تزوج إلا بإذن
سيده ولا وطء فإن
وطئها فلا حد والولد
نسب فان ولدته قبل
عتق أبيه أو بعده لودن
سته أشهر تبعه ولا نصير
أم ولداً وطئاً ووطئها معه
أو بعده وولدته لسته
أشهر من الوطاء فهي
أم ولد ولو عجل لم يجز
السيد على قبض إن امتنع
لغرض وإلا أجبر ،

الإعانة على العتق وخرج زيادى في صحبة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الإيتاء مالوكاتبته
في مرض موته رهونك ماله ومالوكاتبته على منفعتهم (والخط) أولى من الدفع لأن القصد بالخط الإعانة على
العتق وهي محققة في موته في الدفع إذ قد يصرف المدفوع في جهة أخرى (وكون كل) من الخط والدفع
(في) النجم (الأخير) أولى منه فيما قبله لأنه أقرب إلى العتق (و) كونه (رعا) من النجوم أولى من غيره
(و) إن لم تسمع به نفسه فكونه (سبعاً أولى) روى حط الربع للنسائي وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر
رضى الله تعالى عنها (وحرم) عليه (تمتع بمكاتبته) لاختلال ملكه فيها واقتصار الأصل هنا على تحريم الوطاء
بهم جل غيره وليس مراداً (ويجب بوظئه) لها (مهر) وإن طأعت له لشبهة الملك (لاحد) لأنها ملكه
(والولد) منه (حر) لأنها علفت به في ملكه (ولا يجب) عليه (قيمته) لا تعاقده حر (وصارت) بالولد (مستولدة
مكاتبته) فان عجزت عتقت بموت السيد (وولدها) أى المكاتبته (الرقيق) بقيد زده بقولى (الحادث)
بعد الكتابة ولو حملت به بعدها (بتبعها رقاً وعتقاً) بالكتابة كولد المستولدة فلا شيء عليه للسيد إذ لم يوجد
منه التزام بل للسيد مكاتبته كما جزم به للوردى وإن ذكر الأصل أنه مكاتب لأن الحاصل له كتابة تبعية
لا امتقالية ومن ثم تركت ذلك (والحق) أى حق الملك (فيه) للسيد فلو قتل قيمته له ويعونه من أرض جناية
عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله وإلا فلسيده) كفى فى جميع ذلك (ولا يعتق شئ من
مكاتب إلا بأداء الكل) أى كل النجوم لخبر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم وفى معنى أدائها حط الباقي منها الواجب
والإبراء منها والحوالة بها لعلها (ولو أتى بمال فقال سيده) هذا (حرام ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب)
فيصدق فى أنه ليس بحرام (ويقال لسيد) حينئذ (خذ أو أبرئه عنه) أى عن قدره (فان أبى قبضه
القاضى) عنه وعتق المكاتب إن أدى الكل (فان نكل) للمكاتب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام
لغرض امتناعه منه ولو كان له يئنه سمعت لذلك نعم لو كاتبته على لحم فخاء به فقال هذا حرام فالظاهر استفضاله
في قوله حرام فان قال لأنه مضر ووقى أو نحوه فكذلك أولاً لأنه لحم غير مذكى حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية
كنظيره فى السلم (ولو خرج الوئدى) من النجوم (معيًا وزده) السيد بالعيب وهو حائز له وبه صرح الأصل
(أو) خرج (مستحقاً بان أن لا عتق) فيها (وإن) كان السيد (قال عند أخذها أنت حر) لأنه بناء على
ظاهر الحال من صحة الأداء وقدمان عدم صحته والأولى من زيادى وتعبيرى بما ذكر فى الثانية أولى من
تقييدها بالنجم الأخير (وله) أى للمكاتب (شراء إماء لتجارة) توسعاً فى طرق الاكتساب (لا تزوج
إلا بإذن سيده) لما فيه من المؤن (ولا وطء) لأتمته ولو يآذنه خوفاً من هلاك الأمة فى الطلق فثمنه من
الوطء كنع الراهن من وطء المرهونة وتعبيرى بالوطء أعم من تعبيرة بالتسرى لاعتبار الإنزال فيه دون
الوطء (فان وطئها) على خلاف منعه منه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لأنه لو ثبت لثبت له (والولد) من
وطئه (نسب) لاحقاً لشبهة الملك (فان ولدته قبل عتق أبيه) أو معه (أو بعده) لكن (لدون ستة أشهر)
من المعتق (تبعه) رقاً وعتقاً وهو مملوك لأبيه يمتنع بيعه ولا يعتق عليه لضعف ملكه فوقف عتقه على
عتق أبيه إن عتق عتق وإلا رق وصار للسيد (ولا نصير) أمه (أم ولد) لأنها علفت بمملوك (أو) ولدته بعد
العتق (لها) أى لسته أشهر فأكثر منه وهذا ما فى الروضة كالشر حين وقوع فى الأصل لفوق ستة أشهر (ووطئها
معه) أى مع العتق مطلقاً (أو بعده) فى صورة الأكثر بقيد زده بقولى (وولدته لسته أشهر) فأكثر (من
الوطء) فهي أم ولد) لظهور العلوق بعد الحرية ولا نظر إلى احتمال العلوق قبلها تغليبا لها والولد حينئذ حر
فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطاء لم تصر أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها
قبل عجلها (لم يجز السيد على قبض) لما عجل (إن امتنع) منه (لغرض) كونه تحفظه وخوف عليه
كأن عجل فى زمن نهب (وإلا) بأن امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لأن للمكاتب غرضاً ظاهر أفيه وهو

ولم يجب لأنه لا إخافة
بتركه بخلاف ترك

السلام والله أعلم . وهذا آخر ما أردت إرادته أسأله من فضله الحسنى وزيادة مستغفراً حامداً مصلياً

أبي قبض القاضي
 جعل بعضا ليرثه
 من وأباً بطلا
 ح احتياض عن
 م لايعها ولا يبعه
 به فلو باع وأدى
 شترى لم يشترى
 البالسيد للكاتب
 كتاب المشتري
 له تصرف في
 مما ييد مكاتبه
 قال له غيره أعتق
 بك بكذا فضل
 ولزمه ما التزم .
 سئل في الكتابة
 للسيد فلا يفسخها
 إن عجز المكاتب
 أداء أو امتنع منه
 ب وإن حضر ماله
 ن لما كرم أداء منه
 رة للمكاتب فله
 الأداء والفسخ
 يتمهل عند الجهل
 من إيماله أو
 عرض وجب وله
 لا يزيد على ثلاثة أو
 ثار مال من دون
 يتين وجب ولا
 ح بمنسون ولا
 نفسه ويقوم
 لسيدته معقب قبض
 ا على سيدنا محمد
 وأصحابه صلاة
 سلاما دأبين إلى
 الدين .

تجبر العتق أو تقيده ولا ضرر على السيد وظاهره مما مر أنه لا يتعين الإيجاب على القبض بل إمام عليه أو على
 الإبراء ويشارك نظيره في السلم من تعيين القبول بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن فنيق
 فيها بطلب الإبراء (فان أبي قبض القاضي) عنه وعتق للكاتب إن أدى السك (أو عجل بعضا) من النجوم
 (ليرثه) من الباقي (قبض وأباً بطلا) أي القبض والإبراء لأن ذلك يشبهه بها الجاهلية فقد كان الرجل
 إذا حل دينه يقول لمدينه اقتض أوزد فان قضاءه وإلا زاده في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد القبوض
 ولا عتق (وصح احتياض عن نجوم) للزومها من جهة السيد مع التشوف للعتق بهذا جزم في الروضة كأصلها
 في الشفعة وهو به الأستاذي لنص الشافعي عليه في الأم وغيرها وإن جزم الأصل فيما صححه في الروضة
 وأصلها هنا بدم حته وعلى الأول جرى اليقيني أيضا قاله وتبع الشيخان على الثاني البغوي ولم يطلما على
 النص (لايعها) لأنها غير مستقرة ولأن السلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من الطرفين لتطرق المسقوط إليه
 فالنجوم بذلك أولى (ولا يعهوبته) أي المكاتب كأم الولد لكن إن رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه
 فسخا للكتابة ويصح أيضا بيده من نفسه كما في أم الولد (فلو باع) مثلا السيد النجوم أو المكاتب (وأدا) ها
 المكاتب (المشتري لم يشترى) وإن تضمن البيع الإذن في قبضها لأن الإذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم
 فلم يبق الإذن ولو سلم باؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما أن للمشتري يقبض النجوم لنفسه
 بخلاف الوكيل فله لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق قبضه (ويطلب السيد
 المكاتب) بها (والمكاتب للمشتري) بما أخذ منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شيء مما ييد مكاتبه)
 يبيع أو إعتاق أو تزويج أو غيرها لأنه معه في العاملات كالأجنبي وتعييرى بذلك أعم مما عبر به
 (ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا فضل عتق ولزمه ما التزم) وهو اهداء منته كما في أم الولد
 فلو قال أعتقه عنى على كذا فضل لم يشترى عنه بل من العتق ولا يستحق المال .

(فضل) في لزوم الكتابة تزويجها وما يرضي لها من فسخ أو انقاسح وبيان حكم تصرفات للمكاتب
 وغيرها . (الكتابة) الصحيحة (لازمة للسيد فلا يفسخها) لأنها عقدت لحظ مكاتبه لالحظه فكان فيها
 كالأهـن (إلا إن عجز المكاتب عن أداء) عند الجهل لحما وبعضه غير الواجب في الإتياء (أو امتنع منه) عند
 ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك (وإن حضر ماله) أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة قصر على
 الأشبه في الطلب فله فسخها بنفسه وبما كرم منى شاء لتعذر العوض عليه وإطلاق الامتناع أولى من تقييده له
 بتعجز المكاتب نفسه (وليس لما كرم أداء منه) أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ
 لأنه بما عجز نفسه أو امتنع من الأداء لو حضر أما إذا عجز عن الإتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل
 التماس لأن للسيد أن يؤديه من غيره لكن يرفعه للمكاتب للمعا كبرى فيه رأيه ويفضل الأحرر بينها
 (وجائزة للمكاتب) كالزهن بالنسبة للمرتهن (فله ترك الأداء) له (للفسخ) وإن كان معه وفاء (ولو امتسحل)
 سيده (عند الجهل للحجز من إيماله) مساعدة له في تحصيل العتق (أو يبيع عرض وجب) إيماله لبيعه
 والتصریح بالوجوب هنا وفيما يأتي من زيادتي (وله أن لا يزيد) في المهلة (على ثلاثة) من الأيام سواء أعرض
 كساد أم لا فلا يفسخ فيها وما أطلقه الإمام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (أو لإحضار ماله من دون
 مرحلتين وجب) أيضا إيماله إلى إحضاره لأنه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول اللدة (ولا يفسخ)
 الكفائة (بمنون) منهما أو من أحدهما ولا باعما ككافهم بالأولى (ولا يجزئ منه) لأن اللازم من أحد طرفيه
 لا يفسخ بشيء من ذلك كالزهن والأخيرة من زيادتي (ويقوم ولي السيد) الذي عين أو جهر عليه (مقامه
 في قبض) فلا يشترى قبض السيد لقساده وإذا لم يصح قبض المال فله المكاتب استرداده لأنه على ملكه
 فإن تلف فلا ضمان لتقصيره بالدفع إلى سيده ثم إن لم يكن بيده شيء آخر يؤديه فللولى تعجيله

(و) يقوم (الحاكم مقام الكاتب) الذي جن أو حجر عليه (في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد) استقلالاً وثبتت
 الكتابة وحل النجم وحل السيد على استحقاقه قال التزالي ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه يضيع
 إذا أفاق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فان لم يجد له مالا يمكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد الكاتب
 قناله وعليه مؤتة فان أفاق وظهر له مال كأن حصله قبل الفسخ دفعه الى السيد وحكم بعقده ونقض تعجيله
 ويقاس بالإفاق في ذلك ارتفاع الحجر وخرج زيادى ولم يأخذ السيد مالا وأخذ استقلالاً فانه يفتق لحصول
 القبض المستحق (ولو جن على سيده) قتلاً أو قطعاً (لزمه قود أو أورش) بالعاما بلغ لان واجب جنايته عليه
 لا تعلق له بقبته بخلاف ما يأتي في الأجنبي ويكون الأورش (بمامعه) وما سيكسبه لانه معه كأجنبي كامر
 (فان لم يكن) معه ما يفي لذلك (فله) أى للسيد أو الوارث (تعجيله) دفعا للضرر عنه (أو) جنى (على أجنبي)
 قتلاً أو قطعاً (لزمه قود أو الأقل من قيمته والأورش) لانه يملك تعجيل نفسه وإذا عجزها فلا تعلق سوى الرقبة
 وفي إطلاق الأورش على ذية النفس تغليب (فان لم يكن معه مال) يفي بالواجب (عجزه) الحاكم بطلب المستحق
 ويبيع بقدر الأورش) ان زادت قيمته عليه والافسكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرقبة كلام التنييه يفهم أنه
 لا حاجة الى التعجيل بل يتبين بالبيع انفساخ الكتابة كما أن بيع الرهون في أورش الجناية لا يحتاج الى فك
 الرهن وقال القاضي للسيد أيضاً تعجيله أى بطلب المستحق ويبيع أو فداؤه (وبقيت الكتابة فيما بقي) لما في
 ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه) بأقل الأمرين من قيمته
 والأورش فيبقى مكاتباً وعلى المستحق قبول الفداء (ولو أعتقه أو أبرأه) من النجوم (بعد الجناية عتق) ولزمه
 الفداء) لانه فوت متعلق حق الجنى عليه كالوقته بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعدها فلا يلزم السيد فداؤه
 (ولو قتل المكاتب بطلت) أى الكتابة ومات رقيقاً لقوات محلها (ولسيده قود على قاتله إن كافأه
 وإلا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه الا الكفارة مع الإثم إن تعمد ولو قطع طرفه ضمنه
 لبقاء الكتابة (ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء وإجارة أما ما فيه تبرع كصدقة
 وهبة أو خطر كفرض ويبيع نسبته وان استوثق برهن أو وكفيل فلا بد فيه من إذن سيده نعم ما تصدق
 به عليه من نحو لحم وخبز ما العادة فيها كاله وعدم بيعه له إهداؤه لغيره على النص في الأم (و) له (شراء من
 يعتق على سيده) والمالك فيه للمكاتب (ويعتق) على سيده (بعجزه) لدخوله في ملكه ولما ياشترى بعض من
 يعتق على سيده ثم إن عجز نفسه أو عجزه سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وان اختار سيده
 تعجيله للممر في العتق (و) له (شراء من يعتق عليه باذن) من سيده (و) اذا اشتراه باذنه (تبعه رقاً وعتقاً)
 ولا يضح إعاقته عن نفسه وكتابته ولو باذن لتضمينها الولاء وليس من أهله كما علم ذلك بمأمر .

والحاكم مقام الكاتب
 في أداء إن وجد له مالا
 ولم يأخذ السيد ولو جنى
 على سيده لزمه قود
 أو أورش بمأمعه فان لم
 يكن فله تعجيله أو جنى
 أجنبي لزمه قود أو
 الأقل من قيمته
 والأورش فان لم يكن
 معه مال عجزه الحاكم
 بطلب المستحق ويبيع
 بقدر الأورش وبقيت
 الكتابة فيما بقي وللسيد
 فداؤه ولو أعتقه أو
 أبرأه بعد الجناية عتق
 ولزمه الفداء ولو قتل
 المكاتب بطلت وليسيده
 قود على قاتله إن كافأه
 وإلا فالقيمة ولمكاتب
 تصرف لا تبرع فيه
 ولا خطر وشراء من
 يعتق على سيده ويعتق
 بعجزه وشراء من
 يعتق عليه باذن وتبعه
 رقاً وعتقاً .

(فصل) في الكتابة
 الباطلة باختلال ركن
 ملغاة إلا في تعليق معتبر
 والفاسدة بكتابة بعض
 أو فساد شرط أو عوض
 أو أجل كالصحيحة في
 استقلاله بكسب وأخذ
 أورش جنايته عليه ومهر
 وفي أنه يعتق بالأداء
 ويبيعه كسبه وكالتعليق

(فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما تخالفه فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت صحتها (باختلال ركن) من أركانها ككون أحد العاقدين مكرها أو صبيها أو مجنوناً أو عقيدت خبير مقصود كدم (ملغاة الا في تعليق معتبر) بأن يقع عن صحح تعليقه فلا تعلق فيه وذكر الباطلة مع حكمها المذكور من زيادى (والفاسدة) وهي ما اختلفت صحتها (بكتابة بعض) من رقيق (أو فساد شرط) كشرط أن يبيعه كذا (أو) فساد (عوض) كخمر (أو) فساد (أجل) كنجم واحد (كالصحيحة في استقلاله) أى المكاتب (بكسب و) في (أخذ أورش جنايته عليه ومهر) في أمة ليستعين به في كتابته سواء أوجب الهربوط شبهة أم بقصد صحيح فعولى ومهر أعظم من قوله ومهر شبهة (وفي أنه يعتق بالأداء) لسيدته عند أجل بحكم التعليق لان مقصود الكتابة العتق وهو لا يبطل بالتعليق فاسد وبهذا خالف البيع وغيره من العقود قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا (و) في أنه (تبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق فيبيع الكتابة ولدها وفي أنه تسقط نفقته عن سيده (وكالتعليق)

بصفة (في أنه لا يتفق بغير أدائه) أي السكاتب كإبراهه وأداء غيرهه عنه متبرعا فبغيري بذلك أهم من
تعبيره بالأبراء (و) في أن كتابته (تبطل بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المعلق عليه فان كان قال إن
أذيت إلى أوالي وارثي بعد موتي لم تبطل بموته (و) في أنه (تصح الوصية به و) في أنه (لا يصر فله سهم
السكاتبين) وفي صحة اعتناقه عن الكفارة وتعليكه ومنعه من السفر وجواز طء الأمة وكل من الصحيحة
والفاسد عقد معاوضة لكن الغلب في الأولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق . واعلم أن الباطل
والعائدة عندنا سواء الا في مواضع منها الحج والعمارة والحلج والكتابة (وتخالفا) أي تخالف الفاسدة
الصحيحة والتعليق (في أن السيد فسحها) بالفعل أو بالقول إذا لم يسلم العوض كما سأتى فكان له فسحها
دفعاً للضرر حتى لو أدعى السكاتب السمي بفسحها لم يتفق لأنه وإن كان تعلقاً فهو في ضمن معاوضة وقد
ارتفعت فارتفع وقيد الفسخ بالسيد لأنه حينئذ هو الذي خالفت فيه الفاسدة كلا من الصحيحة والتعليق
بخلافه من العبد فإنه يطرد في الصحيحة أيضاً على اضطراب وقع للرأفي ولا يأتي في التعليق وإن كان فسح
السيد كذلك (و) في (أنها تبطل بنحو إغماء السيد وحجر سفة عليه) لأن الحط في الكتابة للمكاتب لا للسيد كما
مر بخلاف الصحيحة والتعليق لا يبطلان بذلك وخرج بالسيد المكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو إغماؤه وحجر
سفة عليه وزيادته سفة حجر الفاس فلا تبطل به فان بيع في الدين بطلت (و) في (أن المكاتب يرجع عليه بما
أداه) ان بقي (أو يبده) ان تلفه وهذا من زيادتي هذا (ان كان له قيمة) هو أولى من قوله ان كان متقوماً
بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه شيء إلا أن يكون محترماً كجلد ميتة لم يدبغ فيرجع به لا يبده إن تلف
(وهو) أي السيد يرجع (عليه قيمته وقت العتق) إذ لا يمكن رد العتق فأشبهه ما اذا وقع الاختلاف في
البيع بعد تلف البيع في يد المشتري ولو كاتب كافر كافراً على فاسد مقصود كخمر وقبض في السكر فلا
ترجع (فان اتخذ) أي واجبا السيد والمكاتب جنسا وصفة كصفة وتكسير وحلول وأجل وكانا تقديرا
فهو أولى من قوله فان تجانسا (فالتقاص) واقع بينهما كسائر البيوع من العقود للتجدة كذلك بأن
يسقط من أحد الدينين بقدره من الآخر (ولو بالرضا) من صاحبهما أو من أحدهما إذ لا حاجة اليه
(ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر أما إذا كانا تقديرا فان كانا متقومين فلا تقاص
أو مثليين فبهما تفصيل ذكرته في شرح الروض وغيره (فان فسحها) أي الفاسدة (أحدها) هو أهم
من قوله السيد (أشهد) بفسحها احتياطا وتحزرا من التجاحد لاشترط (فلو قال) السيد (بعد قبضه)
المال (كنت فسخت) الكتابة (فأنكر) السكاتب (حلف) السكاتب فيصدق لأن الأصل عدم الفسخ
وعلى السيد البيعة (ولو ادعى) عبداً (كتابة فأنكر سيده أو وارثه حلف) للمكاتب فيصدق لأن الأصل
عدمها ولو عكس بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد صار قنا وجعل إنكاره تعجيزاً منه لنفسه فان قال
كاتبك وأدبتك المال وعتقت عتق بإقراره ومعلوم مما مر في الدعوى والبيعات أن السيد يحلف على البيت
والوارث على نفي العلم (ولو اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أي المال (أوصفتها) كجنسها
أو عددها أو قدر أجلها ولا بينة أولسكل بينة (تحالفا) بالكيفية السابقة في البيع فان اختلفا في قدر
النجوم بمعنى الأوقات فالحكم كذلك إلا من كان قول أحدهما مقتضياً للفساد كأن قال السيد كاتبك على
نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب في هذا المثال (ثم إن لم يقبض) السيد (مادعاها
ولم يتقأ) على شيء (ففسحها الحاكم) وقياس مامر في البيع أنه يفسحها الحاكم أو المتحالفاً أو أحدهما
وهو ما مال إليه الأسنوي وغيره لكن فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل محمده فيه فأشبهه
العتة بخلافه ثم (وان قبضه) أي ما ادعاها (وقال المكاتب بعضه) أي بعض المقبوض وهو الزائد على
ما اعترف به في العقد (ودية على) عندك (عتق) لاتفاقهما على وقوع العتق بالتقديرين (ورجع) هو

في أنه لا يتفق بغير أدائه
وتبطل بموت سيده
وتصح الوصية به ولا
يصر فله سهم المكاتبين
وتخالفا في أن للسيد
فسحها وأنها تبطل
بنحو إغماء السيد
وحجر سفة عليه وأن
للمكاتب يرجع عليه
بما أداه أو يبده إن
كان له قيمة وهو عليه
قيمته وقت العتق
فان اتخذ الفاتقاص ولو
بالرضا ويرجع صاحب
الفضل به فان فسحها
أحدها أشهد فلو قال
بعد قبضه كنت فسخت
فأنكر حلف ولو ادعى
كتابة فأنكر سيده أو
وارثه خلف ولو اختلفا
في قدر النجوم أو وصفها
تحالفاً ثم ان لم يقبض
مادعاها ولم يتقأ فسحها
الحاكم وان قبضه وقال
للمكاتب بعضه ودية
عتق ورجع ،

(بأدى) يرجع (السيد بيمينته وقد يتقاصان) في تلف المؤدى بأن كان هو أو قيمته من جنس قيمة السيد وصفها (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر) المكاتب الجنون أو الحجر (حلف السيد) فيصدق (إن عرف) له (ذلك) أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك (والإفالمكاتب) لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الأول مخالف لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبوراً على أو مجنوناً يوم زواجها لم يصدق وإن عهد له بذلك وفرق بأن الحق ثم تعاق بثالث بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفي آيات من زيادتي (أو قال) السيد (وضعت) عنك (النجم الأول أو بعضاً) من النجوم (هنا) للمكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق لأنه أعرف بمراه وقوله (ولو قال) العبد لابن سيده (كاتبني أبو كفضداه) وما أهل للتصديق أو قامت بكتابته يينة (لمكاتب) عملاً بقولها أو بالينة (فمن أعتق) منها (نصيه) منه (أو أبرأه عن نصيه) من النجوم (عتق) خلافاً للرافعي في تصحيحه الوقف (ثم إن عتق نصيب الآخر) بأداء أو إعتاق أو إبراء (فالولاء) على المكاتب (للأب) ثم ينتقل بالصوبة إليهما بالمعنى السابق في أواخر كتاب الإعتاق (وإن عجز) فصعد الآخر (عاد) نصيه (قنا ولا سراية) على المعتق ولو كان موسراً لأن الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها واليتلا سراية عليه كما مر وقولي ثم إلى آخره من زيادتي (وإن صدقه أحدهما فنصيه مكاتب) عملاً بقراره واعتق التبعيض لأن الدوام أقوى من الابتداء (ونصيب المكذب فن محله) على نفي العلم يكتبه أيه استصحاباً لأصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فإن أعتق المصدق) نصيه (وكان موسراً سرى العتق) عليه إلى نصيب المكذب لأن المكذب يدعى أن الكل رقيق لها بخلاف مالو أبرأه عن نصيه من النجوم أو قبضه فلا سراية أماً لو أنكرا فيحلفان على نفي العلم كما علم مما مر .

✽ كتاب أمهات الأولاد ✽

بضم الحمة وكسر هاء مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمية قاله الجوهري ومن تقل عنه أنه قال جمع أمية أصل أم فقد تسمع ويقال في جمعها أمات وقال بعضهم الأمهات للناس والأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات وأمات لكن الأول أكثر في الناس والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الأول إلى هذا والأصل فيه خبر «أياماً ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه» رواه ابن ماجه والحاكم وصححه إسناده وخبر أمهات الأولاد لا يعين ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقفه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كلهم فثبتت بسبب عتقها بموته انعقاد الولد حراً للاجماع ولخبر الصحيحين «إن من أشراط الساعة أن تلد الأمة ربتها» وفي رواية ربهما أي سيدها فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حرة فكذا هو . لو حبلت من حرة كلة أو بضعه ولو كافراً أو مجنوناً (أمتة) ولو بلاوطه أو بوطه محرم (فوضعت حياً أو ميتاً وما فيه غرة) وإن لم يفصل (عتقت بموته) ولو بقتلها له ما مر (كولدها) الحاصل (بنكاح) رقيقاً (أوزنا بمد وضعها) فإنه يعتق بموت السيد وإن ماتت أمه قبل ذلك بخلاف الحاصل بشبهة وقد ظن أنها زوجته الحرة أو أمتة لا تعاده حراً فإن ظن أنها زوجته الأمة فكأمة وبخلاف الحاصل بنكاح أوزنا قبل الوضع لحبوتها قبل ثبوت حلق الحرية للأمة ومن ثم لم يعتق بموت السيد ولد الرهونة الحاصل بذلك بعد وضعها وقيل عود ملكها إليه فبالأولادها وهو محرم ثم بيعت في الدين ثم عاد ملكها وتقدم حكم الرهونة في كتاب الرهن ومثلها الجانية المتعلقة برقبته مال وفي المحجور عليه بفلس خلاف رجح ابن الرضة نفوية لإلاده وتبعه البلقيني وهو أوجه ورجح السبكي خلافة وتبعه الأذرعى والزر كشي ثم قال لكن سبق عن

بأدى والسيد بيمينته وقد يتقاصان ولو قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر حلف السيد إن عرف ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الأول أو بعضاً فقال بل الآخر أو الكل حلف السيد ولو قال كاتبني أبو ك فضداه فنكاتب فمن أعتق نصيه أو أبرأه عن نصيه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر فالولاء للأب وإن عجز عاد قنا ولا سراية وإن صدقه أحدهما فنصيه مكاتب ونصيب المكذب فن محله فإن أعتق المصدق وكان موسراً سرى العتق .

✽ كتاب أمهات الأولاد ✽

حبلت من حرة أمته فوضعت حياً أو ميتاً أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بمد وضعها

الطاوى والنزالي النفوذ وخرج زياد في حر للكاتب فلا تفتق بموته أمته التي حبلت منه ولولدها وقولي
 حبلت أولى من قوله أحبلها الإبهامة اعتبار فعله وليس مراداً فإن استدخلها ذكره أو منيه المحترم كذلك
 كابتبته بالنسب (أو) حبلت منه (أمة غيره بذلك) أي بنكاح أوزنا (فالولد) الحاصل بذلك (رفيق)
 نعا لأمة (أو بشبهة) منه كأن ظنوا ولو زوجها أمته أو زوجته الحرة (غير) لظنه وعليه قيمته لسيدتها
 وكالشبهة نكاح أمة غير محررتها كاصرفي الحيار والإعفاف ولوطن بالشبهة أن الأمة زوجها للمواكفة فالولد
 رقيق (ولا تصير) من حبلت من غير مالكها (أم ولد) له (وإن ملكها) لانتهاء العلق محرق ملكه (وله) أي
 للسيد (انتفاع بأم ولده) كوطء واستخدم وإيارة (وأرشد جناية عليها وتزوجها جبراً) وقيمتها إذا اقتلت لبقاء
 ملكه عليها وعلى منافعتها كالمدرسة (ولا يصح تملكها من غيرها) يبيع أو هبة أو غيرها لأنها لا تقبل النقل وما
 رواداً يوداود عن جابر كنا يبيع سرارنا أمهات الأولاد التي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً يجب
 عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فيقدم عليه ما نسب إليه قولاً
 ونصاً وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما مر وخرج زياد في من غيرها تملكها من نفسها
 فصح كما أفتى به الفقهاء في البيع ومثله غيره مما يمكن لأنه في الحقيقة إعتاق (و) لا يصح (رهناً) لما فيه من
 التسلط على يعبها وتعبيري بما ذكر أولى من قوله ويجرم بيعها ورهنها وهبتها (كولها التابع لها) في
 العتق بموت السيد فلا يصح تملكه من غيره ورهنه وهذه من زياد في (وعتقها من رأس المال) وإن
 حبلت بمن سيدها في مرض موته أو أوصى بعتقها من الثلث كما نفاقه للال في الشهوات فلا يؤثر فيه
 ذلك بخلاف مال أوصى بحجبة الإسلام من الثلث وهذا من زياد في الولد والله سبحانه وتعالى أعلم .

أو أمة غيره بذلك فالولد
 رقيق أو بشبهة غير ولا
 تصير أم ولد وإن ملكها
 وله انتفاع بأم ولده
 وأرشد جناية عليها
 وتزوجها جبراً ولا يصح
 تملكها من غيرها
 ورهنها كولدها التابع
 لها وعتقها من رأس
 المال ، والله أعلم .

بمجد الله تعالى قد تم طبع كتاب [فتح الوهاب ، بشرح منهج الطلاب]
 لشيخ الإسلام : « أبي يحيى زكريا الأنصاري »

وبهامشه :

١ - [منهج الطلاب] للمؤلف

٢ - [الرسائل الذهبية : في المسائل الدقيقة للنهيية] للسيد « مصطفي الذهبي الشافعي » .

مصحفة	مصحفة
٢٣٧ (كتاب الشفعة)	١٩١ فصل في القرض
٢٣٨ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وفي الاختلاف في قدر الثمن مع ما يأتي معها	١٩٢ (كتاب الرهن)
٢٤٠ (كتاب القراض)	١٩٦ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن
٢٤١ فصل في أحكام القراض	١٩٩ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
٢٤٣ فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين وحكم اختلاف العاقدين مع ما يأتي معها	٢٠٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٢٤٤ (كتاب للساقاة)	» (كتاب التفضيل)
٢٤٥ فصل في بيان أن للساقاة لازمة وحكم هرب العامل ، والزارعة ، والخابرة	٢٠١ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه
٢٤٦ (كتاب الاجارة)	بالفلس من يبيع وقسمة وغيرها
٢٤٩ فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري والمكترى لعقار أو دابة	٢٠٣ فصل في رجوع العامل للفلس عليه الخ
٢٥٠ فصل في بيان غاية الزمن الذي تقدر النفعة به تقريبا مع ما يذكر معها	٢٠٥ باب الحجر
٢٥١ فصل فيما يقتضى الانفساخ والخيار في الاجارة وما لا يقتضيهما	٢٠٧ فصل فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله
٢٥٣ (كتاب إحياء الموات)	٢٠٨ باب الصلح
٢٥٤ فصل في بيان حكم النافع المشتركة	٢١٠ فصل في التزامه على الحقوق المشتركة
٢٥٥ فصل في بيان حكم الأعيان المشتركة الخ	٢١٣ باب الحوالة
٢٥٦ (كتاب الوقف)	٢١٤ باب الضمان
٢٥٨ فصل في أحكام الوقف اللفظية	٢١٧ (كتاب الشركة)
» فصل في أحكام الوقف المعنوية	٢١٨ (كتاب الوكالة)
٢٥٩ فصل في بيان النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته	٢٢٠ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة
٢٥٩ (كتاب الهبة)	والقيدة بالبيع بأجل وما يذكر معها
٢٦١ (كتاب اللقطة)	٢٢١ فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة القيدة
٢٦٢ فصل في بيان حكم لقط الحيوان وغيره مع بيان تعريفهما	٢٢٢ فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها
٢٦٤ (كتاب القبط)	٢٢٣ (كتاب الإقرار)
٢٦٥ فصل في الحكم بإسلام القبط وغيره بتبعية أو بكفرها كذلك	٢٢٥ فصل في بيان أنواع من الإقرار الخ
٢٦٦ فصل في بيان حرية القبط وقهواستلحاقه	٢٢٧ فصل في الإقرار بالنسب
٢٦٧ (كتاب الجمالة)	٢٢٨ (كتاب العارية)
	٢٣٠ فصل في بيان أن العارية غير لازمة الخ
	٢٣١ (كتاب النصب)
	٢٣٢ فصل في بيان حكم النصب وما يؤمن به للنصب وغيره
	٢٣٤ فصل في اختلاف المالك والناصب وضمان ما يتقص به النصب وما يذكر معها
	٢٣٦ فصل فيما يطرأ على النصب من زيادة وغيرها

صفحة	صفحة
٢٩ فصل في حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم وما يتبعهما	٢ (كتاب الفرائض)
٣٠ فصل في صدقة التطوع » (كتاب النكاح)	٤ فصل في بيان الفرض وذوها
٣٣ فصل في الخطبة	٥ فصل في الحجب مانا بالشخص أو بالاستغراق
٣٤ فصل في أركان النكاح وغيرها	٦ فصل في كيفية إر الأولاد وأولاد الابن افرادا واجتماعا
٣٥ فصل في عاقد النكاح وما يذكر معه	٧ فصل في كيفية إر الأب والجد وإرث الأم في حالة
٣٧ فصل في موانع ولاية النكاح	٨ فصل في إرث الحوى
٣٩ فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح	٩ فصل في الإرث بالولء
٤٠ فصل في تزويج المحجور عليه	١٠ فصل في بيان ميراث الجد والإخوة
٤١ باب ما يحرم من النكاح	١١ فصل في موانع الإر وما يذكر معها
٤٤ فصل فيما يمنع النكاح من الرق	١٢ فصل في أصول المل وبيان ما يحول منها
٤٥ فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكافرات وما يذكر معه	١٣ فرع في تصحيح المسامحة معرفة أنصباء الورثة
٤٦ باب نكاح الشرك	١٤ فرع في المناسخت
٤٧ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعى من زوجات الكافر بعد إسلامه	١٥ (كتاب الوبة)
٤٩ فصل في حكم مؤنة الزوجة إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر » باب الخيار	١٦ فصل في الوصية بزا على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصصة
٥٢ فصل في الإغاف	١٧ فصل في بيان الرضا الخوف وللحق به المقضى كل منهما أجر في التبرع الزائد على الثلث
٥٣ فصل في نكاح الرقيق	١٨ فصل في أحكام لفظية لوصى به وللوصى له
٥٤ (كتاب الصداق)	١٩ فصل في أحكام معنة للوصى به مع بيان ما يفعل عن الميت ونفعه
٥٦ فصل في الصداق الفاسد وما يذكر معه	٢٠ فصل في الرجوع عن الوصية
٥٧ فصل في التفويض وما يذكر معه	٢١ فصل في الإيضاء
٥٨ فصل فيما يسقط للمهر وما ينصفه وما يذكر معها	٢٢ (كتاب الودعة)
٦٠ فصل في التمتع	٢٣ (كتاب قسم النعم الغنيمة)
٦١ فصل في التحالف إذا وقع اختلاف في المهر المسمى	٢٤ فصل في التنيمة ومبتمها
٦٢ فصل في الوليمة	٢٥ (كتاب قسم الزكامة مع بيان حكم صدقة التطوع)
٦٣ (كتاب القسم والنشوز)	٢٦ فصل في بيان مقتضى صرف الزكاة مستحقها وما يأخذ منها

صفحة	صفحة
١١٢ (كتاب الرجم)	٦٥ فصل في حكم الشقاق بالتدبير بين الزوجين
١٦٤ فصل في طروحات البيع على الشكاح مع العزم بسبب قطعه بكاح	٦٦ (كتاب الخلع)
» فصل في الإتم بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر مما	٦٩ فصل في الألفاظ للزمة للمواض
١١٥ (كتاب النبت)	٧٢ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوجه (كتاب الطلاق)
١١٨ فصل في موب للؤن ومسقطاتها	٧٥ فصل في تهيؤ الطلاق للزوجة
١١٩ فصل في حكم عسار بمؤنة الزوجة	٧٦ فصل في تعدد الطلاق بنية العمد فيه وما يذكر معه
١٢١ فصل في مؤالقراب	٧٧ فصل في الاستثناء
١٢٢ فصل في الحقة	٧٨ فصل في الشك في الطلاق
١٢٤ فصل في مؤالملك وما معها	٨٠ فصل في بيان الطلاق السني وغيره
١٢٦ (كتاب اية)	٨١ فصل في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكر معه
١٢٨ فصل في الحقة من اثنين ومطيدكر معها	٨٣ فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرها
» فصل في أثر القود في النفس	٨٦ فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها
١٣٠ فصل في تعيالي الجروح لحرية أو عصمة أو إهدار أو بقدر المضمون به	» فصل في أنواع من تعليق الطلاق
١٣١ فصل فيما يسبر في قود الأطراف والجراحات المعاني مع ما يأتي	٨٧ (كتاب الرجعة)
١٣٢ باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه	٩٠ (كتاب الإيلاء)
١٣٤ فصل في اخذ مستحق الدم والجاني	٩٢ فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وغيره
» فصل في معق القود ومستوفيه	٩٣ (كتاب الظهار)
١٣٦ فصل في موب العمد والنفو	٩٤ فصل في أحكام الظهار من وجوب كفارة وتحريم تنبع وما يذكر معها
(كتاب الآت)	٩٥ (كتاب الكفارة)
١٣٨ فصل في موب مادون النفس من الجرح ونحوه	٩٨ (كتاب اللعان والقذف)
١٣٩ فصل في موب إيابة الأطراف	٩٩ فصل في قذف الزوج وزوجه
١٤٠ فصل في موب إزالة للنافع	١٠٠ فصل في كيفية اللعان وشروطه ونحوه
١٤٢ فصل في الحية التي لا تقدر لأرثها والجنانية على الرقيق	١٠٣ (كتاب العمد)
١٤٣ باب موجبات الدية والعاقله وجنانية الرقيق والنه والكفارة	١٠٦ فصل في تداخل عدتي امرأة
١٤٥ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه	» فصل في حكم معاشره المرافق للعدتة
	١٠٧ فصل في عدة الوفات وفي القود وفي الإحداد
	١٠٨ فصل في نكح العتمة
	١١٠ باب الاستبراء

صفحة	
١٨٢ (كتاب الهدنة)	١ فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمل
١٨٤ (كتاب الصيد والذباح)	١ فصل في جناية الرقيق
١٨٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه	١ فصل في القرة
١٨٧ (كتاب الأنحية)	١ فصل في كفارة القتل
١٩٠ فصل في المقيقة	باب دعوى الدم والقسامة
١٩١ (كتاب الأطعمة)	١ فصل فيما ثبت به موجب القود وموجب
١٩٤ (كتاب المسابقة)	للنساء بسبب الجناية من إقرار وشهادة
١٩٧ (كتاب الأيمان)	١ (كتاب البغاة)
١٩٨ فصل في صفة كفارة اليمين	١ فصل في شروط الإتمام الأعظم وفي بيان
١٩٩ فصل في الحلف على السكبي والساكنة	طرق انعقاد الإمامة
وغيرها مما يأتي	١ (كتاب الردة)
٢٠٠ فصل في الحلف على أكل أو شرب مع	١ (كتاب الزنا)
بيان ما يتناوله بعض المأكولات	١ (كتاب حد القذف)
٢٠١ فصل في مسائل منثورة	١ (كتاب السرقة)
٢٠٢ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا	١ فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما
٢٠٣ (كتاب النذر)	يكون حرزا للشخص دون آخر
٢٠٥ فصل في نذر الإتيان إلى الحرم بنسك	فصل فيما ثبت به السرقة وما يقطع بها
أو غيره مما يأتي	وما يذكر معهما
٢٠٧ (كتاب القضاء)	١ باب قاطع الطريق
٢٠٨ فصل فيما يقتضى انزال القاضى أو عزله	١ فصل في اجتماع عقوبات على واحد
وما يذكر معه	١ (كتاب الأشربة والتعازير)
٢٠٩ فصل في آداب القضاء وغيرها	١ فصل في التعزير
٢١٢ فصل في التسوية بين الخصمين وما يتبعها	١ (كتاب الصيالي)
٢١٤ باب القضاء على الغائب الخ	٢ فصل فيما تلقف الدواب
٢١٥ فصل في الدعوى بين غائبة	١ (كتاب الجهاد)
٢١٦ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما	١ فصل فيما يكره من التعزير ومن يكره
يذكر معه	أو يحرم قتله من الكفار وما يجوز أو
٢١٧ باب القسمة	يسن قتله
٢٢٠ (كتاب الشهادات)	١ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل
٢٢٢ فصل في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال	الحرب
وتعدد الشهود وما لا يعتبر فيه ذلك مع	١ فصل في الأمان مع الكفار
ما يتعلق بهما	١ (كتاب الجزية)
٢٢٥ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك	١ فصل في أحكام الجزية غير ما مر
٢٢٥ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها	

صفحة

- ٢٢٦ فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم
 (كتاب الدعوى والبيانات) ٢٢٧
 ٢٢٩ فصل فيما يتعلق بجواب المسمى عليه
 ٢٣٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
 ٢٣١ فصل في النكول
 ٢٣٢ فصل في تعارض البيتين
 ٢٣٣ فصل في اختلاف التداعين
 ٢٣٤ فصل في القائف
 (كتاب الاعتاق) ٢٣٥
 ٢٣٦ فصل في العتق بالعضية
 ٢٣٧ فصل في الاعتاق في مرض اللوث وبيان
 القرعة
 ٢٣٩ فصل في الولاء

صفحة

- ٢٣٩ (كتاب التدبير)
 ٢٤١ فصل في حكم المدبرة والمعلق عتقها بصفة
 مع ما يذكر معه
 (كتاب الكتابة) ٢٤٢
 ٢٤٤ فصل فيما يلزم السيد وما يسن له وما
 يحرم عليه وبيان حكم ولد الكتابة وغير ذلك
 ٢٤٦ فصل في لزوم الكتابة وجوازها
 وما يعرض لها من فسخ أو انقاسخ وبيان
 حكم تصرفات للكتاب وغيرها
 ٢٤٧ فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة
 والفاصلة وما تشارك فيه الفاسدة
 الصحيحة وما تحالفها فيه وغير ذلك
 (كتاب أمهات الأولاد) ٢٤٩

(تمت)